

د - لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثاني



د. لويس عوض

تاريخ الفكر المصري الحديث

من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩

المبحث الأول: الخلفية التاريخية

الجزء الثاني

الديمقراطية والأحزاب
الصحافة والرقابة . وادى النيل



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٣

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

الجزء الثاني

الباب السابع

الديمقراطية والأحزاب

الديمقراطية والأحزاب - ١

مجلس المشورة

منذ «البولا» وهو برلمان الاسكندرية في العصر اليوناني الروماني ، كان البرلمان الذي أنشأه بونابرت في القاهرة في ١٧٩٨ باسم «الديوان العمومي» ثم «الديوان العام» أول برلمان أو مجلس نيابي (عرفته مصر عبر تاريخها الوسيط والحديث) .

وقد انتهت هذه التجربة الديمقراطية بانتهاء الحملة الفرنسية في ١٨٠١ ، وعادت اداريا الى فوضى العصر التركي - المملوكي ، حتى تولى محمد علي في ١٨٠٥ وقضى صدر عهده في مقاومة المماليك والترك والانجليز الى أن استتب له الحكم نهائيا بعد مذبحة القلعة في أول مارس ١٨١١ . وعندئذ بدأ يضع نظام الحكم في مصر اداريا وفنيا وماليا بما يمكنه من السيطرة والاستقرار لتنفيذ مشروعاته الكثيرة الخطيرة .

وكان هذا التنظيم الاداري والفني والمالي هو نواة الحكومة المصرية بالمعنى الحديث . ألف محمد علي باشا في قمة الجهاز الحكومي «الديوان العالي» ، وهو مجلس الوزراء ، وكان يجتمع بالقلعة تحت رئاسة وكيل الباشا أو نائبه الذي يحمل لقب كتخدا بك أو كتخدا باشا بحسب الحالة ، وكان رئيس وزراء مصر في عهد محمد علي هو لافظ أوغلي .

وكان «الديوان العالي» أو مجلس الوزراء يسمى أيضا «ديوان الخديو» وفي مرحلة ما يسمى «ديوان المعاونة» . وكان مجلس الوزراء أو الديوان العالي يتفرع الى جملة وزارات أو «دواوين» متخصصة هي «ديوان الجهادية» (الحربية) و«ديوان البحرية» و«ديوان التجارة» و«ديوان الخارجية» و«ديوان المدارس» و«ديوان المباني» و«ديوان الأشغال» . فكان مجلس الوزراء في عهد محمد علي كان يضم سبع وزارات هي وزارات الحربية والبحرية والتجارة والخارجية والتعليم والتشييد والأشغال . وكانت هذه الوزارات تمثل السلطة التنفيذية في مصر .

ومن العيب أن نحاول تصوير محمد على في صورة الحاكم الديمقراطي فقد كان نموذجاً رائعاً للحاكم الأوتوقراطي أو المطلق الذي اجتمعت في يده كل السلطات . ولكنه في مرحلة ما من حكمه بعد انتصاره على الوهابيين وفتح السودان رأى أن يشرك معه الشعب المصري بصورة ما في حكم البلاد ، والارجح أنه بدأ يفعل ذلك عندما كان يعد العدة لمواجهة الكبرى مع تركيا تمهيدا للاستقلال عنها رسمياً حتى يحمي ظهره « بارادة الشعب المصري » ، كما سبق أن فعل قبل ١٨٠٥ حين استمال واجهة من علماء الأزهر ممثلي الشعب المصري ، بقيادة السيد عمر مكرم للضغط على الباب العالي حتى يستصدر منه فرمان تعيينه والياً على مصر وبذلك يكتسب « الشرعية » . ثم سرعان ما اختلف محمد على مع علماء الأزهر ووجدتهم كالشريك المخالف بعد تأميمه الأراضي الزراعية في مصر ، ومصادرتة الرزق الاحباسية (الاوقاف) التي كانوا ينعمون بخيراتها . وفي ١٨٢٩ الف محمد على برلماناً يسمى « مجلس المشورة » برئاسة ابراهيم باشا وكان يضم ١٥٦ عضواً منهم ٩٩ من أعيان البلاد و ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء و ٢٤ من مأموري الاقاليم - وكان « مجلس المشورة » مجلساً استشارياً غير ملزم للسلطة التنفيذية وكانت مشورته لا تتعرض لسياسة الدولة وانما كانت مقصورة على مسائل الادارة والتعليم والاشغال العمومية والقضاء والمالية كما كان ينظر فيما يقدم اليه من شكاوى وكان يجتمع مرة واحدة في السنة لعدة جلسات كل مره ثم يرفض ، وقد انعقد « مجلس المشورة » لأول مرة في ٢ سبتمبر ١٨٢٩ في قصر ابراهيم باشا (القصر العالي) ومكانه شارع كورنيش النيل من جهة السفارة البريطانية . وقد ظل حتى ثورة ١٩٥٢ يسمى « شارع القصر العالي » .

ومن نشاط هذا البرلمان الذي يتكون ثلثاه من نواب الأمة وثلثه من صدور الدولة وكبار الموظفين نستطيع أن نستخلص أن فكرة محمد على من انشاء هذا المجلس التشريعي المختلط من ممثلي السلطة التنفيذية ومن نواب الأمة ، أن ممثلي السلطة التنفيذية كانوا يدخلون على المجلس سنوياً بمشروعاتهم لدراستها والبت فيها قبل اقرارها من الحكومة أو محمد على ، فهو في الواقع ليس سلطة تشريعية ولكن غرفة مشورة للسلطة التنفيذية تقبها من التعثر والارتجال . وقد ذكر لبنان دى بلفون باشا كبير مهندسين محمد على في كتابه عن المشروعات العامة في عهد محمد على أنه عرض على « مجلس المشورة » مشروعه ببناء القناطر الخيرية فطالبه المجلس بتقديم ميزانية المشروع فقدم له ميزانية تقديرية ، ومن اعداد « الوقائع المصرية » نعرف أن مجلس المشورة قرر تنظيم السخرة في عصره باستثناء عمال المصانع من السخرة وبحيث لا يقع

العبء كله على منطقة ريفية دون أخرى ، بل تتناوب القرى اسبوعيا العمل الاجبارى فى تطهير الترع واصلاح الجسور وبناء القناطر ، على أن تقتصر السخرة على شهور توت وبابه وكيهك وطوبه وأمشير وبرمهات وبؤونة وهى الشهور التى لا يشتغل فيها الفلاحون بالزراعة والحصاد وجنى القطن . وقد اتخذ هذا القرار بناء على اقتراح مأمور السنبلاوين كذلك قرر مجلس المشورة توحيد زى الموظفين المدنيين مع زى العسكريين بناء على اقتراح الدفتردار (مدير الشئون المالية) .

كذلك قرر مجلس المشورة جمع ١٠٠٠ غلام من الصبية المتشردين فى القاهرة لتدريبهم بالاجرة فى مصانع الحكومة وكذلك جمع الشحاذين الاصحاء لنفس الغرض ثم تشغيلهم بعد أن يتعلموا حرفة .

ومن قرارات « مجلس المشورة » الزام الموظفين ومشايخ البلاد (أى العمدة كما كانوا يسمون أيام محمد على) المرشحين والنهابين برد (البراطيل) والمسلوبات مع توقيع العقوبات المشددة عليهم .

وقد كانت هذه القرارات أو على الأصح التوصيات ترفع الى مجلس الوزراء (الديوان العالى) لتنفيذها اذا رأت الوزارة ذلك . لمجلس المشورة اذن كان مجلسا لمناقشة مشروعات الحكومة وتقديم توصيات بشأنها ، وهو جزء لا يتجزأ من اختصاصات المجالس النيابية ولكن تنقصه أولا صفة الالتزام ، واقتصار حق الاقتراح على ممثلى الحكومة وحظر مناقشة السياسة العامة وأمهاات القوانين كما أن طريقة انتخاب « ممثلى الأمة » لم تكن واضحة .

وعلى كل فن افضال عبد الرحمن الرافعى على تدوين تاريخ مصر الحديث انه عنى بايراد أسماء أعضاء هذه المجالس الشورية والمجالس التشريعية عبر القرن التاسع عشر . (وقد اعتمد الرافعى كثيرا على كتاب « مصر للمصريين » لسليم نقاش) ، وهو ما يمكننا إلى حد ما من بناء تصور للطبقة الحاكمة فى مصر فى عصرها الحديث وتتبع عنصر الاستمرار فيها إلى حد كبير ، وهذه قائمته الخاصة بأعضاء « مجلس المشورة » فى عصر محمد على من أعيان البلاد الممثلين للأمة (عن « عصر محمد على » ص ٦١٠ - ٦١١) .

(الجيزة) الشيخ حسن ، الشيخ عبد الواحد .

(السنبلاوين) الشيخ اسماعيل ابو جاد ، الشيخ خضر . الشيخ عبد الرحيم سلامى ، الشيخ حسين سالم ، الشيخ احمد سعدى .

(ميت عمر) الشيخ رزق الله ، الشيخ الحاج شريف ، الشيخ محمد خليل ، الشيخ عبدالله هلال ، الشيخ حنفي شرف الدين ، الشيخ علي غندور ، الشيخ الحاج منصور ، الشيخ همام حبيب ، الشيخ عيسى سالم ، الشيخ قاسم طه ، الشيخ محمد المغربي ، الشيخ سليمان حجاب ، الشيخ سليمان منصور .

(الفيوم) الشيخ نصر عثمان ، الشيخ محمد الشبكي .

(زفقى) الشيخ محمد فتوح ، الشيخ علي سالم

(اشمون جريس) الشيخ محمد عبيد

(ابو كبير) الشيخ ايوب عيسوى ، الشيخ عبد الغالب سالم ، الشيخ صالح ، الشيخ

منصور ، الشيخ علي المكاوى ، الشيخ مصطفى علي .

(منوف) الشيخ ابراهيم شحاته

(شبيه شرقية) الشيخ حسن اباطة ، الشيخ غيث ، والشيخ بغدادى اباطة .

(مليج) الشيخ محمد ابو عامر ، الشيخ ابو عمارة

(ايبار) الشيخ حاجى سليمان ، الشيخ حاجى أحمد .

(غربية) الشيخ ابراهيم ابو درباله ، الشيخ علي ابو أحمد

(هيا) الشيخ احمد دريبة .

(قسم أول شرقية) الشيخ ابراهيم سالم ، الشيخ محمد خضر ، الشيخ محمد عليوه .

(المنيا) الشيخ فرج ، الشيخ عبد الهادى

(الفشن) الشيخ علي شريعى ، الشيخ حبيب

(شرق اطفيح) الشيخ حسين ابو علي ، الشيخ حماد .

(بنى سويف) الشيخ بكر بدر ، الشيخ محمد الخولى ، الشيخ عبد الرحمن ابو زيت .

(سمنود) الخواجة علي .

(بشبيش) الشيخ ابو يوسف ، الشيخ احمد سرحان ، الشيخ حسن ابو زيت .

(نبروه) الشيخ علي كرفوز ، الشيخ فوده ، الشيخ احمد ابو اسماعيل ، الشيخ غانم محمد ،

الشيخ اسماعيل رضوان ، الشيخ محمد ابو علي

(الحلة الكبرى) الشيخ حبيب جاويش ، الشيخ مطاوع دهلان ، الشيخ مصطفى ، الشيخ

عيسوى خضر ، الشيخ علي ابو عامر .

(الشباسات) الشيخ يونس ، الشيخ عبد الرحمن ، الشيخ شمس الدين ، الشيخ اسماعيل .

(كفر الشيخ) الشيخ محمد ابو صادر ، الشيخ عمر ، الشيخ ابراهيم سليمان .
 (فوه) الشيخ يوسف رجب .
 (طنطا) الشيخ أحمد المنشاوي ، الشيخ أحمد ربيع ، الشيخ على ابو عائد
 (العزیز تیا) الشيخ موسى ، الشيخ محمد عبدالله ، الشيخ ابراهيم الشيخ ابو نصير .
 (المحلة) الشيخ يوسف سماح ، الشيخ الخولى عبيد
 (دمهور) الشيخ دسوقي خيرالله
 (الرحمانية) الشيخ محمد
 (النجيلة) الشيخ مصطفى .
 (كفر الزيات) الشيخ حسن سليمان .
 (القليوبية) الشيخ محمد القاضي ، الشيخ خضر ، الشيخ محمد الشواربي ، الشيخ جمعه
 منصور ، شيخ العرب أحمد حبيب .

ويلاحظ في قائمة اعيان البلاد اقتصارها على تمثيل الوجه البحرى ومصر الوسطى ،
 فليس فيها ممثلون للشعب المصرى جنوب المنيا . كذلك يلاحظ فيها غزارة التمثيل في بعض
 البلاد من دون بعضها الآخر ، فبيت غمر وحدها كان بها ١٣ ممثلا والسنبلاوين ٨ ممثلين بينما
 بلاد كالمنيا لم يكن لها الا ممثلان وطنطا لم يكن لها الا ثلاثة ممثلين ، فهل كان المقاييس غزارة
 السكان أو نصاب الملكية ، أو الولاء للحاكم أو مزيجا من هذه الشروط . وعلى كل فلقب
 « الشيخ » في هذه القائمة هو اختصار لوظيفة « شيخ البلد » أى « العمدة » بلغة عصر محمد
 على .

أما قائمة كبار رجال الدولة والموظفين فتضم عباس باشا (عباس الاول) فيما بعد وحفيد
 محمد على) والسيد البكرى نقيب الاشراف والسيد السادات والشيخ الامير مفتى المالكية ،
 والشيخ محمد المهدي مفتى الحنفية الى جانب مدير المهابت والمصانع الحربية وعموم القابريقات
 (المصانع) ومدير خزانة الحربية ، ومدير الترسانات ومدير الغلال ومدير مصانع الجلود ومدير
 مصانع المنسوجات ومدير المباني الأميرية ومدير الركائب الأميرية ومدير مبيعات الحكومة
 وغيرهم . وقد كان معهم ثلاثة من الصحفيين هم عرفى افندى معاون جورنال المحروسه وسامى
 افندى محرر الوقائع المصرية وكاشف افندى باشكاتب الوقائع المصرية وكذلك الكتبخدا
 (نائب الوالى) شريف بك (مأمور- مدير- أو محافظ) الصعيد الأعلى .

ومحمد على خسرو بك مأمور (مدير أو محافظ) الجزيرة والمنوفية والبحيرة وأحمد باشا (مأمور مصر الوسطى) ، والكثخدا والى جدة .

وأما قائمة كبار رجال الادارة فقد كانت تضم مأمور (أى مديرى أو محافظى) دمياط والجعفرية وزقنى والفيوم ونصفي البهنسا والجزيرة ونصفي المنوفية ونصفي البحيرة ونصفي الشرقية والقليوبية والمنيا واسيوط ونبروه وطنطا وفوه وميت غمر والسنبلاوين ومنفلوط وشرقى اطفح ومحلة دفنه ، وهم فى التقسيم الادارى أقل درجة من الكثخدات أو نواب الولى .

وارجو مستقبلا ان أوضح اسماء أعيان البلاد الذين ظلت اسماء عائلاتهم ذات سطوة ونفوذ حتى ثورة ١٩٥٢ ، وكان لها دور فى الثورة العربية سواء فى جانب الحديو توفيق أو فى جانب عرابى ، ثم فى ثورة ١٩١٩ - سواء فى جانب سعد زغلول أو فى جانب عدلى يكن ، وفيما بين هذه التواريخ من برلمانات . ورصد هذه الأسماء يساعدنا على تبين نشأة الاقطاع المصبرى والارستقراطية المصرية وتطورها وموقفها من الحركة الوطنية ومن الحركة الديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث ، وأهم هذه الأسر هى عائلات اباطة فى الشرقية والشرى فى المنيا والمنشاوى فى الغربية والشواربى فى الدقهلية . إلى جانب عائلات البكرى والسادات والأمير والمهدى وقد غلبت على تاريخها الصفة الدينية .

وتاريخها يرجع على الأقل الى عصر محمد على ، ومنها ما يرجع الى عصر الحملة الفرنسية ومنها ما كان ذا سطوة على الأقل فى أواخر القرن الثامن عشر عندما جاء بونايرت الى مصر .

هذا رصد لأسماء «أعيان الريف» المصرى الذين شاركوا فى الحياة العامة فى عصر محمد على عن طريق عضويتهم فى «مجلس المشورة» ، ولن تكتمل الصورة لنا إلا إذا قنا بمحصر «أعيان المدينة» الذين كان لهم شأن فى عصر محمد على سواء من طبقة التجار أو من طبقة المثقفين .

ويبدو أن طبقة كبار التجار قد ضمرت فى عصر محمد على نظرا لاحتكار الباشا لتجارة مصر الداخلية والخارجية أكثر فترة حكمه ، فلنركز على طبقة المثقفين ولاسما التكنوقراطيين والمهنيين التى كان لها شأن كبير فى زمن محمد على بسبب اهتمامه ببناء العسكرية والصناعة والزراعة وانشاءات الهندسة المدنية فى مصر واهتمامه بالطب والطب البيطرى .

فقد كانت هذه الطبقة هى قوام البورجوازية المصرية فى ذلك العصر وما تلاه ثم اندمجت كالعادة فى مصر فى الارستقراطية المصرية بالتوسع فى اقتناء الأقطان. وربما كان أقصر طريق لحصر أعلام هذه الطبقة الذين أصبحت لهم سطوة عظيمة فيما تلا ذلك من أجيال حتى ١٩٥٢ وتكونت منهم الطبقة الحاكمة المصرية سواء فى السلطة التنفيذية أو فى السلطة التشريعية أو فى السلطة القضائية أو فى دولة المال والاستثمار الخاص ، هو الرجوع الى قوائم البعثات التى أوفدها محمد على بين ١٨١٣ و ١٨٤٧ وعددها ٣١٩ عضوا لئلا يكم منهم ومن بينهم شاركوا فى حكم مصر بطريقة أو بأخرى وفى تعميرها أو فى تخريبها بطريقة أو بأخرى . ومن هذه الاسماء التى اسست اسرا تكونت منها الطبقة الحاكمة اجيالا وأجيالا ، غير افراد الاسرة المالكة :

١ - الباشوات :

عبد شكري باشا	(الادارة والحقوق)
حسن باشا الاسكندراني	(العلوم البحرية)
محمد مظهر باشا	(الهندسة الحربية)
مصطفى بهجت باشا	(هندسة الري)
(وكان اسمه اصلا مصطفى محرجى افندى)	
احمد فايد باشا	(الهندسة والرياضيات)
محمد على البقل باشا	(الطب)
محمد شريف باشا	(العلوم العسكرية)
على مبارك باشا	(العلوم العسكرية)
على ابراهيم باشا	(العلوم العسكرية)
حماد عبد العاطى باشا	(العلوم العسكرية)
حسن الفلاطون باشا	(العلوم العسكرية)
عثمان صبرى باشا	(العلوم العسكرية)
على شريف باشا	(العلوم العسكرية)
اباظة مراد حلمى باشا	(العلوم العسكرية)
محمد عارف باشا	(العلوم العسكرية)

(العلوم العسكرية)	محمد راشد باشا
(العلوم العسكرية)	حسين باشا نجيب
(العلوم العسكرية)	سعيد نصر باشا
(الطب والطبيعات)	عبد العزيز الهراوى باشا
(طب العيون)	حسين تمسوف باشا
(غير محدد البعثة)	محمد صادق باشا
(الميكانيكا)	علي صادق باشا
(الميكانيكا)	ابراهيم سامى باشا

٢ - البكوات :

(اللغات والأدب)	رفاعة الطهطاوى بك
(الادارة والحقوق)	ارتين بك
(العلوم العسكرية)	مصطفى مختار بك
(العلوم العسكرية)	احمد بك
(العلوم السياسية)	اسطفان بك
(العلوم البحرية)	محمود ناجى بك
(العلوم البحرية)	محمد شنان بك
(الصناعات الحربية)	امين الكرجى بك
(الهندسة والرياضيات)	ابراهيم رمضان بك
(الهندسة والرياضيات)	عبد الحميد رمضان بك
(العلوم البحرية)	عبد الحميد الدياربكرى بك
(بناء السفن)	محمد راغب بك
(الهندسة)	يوسف حكيان بك
(الطب)	ابراهيم التبروى بك
(الطب)	محمد الشافى بك
(الطب)	محمد الشهاى بك
(الطب)	مصطفى السبكى بك

(الطب)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (العلوم العسكرية)
 (الطب والطبيعيات)
 (الطب والطبيعيات)
 (الطب والطبيعيات)
 (الطب والطبيعيات)
 (الطب والطبيعيات)
 (غير محدد البعثة)
 (الكيمياء الصناعية)
 (الميكانيكا)
 (الميكانيكا)
 (الميكانيكا)

أحمد حسن الرشيدى بك
 حسن نور الدين بك
 سليمان نجافى بك
 ولى حلمى بك
 أحمد عجيله بك
 شافعى رحمى بك
 أحمد راسخ بك
 حنفى هند بك
 شحاته عيسى بك
 محمد خفاجى بك
 أحمد السبكى بك
 على فهمى بك
 أحمد خيرالله بك
 أحمد ندا بك
 عبد الرحمن الهراوى بك
 مصطفى الواطى بك
 حسن هاشم بك
 ابراهيم جركس بك
 عبدالله السيد بك
 مصطفى مجدى بك
 سليمان موسى بك
 عثمان ذكرورى بك
 جوده عوض بك

وقد استبعدت نحو ٢٥٠ من أعضاء بعثات محمد علي من الأفندية الذين لم يصيبوا توفيقا في الحياة العامة يؤهلهم للوصول إلى رتبة الباشوية أو رتبة البكوية اللتين كانتا لا تمنحان في العادة إلا للأمرء ولوجوه الدولة وللعسكريين من رتبة لواء (باشا) وأميرالاي (بك) ولكبار الموظفين من طبقة المحافظين والمديرين ووكلاء الوزارات ومن في حكمهم . ومع ذلك فنحن نعلن أن بعض هؤلاء الأفندية شغلوا مناصب قيادية مثل عبد الهادي اسماعيل افندي ناظر مدرسة الطب البيطري (أى عميد الكلية) الخ ... ولا شك أن بعضهم ممن لم يصب لقباً أصاب مالا جملة من أهل الحيشية في المجتمع المصرى .

وليس معنى التخصص في العلوم العسكرية مثلا أن المتخصص لزم تخصصه فن هؤلاء المتخصصين في العلوم العسكرية من صار رئيسا للوزراء مثل محمد شريف باشا أو وزيرا للمالية مثل على صادق باشا أو رئيسا للمحكمة المختلطة مثل عثمان صبرى باشا أو رئيسا لمجلس شورى القوانين مثل على شريف باشا أو مديرا للوقائع المصرية مثل أحمد راسخ بك . وأكثر هؤلاء المبعوثين بلغوا قمة نفوذهم في عهد اسماعيل وعهد توفيق لانهم كانوا شبابا في عهد محمد على . كذلك يضاف إلى قوائم الطبقة الحاكمة مئات من الفنيين والمهنيين الذين تعلموا في المدارس العليا الكثيرة التي أسسها محمد على كمدرسة الآلسن ومدرسة الطب ومدرسة الهندسة . وقد نال عدد كبير منهم رتبة الباشوية أو البكوية مثل صالح بك مجدى وإبراهيم بك مرزوق ومصطفى بك السراج ومحمد بك رشدى ومحمد عثمان جلال بك ومحمد بك وحسن بك شيمى وفهمى المصرى بك وعبد الجليل بك وعثمان فوزى باشا ومحمد قدرى باشا وكلهم من خريجى مدرسة الآلسن ، وقد شغلوا جميعا مناصب هامة في عصر اسماعيل .

وبعد « مجلس المشورة » الذى أنشأه محمد على فى ١٨٢٩ ، أنشأ فى ١٨٣٤ مجلسا يسمى « المجلس العالى » ويتألف من الوزراء (نظار الدواوين) ورؤساء المصالح واثنين من العلماء يختارهما شيخ الأزهر واثنين من التجار يختارهما كبير تجار القاهرة واثنين من المتخصصين فى الحسابات واثنين من الأعيان ينوبان عن كل مديرية (محافظة) ويتنخبان من الأهالى ، وعين عبدى شكرى بك رئيسا ، « للمجلس العالى » . وهذا المجلس العالى مثل « مجلس المشورة » مجلس يحتل من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية غير أنه أكثر تمثيلا للمصالح الطبقية منه بسبب تمثيل رجال الدين والتجار مع بقاء الأغلبية فى يد كبار الملاك الزراعيين ، كما أنه كان أعدل فى تمثيل مختلف محافظات مصر من « مجلس المشورة » الذى كان يتميز

باختلال التوازن في التمثيل . والجديد في هذا « المجلس العالى » انه أقام تمثيل الريف المصرى على مبدأ الانتخاب وليس على مبدأ الاختيار ، فكانت هذه خطوة الى الامام . وغير واضح أن كان (المجلس العالى) قد قصد به أن يحل محل « مجلس المشورة » أم أن يتوازى معه كما يتوازى مجلس النواب مع مجلس الشيوخ .

وفي اسم هذا المجلس ما يدل على انه لم يكن مجرد غرفة مشورة للوزراء أو المديرين بل كانت له قوة مماثلة لان مقابلة « الديوان العالى » بهيئة « المجلس العالى » توحى على الاقل بالتساوى في القوة ، وفي هذه الحالة يكون الباشا قد جعل نفسه حكما بينها . وقد ذكر كلوت بك أن هذه المجالس مضطربة في ارائها وعملها . كذلك نفهم من قول لينان دى بلفون عن « مجلس المشورة » انه « مؤلف من مشايخ الاقاليم الذين كان المراد أن يحلوا محل الترك في الحكم ، ولكنه لم يدم طويلا » أن « المجلس العالى » قد قام على انقاض « مجلس المشورة » وأن محمد على قد سار في اتجاه بونايرت نحو تمصير الحكم المصرى باحلال المصريين محل الاتراك في المسئوليات العامة .

وفي ١٨٣٧ وضع محمد على لمصر قانونا اساسيا أى دستورا عرف باسم « سياستنامه » أى « كتاب السياسة » وليس في هذا الدستور ذكر المبادئ العامة لنظام الحكم في مصر أو بيان لفلسفته وانما هو مجرد تحديد لهيكل الحكومة وبيان لاختصاصاتها .

وهو يقسم الحكومة الى سبعة دواوين أو وزارات هي :

١ - الديوان الخديوي وهو شبيه بوزارة القصر ووزارة الداخلية معا ، فقد كانت له سلطات قضائية على الجنائيات والجناح حتى أنشئت جميعه الحقانية أى وزارة الحقانية (العدل) في ١٨٤٢ وكانت بمثابة محكمة عليا ولذا سميت « مجلس الاحكام » منذ ١٨٤٩ أما الدعاوى الشرعية فكان الديوان الخديوي يحيلها الى المحاكم الشرعية .

وكان الديوان الخديوي يختص بشئون الحكومة الداخلية العامة وبالأمن العام في القاهرة وبالفصل في الشكاوى المقدمة إليه ، وله الاشراف على مصلحة المباني والخبز الملكي والكرار العامر ومصلحة المواشي والسلخانة والقرايف وترسانه بولاق والمستشفيات الملكية والروزنامه . (ادارة الاموال الأميرية) ، وبيت المال والاقواف والمهاجر والبريد وغير ذلك .

٢ - ديوان الإيرادات وهو شبيه بوزارة المالية وتتبعه الضرائب والمجاهر .

- ٣- ديوان الجهادية وهو وزارة الحرية .
- ٤- ديوان البحرية ويتبعها الأسطول والترسانات وكل ما له علاقة بالبحرية المصرية .
- ٥- ديوان المدارس وهو وزارة التعليم . وكانت تتبعه الى جانب دور العلم والمعامل الكتبخانات والوقائع المصرية ومطبعة بولاق والاسطبلات الكبرى بشبرا .
- ٦- ديوان الامور الافرنكية والتجارة المصرية وهو مقابل وزارة التجارة الخارجية والداخلية .
- ٧- ديوان الفابريكات وهو يقابل وزارة الصناعة وكانت تتبعه كافة المصانع في القطر المصرى .

وفي ١٨٤٧ أنشأ محمد على مجلسين جديدين أحدهما هو المجلس الخصوصى والاخر هو المجلس العمومى . أما المجلس الخصوصى فقد كان يرأسه ابراهيم باشا وعضاؤه هم عباس باشا (فيما بعد عباس الأول حفيد محمد على وكان يحمل لقب كتنخدا باشا ، اى نائب الوالى) ، واحمد باشا يكن ، وهو من اسرة زوجة محمد على وحسين بك رئيس جمعية الحقانية (أى وزير العدل) وبرهان بك .

ويبدو ان هذا كان مجلس وصاية أو مجلس بلاط أوشىء قريب من المجلس الخاص Privy Council فى البلاط الانجليزى ، وان الداعى لانشائه هو تدهور حالة محمد على العقلية فى آخر أيامه حين اصيب بالجنون . وكانت مهمة هذا المجلس الاشراف على الحكومة وأصدار القوانين وبه انتقلت السلطة الحقيقية فى البلاد من محمد على الى ابراهيم باشا .

وكان عباس باشا ولى العهد بعد ابراهيم ، وربما كان فى موت ابراهيم باشا المبكر فى ١٨٤٨ فى سن ٥٩ سنة ، ثم مقتل عباس باشا الغامض فى ١٨٥٤ ولما يحكم غير خمس سنوات (٢٤ نوفمبر ١٨٤٨ - ١٤ يوليو ١٨٥٤) ، قيل بتدبير من عمته فى استانبول ، ظلال من دسائس القصر بسبب نظام الوراثة العثمانى للاستيلاء على عرش مصر وربما تغيير اتجاه سياستها الخارجية بين اطراف المثلث التقليدى : تركيا - انجلترا - فرنسا . أما المجلس العمومى الذى أنشأه محمد على أو «الجمعية العمومية» فقد كان مكونا من مديرى الحكومة : مدير المالية ووكيل الديوان الخديوى ومدير المدارس (ادهم بك) ومدير الفابريكات (لطيف بك) ومفتش الشفالك اى املاك الوالى (حافظ بك) ورؤساء المصالح فى دواوين الحكومة . وكان ينظر فى شئون الحكومة ويرسل قراراته الى «المجلس الخصوصى» ، فاذا وافق عليها أمر محمد

على بتنفيذها أى صدرت بها المراسيم والاورامر السنية وكان للمجلس العمومى فرع فى الاسكندرية .

فلما تولى عباس الاول عرش مصر فى ١٨٤٨ بعد موت ابراهيم باشا جمع فى يديه السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وادار البلاد ادارة شخصية ، وقد ساعده على ذلك ضُمور دور الحكومة ، بل ضُمور الحياة نفسها فى عهده بسبب تصفيته كافة مقومات التقدم والعمران التى ورثها عن عهد محمد على : الجيش والمصانع والمدارس الخ .. واكتفى عباس الأول بالمجلس الخصوصى بعد ان أعاد تأليفه وجعله يقوم مقام مجلس الوزراء .

فلما تولى سعيد باشا فى ١٨٥٤ أعاد تنظيم جهاز الحكم وعاد الى نظام الدواوين أو الوزارات ، فجعل منها اربعا هى الداخلية وقد تولاها الامير احمد رفعت ، والمالية وقد تولاها الامير مصطفى فاضل ، والحربية وقد تولاها الامير محمد عبد الحليم ، والخارجية وقد تولاها اسطفان بك . وبهذا اصبح مجلس الوزراء اشبه شىء بالمجلس العائلى وعادت مصر من جديد الى ادماج مجلس البلاط ومجلس الوزراء فكان هذا تقنيننا للحكم المطلق ، ولكن بغير قيادة ربان عظيم مثل محمد على . ولم يبق من مظاهر فصل السلطات فى عهد سعيد إلا وجود مجلس الأحكام الذى انشأه محمد على فى ١٨٤٢ باسم «جمعية الحقانية» ليكون بمثابة هيئة قضائية عليا كانت نواة وزارة الحقانية او وزارة العدل ، وقد سميت فى ١٨٤٩ «مجلس الأحكام» ، وكان «مجلس الاحكام» يتألف من أحد عشر عضوا احدهم عالم حنفى والاخر عالم شافعى والتسعة الباقون من كبار رجال الدولة ، وكان يشارك «المجلس الخصوصى» فى السلطة التشريعية ، وبذلك كانت له صفة «مجلس الدولة» . وقد اصطدم سعيد باشا بمجلس الاحكام فى ١٨٥٥ فالغاه وحول اختصاصاته الى الامير اسماعيل (الخديو اسماعيل فيما بعد) ، ثم أعاد تشكيله فى ١٨٥٦ برئاسة الامير اسماعيل على أساس موسع من عشرين عضوا منهم ١١ من الأعيان و٩ من الدوات . ويلاحظ أهمية هذه التفرقة فى تاريخ الحكم المصرى بين الأعيان والدوات لأن «الدوات» كانوا من أعضاء الاسرة المالكة واقربائهم أما الأعيان فقد كانوا من كبار الملاك المصريين فالأغلبية (نسبة ٥١ ٪) كانت اذن فى يد الأعيان المصريين ، ومع ذلك فاهتمام سعيد بتمثيل الارستقراطية المنحدرة من أصل تركى بهذه الغزارة كان ذا مغزى خاص . ونظرا لما عرف عن سعيد من تشييعه الشديد للقومية المصرية ورغبته فى الحد من نفوذ تركيا فى مصر ، يجب ان نستخلص من هذا التنظيم انه كان يحنى وراءه صراعا قويا بين سلطات «العرش» وسلطات الأمة ، فهو صراع ديمقراطى بحث وليس صراعا قوميا ،

كذلك الصراع الذى خامر الحياة السياسية المصرية فى عهد عباس الأول وفى عهد الخديو توفيق ونستطيع ان نلمس فيه بدايات ذلك الصراع بين الارستقراطية المصرية (الاعيان) الذين تكونت منهم طبقة العمد او بين العشوريين من اصحاب الابعاديات والشفالك والتفاتيش والخارجيين من اصحاب الاوسيات والعرب ، بلغة الاقتصاد ، وهو الصراع الذى ازداد عمقا فى عهد الخديو اسماعيل ثم تفجر بين ١٨٨١ و ١٨٨٢ فى الثورة العرابية أيام الخديو توفيق فى «ثورة الفلاحين» . وقد ظل (مجلس الأحكام) يعمل بتكوينه الجديد ستين ثم اصطدم بسعيد باشا من جديد فقرر الغاءه فى ١٨٦٠ . وكان سعيد باشا فى كل مره يلغى فيها «مجلس الاحكام» يتهم أعضائه بالارتشاء وعدم الاستقامة ، كذلك ألغى سعيد باشا «مجلس الاقاليم» مع «مجلس الأحكام» فى ١٨٦٠ ثم أعاد «مجلس الأحكام» برئاسة شريف باشا فى ١٨٦١ وأعاد «مجلس الاقاليم» فى نفس السنة مكثفا بمجلسين : مجلس طنطا لنظر قضايا الوجه البحرى ومجلس أسبوط لنظر قضايا الوجه القبلى ، وقد كانت من قبل خمسة فى سمند للشرقية والدقهلية والقليوبية وفى القشن للجيزة وبنى سويف والفيوم والبحيرة والمنيا وفى جرجا لاسبوط واسنا وقنا وفى طنطا للغربية والمنوفية وفى الخرطوم للسودان كله .

وكان اختصاص «مجلس الاقاليم» النظر فى المنازعات والحكم فيها ابتداءا أما مجلس الاحكام فكان اختصاصه النظر فى المنازعات المستأنفه والحكم نهائيا ويدل اختصار سعيد باشا لمجالس الاقاليم الى مجلسين على ضيقه باية سلطات لا مركزية وتمسكه بالحكم الاوتوقراطى ، فهو ايضا وجه من وجوه الصراع بين الاوتوقراطية والديمقراطية فى تاريخ مصر الحديث . ويبدو ان احلال شريف باشا محل الخديو اسماعيل فى رئاسة «مجلس الاحكام» كان مظهرا آخر من مظاهر هذا الصراع ، فقد كان شريف قائد الكفاح الدستورى فى الحياة السياسية المصرية خلال عهده اسماعيل وتوفيق ، فى حدود طبقته ، طبقة الاعيان . وقد تمثلت دراما انفصال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فى مصر فى انتقال الولاية على القضاء من «ديوان الخديوى» الذى كانت له اختصاصات وزارة الداخلية فى عهد محمد على الى «جمعية الحقانية» اى «مجلس الاحكام» فى ١٨٤٢ والى «مجالس الاقاليم» ، وقد كان مجلس الاحكام عند انشائه يتألف من رئيس وستة اعضاء منهم عضوان من قواد الجيش وعضوان من امراء البحرية وعضوان من كبار ضباط البوليس فكان اشبه شىء بمحكمة عسكرية عليا تحكم كبار الموظفين المنحرفين وتنتظر فى الجنايات والجنح ، واحلال الاعيان و«الدوات» فى تشكيل مجلس الأحكام محل العسكريين يعد أيضا نصرا ديمقراطيا لأن معناه كان احلال القضاء المدنى

يحل القضاء العسكرى .

وكان محمد على قد أنشأ محاكم تجارية متخصصة ، محكمة فى القاهرة وأخرى فى الاسكندرية ، للنظر فى المنازعات التجارية بين المصريين وبين المصريين والاجانب ، وكانت نوعا من القضاء الشعبى ، فقد كانت مكونة من رئيس مصرى وثمانية أعضاء من التجار ، منهم ٥ من المصريين و ٣ من الأجانب . وكانت هذه المحاكم التجارية تسمى « مجالس التجار » وقد استمر العمل بها فى عهد سعيد واسماعيل . وقد أدت كثرة نزوح الاجانب الى مصر منذ عهد سعيد الى انشاء محكمة خاصة فى ١٨٦١ تسمى « قومسيون مصر » أو « مجلس القومسيون » ويتألف من رئيس مصرى وستة أعضاء منهم عضوان مصريان وعضو أوربى وعضو يونانى وعضوا اسرائيلى وعضو ارمنى . وهذا التخصيص فى تحديد الجنسيات يدل على توزيع نسبة الأجانب النازحين الى مصر . وكان هذا « القومسيون » أى « اللجنة » يختص بنظر الدعاوى التى يقيمها الاجانب على المصريين ، وكان للقنصليات الحق فى ايفاد مندوب لحضور الجلسات .

أما المنازعات بين الأجانب والأجانب فكانت تفصل فيها المحاكم القنصلية ويطبق فيها قانون الدولة التى يتبعها الجنى عليه او صاحب الدعوى .

وقد كانت هذه بداية الامتيازات الأجنبية : ان يحاكم الأجانب أمام قنصلياتهم وليس أمام المحاكم الوطنية وكأنهم دولة داخل الدولة . ولكن سعيد باشا لم يكن مستولا عن هذا الوضع لأنه كان محمدا بالفرمانات العثمانية التى منحت الامتيازات الأجنبية للرعايا الأجانب المقيمين داخل الامبراطورية العثمانية نظرا لاختلاف القوانين . ولكن نظر المنازعات بين الاجانب والمصريين أمام « مجالس التجار » المختلطة أيام محمد على وأمام « مجلس القومسيون » أيام سعيد كان تدهورا فى القضاء المصرى ، لان ، المجالس التجارية أيام محمد على كانت الأغلبية فيها للمصريين (٦ مصريين و ٣ اجانب) ، أما فى عهد سعيد فقد انتقلت الاغلبية للاجانب (٤ اجانب و ٣ مصريين) . وكانت احكام القومسيون ابتدائية تستأنف أمام « مجلس الاحكام » فكان فى هذا بعض الضمان لتحصير القضاء . وكان هناك ضمان اخر وهو ان المنازعات على العقارات (الاطيان والمبانى والاراضى بصفة عامة) بين الاجانب والمصريين كانت تنظر امام المحاكم الشرعية .

وقد كان لمصر كفاح رائع للتخفيف من الامتيازات الاجنبية ثم لالغائها امتد من

نضال الخديو اسماعيل حتى نضال مصطفى النحاس باشا الذى انفى القضاء القنصلى والقضاء المختلط وكافة الامتيازات الاجنبية بمعاملة مونترية عام ١٩٣٧ .

وقد كان لسعيد باشا فضلان على القضاء المصرى اولها تحويل مجلس الأحكام من محكمة عسكرية الى محكمة مدنية ، وثانيها انه استخلص من سلطان تركيا فرمانا يعطى الى مصر حق تعيين القضاة فى مصر بعد ان كان قاضى القضاة التركى المعين لمصر من استانبول هو الذى يختار القضاة للمحاكم المصرية . اما توسعه فى تمثيل الاجانب فى « قومسيون مصر » أو « مجلس القومسيون » فقد كان مرده فى المقام الاول انفتاح مصر منذ عهد الاستثمارات الاجنبية ولهجرة الاجانب ، وعدم وجود قوانين مصرية عصرية يمكن ان يقللها الاجانب ورأس المال الاجنبى فى التعامل على ارض مصر ، غير ما ورثته البلاد من احكام الشريعة ومن اللوائح العثمانية ومن تقاليد الحكم الشخصى والحكم الفردى . وقد كانت عظمة اسماعيل فى انه زود مصر بمجموعة القوانين العصرية التى مكنت مصر من اقامة قضائها الوطنى على اساس متين .

الديمقراطية والأحزاب (٧)

البرلمان الأول

الشائع بين المؤرخين ان الخديو اسماعيل حين استحدث في مصر الحياة النيابية فأنشأ اول برلمان مصرى باسم « مجلس شورى النواب » فى ١٨٦٦ ، انما فعل ذلك تحقيقا لسياسته العامة وهى ان يجعل من مصر قطعة من أوروبا . وبهذا تكون الحياة النيابية فى مصر « منحة » من الخديو ، وليست ثمرة كفاح ديمقراطى او مطالبة شعبية ، مما يفض من اهلية الشعب المصرى للحياة الديمقراطية . وهو رأى لم يسأم الاستعمار البريطانى من ترديده ليس فقط فى عصر اسماعيل ، ولكن طوال فترة الاحتلال البريطانى من ١٨٨٢ الى ١٩٥٦ . وقد شارك الاستعمار الاوروبى الاستعمار البريطانى هذا الرأى الذى تبناه الاستعمار الأمريكى ايضا بعد خروج امريكا من الحرب العالمية الثانية الدولة الاعظم بين الدول العظمى . وقد كان طبيعيا ان يتبنى الاستعمار هذا الرأى ليتسنى له حكم مصر بالحديد والنار مباشرة او من خلال الاتوقراطية المصرية المستبدة لكى يجمع ارادته ويعرقل تقدمه ويحول دون خروجه من ظلمات العصور الوسطى الى نور العصر الحديث ، فيضمن بذلك تبعيته ويسر نهبه .

وقد وقع فى هذا الفخ مؤرخ كبير مثل عبد الرحمن الرافعى حيث يقول فى الجزء الثانى من كتابه « عصر اسماعيل » (ص ٨١) : « ثم أن تأسيس هذا المجلس من غير ان تتبعه حركة مطالبة من الامة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ونفوذه يكاد يكون شكليا : ومن جهة اخرى فنظام الانتخاب كان له اثر بالى فى تكوين المجلس ، ذلك ان حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ اسفر عن انتخاب معظم النواب من بين العمد واعيان البلاد ، حتى صار جديرا بان يسمى (مجلس الاعيان) » . وهو يقول : « ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شئون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ، لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة . ولا يمكن ان تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فان تصرفات

الحكومة المالية كانت في حاجة الى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية . ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حدا للقروض الجسيمة التي تلاحقت في عصر اسماعيل وافضت الى التدخل الاجنبي في شئون مصر .

وفي تقديري ان المثاليين من طلاب الكمال دفعة واحدة ينتظرون من كل شيء ان يكون كالسيد البدوي ، يولد باسنانه كاملة ، ويريدون من الطفل ان يمشی دون ان يحبو ويتعجلون ان يروا في مصر مجلس العموم البريطاني او البرلمان الفرنسي دون ثورات او فلسفات ثورية سابقة . ومع ذلك فهم يعلمون ان ٨٠٠ سنة من التاريخ الانجليزي والتشنجات الشعبية الانجليزية تفصل الماجنا كارتا Magna Charta (١٢١٥) ايام الملك جون King John عن البرلمان الانجليزي اليوم ، وان قرونا دمويه تفصل « مجلس الطبقات » Etats Généraux (١٣٠٢) ايام الملك فيليب الرابع Philippe IV عن البرلمان الفرنسي اليوم . ومع ذلك فهم يعلمون ان البرلمان الانجليزي احتاج الى حرب اهلية امتدت خمس سنوات من ١٦٤٠ الى ١٦٤٥ والى اعدام ملك هو شارل الأول ليقرر مبدأ ان التاج الانجليزي لا يحق له فرض الضرائب دون موافقة البرلمان أى بعد اربعة قرون من الماجنا كارتا ، تاريخ بدء الحياة الدستورية في إنجلترا .

وهم يعلمون انه حتى صدور قانون التصويت العام في إنجلترا عام ١٨٦٠ كان حق انتخاب اعضاء البرلمان الانجليزي محصورا فيمن يدفعون للدولة ضريبة قدرها ٥٠ جنيه سنويا ، وان هذا النصاب كان قبل قانون الاصلاح الاعظم في ١٨٣٢ مائة جنيه سنويا

وفي فرنسا تقرر مبدأ التصويت العام في دستور ثورة ١٨٤٨ فأى عجب ان تبدأ مصر حياتها النيابية عام ١٨٦٦ بمبدأ « حصر حق الانتخاب في العمد والمشايخ » ، وأى عجب في أن تبدأ مصر حياتها النيابية باصرار التاج المصري على الاستئثار بحق فرض الضرائب وعقد القروض بدون موافقة ممثلي الامة ؟

وليس صحيحا ما يفترضه الرافعي واللورد كرومر من ان اسماعيل انشأ « مجلس شورى النواب » منحة منه ومنه على الامة المصرية ليزيد من « رونق الحكم وبهائه » بلغة الرافعي او كمجرد « ديكور » بلغة اللورد كرومر ، « من غير ان تسبق حركة مطالبة من الامة » . فمن يتأمل تحول « مجلس الاحكام » من هيئة عسكرية بحته في عهد محمد علي وعباس الاول الى هيئة مدنية تضم اعيان البلاد المصريين وذواتها الاتراك المتعصرين . ومن يتأمل انتقال الاغلبية

في مجلس الاحكام الى ايدى الاعيان المصريين ، ومن يتأمل كثرة صراعات سعيد باشا مع « مجلس الاحكام » الى حد البطش به مرتين خلال عهده القصير ، ومن يتأمل انتقال رئاسة مجلس الاحكام من احد امراء البيت المالك وهو الامير اسماعيل الى شريف باشا ، يستطيع ان يرى بجلاء ان الملوك لا يمنحون وانما يرضخون صاغرين ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان سعيد باشا « صديق الفلاح » لم يكن صديق الفلاح لجرد طيب النوايا وحسن السجايا وانما صادق الفلاح تحت ضغط اجتماعي قوى نشأ من استفحال طبقة جديدة تكونت في مصر من اوساط الملاك الزراعيين وغير الزراعيين المصريين هي طبقة المشايخ والعمد ، ويستطيع ان يرى بجلاء ان كل حاكم مصرى استقلالى النزعة وقع في تناقض أساسى مع الاستعمار العثماني - بل وأى استثمار على اطلاق القول - وقع نتيجة لذلك في مأزق الاختيار بين ارضاء سيده التركى وارضاء رعاياه المصريين ، فأثر ارضاء الرعايا لانهم في نهاية الأمر رجاله وسنده في تحطيم التبعية على ارضاء سيده الذى لا يكتفى بشئ اقل من التبعية . فلا محمد على حين انشأ مجلس المشورة في ١٨٢٩ من ٩٩ من الاعيان المصريين الى جانب ٥٧ من علماء الدين ورجال الادارة ، ولا سعيد حين اعاد انشاء « مجلس الاحكام » من ١١ عضوا من الاعيان المصريين الى جانب اعضائه من الدوات ، ولا اسماعيل حين انشاء « مجلس شورى النواب » بمرسوم ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ من ٧٥ عضوا يتتخيمهم لمدة ثلاث سنوات عمد البلاد ومشايخها واعيان القاهرة والاسكندرية ودمياط ، لا هذا ولا ذاك ولا الثالث كان يمنح الامة المصرية « منحة » الحكم النيابي ، وانما كان يتجاوب مع ضغط الطبقات المصرية الجديدة في الريف والحضر التي بدأت تتخلق في مصر درجة درجة منذ ان صنى بونايرت نفوذ المالك واملاكهم ومصر الحكم المصرى حتى تحولت الى طبقات قادرة على الحركة الاجتماعية والسياسية وعلى الفكر الاجتماعى والسياسى ، بعد ان اصبحت قادرة على الحركة الاقتصادية .

وقد سار محمد على وسعيد واسماعيل في نفس اتجاه المصير والتجاوب مع الضغط المصرى للمشاركة في الحكم والادارة ، فواجهوه بهذه المجالس النيابية لاحبا منهم في الديمقراطية ، فقد كانوا جميعا اوتوقراطيين ، ولكن تحالفا مع المصريين في مواجهة الباب العالى . وقد كان طبيعيا جدا منهم ان يجعلوا من هذه المجالس النيابية مجالس « مشورة » لا مجالس تشريع حتى لا تنتقل السلطة الفعلية من ايديهم الى ايدى الطبقات الجديدة . وماتاريخ الديمقراطية المصرية الا تاريخ هذا الصراع على السلطة بين « العرش » و« الامة » ثم بين « العرش » و« الشعب » وكان محور هذا الصراع هو اساس الدستور والبرلمان ، اما ملوك مصر

الذين قبلوا التبعية للباب العالي (عباس الاول وتوفيق وعباس الثانى) ، او قبلوا التبعية لالانجلترا (السلطان حسين والملك فؤاد) فقد دخلوا فى صراع رهيب مع حركة الديمقراطية المصرية ، وحلوا ازمة الاختيار بين السيد الاجنبى ورعاياهم المصريين بالتحالف مع السيد الاجنبى لتجديد ارادة الامة المصرية .

فاسماعيل الذى كان يعد العدة لاعلان استقلال مصر عن الدولة العثمانية فى ١٨٦٩ مع افتتاح قناة السويس انشأ تمهيدا لذلك «مجلس شورى النواب» منتخباً من اعيان المصريين ليواجه ارادة تركيا بارادة مصر . وقد اكد هذا معنى خطيرا فى التاريخ المصرى وهو ان تاريخ الديمقراطية المصرية كان دائما الوجه الاخر من تاريخ القومية المصرية ومن دعوة «مصر للمصريين» فى جميع المجالات ، ومن تاريخ الكفاح من اجل استقلال مصر . فخرطة مصر السياسية عبر قرنين من الزمان تسجل بصورة رتيبة ان كل عهد بطش بالديمقراطية المصرية كان يقرن دائما بمحاولة نفس القومية المصرية وتذويها فى ولايات واطارات روحية او ثقافية . او حضارية اشمل منها . ولا سيطرة لمصر عليها تحت شعار وحدة العالم العثمانى او وحدة العالم الاسلامى او وحدة العالم العربى او وحدة مصر والغرب أو الشرق .

وقد وضع الخديو اسماعيل «مجلس شورى النواب» لأئحة اساسية ولأئحة تنظيمية (نظامنامه) أهم أركانها .

١- أن «مجلس شورى النواب» مؤلف من ٧٤ عضواً ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ويتولى انتخابهم عمد البلاد وممثليها فى المديريات (المحافظات) ، واعيان القاهرة ويتخبون ٣ نواب والاسكندرية ويتخبون نائبين ، ودمياط ويتخبون نائبا واحدا ، على ان يكون الغثيل بحسب تعداد كل منطقة .

٢- ان المجلس يختص بنظر المسائل التى تراها الحكومة من خصائصه « او فى الاقتراحات التى يتقدم بها الاعضاء ، وفى الحالىن بحيث ان تكون من المسائل المتعلقة بالمنافع الداخلية » أى ان المجلس غير مختص بالنظر فى السياسة الخارجية .

٣- يشترط قبل ان ينتخب عضوا ان يكون مصريا ولا يقل سنه عن ٢٥ سنة وان لا يكون قد صدر ضده حكم فى جنابة او حكم بالافلاس او حكم بالفصل من الحكومة من هيئة تأديبية ، وأن يكون ملما بالقراءة ، الكتابة فى الانتخاب السابع اى بعد ١٨ سنة من تأسيس النظام النيابى . اما الناخبون فقد اشترط فيهم الالام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب

الحادى عشر اى بعد ٣٠ سنة من تأسيس النظام النيابى ومعنى هذا ان الحادى اسما عيل كان يخطط لحو الامية فى مصر خلال ٣٠ سنة .

٤- يعين الحادى رئيس « مجلس شورى النواب » ووكيله دون ترشيح من المجلس .

٥- يفتح الحادى المجلس « بمقال الافتتاح » (خطبة العرش) ويرد عليها المجلس دون ابداء رأى قاطع فيها ورد فيها .

٦- يعمل المجلس من خلال لجان (اقلام) يشكلها من بين اعضائه .

٧- يتمتع اعضاء المجلس بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاده الا فى جرائم القتل .

٨- لا يجوز لعضو ان يتكلم الا باذن من رئيس المجلس ، وعلى المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء لاقوالها وملاحظاتنا ويكون التصويت علنيا والقرارات تتخذ بالاغلبية ، ولا يجوز لعضو طبع او نشر مناقشات المجلس الا باذن من رئيس المجلس .

٩- جميع قرارات المجلس استشارية فهى بمثابة توصيات للحادى يفعل بها ما يشاء .

١٠- للحادى الحق فى دعوة المجلس للانعقاد وفى مد دورته او تأجيلها وفى حل المجلس وتبديل اعضائه باجراء انتخابات جديدة .

١١- ينعقد المجلس شهرين كل سنة من ١٥ كيهك الى ١٥ امشير (منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة وجلساته سرية ، وللدورة الاولى نظام خاص ، لان الحادى اسما عيل رأى ان يوافق افتتاح اول برلمان عيد ميلاده .

وقد اجريت الانتخابات الاولى وانهقد « مجلس شورى النواب » فى ١٠ هاتور (٢٥ نوفمبر ١٨٦٦) فى القلعة برياسة اسما عيل باشا راغب وارفضت دورته فى ١٠ طوبه (يناير ١٨٦٧) وقد اسفرت الانتخابات عن النتائج التالية :

(الرافعى «عصر اسما عيل» ج ٢ ص ٨٢ - ٨٤) ، وتلاحظ اسماء الاعضاء الذين استمرت اسرهم تشترك فى الحياة العامة. وفى حكم البلاد حتى ثورة ١٩٥٢ مروراً بالثورة العراية وبحركة الحزب الوطنى الحادى وبثورة ١٩١٩ :

القاهرة

موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود العطار

الاسكندرية

الشيخ مصطفى جمعى ، السيد عبد الرازق الشوربجى ..

دمياط

على بك خفاجى

الغربية

اترى بك ابو العز ، على كامل عمدة القصرية ، الحاج شتا يوسف عمدة ابو
مئدور ، محمد حموده عمدة برما ، سيد احمد رمضان عمدة قسلا ، عبد الحميد زهرة
عمدة حانوتس ، على ابو سالم دنيا عمدة مسهلة ، سليمان الملوانى عمدة ميت جيش القبلىة ،
احمد الشريف عمدة ايار .

المنوفية

الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد افندى شعير عمدة كفر عشنا ، موسى
افندى الجندى عمدة منوف ، احمد ابو الحسن عمدة كفر ربيع ، حماد ابو عامر عمدة
جنزور ، على ابو عمارة عمدة مليج . محمد الانبائى عمدة جزى .

البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ، احمد موسى
عمدة نكلة العنب ، الحاج على عمار عمدة ببيان ، الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط .

الشرقية والقليوبية :

الحاج نصر الشواربى من قليوب ، محمد الشواربى من قليوب ، احمد افندى اباطة
من منيا القمح ، الامام الشافعى ابو شنب عمدة الخانكة ، على حسن حجاج عمدة الرملة
الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة ، محمد عبد الله عمدة الصفافين ، المعلم سليمان
سيدهم عمدة بنفس ، بركات الديب عمدة القرين ، محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل ،
عبد الله عياد عمدة كفر عياد .

الدقهلية :

هلال بك ، سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط ، محمد بك سعيد من نوسا

البحر ، اسماعيل افندى حسن عمدة تمي الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلوين ،
الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

الجيزة :

عامر افندى الزمر عمدة ناهية ، ابراهيم احمد المشاوى عمدة زاوية دهشور ، عبد
الباقي عزوز عمدة الرقق (الرقه) .

الفيوم وبني سويف

حزبن الجاحد عمدة العجميين ، على سيد احمد عمدة الزرني ، زايد هندى عمدة
جزيرة بيا ، محمد حسن كساب عمدة النويره ، جرجس يرسوم عمدة بني سلامة .

المنيا وبني مزار :

ابراهيم افندى الشريعى عمدة سمالوط ، حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة ،
اسماعيل احمد عمدة بني احمد ، احمد على عمدة الزاوية ، احمد حبيب عمدة القنت ،
ميخائيل اثنا سيوس عمدة اشروية .

اسيوط

سليمان افندى عبد العال من ساحل سليم (ابو محمود سليمان باشا وجد محمد محمود
باشا) ، عثمان محمود غزالى عمدة بني رازع ، يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمي ، رميح
شحاته عمدة القوصية ، عمر حمد عمدة الشغبة ، عبد العال موسى عمدة دروة .

جرجا

محمد حادى عمدة بلصفورة ، حميد ابو ستيت من اولاد عليوه ، عبد الرحمن
حمد الله عمدة الجبيرات ، عثمان ابو ليله من الكتكاكه ، عطية مهران من ناحية نزه ، احمد
سلطان عمدة بNDAR .

قنا واسوان :

عمر افندى ابو يحيى عمدة ابو مناع ، محمد سحلى عمدة فرشوط ، على ابراهيم
عمدة حجازة ، احمد افندى عبد الصادق من اسوان ، احمد على اسماعيل عمدة السليمية .
ومن هذه القائمة يتبين ان العائلات التى استمرت سطوتها فى الحياة العامة المصرية منذ

برلمان الخديو اسماعيل الاول حتى ثورة ١٩٥٢ كانت عائلات : العقاد والعطار من القاهرة (ليس بالضرورة اصلا او ملاكا) وجميعى والشورى من الاسكندرية والشواربى من القليوبية واباطة من الشرقية وابو العز والشرىف من الغربية والجزار وشعبى والجندى وابو حسين من المنوفية والوكيل من البحيرة والزمر من الجيزة والشرىفى وشعراوى من المنيا وسليمان من اسيوط وابوستيت من جرجا وابو سحلى من قنا وليس معنى ذلك ان كل الباقين لم يكن لهم او لنسلهم دور فى الحياة العامة او انهم انقضوا كمعائلات فمنهم من كانت لهم سطوة الملكية ، دون ان يشتغلوا مباشرة بالسياسة ومنهم من لا تزال اسماء عائلاتهم دارجة حتى اليوم دون ان يكون لهم دور بارز فى الحياة العامة مثل عائلات الصيرفى وابو شنب وعياد ودنيا وكساب ودبوس وهلال الخ ...

ولكن المهم فى كل ذلك ان اعضاء « مجلس شورى » النواب فى عهد اسماعيل حتى من انقضت اسمائهم ، كانوا فى عصرهم وعددهم ٧٥ عضوا قوة حقيقية فى البلاد لأنهم كانوا يمثلون طبقة عريضة من العبد والمشايع فى البلاد تبلغ الالاف عددا وبذلك يمثلون أصحاب المصالح الحقيقية فى الريف المصرى .

وقد حضر الخديو اسماعيل افتتاح مجلس شورى النواب الذى القيت فيه خطبة العرش وحضر معه وزراؤه : شريف باشا (الداخلية) - وحافظ باشا (المالية) وعبد الله عزت (باشا رئيس مجلس الأحكام) واسماعيل باشا صديق (مفتش الأماليم) ورياض باشا (المعتمد أى. حامل أختام الخديو) وأحمد خيرى بك (كاتب الخديو).

ولخطبة العرش التى تليت فى الافتتاح الأول «للمجلس شورى النواب» أهمية خاصة لأنها توضح الخطوط العريضة فى سياسة الخديو اسماعيل ، وهذا نص الخطاب :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية من آثار العمار ، ووجد أهلها مبلوون الأمن والراحة ، فسرف المهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدن البلاد بإيجاد الأسباب والوسائل اللازمة إلى ذلك ، حين وفقه الله تعالى لما أراد من تأسيس عماريه الأقطار المصرية . وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت إليه الحكومة المصرية اقتنى أثرأبيه فى اتمام تلك المساعى الجليلة بكمال الجهد والاجتهاد ، فلو ساعده لكلها على أحسن نظام . ثم إنقلبت أحوال مصر بعد ما إلى أن قدر الله تعالى تسليم زمام إدارة حكومتها إلى يدي . ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعي واجتهادى فى

إكمال ما شرعاه من المقاصد الخيرية بتكثير أسباب العارية والمدينة ، أعاننى الله على ذلك . وكثيرا ما كان يخطر ببالي إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لا ينكر نفعها ومزاياها أن يكون الأمر شورى بين الراعى والرعية كما هو مرعى فى أكثر الجهات . ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى : « وشاورهم فى الامر » وقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » . فلذا استحسننا افتتاح ذلك المجلس بمصر : لتذكر فيه المنافع الداخلية وتبدى فيه الآراء السديدة ، وتكون أعضاؤه متركبه من متبغى الأهلى ، فيعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى انتم فيه متبخون من طرف الاهالى . وانى اشكر الله على ما وفقنى لهذا الامر المبرور وواتى من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الامور . »
(الرافعى : «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ٨٥) .

واهم المعانى التى قصد الخديو اسماعيل ايصالها للاعضاء ليس مجرد التباهى بما اداه جده محمد على وابوه ابراهيم باشا لمصر من خدمات وانما اعلانه بانه يعد عهده امتدادا واستكمالاً لعهد محمد على وابراهيم باشا وادانته صراحة لعهد عباس الاول وسعيد باشا الذى عنده انقطاعا بل وانقلابا فى تاريخ مصر الحديث .

(ثم انقلبت احوال مصر بعدهما) . وهذا بمثابة اعلان من جانب اسماعيل ان سياسته مبنية على ما يأتى :

- ١ - بناء الدولة العصرية بكافة مقوماتها المادية والمعنوية على أرض مصر .
- ٢ - اتباع سياسة استقلالية عن الباب العالى على عكس عباس الاول وعن الدول الاوروبية على عكس سعيد .
- ٣ - تدعيم روابط مصر باوروبا لبناء الدولة العصرية على غرار ما فعل محمد على وابراهيم باشا بمنطق تعامل الند مع الند . اما المعنى الثانى الهام الذى اراد الخديو اسماعيل ايصاله لاجزاء برلمان الاول فهو ان حدود اختصاصهم تقف عند السياسة الداخلية وليس لهم ان يتدخلوا فى السياسة الخارجية . واما المعنى الثالث الهام الذى اهتم الخديو اسماعيل بابرازه فهو انه مقيد فقط بحدود الشورى التى قالت بها الشريعة الاسلامية فالمجلس اذن مجرد مجلس استشارى ، وليس له ان يتصور انه سلطة شعبية داخل الدولة يمكن ان تملى ارادتها على العرش او على السلطة التنفيذية .

وقد وصف الراضى رد « مجلس شورى النواب » وصفا مليئا بالزراية فرأى فيه نموذجاً لروح العبودية التى لا تتفق مع الروح النيابية الصحيحة وفى اعتقادى ان الراضى اخطأ الفهم لانه وقف عند الحرف ولم يتغلغل فى باطن المعانى . بل انى أرى ان الرد على خطبة العرش نموذج مجدد من خطبة الفلاح الفصيح الذى غلف مطالبه فى معسول الكلام وعبر عن مراده بالأدب المصرى التقليدى الذى يحسبه من لا يفهم المصريين نفاقاً ورياء .

وهذا نص الرد على خطبة العرش :

« بعد ما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة ، الجامعة جوامع الكلم الجليلة ، نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح وكمال الارتياح . ونقول : ان ما قطعناه من زواهر الاخبار التاريخية وعرفناه من سوائف اثار الديار المصرية ، انها كانت فى الاعصار الحالية رافلة فى حلل المفاسر الحالية ، وان بقية الاقطار كانت تستمد من نيل معارفها الوافر ، معترفة بانها مفترقة فى الاصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين ، تناوبتها نواب الزمن ، وتناولتها ايدى المحن ، حيناً بعد حين ، فاندurst معالمها الباهرة وانطمست اثار مفاسرها الزاهرة ، ولعبت بها ايدى الدهور وتكاثر فيها الحروب والشور حتى رجعت القهقري واصبح غيرها من الممالك فى انواع العبدن متقدما وملكها متأخرا وقاسى أهلها من الدلة والمسكنه مما صاروا به فى غاية الحقارة والمهانة ، الى ان اراد الله تعالى ان يعيد شبابها بعد الهرم ، ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم وينقذ أهلها من هذه المهالك ، وينظمها فى سلك احاسن الممالك : فشرفها بجد العزيز جتتمكان محمد على باشا ، فاعاد لها من العمارة ومحاسن الاثار الاصلية ما كان قد تلاشى ، وافرغ قلبه وقالبه فى اصلاح حالها ، وأعمل شديد رأيه وشديد عزمه فى اعادة جلالها وكمالها . حتى ازاح عنها تلك الوخامة والبسها حلل البشامة والفخامة واحكم معالم الاحكام واقام بها دعائم العدل بين الانام ، ودون فيها دواوين المعارف المتسقة ، وجمع بها اصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية وانشأ دواوين المدارس العلمية والحكمية حتى ظهرت بعد الخفا وازهرت افنتها بزهور الصفا ، وعاد اليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته فى سالف الايام ، وانتظمت مصالحها الاهلية والملكية بحسن تدبيره احسن نظام ، مع ما فازت به من غرائب الصنائع الفاتحة ، وعجائب الاثار الرائقة ، مما شوهد لنا جميعا . وتبوأنا به بيتا من العز رفيعا فضلا عما اورثنا من الغنى الاتم والفخار الاعم من الاستحكامات الملكية واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار وصرنا بحمد الله متقدمين فى

درجات العمار . وقد كان والد العزيز الاكرم عوناً لوالده ، وهو الجلد الاعمى من حال حياته ممضياً الطرق الموصلة الى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت اليه الحكومة سلك سبيل ابيه ، وبنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه ، واخذ ينشئ ما يكمل به رونق الوطن ، ويمجد من العمارية والاثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن : من انشاء المجالس الحقانية وتكثير الرجال الحربية والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، واضمرته طويته فحسدتنا الأيام عليه فلم نتمتع بنافع حكومته الا قليلاً حتى نقله الله اليه . ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة الى ان نفختنا النفحات الالهية ، واسعفتنا العناية الربانية بالحضرة الاسماعيلية ، واعطى القوس بارها لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها وتولاها العزيز بن العزيز ذلك الجانب الافخم ، والدواير الاكرم فقام في تنظيم امورها على ساق وقدم وشمر عن ساعد الجدة والاجتهاد في تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم واخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تحلل بعد ابيه من الخلل وسعى في مقاصد ابيه وجده باذلاً في موجهات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده شاغلاً باله باقصى انواع العمارية مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الاقطار كمال الرفاهية فابدى من ذلك ما لم يكن في الحساب وأرها من الهيبة واسباب الثروة ما لم تره في سالف الاحقاب ورتب ملكها احسن ترتيب ونظم عقده في سلك غريب باسلوب عجيب . ومن تمام عناية رب العالمين ان اهم سلطاننا الاعظم ، ولا غرو لان الملوك من المهتمين ، حصر وراثه الحكومة على التأييد في نسل اسماعيل بان يتولاها اكبر اولاده بعد عمره المديد : فياها من فكرة جليلة رائقة اسست في هذه الديار من دواعى العمار الاسباب الفائقة ، واستلزمتم تحسيناً لاجالها وتأميناً لخالها واستقبالها اطال الله عمر سلطاننا المهيب ، وذلك دعا ان شاء الله مستجاب . ثم ازدادت المههم الاسماعيلية بصرف افكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر الوطن ، ويرقى انتظام حاله على اسنى سنن ، ومن كمال همته السنية ، وتمايم رأفته ورحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم وتمايم رفايتهم ، اقتضت ارادته العلية انشاء مجلس شورى اهلية وطنية ، لما يعلمه من ان جمع الاراء في امور العالمين ، والمداولة في مصالح الرعية مع عقلاء الوطنيين من مقتضيات حسن النظام وموجهات كمال الالتئام ، وتمايم راحة الانام . وفوض اعضاء ذلك المجلس لعموم الاهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الامور بواقع مالوفهم وعرض جميع ذلك الى حضرة الوالى تبرؤاً من غوائل المغدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية . فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادقين بموسم دولة الحضرة الخديوية بأمر الأوقاف .

واذا كان أنشاء هذا المجلس الانيق من أجل المساعى الحميدة ، واتم نعمة اسداها وفوض ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الالهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية . ورفع اكفنا اناء الليل وأطراف النهار بالدعوات فى اجل الاوقات وسائر الحالات ان يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود افندينا الافخم وولى عهدہ حضرة محمد توفيق باشا الاعز افكارهم بجاه خاتم الرسل الكرام عليه افضل الصلاة واتم السلام . (الرافعى : «عصر اسماعيل» ج ٢ ص ٨٦ - ٨٨) .

. والاعتراض الوحيد على هذا الرد الذى وضعته لجنة الرد على خطاب العرش هو اسلوبه السقيم القائم على الاسراف فى الكليشيات اللغوية والجناس وبقية زخارف المقامات^(١) وقد كانت خطبة العرش ارق اسلوبا واشد تركيزا من رد النواب . ومع ذلك فلا ينبغي ان يصرفنا ذلك عن تأمل المعانى التى تضمنها هذا الرد . .

وأهم ما جاء فيه انه يبدأ بتصحيح كلام اسماعيل فى أدب شديد . اسماعيل يقول ان جده محمد على انتشل الشعب المصرى من العدم والانهطاط فجعل لمصريانا ونشر المدنية فيها ، فيجيبه النواب بان مصر لم تكن دائما زرية ولا منحلة وانما كل من يدرس « الاخبار التاريخية » و « سواف اثار الديار المصرية » يعرف ان مصر كانت فى تاريخها القديم ام المدنية والعمران وينبوع العلوم والفنون والاداب الذى ارتوت منه كل الحضارات الاخرى باختصار : لا تباهينا بجهدك العظيم فنحن ايضا لنا جودود اعظم ، والمبدأ الثانى الهام الذى اوضحه نواب البلاد هو أن الخطاط الامة المصرية بعد مجدها القديم لم يكن من الخطاط المصريين انفسهم ولكن من الخطاط ملوكهم : « لكن لتداول ايدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السابقين ، تناوبتها نواب الزمن » . والشاهد على ذلك يامولاي ان ملكين من اسرتك ، عباس وسعيد ، خربا كل آيات المدنية والعمران التى اقامها الملكان الاخران محمد على وابراهيم باشا ، على ارض مصر . واعلان مبدأ ان فساد الامم من فساد ملوكها ، اعلان خطير لان فيه تحميلا لاسماعيل نفسه للمسئولية عن عمار مصر او خرابها . والمبدأ الثالث الهام الذى اعلنه النواب يشبه ان يكون برنامجا للعمل رسمه النواب للخديو اسماعيل فخطبة العرش غامضة ليس فيها تفصيل واحد عما يتتوى اخديو ان يفعله لمصر غير قوله انه سعيد بأنه

(١) كانت اللجنة مكونة من عشرة اعضاءهم : اترى ابو العز (الغرية) هلال بك (الدقهلية) محمد الفندى عفيفى (الشرقية) محمد افندى شعير (المنوفية) الشيخ محمد الصبرى (البحيرة) سليمان افندى عبد العال (اسيوط) ابراهيم الشريفى (المنيا) عمر افندى ابو يحيى (قنا) حسن الفندى شعراوى (المنيا) الشيخ على سيد احمد (القيوم) .

سيستكمل ما بدأه محمد علي وإبراهيم باشا من المدنية والعمارة . أما النواب فيحددون له ان محمد علي وإبراهيم باشا لم يحددوا مجد مصر القديم إلا بالعمل على ازالة الفساد والقوضى المملوكية بازاحة «الوخامة»^(٢) وعلى اقرار الاحكام واقامة «دعائم العدل بين الانام» وعلى نشر التعليم «وانشاء دوارس المدارس العلمية والحكومية» ، اى انشاء مدارس العلوم والاداب وعلى بناء قوة مصر العسكرية. «من الاستحكامات الملكية» ، واحكام العمليات الوطنية العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار» وتألبت على محمد علي وحطمته .

والمبدأ الرابع الذى اعلنه الرد على خطاب العرش هو ادانته لعهد عباس وسعيد بوصفه عهدا مخربا للمدينة « ثم تولى على الاقطار المصرية وولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة » . اى المبدأ الخامس الذى اعلنه النواب فى الرد على خطاب العرش فهو ان المصريين يعدون لنجاح اسماعيل فى تغيير فرمان وراثة العرش فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ عملا حضاريا خطيرا ، لان نظام الوراثة العثمانى الذى كان يحصر وراثة العرش فى أرشد اعضاء البيت الملك ملاً القصر الملكى بدسائس الامراء الطامعين ورجال البلاط فخرّب الحياة السياسية المصرية وحال دون استقرار البلاد .

ومن أهم ما ورد فى الرد على خطبة العرش اصرار النواب على تلقيب الخديو اسماعيل آنا «عزير مصر» (وتولاها العزيز بن العزيز) وأنا اخر «بسلطان مصر» (اطال الله عمر سلطاننا المهاب) ، رغم علمهم بأن الباب العالى رفض تغيير لقب اسماعيل الى «عزير مصر» حتى لا يصبح السلطان عبد العزيز عبد العزيز ، كما رفض تغيير لقبه الى «السلطان اسماعيل» لان لقب «السلطان يضع والى مصر التابع على قدم المساواة مع سلطان تركيا المتبوع» ، فم التراضى على ان يحمل اسماعيل لقب «الخديو» التى يقال انها تعنى شيئا قريبا من «الاهى» باللغة الفارسية واصرار النواب على التمسك بلقب «العزيز» او بلقب «السلطان» يحمل معنى التحدى للباب العالى والتزوع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية .

وقد اورد الرافعى بعض الاقتراحات الهامة التى ناقشها «مجلس شورى النواب» فى دورته الاولى وصدرت بها قوانين او رفضتها الحكومة مما يدل على ان هذا المجلس لم يكن مجرد مجلس صورى :

١ - اقتراح من هلال بك (الدقهلية) بتخفيف نظام السخرة وتوزيع عبثها بالعدل بين

المواطنين . وقد تمسكت الحكومة بان نظام السخرة مرتبط بمشروعات الري والهندسة فوافق المجلس على ان السخرة (١) قاصرة على المنافع العامة . (ب) توزع على أساس المساواة بين المواطنين بين ١٥ سنة و ٥٠ سنة فيؤخذ الانفار للسخرة بالدور على أن يجرى احصاء للانفس يحصر جميع الخاضعين للسخرة . وكان يمثل الحكومة في بحث هذا الموضوع في لجان المجلس اسماعيل باشا صديق (المفتش) والمهندس سلامة بك ابراهيم وثاقب باشا وعلى بك مبارك لارتباط هذا الموضوع بمشروعات الري والهندسة وبمالية الدولة واملاكها .

٢ - اقتراح من ابراهيم افندى الشريعى (المنيا) بتقسيط الاموال الاميرية (الضرائب على الاطيان الزراعية) وتحديد مواعيد تحصيلها منعا للقوضى ولارهاق المواطنين . وقد اقترحت اللجنة البرلمانية المكلفة ببحث الموضوع تحديد مواعيد السداد باوقات جنى المحاصيل . وكان يمثل الحكومة حافظ باشا وزير المالية فوافق على هذا النظام من حيث المبدأ ولكنه طلب تأجيل النظر في هذا الموضوع الى السنة التالية نظرا لان تعديل مواعيد الضرائب مرتبط بدفع الحكومة فوائد ديونها الاجنبية في المواعيد المحددة لسداد الاموال الاميرية على ان يبحث المجلس مستقبلا موضوع الديون وموضوع الضرائب وتقسيتها في وقت واحد ، فاقر المجلس وجهة نظر الحكومة .

٣ - اقتراح من اترى بك ابو العز (الغربية) بتعميم التعليم الابتدائى المجانى بانشاء مدرسة ابتدائية مجانية في كل مديرية وكل محافظة ووافق المجلس على ذلك . وكان ممثل الحكومة محمد شريف باشا رئيس مجلس الاحكام فوافق على تقرير اللجنة واعلن على المجلس ان الخديو اسماعيل وقف جميع اطيان تفتيش الوادى على المدارس ولكنه طلب تأجيل انشاء المدارس في العريش والسويس والقصير (البلاد النائية) حتى يتم انشاء المدارس في المديرىات والمحافظات الاخرى . فوافق المجلس على طلب الحكومة .

٤ - اقتراح من ميخائيل افندى اثناسيوس (المنيا) بالغاء نظام العهدة الذى تخلف من اواخر عهد محمد على ، وكان محمد على بسبب حروبه الكثيرة قد اعجز الكثيرين من الفلاحين عن زراعة الحيازات الصغيرة (٢ الى ٥ افدنة) الموزعة عليهم لاستثمارها مقابل سداد الاموال الاميرية ، او اعجزهم عن سداد الضرائب المستحقة عليها . فوزع محمد على زمام بلاد باكملها من العاجزين عن السداد على بعض الاعيان والمأمورين والعسكريين بصفة عهدة على ان يتكفلوا بسداد الضرائب من مالهم الخاص مقابل تفويضهم في جباية الضرائب من الفلاحين . فكان هذا اشبه بالعودة الى نظام الالتزام او الاقطاع في عهد المالك . وبالفعل

استغل المتعهدون قانون العهدة فعربدو في ارهاق الفلاحين باغتصاب اكثر محاصيلهم باسم سداد الضرائب وفي تشغيلهم بالسخرة على املاكهم الخاصة . وقد الغت الحكومة هذا النظام في ١٨٥٠ واسترجعت البلاد من المتعهدين ولكن اسماعيل اعاد نظام العهدة لحاجته الماسة الى المال الخاضر . وقد وافق المجلس في ١٦ شعبان ١٢٨٣ ، على فك جميع العهد ابتداء من العام التالى ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧) وقد وافقت الحكومة على قرار المجلس . ويعد قرار الغاء نظام العهد من اخطر الانتصارات الديمقراطية التى احرزها الفلاحون لانه كان فيه الغاء للنظام عهد عباس الاول في (١٨٥٠) ومرة في عهد اسماعيل (في ١٨٦٦) . وبهذا تقرر اعادة الاطيان الجمعية في زمام كل عهدة الى اصحابها من صغار الملاك .

٥ - اقترح من محمد افندى حمادى (جرجا) بوضع نظام متقدم لقيد تحصيلات الاموال الاميرية لوضع حد لغش الصرافين وما يترتب عليه من «الخبطه ومغشوشية في الايراد» ، فقد جرت العادة ان يدفع الاهالى الضرائب ليد «الشاهد» مقابل ايصال شخصى حتى يحضر الصراف في آخر الشهر ، وقد نجم عن ذلك عدم قيد كثير من الضرائب المدفوعة بالفعل في الدفاتر الرسمية ومطالبة الحكومة بها مرة اخرى . فوعد اسماعيل باشا صديق ممثل الحكومة باصلاح نظام التحصيل حتى يعرف كل مول مقدار ما دفعه على وجه التحقيق .

٦ - اقترح من سليمان افندى الملوانى (الغربية) بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد ، عدله الشيخ محمد الشواربى باقتراح بعدم توقيع عقوبة الضرب على العمد وعلى جميع الافراد . وقد اعلن رئيس المجلس ان الحكومة تضع وقتئذ قانونا ينص على الغاء عقوبة الضرب فاكتفى المجلس بذلك .

٧ - اقترح من هلال بك (الغربية) بضم الاراضى الصالحة للزراعة والاراضى البور الناشئة عن الزيادة في المساحة وازادتها بالمال الى اصحاب الاطيان المتداخلة فيها او الملاصقة لها . وكان ممثل الحكومة هو اسماعيل باشا المفتش ، ووافق المجلس والحكومة على مايلي :

(١) ضم اطيان الجزائر على ما يساوى قيمة ايجارها عن ثلاث سنوات على ان يربط عليها مال المثل ، وكذلك اطيان الحيفضان

(ب) الاراضى البور اى اراضى الاستصلاح ، تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان يدفعوا المال عنها بعد ثلاث سنوات .

(ج) اطيان الاخراس والمستجرة والمالحة تعطى للمستصلحين بلا ثمن على ان تدفع

عنها ضريبة المثل بعد انقضاء ست سنوات

(د) اطيان البرارى تعطى للمستصلحين بلا ثمن مع اعفاؤها من الضرائب عشر سنوات ثم تربط عليها الضريبة العشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات من بعدها تربط عليها ضريبة المثل . وقد وافقت الحكومة على كل ذلك على الا يطبق على اراضى الضواحي والبنادر القابلة للبناء . وقد رفع الخديو اسماعيل فترة الاعفاء من الضريبة الى ١٤ سنة رغبة منه في تشجيع حركة استصلاح الاراضى .

وهذا القانون يبدو في ظاهره قانونا لخدمة كبار الملاك ، وهو كذلك ، ومنطقه واضح وهو ان صغار الملاك لا قبل لهم بتكاليف الاستصلاح . ولكنه في الوقت نفسه كان خطوة الى الامام لانه كان اشراكا للاعيان المصريين في نظام الابعاديات الذى كان قاصرا منذ ايام محمد على او يكاد ان يكون قاصرا على الامراء (الدوات) والعسكريين الاثراك الذين كان محمد على واخلافه يهبونهم الابعاديات الشاسعة لاستصلاحها مقابل خدماتهم له او للدولة وقد كان ذلك من أسباب نشوء الملكيات الكبيرة بين المصريين كذلك كان تقدما ان تصبح اراضى الناس . وقد ابلغ ممثل الحكومة اسماعيل باشا المفتش المجلس بان هناك لجنة يرأسها رئيس المجلس ، اسماعيل باشا راغب ، تعمل على سن قانون خاص بالرهون والمعاملات فاكتفى المجلس بذلك . وأحالة هذا الاقتراح على لجنة التقسيط تدل على ان جد محمد باشا محمود في ساحل سليم كان حريصا على ضمان ديونه على الفلاحين ولا سيما بعد الغاء نظام العهد . وهناك اقتراحات عديدة بطلبات محلية تقدم بها بعض النواب خدمة لدوائهم الانتخابية كمد الترع وفتح القناطر وحفر المصارف الخ ... ولا داعى لتفصيل هذه الاقتراحات الجزئية التى لا تشكل مبادئ عامة .

وقد اعترف الرافعى في النهاية بمجدوى «مجلس شورى النواب» حيث قال : «وصفوة اعماله ومباحثه تدل على مستوى برلمانى لا بأس به من اعضاء اول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل» وقد ختم المجلس اعمال دورته الاولى في ٢٤ يناير ١٨٦٧ .

وتأجلت الدورة الثانية بسبب مرض اسماعيل فلم تفتح في القلعة الا في ١٦ مارس ١٨٦٨ ، وحضر الاقتراح مع الخديو اسماعيل شريف باشا رئيس «مجلس الاحكام» وشاهين باشا وزير الحربية واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وذو الفقار باشا وزير الخارجية وراتب باشا وزير الاوقاف واحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ، وحسين باشا امين بيت المال ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو واحمد خيرى بك المهردار . وعين عبد الله عزت باشا رئيسا لمجلس شورى

النواب . وتلا احمد خيرى بك خطبة العرش التى استعرضت الحكومة فيها قرارات العام الماضى وبينت ما نفذته من القرارات وما لم تنفذه وكانت الحصيلة العامة ان الحكومة انشأت مدرستين احدهما فى بنها والاخرى فى اسيوط «والباقي تحت الاجراء» وانها فككت العهد وازادت الاطيان الزائدة فى المساحة ووزعت اراضى الاستصلاح للراغبين فيها ونفذت معظم مقترحات الرى ، وانها لا تزال تدرس قانون الرهن لتأمين سندات المعاملة .

أما بالنسبة لتعديل مواعيد اقساط الاموال الاميرية فقد اعلنت الحكومة انها ستبين للمجلس الصعوبات التى تحول دون تنفيذه ودعت المجلس لمزيد من دراسته .

أما بالنسبة لمشروعات الدورة الثانية فقد اعلنت الحكومة عزمها على «تكميل المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة» باتمام الرياحات كما وعدت بالعناية بالزراعة والصحة العامة . وفى هذه الدورة قرر المجلس طائفة من القرارات منها انشاء «مجلس تنظيم الزراعة» فى كل مديرية ينتخبه عمد البلاد وانشاء حقول للتجارب الزراعية واجراء تعداد لتنظيم السخرة واتمام الرياحات الكبرى وغيرها من مشروعات الرى ، وردم البرك والمستنقعات وتعميم التطعيم ضد الجدري وانشاء بعض المستشفيات وتعديل فئات الضرائب على الاطيان بحسب ما تقرره لجان فى كل مديرية من مندوبى الحكومة والعمد والاعيان .

وفى خلال هذه الدورة عين اسماعيل باشا صديق مفتش عجوم الاقاليم وزيرا للمالية مع احتفاظه بمنصبه الاصلى وبدأت العواصف تتجمع فى مجلس شورى النواب نظرا لتكدس ديون البلاد الخارجية التى كانت الحكومة اى الخديو اسماعيل يعقدها دون ان يرجع الى مجلس شورى النواب ويطلع على حقيقة الحالة المالية فى البلاد .

وكان اسماعيل قد ورث عن سعيد دينا قوامه ١١ مليون جنيه على الاقل ، كان يدفع فوائده سنويا دون محاولة سداد اقساط الدين نفسه رغم ما رأته مصر من ازدهار فى الدخل القومى فى بداية عهد اسماعيل بسبب رواج القطن المصرى نتيجة للحرب الاهلية الامريكية ، ثم انقطع الرواج بانتهاء الحرب فى ١٨٦٥ .

وكانت سياسة اسماعيل تقوم على الاستدانة من الخارج لتجاوز مشروعاته العمرانية والحضارية ومشروعاته العسكرية ومشروعاته الاستقلالية حصيلة ايرادات الدولة التى قدرت فى ميزانيات اسماعيل باشا المفتش المربة بمبلغ ٧٢٩٠٠٠ ر. جنيه سنويا .

وكانت اكثر مشروعات اسماعيل التى كان ينفذها بسرعة مجمومة لاهثة وكأنه يسابق الموت او يريد ان يسقط مجده فى السماكين باسرع مما سطع مجد محمد على ، مشروعات استثمارية طويلة المدى

لا تدر عائدا فوريا ، ولذا انتفع بها من جاء بعده ولم ينصب هو منها الا الارتباك المالى ، ومثلها حفر
الترعة الاسماعيلية وحفر الترعة الابراهيمية وحفر الرياحات ومد السكك الحديدية وخطوط التلغراف
وتوسيع الموانى الخ ... او مشروعات خدمات مدنية وحضارية بلا عائد مادى مباشر مثل نشر التعليم
وانشاء الكبارى وبناء الاويرا والعناية بالصحة العامة ورصف الطرق وتجميلها او مشروعات وطنية.
نحسب بحساب المجازفة كبناء قوة مصر العسكرية والتغلغل فى افريقيا ، ومشروعات لشراء سيادة مصر
بالمال وهذه يصعب تقييمها .

وفى ١٨٦٤ استدان اسماعيل ٧٠٤٠٠٠ ر.ه جنيه من بنك فرولنج - جوشن

(لم تسلم مصر منها الا ٨٦٤٠٠٠ ر.ه جنيه) وفى ١٨٦٥ اقترض اسماعيل من بنك الانجلو
ايجيشيان Anglo-Egyptian ٣٣٨٧٠٠٠ ر.ه جنيه (لم تسلم مصر منها الا ٢٧٥٠٠٠ ر.ه جنيه)
وفى ١٨٦٦ اقترض اسماعيل من بنك فرولنج - جوشن ٣٠٠٠٠ ر.ه جنيه (لم تسلم مصر منها الا
٢٠٨٠٠٠ ر.ه جنيه) وفى ١٨٦٧ اقترض اسماعيل من البنك الامبراطورى العثمانى ٢٠٨٠٠٠ ر.ه جنيه
(لم تسلم مصر منها الا ١٧٠٠٠ ر.ه جنيه) . فكان مجموع ما اقترضه اسماعيل حتى دورة ١٨٦٧
لمجلس شورى النواب ١٤١٧٠٠٠ ر.ه جنيه لم تسلم مصر منها الا ١١٩٥٤٠٠ ر.ه جنيه ، وقد ضاع
الفرق وهو ٢٢١٧٠٠٠ ر.ه جنيه بين سعر الدين (خضم القيمة الفعلية من القيمة الاسمية) والعمولات
والسمسرات والمصاريف . وقد كان اسماعيل محوطا ببعض وسطاء من الاجانب ورجال الدولة اخرى
الذمة ، كل ينهش لنفسه شريحة من هذا المال السائب ، سواء فى عمليات عقد القروض او فى تنفيذ
المشروعات العامة ، كما ان اسماعيل نفسه كان ذا ذوق مكلف ، ذلك الذى يسميه المؤرخون
الاسراف والاتلاف . وهكذا تكندست على مصر فى ١٨٦٧ نحو ١٤ مليون جنيه من القروض
الاجنبية الى جانب نحو ١٠ ملايين من الديون السائرة والى جانب دين سعيد وهو نحو ١١ مليون جنيه
(المجموع ٣٥ مليون جنيه) .

وفى دور الاعتقاد الاول لم يفتح احد من النواب موضوع بحث حالة مصر المالية . ولكن
مجلس شورى النواب اثار الموضوع فى الدورة الثانية (١٨٦٧) ، والف لجنة من اعضائه لدراسته
وتقديم بيان عنه للمجلس . واطلع اعضاء اللجنة على دفاتر وزارة المالية والبيانات الملفقة التى زودها
بها اسماعيل باشا المفتش . وعادت اللجنة الى المجلس لتعلن ان ما تبقى من مديونية مصر هو سبعة
ملايين جنيه فقط وان الحكومة تفكر فى عقد قرض جديد وان ايرادات الحكومة (٢٩٠٠٠ ر.ه
جنيه) تزيد على مصروفاتها (٣٠٦٠٠٠ ر.ه جنيه) بمبلغ ٢٥٨٤٠٠ ر.ه جنيه . والحقيقة ان مصروفات
الحكومة زادت على ايراداتها بنحو ١٠ ملايين جنيه غطتها الحكومة من قروضها .

وقد كان اضطراب الحالة المالية واضحا لان الحكومة اوعزت للجنة ان تقترح على المجلس زيادة الضرائب على الاطيان بنسبة السدس وعقد قرض داخلي قدره خمسة ملايين وبالفعل حصل اسماعيل باشا صديق على موافقة المجلس على الامرين . ولكن الحكومة بدلا من ان تعقد القرض الداخلى عقدت مع بنك اوبنهايم Oppenheim في ١٨٦٨ قرضا بمبلغ ١١٨٩٠٠٠٠ جنية (لم تسلم منه مصر الا ٧١٩٤٠٠٠ جنية) وبذلك بلغ مجموع الديون التي اقترضها اسماعيل حتى ١٨٦٨ ٢٦١٠٠٠٠ جنية يضاف اليها ديون سعيد حتى ١٨٦٣ .

وقد انتهت الدورة الثانية لمجلس شورى النواب في ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وبالرغم من قتامة هذه الصورة فان قبول الخديو في ان يحصل على موافقة المجلس لزيادة الضرائب بعد ان كان فرض الضرائب وقفا على الارادة الخديوية يعد تقدما برلمانيا ، كما ان قبول الحكومة ان يناقش المجلس اوضاع البلاد المالية وان تفتح دفاترها المزينة للجنة البرلمانية يعد ايضا تقدما في تاريخ الحياة النيابية . أما الدورة البرلمانية الثالثة فقد انعقدت في القلعة من ٢٨ يناير ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ الى ٢٢ مارس ١٨٦٩ برئاسة عبد الله عزت باشا . وحضر الخديو اسماعيل افتتاح الدورة بصحبة وزرائه

شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحرية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام ، وذو الفقار باشا وزير الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الاقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديو ، واحمد خيرى بك حامل الاختام . وفي خطبة العرش اعلنت الحكومة ان المالية قد توازنت بفضل اقتصاد المصروفات وبحكم السلفة الاخيرة ، وسددت جانبا كبيرا من الديون التي كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنية ، وصار الباقي الان من الديون ١٧ مليون جنية تقريبا بما في ذلك القرض الجديد . (وهو غير الرقم المعروف عن ديون سعيد ، وفي كرومر انه لم يتجاوز ٣ ملايين جنية ، ولكن الحسابات الاخرى تقدره بمبلغ ١١ مليون جنية) . وفي خطبة العرش الثالثة استعرض اسماعيل ما تم منذ توليه حتى يناير ١٨٦٩ من اعمال عمرانية اهمها : ٨٥٠ ميلا من السكك الحديدية وستة كبارى هي كوبرى ترعة الوادى وكوبرى على ترعة المحمودية وثلاثة كبارى في الوجه القبلى ، ومائة قنطرة في الوجهين غير ٢٠٧ قنطرة في اعمال الري و ٤٠ ترعة ومصرفا وه هويسات و ٢٠ بابا للهويسات و ٤ ارسفة من الحجر و ٢٥ من البدالات والسحارات الى جانب اصلاح ميناء السويس ، وان الحكومة استصلحت ٣٢٢٤٥٨ فداناً وانها زادت قوة مصر العسكرية والبحرية ، وان ديوان المدارس (وزارة

(المعارف) انشأ ١٢ مدرسة ابتدائية وثانوية ومتوسطة وعليا منها مدرسة المهندسخانة (كلية الهندسة) ومدرسة الادارة والالسن (كلية الحقوق) ومدارس المساحة والمحاسبة ، والرسم والعمليات (الفنون والصنائع) ، والمدرسة البحرية في الاسكندرية ، وان ديوان الجهادية (وزارة الحرية) انشاء ١٠ مدارس هي مدرسة الطوبجية (المدفعية) ومدرسة الفرسان ومدرسة البيادة ومدرسة الطب البيطرى ، ومدرسة الشيش ، ومدرسة الجبجيجية (صناع النخيرة) ، ومدرسة اركان حرب ، ومدرسة العمليات ، ومدرسة المحاسبة ومدرسة الزراعة كل ذلك الى جانب انتشار التعليم الاهلى .

أعلنت خطبة العرش ان الخديو اسماعيل قد رتب لنفسه ولاسرتة مرتبات ثابتة بدلا من الاتفاق دون تخصيص من ميزانية الدولة ، وحددت مخصصات الخديو بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه ومخصصات العائلة الخديوية بمبلغ ١١٠٧٢٥ ر.ج. .

وقد خفضت فيما بعد بسبب الارتباك المالى . وذكرت خطبة العرش ان العمل اوشك ان ينتهى فى انشاء خطوط تلغراف الى الخرطوم والى مصوع ، وبذلك ظهر السودان فى بيان الحكومة كجزء من ممتلكات مصر . وأشارت خطبة العرش الى المفاوضات الجارية مع الدول الاوروبية لاصلاح القضاء المصرى بانشاء المحاكم المختلطة ، واعلنت ان الخديو اسماعيل قد نجح فى تحقيق القسم الاكبر من المبادئ الخمسة فى البرنامج الذى ارتبط به فى خطبته امام قناصل الدول يوم توليه حكم مصر وهى :

١- إلغاء السخرة .

٢- تنمية الزراعة والتجارة .

٣- نشر التعليم العام .

٤- تحديد مخصصات سنوية للمصروفات الخديوية .

٥- تنظيم المحاكم .

وأخيرا فقد قدم وزير المالية لمجلس شورى النواب ميزانية ١٨٦٩ - ١٨٧٠ فكان ذلك بداية التقليد الذى اقترن بحياة مصر النيابية .

وفى الدورة الثالثة قرر «مجلس شورى النواب» قرارين هامين ، اولهما ان يكون تنصيب مشايخ البلاد وفقا لرغبة الاهالى والا يعزل احد منهم الا اذا حكم عليه فى جنحة . ومن هذا القرار الديمقراطى تطور قانون انتخاب العمدة وتخصيصهم ضد الفصل التعسفى من المديرين او من السلطة

التنفيذية بصفة عامة . اما القرار الثانى فقد كان قرارا منافيا للديمقراطية رغم فائدته الاقتصادية العامة . فاللائحة السعيدية (١٨٥٨) التى اصدرها سعيد باشا « صديق الفلاح » خولت الحق لكل وارث فى فرز نصيبه من الميراث مما ادى الى تفتيت الملكيات الكبيرة الى ملكيات صغيرة والمللكيات الصغيرة الى شظايا من القرايط والاسهم . وقد قرر برلمان اسماعيل الاول تجميع الملكيات بدلا من تفتيتها فالغى المادة الثامنة من «لائحة الاطيان» المعروفة «باللائحة السعيدية» وحظر فرز الأنصبة فى الموارث اى تقسيم كل ميراث على ورثته وجعل التكليف باسم اكبر اولاد المتوفى ونحو اكبر الاولاد حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافى الربح على الورثة وهو ما يسمى فى تاريخ القانون «حق الابن الأكبر» .

وقد بنى المجلس قراره على وجوب ، (استمرار فتح البيوت ذوى العائلات) .

وقد كان صدور هذا القانون بتوصية مجلس شورى النواب ، دليلا دامغا على ان الاعيان المصريين قد تبلور فيهم الاحساس الطبقي فعملوا على انشاء ارستقراطية مصرية بحماية انفسهم وعائلاتهم من مضار تفتيت الملكية الزراعية . ورغم منافاة هذا القانون للعدالة الاجتماعية ، فقد كان من الناحية الاقتصادية افضل من تفتيت الملكية ، كما انه كان كفيلا بتكوين ارستقراطية مصرية واضحة المعالم فى مواجهة الارستقراطية التركية الواضحة المعالم . وهذا مفتاح عصر اسماعيل :

لقد كان اسماعيل قائد الارستقراطية المصرية والمتمصرة ولكن كان مثله الاعلى «المستبد المستنير» Enlightened Despot الذى كان يدعو اليه «الفلاسفة» les philosophes بقيادة فولتير Voltaire قبيل الثورة الفرنسية لكى يحنبوا فرنسا بالملكية الرشيدة حكم الغوءاء (يقصدون الجماهير) .

الديمقراطية والأحزاب - ٣

التاج والبرلمان

المواجهة الأولى

وفي أوائل ١٨٧٠ أجريت الانتخابات الثانية التي خرج منها البرلمان الثاني في عهد الخديو اسماعيل . وقد أسفرت الانتخابات عن تكوين «مجلس شورى النواب» على الوجه التالي :

القاهرة :

السيد حسن موسى العقاد (الذى خلف أباه بعد وفاته ، السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبى .

الاسكندرية :

الشيخ مصطفى خليل جميعى ، السيد ابراهيم على جميعى .

دمياط :

على بك خطاجى .

الغزيرة :

أبو النجا دنيا من مسهلة ، سعد الجزار من دمياط ، الشيخ سليمان العبد عمدة شبرا الخيمة ، السيد عيسوى الشريف ، من ابيار ، محمد ابو حمد عمدة جليس ، أحمد الديب عمدة ميت بدر حلاوة ، سيد أحمد القاضى عمدة مطوس ، ابراهيم عامر عمدة قطاى .

المنوفية :

على أفندى شعير عمدة كفر عشا ، السيد الفقى عمدة كمشيس ، شاهين احمد الجتورى عمدة بلمشط ، رضوان ابراهيم بلال عمدة طوخ ، الشيخ احمد عبد الغفار عمدة تلا ، على محمود عمدة المصيلحة .

البحيرة :

الشيخ حسين امين عمدة شاور ، الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون ، الشيخ أحمد على محمود عمدة الرحمانية ، الشيخ عبدالله ناصر عمدة محلة بشر ، الشيخ محمد الانصاري عمدة ادفينا .

الشرقية :

الشيخ شحاته شاش عمدة بني هلال ، الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشرفا القبلي ، الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون ، حسن عامر حسن غيث عمدة العزيزية ، المعلم موسى خليل عمدة كفر الدبر ، الشيخ محمد القراموي عمدة الزوامل ، محمد ايوب سليمان عمدة كفر ايوب سليمان ، الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية .

القليوبية :

الحاج سالم الشواربي عمدة قلوب ، بيومي عابد عمدة كفر عابد ، الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبن ، محمد زغلول عمدة ميت كنانة .

الدقهلية :

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى ، محمد الاتري عمدة اختاب ، الامام العشماوي عمدة الطرحة ، أحمد ابو سعدة عمدة بدواي ، الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الاقلام .

الجيزة :

حسين افندي الزمر عمدة دناش ، مراد افندي السعدي عمدة المحرقه ، سالم افندي حماد عمدة حلوان .

الفيوم :

على اليماني عمدة مططارس ، محمد الدهشان عمدة اهرث غربية .

بني سويف :

محمد ابو المكارم عمدة طنا بني مالو ، حنفي العريف عمدة بوش ، ابو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمسون .

المنيا وفي مزار :

عبد الله مصطفى عمدة الفشن ، حسن افندى عبد الرازق عمدة ابو جرج ، بلبنى افندى الشريعى عمدة سمالوط ، جنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين ، اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسة ، خليفة مرزوق عمدة بنى أحمد .

أسيوط :

حسين النجدى عمدة المشايعة ، حسن ابراهيم من بنى رزاح أنوب ، مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمي ، المعلم فريج ابراهيم عمدة دير مواس ، الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحواتكة ، محمد جابر عمدة صنبو .

جرجا :

احمد حسين عمدة البلينا ، حميد حمد عمدة ونيه ، ضيفالله حسن عمدة شندويل ، عبد الرحمن همام عمدة اولاد اسماعيل ، الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة أم دومه ، السيد رفاعة عنبر من (طهطا) .

اسنا :

منصور حماد عمدة تجار اسوان ، عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنه .

قنا :

خليفة ابراهيم عمدة ابو مناع بجري ، أحمد افندى حسن عمدة حجازه ، أحمد خلفالله عمدة هو .

ومقارنة هذه القائمة بقائمة برلمان ١٨٦٦ - ١٨٦٩ نجد أن العائلات الكبيرة التي استمرت في

تمثيل مناطقها نيابيا هي :	الشرقية :	لا أحد
القاهرة :	الحيزة :	الزمر
الاسكندرية :	الفيوم :	لا أحد
دمياط :	المنيا :	الشريعى
الغربية :	أسيوط :	ابو عمر
المنوفية :	اسنا وقنا واسوان :	لا أحد .
البحيرة :	القليوبية :	الشواربي

وفي الوقت نفسه توارت مؤقتاً في هذا البرلمان الثاني أسماء عائلات كبيرة أهمها هي عائلات العطار في القاهرة ، والشوربجي في الاسكندرية وابو العز في الغربية والجزار والجندى وابو حسين في المنوفية والوكيل في البحيرة وهلال في الدقهلية وشعراوى في المنيا وسليمان في اسيوط وابو ستيت في جرجا وابو سحلى في قنا . اقول توارت مؤقتاً لأن أسماء العائلات ستعود الى الظهور في الحياة العامة . وفي الوقت نفسه ظهرت في البرلمان الثاني أسماء عائلات كبيرة منافسة أهمها عائلات الفقى وعبد الغفار في المنوفية ومهنا في البحيرة والائرنى والعشماوى في الدقهلية وعبد الرازق في المنيا ورشوان في اسيوط . وقد اكتفيت بأسماء العائلات التي قامت بدور هام في السياسة المصرية وفي حكم مصر أو في السياسة المصرية في المائة سنة التالية أو على الاصح حتى ثورة ١٩٥٢ .

وقد افتتح الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برئذ مصر الثاني بالقلمة في أول فبراير ١٨٧٠ وكان يصحبه شريف باشا وزير الداخلية وشاهين باشا وزير الحرية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الاقاليم ، ونوبار باشا وزير الخارجية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاشغال والمواصلات وأحمد خيرى بك المهردار . وكان رئيس مجلس شورى النواب في هذه الدورة هو عبدالله عزت باشا .

ولسبب ماكانت خطبة العرش هذه المرة شديدة الابهام قاصرة على الترحيب خالية من كل اشارة الى مشروعات الحكومة والى الدين العام . وكل ما ذكرته أن الزراعة في العام السابق كانت مزدهرة . وقد اختلفت خطبة العرش « مجلس شورى النواب » الى الوزراء لمعرفة مشروعات الحكومة : « وأما ادارة الحكومة في طرف هذه السنة لما تريدون معرفته من اجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار » . وجاء الرد على خطبة العرش خاليا ايضا من الاشارة الى المشروعات والديون غالبا مراعاة للبروتوكول ، فاقصر الرد على مجاملة الخديو ، أما في خلال الدورة فقد كان أهم قرارات المجلس يتصل بالتوسع في مشروعات الري والصرف والجسور وبمضاعفة عدد المحاكم في البلاد . وقدر اسماعيل باشا المفتش الميزانية فاذا بها قرية الشبه من سابقتها : الايرادات ٧٣٤٧٠٠٠ جنيه والمصروفات ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه واقساط الديون ٢٤٨٥٠٠٠ جنيه فالوفر اذن هو ١٤٦٢٠٠٠ جنيه ولم يناقش أحد شيئا ذا بال أو خاض في موضوع دين مصر أو القرض الأخير كيف انفق . وانتهت الدورة في ٣١ مارس ١٨٧٠ .

وتكرر نفس الأمر بالنسبة للدورة الثانية في البرلمان الثاني التي افتتحها اسماعيل في ١٠ يونيو ١٨٧١ وكانت برئاسة السيد ابو بكر راتب باشا فخلت خطبة العرش الا من عبارات الترحيب ، وبالمثل خلا الرد على خطبة العرش الا من عبارات المجاملة وشكر الحكومة على يقظتها في نشر التعليم

وفي مواجهة الفيضان العالى الذى اتلف مليونى قطار من القطن ومع ذلك نجحت البلاد من الكارثة .
 قدم اسماعيل باشا المفتش الميزانية الشكلىة المألوفة حيث الايرادات تزيد دائما على المصروفات وكانت
 أكثر قرارات المجلس خاصة بالخدمات الزراعية والخدمات القضائية . وانتهت الدورة فى ٦ اغسطس
 ١٨٧١ . نفس المهزلة تكررت بالنسبة للدورة الثالثة من البرلمان الثانى التى دعيت للانعقاد بعد أكثر
 من عام كامل فى ٢٦ يناير ١٨٧٣ وانقضت فى ٢٤ مارس ١٨٧٣ . لاشئ فى خطبة العرش أو الرد
 عليها .

وبين الدورة الثانية والدورة الثالثة كانت الحكومة قد عقدت قرض ١٨٧٠ من بنك
 بيشوفسهايم Bishoffsheim بمبلغ ٧١٤٣,٠٠٠ جنيه (لم تسلم مصر منه الا ٥ ملايين) وكانت
 قد اصدرت قانون المقابلة فى ٣٠ اغسطس ١٨٧١ بمجرد انقضاء الدورة الثانية دون أن تفتح
 المجلس فيه : الحكومة بحاجة الى مال عاجل لمواجهة اقساط الدين العام والحل هو جمع الضرائب
 مقدما من المواطنين مقابل تنازلات ضريبية مستقبلية وعدت بها الحكومة ولم تف بها .

هذه هى «المقابلة» التى جمع بها الخديو اسماعيل ، أو على الأصح اسماعيل باشا المفتش ،
 بالاكراه سبعة ملايين جنيه . لقد بلغت ديون مصر الخارجية حتى نهاية البرلمان الثانى ٣٦,٤٩٧,٠٠٠
 جنيه الى جانب دين سعيد باشا بالاضافة الى الديون الداخلية وفوائد الديون .

لما معنى كل هذا ؟ بداية طيبة للبرلمان الأول (١٨٦٦ - ١٨٦٩) يتصرف فيها الخديو كملك
 شبه دستورى ، على الأقل من ناحية الشكل ، فيقدم فى خطبة العرش لمجلس شورى النواب سنويا
 برنامج حكومته ويبين ما نقلته من قرارات المجلس السابقة ثم اهمال تام للبرلمان الثانى (١٨٧٠ -
 ١٨٧٣) بلغ مبلغ الاحتقار بخلو خطبة العرش من كل اشارة الى ما حققته الحكومة وما ستحققه
 الحكومة من مشروعات وكأنها غير مسئولة امام المجلس فى أمر من الأمور .

أليس هذا دليلا على أن دورات البرلمان الأول قد انتهت بأزمة حادة بين العرش والبرلمان ؟
 البلاد سائرة الى الخراب ولا أحد يسأل أين تنفق كل هذه الأموال التى يقتزها اسماعيل من الخارج
 والداخل .

هذه هى الصورة التى ترسمها المضابط المنشورة من الوقائع المصرية بين ١٨٦٦ - ١٨٦٩ .
 ولكن يبدو أن المضابط المصرية لا تدون كل شئ ، وانما تدون فقط ما يجوز للناس أن يقولوه على
 مسامع الحاكم . والتفسير المنطقى الوحيد لتجاهل اسماعيل المفاجئ لبرلمانه الثانى هو اللغط بالحق
 وبالباطل حول سوء وضع البلاد المالى ولاسيما فى ١٨٦٩ عام افتتاح قناة السويس : بالحق وبالباطل
 لأن إنجلترا وتركيا قد اقامتا فى مصر والخارج مراكز دعاية لا تهدأ ضد اسماعيل واسرافه وفساد الحكم

المصري بسبب تبني اسماعيل الكامل لمشروع قناة السويس الذى عدته إنجلترا اخطار شئ على مواصلاتها الامبراطورية. ولم تهدأ حتى احتلت القناة ، وبسبب تقارب اسماعيل مع فرنسا وبسبب نزوح اسماعيل لاعلان استقلال مصر عن تركيا وهذا هو المعنى الحقيقى لخطبة العرش التفصيلية التى قلدتها اسماعيل فى آخر دورة من برلمان الأول ٢٨ فبراير ١٨٦٩ وهى تعدد ما قام به منذ ولايته من آيات العمران ولسان حاله يقول للنواب : انتم تهتمونى كما يهتمنى الانجليز والاثراك بانى بددت وابدد اموال البلاد ، وهذا ما أنشأت يدائى منذ أن وليت الحكم . أنا لا اقدم حسابات لأنى لست وزير مالية ، فالحسابات فى ومع ذلك فانتم تسألونى وآباؤكم لم يسألوه . وقد كان اسماعيل صادقا فى غضبه لأن مشروعاته العمرانية كانت تملأ الدنيا لكل من يريد أن يرى ، ولكن النواب أيضا كانوا صادقين فى غضبهم لأن تكاليف هذه المشروعات كانت أكثر بكثير من قيمتها الفعلية ، ولأن دولة المقاولين والوزراء الفاسدين والسياسة الأجانب والمحليين قد استنزفت من مالية مصر الملايين والملايين وهم فى نهاية الأمر دفعوا الضرائب وورثة هذه التركة المثقلة بالديون .

وهذا معنى اهتمام وزير المالية اسماعيل باشا المفتش أن يعلن لمجلس «شورى النواب» فى آخر دورة من دورات البرلمان «ان المشروعات التى استحدثتها توازى ديون الحكومة» . أى انه يقول : نحن لسنا لصوصا ، فان اردتم أن تعرفوا اين انفقت قروض مصر ، فالتسكك الحديدية وحدها تعادل هذه القروض .. كذلك اشارت خطبة العرش الى أن الحكومة دفعت لشركة قناة السويس ٨ ملايين جنيه بصفة تعويضات للتحرر من حماقات سعيد واتفاقاته المحففة بحق مصر وسيادتها ، وهو صحيح ، كما اشارت الى ما تنظره مصر من أرباحها عن نصف اسهم القناة الذى تملكه ونسبة ١٥٪ من صافي الأرباح .

فلنقبل اذن أنه لا شك انه كان فى مصر لصوص عموميين فى عهد اسماعيل ، ولكن لاشك ايضا أن اسماعيل قد عمر مصر حتى آخر عهده بالقسم الأكبر من ديونه الجسيمة . وقد قدر اسماعيل صديق باشا فى بحثه «الخطيب اسماعيل وتصرفاته المالية» ما تركه اسماعيل حتى نهاية حكمه من منشآت مادية كالترع والكبارى والقناطر ومصانع السكر وأحواض المواشى والمنائر والسكك الحديدية وخطوط التلغراف الخ ... بمبلغ ٤٦ مليون جنيه يضاف اليها تكاليف انشاء ٤٨١٧ مدرسة ابتدائية وثانوية ، وكان عدد المدارس عند توليه ١٨٥ مدرسة فقط ، وتكاليف البعثات التعليمية وتكاليف ادارة الحكومة المصر ، وتكاليف اكتشاف منابع النيل وتكاليف الحملات المصرية والادارة المصرية فى السودان وتكاليف حملات الحبشة وتكاليف اصلاح النظام القضائى وتكاليف التحرر من السيادة التركية وتكاليف الجزية التركية وتكاليف امداد المدن الكبرى بمياه الشرب وغاز الاستصباح وتجميل

هذه المدن ثم تكاليف حملة المكسيك والحملات المصرية على روسيا واليمن وكريت والصرب لمساعدة تركيا وقد كبدت مصر الملايين وتكاليف بناء العسكرية المصرية والبحرية المصرية ، وتكاليف القصور الملكية وتكاليف الاوبرا وملحقاتها . كل ذلك بالإضافة الى الدين الذى ورثه اسماعيل عن سعيد (١٠٠ر.١٦٠ر.١١ جنيه) والى فوائد الديون^(١) . وقد ترك اسماعيل مصر بدين قوامه نحو ٩٦ مليون جنيه (لم تستلم الخزانة منه بالفعل الا ٥٤ مليون جنيه) بالإضافة الى ايرادات الدولة السنوية التى قدرها كيف Cave عن المدة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٥ بمبلغ ١٤٠٠ر.٨٢١ر.٩٤ جنيه كانت تخصص لنفقات الحكومة ولجزية الباب العالى ولبعض المشروعات العامة . ومعنى ذلك أن اسماعيل قد تصرف طوال حكمه (١٦ سنة) فى ٢٠٠ مليون جنيه نقدا (منا ٥٤ مليون حصيلة ما عقده من الديون الخارجية والداخلية ونحو ١٣٠ مليون من ايرادات الدولة السنوية ونحو ١٣٠ر.٥٠٠ر.١٣ جنيه من ضريبة المقابلة ونحو ٤ مليون جنيه ثمن حصة مصر من أسهم قناة السويس) .

وقد حقق بهذه الإيرادات الفعلية كل هذه الانجازات الفعلية فإن كانت هناك لصوبية مصرية فى عهد اسماعيل فهى محصورة فى الفرق بين ما تكلفته كل هذه الانجازات الفعلية حقيقة وبين مجموع ما جرى فى يد اسماعيل ووزرائه من أموال فعلية طوال فترة حكمه (وقدرها نحو ٢٠٠ مليون جنيه) .

فغير صحيح اذن أن «مجلس شورى النواب» الأول فى عهد اسماعيل كان كما صورته الرافعى «شراية خرج» فلو كان كذلك لما كان هناك مبرر لأن يغير اسماعيل منه موقفه فى البرلمان الثانى (١٨٧٠ - ١٨٧٣) ويتجاهل اختصاصاته جملة فى خطبة العرش .

(١) تأسيسا على ميزانيات اسماعيل باشا المفتش التى احتلها وقبلها كرومر بلغت مصروفات الحكومة فى ١٦ سنة نحو ٥٥ مليون جنيه والجزية للباب العالى فى نفس الفترة نحو ١٠ ملايين جنيه وفوائد الديون وخلفتها نحو ٤٠ مليون جنيه فمجموع هذه النفقات المختلفة المحقة فى ١٦ سنة هو ١٠٥ مليون جنيه تضاف الى ٤٦ مليون جنيه قيمة المنشآت الاستثمارية الثابتة فى قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والموانئ وبذلك يكون المجموع الثابت انفاقه خلال حكم اسماعيل نحو ١٥١ مليون جنيه غير تكاليف التعليم وبناء الجيش وأسلحته (فى تقدير ٨٠ر.٠٠٠ر.٩٣ مقاتل وفى تقدير آخر ٩٣ر.٠٠٠ر.٩٣ مقاتل خلافاً لحماية السودان) وبناء البحرية المصرية وتكاليف سياسة مصر الأفريقية وتكاليف سياسة مصر الاستقلالية ، (تمثيل الفرمانات والاصلاح القضائى) وتكاليف تمدين المدن . واذا كانت هذه التكاليف مجتمعة لا تصل الى ٤٩ مليون جنيه وهى الفرق بين إيرادات اسماعيل الفعلية وهى ٢٠٠ مليون ومصروفاته الثابتة وهى ١٥١ مليون فالبحث عن المال العام المنهوب فى عهد اسماعيل يجب أن يتركز فى هذه الحدود الضيقة فلجلا كانت إيرادات اسماعيل الفعلية طوال مدة حكمه نحو ٢٠٠ مليون جنيه وكانت مصروفاته الفعلية نحو ٢٠٠ مليون جنيه . ومع ذلك فقد ترك على البلاد دينا قوامه ٩٦ مليون جنيه منها ١١ مليون هى دين سعيد + ٢٢ هى الفرق بين قيمة الديون الاسمية (٩٦ مليون) وقيمتها الفعلية (٥٤ مليون جنيه) أى نحو ٥٣ مليون جنيه كما ذكر اسماعيل باشا المفتش . فيكون المال العام المنهوب فى الداخل والخارج نحو ٣٢ مليون جنيه غير العمليات المصرفية وعمليات المقاولين حيث يتخذ النهب الشكل القانونى . باعجاز هناك حيز قوامه نحو ٣٢ مليون جنيه ليس له ما يفسره .

وان ما ذكره جليون دالنجار في كتابه (وسائل عن مصر المعاصرة) .

(رسالة يونيو ١٨٦٨) من أن الحكومة طردت بأمر الخديو اسماعيل نائبين من نواب «مجلس شورى النواب» في دورة ١٨٦٨ بتهمة إثارة الشغب والخطر على الأمن العام لأنها عارضوا رأى الحكومة، ربما كان له دخل بالبيان التفصيلي الذى قدمه اسماعيل في خطبة العرش في دورة ١٨٦٩ عما انجز في عهده من انشاءات ومشروعات منذ توليه في ١٨٦٣؛ في الأغلب ردا على تساؤلات النواب والمواطنين: اين تنفق كل هذه الاموال؟ وهو بمثابة قول الخديو اسماعيل لنوابه: هذه صحيفتي يبدى فتح لنا لصوبنا ولا مبددين، ولا تسألوني بعد الآن فأنا لست مسؤولاً أمامكم، فاسألوا وزرائي. فإذا لم تكن هذه أزمة بين العرش والبرلمان لماذا تكون الأزمة؟

ومن المسائل الهامة التي ينبغي الالتفات اليها في تاريخ الحياة النيابية في مصر أنه باستثناء الشيخ مصطفى جميعي (الاسكندرية) وعلى بك خفاجي (دمياط) فان الأعضاء الخمسة والسبعين في برلمان اسماعيل الأول لم يتجدد انتخاب أحد منهم في برلمان اسماعيل الثاني. صحيح أن عددا من الأسر القوية كان لها ممثلون منها في البرلمان كما هو الحال في عائلات العقاد ولا جميعي ودنيا والشريف وشعير والشواربي والزمير والشريعي.

ولكن نلاحظ أيضا اختفاء بعض الأسر القوية التي كانت ممثلة في البرلمان الأول من البرلمان الثاني كمائلات العطار (القاهرة) والشوربجي (الاسكندرية) وابو العز (الغربية) والجزار (المنوفية) والجندى (المنوفية) واباطة (الشرقية) وهلال (الدقهلية) والوكيل (البحيرة) وشعراوى (المنيا) وسليمان (اسيوط) وابوستيت (جرجا) وابوسحلى (قنا). كما يلاحظ ظهور عائلات قوية في البرلمان الثاني لم تكن ممثلة في البرلمان الأول، أهمها عائلات العنى (المنوفية) وعبد الغفار (المنوفية) ومهنا (البحيرة) وعبد الرازق (المنيا).

وقد اقتضت على ظهور واختفاء العائلات التي قامت بدور بارز في تاريخ السيانسية المصرية أو الحكم المصرى. أما العائلات المعروفة نسبيا التي حلت في البرلمان الثاني محل العائلات المعروفة نسبيا في البرلمان الأول، فهي عائلات الجزار والعبد والديب والعشرى والقاضى في الغربية وقد حلت محل عائلات شتا وزهرة والملوانى، وعائلات الجتورى وبلال في المنوفية وقد حلت محل عائلات ابو جسين وأبو عامر وابو عمارة والانباى، وعائلات شاش وزايد وغيث والفرماوى وابوب والحوت وزغلول وعابد في الشرقية والقليوبية. وقد حلت محل عائلات ابوشنب وحجاج وسيدهم والديب وعففى وعياد، وعائلات رزق وسولم وابوسعده في الدقهلية، وقد حلت محل عائلات نافع وسعيد والعدلى، وعائلات ناصر والانصارى في البحيرة وقد حلت محل عائلات الصيرفى وحزمة ودبوس

وعجار ، وعائلات السعوى وحامد فى الجزيرة وقد حلت محل عائلات المنشاوى وعزوز ، وعائلات
اليماني والدعشان فى الفيوم وقد حلت محل عائلات الجاحد وسيد احمد ، وعائلات ابو المكاحم
والعريف والوكيل فى بنى سويف وقد حلت محل عائلات هندى وكساب وبرسوم ، وعائلات حنا
يوسف ومرزوق وسليمان فى المنيا ، وقد حلت محل عائلات حبيب واثناسيوس ، وعائلات النجدي
وجابر وفرج فى اسيوط ، وقد حلت محل عائلات غزالى وشحاتة وموسى ، وعائلات ابو حمر وضيف
الله وهمام وعنبر فى جرجا وقد حلت محل عائلات حمادى وحمد الله وابو ليله ومهران وسلطان ،
وعائلات خلف الله وحامد وخالد فى قنا واسنا وقد حلت محل عائلات ابو يحيى وعبد الصادق
واسماعيل .

وهذا التغير شبه الشامل فى الهيئة البرلمانية المصرية بعد ثلاث سنوات قد يعنى كما دلت
التجربة النيابية المصرية خلال القرن التالى ، اما أن «الادارة» قد تدخلت بحيث تضمن أن يكون
البرلمان الثانى اسلس قيادا وأقل شغبا من البرلمان الأول ، وهو ما حدث بالفعل ، أو أن العائلات
المصرية ذات النفوذ فى الريف والحضر أخذت الحياة النيابية مأخذ الجد سواء للمصلحة العامة أو
للمصلحة الخاصة فأخذت تتنافس فعلا على دخول البرلمان لتمثيل الأمة أو لتحقيق مآربها الشخصية .

وقد كان عبد الله باشا عزت رئيس الدورة الأولى من البرلمان الثانى (١ فبراير ١٨٧٠ - ٣١
مارس ١٨٧٠) . أما فى الدورة الثانية من البرلمان الثانى (١٠ يونيو ١٨٧١ - ٦ أغسطس ١٨٧١) ،
فقد كان ابو بكر راتب باشا هو الرئيس غالبا بسبب تعيين عبد الله عزت باشا رئيسا لمجلس الأحكام ولم
يتمتع «مجلس شورى النواب» فى ١٨٧٢ وانما عقد دورته الثالثة من ٢٦ يناير ١٨٧٣ الى ٢٤ مارس
١٨٧٣ . وقد جرى فى هذه الفترة تعديل وزارى هام لأن الخديو اسماعيل افتتح الدورة الثالثة وفى
معيته شريف باشا وزير الحفانية واسماعيل باشا صديق وزير الداخلية وقاسم زسى باشا وزير الحرية
وعمر لطفى باشا وزير المالية وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ومصطفى رياض باشا مستشار
رياسة مجلس الوزراء (المجلس الخصوصى) ، وأحمد خيرى باشا المهردار .

وهذا التغير الوزارى تغير خطير لأن انتقال وزارة الداخلية من يد شريف باشا ابو
الديمقراطية المصرية الى يد اسماعيل باشا المفتش الذى كان معروفا بأنه شديد الوطأة فى جمع الضرائب
بالكرايا ، وظهور رياض باشا ابو الدكتاتورية المصرية كمستشار للخديو اسماعيل الذى كان يرأس
مجلس الوزراء لم يكن له معنى الا نية الحكومة معالجة ارتباكها المالى الشديد بحماية الأموال الأميرية
وضرائب المقابلة بالكرايا ، عن طريق مأمورى البلاد الذين يرأسهم وزير الداخلية ، وهى مهمة لم
تكن تناسب رجل دولة محترم مثل شريف باشا .

كذلك فان ظهور عمر باشا لطفى رجل الحديو وزيراً للمالية كان في حد ذاته استمراراً للسياسة المالية التي اتبعت طوال الستينات .

وقد ظهرت ظاهرة خطيرة منذ الدورة الثالثة من البرلمان الأول التي قدم اسماعيل فيها مشروعاته لمجلسه النيابي لأول مرة ، وهذه الظاهرة هي تعيين «نواب الأمة» في الوظائف الادارية غالباً أما لرشوتهم أو لاسبكاتهم أو لمكافأتهم على مواقف موالية للحكومة اتخذوها اثناء مزاولتهم لواجباتهم النيابية : فقد عين الحاج سالم الشواربي عمدة قليوب - (القليوبية) مأموراً لضواحي مصر ، وعين الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية (الشرقية) في وظيفة لم يحددها الرافعي والشيخ محمد الصيرفي (البحيرة) وكيلاً للمديرية المنوفية مع الانعام عليه برتبة البكوية ، وعين هلال بك (الدقهلية) وكيلاً للمديرية الغربية ، وعين أحمد افندي اباطة (الشرقية) وكيلاً للمديرية البحيرة ، وعين محمد افندي عفتي (القليوبية) وكيلاً للمديرية الشرقية ، وعين ابراهيم افندي الشريعي (المنيا) وكيلاً للمديرية الجيزة . وقد كان هؤلاء النواب من اكثر اعضاء البرلمان نشاطاً في لجانه . ويلاحظ أن تعيينهم في المناصب الادارية قد روى فيه أن يكون بعيداً عن المديرية التي يمثلونها فهو اما نوع من الابعاد عن مصدر عزوتهم ، وأما نوع من منعهم من استغلال النفوذ ، وربما العاملين معا .

وفي البرلمان الثاني مات بعض الاعضاء فانتخب مكانهم من يحل محلهم . ولكن اكبر التغييرات التي جرت كانت بسبب التوسع في تعيين أعضاء «مجلس شورى النواب» في وظائف الحكومة وهذه هي التغييرات : الشيخ خليفة ابراهيم (قنا) واسماعيل افندي سليمان (المنيا) وعبدالله ناصر (البحيرة) وحسين أمين (البحيرة) وعلى افندي شعر (المنوفية) والحاج قاسم منصور (القليوبية) وصارة العشري (الغربية) ومحمد ابو حمر (الغربية) والشيخ شحاتة شاش (الشرقية) ورضوان افندي بلال (المنوفية) . وأكثر هؤلاء عينوا في مناصب ادارية ، ثم عينت مجموعة أخرى من النواب في وظائف مأموري ضبطية وهؤلاء هم السيد الفقى عمدة كمشيش (المنوفية) عين مأمور ضبط منوف بالمنوفية ، والشيخ احمد عبد الغفار (عمدة تلا المنوفية) عين مأمور ضبط مليح (المنوفية) ، والشيخ على محمود (عمدة المصيلحة المنوفية) عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز اشمون ، والسيد يوسف العقبي (القاهرة) عين عضواً بقومسيون أى لجنة المقابلة بالقاهرة ، ومحمود زغلول (عمدة ميت كنانة القليوبية) عين وكيل قسم الخانكة بالقليوبية ويومى عابد (عمدة كفر عابد القليوبية) عين وكيل مركز بنها بالقليوبية وكذلك عين محمد افندي حجازي (عمدة قرملة بالشرقية) وحسن افندي عمار (عمدة العزيزة بالشرقية) ، وعبد الرحمن افندي خالد (عمدة المطاعنه باسنا) في وظائف ادارية لم يحددها الرافعي .

وقد انتخب مكان كل هؤلاء النواب المعينين في وظائف ادارية طاقم جديد من العمدة هو السيد على جعفر عمدة صناغير (الدقهلية) والشيخ محمد حجازى عمدة قمرلة بالشرقية والشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) وعلى افندى الزعفرانى (المنيا) ، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (البحيرة) ، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (البحيرة) الحاج على عمران عمدة سرسوح (المنوفية) والشيخ حسن بكير عمدة سندوه (القليوبية) والحاج سالم صوار عمدة محلة ابو على القنطرة (الغربية) والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (الشرقية) والسيد احمد السرسى عمدة ادشاش (المنوفية) ، والشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى (المنوفية) والشيخ سليمان عامر عمدة جتور (المنوفية) والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور (المنوفية) والشيخ يوسف ابو شنب عمدة الخانكة (القليوبية) والسيد محمد الشوربجى (القاهرة) والسيد محمد بغدادى اباطة كفر اباطة (الشرقية) وعطية عبدالله عمدة البقاشين (الشرقية) .

وقد توفى الشيخ مصطفى جمبى والسيد ابراهيم جمبى نائبا الاسكندرية فانتخب مكانهما السيد عبد الرازق الشوربجى والسيد سليمان الغربى كما حل محمد حسنين النجدى محل ابيه حسين النجدى (اسيوط) لوفاته .

وفي تقديرى اننا يجب ان ننظر الى توسع الخديو في تعيين نواب الأمة في الوظائف الادارية على انه البادرة الأولى لتكوين حزب ملكى في البلاد يكون ولاؤه الأول للخديو . وقد ظهرت نتائج تجمع الملكيين عندما تأزمت الأمور في أواخر السبعينات ثم في ١٨٨١ و ١٨٨٢ فقد كان لها بعض الأثر في احباط الثورة العربية .

وقد اهل اسماعيل الحياة النيابية سنتين (١٨٧٤ و ١٨٧٥) فلم تجر فيها انتخابات جديدة .

وكان الخديو اسماعيل قد عقد حتى بعد فض الدورة الثالثة (النهائية) من برلمانه الثانى أكبر وآخر دين من ديونه الخارجية من بنك اوبنهايم في ١٨٧٣ دون رجوع الى البرلمان أو اخطار له طبعاً بمبلغ ٣٢ مليون جنيه قيمة اسمية (٢٠ مليون جنيه قيمة فعلية لم تسلم منها الخزنة المصرية الا ١٧ مليون جنيه) . وبالرغم من تحصيل الحكومة نحو ١٣ مليون جنيه من ضرائب «المقابلة» وبالرغم من ازدياد الاستدانة الداخلية حتى بلغت الديون السائرة أو الطافية نحو ٢٦ مليون جنيه ، فان كل ذلك لم يمكن اسماعيل من حل مشاكله المالية بل زادها تعقيداً بسبب فداحة الربا واسعار الفائدة وبسبب عدم توقف اسماعيل عن القيام بمشروعات العمرانية وبسبب اضطراب النيل بين الفيضان والتحريق وجبى اسماعيل باشا المفتش في ١٨٧٤ «قرضاً وطنياً» يسمى «دين الروزنامة» شبيه بسندات الاستثمار بفوائد ٩٪ وكانت قيمته الأصلية ٥ ملايين جنيه ولكن لم يبيع من سندات الا ما قيمته الاسمية ٣,٣٣٧,٠٠٠ لم

يدخل الخزانة منها الا ١٨٧٨ر٠٠٠ جنيه بسبب فساد ذمم الوزراء ورجال البلاط الذين كانوا يوقعون اقرارات من وزارة المالية بديون وهمية على الدولة لاهريائهم واصدقاتهم تخضع بالمقاصة من استماراتهم الوهمية في دين الروزنامة . فكان المصريين قد تعلموا من الأوربيين لعبة تسليف حكومتهم بالقائظ الشنيع يستكتبونها ديناً بجنيه وهم لم يدفعوا الا نصف جنيه . وقد بلغ من ارتباك الحالة المالية أن يد الخديو اسماعيل امتدت الى نحو ٥٣٧ر٠٠٠ جنيه من اموال الأوقاف الخيرية وهي اموال الارامل واليتامى .

وفي ١٨٧٤ نقل الخديو اسماعيل ملكية املاكه الى اولاده وزوجاته حتى لا يحجز عليه شخصيا فيما خلا ١٠٠ر٠٠٠ فدان ومصانع السكر المرهونة بموجب قرض الدائرة السنية في ١٨٧٠ (١٨٦٠ر٤٢ار٧٠ جنيتها لم يسلم منها الا ٥ ملايين جنيه) . ثم اضطر الخديو اسماعيل الى بيع اسهم مصر في قناة السويس في ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ بمبلغ ٣٩٧ر٥٨٢ جنيه عن ١٧٦ر٦٠٢ من الاسهم (بنقص ٤٠ سها سرقها لص صغير طمع في قيمتها وهو نحو ٢١ر٠٠٠ جنيه أو اكلتها الفيران) .

وفي ديسمبر ١٨٧٥ دعا اسماعيل بعثة المجلزية هي لجنة كيف Cave Commission للدراسة احوال مصر المالية وتقديم تقرير له عنها ، وقد اوصت اللجنة بتوحيد ديون مصر في دين موحد قوامه ٧٥ مليون جنيه بسعر ٧٪ يسدد في ٥٠ سنة . وباستخدام اموال المقابلة في سداد الديون القصيرة الأجل . كما اقترحت اللجنة ضرورة انشاء رقابة اوروبية على المالية المصرية في داخل الحكومة المصرية ، ورغم أن الخديو اسماعيل كان معترضا على كل اجراء ينتهي بالتدخل الأجنبي في شئون مصر الداخلية الا أن ارتبائه المالى بلغ اقصاه فلم يجد في خزائن مصر الحافوة ما يسدد به اقساط الديون وفوائدها فاضطر الى التوقف عن الدفع باصدار مرسوم في ١٦ ابريل ١٨٧٦ بتأجيل سداد اقساط ابريل ومايو ثلاثة شهور :

وحين أعلن المرسوم في البورصة سرى الذعر في الاسواق المالية الأوروبية وهاج هياج الدائنين وبدأ الكل يتحدث عن اشهار افلاس مصر . وهو ما كان اسماعيل يريد أن يتجنبه بأي ثمن لان معناه نهاية حكمه وتحطيم سمعة البلاد لأجيال . فرضخ صاغرا وانشأ «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ بناء على طلب الدائنين الفرنسيين وهو هيئة أجنبية تمثل الدائنين وبينها الخديو لتحصيل ايرادات مديريات الغربة والمنوفية والبحيرة وأسيوط ومكوس القاهرة والاسكندرية وايرادات الجمارك والسكك الحديدية ورسوم الدخان وضريبة الملح ومصايد المطرية (الدقهلية) وايرادات الدائرة السنية وعوائد الملاحة النيلية لسداد الديون الاجنبية .

والضبط الإنجليزي أصدر الخديو اسماعيل مرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ بتوحيد الدين فيما يسمى

الدين الموحد وقدره ٩١ مليون جنيه بفائدة ٧٪ ويسدد على ٦٥ سنة وأوقف المرسوم جباية ضريبة
المقابلة تنفيذا لتقرير لجنة كيف ، كما أن الخديو اسماعيل تعهد بالتوقف عن اصدار اذونات الخزانة وأنشأ
بمرسوم ١١ مايو ١٨٧٦ «المجلس الأعلى للمالية» وهو مجلس مختلط من عشرة أعضاء : خمسة من
المصريين وخمسة من الأجانب لمراقبة مالية الدولة وتقديم المشورة بشأن ميزانية الدولة سنويا .
وعين اسماعيل شالوايا عضو مجلس الشيوخ الايطالى رئيسا لهذا المجلس ، لينجو من الكاشاة
الانجليزية الفرنسية المطبقة عليه .

وكان الخديو اسماعيل يعلم أن الدول العظمى بقيادة إنجلترا وفرنسا لن تكتفى بكل هذه
الاجراءات ولن ترضى باقل من الرقابة الفعلية المباشرة باقامة نظام «المراقبة الثنائية» الشهير ثم بتعيين
«الوزارة الأوروبية» بناء على توصية جوشن Goschen وجوبير المنلوبين عن الدائنين .

فكيف يواجه اسماعيل أوروبا بمفرده ؟ كان عليه أن يستنفر المصريين لمقاومة كل هذا الضغط
الأوروبى فلجأ إلى احياء «مجلس شورى النواب» بعد أن وأده ستين متصلبة . وإزاء التبخل الأوروبى
وقفت مصر وراء ملكها بالحق وبالباطل فيما عدا عصبة من الخونة في أعلى المناصب بقيادة نونار باشا
واسماعيل باشا المفتش ورياض باشا الذى قال فيه اللورد كرومر مقاله ابن الفارض في الحجر ، وفيما
عدا خجاعة من الاحرار بقيادة شريف باشا أحبوا الحرية أكثر مما أحبوا مصر فوقعوا في غواية المستحيل .

الديمقراطية والأحزاب - ٤

مشروع الدستور الأول

هذا هو برلمان اسماعيل الثالث الذى انعقد ثلاث دورات كالعادة بين ١٨٧٦ و ١٨٧٩ :
وشهد خلع اسماعيل العظيم : اسفرت الانتخابات عن تكوين مجلس شورى النواب على النحو
التالى :

القاهرة :

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولىحى ، يوسف العقبى .

الاسكندرية :

سليمان الغربى ، عبد الرازق الشوريجى .

دمياط :

الحاج سيد اللوزى

الغربية :

عثمان الهرمبل عمدة محله مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حامد
عمدة كفر بلشاي ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهنوره ، مصطفى
هرجه شيخ ابو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبرا قاص ، ابراهيم الشافعى عمدة شبرا
تنا ، عمر خضر عمدة ابو تور

المنوفية :

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، ومصطفى غنيم الاتياني عمدة جزى . ابراهيم حسن
عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جيتور ، أحمد السرسى عمدة ادشاي ، على
عياد عمدة السدود ، الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور .

البحيرة :

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، أبو زيد الخناوي عمدة كفر عوانة ، عبد الله المتناوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دريك عمدة عزبة دريك .

الشرقية :

أيوب أيوب عمدة الضوه ، حسن عبد الله عمدة فرسيس ، محمد جبر الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد أحمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزة ، على خليل عمدة السعديين .

القليوبية :

عبد العزيز مطر سليمان منصور (من كفر شبين) ، مصطفى علام من سنديس ، عبد الفتاح زغلول من ميت أكتانه ، الشيخ خضر حشيش عمدة كفر ابو حشيش .

الدقهلية :

عبد جوده عمدة محلة الجاق ، محمد عبد عمدة كفر أبو ناصر ، متولى أفندى شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلى حسين عمدة سبكلا ، أحمد أفندى اسماعيل عمدة السنبلوين .

الجيزة :

رزق عكاشة عمدة المنيا والشرقا ، حسين عطا الله عمدة برتشت ، فضل الزمر عمدة ناهية .

الفيوم :

أحمد جاد الله عمدة السليين ، أحمد الدهشان عمدة أهرت .

المنيا وفي مزار :

بديى الشريعى عمدة بهالوط ، عبد الغنى خالد (من السريرية) ، على أفندى حسن ، أحمد محمد أبو طالب عمدة برطباط ، خليل عبد الرحيم عمدة الفشن ، حنا يوسف عمدة نزة الفلاحين .

بني سويف :

محمد راضى عمدة انقسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى عز الدين عمدة
طنسابنى مالو .

اسيوط :

عطية عبد العال عمدة العقال البحرية ، محمد عبد الوهاب عمدة السهامية ، عبد
الرحمن والى عمدة بنى عدى ، ميخائيل فرج عمدة دير مواس ، محمد فرج عمدة نزلة
فرج محمود ، عمر أحمد عمدة مسوع .

جرجا :

ابراهيم حسن أبو ليله عمدة الريانية ، عثمان أحمد همام عمدة أولاد اسماعيل ، محمد
حساب عمدة دواد وميت سهل ، تمام جابر عمدة المحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة
بنجا ، عبد الشهيد بطرس من البلينا ، عبد الرحيم عبد الله من بنى حرب .

قنا :

محمد عبد الله عمدة دشنة ، طابع سلامة عمدة القبلى قامولا ، سليم سعيد عمدة الحركة
والدهشة .

اسنا :

احمد عبد الصادق (من أسوان) ، محمد سلطان (من اسنا) .

ونفس منهج التحليل السابق نجد أن برلمان اسماعيل الثالث كان فيه من الاسراى شاركت
فى حكم مصر أو قامت بدور سياسى بارز فيها عائلات : العطار والمولحى (القاهرة) والشوربجى
(الاسكندرية) واللوزى (دمياط) والهرميل والشاذلى (الغربية) والحناوى والجيار (البحيرة) ، وأيوب
(الشرقية) ، والزمر (الجيزة) ، وراضى (بنى سويف) والشريعى وحنا يوسف (المنيا) وسليمان عبد
العال وفرج (أسيوط) .

أما النواب أو العائلات الذين تكرر انتخابهم فى البرلمان الأول والثالث أو فى البرلمان الثانى
والثالث فهم :

فى الأول والثالث ١١ عضوا :

محمود العطار (القاهرة) عبد الرازق الشوربجى (الاسكندرية) ابو سالم دنيا (الغربية) ابو

عامر (المنوفية) الاتباني (المنوفية) الزمر (الجيزة) كساب (بنى سويف) الشريعى (المنيا) سليمان عبد
العال (أسيوط) ابو ليلة (جرجا) أحمد عبد الصادق (أسوان) .

فى الثانى والثالث ٢٠ عضوا :

يوسف العقبى (القاهرة) ، سليمان الغربى (الاسكندرية) ، أبو عامر (المنوفية) ، الامباني
(المنوفية) ، بلال (المنوفى) ، عمران (المنوفية) ، أحمد السرى (المنوفية) ، أبو سالم دنيا (الغربية) ،
الديب (البحيرة) ، ايوب (الشرقية) ، منصور (القلوبية) ، زغلول (القلوبية) ، يوسف رزق
(الدقهلية) ، الزمر (الجيزة) ، الدهشان (الفيوم) بدىنى الشريعى (المنيا) ، حنا يوسف (المنيا) ،
خليفه مرزوق (المنيا) ، المعلم فرج (أسيوط) . ابو سالم (الغربية) ابو عامر (المنوفية) الاتباني
(المنوفية) .

فى الأول والثانى والثالث ٥ أعضاء :

ابو سالم (الغربية) ، ابو عامر (المنوفية) ، الاتباني (المنوفية) ، الزمر (الجيزة) ، الشريعى
(المنيا) .

وفى جو التدخل الانجليزى لفرنسى للاشراف المباشر على مالية مصر جمع الخديو اسماعيل «مجلس
شورى النواب» فى دورة غير عادية قبل انعقاده الرسمى فى ٢٣ نوفمبر ١٨٦٧ . وانعقدت الدورة غير
العادية فى طنطا فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ ولم يحضر الخديو هذه الدورة التى استغرقت جلستين خصصتا
لبحث قانون المقابلة . وكان الخديو اسماعيل قد أوقف مرسوم ٧ مايو ١٨٧٦ جباية «ضريبة المقابلة»
بناء على توصية لجنة كيف وضغط المجترة وفرنسا تأسيسا على أن تحصيل الضرائب مقدما عن سنوات
قادمة ، مع تنازل الحكومة عن جزء من حقوقها المستقبلية لدى دافعى الضرائب ، ليس حلا لمشكلة
مصر المالية وانما مجرد تأجيل لها ، وربما افضى الى مزيد من الارتباك . وهو منطلق سليم لان معناه فى
أحسن الظروف هو تحويل الملاك المصريين الى مرابين يحلون محل المرابين الاجانب فى اقراض الحكومة
المصرية بالربا الفاحش وهذا فى حد ذاته عمل وطنى عظيم لو أمكن به تمصير الدين العام كله أو جلّه
ولكنه سيزيد المشكلة استفحالا حين تنخفض ايرادات الدولة سنة بعد سنة نتيجة لتنازل الحكومة عن
نصف استحقاقاتها الضريبية السنوية مقابل الدفع الاجل . اما وضريبة المقابلة لم تدر على خزنة
الدول أكثر من ١٣ مليون جنيه ، رغم كبراج اسماعيل باشا المفتش ، وهى لا تريد عن سبع الدين
العام ، والبلاد جلد على عظم فلا أمل فى مواجهة الدين العام حتى ولو خصصت الحكومة كل
حصيلة المقابلة لسداده وهو مالا يحدث . فاذا أضفنا الى ذلك أن الخديو اسماعيل رهن بموجب مرسوم
٢ مايو ١٨٧٦ ايراد الجمارك والسكك الحديدية وضريبة الأتبان عن روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

وعن البحرية وعن الدائرة السنية ... الخ لصندوق الدين كما تعهد بعدم اصدار اذونات جديدة على الخزنة أو عقد قرض وطنى اجبارى بأية صورة من الصور رأينا بوضوح توقف السيولة النقدية فى خزنة الدولة وفى خزنة الخديو توقفا نهائيا أو شبه نهائى بما وضع اسماعيل ومصر فى وضع المحجور عليها .

من أجل فك الحصار المالى عليه استنفر اسماعيل نواب الأمة ليقرروا استمرار العمل بقانون المقابلة ولم يحضر هو هذا الاجتماع حتى يرى نفسه من تهمة الضغط على المجلس وحتى يكون قرار العسك « بالمقابلة » مطلباً مصرياً وطنياً يواجه به التدخل الاجنبى نزولاً على رغبة الأمة ، وبهذا تتحقق له وللحكومة بعض السيولة النقدية . وقد اجتمع المجلس فى ٧ أغسطس برئاسة عبد الله باشا عزت وقرر استمرار العمل بضرية المقابلة تعاوناً مع الحكومة فى سداد ديونها من ناحية ، وخوفاً من ضياع امتياز الاعفاء من نصف الضريبة المربوطة عليهم مقابل مادفعوه مقدماً فى حالة إلغاء نظام المقابلة وهو نوع من الوطنية المشوبة التى تداخل فيها الصالح العام مع الصالح الشخصى لطبقة الاعيان الممثلة فى المجلس . وقد كان الشيخ عثمان الهرمىل (الغربية) معبراً عن وجهة نظر «مجلس شورى النواب» حين طالب أن توضح الحكومة الطريقة التى تنوى بها رد المبالغ التى حصلت عليها من المقابلة لو بطل العمل بهذا القانون . ولم يكن لدى الحكومة رد على هذا الاستفسار . وقد كان من حق الأعيان حقاً أن يقلقوا على أموالهم لدى الحكومة . ولكن الوطنية الحقيقية كانت تقضى بأن يأخذ المجلس المبادرة ويقرر التنازل عن امتياز الاعفاء من نصف الضريبة مع تحويل دين المقابلة الوطنى الى دين عادى يستهلك على ٦٥ سنة بفائدة قدرها ٧٪ اسوة بالدين الاجنبى الموحد .

كذلك طالب الهرمىل : «وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف ، ويعلم أيضاً كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة ، فإن وافق المجلس بصير طلب هذه البيانات أيضاً لتبظر بالمجلس » .

وقد وافق المجلس على ذلك وبالفعل شكل لجنة ثلاثية من أعضائه هم بدنى أفندى الشرىعى (المنيا) وعلى أفندى عامر (الشرقية) وعبد الشهيد أفندى بطرس (جرجا) للاطلاع فى وزارة المالية عن البيانات التى طلبها الشيخ الهرمىل . ووجدت اللجنة أن مجموع تحصيلات المقابلة بلغت نحو ١٣ مليون جنيه وأنه يتعذر على الحكومة رد أموال المقابلة مع الوفاء بديونها وعرض هذا التقرير فى الجلسة الثانية بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٧٦ فقرر المجلس استمرار العمل بقانون المقابلة .

وهكذا نجح اسماعيل فى مناوئته الأولى للحصول على السيولة النقدية بقرار استمرار العمل بقانون المقابلة .

أما مناورة اسماعيل الثانية فكانت للحصول على السيولة النقدية بفك الحصار المالى المضروب عليه بموجب انشاء «صندوق الدين» بمرسوم ٢ مايو ١٨٧٦ ورهن ايرادات الجمارك والسكك الحديدية وايرادات بعض المديرات لحساب هذا الصندوق .

فمن يقرأ اللورد كرومر يجد أن ايرادات هذه المرافق العامة قد انخفضت انخفاضاً محسوساً منذ العمل بهذا النظام لأن جزءاً من حصيلتها كان يذهب سرا على خزائن اسماعيل بدلا من ايداعه في «صندوق الدين» بتواطؤ السراى مع موظفى الجمارك والسكك الحديدية .

أما مناورة اسماعيل الثالثة للحصول على السيولة النقدية فقد كانت استمراره سرا فى اصدار اذونات على الخزانة رغم تعهده بالعدول عن هذا النظام ، وفى كرايتس «اسماعيل المفتش عليه» ان ذلك كان من أسباب فك اسماعيل باسماعيل باشا المفتش لأن اسماعيل باشا المفتش وشى به لدى ممثلى الدائنين الاجانب انه مستمر سرا فى الاستدانة من الداخل بموجب اذونات الخزانة التى ظل يصدرها رغم تعهده بالتوقف عن اصدارها . فى أكتوبر ١٨٧٦ ، جاء جوشن ممثل الدائنين البريطانى وجوبير ممثل الدائنين الفرنسى وطالبا اسماعيل :

١ - بانشاء المراقبة الثنائية (الانجليزية الفرنسية) على المالية المصرية .

٢ - عزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية .

٣ - وضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة لمنع تسرب ايراداتها . وبضغط من اللورد فيفيان قنصل المجلثا العام ، والبارون دى ميشيل قنصل فرنسا العام ، قبل الخديو اسماعيل هذه المطالب . فعزل اسماعيل باشا المفتش من وزارة المالية (أجبره على الاستقالة) ، وعين ابنه الأمير حسين كامل وزيرا للمالية . وطالب جوشن بمحاكمة اسماعيل باشا المفتش أمام المحكمة المختلطة واتهامه بتبديد العجز الواقع فى الميزانية والاضرار بحقوق حملة الاسهم ، وعرف الخديو اسماعيل من اسماعيل باشا المفتش أنه «سينكلم» اذا سيق أمام القضاء ويشرك معه الخديو فى تبديد أموال الدولة .

فقرر الخديو اسماعيل تصفية اسماعيل باشا المفتش باتهامه بالخيانة العظمى : بالتآمر على العرش وبإثارة الحواظر الدينية ضد الاجانب باسم الوطنية متخذاً من مشروع جوشن - جوبير ذريعة لذلك ثم عدل عن ذلك وقرر تصفيته دون جلبه وواضح أن اسماعيل المفتش بعد عزله ووضعه فى يؤرة الهدف قد أعلن عدااه الصريح للخديو اسماعيل وللزبانية الأجانب . فتظاهر الخديو اسماعيل بمصالحته واستدرجه فى عربته الى سراى الجزيرة (فندق عمر الخيام الآن) ، وما أن بلغ باب القصر وترجل حتى

امر باعتقاله في جناح من القصر. قال الرافي : «ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديو الى اتباعه بقتله فقتلوه ، والقوا جثته في النيل (نوفبر سنة ١٨٧٦) » .

والارجح أن الخديو اسماعيل لم يعدل خطته بازاء اسماعيل باشا المفتش بل نفذ الامرين معا . فقد كتب دى ليون de Leon قنصل امريكا العام في مصر ، يقول :

في البرقيات المرسلة الى صحف لندن ظهر ذات صباح مابدا للكثيرين انه مجرد اقوال مثيرة وهو أن الخديو قد اصطحب شخصا في عربته اسماعيل باشا المفتش ووضعه بنفسه في الاعتقال ليحاكمه فورا بتهمة الخيانة العظمى . ومن لا يعرفون مصر كذبوا الرواية برمته ، أما من يعرفون مصر فقد صدقوها على الفور وتنبأوا بالنهاية ولكنهم لم يتوقعوا أن ينتهى حل العقدة المفاجيء الالم حثيثا الى مأساة فظيعة ، وهو مابدا مهزلة في أول الأمر .

«فى اليوم التالى ، ١٥ نوفبر ١٨٧٦ ، قرأ الجمهور المصرى ، الذى كان يطعم على الف اشاعة تتجاوز الخيال حول هذا الموضوع ، البيان الرسمى التالى فى صحيفة (المونيتور اجيسيان) . وهى جريدة الحكومة :

«(حاول وزير المالية السابق ، اسماعيل صديق باشا ، أن ينظم مؤامرة ضد سمو الخديو ، باثارة الشعور الدينى عند الأهالى ضد المشروع المقترح من المستر جوشن والمسيو جوير وكذلك اتهم الخديو بانه باع مصر للمسيحيين منتحلا صفة المدافع عن دين البلاد . هذه الوقائع التى أظهرها المفتش العام للأقاليم وتقارير البوليس قد أكدتها فقرات فى الخطاب الذى ارسله صديق باشا الى الخديو نفسه مقدما استقالته . وقد احال سمو الخديو الأمر ليقضى فيه (المجلس الخصوصى) الذى حكم على اسماعيل صديق باشا بالنفى والسجن الانفرادى فى دقله) »

وفى اليوم التالى أعادت جريدة «الفار» Le phare شبه الرسمية نشر هذا البيان أن اسماعيل صديق باشا الذى كان معتقلا على ظهر سفينة نيلية فى انتظار صدور الحكم قد نقل على الفور الى سفينة أخرى أبحرت الى الصعيد . وبعد فترة من اختفائه ارسلت الحكومة منشورا الى قناصل الدول الأجنبية يعلن نبأ موت الوزير السابق فى دقله ، ومع المنشور صورة محضر من محافظ دقله يشهد بوصول اسماعيل باشا المفتش اليها ووفاته فيها ومعه تقرير من أطباء المنطقة بفحص الجثة يقرر أن الرجل مات موتا طبيعيا من وطأة الانهاك والحزن والافراط .

أما القاهريون وأهل الاسكندرية فقد هزوا رؤوسهم فى حكمة الحكماء عند قراءة الابهاء ، كما

يقول دى ليون لانهم يعتقدون ان اسماعيل المفتش لم يعمر ٢٤ ساعة بعد اعتقاله ، وأن السفينة التي غرقت أمواج النيل الى الجنوب لم يكن فيها صفي الخديو السابق لا حيا ولا ميتا . وقد كان الجبرال جوردون بين من شاهدوا هذا «التابوت الطافي» وقد كتب في يومياته : «لقد كان سمو الخديو على حق تماما في نفي اسماعيل صديق باشا» .

فالارجح أن الخديو قدم اسماعيل باشا المفتش للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى أمام «المجلس الخصوصي» وان «المجلس الخصوصي» حكم فعلا بنفيه الى دنقله وبمجرد صدور الحكم بالنفي تمت التصفية الجسدية للرجل الذي جلب الخراب على مصر أو شارك مولاه في خراب مصر . فلما حانت ساعة الحساب انقلب عليه واراد أن يجره معه الى قاع الهاوية .

هذا هو الجو الذي افتتح فيه الخديو اسماعيل الدورة الأولى من برلانه الثالث في ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ ، وكان بصحبته الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية (وكان عمره ٢٤ سنة ١) والأمير حسين كامل (وكان عمره ٢٢ سنة) والأمير حسن باشا ثالث أنجال اسماعيل (وكان عمره نحو ٢٠ سنة) وزير الحرية ، وشريف باشا وزير الحفانية والخارجية وخيرى باشا المهردار . فهي وزارة غريبة من الأمراء ليس فيها غير الخديو الا شريف باشا . وكان رئيس المجلس عبد الله باشا عزت . وقد أوضحت خطبة العرش أن أسس التسوية الجديدة مع الدائنين قد بنيت على :

١ - قرار المجلس في طنطا بابقاء المقابلة .

٢ - ابلاغ إيرادات الدولة بعد انتهاء مدة المقابلة الى ٨٥ مليون جنيه

٣ - تثبيت إيرادات الدولة في فترة سريان قانون المقابلة .

٤ - وبناء عليه الغاء امتياز الاعفاء السنوى لدافعي المقابلة وتحصيل الضرائب بالكامل على أن يتقاضى دائنو الحكومة بالمقابلة فائدة قدرها ٥٪ سنويا عما لهم في ذمة الحكومة مع رد قيمة الاعفاء الى الأهالى بعد انتهاء فترة المقابلة .

وهكذا وضع اسماعيل الأعيان المصريين وكل دافعي الضرائب الذين أقرضوا الحكومة بذفع ضرائبهم مقدما مقابل امتياز تخفيضها أمام الأمر الواقع : حول ديونهم الى قرض وطني بسعر فائدة ٥٪ . أما حكاية رد امتياز التخفيض أو الاعفاء فبعد ان شاء الله ، أى بكره في الشمس . وأجمل مافى الموضوع أن الخديو اسماعيل بدا في هذا ملكا ديمقراطيا تماما : «وهذا بناء على افكاركم

وتصميمكم بإبقاء المقابلة على أى وجه امكن فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بإضمام افكاركم» (يقصد «بموافقتكم» ل . ع .) وحصيلة كل ذلك هو مرسوم ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ المعدل لمرسوم ٧ مايو ١٨٧٦) ثم تسوية الديون بالاتفاق مع جوشن وجوبير كما ذكرت خطبة العرش التى وعدت بعرض التسوية على المجلس . ولم تذكر خطبة العرش أن التسوية تتضمن أيضا فرض «المراقبة الثانية» ، ولكن خطبة العرش ذكرت أن وزارة المالية ووزارة الأشغال ستعرضان على المجلس مشروعاتها . وبالفعل قدمت وزارة المالية مشروعاتها مع كافة البيانات المطلوبة المتصلة بالديون والتسوية وإيرادات الدولة ومصرفاتها وحصلت على موافقة المجلس على زيادة الضرائب بكل أنواعها بنسبة ١٠٪ .

وقد كان دأب اسماعيل تجاهل البرلمان فى كل ما يتصل بالضرائب ولكن الضغط الأجنبي علمه أن يفرغ الى المصريين فى الملأت . وقد انتهت الدورة الأولى فى ١٦ مايو ١٨٧٧ . وكما ذكر الراضى : كان هناك كسب دستورى هام فى هذه الدورة ، وهو رجوع الحكومة لنواب الأمة فى فرض الضرائب الجديدة .

وافتح الخديو الدورة الثانية من برلمانه الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ الذى انعقد برئاسة قاسم رسمى باشا . وقد توفى رسمى باشا أثناء انعقاد الدورة فخلفه فى الرئاسة جعفر مظهر باشا الى نهاية الدورة الثانية فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكانت أهم مسألتين أشارت اليهما هما مسألة تكوين لجنة التحقيق الأوروبية لبحث إيرادات مصر ومصرفاتها - ومسألة نقص الانتاج الزراعى بسبب انخفاض فيضان النيل عام ١٨٧٧ ، وقرّر المجلس تداركا للموقف تشكيل لجان فى المديرىات لتوزيع البلور على الزراع المنكوبين بالجفاف وتسليفهم تكاليف الزراعة وثمان المواشى اللازمة للزراعة على أن تضاف قيمة السلف الى مطلوبات الحكومة من ضرائب الاطيان («المال») كذلك أعلنت خطبة العرش انتهاء حرب البلقان وقرب عودة «ابنائنا» من العساكر المصريين .

كذلك قرر للتيسير على «المنسحبين» وهم الزراع الذين تخلوا عن أرضهم لمعجزهم عن سداد الضرائب ، اعتبار الزراع المنسحب «غائبا» لمدة أقصاها ثلاث سنوات وكل عنه أقرباء المستحقين فى وراثته لومات ، بحيث يجوز له استرداد اطيانه لو عاد قبل انقضاء هذه المهلة ، فان امتدت غيبته آلت اطيانه الى من يزعمونها من أهله . أما المنسحب الذى لا وريث له فتؤجر الحكومة ارضه نيابة عنه للراغبين خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات ، ان عاد خلالها استرد ارضه ومافاض عن الضريبة من

قيمة الايجار والا استمرار حق المستأجر على أن تعطى الأرض بلا مقابل للمخالفين من الأتليان من أهل الناحية مقابل سداد المال عند حلوله . وصدر قانون « المنسحين » له أهمية خاصة لكثرة عددهم بما حدد الزراعة المصرية ، فهو يدل على أن حق « الملكية » لم يكن قد استقر بعد في الأتليان الخراجية أو الأثرية التي اقتصرت صلة الزراع بها على « حق الانتفاع » usufruct من دون حق التملك بشرط سدادهم الأموال الأميرية ، وأن التوريث ظل منذ النظام الذي وضعه محمد على مقصورا على توريث حق الانتفاع من دون توريث العين ذاتها التي كان لا يجوز لحاثرها التصرف فيها بالبيع أو الرهن .

وبعد انقضاء الدورة الثانية دخل الخديو اسماعيل مرحلة صراعه المير مع الدول الأوروبية بقيادة إنجلترا وفرنسا ، فقد أضرت إنجلترا وفرنسا أن يطبق اسماعيل مبدأ المسئولية الوزارية في نظام الحكم المصري ، أى أن الملك يملك ولا يحكم وأن الملك يحكم بواسطة وزرائه المسئولين أمام البرلمان . وكان معنى هذا تشكيل مجلس وزراء لا يرأسه الخديو اسماعيل وإنما يرأسه رئيس وزراء يكون مستولا هو ووزرائه أمام البرلمان .

ولم تكتف إنجلترا وفرنسا بالمراقبة الثنائية بل طالبتا بأن يكون المراقبان وزيرين في هذه الوزارة واختارت الدولتان نوبار باشا رئيسا لهذه الوزارة المختلطة التي عرفت باسم الوزارة الأوروبية التي ضمت السير ريفرز ويلسون Rivers Wilson المراقب الانجليزي وزييرا للمالية ودى بلينيير de Blignières المراقب الفرنسي وزييرا للأشغال ، لأول للاشراف المباشر على إيرادات الدولة والثاني للاشراف المباشر على مصروفاتها . ورضخ اسماعيل لمطالب الدول العظمى . والف بموجب مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ القاضي بتشكيل مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان هذه الوزارة المختلطة التي ضمت محمد راتب باشا وزييرا للحربية ومصطفى رياض باشا وزييرا للداخلية وعلى مبارك باشا وزييرا للمعارف والأوقاف الى جانب الوزيرين الانجليزي والفرنسي . وهذه هي الوزارة التي واجهت « مجلس شورى النواب » الثالث في دورته الثالثة في عهد اسماعيل .

وافتح الخديو اسماعيل الدورة الثالثة والأخيرة من برلمانه الثالث والأخير في ٢ يناير ١٨٧٩ مع ولى عهده توفيق باشا ومجلس وزرائه المختلط . وقد اجتمع المجلس برئاسة أحمد رشيد باشا . وكانت خطبة العرش غاية في الابهام لا تتجاوز قوله : « ابدى لكم ممنونى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم أن سبب اجتماعكم هو أن نظار حكومتى ، سيتذاكرون معكم في بعض مسائل مالية واشغال داخلية ، فترجو من المولى الكريم أن تم المذاكرة في ذلك

على احسن حالة والله الموفق للصواب » .

ومعنى هذا الخطاب الموجز : مادام هؤلاء السادة الأجانب يصرون على مبدأ المسئولية الوزارية وعلى الاشتراك فى مجلس الوزراء فانا لم أعد مستولا وهاهم أمامكم فافعلوا بهم ماتشاعون .

لقد كان واضحا لكل ذى عينين أن الخديو اسماعيل كان مغلوبا على أمره وكذلك كانت البلاد ، ولم يكن أمام النواب من سبيل للتعبير عن احتجاجهم على هذه الوزارة المحتلطة الا تأكيد معينين فى الرد على خطبة العرش وهما :

أولا : أن الديمقراطية المصرية والتقدم المصرى هما غرس يدى اسماعيل ، والمفهوم ضمنا اسما ليسا من غرس يدى إنجلترا وفرنسا رغم اصرارهما على مبدأ المسئولية الوزارية والاصلاح .

ثانيا : المسلك بالنظام النيابى وبمبدأ المسئولية الوزارية والمفهوم ضمنا : نحن لن نتساهل مع نوبار باشا واصحابه . وهذا بعض ماقاله الرد على خطاب العرش :

« نحن نواب الأمة المصرية ووكلائها المدافعون عن حقوقها المطالبون لمصلحتها التى هى فى نفس الأمر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف .

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة مستولا كافلا أمام الأمة تأييدا لمجلس النواب ، وتنميا له ، ولذلك حينما تعلقنا ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والأشغال الداخلية ، دعت نواب الأمة ليتداولوا معهم فى ذلك حفظا لحقوق الرعية ومصلحة الحكومة .

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالته الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريه الطاهرة الزكية من الميل الغريزى الى اصلاح الأمة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها الى ذروة السعادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولاً وفعلًا ، حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هذا

المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والأشغال الداخلية .
 «بعث فىنا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الأمة التى لا تزال
 راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهدت به التواريخ وانبأت به الآثار بمساعى الحضرة
 الخديوية وهمها عليه .
 «فليحي الخديو الأعظم ، وأنجاله الكرام ، ولتحى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته
 آمين» .

هذا الرد ليس ردا على خطبة العرش ، لأن الخديو اسماعيل لم يقل فى خطبة العرش
 شيئا مما يذكره النواب وخطابه كله من كلمتين لا غير . وإنما هذا الرد مظاهرة تأييد للخديو فى
 محته ضد التدخل الأجنبي الذى فرض عليه نوبار باشا ووزيره الأوروبيين وأصر فى على مبدأ
 المسئولية الوزارية لاحبا فى الديمقراطية المصرية ولكن ليبعد الخديو اسماعيل عن رئاسة مجلس
 الوزراء باسم أن الملك يملك ولا يحكم . وهذا معنى الهمتاف الأخير «ولتحيا الحرية تحت ظل
 رعايته وحمايته» أى وليس تحت ظل رعاية الانجليز والفرنسيين .

ومع ذلك فان صحافة العصر «الثورية» «الحرية» لم تجد أية غرابة فى وجود وزيرين
 أجنيين فى مجلس الوزراء المصرى ، وتناست هذا الموضوع وركزت على الحقوق الديمقراطية
 التى ظفر بها النواب بموجب العمل بمبدأ المسئولية الوزارية . قالت جريدة أديب اسحق
 («التجارة») «فبشروا أهل مصر بعصر جديد يغنى به طارف المجد التليد» .

(العدد ١٥٣ فى ٢٣ سبتمبر ١٨٧٨) .

ولاشك أن كف يد اسماعيل عن مجلس الوزراء كان خطوة الى الامام لان اسماعيل
 برغم كل حرصه على عمران مصر ورفقها كان نموذجا للملك المستبد المستنير الذى كان مثل
 اسماعيل الأعلى . ولقد اثبتت تجربة اسماعيل أن الاستنارة وحدها لا تكفى لتسويغ الاستبداد أو
 لصلاح الحكم . وقد أدى تأصل النزعة الارستقراطية فى نفس اسماعيل رغم نبل مقاصده
 ومشروعاته الى دخوله فى تناقض مباشر مع الشعب المصرى لان حكمه اقترن بحماية ارستقراطية
 متمصرة ومصرية لا تقل عنه تكلفة ولكنها تقل عنه استنارة وكان ذلك على حساب أوساط
 الملاك والفقراء وأن قلة خبرته وقلة خبرة رجاله الى جانب خراب الذم ، فى مواجهة الاستنارة
 الرأسمالى الذى اتقته أوروبا وملكت الاعيىه واسراره معا ، قد انتهت الى خراب مصر المالى

والى تعريضها للتدخل الاجنبى . كان الحد من استبداد اسماعيل ومن اسرافه خطوة الى الأمام ، ومع ذلك فهل كان نوبار والوزيران الاوريان هم الحل ؟ طبعاً لا . لقد كانت مصر ملكاً وشعباً منذ محمد على تحفز خوفاً على استقلالها الذاتى كلما ارسلت لها تركيا مبعوثاً فوق العادة للتدخل فى شئونها الداخلية ، فهل كان يمكن أن تقبل ذلك من أوروبا ؟ طبعاً لا .

ومن هنا فى تطور الديمقراطية المصرية اقترنت الحركة الديمقراطية دائماً بالحركة الوطنية وبالحركة القومية . وهنا تكمن عظمة اسماعيل انه تحول من رسول عمران ومدنية الى زعيم استقلال وحرية عندما حوصرت مصر وتعرض استقلالها للضياع . لقد كان رمز المقاومة هو الاطاحة بوزارة نوبار الأوروبية . ووقف برلمان مصر دون أن يفقد توازنه صفاً واحداً وراء رمز المقاومة الوطنية ، الخديو اسماعيل ، حتى تنجلي هذه الغمة .

واستأسد « مجلس شورى النواب » على نوبار ووزرائه الاجانب . لقد كان من قبل يكتبى بالفئات التى يلقىها اليه الخديو اسماعيل أو اسماعيل باشا المفتش . لم تمر ثلاثة أيام على افتتاح البرلمان حتى وقف النائب محمود بك العطار (القاهرة) فى ٥ يناير ١٨٧٩ يذكر بان الوزراء لم يقدموا بعد مشروعاتهم وبياناتهم ويطلب بالكتابة الى الوزارة لاستعجالها فى ذلك وكان وزير الأشغال الفرنسى ، دى بلنير أكثر مراعاة للشكل من زميله الانجليزى وزير المالية السير ريفرز ويلسون فقدم دى بلنير مشروعات وزارته واستدعاه المجلس لمناقشتها فحضر وناقش . أما السير ريفرز ويلسون فقد أهمل المجلس ولم يعبأ باستعجالاته ولم يقدم شيئاً ولم يحضر بشخصه . وعلى الطريقة الانجليزية : اذا لم ينتقل محمد الى الجبل انتقل الجبل الى محمد . هكذا طلب السير ريفرز ويلسون أن يتدب المجلس اليه بعض أعضائه للمداولة فى الشئون المالية . وهكذا جعل السير ريفرز ويلسون من مبدأ المسؤولية الوزارية حبراً على ورق . ووافد المجلس اليه لجنة خماسية ولكن أصر على تلقى بيانات وزارة المالية ومشروعات الوزارة وحضور الوزير . وحتى ترد هذه البيانات والمشروعات أخذ المجلس يبحث سياسة البلاد المالية بناء على اقتراحات أعضائه فقرر تحديد مواعيد تحصيل الضرائب بمواعيد المحاصيل وهو ما استحال على المجلس ايام اسماعيل باشا المفتش بسبب مواعيد الديون . وقرر تخفيض بعض الضرائب والغاء بعضها الآخر (وهو نفس المجلس الذى سبق أن وافق على زيادة جميع الضرائب بنسبة ١٠٪ فى الدورة السالفة) .

كان التحدى واضحاً لأن المجلس لم يسبق له أن ينظر فى مشروع قرار يعبر عن استيائه

لتأخر ورود المشروعات الوزارة رغم مرور عشرين يوما على افتتاحه ويحتاج على فداحة الضرائب^(١) . وكان التحدى من جانب الوزارة النوبارية واضحا منذ البداية ، فقد استصدرت من الخديو اسماعيل فى ٦ يناير ١٨٧٩ مرسوما يقضى بان اصدار القوانين المالية من اختصاص مجلس الوزراء على أن يصدق عليها الخديو ، وبهذا حرم العرش والبرلمان معا من حق التشريع المالى . وقد احتج «مجلس شورى النواب» على ذلك بالموافقة على «انهاء» أى مشروع قرار قدمه النائبان محمود بك العطار (القاهرة) وعبد السلام بك الميلى (القاهرة) وقد جاء فى القرار التاريخى :

«ولم نر لمجلس النواب فى هذا الذكرى (أى «المرسوم» ل . ع) اسما ولا خبرا ، مع أن سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك ، وما كان من هذا القبيل ، انما يقصد به الأهالى لا غير ، وكل ما يقصد به الأهالى لابد أولا من عرضه عليهم ورضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه ، وتكليفهم به . وحيث أنهم أنابوا عن أنفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم ، والمحاماة عن حقوقهم والنظر فى شئونهم بعين المصلحة فمن الواجب أن يعرض جميع ما يتعلق بالأهالى على نوابهم لينظروا فيه ويتدبروه .

«وذلك لا يخفى على دولتلى رئيس النظار ، وكيف يخفى عليه أن للأمة المصرية نوابا وهو يعلم دعوتهم للالتزام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديو وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ووقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه وعلم ما فوض اليهم أمر المذاكرة فيه . ومن ثم قد أخذنا العجب وذهب بنا الأسف كل مذهب ، ولا نشك فى أنكم معشر النواب قد أخذكم من العجب والأسف ما أخذنا كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لا يجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها كما لا ينكر أن موضوع الذكرى المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لا يصح انتهاكها .

«ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لا تبرم غالب الأمور

(١) «انهاء» وقعة ١٧ عضوا هم : محمود بك العطار - حيا يوسف - عثمان الميريل - أحمد المرسى ، باخوم لطف الله ، أحمد عبد الصادق ، فضل الرمر ، يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس ، خضر ابراهيم ، حسن عبد الله ، أحمد جاد الله ، محمود عبد الله ، ابراهيم الجبار ، السيد اللورى ، سليمان الغربى ، محمد مرج .

المهمة التي تكون من هذا القبيل الا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها الا بعد اقرارهم على وضعها ، مع أن تلك الحضرة هي التي منحت الأمة تشكيل هذا المجلس ، واذا كانت حقوقه محفوظة في الجملة حيث لم تكن تم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكلفة بامر الاصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيق تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، علما بأن تلك الوزارة ادرى بشأن البرلمنتو واعرف بمقداره فهي أبعد من أن تنتهك حرمة .

«وبناء على ذلك هانحن نرفع الى هيئة المجلس أمر هذا الذكريتو ملتسمين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلنا بأن مايؤثر في فؤاد أحدنا لايد وأن يؤثر في أفئدة الباقين ، وأن مايجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لاننا جميعا وكلاء الأمة وأبنائها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر في شئونها ومصالحها . وبالجملة أن الذي نراه الا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة خصوصا في هذه المسألة التي ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحق مجلس النواب » .

هذا البيان العظيم يعد وثيقة خطيرة في تاريخ مصر الدستوري لجملة أسباب منها :
١ - أن البيان لم يعد يشير الى «مجلس شورى النواب» وانما يشير الى «مجلس النواب» وبذلك اسقط صفة الشورية أو الاستشارية عن المجلس النيابي في مصر ، وأسبغ عليه الصفة التشريعية الملزمة الكاملة تأسيسا على مبدأ «المسئولية الوزارية» .

٢ - أن البيان رغم اعترافه بأن الحكم النيابي كان «منحة» من الخديو فهو قد أسس حق المجلس في التشريع على مايسميه فلاسفة النظم والمذاهب «الحق الطبيعي» للشعوب وهو ماحمل محل «حق الملوك الالهى» في تاريخ الكفاح الديمقراطي والراييكالى في كافة بلاد العالم .

٣ - أن البيان رغم صدوره من «مجلس الاعيان» كما كان كرومر يجب أن يسميه ، ولقد كان ذلك ، قد أكد معنى جديدا في تاريخ الديمقراطية المصرية وهو أن أعيان مصر لم يعودوا يعتبرون أنفسهم ممثلين لطبقتهم وانما اعتبروا أنفسهم (نواب الأمة) و(وكلاء الأمة) المنوط بهم المدافعة عن مصالح الأهالى ، (والحاماه عنهم) وقد سبق «لمجلس شورى النواب» في الرد على خطبة العريش في ٦ يناير ١٨٧٩ ان ابرز هذا المعنى ايرازا تاما حيث قال «نحن نواب الأمة المصرية ووكلاؤها المدافعون عن حقوقها الطالبون لمصلحتها نرى كذا وكذا ...»

وقد أكد المجلس هذا المعنى وأسسه على نظرية الحق الطبيعي القائل بأن « الأمة مصدر السلطات (سعد زغلول) وقد استقرت فكرة « النيابة » و « الوكالة » في كفاح مصر الديمقراطية استقرارا تاما حتى أنها صبغت كفاح الشعب المصري في فتراته الحاسمة : في ثورة ١٨٨٢ (عراي) و ثورة ١٩١٩ (سعد زغلول) وهذه هي نظرية الشرعية الجديدة للسلطة ، وقد بلورها برلمان اسماعيل الثالث في يناير ١٨٧٩ : تفويض السلطة من الشعب أقوى من تفويض السلطة من الملك . (فيما بعد تبلورت هذه النظرية في المبدأ : « الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة » سعد زغلول) .

٤ - ان البيان ، لمن يدرسه في عناية ، لم يعد يستخدم لغة من قاموس البلاد السياسي وانما يستخدم لغة ثوار الثورة الفرنسية في « اعلان حقوق الانسان » فهو يتحدث عن « حقوق المجلس المقدسة » التي لا يصح انتهاكها ، و اعلان قداسة حقوق الانسان Sacredness وحصانتها من الانتهاك inviolability يثبت تأثر الفكر المصري في تلك الفترة تأثرا عميقا ومباشرا بالفكر السياسي في الثورة الفرنسية .

٥ - أن البيان يعرض في تهكم بنفاق الوزارة « الأوروبية » حيث يقول « فكيف تضيع تلك الحقوق في عهد تؤمل الأمة فيه نوال كمال حريتها وغاية حقوقها علما بان تلك الوزارة أدري بشأن البرلمنتو وأعرف بمقداره فهي أبعد من أن تنتهك حرمة » والمقصود مادام فيها سادة أوروبيون مثل ريفرز ويلسون ودی بلنير يعرفون الشيء الكثير عن مقام البرلمانات في بلادهم وسادة متفردون مثل نوبار لاشك رأوا ما يجري في العالم المتقدم « فهم أدري » أى أدري من الخديو بوظيفة الحياة النيابية ، فاذا جاز للخديو التركي الافتئات على حقوق النواب لم يجز ذلك للوزراء الأوروبيين .

ودعا « مجلس شورى النواب » رئيس الوزراء لمواجهته ومناقشته في ذكريتو ٦ يناير ، فواجه نوبار باشا المجلس ولكنه نهى من المناقشة استنادا الى ضرورة رجوعه لمجلس الوزراء في أمر أساسي كهذا ، ولم يقتنع المجلس بهذا التسوية فرد عليه عبد السلام المويلحي بك : « من حيث أن هذه المسألة اساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب » وأضاف محمود بك العطار « ان المرجو هو استحصل المجلس على حقوقه بواسطة العرض للأعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار » وهكذا ادخل النواب الخديو اسماعيل طرفا في هذا النزاع الدستوري بينهم وبين الوزارة الأوروبية .

ولكن بغض النظر عن هذه الوطنية الرائعة وهذه الدستورية الرائعة فقد أثبت « مجلس شورى النواب » انه مثل سيد البلاد ، ليس في مستوى الأحداث . فالخطر الداهم على استقلال البلاد جاء من اضطراب مالية حكومتها اضطرابا وقف بها على شفا الافلاس الذى ظهر فى عجزها عن سداد أقساط ديونها وفى عجزها عن دفع مرتبات الموظفين . وكل هذا لم تكن تغنى عنه المواقف الرائعة ولا اشهار حقوق الانسان ولا مناورات الخديو مع نواب الأمة ليطرد الوزارة الأوروبية ، وانما كان الأمر يحتاج الى مزيد من التضحيات لاقتداء الاستقلال بالمال المستحق .

وقد كانت قرارات « مجلس شورى النواب » لا تؤدي الى ذلك بناتا بل تؤدي الى عكسه على خط مستقيم . فقرار تعديل مواعيد تحصيل ضرائب الأتبان بحيث تتمشى مع مواسم جمع المحاصيل كان يؤدي الى مزيد من اضطراب الحكومة فى مواجهة أقساط الديون عند حلول آجالها المنصوص عليها فى عقود القروض وفى المراسم وقرار التمسك بقانون المقابلة وقرار تخفيض الضرائب بكل أنواعها كان يؤدي الى زيادة العجز فى إيرادات الحكومة . وقرار الاحتجاج على زيادة الضرائب على الأتبان « العشورية » على أى أبعاديات كبار الملاك وضياعهم الشاسعة وفقا لما قرره مجلس الوزراء كان احتجاجا طبقيا صرفا نسى فيه « نواب الأمة » أنهم يمثلون الشعب المصرى ارضاء للخديو ولا مراعاة البيت المالك وللباشوات من ملاك الشفالك والتفاتيش والأبعاديات بل وخدمة لمصالحهم الطبقية بوصفهم صفوة أعيان البلاد أصحاب الملكيات الكبيرة

وفى يناير ١٨٧٩ تدفقت على القاهرة وفود الأعيان من الأقاليم تخرج على فداحة الضرائب المقررة عليهم .

كلا لم يكن هذا هو السبيل للاحتجاج على التدخل الأجنبي فى الحكم المصرى ، وانما كان السبيل الوحيد هو اثبات صدق نية السداد واتخاذ القرارات المؤدية للسداد ، وكل ماعدا ذلك كان مجرد عواطف جميلة ولكنها مفرغة من المحتوى ، فحملة الأسهم والسندات فى باريس أو لندن أو برلين أو فيينا لم يكن يهمهم أن يحل المراتب المصرى بقانون المقابلة محل المراتب الأوروبى ولو أفلس خزائن حكومته ، وانما كان يهمه أن يحصل على أقساط دينه وفوائدها فى مواعيدها المقررة . والبيوت المالية الكبرى الدائنة لمصر لم يكن يهمها أن يعنى الباشوات والبكوات « العشوريون » فى مصر من الضريبة الاضافية وانما كان يهمها أن تستوفى

ديونها المصرية وفوائدها أولا بأول .

وتوسعت الوزارة الأوروبية في تعيين الخبراء الأجانب في مختلف المصالح الحكومية لتحكم الاشراف على الادارة المصرية فعينت بلوم باشا Bloom Pasha وكيلا لوزارة المالية وبارافيللى Baravelli مراجعا لحساباتها وفتزجيرالد Fitz Gerald مديرا لحسابات الحكومة والسير أوكلاند كولفن Auckland Colvin مديرا لمصلحة المساحة الخ... ولم تكن هذه التعيينات كما ذكر الرافعى لنهب المرتبات البضخمة ولكن لاحكام القبضة على مرافق البلاد ومواردها والقضاء على تقاليد الخديو اسماعيل واسماعيل باشا المفتش في ادارة مصر .

وكان لابد من مواجهة المتأخر من مرتبات الموظفين فقررت وزارة نوبار صرف مرتبات الموظفين المدنيين شهريا بانتظام مع صرف نصف شهر من التأخرات ولكن قرارها لم يشمل ضباط الجيش بل على العكس من ذلك أحالت وزارة نوبار ٢٥٠٠ ضابط الى الاستيداع وكانت لهم متأخرات ٢٠ شهرا لم يحصلو على شىء منها . وقد أدى ذلك الى فتنة الجيش الأولى في ١٨ فبراير بقيادة البكباشى لطيف بك سليم والبكباشى سعيد بك نصر ، تلك الفتنة التى أطاحت بوزارة نوبار في ١٩ فبراير . لقد كان الخديو اسماعيل يقود من قصره كل هذه العمليات كقائد أوركستر ماهر للتخلص من نوبار باشا المفروض عليه : البرلمان من جهة والجيش من جهة أخرى ، والصحافة من جهة ثالثة حتى لقد عطلت الحكومة جريدة « التجارة » والى كان يحمرها أديب اسحق وجريدة « الوطن » التى كان يحمرها ميخائيل عبد السيد ١٥ يوما لاثارتها الخواطر ، وفي فترة احتجاجها وقعت فتنة الجيش ، بل ان من يقبل اقوال الساسة الانجليز يعتقد أيضا أن الخديو اسماعيل لجأ في ملحمته مع نوبار باشا الى استنفار الشعور الاسلامى ضد هذا الأرمنى المسمى . وعلى كل لقد كان للخديو اسماعيل ما أراد .

وبعد فن يخلف نوبار ؟ أراد الخديو اسماعيل أن يعود الى النظام القديم وهو رئاسة الوزارة بشخصه فرفض قنصلا إنجلترا وفرنسا وارادت إنجلترا وفرنسا ابقاء نوبار في منصبه فأعلن اسماعيل أنه في هذه الحالة يتخلى عن مسئولية المحافظة على الأمن العام واقترح الخديو اسماعيل تعيين ولى عهده توفيق باشا رئيسا للوزارة الجديدة فلم يعارض القنصلان ولكنها اشتراطا أن يكون للوزيرين الأوروبيين حق الفيتوى مجلس الوزراء فرضخ اسماعيل . وهكذا ألف الأمير توفيق باشا الوزارة الأوروبية الثانية بموجب مرسوم ١٠ مارس ١٨٧٩ (رياض باشا للداخلية والحفانية ، ويسون للمالية ، دى بلنير للأشغال ، على مبارك للمعارف والأوقاف ، ذو

الفقار باشا للخارجية ، افلاطون باشا للحربية) . وعاد «مجلس شورى النواب» للضغط على الوزارة الأوروبية الثانية فنظر في ١٩ مارس ١٨٧٩ في «انهاء» أو مشروع قرار اقترحه ٤٩ عضوا مطالبين بتخفيض الضرائب ووافق عليه استنادا الى أن وزير المالية رفض الحضور الى المجلس رغم تكرار دعوته وابلغ المجلس هذا القرار الى وزير الداخلية ، فكان رد الحكومة هو استصدار مرسوم بفض الدورة البرلمانية لانتها مدة البرلمان وهي ثلاث سنوات وأعلن رياض باشا مرسوم الفض على المجلس في جلسة ٢٧ مارس ١٨٧٩ .

وقد كانت الحكومة «دستوريا» في جانب الصواب في انتهاء الدورة البرلمانية الثالثة من برلمان اسماعيل الثالث . ولكن مرسوم الفض بدأ مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين البرلمان والحكومة . فبعد أن تلا رياض باشا مرسوم الفض وشكر المجلس على ما سبّاه من خدمات رفض الاعضاء الانفضاض قبل النظر في المسائل المالية والاشغال الداخلية التي وعدت خطبة العرش بان يتذاكرها الوزراء مع النواب .

ولقد كانت جلسة تاريخية حقا . قال النائب محمد راضى (بنى سويف) أن المجلس لم ينظر في مالية البلاد رغم مرور ثلاثة شهور على انعقاد دورته لعدم ورود اية بيانات أو مشروعات من الوزارة ولذا فهو يطالب بعودة المجلس للانعقاد بعد شهرين من عطلة الصيف «لرؤية أشغالنا ونعود» . وقال عبد السلام بك المويلحى (القاهرة) أن المجلس طالب بالاشتراك في اتخاذ كافة قرارات الحكومة وحمل مجلس الوزراء المسئولية عن هياج الأهالى اذا فض المجلس دون المشاركة في اتخاذ القرارات . وقال بدينى أفندى الشريعى (المنيا) انه لا بد من أن تعلن الحكومة عدم صدور اجراءات أو قوانين الا بالاشتراك مع مجلس النواب . وقال باخوم أفندى لطف الله أن عودة النواب الى بلادهم على هذه الصورة «ربما يحصل منه زعزعة للأهالى» ولتجنب ذلك يجب النظر في المسائل المالية وفي الميزانية ، ولا مانع من تجديد الانتخاب بعد الفراغ من هذه الموضوعات ، وأصر محمد أفندى راضى على أن المجلس «لم يزل باقيا له مدة» ولام رياض باشا لانه نبه الصحف الا تورد شيئا في الجرائيل «يتعلق بمجلس الشورى والأجانب» وهذا نوع من المصادرة ، ولام عبد السلام بك المويلحى رياض باشا على «ما قتلتموه سعادتك أن أهالى مصر همج ، وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون ما يقال في الجرائيل مع أنه لا يصح نسبه جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق» . وأصر رياض باشا على فض الدورة قائلا أن اختصاصات «مجلس شورى النواب» يجب مناقشتها أولا في مجلس

الوزراء أما هو فلا يستطيع الخوض فيها . ودافع عن نفسه بأنه قصد أن نقل الصحف المصرية لما تنشره الصحف الأوروبية يبلبل الرأي العام المصرى لأن الأوروبيين « لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا » .

وبعد هذه الجلسة العاصفة قرر المجلس رفض الانفضاض وارسال صورة من محضر الجلسة للخدو وصورة لمجلس الوزراء وفى ٢١ مارس ١٨٧٩ قدم النواب عريضة الى الخديو اسماعيل يحتجون فيها على :

١ - انتهاك الوزارة لحقوق المجلس .

٢ - مشروع التسوية المالية القائم على اشهار افلاس الحكومة المصرية وعلى الغاء قانون المقابلة . وقد أعلن النواب عزمهم على رفض مشروع التسوية وامتناعهم عن تنفيذ الغاء المقابلة ، وطلبوا من الخديو أن يتدخل .

وكان معنى هذا صراحة أن الأعيان المصريين قد خلطوا بين المصلحة الوطنية ومصلحتهم الطبقية واتخذوا من الحركة الديمقراطية وسيلة للتمسك بامتيازاتهم الطبقية ، وهى الاعفاءات الضريبية التى عادت عليهم من تسليف الحكومة بدفع ضرائهم عن سنوات مقدما . لم يكن نواب مصر فى مستوى الأحداث فى تلك الفترة الحرجة ، فلو كانوا قبلوا الغاء قانون المقابلة وتحويل مستحقاتهم الى قرض وطنى عادى بسعر فائدة ضئيل قابل للسداد على آجال طويلة . ولكن اهتمامهم بالتمسك بقانون المقابلة وامتيازاته وضعهم فى وضع المرائى المصرى الذى لا يريد أن يقرض الوطن قرضا حسنا ثم ينتظر ذلك من المرائى الأجنى . هذه هى الصورة على حقيقتها من غير تزويق ولا تجميل . ولاشك أن رفض نواب الأمة اشهار افلاس مصر و افلاس حكومتها كان مبدءا جليلا جديرا بالكفاح تحت رايته ولكن كان ينبغى أن تسنده التضحية بالتنازل عن الامتيازات الطبقية حتى تسقط حجة المستعمر الاجنبى الذى اتخذ من مديونية مصر لاوروبا ذريعة لفرض الوصاية الأوروبية على مصر . لا ينبغى أن ننسى ان الغاء ضريبة المقابلة والغاء امتيازاتها لم يكن فى المقام الأول ضربة للفلاح المصرى أو لسواد الشعب ولكنه كان ضربة لكبار الملاك القادرين على تسليف الخزانة بالربا الفاحش . فقد بلغ الاعفاء الضريبى ٥٠٪ لدافعى ضريبة المقابلة . ولما كان الخديو اسماعيل هو قائد الأستقرراطية المصرية والمتمصرة فقد تطابقت رغباته مع رغبات أعيان البلاد : وهى انقاذ سمعة البلاد دون تضحية فعلية .

واستحكمت الأزمة الدستورية لأن المشاعر الوطنية الملتبهة تداخلت في المصالح الطبقية الملتبهة . ولما كان « مجلس شورى النواب » الثالث بعد فضه بمرسوم خديوى ليس له وجود شرعى ، فقد اجتمع النواب الاحرار أو الأعيان الثوار في هيئة « جمعية وطنية » بدار السيد على البكرى نقيب الأشراف ثم بدار اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق وأول رئيس « لمجلس شورى النواب » (١٨٦٦) . ووضعوا ما يسمى « اللائحة الوطنية » ، وضعها سبعة من النواب الاحرار بالاشتراك مع اسماعيل باشا راغب الذى عرف بميله المعادية للملكية المستبدة ، كما اتفقت الاراء على المطالبة بتأليف وزارة وطنية بحته لا تضم وزراء أوروبيين برئاسة محمد شريف باشا الذى اشتهر بعدائه للتدخل الأوروبى ولاستبداد الخديو فى وقت واحد . وكان شريف باشا أكبر داعية فى عصره للحكم الدستورى وقد اشتهر عنه قوله : « اذا كان مقدرا لاستبداد الخديو ان يبقى فانى لا اشترك فى الحملة ضد الوزارة الأوروبية » وفى محنة الاختيار بين الاستبداد الداخلى والاستعمار الخارجى ، فلا شك ان من أعيان البلاد من كان يرى عكس ذلك : اذا كان مقدرا للوزارة الأوروبية أن تبقى فاننا لا اشترك فى الحملة ضد الخديو . ولكن ايا كان الأمر فقد اتفقت الاراء على أن هناك مخرجا من مأزق الاختيار هذا وهو مقاومة استبداد الخديو ومقاومة الوزارة الأوروبية فى وقت واحد . وقد كان هذا مضمون « اللائحة الوطنية » التى وقع عليها ٣٢٧ شخصا يمثلون كافة قيادات الأمة ، منهم ٦٠ عضوا من أعضاء « مجلس شورى النواب » ، و ٦٠ من علماء الدين والرؤساء الروحيين فى مقدمتهم شيخ الاسلام وبطريك الاقباط وحاخام اليهود ، و ٤٢ من الاعيان وكبار التجار و ٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين و ٩٣ من الضباط .

فى ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمعت بدار اسماعيل راغب باشا جمهرة من الأعيان والنواب والعلماء والمأمورين كان فى مقدمتهم شريف باشا وشاهين باشا وحسن راسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى . ووقع المجتمعون على « اللائحة الوطنية » التى تضمنت مطلبين :

١ - رفض مشروع السير ريفرز ويلسون بتسوية ديون مصر على أساس اشهار افلاس مصر مع اقتراح مشروع تسوية بديل .

٢ - الاصلاح الدستورى على أساس مبدأ المسئولية الوزارية وتعديل النظام البرلمانى وفقا لنظم برلمانات أوروبا .

ولم يكن مشروع التسوية الذى قدمه النواب والأعيان وعامة المجتمعين يختلف فى شىء عن مشروع ريفرز ويلسون المرفوض الا فى ثلاث نقاط :

١ - ابقاء ضريبة المقابلة .

٢ - رفض زيادة الضرائب على الأطيان العشورية (الملكيات الكبيرة) .

٣ - رفض مبدأ عجز الميزانية المصرية عن سداد الديون . أو ما يسمى عادة باشهار افلاس مصر « بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور » . بل أن « اللائحة الوطنية » قبلت مبدأ « المراقبة الثنائية » : « ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروبايين لايرادات ومصروفات المالية » وطبعا ليس معنى هذا أن نظام « المراقبة الثنائية » قد أصبح مطلبا وطنيا أو شعبيا ، وانما المراد هو « لاثبات حسن نيتنا للوفاء نطلب ... الخ » .

فيم الخلاف اذن مادام النواب والأعيان ووجوه الدولة قد قبلوا مشروع ريفرز ويلسون ؟ نعود الى نيت القصيد وهو تمسك الاعيان باعفاءات ضريبة المقابلة التى رفعت كشعار وطنى وهى فى حقيقتها امتياز طبق ورفض كبار الملاك زيادة الضريبة على أطيانهم العشورية ، وهو أيضا مطلب طبق لا يمس « الأمة المصرية » فى قليل أو كثير خارج طبقة الذوات والأعيان . من أجل هذا وجب توصيف ثورة مصر الدستورية الأولى أيام اسماعيل بأنها « ثورة النبلاء » أو « ثورة الاعيان » .

وما الضمان الذى تقدمه « اللائحة الوطنية » لسداد الديون ؟ اذا كانت العريضة تقول : « فن بعد المذاكرة بيننا ، رأينا وجوبا أن نقدم مشروعا حافظا لحقوق الأمة داخلنا وخارجا ، مع احترام الشرائع المقدسة والقوانين المؤسسة » ، فان هذا تعبير لبق لقولهم : لا نريد وزراء من أوروبا ، فاقحام « الشرائع المقدسة » فى تسوية ديون مصر أمر لا معنى له خارج هذا المعنى السياسى الخطير . أما الضمان الذى يقدمه النواب والأعيان فهو ليس فى وزارة أوروبية ولكن فى برلمان قوى :

« قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلا ماهو مقتضى اجراؤه فى تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريها على وجه ما توضح به ، بحيث أن الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد أوروبا . وأما انتخاب اعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب

النواب المائلة له في أوروبا ، وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لأئحة النواب الاساسية (أى : يصير وضع مشروع الدستور ومشروع لأئحة مجلس النواب الداخلية ل . ع) ، وعند التام مجلس النواب تعرض عليه ومن بعد مذاكراته فيها واقارره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها . أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بامر الحضرة الخديوية . والرئيس ينتخب النظار . وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار . وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ومستولا أمام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية . ولزيادة تأمين الديانة نطلب تعيين مفتشين أوروباويين لاياردات ومصروفات المالية » .

والضمان اذن هو الا يحكمم الخديو حكما مباشرا بل أن يحكمم بواسطة وزرائه مع مسئولية الوزراء أمام البرلمان ، ومع اعطاء البرلمان كافة السلطات التشريعية فى الشئون الداخلية والمالية ، ومع تعديل قانون الانتخابات على أساس الانتخاب العام المباشر بالتصويت السرى لجميع المواطنين البالغين سن الرشد .

وقدم وفد الأعيان والنواب « اللأئحة الوطنية » للخديو اسماعيل فوافق عليها ووزعها مترجمة الى الفرنسية على قناصل الدول موقعا عليها من اسماعيل راغب باشا نائبا عن الدوات والأعيان ، وأحمد رشيد باشا نائبا عن مجلس النواب ، والسيد على البكرى نائبا عن العلماء والتجار ، وراتب باشا نائبا عن الضباط ، واستقال توفيق باشا من رئاسة الوزارة . وفى ٧ ابريل دعا الخديو اسماعيل قناصل الدول وابلغهم فى حضور شريف باشا وراغب باشا والسيد على البكرى وعبد السلام بك المويلحى ومحمد بك راضى والحاج سيد اللوزى بانه وافق على « اللأئحة الوطنية » لانها تعبر عن ارادة جميع طبقات الأمة وبانه كلف شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة . وفى نفس اليوم ارسل الوزيران الاوربيان الى الخديو اسماعيل احتجاجا على « اللأئحة الوطنية » واعتبرا قبولها خرقا للسلطات التى خولها مرسوم ٦ يناير ١٨٧٩ لمجلس الوزراء فى اصدار كافة القوانين المالية بعد تصديقه عليها . وفى ٧ ابريل أيضا نص الخديو اسماعيل فى خطابه لشريف باشا بتأليف الوزارة على « أن تكون تلك النظارة مشكلة من أعضاء اهليين مصريين » ، لان الوزارة السابقة (الأوروبية) سببت له « غاية الأسف من أن ذلك السيركان على غير رضا الله والأهالى حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء » .. وبهذا سد اسماعيل الطريق حاضرا ومستقبلا على تعيين وزراء من الأجانب فكانت هذه بداية نهايته .

والف شريف باشا الوزارة في ٧ ابريل ١٨٧٩ من اسماعيل راغب باشا للمالية ، وشاهين باشا للحرية والبحرية ، وزكى باشا للاشغال ، وذو الفقار باشا للحقانية ، ومحمد ثابت باشا للمعارف والاوقاف ، وعمر لطفي باشا لتفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبلية واحتفظ شريف باشا لنفسه بالداخلية والخارجية .

وفي ١٠ ابريل ١٨٧٩ تلا رئيس «مجلس شورى النواب» على الاعضاء قرار مجلس الوزراء الجديد بالغاء قرار فض الدورة البرلمانية الذى اصدرته الوزارة السابقة واعتبار المجلس القائم مستمرا . وفي ١٧ مايو ١٨٧٩ قدم شريف باشا مشروع «اللائحة الاساسية» وهى اول دستور عرفته البلاد بالمعنى الكامل ، اى غير الاعلانات والمبادئ الدستورية المتضمنة فى المراسيم الخديوية . اما لائحة الانتخاب فقد قال شريف باشا انها «تحت التبييض» . واحال المجلس مشروع دستور ١٨٧٩ الى اللجنة الدستورية لدراسته ، وقد وثد هذا الدستور لان الخديو اسماعيل عزل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ قبل ان يصدر به مرسوما خديويا . وما ان تولى الخديو توفيق عرش مصر مكان ابيه حتى ابلغ «مجلس شورى النواب» بارجاء النظر فى موضوع الدستور وقانون الانتخاب الى اجل غير مسمى وفض المجلس وحكم البلاد بغير مجلس نيابى اكثر من ستين كاملتين (٦ يوليو ١٨٧٩ - ٢٦ ديسمبر ١٨٨١) .

الديمقراطية والاحزاب - ٥

المثلث الرهيب : الملك

والجيش والشعب

بعد خلع اسماعيل وتولى توفيق في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وحل برلمان اسماعيل الثالث والآخر ، وارجاء توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ الذى كان قد اعده شريف باشا ودرسته «اللجنة الدستورية» في «مجلس شورى النواب» ، قدم شريف باشا استقالة وزارته ليفسح المجال امام الخديو الجديد ان يختار من يثق فيه رئيسا للحكومة فاعاد الخديو توفيق تكليف شريف باشا في ٢ يوليو ١٨٧٩ بتأليف الوزارة فالف شريف باشا وزارته الثانية في ٣ يوليو ١٨٧٩ على النحو التالى :

شريف باشا للرياسة والداخلية والخارجية

اسماعيل ايوب باشا للمالية

على غالب باشا للحربية

محمود سامى البارودى باشا للمعارف والاوقاف

مصطفى فهمى باشا للاشغال

مراد حلمى باشا للحقانية

وبهذا مصر شريف للمرة الثانية منصب وزير المالية ووزير الاشغال . وفى الامر السامى الذى وجهه الخديو توفيق لشريف باشا لتسير عليه وزارته جملة امور هامة تدلنا على المعلن والمبطن فى سياسة الدولة الجديدة ومن أهم هذه الامور :

١ - اعلان الخديو توفيق التزامه بالحكم النيابى ومبدأ مسئولية الوزارة امام البرلمان «لعلمى ان الحكومة الخديوية يجب ان تكون شورية ونظارها مسئولين فاني اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلکا لا انحول عنه فعلينا تأييد شورى النواب وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين» .

٢ - وضع سداد الديون في المرتبة الاولى من وجوه الاتفاق : « فأول ما يجب المبادرة اليه من الامور هو دفع المشكلات المالية التي هي منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعي المقتضاة لايصال الحقوق الى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة » .

وهكذا بدأ توفيق عهده بضربة بارعة في المخاتلة : كان لابد لهذا القزم الماكر الذي جاء بعد اسماعيل العظيم تسكين مخاوف المصريين باعلان التزامه بالحكم النيابي الذي التزم به اسماعيل ، وتسكين مخاوف الاجانب باعلان اهتمامه بسداد ديون مصر . وبعد ان صدر فرمان السلطاني في ٧ اغسطس ١٨٧٩ يجلس توفيق على عرش مصر واطمان توفيق على كرسية تنكر للوطنيين وللديمقراطيين فرفض ما عرضه عليه شريف باشا من اصدار دستور ١٨٧٩ واجراء انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد بحجة او لعدم موافقة قنصلي إنجلترا وفرنسا على ذلك ، فاضطر شريف باشا الى الاستقالة . وفي ١٨ اغسطس ١٨٧٩ شكل الخديو توفيق وزارة جديدة برئاسة فنقضى بذلك مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ الذي كان اسماعيل قد اصدره بتشكيل مجلس وزراء يكون مستقلا عن السلطة الخديوية ومستولا امام البرلمان . وكانت الوزارة على النحو التالي :

الخديو توفيق	رئيسا
منصور باشا يكن	لداخلية
علي حيدر باشا	للمالية
ذو الفقار باشا	للمحقانية
مصطفى فهمي باشا	للمخارجية
محمد مرعشلي باشا	للاشغال
عثمان رفقي باشا	للحربية والبحرية
محمود سامي البارودي باشا	للاوقاف
علي ابراهيم باشا	للمعارف .

ولكن يبدو ان الاستياء العام من العودة الى نظام « الحكومة الشخصية » التي يرأس فيها رئيس الدولة مباشرة مجلس الوزراء اكراه الخديو توفيق على التراجع وتكليف رياض باشا في ١٢ سبتمبر ١٨٧٩ قبلما ينقضى الشهر بتشكيل وزارة جديدة يرأسها هو مع حفظ حق الخديو توفيق في رأسها مجلس الوزراء او حضور جلساته عند الاقتضاء . والدليل على الاستياء العام ان الخديو توفيق في خطابه الى رياض باشا لتكليفه بتشكيل الوزارة حاول ان يبرئ نفسه من

تهمة موجهة اليه حيث قال في بدء خطابه : «عزيزى رياض باشا انى لما اخذت اخيرا زمام رياسة مجلس النظار بيدى لم يخطر بفكرى اعادة الحكومة الشخصية ... ولم يخطر ببالى ان يكون ذلك امرا قطعيا ، ولا امرا مخالفا للاصول التى اتخذتها منذ اخذت بزمام الحكومة ، اعنى الحكم بالاشترك مع نظارى وبواسطتهم .. وهذه الاصول من مقتضى الامر الصادر بتاريخ ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ولا يتعلق بى الا تكون مرعية الاجراء على الدوام . » ومعنى هذا ان رأى العام اجبر الخديو توفيق الى الالتزام بمبدأ ان الملك يحكم بواسطة وزرائه وبمبدأ المسئولية الوزارية امام البرلمان . والتقييد بمرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ ، الذى اجبرت انجلترا وفرنسا الخديو اسماعيل على اصداره عملا بمبدأ ان «الملك يملك ولا يحكم» حتى تثول السلطة كلها الى نوبار باشا ، كان ايضا مطلبا انجليزيا فرنسيا خشية ان تتجمع السلطة من جديد فى يد خديو خاضع للباب العالى مثل توفيق قبل الاحتلال البريطانى . وفى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ اصدر الخديو توفيق مرسوم الوزارة الجديدة على النحو التالى :

مطفى رياض باشا	للوزراء ووزيرا للداخلية
عثمان رفقى باشا	وزيرا للجهادية والبحرية
مصطفى فهمى باشا	وزيرا للخارجية
على باشا مبارك	وزيرا للاشغال
حسين فخرى باشا	وزيرا للحقانية
على باشا ابواهم	وزيرا للمعارف
محمود سامى البارودى باشا	وزيرا للاوقاف .

وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٩ اعاد رياض باشا نظام «المراقبة الثنائية» وفى ١٣ ديسمبر ١٨٧٩ صدر مرسوم بالغاء ضريبة الملح واحتكرته الحكومة وفى ٦ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بالغاء قانون المقابلة وهو مطلب انجليزى فرنسى . وفى ١٤ يناير ١٨٨٠ تنازلت حكومة رياض باشا عن حصص مصر وهى ١٥٪ من صافى ارباح قناة السويس مقابل ٧٠٠.٠٠٠ جنيه استرلينى لسداد دين مصر لتقابة المالىين بباريس (البنك العقارى الفرنسى) . وكان مطلبا انجليزيا فرنسيا الغاء السخرة فى المشروعات العامة وفى اراضى الخديو والكبراء والغاء ضرب الكرباج فى تحصيل الضرائب . وحل محل السخرة فى المشروعات العامة البدل النقدي يدفعه الراغبون فى تجنب العمل البدنى ، فصدر مرسوم بالغاء السخرة كما صدر مرسوم فى ٢٥ فبراير . ١٨٨٠ بتنظيم تحصيل ضرائب الاطيان بحيث يقع مع المحاصيل . وفى ١٧ يناير ١٨٨٠ صدر

مرسوم بالغاء نحو ٣٠ ضريبة صغيرة . وفي ١٨ يناير ١٨٨٠ صدر مرسوم بزيادة الضريبة على الملكيات الزراعية الكبيرة (الاطيان العشورية) وبعد اجراء كل هذه الاصلاحات المالية والتنازلات التي كان الانجليز والفرنسيون يرون انها مقدمة لازمة للتفاهم مع مصر نهائيا لتسوية الدين العام ، صدر مرسوم ٣١ مارس ١٨٨٠ بإنشاء «لجنة التصفية» لتقرير طريقة تسوية دين مصر العام من سبعة اعضاء عضوان انجليزيان وعضوان فرنسيان وعضو الماني وعضو نمسوى وعضو ايطالى .

وفي ١٦ يونيو ١٨٨٠ صدر مرسوم بتميليك الحكومة للقصور الملكية .

وبدأ الاستعمار الاوربي بعد فرض الوصاية على المالية المصرية بفرض الوصاية على العقلية المصرية ، فانشئت في ٢٧ مايو ١٨٨٠ لجنة لاصلاح نظام التعليم ومناهجه برئاسة على باشا ابراهيم وزير المعارف وعضوية عضوين مصريين هما عبد الله باشا فكرى وسالم باشا سالم واربعة اعضاء من الاجانب هم الجنرال لارمى باشا Larmée ودوربك Dorr مفتش التعليم وروجرز بك Rogers وفيدال بك Vidal ناظر مدرسه الادارة (عميد كلية الحقوق) . واوصت اللجنة بإنشاء مدرسة المعلمين العليا لتخريج المدرسين والعناية بالتعليم الابتدائى . وقد افتتحت مدرسة المعلمين العليا في ١٠ يناير ١٨٨١ ، وكان اول ناظر لها موجل بك

وهذه هى المدرسة التى سيطر عليها الانجليز بعد الاحتلال البريطانى في ١٨٨٢ ، وخربوا بها التعليم المصرى اجيالا متعاقبة فقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى المصنع الذى كانت تصاغ فيه عقول المعلمين المصريين (واكثرهم من ابناء الفقراء الذين كانوا يتعلمون ويقيمون فيها بالجان مع مرتب شهرين) ، بما يتمشى مع اغراض الاستعمار ، وكانت مدرسة المعلمين العليا هى اداة الاستعمار فى تحديد حجم التعليم المصرى بحجم وظائف الحكومة بحجة ضالة عدد المعلمين ، بحيث لا يغمر البلاد فائض من المتعلمين يكونون خميرة للقلق الاجتماعى والقلق الوطنى . وقد كانت مدرسة المعلمين العليا هى اللغم الحقيقى لنسف الجسور بين مصر واوروبا بحجة قومية التعليم العالى بعد ان ثبت ان سفر المصريين لاوروبا لاتمام تعليمهم فيها ايام محمد على واسماعيل قد جر كل هذا البلاء الوطنى والديمقراطى . واخيرا فقد كانت مدرسة المعلمين العليا حيث يصب المثقفون فى قوالب مدموغة هى اكبر سلاح استخدمه الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية لمقاومة نشأة الجامعات المصرية حيث حرية الفكر رحاب بلا حدود . (مؤخرا بعد ان فشلت المقاومة لجأ الاستعمار الاجنبى والرجعية المصرية الى نسف

الجامعات المصرية من الداخل بتحويلها الى كليات للمعلمين وكليات للتربية) .
 وفي اول يناير ١٨٨١ انشئت اول مدرسة من مدارس الاشراف سميت « المدرسة
 العلية » لتعليم اولاد الامراء والذوات ، لنفس الغرض .
 ولاحكام القبضة على التعليم المصرى صدر فى ٢٨ مارس ١٨٨١ مرسوم بانشاء هيئة
 دائمة للتعليم باسم « المجلس الاعلى للمعارف » وفيه من الاعضاء ١١ من المصريين و١٣ من
 الاجانب وهم :

على مبارك باشا	حسين فخري باشا
عبد الله فكرى باشا	سالم سالم باشا
اسماعيل الفلكى بك	صادق بك شن
عثمان غالب بك	الشيخ حسين الموصى
الشيخ محمد عبده	الشيخ زين الموصى
الشيخ حسونه النواوى	
المسيو مونييه	من صندوق الدين
المسيو ديروول	من المراقبة الثنائية
روجرز بك	ناظر الاملاك الاميرية
الجنرال ستون باشا	من الجيش
الجنرال لارمى	من الجيش
جاياردو بك	ناظر مدرسة الطب
المسيو ماسبيرو	ناظر المتحف المصرى
المسيو موجيل	ناظر مدرسة المعلمين العليا
فيدال بك	ناظر مدرسة الادارة
المسيو جيجون	ناظر مدرسة الصنائع
سبيتا بك	مدير دار الكتب
المسيو مونتان	ناظر المدرسة العلية
المسيو بونار	الاستاذ بمدرسة اللسن .

وكانت هذه اكبر عملية تطويق للتعليم المصرى رغم انها ضمت نخبة من قادة الفكر

والعلم في مصر . ليس فقط لرجحان عدد الاجانب فيها على عدد المصريين ولكن لوجود ثلاثة من المالىين الاجانب ممثلى الدائنين الاجانب ليست لهم اية صفة تعليمية واثنين من العسكريين الاجانب في بلد لا جيش له بعد ان حدد الفرمان السلطاني عدد الجيش المصرى بما قدره ١٨٠٠٠ جندي وهبط العدد الفعلي للجيش المصرى الى ١٢٠٠٠ جندي بتسريح القوات المسلحة في اواخر عهد اسماعيل واولئ عهد توفيق . وقد ظلت السيطرة على التعليم المصرى موضعا للصراع الضارى بين الاستعمار الفرنسى والاستعمار الانجليزى حتى بعد الاحتلال البريطانى لمصر بزمان طويل بما كان له اثر عميق في التعليم المصرى خلال المائة سنة التالية :

وهكذا بعد ان استقال شريف باشا في ١٧ اغسطس ١٨٧٩ رفض الخديو توفيق اصدار دستور ١٨٧٩ ودعوة الامة لانتخاب برلمان جديد وبعد ان تراجع الخديو توفيق عن مزاوله السلطة عن طريق الحكومة الشخصية المباشرة باقامة دكتاتورية رياض باشا في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ وبعد ان يثس الوطنيون والديمقراطيون من عودة البلاد إلى الحكم النيابي تجمعت الحركة الديمقراطية وحركة المقاومة الوطنية في شكل تجمع دستوري سرى سمي «الحزب الوطنى» او «الحزب الوطنى الحر» الذى يحمل بنا ان نسميه «الحزب الوطنى الديمقراطى» تميزا له من «الحزب الوطنى» الذى اسسه مصطفى كامل بعد ذلك بنحو عشرين عاما ويحمل بنا ان نسميه «الحزب الوطنى الملكى» لانحيازاه التام للخديو عباس الثانى (عباس حلمى) وسلطاته الاستبدادية ولعارضته التامة لكافة الدعوات الدستورية التى كان يمثلها الحزب الوطنى الديمقراطى . وهكذا تأسس اول حزب سياسى عرفته مصر كتنظيم سرى بقيادة اربعة من كبار الاعيان الذين كانوا زعماء الحركة الدستورية في مصر : شريف باشا واسماعيل راغب باشا وعمر لطفى باشا وسلطان باشا . وبلغ الارهاب التوفيقى والرياضى مداه بالقبض على جمال الدين الافغانى في ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ اى بعد تولى الخديو توفيق بشهرين واثناء رياسته شخصيا للوزارة قبل اقامة دكتاتورية رياض باشا ، واتهمته الحكومة بأنه «رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا» وبنى الافغانى فورا من البلاد بالقوة الجبرية على ظهر سفينة حملته الى بومباى تم بتعطيل الصحف الديمقراطية وهى جريدة «مرآة الشرق» و«مصر» و«التجارة» و«مصر الفتاة» و«الاسكندرية» و«الفنار» و«المحروسة» و«الريفورم» La Reforme الفرنسية و«الفار دالكساندرى» Phare d'Alexandrie الفرنسية وبنى اديب اسحق صاحب جريدتى مصر والتجارة بعد ان كان اسماعيل قد نبى في اواخر ايامه يعقوب صنوع صاحب جريدة «ابو نضارة» وبنع جرائد ابو نضارة و ابو صفاره

وابو زمارة والقاهرة والشرق والنحلة من دخول مصر ، وكان يعقوب صنوع واديب اسحق وغيرهم يصدرن هذه الجرائد من مناهم فى باريس وغيرها . وكانت هذه الصحف تتوالد بسرعة غربية مربية منذ ١٨٧٧ فى اواخر عهد اسماعيل داعية فى جرة غربية مربية الى ثلاثة أمور :

١ - الدستور والحياة النيابية .

٢ - الحد من التدخل الاجنبى .

٣ - عزل اسماعيل المستبد السفه ثم عزل توفيق المستبد العميل وتولى الامير حليم عرش مصر . وكان المطلبان الاولان على الاقل مطلبين مصريان لا لبس فيها . وكان هدف الحزب الوطنى « الديمقراطية » الاطاحة بوزارة رياض باشا .

وفى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ اصدر الحزب الوطنى الحر سرا اول بيان سياسى له وطبع منه ٢٠٠٠ نسخة وعجز رياض باشا عن تعقب مصدرى البيان . وفى مذكرات عراى ان الحزب الوطنى « الحر » عرف ايضا باسم « جمعية حلوان » لان مقره كان ضاحية حلوان وان مؤسسيه كانوا طائفة من عظماء البلاد وكبرائها وعلماؤها وناهبيها . وانهم كانوا يطالبون بمطالبة محددة منها :

١ - رد الاملاك الخديوية الى الحكومة المصرية .

٢ - عدم تخصيص ايرادات السكك الحديدية لسداد الدين الممتاز او التنازل عن فوائده .

٣ - توحيد الديون الممتازة والسائرة وغيرها فى دين واحد بفائدة قدرها ٤٪

٤ - انشاء مراقبة وطنية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب بدلا من (المراقبة الثنائية) .

وكان من زعماء الحزب الوطنى الحر شاهين باشا كنج وزير الحربية السابق الذى غادر البلاد الى ايطاليا فى ١٤ يونيو ١٨٨٠ بجواز سفر ايطالى فرارا من اضطهاد الخديو توفيق فامر الخديو بتجريدته من الرتبة واللقب ومحو اسمه من دفاتر الجيش تأسيسا على انه دخل فى حياية دولة اجنبية دون ان يؤذن له فى ذلك . وكان قادة الحزب يجمعون سرا فى منزل سلطان باشا وكان فى مقدمتهم احمد عراى وعبد العال حلمى وعلى فهمى زعماء الثورة العربية .

على ان الحزب انشأ جسورا مع العسكريين ، كما انضم اليه سليمان باشا اباطة مدير (محافظ) الشرقية وحسن باشا الشرعى مدير المنيا وقد ساعد المديرون فى تغلغل دعوة الحزب فى الاقاليم .

ولم يكن الحزب الوطنى « الحر » هو التنظيم السياسى الوحيد فى مصر فى اول عهد توفيق فقد نشأ فى الاسكندرية فى الوقت نفسه تنظيم اخر اسمه حزب « مصر الفتاة » اصدر جريدة « مصر الفتاة » التى عطلتها وزارة رياض باشا بسبب دعوتها لمبادئ الحرية ودعوتها ضد التدخل الاجنبى . وقد رفعت هذه الجمعية او هذا الحزب عريضة للخديو توفيق مطالبة بالحرية .

وقد اثبتت الاحداث ان تنظيم الحزب الوطنى الحركان غير متجانس منذ البداية فقد وجد مؤسسه وزعمائه الاقطاب انفسهم بعد دخول الثورة العرابية فى اخرج مراحلها (مايو ١٨٨٢) فى تناقص اساسى مع اعوانهم العسكريين ومع اكثر قواعدهم الشعبية بسبب وضعهم الطبقي من جهة وبسبب تكوينهم الثقافى والسياسى من جهة اخرى وانتهى امرهم بان الفوا انفسهم فى اللحظة الحاسمة فى معسكر الخيانة : مع الخديو توفيق باشا وجيش الاحتلال البريطانى . بالذات سلطان باشا وشريف باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا . ظل الجميع يتكلمون لغة واحدة عامين كاملين من ٢ ابريل ١٨٧٩ (تاريخ الاجتماع التاريخى الذى عقده اعيان البلاد ونوابها وعلماؤها ورؤساؤها الروحانيون بدار اسماعيل باشا راغب اول رئيس للبرلمان المصرى بعد ان حل الامير توفيق ولى العهد ورئيس الوزراء مجلس شورى النواب فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ وطالبوا فى « اللامحة الوطنية » التى قدموها للخديو اسماعيل قبيل خلعه برفض اشهار افلاس مصر وباقامة حياة دستورية وبرلمانية مصرية بالمعنى الكامل للحكم النيابى) ، حتى الانذار الانجليزى الفرنسى (فى ظل مظاهرة الاسطولين البريطانى والفرنسى فى الاسكندرية) المتضمن فى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى طالبت بنفى عرابى وعلى فهمى وعبد العال حلمى وباستقالة وزارة البارودى . كان الجميع يتكلمون لغة واحدة قوامها المطالبة بالديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى فى مصر باسم الديون . كانوا اشبه شىء بجهة عريضة فى طرف منها الدوات وكبار الملاك من مصريين واتراك متمصرين ونموذجهم شريف باشا وسلطان باشا (١٣٠٠٠ فدان) وفى وسطها اوساط الملاك المصريين من العمد والعسكريين ونموذجهم عرابى باشا (كان ابوه يملك نحو ٥٠٠ فدان) وفى طرفها الاخر بسطاء المصريين الذين يجهادون بالجان فى سبيل الحرية والاستقلال ، وهى نفس الجبهة الوطنية الدستورية التى

تكونت مع اختلاف الظروف في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ وفجرت ثورة ١٩١٩ فقد كانت تضم كبار الملاك المصريين والمتنصرين ونموذجهم محمد محمود وعدلى يكن ، واطاس الملاك الزراعيين ونموذجهم سعد زغلول ، وبسطاء المصريين من اصحاب الجلابيب الزرقاء الذين كانوا يجاهدون بالمجان في سبيل الحرية والاستقلال .

الديمقراطية السياسية والحد من التدخل الاجنبى : هذان المطالبان رغم بساطتهما وضوضوئهما كانا يعنيان اشياء مختلفة بالنسبة لكل جناح من هذه الالجنة الثلاثة .

فبالنسبة لطبقة الذوات وكبار الاعيان كانت الديمقراطية السياسية تعنى كف يد الخديو عن الحكم المباشر والحكومة الشخصية التى لا قانون فيها الا ارادة رئيس الدولة او نزواته ، ولذا فقد اقترنت ثورة الاعيان بفكرة سيادة القانون الممثلة فى الدستور اى القوانين ، وفى انشاء هيئة نيابية منتخبة لها سلطة تشريعية كاملة ومؤلفة من عقلاء الامة واصحاب المصالح الحقيقية فيها . وقد كانت هذه الطبقة الارستقراطية رغم جاهها العريض تئن من استبداد اسماعيل وتصرفاته المالية السيئة التى عادت عليها بالتضحيات الجسيمة ، كما كانت تئن من استبداد توفيق وخضوعه التام للاستعمار الانجليزى الفرنسى ذلك الخضوع الذى تمثل فى قبوله كافة مطالب المحتل وفرنسا بشأن تسوية دين مصر العام . لهذه الطبقة تجسم التدخل الاجنبى فى قانونين :

١ - الغاء (المقابلة) الذى تهدد اعيان البلاد بضيايع ما اقرضوه للحكومة ايام اسماعيل (نحو ١٣ مليون جنيه) بدفع ضرائب الاطيان مقدما ، او على الاقل اضاءة امتياز اعفائهم من نصف الضريبة مقابل الدفع المقدم .

٢ - زيادة الضرائب على الاطيان العشورية اى على الاقطاعات الكبيرة .

وبالنسبة لطبقة اوساط الملاك من المصريين كانت الديمقراطية السياسية لاتعنى فقط التخلص من استبداد الخديو وحده ولكن التخلص ايضا من استبداد الارستقراطية التركية الشركسية الحاكمة ومن هنا فقد اقترنت كفاحها الديمقراطية بدعوة مصر للمصريين وبالكفاح ضد التسلط التركى الشركسى الذى استفحل بتولى الخديو توفيق نظرا لخضوعه المزرى للباب العالى على عكس ابيه اسماعيل . وكانت هذه الطبقة تشارك الطبقة الارستقراطية شكواها من فداحة الضرائب والتعسف فى تحصيلها وترى خيرات ارضها تستعصر لسداد ديون مصر الاوربية التى جرها على مصر اسماعيل وطبقته الحاكمة . ولم تكن لطبقة العمد واوساط الملاك

قيادة مدنية من المهنيين او المثقفين تعبر عنها كما كان الامر في ثورة ١٩١٩ فلم تجد معبرا عنها الا طبقة العسكريين المصريين الذين كان اكثرهم من اوساط الملاك ومن ابناء هذه الطبقة . اما بالنسبة للطبقات الشعبية ، فلم تكن قد تكونت بعد لها ارادة مستقلة ولكنها كانت تجد في طبقة العمد واوساط الملاك معبرا عنها لانها اقرب الطبقات اليها . كل هذا جعل كبار الملاك واوساط الملك يجدون الحل في نقل السلطة من يد الخديو الى يد « الامة » ايا كان مفهوم هذه الكلمة وفي التجمع للاعتراض على الوصاية الاوروبية على مالية البلاد .

ظل رياض باشا في الحكم نحو عامين ، من ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ الى ١٠ سبتمبر ١٨٨١ . وفي خلال هذين العامين من دكتاتورية رياض واستقرار التدخل الاجنبى في شئون مصر ، حدثت كل مقومات الثورة العراقية . فبدأ الخديو يرفض اعلان الدستور واعادة النظام النيابى . وقد اتفقت في هذا مصلحة الخديو توفيق في الحكم المطلق وخوف إنجلترا وفرنسا من تجمع الاعيان نجما شرعيا مرة اخرى حتى لا تتجدد حملاتهم لاعادة قانون المقابلة ولالغاء الضرائب الجديدة على الاطيان العشورية . واقرن هذا بتعطيل الصحف وتشيت الكتاب من دعاة الحكم الديمقراطي والمناهضين للتدخل الاجنبى . وقد وجد الخديو توفيق واوصياؤه الانجليز والفرنسيون ، ولاسيما الانجليز ، لان فرنسا لم تكن سعيدة تماما بسيطرة الانجليز على الخديو توفيق وعلى رياض باشا ، ان تأمين هذا الوضع يقتضى ثلاثة اجراءات :

١ - الحكم الدكتاتورى بالاستغناء عن الهيئة النيابية .

٢ - بناء كادر حكومى من الموظفين المرتزقة من غير المصريين (الشوام والارمن واليهود والجريح والمالطيين والاوربيين بصفة عامة ، يستعينون به على ادارة البلاد من مناصب المسئولية بدلا من الموظفين الوطنيين المشاغبين .

٣ - تسليم كافة المناصب القيادية في الجيش لعناصر غير مصرية من الشركس والأتراك . وهكذا ضربت اقوى طبقات الامة المصرية بسياسة واحدة ، فاتحدت مصالح هذه الطبقات واتفت ارادتها على اسقاط رياض باشا ثم على اسقاط توفيق من عرش مصر .

وتوالى الاحداث : استصدر عثمان باشا رفيق وزير الحربية الشركسى في وزارة رياض مرسوم ٣١ يوليو ١٨٨٠ الذى كان حتما سيؤدى الى شركة كل قيادات الجيش المصرى وتتركها لانه قضى بتسريح كل من يخدم الخدمة العسكرية بعد اربع سنوات ، وبذا اقل

باب ترقى الضباط من تحت السلاح امام ابناء العمد والفلاحين وعامة المصريين الذين كانوا لا يقبلون في المدارس العسكرية الا على سبيل الاستثناء وجعله مقصورا على أبناء الترك والشركس الذين كانت المدارس العسكرية وفقا عليهم . واقتزن هذا بمحاولة لتشتيت كبار الضباط المصريين بنقل القائمقام احمد بك عبد الغفار قومندان سلاح الفرسان وتعيين قائد شركسى مكانه ونقل الاميرالاي عبد العال بك حلمى قومندان الاى طره الى وظيفة ادارية بديوان عام وزارة الحرية واحلال ضابط شركسى محله ، مع التوسع في ترقية الضباط الشراكسة بصفة عامة وتخطى المصريين في الترقية . وأحسن القادة العسكريون المصريون يقودهم عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى بالخطر الداهم الذى يهددهم ، وقدموا عريضة بمطالبتهم بقبض على زعمائهم الثلاثة . وفى اول فبراير ١٨٨١ كانت واقعة قصر النيل التى حرر فيها البكباشى محمد عبيد عرابى وزملاءه من ثكنات قصر النيل ، وكانت اول التحام مسلح بين قوات العرابيين وقوات الخديو وانتهت بانتصار العرابيين واقالة عثمان رفقى وتعيين البارودى مكانه وزيرا للحرية . وفى مذكرات عرابى ان عريضة الزعماء العسكريين طالبت باربعة مطالب :

١ - عزل عثمان رفقى الشركسى وتعيين مصرى مكانه وزيرا للحرية .

٢ - تشكيل مجلس نيابى .

٣ - زيادة عدد الجيش الى ١٨ر٠٠ جندى .

٤ - تعديل القوانين العسكرية بما يكفل المساواة بين رجال الجيش .

وقد عزل عثمان رفقى فعلا بعد واقعة قصر النيل وحل محله البارودى والفت لجنة لتعديل القوانين العسكرية ولكن المجلس النيابى لم يعد كما ان الجيش لم يزد من ١٢ر٠٠٠ الى ١٨ر٠٠٠ .

فالزعماء العسكريون عبروا عن دورهم فى الجبهة الوطنية التى دخلوها مع الزعماء المدنيين بتبني الدعوة للحكم النيابى بالمعنى الكامل التى كان يتبناها الزعماء المدنيون .

وبعد ان انهزم الخديو توفيق ورجاله فى الجولة الاولى ، تجدد سعيه لتحطيم الحركة العربية رغم تولى البارودى وزارة الحرية ، فتوات مؤامرات السراى من حول الزعماء العربيين فتارة يحرص رجال القصر بعض الضباط لاستنكار فتنة قصر النيل وتارة يصدر الامر الى الجنود بسفر الاى طره المشاغب الى السودان أو للعمل فى حفر الرياح التوفيقى . وكان

عرايى ورجاله يردون على دسائس الخديو ورجاله بعدم تنفيذ الاوامر وبتصفية الجيش من العناصر المعادية لهم ، وقد ساعد على ذلك وجود البارودى وزيرا للحرية . فلما اصطدم البارودى بالخديو اثر حادث مظاهرة الجندى القتيل فى الاسكندرية واضطر الى الاستقالة فى صيف ١٨٨١ وخلفه داود باشا يكن ، ازداد الموقف تدهورا . فقد اصدر داود باشا يكراميا بمنع عقد اية اجتماعات بين العسكريين سواء فى ثكناتهم او فى بيوتهم او فى أى مكان آخر ، واطلقت عليهم جواسيس محافظة القاهرة ودبرت المؤمرات لقتلهم . وقد ذكر عرايى فى مذكراته انه قصد مع زملائه الى اسماعيل راغب ليسترشدوا برأيه فأخذ يستفسر منهم عن مدى استعدادهم العسكرى للاستيلاء على السلطة واوعز اليهم ان ينفذوا الى الخديو بلوكامن العساكر لاغتياله ووعدهم بقيادتهم بعد تنفيذ هذا المخطط . قال عرايى فى مذكراته : « فعلمنا مبلغ حكمته واستعدنا بالله من شر رأيه لاننا لم نود الا الاصلاح بالتي هى أحسن ولان ذلك العمل الفطيع كان ضد مبادئنا على خط مستقيم » وسواء أكان عرايى صادقا او غير صادق فى استعداده او كانت استعداده او تخوفاته هى الموقف السليم فى مواجهة الوضع ، فهذا يدل على أن من الزعماء المدنيين من بلغ تناقضهم مع الخديو توفيق والتدخل الاوربى مبلغا جعلهم يرغبون فى التخلص من الخديو باية طريقة بالخلع او بالاغتيال حتى فى هذا التاريخ الباكر قبل ان يجاهر العراقيون بضرورة خلع الخديو توفيق عند احتائه صراحة فى اساطيل الدول الاجنبية فى مايو ١٨٨٢ . ولما كان اسماعيل باشا راغب من مؤسسى الحزب الوطنى الحر ومن اكبر زعمائه فيمكن ان نستخلص من موقفه انه كان يمثل موقف جناح كبير على الاقل من الاعيان داخل الحزب الوطنى الحر فى صيف ١٨٨١ قبل استئصال الثورة العرابية العسكرية ووصولها مع الخديو الى نقطة اللاعودة . ومن موقف اسماعيل باشا راغب يمكننا ان نستخلص ايضا بوادر ذلك الصراع الذى تكشف فيما بعد بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين . فقد كان الزعماء المدنيون يرون فى العسكريين القوة المنظمة الوحيدة التى يمكن ان تطيح بالخديو توفيق وتمكنهم من اقامة نظام نيابى فى البلاد ، ويرون ان يقوم الجيش بالاستيلاء على السلطة على ان يسلمها بعد ذلك للزعماء المدنيين . ولذا لم يرددوا فى اقامة جسور بين الحزب الوطنى الحر والحزب العسكرى اكثر من عامين قبل الدخول فى المعارك الحاسمة مع الخديو والانجليز . وفى هذا الموقف درجة كبيرة من السذاجة السياسية ، او المغالاة فى الثقة بالنفس من جانب الزعماء المدنيين اذ ليس فى سوابق التاريخ سابقة واحدة تدل على امكان قيام قادة عسكريين يلتقطون الكسثناء من النار ويقشرونها ثم يسلمونها للزعماء المدنيين لقمة سائفة . او فلنقل : هكذا كان الموقف مليئا بالنقائص المأسورية : امة نائرة على استبداد ملك عميل تسنده شرعية

الحكم المستمدة من الخليفة السلطان في تركيا وتسند القوة السافرة من الدول العظمى ، وهذه الامة لا تملك من اسلحة الكفاح الثورى المنظم الا جيشا ثائراً زعماؤه ليسوا فى مستوى الاحداث وحزبا ثوريا زعماؤه ايضا ليسوا فى مستوى الاحداث .

وجاءت الجولة الثانية : امر الخديو توفيق بتشتيت قوى الجيش الموالية للعرايين والمركزة فى القاهرة والمحاصرة لسلطته : فاصدر داود باشا يكن وزير الحرية الأمر بنقل الالى القلعة (الثالث) الى الاسكندرية واحلال الالى الاسكندرية (الخامس) محله . فرفض الزعماء العرايون تنفيذ هذا الامر كما سبق ان رفضوا امر نقل الالى طره الى السودان . واتفقوا على محاصرة الخديو بمظاهرة عابدين العسكرية الشهيرة فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ وارغامه على الاستجابة للمطالب الوطنية والديمقراطية وهى عزل رياض باشا وتشكيل مجلس نواب وزيادة عدد الجيش من ١٢٠٠٠ الى ١٨٠٠٠ . وحاول الخديو توفيق المناورة والمقاومة بمساعدة قنصل إنجلترا فى مصر ، ولكن العرايين انتصروا عليه ايضا فى الجولة الثانية . وحتى هذه المرحلة لم يكن هناك اى تناقض بين مطالب الزعماء العسكريين ومطالب الزعماء المدنيين .

وتراضى الخديو توفيق والعرايون على شريف باشا رئيسا للوزارة خلفا لرياض باشا بعد ان رفض العرايون اسماء اخرى اقترحها الخديو . وقد بدأت منذ ذلك التاريخ تتكشف التناقضات بين الزعماء المدنيين والزعماء العسكريين رغم انه امكن كبتها لشهور قادمة عرف شريف باشا ان الجيش المصرى دخل طرفا فى السياسة المصرية وعرف انه لو قبل الوزارة فى هذه الظروف فانه سيكون اداة فى يد العرايين ولهذا تردد فى قبول الوزارة . ولم يكن لهذا من معنى الا انه استبدل بطغيان الخديو توفيق بطغيان عراي والعسكرية المصرية اى انه استبدل سيدا بسيد . وتردد شريف باشا اياما ، ولكنه قبل اخيرا ان يتولى الوزارة بعد ان عاهده عراي اخيرا ورجاله كتابة على الخضوع لاوامره وعلى ابتعاد الجيش عن السياسة ، وبعد ان اكده الزعماء المدنيون كتابة اطمئنانهم الى ابتعاد العسكريين عن السياسة ، فألف وزارة شريف الثالثة ، «وزارة الامة» ، فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ ، ومع ذلك فقد قبل شريف باشا تحت ضغط الجيش اسناد وزارة الحرية لمحمود سامى البارودى باشا ووزارة الخارجية لمصطفى فهمى باشا لما يعلمه من ميلها الى العدل والحرية كما قال عراي رغم اعتراضه عليها لانها خذلاه فى مواقف سابقة . وقد كان هذا التدخل من البداية مؤشرا واضحا لما سيتلو ذلك من تطورات . وقد قوى مركز شريف باشا فى الايام الاولى فان وفدا من اعيان البلاد ووجوهها على رأسهم : محمد سلطان باشا ، وسليمان اباطة باشا وحسن الشريعى باشا واحمد بك المنشاوى وامين بك

الشمي وعبد السلام بك المويلحي وابراهيم افندى الوكيل والشيخ احمد محمود والشيخ على اللثي والشيخ الصباحي الخ قدموا اليه في ١٨ سبتمبر ١٨٨١ عريضتين وقع على كل منها ١٥٠٠ من عمد البلاد وكبراء المصريين العريضة الاولى يضمّنون فيها وفاء الجيش بتعهداته بعدم التدخل في السياسة ، والعريضة الثانية يطالبون فيها بانشاء مجلس النواب . وقد قوت هذه المظاهرة المدنية مركز شريف باشا لانها كانت تعني ان تفويضه للحكم آت من الامة وليس من الجيش . لقد كانت هذه الظاهرة اول مواجهة سياسية بين الشعب والجيش . ورغم وحدة الصف البادية في العريضتين فقد كان واضحا ان الحزب الوطني الحر قد دخل في بداية صراعه مع الحزب العسكري . والالتفات الى اسماء الاعيان الموقعين على هاتين العريضتين على جانب كبير من الاهمية لاننا سنواجه بعض هذه الاسماء مرة اخرى بعد ان وقعت الواقعة فترى بعضها مثل محمد سلطان باشا وعبد السلام بك المويلحي في معسكر الخديو والاحتلال البريطاني بينما نرى بعضهم الاخر مثل احمد المنشاوي وابراهيم الوكيل واحمد محمود في معسكر عرابي والوطنيين وقد صدرت ضد بعضهم احكام مشددة لاشتراكهم الايجابي في الثورة العرابية كما اعتقل بعضهم الاخر ثم افرج عنه لمشاركته الثانوية في ثورة عرابي .

وحق ١٨ ديسمبر ١٨٨١ حين اصدر الحزب الوطني الحر برنامجه الخطير الذي نشر ويلفريد بلنت ترجمته في جريدة «التايمز» بتاريخ اول يناير ١٨٨٢ نجد ان العناصير بين الحزب الوطني الحر والحزب العسكري كان كاملا بل ونجد ان الزعماء المدنيين كانوا يرون في العسكرية المصرية السباج الحقيقي للحياة الديمقراطية رغم ما في هذا الموقف من تناقض ظاهر ، ذلك لان قضية الديمقراطية المصرية وقضية الوطنية المصرية كانتا حتى ذلك الوقت وجهان لعملة واحدة . وفيما يلي نص برنامج الحزب الوطني كما ورد في الراجعي («الثورة العرابية» ص ١٦٢ - ١٦٦) :

١ - يرى الحزب الوطني المحافظة على الروابط الودية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالي ، واتخاذ هذه الروابط ركنا يستند عليه في عمله ، ويعترف بالسلطان عبد الحميد كمتبوع وخليفة وامام للمسلمين ، ولا يرى تبديل هذه الصلات والروابط مادامت الدولة العلية في الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من الخراج بمقتضى القوانين وما يلزمه من المساعدة العسكرية ، اذا طرأت عليه حرب اجنبية ، كما يحافظ الحزب على حقوقه وامتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه ويقاوم من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية وله ثقة بدول اوربا لاسيما إنجلترا في متابعة ضمان استقلال مصر الداخلي .

٢ - يخضع الحزب للجناب الخديو الخالى ، وهو مصمم على تأييد سلطته مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون حسما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد قرنت رجاله هذا الخضوع بالعزم الاكيد على عدم عودة الاستبداد والاحكام الظالمة التى اورثت مصر الدل ، وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم النيابى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ، ويطلبون من سموه التعاون معهم بامانة فى تحقيق هذه الاغراض ويعدون بمساعدته فى ذلك قلبا وقالبا ، كما انهم يحذرونه من الاصغاء الى الذين يحسنون اليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة او نكث المواعيد التى وعد بانجازها .

٣ - رجال الحزب يعترفون تماما بفضل فرنسا والمجلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعترفون باستمرار المراقبة الأوروبية كضرورة اقتضتها الحالة المالية وضمانة لتقدم البلاد ، ويعترفون صراحة بالديون الاجنبية حرصا على شرف الامة وان كانت تلك الاموال لم تقتصر لمصلحة مصر ، بل انفقست فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . ومعلوم لهم ان ما حصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهن يشكرونها ويشنون عليها . ثم انهم يرون ان النظام الخالى لم يكن الا وقتيا ، والا فانهم يؤملون ان يستخلصوا مآليتهم من ايدى ارباب الديون شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين . وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لاذاعته فانهم يعلمون ان كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لا يقدرون على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم بعملهم من المصريين على احسن اسلوب براتب لا يوازي خمس راتب الاجنبى . وبهذا يحكون بوجود الظلم وخلل الادارة مادام هذا الاسراف الخارج عن الحد .

وهم يتعجبون من اعفاء الاجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها واقامتهم فيها ولكنهم لا يريدون مداركة هذا الاصلاح بقوة او جفوه بل يقتصرون على اقامة الحجة ويطلبون من فرنسا والمجلترا التبرع فى هذا الامر ، فانها اخذتا على نفسيهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها وباستخدام اهل الامانة والاستقامة فيها لانها مسئولتان عن رفاهية مصر بعد ان نزعتا ادارتها من اهلها وتكفلتا بنجاحها .

٤ - رجال الحزب الوطنى يتعدون عن الاخلاط الذين شأنهم احداث القلاقل فى البلاد ، اما لمصلحة شخصية او لخدمة للاجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر ، وهؤلاء الاخلاط كثيرون فى البلاد ، والمصريون يعلمون ان الصمت على حقوقهم لا ينحوهم الحرية فى

بلاد الف حكامها الاستبداد وكرهوا الحرية . فان اسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد الا سكوت المصريين وقد عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية في هذه السنين الاخيرة فعقدوا خناصرهم على استكمال تربيتهم القومية ، وهم يرجون ان يكون ذلك بواسطة مجلس النواب (الذى انعقد الآن) وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونمو المعارف بين افراد الامة ، وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى الحزب ان اعضاء مجلس النواب ربما اكرهوا على الصمت كما حصل لمجلس الآستانة ، وقد يستعان عليهم بالصحافة ، يجعلها آلة تسدد نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، ويحرم ابناء البلاد من الوقوف على الحقائق ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة في البلاد ، وهم يدافعون عن حريتهم الاخذه في النمو وليس في عزمهم ابقاء الحال على ما هي عليه بل متى تحصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة . فان امراء الجهادية عازمون على عدم التدخل في السياسة متى فتح المجلس . فهم الان بصفة حراس على الامة التي لا صلاح لها الا بهم ولهذا يطلبون زيادة الجند الى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات قلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

٥- الحزب الوطني حزب سياسى لا دين له فانه مؤلف من رجال مختلفى العقيدة والمذهب وأغلبيته مسلمون لان تسعة اعشار المصريين من المسلمين . وجميع النصارى واليهود وكل من يحرق ارض مصر ويتكلم بلغتها منضم اليه لانه لا ينظر لاختلاف المعتقدات ، ويعلم ان الجميع اخوان وان حقوقهم السياسية في الشرائع متساوية . وهذا مسلم به عند اخص مشايخ الازهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون ان الشريعة المحمدية الحققة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس في المعاملة سواء . والمصريون لا يكرهون الاوروبيين المقيمين بمصر من حيث كونهم اجانب او نصارى واذا عاشروهم على انهم مثلهم يخضعون لقوانين البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس اليهم .

٦- آمال الحزب معقودة على اصلاح البلاد ماديا وادبيا ولا يكون ذلك الا بحفظ الشرائع والقوانين ، وتوسيع نطاق المعارف واطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للامة وللمصريين اعتقاد في دول اوروبا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال ان تمتعهم بهذه البركة . وهم يعلمون انه لم تزل امة من الامم حريتها الا بالجد والكد ، فهم ثابتون على عزمهم املون في تقديم واثقون في انفسهم بجانب الله تعالى ، اذا تحلى عنهم من يساعدهم » . (١٨)

ديسمبر ١٨٨١) .

هذا البرنامج العظيم الذى اصدره الحزب الوطنى الحر فى ظل وزارة شريف الثالثة يدل على ان القيادات المصرية التى وضعت قيادات متمدنة وواعية بجوهر مشاكل مصر الخارجية والداخلية ومدركة لجوهر حلول هذه المشاكل :

(أ) التبعية الروحية للخليفة العثمانى ، ولكن «الروابط الودية» بلا تبعية للباب العالى ، مع المحافظة على استقلال مصر ومقاومة من يحاول اخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (الخديو توفيق باتراكه وشراكسته ومراسلاته السرية مع الباب العالى لاعادة مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية بتحطيم «القومية المصرية») ، ولو ادى ذلك الى الاستعانة بالدول الاوروبية لضمان استقلال مصر الداخلى .

ولاسيا المجتهدا تعنى : لان موقف فرنسا مضمون ومعلن سلفا فى ضرورة استبعاد اية سلطة للباب العالى على مصر ، فالعبارة تنطوى على الاحراج الدبلوماسى .

(ب) الولاء للخديو الخالى (أى : توفيق ، فلسنا من حزب اسماعيل ولا من حزب الامير حلیم ولا من دعاة تمصير العرش المصرى ، فنحن من دعاة الشرعية ، ولكن بشرط اقامة الحكم النيابى فى البلاد وانتقال السلطة الى يد الامة تنفيذا لما تعهد به الخديو توفيق لشريف باشا ليخرج من محنته مع عرابى ولا بأس من تذكرة الخديو توفيق ضمنا بما حدث له فى عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، ولا بأس من تذكرته بان هناك من أسرة محمد على من يرنو الى عرش مصر دون ان يكون فاقد الشرعية او الاهلية) . الولاء للخديو توفيق مادامت احكامه جارية وفقا للعدل والقانون فان خرج عنها حل خلعه ونقل الولاء الى سواه ممن يرمى العدل ويدين بسيادة القانون ويقي بعهوده للامة .

(ج) الصداقة مع فرنسا والمجتهدا والاعتراف بالديون رغم فحشها وبالمراقبة الثنائية ولكن بشرط ان تكون وضعا مؤقتا وبشرط تطهير جهاز الحكم من المرتزقة الاجانب وهم ادوات الدول العظمى فى السيطرة على حكومة مصر وتمصير الادارة المصرية والمساواة بين المصريين والاجانب فى دفع الضرائب .

(د) تحقيق الغايات السياسية بالوسائل السلمية عن طريق الحكم النيابى وبممارسة الحريات العامة وفى مقدمتها حرية الرأى والصحافة ونشر التعليم ، وليس بالفتن والقتال التى يثيرها الاختلاط من عملاء تركيا او عملاء الاستعمار الاوربى ، هؤلاء «الاختلاط»

ليسوا الاجانب الاوروبيين فهؤلاء متميزون ولا يخالطون المصريين ، وانما هم طابور خامس غفير العدد من الشوام والارمن واليهود الشرقيين الخ .. من رعايا الدولة العثمانية الذين امتلأت بهم الحياة المصرية بسبب وحدة الدين او وحدة اللغة او وحدة الرعوية ، فكانوا حربا على المصريين اكثر من الاوروبيين ، لانهم سيطروا على الادارة المصرية وسيطروا على الصحافة المصرية . هذا الدور التخريبي الذى يقوم به «الاخلاط» الدخلاء ولا سيما فى مجال الصحافة المصرية هو الذى شل الحياة البرلمانية المصرية باسم حرية التعبير عن القيام بوظيفتها سواء بالارهاب العثماني والحدويى او بالمزايدة الديمقراطية وحجب الحقائق عن المصريين لدفع البلاد الى حافة الثورة حتى تجرد اوربا ذريعة للتدخل العسكرى فى مصر . وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ (بعد صدور بيان الحزب الوطنى الحر بانسبوع) ولكن تجارب الماضى دلت على ضرورة وجود ضمانات حقيقية لاستقرار الحكم النيابى ، ولهذا فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية ، وطلبوا منهم ان يصمموا على طلبهم لعلمهم ان رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد ، وهم على يقين من انهم متى حصلت الامة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة ، فان امراء الجهادية عازمون على ترك التدخل فى السياسة متى فتح المجلس .

(هـ) العمل الوطنى فى ظل مبدأ : الدين لله والوطن للجميع .

وهكذا وقع الحزب الوطنى الديمقراطى فى التناقض الاساسى الذى املته ظروف الصراع بين الامة والحدوي من جانب وبين الامة والدول الأجنبية من جانب آخر . وهذا التناقض هو الاعتماد على الجيش لتحطيم دكتاتورية الحدوي واقامة حكم ديمقراطى نيابى يسمح لكل الاراء والمصالح ان تتصارع دون التخوف من الوقوع تحت الدكتاتورية العسكرية . ويبدو ان هذا كان «الاتفاق» بين الحزب الوطنى الحر والزعماء العسكريين : ان يعود الجيش الى ثكناته فور اقامة الحياة النيابية .

وقد اثبتت الاحداث ان تجربة الحكم النيابى شىء واستقرار الحياة النيابية شىء اخر . فعودة الجيش الى ثكناته ممكنة لو ان التاج المصرى تحول كالتاج البريطانى الى مجرد رمز معنى تلتف حوله الامة ، فتحول الحدوي توفيق الى مؤسسة دستورية سلبية اساسها ان الملك يملك ولا يحكم . وربما كان ذلك ممكنا لو كان الحدوي اسير الامة غير قادر على الحركة الدائية بعد احداث اول فبراير ٩ سبتمبر ١٨٨١ . ولكن السلطة العثمانية من جهة والوجود الاوروبى من

جهة أخرى زودا الخديو توفيق بقدرة على الحركة السياسية جعلته يعد هزيمة غير حاسمة يتحتم بعدها التسليم . لقد واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والباب العالي ، مصدر الشرعية ، فاختار الباب العالي وحاول تنفيذ سياسته في ترك الحكم المصري وشركة الجيش المصري والحيلولة دون مشاركة المصريين في حكم بلادهم بتعطيل الحياة النيابية سنتين كاملتين . كذلك واجه توفيق الخائن مشكلة الاختيار بين الامة المصرية والدول الأوروبية ذات الاساطيل فاختار الدول الأوروبية ذات الاساطيل لتحمل عرشه وتفرض الحكم المطلق على المصريين .

وقد كان تفويض ١٨ ديسمبر ١٨٨١ الذي اعطاه الحزب الوطني الديمقراطي للزعماء العسكريين لحماية الحياة النيابية ، « مؤقتا » منافيا للتفويض الذي اعطاه الحزب الوطني الديمقراطي لشريف باشا في ١٨ سبتمبر ١٨٨١ بعرضي الاعيان ان يحكم البلاد حكما نيابيا وبضمان عدم تدخل الجيش في السياسة . فمأذا حدث بين ١٨ سبتمبر ١٨٨١ - و ١٨ ديسمبر ١٨٨١ حتى يعدل الحزب الوطني الديمقراطي موقفه من دور الجيش في صياغة نظام الحكم .

لقد وقع شريف باشا في الفخ الذي وقع فيه من بعده أكثر « عقلاء » مصر ، ومن قبله أكثر « عقلاء » الثورة الفرنسية ، بسبب ثقافته واثاقته للطبقة الأرستقراطية وهو الاعتماد على العقل أكثر مما ينبغي . في زمن محنة لم تكن هناك منجاة منها ألا باجتماع « العقل » و « العاطفة » ولا اريد ان اقول و « العضل » ايضا . وقد كانت لديه كل مقومات النجاح : كان رجلا بلا بديل رضى به جميع الاطراف في ساعة الازمة ... التفت حوله قلوب العرابيين لمواقفه العظيمة ايام اسماعيل و ايام توفيق في سبيل اقرار الحياة النيابية في مصر وترسيخ دعائمها وكان موضع احترام الدول العظمى ، وكان يملك القوة ايضا طالما كان ظهره مستندا الى قوة الجيش والامة . ولكنه خشى ان يقع تحت ضغط الزعماء العسكريين فيصبح اداة في يد دكتاتورية عسكرية تحل محل دكتاتورية الخديو فقرر ان يشتت باختياره قوات العرابيين من العاصمة حتى تتحرر وزارته من ضغطهم . وحين تولى الوزارة في ١٤ سبتمبر ١٨٨١ اخذ المواثيق على الجيش واعيان الامة بابتعاد الجيش عن السياسة ثم خطب في زعماء الجيش في ١٦ سبتمبر مذكرا اياهم بان واجب الجيوش هو الدفاع عن الوطن وصيانة الامن العام وان تدخل العسكريين في شئون الحكم فيه اضعاف لحكومته ولا سيما أمام الاجانب . ثم اصدر امره بنقل الامي عبد العال حلمي من طرة الى دمياط والاي عرابي من العباسية الى رأس الوادي في الشرقية ، واقتنع عرابي ورجاله بتنفيذ هذا الامر لافساد الغاية من بعثة على نظامي

باشا التي اوفدها الباب العالي غالبا بتواطؤ مع الخديو توفيق للتحقيق في ثورة ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، حتى يبدو كل شيء في حالة هدوء كامل . ويقول عرابي في مذكراته انهم قبلوا ذلك على شرط صدور امر الخديو بدعوة الامة لانتخاب مجلس النواب . وبالفعل صدر الامر في ٤ اكتوبر ١٨٨١ وفي اليوم نفسه سافر عبد العال حلمي بقواته الى دمياط في احتفال شعبي رائع ثم سافر عرابي بقواته الى رأس الوادي في ٦ اكتوبر ١٨٨١ في احتفال شعبي اروع . ووصلت بعثة على نظامي باشا الى القاهرة في اكتوبر وعادت الى تركيا في اكتوبر بعد ان وجدت كل شيء هادئا ولم يكتف شريف باشا بذلك بل نقل عرابي في ٤ يناير ١٨٨٢ وكيلا لوزارة الجهادية ليبعده عن جنوده المعسكرين في رأس الوادي من ناحية وليحتوى تحركاته بوضعه تحت سماع الحكومة وبصرها في القاهرة ، فقد كان عرابي طوال ثلاثة اشهر من اقصائه عن العاصمة لا يكف عن لقاء العمدة والاعيان في مديرية الشرقية ليثبت فيهم دعوته .

وهكذا نجح شريف باشا الديمقراطي فيما فشل فيه رياض باشا الدكتاتور وهو تشتيت قوة الحزب العسكري وابعاد الجيش عن السياسة .

وهكذا من حيث اراد شريف باشا ان يقوى وزارته فقد اضعفها بصدد الجبهة القائمة بين المدنيين والعسكريين . وهكذا وجد نفسه في مواجهة الخديو توفيق وفي مواجهة الدول العظمى لا يسنده الا مجلس النواب الذي افتتح في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ ، وهو لا يملك قوة ضاربة حقيقية يمكن ان تحشد في مواجهة الخديو او الدول العظمى . وقد كان مسلك الزعماء العسكريين منذ انشاء وزارة شريف باشا مسلكا ينطوي على شرف الكلمة وصدق التعاون لانهم اطاعوا اوامره حين امرهم بالجلء عن القاهرة . ورغم ان شريف باشا كان محقا من ناحية المبدأ العام في عزل الجيش عن السياسة ، فليس هناك من يتصور قيام وزارة دستورية وحكم نيابي يعملان تحت حراب العسكريين ، فان الموقف كان اعقد من كل ذلك . وقد كان ينبغي الاتحل الجبهة الوطنية بين المدنيين والعسكريين الا بعد تصفية مشاكل الماضي الكبرى وهي :

- ١ - مشكلة الديمقراطية المصرية .
- ٢ - مشكلة حدود حقوق الدول العظمى .

فصدور برنامج الحزب الوطني الحر بعد اجراء انتخابات مجلس النواب وقبيل افتتاح البرلمان في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ قام على تفويض القوات المسلحة في حراسة الحياة النيابية ، لم

يكن له معنى إلا ان انقساماً رهيباً حدث في صفوف الحزب الوطنى الحر بسبب تشتيت الثوار العسكريين وعزل الجيش عن السياسة وان فريقاً كبيراً من الحزب الوطنى الحر كان يخالف شريف باشا في فكرة اقامة حياة نيابية واستقلال وطنى بلا سند من القوة الحقيقية في وقت كانت فيه كل الوحوش الاجنبية والداخلية فاعرة افواها لالتهم مصر . في معسكر الوطنيين كان شريف باشا عقلاً وخبرة بلا قوة وكان عرابى قوة بلا عقل ولا خبرة . وقد اثبتت الاحداث ان الموقف كان اكبر من كل منهما بمفرده . فقد كانت مصروهى على شفا الهاوية بحاجة الى ريان له عقل اوليس وذراع اخيل في وقت واحد .

وقد كان شريف باشا اول من دفع ثمن تسليمه اقوى سلاح من اسلحته ، وهو تعاون مع العسكريين الوطنيين الجهال ، وقيادتهم في مواجهة هذه العواصف العاتية .

وهكذا اضطر هذا الزعيم الديمقراطى ان يسن « قانون المطبوعات » الشهير في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ذلك القانون الذى كان فيما بعد حرباً على حرية الرأى في مصر نصف قرن كاملاً حتى اصدر اسماعيل صدقى باشا في دكتاتورية الاولى قانون ١٨ يونيو ١٩٣١ مشتملاً على مزيد من القيود . وقد كانت الصحف تعطل تحت دكتاتورية رياض باشا بموجب « لائحة المطبوعات » القديمة الموروثة من عهد اسماعيل ، بما يشبه الاجراءات الادارية ولكن شريف باشا قن القيود وقواها ، فنص قانون المطبوعات الجديد على :

١ - فرض ايداع تأمين مالى قدره ١٠٠ جنيه للصحف التى تصدر اكثر من ثلاث مرات في الاسبوع و ٥٠ جنيه لما دون ذلك .

٢ - وعلى عدم جواز انشاء مطبعة الا برخصة من وزارة الداخلية مع ايداع تأمين قدرة ١٠٠ جنيه وعلى جواز سحب وزارة الداخلية لرخصة اية مطبعة عند الاقتضاء .

٣ - وعلى تحويل حق الدار الصحف او تعطيلها بعد انذارين محافظة على النظام العمومى أو الدين أو الآداب وتحويل مجلس الوزراء تعطيل اية جريدة دون سابق انذار .

والرافعى يقف مشدوها امام اقدام شريف باشا الدستورى العظيم على اصدار هذا القانون الارهابى الخطير الذى كان فيما بعد سيفاً فى ايدي كل جلاوى الفكر في مصر تحت الاحتلال البريطانى . والاجابة على هذا واضحة : حين يرى رئيس وزراء مصر صحيفة عربية عميلة للباب العالي تحمل اسم « الحجاز » ويحررها ابراهيم سراج المدنى وصحيفة فرنسية عميلة لأوروبا تصدر في مصر باسم « ليجيت » L'Egypte

تبلبلان الرأى العام بالشغب الفكرى الاسلامى والشغب الفكرى المسيحى وتنحرفان بالقضية الوطنية عن مسارها الطبيعى فاذا يفعل ؟ لقد كان الباب العالى باسم مقاومة التدخل الاوروبى فى مصر لا يجد ما يثير به حمية المصريين الا بوضع الاسلام والمسلمين فى مواجهة المسيحية والمسيحيين . وقد كانت الدول الاوروبية ، ولا سيما إنجلترا ، لا تجد ما تثير به الاجانب على المصريين الا بوضع المسيحية والمسيحيين فى مواجهة الاسلام والمسلمين . وهذا هو معنى المادة (٤) والمادة (٥) من برنامج الحزب الوطنى الحر .

وقد صدر فى هذه الظروف قانون المطبوعات لعام ١٨٨١ لحماية مصر من هاتين الفشتين اللتين تعتبران من «الاخلاط» مثيرى الشغب الدينى باسم الوطنية والحرية ومن الصحافة العميلة التى يسيطر عليها هؤلاء «الاخلاط» وهذا ما فعله برنامج الحزب الوطنى الحر ، وهو ان يؤكد ان مبدأ الاخوة فى الوطن والمواطنة بين جميع المصريين على اختلاف دياناتهم . لا شىء غير هذا ، ولا شىء اكثر من هذا .

وقد عين شريف باشا احمد بك رفعت مديرا عاما للمطبوعات (وقد نفي خمس سنوات فى محاكمات العرايين) والشيخ محمد عبده مديرا لادارة المطبوعات العربية والتركية (وقد نفي ثلاث سنوات فى محاكمات العرايين) والسير ارنست فوكلان Sir Ernesr Vauquetin مديرا لادارة المطبوعات الانجليزية . فاذا لم يكن قد حدث انشقاق فى صفوف الحزب الوطنى الديمقراطى فى ظل وزارة شريف الثالثة فنحن ان نستخلص ان شريف باشا نفسه بطريق مباشر او غير مباشر قد شارك فى صياغة برنامج الحزب الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ قبيل افتتاح البرلمان فعلى البرنامج بصمات فكر راجع وخبرة سياسية عميقة . وربما جاء البرنامج كمنافسة سياسية يذكر بها الخديو توفيق والباب العالى والدول العظمى ان جيش مصر رغم ابتعاده عن مسرح الاحداث لا يزال عنصرا اساسيا من عناصر السياسة المصرية . ولكنى شخصيا لا اميل الى هذا الافتراض لسببين اولهما ان استخدام عبارة (فوض الوطنيون امرهم الى امراء الجهادية) اكثر مما يحتمله منطق رجل دستورى كشریف باشا يعرف ان «التفويض» او «التوكيل» هو مصدر السلطة فى كل عرف دستورى ديمقراطى وثانيهما اننا نعلم ان بلنت تسلم نص برنامج الحزب من الشيخ محمد عبده .

الديمقراطية والأحزاب - ٦

البعاقبة والجبروند

كانت فكرة شريف باشا من انتخاب برلمان توفيق الاول والوحيد (ماتلا ذلك من برلمانات بين ١٨٨٢ و اعلان دستور ١٩٢٣ يمكن ان نسميها برلمانات الاحتلال البريطاني) ، هى ان يتخذ هذا البرلمان صفة الجمعية التأسيسية لوضع دستور للبلاد . وقد اصدر شريف باشا منشورا انتخابيا الى المحافظات والمديريات بوجوب احترام الادارة حرية الانتخابات (الوقائع المصرية عدد ٣٠ اكتوبر ١٨٨١) . وقد اسفرت الانتخابات التى جرت فى ظل قانون الانتخاب القديم اى كانت مقصورة على أعيان البلاد ، عن النتائج التالية :

القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المولىحى ، احمد افندى السيوفى .

الاسكندرية

السيد سعيد الغريانى ، عبد المجيد افندى البيطاش .

دمياط

عبد السلام بك خفاجى .

الغربية

محمد بك المنشاوى ، احمد بك الشريف ، مصطفى افندى ابو العز ، السيد محمد ابو النظر شتا ، الشيخ احمد الصباحى ، الشيخ رزق نوير ، الشيخ ابراهيم سعيد ، محمد افندى الشاذلى ، الشيخ ابراهيم يونس .

المنوفية

محمد افندى الجندى ، احمد بك مصطفى ، على بك شعير ، السيد افندى الفقى .
احمد افندى عبد الغفار ، حسين افندى ابو حسين .

البحيرة

محمد بك الصيرفي ، الشيخ احمد الصوفاني ، الشيخ احمد علي محمود ، ابراهيم
افندي الوكيل ، بسيوني افندي ابو الفضل ، محمد افندي عوض ، محمد افندي دبوس ،
الشيخ احمد الحناوي .

القليوبية

محمد بك الشواربي ، الشيخ سليمان منصور ، مصطفى افندي علام ، ابراهيم اغا ابو
حشيش .

الشرقية

سليمان باشا اباظة ، الشيخ عبد الوهاب العففي ، احمد بك اباظة ، محمد افندي
عبد الله ، امين بك الشمسي ، احمد افندي نصير ، الشيخ زيد جمعة ، علي افندي
مكاوي .

الدقهلية

هلال بك منير ، يوسف افندي صالح ، علي بك القريعي ، الشيخ احمد علي
سعد ، الشيخ حسنين سويلم ، الشيخ العدل احمد ، الشيخ جاد مصطفى .

الجيزة

عباس افندي الزمر ، السيد احمد عفيفي ، مراد افندي السعودي ، خليل افندي
ابوزيد .

الفيوم

السيد طلبة حزين ، السيد معتوق ، خليفة الهواري

بني سويف .

احمد افندي سالم الريدي ، اسماعيل افندي سليمان ، علي افندي كساب ، السيد
محمد ابو المكارم .

المنيا

محمد سلطان باشا ، علي افندي شعراوي ، حسن باشا الشريمي ، يوسف افندي

عبد الشهيد ، محمد افندى جلال ، محمد افندى مصطفى عميره .

اسيوط

محمود بك سليمان عبد العال ، السيد عبد الحق عبد الله ، عثمان افندى غزالى ،
محفوظ افندى رشوان ، الحاج جبر افندى محمد ، حسين افندى جمعة ، مهنى افندى يوسف
عمر .

جرجا

احمد اغا الدقيشنى ، السيد رضوان عطية . السيد رشوان حمادى ، السيد سرور
شهاب الدين ، عبد الشهيد افندى بطرس .

اسنا

احمد بك العديسى ، عبد الرحيم افندى سليمان .

قنا

محمد افندى ابو سحلى ، على افندى ابراهيم ، السيد احمد محمد ، السيد طايح
سلامه .

المجموع ٨٣ عضوا ، وقد كان ينبغي بموجب قانون الانتخاب القديم أن يكونوا ٧٥
عضوا ، وغير معلوم ان كانت الزيادة ناشئة عن انتخاب نواب جدد ليحلوا محل نواب عينوا
كالعادة في وظائف الادارة أم أن العدد قد زيد بمرسوم قبل أو بعد اجراء الانتخاب حرصا من
الخديو أو من شريف باشا على دخول بعض العناصر الموالية . وعلى كل فالملاحظة العامة على
تكوين أول مجلس شورى النواب في عهد الخديو توفيق بعد تعطيل الحياة النيابية أكثر من
سنتين وبعد أن تكشف الصراع سافرا بين الخديو توفيق وبين العراقيين والوطنيين بصفة عامة ،
اننا يجب أن ننظر الى انتخابات ديسمبر ١٨٨١ على انها أول انتخابات تجرى في مصر على
مستوى الصراع الحزبي السافر بين التجمع الوطنى الديمقراطى والتجمع الملكى (الخديو) فقد
كانت قضايا الصراع العقائدى والطبقى والوطنى مطروحة منذ واقعة قصر النيل ، ثم بصفة
خاصة بعد واقعة عابدين ، على رجل الشارع في المدينة وعلى ابسط فلاح في ريف مصر ،
وهؤلاء وان لم يشاركوا في الانتخابات الا انهم كانوا المحيط السياسى الذى لا شك اجرا أكثر
النواب من العمدة والاعيان على اختيار موقفهم بين الفريقين المتصارعين . كذلك الملاحظة

العامّة الثانية على انتخابات ديسمبر ١٨٨١ انها كانت مجال صراع مباشر بين قوتين اساسيتين ، زعماء الملكيين وزعماء الوطنيين الديمقراطيين ، وبين قوتين ثانويتين هما انصار الباب العالي وانصار الدول العظمى ولاسيما إنجلترا ، لتجديد نواب الأمة في هذا المعسكر أو ذاك ومؤازرتهم سواء قبل النيابة أو بعدها .

والنظرة الفاحصة الى تكوين مجلس شورى النواب في عهد توفيق في ديسمبر ١٨٨١ يمكن أن تهدينا الى تكوين مصر السياسي والطبقى وطنيا ودستوريا ، اذا ما نظرنا الى الوراثة لعرف ما عناصر الاستمرار أو التجديد بالنسبة للمجالس النيابية السابقة في هذا المجلس الذى عاصر عواصف الثورة العربية واذا ما نظرنا الى الامام لطفى ما عناصر الثورة في هذا المجلس بمقياس المشاركة العربية في الايام الحاسمة التى استوجبت المحاكمة أو التنكيل بعد فشل الثورة العربية .

ونظرة الى الوراثة تقول :

١ - في القاهرة اختفت اسرة العقاد التى نابت في برلمان اسماعيل الأول (١٨٦٦) وفي برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) بسبب وفاة الأب ويسبب نفى الابن حسن موسى العقاد الى السودان ايام توفيق لما سببه من شغب لاعادة العمل بقانون المقابلة وقد افرج عنه شريف باشا وعاد لمصر قبيل الانتخابات ، واختفت اسرة العقبي التى نابت في برلمان اسماعيل الثانى (١٨٧٠) وفي برلمان اسماعيل الثالث (١٨٧٦) .

وتجدد انتخاب اسرى العطار (برلمان اسماعيل الأول والثالث) وكذلك تجدد انتخاب اسرة المويلحى (برلمان اسماعيل الثالث) .

٢ - في الاسكندرية اختفت الاسر الثلاثة : جميعى (اسماعيل الأول والثانى) ، والشوربجى (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والغرنى (اسماعيل الثانى والثالث) ونابت اسرتان جديدتان هما الغريانى والبيطاش .

٣ - في دمياط اختفت اسرة اللوزى (اسماعيل الثالث) وتجدد انتخاب اسرة خفاجى (اسماعيل الأول والثانى) .

٤ - في الغربية اختفت اسر كامل ورمضان وحمودة وزهرة والملاوانى (اسماعيل الأول) وابو سالم دنيا (اسماعيل الأول والثانى والثالث) والجزار والعبد وابو حمر والديب والعشرى والقاضى وعامر وصوار (اسماعيل الثانى) والهرميل وعرفة وحامد وهرجه وسليم وخضر (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسرة ابو العز وشتا (اسماعيل الأول) والشريف (اسماعيل الأول والثاني) والشاذلى (اسماعيل الثالث) .

ونابت اسر جديدة هي أسر : المنشاوى والصباحى ونوير وسعيد ويونس .

٥ - فى المنوفية اختفت اسر الجزار وابو عمارة (اسماعيل الأول) والانباى وابو عامر (اسماعيل الأول والثاني والثالث) وبلال وعلى محمود والجزورى - (اسماعيل الثاني) وعمران والسرسى وابراهيم حسن (اسماعيل الثاني والثالث) وعياد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسر : الجندى وابو حسين (اسماعيل الأول) وشعير (اسماعيل الأول والثاني) والفقى (اسماعيل الثاني) وعبد الغفار (اسماعيل الثاني) .

وناب اسرة جديدة هي اسرة احمد بك مصطفى .

٦ - فى البحيرة اختفت أسر : حمزة وعمار (اسماعيل الأول) وحسين امين ومهنا وناصر والانصارى وشريف (اسماعيل الثاني) والديب (اسماعيل الثاني والثالث) والمنياوى والحيار ودربك (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الصيرفى والوكيل ودبوس (اسماعيل الأول) وأحمد محمود (اسماعيل الثاني) والحناوى (اسماعيل الثالث) .

ونابت اسر جديدة هي أسر : الصوفانى وابو الفضل وعوض .

٧ - فى القليوبية : اختفت اسر حجاج (اسماعيل الأول) وعابد وبكير عياد (اسماعيل الثاني) وزغلول (اسماعيل الثاني والثالث) وابو شنب (اسماعيل الأول والثاني) .

وتجدد انتخاب أسر : الشواربى (اسماعيل الأول) ومنصور (اسماعيل الثاني والثالث) وعلام «اسماعيل الثالث» .

ونابت اسرة جديدة هي ابو حشيش .

٨ - فى الشرقية : اختفت أسر : جمال الدين والديب وسيدهم وعياد (اسماعيل الأول) وشاش وزايد وغيث والمعلم موسى خليل والفرماوى والشامى (اسماعيل الثاني) وعامر وأيوب والحوت (اسماعيل الثاني والثالث) وجبرة الله وكساب ورضوان وجاد يوسف وعلى خليل (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : اباظة والعفيفي (اسماعيل الأول) ومحمد عبد الله (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسر جديدة هي أسر : الشمسي ونصير وجمعة ومكاوي .

٩- في الدقهلية اختفت أسر : سعيد ومحرم علي (اسماعيل الأول) واسماعيل حسن (اسماعيل الأول والثاني) ورزق (اسماعيل الثاني والثالث) والاتري والعشماوي (اسماعيل الثاني) وجوده ومحمد عبده وشريف والشيخ وشلبى حسين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : هلال والعدل احمد (اسماعيل الأول) وسويلم وابو سعده (اسماعيل الثاني) .

ونابت اسرة جديدة هي اسرة : جاد مصطفى .

١٠- في الجيزة اختفت أسر : المنشاوي وعزوز (اسماعيل الأول) وحامد (اسماعيل الثاني) وعكاشة وعطا الله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : الزمر (اسماعيل الأول والثاني والثالث) والسعودي (اسماعيل الثاني) .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : عفيق وابو زيد .

١١- في الفيوم اختفت أسر : سيد أحمد (اسماعيل الأول) واليماني والدهشان (اسماعيل الثاني والثالث) وجاد الله (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : حزين والجاحد (اسماعيل الأول)

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا : معتوق والهوارى .

١٢- في بنى سويف اختفت اسر : هندی وبرسوم (اسماعيل الأول) والعريف والوكيل (اسماعيل الثاني) وراضى وعز الدين (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : ابو المكارم (اسماعيل الأول) وكساب (اسماعيل الأول والثالث) .

ونابت اسرتان جديدتان هما أسرة : الريدى وسليمان .

١٣- في المنيا اختفت أسر : اسماعيل أحمد وأحمد على وحبيب واثناسيوس

(اسماعيل الأول) وعبد الرازق وسليمان ومرزوق (اسماعيل الثاني) وحنا يوسف (اسماعيل الثاني والثالث) وخالد وعلى حسن وابو طالب وعبد الرحيم (اسماعيل الثالث) .
وتجدد انتخاب أسر : الشريعي (اسماعيل الأول والثاني والثالث) وشعراوى (اسماعيل الأول) .

ونابت اسر جديدة هي أسر : سلطان وعبد الشهيد وجلال وعميره .

١٤ - في اسبوط اختفت أسر : شحاته وحمد وموسى (اسماعيل الأول) والنجدى وحسن ابراهيم وجابر (اسماعيل الثاني) والمعلم فرج (اسماعيل الثاني والثالث) وعبد الوهاب ووافى ومحمد فرج وعمر أحمد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : سليمان عبد العال (اسماعيل الأول والثالث) وغزالى (اسماعيل الأول) وابو عمر (اسماعيل الأول والثاني) ورشوان (اسماعيل الثاني) .

ونابت أسر جديدة هي أسر : عبد الحق وجبر محمد وجمعة .

١٥ - في قنا : اختفت أسر : ابو يحيى (اسماعيل الأول) وأحمد حسن وخلف الله (اسماعيل الثاني) وسعيد (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب أسر : ابو سحلى (اسماعيل الأول) وابو ابراهيم (اسماعيل الأول والثاني) وطايح سلامه (اسماعيل الثالث) .

ونابت أسرة جديدة هي اسرة أحمد محمد

١٦ - في جرجا اختفت أسر : حمادى وابو ستيت وحمد الله ومهران وسلطان (اسماعيل الأول) وابو ليله (اسماعيل الأول والثالث) ، وأحمد حسين وحمد وضيف الله وعبد الرحمن السيد وعنبر (اسماعيل الثاني) وهمام (اسماعيل الثاني والثالث) وحساب وحبارير وصديق عبد المنعم (اسماعيل الثالث) .

وتجدد انتخاب اسرقى حمادى (اسماعيل الأول) وعبد الشهيد بطرس (اسماعيل الثالث) .

ونابت أسر جديدة هي : الدقيشى وعطية وشهاب الدين .

١٧ - وفي اسنا واسوان اختفت أسر : عبد الصادق (اسماعيل الأول والثالث) وابو

اسماعيل (اسماعيل الأول) وحاجد وخالد (اسماعيل الثاني) وسلطان (اسماعيل الثالث) .
ولم يتجدد انتخاب أية اسرة قديمة .

ونابت اسرتان جديدتان هما اسرتا العديسى وعبد الرحيم سليمان .
وعندما نقول اختفت من برلمان توفيق لا نقصد أن هذه الأسر انقرضت أو عزفت عن
السياسة وانما نقصد أنها اما اعتكفت مؤقتا وأما أنها لم تحظ بالنيابة فى الانتخابات لسبب أو
لآخر . ومن هذه الأسر ما نجد اسماءه يقاتل بعد شهور فى صفوف العرايين ، ليس بالضرورة
بالسلاح ولكن بتعبئة المصريين للجهاد الوطنى .

والحصيلة العامة هى أن برلمان توفيق - عرابى تلاحظ عليه ظاهرة هامة هى ارتفاع
نسبة النواب فيه من أعضاء برلمان اسماعيل الأول فى ١٨٦٦ أى قبل ذلك بنحو ١٥ سنة .
ونستطيع أن نخص من هذه الأسر أسر : العطار فى القاهرة وخفاجى فى دمياط وابو العز وشتا
والشريف فى الغربية ، والجندى وابو حسين وشعير فى المنوفية والصيرفى والوكيل ودبوس فى
البحيرة والشواربى فى القليوبية وأبازة وابو عبدالله والعففى فى الشرقية وهلال والعدل فى
الدقهلية والزمر فى الجيزة ، وحزين فى الفيوم ، وابو المكارم وكساب فى بنى سويف والشريعى
وشعراوى فى المنيا وسليمان وغزالى وابو عمر فى اسيوط وحاجد فى جرجا وابو سحلى وابو ابراهيم
فى قنا . ومعنى هذا أن ٢٩ اسرة من الأسر الكبيرة التى عاصرت بداية الحياة البرلمانية فى مصر
تجمهرت فى برلمان توفيق - عرابى لسبب أو لآخر وهى نسبة مرتفعة تكاد تبلغ ٤٠٪ من أعضاء
البرلمان واكثر هذه الأسر مثلت فى أكثر من برلمان قبل برلمان توفيق - عرابى مما يدل على انها
استطاعت أن تحافظ على سطوتها نحو عشرين عاما . أما عدد الأسر فى برلمان توفيق - عرابى
الذى لم تدخل الا برلمان اسماعيل الثانى أو الثانى والثالث فهى أسر الفقى وعبد الغفار فى المنوفية
وأحمد محمود فى البحيرة وسويلم وابو سعدة فى الدقهلية ومنصور فى القليوبية وحاجد فى الجيزة
ورشوان فى اسيوط وعدد هؤلاء لا يتجاوز ٨ أسر .

وأما من دخلوا برلمان توفيق - عرابى ممن اشتركوا لأول مرة فى برلمان اسماعيل الثالث
فقد كانوا عائلات : المولىحى فى القاهرة والشاذلى فى الغربية والحناوى فى البحيرة وعبد
الشهيد بطرس فى جرجا وطابع سلامة فى قنا وعدد هؤلاء ٥ أعضاء فمجموع أعضاء برلمان
توفيق - عرابى الذين سبق أن عركوا الحياة البرلمانية يبلغ ٤٢ عضوا وهو أكثر من ٥٠٪ من
الأعضاء والنصف الآخر (الجدد) مجهول الهوية السياسية ويبدو أن وجود شريف باشا على

رأس الوزارة بالإضافة الى خطورة الموقف قد شجع العائلات الكبرى القديمة على المشاركة في الحياة النيابية في تلك الفترة العاصفة ، كما شجع العراقيين ورجال الحزب الوطني الحر أن يحشدوا كل ما أمكنهم من حشود في برلمان توفيق - عرابي . وبوجه عام نستطيع أن نقرأ في تعاقب العائلات في برلمانات مصر عبر جيل كامل ما يمثل تعاقب طبقات من الأعيان كان أقدمهم أكبرهم مقاما وأوسعهم جاها . ومن هنا كان ارتفاع نسبة الأعيان القدماء في برلمان الثورة العراقية يعبر عن تجمع كبار الملاك المصريين في البرلمان للدفاع عن مصالحهم المباشرة من خلال النظام النيابي . وحتى هذه اللحظة لم يكن هناك أى تناقض بين مصالح كبار الملاك ومصالح أوساط الملاك في مواجهة الخديو والباب العالي من جهة وفي مواجهة الدول العظمى من جهة أخرى ، وكانت القضية الوطنية كما هي دائما هي الوجه الآخر لقضية الديمقراطية .

في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ اذن افتتح الخديو توفيق الدورة الأولى من برلمانه الأول بتلاوة خطبة العرش التي قرأها بنفسه (١) ولم يتركها لشريف باشا رئيس الوزارة لقراءتها كما يجري بذلك العرف الدستوري السليم . وبأها من خطبة سوداء إنها وثيقة تاريخية حقا كما يقول الرافعي ، ولكنها وثيقة ادانة للخديو توفيق ، وليست كما يقول الرافعي « وهي في مجموعها سديدة المعاني واضحة الأسلوب ، متضمنة اعلان الخديو انضمامه الى الأمة في اقرار النظام الدستوري وقد ألقاها بنفسه دون أن يستنيب عنه رئيس مجلس الوزراء كما هو العرف البرلماني ، فكان في القائه إياها تثبيتا وتوكيدا لما احتوت عليه من الآراء والمعاني » وواضح أن لقاء الخديو بخطبة العرش بنفسه كان تحديا لكل المعاني التي اجتمع شريف باشا والعراقيون ونواب الأمة لتحقيقها وهي اقامة حياة دستورية ممثلة في حكم نيابي فيه البرلمان كامل السلطة التشريعية والملك يملك ولا يحكم أو « يحكم بواسطة وزرائه » المسئولين أمام البرلمان وتلاوة الخديو توفيق لخطبة العرش بنفسه كان بمثابة اصرار على العودة الى الحكم المطلق المباشر أو « الحكومة الشخصية » من جانب الخديو حيث العرش مصدر السلطة ولكنه فوق المسئولية ، وبمثابة تجاهل لرئيس الوزراء ووظيفته كرأس للسلطة التنفيذية وبمثابة اعلان لكل هؤلاء السادة المجتمعين باسم الأمة : أنا هنا لا أزال صاحب الكلمة فمن اراد شيئا فليخاطبني . وبالطبع لم يكن من الممكن أن يعهد الخديو توفيق الى مهرداره أو حامل اختامه بتلاوة خطاب العرش كما كان يفعل اسماعيل قبل وزارة نوبار ، أى قبل اعترافه في مرسوم ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بانشاء مجلس وزراء منفصل عن شخصيته يجتمع برئاسة رئيس الوزراء وليس برئاسة الخديو ويكون مسئولا أمام البرلمان ، فقد كان في ذلك امتحانا للمجلس لا يمكن أن يقبله أحد وقد اجتاز

الحديثو توفيق هذه الصعوبة بأن تنازل وقدم برنامج وزارة شريف بشخصه فالقم حجرا للجميع بما فيهم شريف باشا نفسه .

وفي العرف الدستوري أن رئيس الوزراء يعد بنفسه خطبة العرش لأنها تتضمن برنامج وزارته التي لا دخل للعرش فيها لأن الملك يملك ولا يحكم وإنما سميت خطبة العرش في النظم الملكية من باب الرمز لأن الملك رمز لسلطة الدولة ولكن في تقديرى أن شريف باشا لم تكن له يد في وضع خطبة العرش ، وإنما طبخت هذه الخطبة في السراى رغم انه وفرضت عليه فرضا فهي تحتوى على بعض المبادئ التي لا يمكن أن تصدر عن شريف باشا كوكيد التبعية للباب العالي وكحصر وظيفة البرلمان في « مذاكرة المنافع العمومية » أى الاشتغال بالسياسة الداخلية والاكتفاء بالمداولة في ردم البرك والمستنقعات وحفر الترع والمصارف والأرجح أن اصرار الحديثو توفيق على اعداد خطبة العرش بنفسه اعطى لشريف باشا الحجة في أن يقول : أنا لا أقرأ مثل هذا الكلام على النواب لأنه لا يمثل سياسى الاستقلالية الديمقراطية ، فان شاء مولاي أن يتلوه بنفسه فليفضل . وهذا نص خطبة العرش بلغتها السقيمة وما فيها من روااسب عثمانية :

«أبدى الحضرات النواب مسرورى من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى في الأمور العابدة عليهم بالنفع . وفي علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عذمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التي كانت محيطة بالحكومة . فأما الآن فنحمد الله على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ومن تخفيف احوال الأهالى على قدر الامكان . فلم يبق مانع من المبادرة الى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فائحه في هذا اليوم باجتماعكم . وانتم تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام امورهم بتعميم العدالة بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف اجناسهم وهذا منهجى واضحا مستقيا وعليه يرى منذ أن توليت امركم حبا للتربية ونشر العلوم والمعارف .

«فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة في هذه الأمور كلها ، خالصا في خدمة الوطن ، منحصر افكاره ومذاكراته في المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل والمنهج القويم الذى هو أهم شئ في هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن . فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر ، وأن نكون بيدا واحدة في اتمام الاعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى واعتداد رسوله الكريم ،

وتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله . نسأل الله حسن النجاح إنه ولى التوفيق » .

وبتحليل خطبة العرش التوفيقية نجد أن الخديو توفيق قد أعلن جملة مبادئ غاية في الخطورة هي :

١ - أن حدود نيابة النواب عن الأمة يقف عند « الأمور العائدة عليهم بالنفع » أى بحث المشروعات العامة والخاصة داخل اختصاص وزارات الخدمات كوزارة الأشغال ووزارة المعارف .

٢ - أن المجلس النيابى ليس سلطة تشريعية فى البلاد وإنما مجرد جهاز استشارى مساعد للسلطة التنفيذية : « فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها » .

٣ - أن بحث نظام الحكم أو السياسة الخارجية أو السياسة الداخلية العليا أو المسائل العسكرية الخ ... لا يدخل فى اختصاص البرلمان الذى ينبغى أن تكون « منحصرة أفكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية » دون إخلال بالمراسم التى صدرت لحماية حقوق الدائنين .

٤ - أن الخديو لا يريد شعبا لا فى الحاضر ولا فى المستقبل لأن الشعب يتنافى مع الممدن وإنما يريد « الاعتدال » و« الهدوء » ..

٥ - أن مصر يجب أن تظل مرتبطة ارتباطا وثيقا ليس فقط بسلطان تركيا من حيث هو خليفة المسلمين ولكن « بالدولة العلية » أى (الباب العالى) . كانت خطبة العرش أيام الخديو اسماعيل تعنى دائما بتأكيد استقلال مصر الداخلى عن الدولة العثمانية .

فخطبة العرش التوفيقية لم تكن إذا ارتباط حكومة ببرنامج عمل أمام المجلس النيابى ولكن كانت بمثابة أخذ تعهد على نواب الأمة .

١ - بالابتعاد عن السياسة .

٢ - بالامتناع عن الشعب .

٣ - بتوكيد التبعية للباب العالى دون قيد أو شرط .

وهذا ما يسميه الراحل « المعانى السديدة » .

وقد قدم مجلس النواب التعهد المطلوب فى صورة « الرد على خطبة العرش » الذى لم يخرج عما طلبه الخديو من وجوب تأكيد « روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية

العثمانية التي منحنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرمية ما جلت به النعمة وعظمت المنة « ومن تأكيد «علاقتنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا » . غير اننا ينبغي أن نسجل أن الرد على خطبة العرش تجاهل تحديد اختصاص المجلس بالنظر فقط في « المنافع العمومية » وأشار بصفة عامة لما فيه «تفع هذه الامة » والى النظر في « المصلحة العامة » وفي « مصلحة الأمة » كما أنه لم يتعهد «بالاعتدال » المطلوب وانما اكتفى بإشارة غامضة الى « الحزم والتبصر وحسن النظر » وواضح من النص أن الكلام عن « الحزم » هو الرد على الكلام عن « الاعتدال » وبذلك يكون مجلس النواب قد أجاب تهديد الخديو بتهديد الأمة : التبصر وحسن النظر نعم ولكن لا تساهل ولا تفريط .

كان رئيس مجلس النواب هو محمد سلطان باشا الذي عينه الخديو توفيق بموجب القانون القديم .

وأخرج شريف باشا دستوره ، دستور ١٨٧٩ ، من الادراج وبعد تعديلات طفيفة اعاد تقديمه الى مجلس النواب لاقراءه واستصدار مرسوم به بعد تصديق الخديو توفيق عليه . وقد عرف هذا الدستور بدستور ١٨٨٢ وهو تقريبا نفس الدستور الذي قدمه شريف باشا في وزارته الأولى الى «مجلس شورى النواب في ١٨٧٩ وبمحتة اللجنة الدستورية في ذلك المجلس ولكن خلع اسماعيل حال دون صدور مرسوم باعلانه ، وهو أيضا على وجه التقريب نفس الدستور الذي عرضه شريف باشا في وزارته الثانية على الخديو توفيق بعد توليه عرش مصر فرفضه توفيق ورفض دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد فاستقال بسببه شريف وتلتته دكتاتورية رياض باشا التي عطلت الحياة النيابية سنتين كاملتين حتى كانت ثورة العراقيين في ٩ سبتمبر ١٨٨١ ومن ورائهم الأمة للمطالبة بعودة الحياة النيابية فاسقطت رياض وسلمت مقاليد الحكم لشريف . لقد جاء شريف باشا ليصدر الدستور ويضع الحياة النيابية المصرية على أساس سليم .

في ٢ يناير ١٨٨٢ قدم شريف العظيم في حضور وزرائه الى مجلس النواب مشروع الدستور الذي كان يسمى بلغة العصر «اللائحة الأساسية » أو «القانون الأساسى » .

وطلب الى النواب سرعة البت فيه ليصدر به المرسوم للخديو دون ابطاء وقدم شريف باشا «اللائحة الأساسية » للمجلس بالخطاب التالى بعد الديباجة .

«وها أنا الآن اقدمها لحضراتكم للنظر فيها . ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر ، وكان يلزم أن السلطة التي تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها. بالتدريج شيئا فشيئا لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن ، فقد أعطت لهم الحرية التامة في ابداء آرائهم وحق المراقبة على أفعال مأموري الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا وتصريح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وقرار منكم وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقهم والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شئ ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم انما لا يخفاكم الحالة المالية التي كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها . ونشأ من ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهداتها بالتزامات ليست خافية عليكم ، بعضها يعقود خصوصية والبعض الآخر بقانون التصفية فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو لنظر النواب ؟

«حاشا ، لأنه يجب علينا قبل كل شئ القيام بتعهداتنا وعدم خلدشها بشئ ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب امنية الحكومات الأجنبية . ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن اخلاص بدون مساعدتها فتتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه ، وأنى لوائق بأن بصيرة وحكمة النواب بمساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليها ازدياد الثقة بنا » .

وهذا كلام عظيم خليق برجل عظيم ولكن إنجلترا وفرنسا كانتا تعلمان أن اعلان الدستور وانتقال السلطة التشريعية الى مجلس النواب فى مصر ، كان معناها انتهاء «المراقبة الثنائية» وانتهاء سيطرتها الفعلية على المالية المصرية ان لم يكن من ناحية الشكل فن الناحية العملية بكل تأكيد ، ولذا قررنا الاطاحة بالدستور وبالبرلمان وبشريف باشا قبل أن يطاح بالمراقبة الثنائية .

وهكذا قدم قنصلا إنجلترا وفرنسا فى مصر بأمر حكومتها الى الخائن توفيق مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ المشهورة بضمائم ثبات الخديو توفيق كامل السلطة على عرش مصر ضد كل عوامل عدم الاستقرار التي تهدده سواء من الخارج أو من الداخل دون تحديد معين لهذه العوامل . أى أن إنجلترا وفرنسا قدمتا للخديو توفيق بوليصة تأمين «لنظام القائم» الذى تكفلت الدولتان

ببقائه وكان معنى هذا « النظام القائم » : الحكم المطلق للخديو توفيق بلا دستور ولا برلمان ذى سلطات . وسواء أكانت إنجلترا وفرنسا قد تطوعتا بهذا التدخل السافر أو أقدمتا عليه نتيجة لاستنجد الخديو توفيق بهما عن طريق ممثليهما في مصر ، القنصلان العامان أو المراقبان الثنائيان ، فهذا تفصيله لازم عند محاكمة توفيق امام محكمة التاريخ . ولكن جوهر الامر هو التقاء مصلحة الخديو توفيق ومصلحة الدول العظمى على استمرار الحكم المطلق تحت الوصاية الأوروبية واستبعاد الأمة المصرية كطرف في ادارة شئون بلادها .

أما المشاكل الداخلية « التى كانت تهدد النظام القائم فى مصر » كما تقول مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ فقد كانت العرايين (العسكرية المصرية) والحزب الوطنى الحر وشريف باشا بفلسفته السياسية الدستورية التى كان يأمل بها تجميد سلطة الخديو وتجميد العسكرية المصرية وتجميد التدخل الأجنبى وتسليم حكم البلاد للعقلاء من أصحاب المصالح الحقيقية فى البلاد . وأما « المشاكل الخارجية » التى كانت « تهدد النظام القائم فى مصر » فقد كانت طبعاً تدخل الباب العالى لحل صراعات مصر الداخلية ، وهو تدخل كان سينتهى حتماً باتساع نفوذ تركيا فى مصر والقضاء على استقلال مصر الداخلى ، فقد كان هذا هدفاً من أهداف السياسة التركية منذ خلع اسماعيل وتولية توفيق . وقد كان هذا من اخطاء العرايين انهم فى صراعهم مع الخديو توفيق حاولوا الاحتذاء به فى اقامة جسور بينهم وبين الباب العالى بقصد استعدائه عليه بل وخلعه عند الاقتضاء . وكان الباب العالى يصفى للطرفين بانتباه اصغاء القاضى أو الحكم ويشجع كل طرف فى الخفاء لتزداد الهوة بينهما فيتسابق الكل فى ارضائه أو يجدد الباب العالى فرصته لاسترداد سيادته على مصر . وقد كان شريف باشا وامثاله من العقلاء يحشون مغبة تعقيد الصورة المصرية بهذا الرتوش التركى الذى لا يحصى منه أحد الا تلطيخ الصورة وربما تمزيقها . وقد كان نقص الخبرة السياسية عند العرايين يتمثل فى عدم ادراكهم أن الباب العالى فى كل موقف حاسم لا يمكن الا أن ينحاز الى الخديو ، أى خديو ، وليس الى المصريين ، الى الملك وليس الى الشعب ، الى سلطة ممثله فى مصر وليس الى سلطة أمة . لا سيطرة له عليها ولا سلطان الا من خلال هذه التبعية الشرعية المتوارثة لقرون والتى لا يسندها جيش احتلال وانما تقوى أو تضعف تبعاً لقوة الولاء أو ضعفه ، الولاء السياسى من الحاكم والولاء الدينى من الشعب . وقد كانت فى تركيا نفسها حركة ديمقراطية قوية يعمل السلطان على سحقها ومطاردة انصارها فكيف يتتظر منه عرابى والوطنيون الديمقراطيون فى مصر أن يؤازروا نمو الديمقراطية فى ممتلكات الامبراطورية العثمانية . ولم يكن موقف العرايين من الباب

العالي موقفا ميثوسا منه لأنه لم يكن قائما على ولاء اعمى لتركيا من ولاء الايمان بالجامعة الاسلامية بل على العكس من ذلك كان تبنيم لدعوة مصر للمصريين ولثورتهم على ترك الجيش المصرى وشركسته وتخفيض عدد رجاله مضمون استقلالى واضح ، وقد انتقضوا على تركيا والسلطان فى مرحلة ما ولكن بعد فوات الأوان . ومن يتأمل موقف الحزب الوطنى الحر من الباب العالي كما تمثل فى برنامجهم المعلن فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ يجد انه لا يختلف كثيرا عن موقف العسكريين أو « الحزب العسكرى » كما يسميه المؤرخون احيانا وكان هذا هو نفس موقف غالبية الاعيان . وقد كان شريف باشا يدرك كل ذلك وهذا يعنى عبارته عند عرضه مشروع الدستور : « لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد » ولكن العراقيين بسبب نقصهم فى الخبرة السياسية كانوا ينظرون الى الباب العالي على أنه ورقة سياسية يلعبون بها ضد الخديو وضد الدول الأوروبية .

وعندما قدم شريف باشا فى ٢ يناير ١٨٨٢ مشروع « اللائحة الأساسية » ختم كلامه للنواب بقوله :

« فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها » . وفيم العجلة والاستعجال ؟ ذلك أن شريف باشا لا شك كان يعرف بما يحاك من مؤامرات من الخديو ومن إنجلترا وفرنسا لاجهاض كل محاولة لاقامة حياة دستورية نيابية فى مصر تنقل السلطة من يد الخديو الى يد الأمة وقد كانت جبهة الخديو وإنجلترا وفرنسا اسرع من جبهة شريف وعراى والوطنيين الديمقراطيين فى ٧ يناير ١٨٨٢ جاءت « المذكرة المشتركة » أو « بوليصة تأمين العرش » فكان معناها الختم الاطاحة بوزارة شريف باشا . لقد فعل المصريون كل ما فى امكانهم ليطمثنوا أوروبا على ديونها وعلى مصالحها المشروعة ومع ذلك لم يكن ذلك كافيا . أعلن الخديو توفيق فى النواب : لا سلطة لكم واياكم بصفة خاصة أن تتكلموا فى قانون التصفية أو قوانين تسوية الدين العام فقال النواب أمين ... وأعلن شريف باشا فى النواب : كل السلطة لكم باستثناء المساس بالتزامات مصر المالية لأنه يخدش شرف البلاد ويمهد للتدخل الأجنبي فقال النواب : نحن أيضا ملتزمون بأداء التزامات مصر المالية لأنه يصون شرف البلاد ويحول دون التدخل الأجنبي . فإذا كانت إنجلترا وفرنسا تريدان أكثر من هذا ؟

كانت إنجلترا وفرنسا تصران على حكم مصر حكما مباشرا من خلال سيطرة المراقبة الثنائية على مالية البلاد : الانجليز يسيطرون الايرادات والفرنسيون يحكمون المصروفات ولم يكن هذا الحكم المباشر سيرا أو ممكنا مع وجود برلمان له سلطة تقرير الميزانية وانما كان ممكنا فقط فى

حالة واحدة وهي بقاء «الوضع القائم» .

والتيبته الخواطر في مصر لهذه الانذارات الأوروبية . وفرغ مجلس النواب من دراسة مشروع الدستور وسلمه لرئيس الوزراء ولكن شريف باشا رده الى المجلس في ٣١ يناير ١٨٨٢ مع مذكرة موجهة الى رئيس مجلس النواب تضمنت رأى المجتلرا وفرنسا بأن المجلس لا حق له في تقرير الميزانية . وعرض شريف باشا على النواب حلا وسطا يؤجل به الأزمة وهو أن يؤجل المجلس قراره النهائي في المادة المتعلقة بالميزانية ريثما ينتهى فيها بالمفاوضات مع الدولتين الى حل لهذه المشكلة وذلك مع اقرار بقية مواد الدستور ولكن مجلس النواب رفض التأجيل وتمسك بحقه الدستوري في اقرار الميزانية في ٢ فبراير ١٨٨٢ ولم يكن لهذا الخلاف الجوهري بين الوزارة والبرلمان الا إحدى نتيجتين : اما أن يقوم شريف باشا باستصدار مرسوم خديوى بجل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة وأما أن يستقيل شريف باشا . وقد أثر شريف باشا كأي سياسي ديمقراطي الطريق الثاني وهو الاستقالة في نفس التاريخ ٢ فبراير ١٨٨٢ بعد موقف عصيب اسيف مع وفد من فطاحل النواب حملوا اليهم صيغة الدستور الكامل كما اقره البرلمان للتصديق عليه قائلين : الدستور كاملا أو تمضى فضى شريف باشا . ويضغط من العرايين ومن مجلس النواب خلفه البارودى في رئاسة الوزارة الجديدة في ٤ فبراير ١٨٨٢ التى أصبح عراى وزير الحرية فيها ومحمود فهمى باشا وزير الاشغال .

لقد كانت هذه الوزارة في حقيقتها وزارة حرب أو مجلس قيادة الثورة العرابية . وكان أهم عمل قامت به اصدار الدستور بموجب مرسوم ٧ فبراير ١٨٨٢ كما اقره مجلس النواب مع بعض التعديلات الثانوية وكانت هذه بداية النهاية أو المقدمة الحتمية للجمولة الحاسمة بين جبهة الخديو توفيق والمجلترا (خرجت فرنسا من الميدان بسبب سقوط وزارة جامبيتا المعادية للعرايين وتولى وزارة دى فريسييه المتعاطفة معهم نسبيا) وبين كافة القوى الوطنية في البلاد ، وقد انتهت الدورة البرلمانية في ٢٦ مارس ١٨٨٢ .

تدهور الموقف بين الاطراف الثلاثة الخديو توفيق والعرايين والانجليز فن جانب السراى تعاقبت المؤامرات لاغتيال الزعماء العرايين : في ٣ فبراير ١٨٨٢ جرت محاولة لاغتيال عبد العال حلمى وفي ابريل ١٨٨٢ دير نحو ٤٠ ضابطا من الشراكسة منهم عثمان باشا رفيق ، بقيادة من راتب باشا ، مؤامرة لاغتيال عراى والزعماء العسكريين المحيطين به ، ومن جانب العرايين بدءوا يتحدثون عن خلع الخديو توفيق بعد المؤامرة على عبد العال حلمى ، وحاكموا الضباط الشراكسة المتآمرين أمام مجلس عسكري حكم عليهم في ٣٠ أبريل ١٨٨٢

بالنفي المؤبد الى أقاصى السودان مع تجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين والامتيازات وحاكمت المحاكم الأهلية سبعة آخرين من المتآمرين وحكمت بتجريدهم من رتبهم العسكرية ... الخ كما حكمت على راتب باشا رأس المؤامرة بالتجريد من الرتبة العسكرية وعدم دخول الاراضى المصرية . أما من ناحية الانجليز والفرنسيين فقد احتج عضوا المراقبة الثنائية فى ٦ فبراير ١٨٨٢ على مبدأ اقرار البرلمان للميزانية ورفضاً فى مذكرتها تعهدات الحكومة المصرية بعدم المساس بسلطة المراقبين على أساس أن هذه السلطة سوف تزول لا محالة بمجرد انتقال سلطة التشريع المالى الى مجلس النواب . وقد استقال دى بلنير غيران دى فريسينيه عين دى برديف مكانه وابرق لقنصل فرنسا فى القاهرة أن « اتبعوا خطة التحفظ المقرون بالعطف نحو الوزارة الجديدة » (وزارة البارودى) . وهنا تكشف الاختلاف المكثوم بين السياسة البريطانية المنحازة كلية للخديو توفيق والسياسة الفرنسية المنحازة جزئياً لعرايى والوطنيين وحين رفض الخديو التصديق على احكام نفي المتآمرين الشرکس فى مؤامرة راتب باشا كان ذلك بمثابة اعلان الحرب على العرايين والوطنيين بل والمصريين عامة . وقد واكفى الخديو بنفهم خارج القطر مع احتفاظهم برتبهم فاستقالت وزارة البارودى . ودعا مجلس وزراء البارودى مجلس النواب للانعقاد فى دورة طارئة ليحسم الخلاف بينه وبين الخديو ، وكان حق الدعوة دستوريا من اختصاص الخديو ، فاجتمع النواب فى هيئة « جمعية وطنية » ابتداء من ١٢ مايو ١٨٨٢ وتمسكوا ببقاء وزارة البارودى بعد أن عرضوا الوزارة على مصطفى باشا فهمى فاعتذر عن قبولها . وقبل الخديو توفيق وساطة النواب فى الظاهر فوافق على بقاء وزارة البارودى ولكن وصول الاسطولين البريطانى والفرنسى فى مياه الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ وتقديماً للمجلترا وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبين بنفي عرايى من مصر ونقل على فهمى وعبد العال حلمى خارج القاهرة . وقبل الخديو توفيق لهذا الانذار بل ومحاولته الالتجاء الى الاسكندرية منذ قدوم الاسطولين فى ١٩ مايو ليكون فى حاية المدافع الانجليزية والفرنسية كشف تأمر توفيق الخائن مع المجلترا لحماية حكمه المطلق ولتصفية الحركة الوطنية والديمقراطية بقوة السلاح الأجنبية تنفيذاً لبوليصة تأمين العرش الطاؤادة اليه من الدولتين فى ٧ يناير ١٨٨٢ . وبعد أن رفضت وزارة البارودى الانذار المشترك وقبله الخديو توفيق استقالت وزارة البارودى للمرة الثانية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ وحكم الخديو بلا وزارة حكماً مباشراً بعد أن رفض شريف باشا ثم عمر لطفى باشا تولى الوزارة . وفى الجمعية الوطنية نادى العرايون وبعض النواب بخلع الخديو توفيق فى « ليله ابو سلطان » الشهيرة (٢٧ مايو ١٨٨٢) ووقفت البلاد على حافة الثورة فاضطر الخديو فى ٢٨ مايو ١٨٨٢ الى ابقاء عرايى وزيرا للحربية لصيانة الأمن.

العام وخوفا على ارواح الرعايا الأجانب بناء على وساطة سلطان باشا وبعض زعماء النواب بعد أن أعلن قناصل الدول العظمى غير المجترة وفرنسا عن انزعاجهم لتدهور الموقف . ثم كان ما كان من أحداث رهيبية : مذبح الاسكندرية في ١٠ يونيو ١٨٨٢ وما تلاها من مذابح في طنطا والمحلة الكبرى ودمهور وضرب الاسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلالها ثم عزل عرابي من وزارة الحربية ثم اعلان الجمعية الوطنية أن الخديو خارج على الأمة والدين ثم معركة كفر الدوار ثم احتلال قناة السويس ثم اعلان السلطان العثماني أن عرابي عاص على الخلافة والدين . ثم معركة القصاصين ثم التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ وتسليمه في نفس التاريخ ، ثم محاكمات العرابيين التي انتهت بنفي الزعماء العسكريين السبعة (عرابي ورفاقه) الى سيلان في ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .

والآن اذا أردنا أن نعرف حقيقة موقف أعضاء مجلس النواب بين عرابي والخديو توفيق فيمكن أن نستخلصه من قوائم المحكوم عليهم في محاكمات العرابيين لنعرف من من أعيان البلاد شارك مع العرابيين في الثورة العرابية ومن لم يشارك . ومع ذلك فهذه القوائم لا تضم الا أسماء الضنف الأول من القيادات الوطنية في مجلس النواب وربما كان من الأدق استكمال هذه القوائم باسماء أعضاء مجلس النواب الذين شاركوا في اجتماع الجمعية العمومية التي اعلنت في ٢٢ يوليو ١٨٨٢ أن الخديو توفيق خارج على الأمة والدين ومن القائمة الموحدة لمخلص بأن أعضاء مجلس نواب الثورة العرابية الذين شاركوا في الثورة بصورة ايجابية هم :

الغربية : محمد افندى الشاذلى والشيخ أحمد الصباحى .

المنوفية : أحمد بك مصطفى .

البحيرة : ابراهيم افندى الوكيل ، الشيخ أحمد محمود ، محمد افندى دبوس ، بسيونى افندى ابو الفضل .

القليوبية : مصطفى افندى علام .

الشرقية : امين بك الشمسى ، احمد بك اباطة ، على افندى مكاوى .

بنى سويف : على افندى كساب .

المنيا : محمد بك جلال ، حسن باشا الشريعى .

اسيوط : مهنى افندى ابو عمر .

مجموع أعضاء مجلس نواب ١٨٨٢ الذين وضعوا قدرهم مع قدر العرابيين كان

عدددهم ١٥ عضواً أى نحو خمس المجلس ، هؤلاء اعلنوا كتابة خيانة الخديو وقاتلوه بكل سلاح . وليس معنى هذا انهم كانوا وحدهم فى ذلك أو أن من لم ينلهم العقاب من النواب كانوا فى صف الخديو لاننا نعرف أن الانجليز بعد احتلال مصر كانوا مهتمين بحصر العقوبة فى أقل عدد ممكن وصدور عفو عام فورى عن نحو ٢٩٠٠٠ مواطن معتقل حتى تهدأ نفوس المصريين ويتسنى لهم الظهور بمظهر الغازى الرحيم الذى يحمى المصريين من بطش الخديو .

غير أننا ينبغي أن نلاحظ خلوة أية قائمة من أسماء نواب القاهرة (محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى وأحمد افندى السيوفى) ومن أسماء نواب الاسكندرية (السيد سعيد الغريانى وعبد المجيد افندى البيطاش) ، وقد كان المنتظر أن يكونوا فى طليعة الثوار لقربهم من مركز الاحداث ولخطورة الدوائر التى يمثلونها .

وهناك ملاحظة أخرى يجب تدوينها وهو أن هناك ١٥ نائباً على الأقل من برلمانات اسماعيل الثلاثة شاركوا فى اعلان خيانة توفيق أو نزلت بهم عقوبات بعد هزيمة عرابى وهم :

من برلمان ١٨٦٦ :

محمود بك حموده	الغربية
على بك الجزار	المنوفية
زايد افندى هندى	بنى سويف
ومن برلمان ١٨٧٠ :	
محمد افندى حجازى	الشرقية
محمد بك الاترى	الدقهلية
وبدينى بك الشريعى	المنيا
ومراد بك السعودى	الجيزة
والشيخ قاسم منصور	القليوبية
ومن برلمان ١٨٧٦ :	
الشيخ سليمان عامر	المنوفية
جاء يوسف	الشرقية
وعبد الوهاب الشيخ	الدقهلية
ورزق عكاشة	الجيزة
وأحمد ابو طالب	المنيا

المنيا

وعلى حسن

هذا الى جانب العمدة والاعيان التالية اسمائهم :

الغربية :

شهاب الدين نوفل ، بدوى غنيم ، محمد يوسف الجيار ، يحيى بك شتا ، حسن الديب .

المنوفية :

حسين مطريد ، أحمد الفقى ، عبد المجيد الفقى ، على الفقى ، أحمد النحاس ، حسن ابو جازية ، ابراهيم حبيب ، عبد الهادى ، أولاد أحمد بك مصطفى .

القليوبية :

حسن بك حجاج ، على نايل ، على العمري ، ابراهيم حلاوة

البحيرة :

مصطفى عمار

الشرقية :

سليمان جمعة ، ابو زيد غانم ، محمد عبد اللا ، سليمان محمد ، بركات الديب ، محمد امام الحوت ، احمد محبوب ، حسين الأعصر ، خليل خضر ، خليل مشهور ، عامر نصير ، محبوب الحوت .

الدقهلية :

ابو المعاطى السيد ، محمد شداد ، مصطفى عبد اللطيف ، محمد شلبي طوبار ، اسماعيل بطن ، السيد ابو على ، ابراهيم الزهيري ، زهران سلطان ، محمد الهبى ، عبد الهادى رزق .

الجيزة :

على منسى البطران ، محمد الجندى ، بشر السعدوى ، محمد غراب .

الفيوم :

آدم الارناؤطى ، سعداوى الجبالى ، حسن فراج ، محمد المسيرى ، عبد النبى البياضى ، السيد مصطفى ، على الهوارى ، خليفة طنطاوى ، السيد مؤمن .

بني سويف :

محمد مصطفى الكردى ، محمد الجنيدى ، جابر بك بباوى ، سليمان جابر البباوى ،
محروس سيد أحمد ، سويدان حبشى ، سيف النصر مصطفى ، محمد العريف .

المنيا :

أحمد عبد الجواد القاياتى ، محمد عبد الجواد القاياتى ، يوسف اسماعيل ، عمر بك
محبوب ، للموم السعدى ، على عبد الهادى ، على المكاوى ، على ابو يوسف ، محمد
عبدالله ، محمد عبد الصمد ، محمد منصور ، حسن على ، موسى على ، محمد عطية .

اسيوط :

أمين ابو يوسف ، فريح رميح ، على عبد الرحمن ، محمد السيد .

قنا :

أحمد رشوان الدشناوى ، حنا جرجس .

هؤلاء العمدة وأعيان الارياف ، وعددهم يتجاوز ٨٠ ، ومعهم مئات آخرون قبض
عليهم بعد فشل الثورة ، منهم عدد كبير ينتمى الى عائلات النواب سواء فى برلمان توفيق -
عراى أو فى برلمان اسماعيل وان لم يكونوا انفسهم نوابا ، ففى المنوفية مثلا ثلاثة عمد من عائلة
الفقى اشتركوا فى الثورة العربية غير النائب السيد الفقى (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره
وفى الشرقية مثلا اثنان من العمدة من عائلة الحوت غير النائب محمد صالح الحوت عمدة
الصالحية (برلمان ١٨٧٠) الذى انقطعت اخباره . ومثلها عائلات رزق وشتا والديب
والعريف والحيار وغنيم وحبيب والجزار والسعودى وغراب والحوارى وأولاد على (المنيا)
والشيخ عامر ونصير ومشهور والاترى الخ من مختلف المديرىات .

ومن يطلع على القوائم فى الرافعى عن سليم نقاش يجد أن أعيان الريف لم يكونوا
وحدهم فى الميدان فقد كانت كل الطبقات والطوائف ممثلة بغزارة من الذوات الى رجال الدين
الى موظفى الحكومة الى التجار .

وقد اشترك فى الثورة العربية من اسرة يكن وحدها ثلاثة على الأقل هم حسن باشا
يكن وابراهيم باشا يكن واسماعيل بك يكن . ولم يكن الجهاد الوطنى فى الثورة العربية قاصرا
على المصريين .

فقد كان هناك عديد من الذوات والاعيان المتمصرين الشرفاء وهم من اصل تركى او شركسى لم يعرفوا لهم غير مصر وطنا والقوا بقدرهم مع قدر الشعب المصرى فى الثورة العرابية . ونموذجهم العظيم الفريق راشد باشا حسنى ابو شنب فضه الشركسى الاصل بطل معركة القصاصين وقد كان رئيس المجلس العسكرى الذى ادان الضباط الشراكسة المتآمرين واشترك مع اعيان البلاد فى اعلان خيانة الخديو توفيق واعلان العصيان عليه . ومنهم اربعة من أمراء البيت المالك .

فى عصر ماساة اغتصاب مصر ربما جاز لفريق من الوطنيين ان يتراشق التهم مع فريق آخر من الوطنيين ويحملة مسئولية الاخطاء التى ادت الى احتلال مصر . وبعد جيل واحد ظهر مصطفى كامل على رأس تشكيل جديد للحزب الوطنى ادان عرابى والعرابين وكان شديد الوطأة فى التشهير بهم واتهامهم بانهم جروا على مصر الخراب وقد كان ذلك مفهوما لان الحزب الوطنى الجديد كان حزبا ملكيا معاديا للديمقراطية وثيق الاواصر بالخديو عباس الثانى وبالباب العالى . ولكن كيف يستطيع مؤرخ ان يحدد بضمير مطمئن ، كما فعل عبد الرحمن الرافعى بعد انقضاء نحو ثلاثة ارباع قرن موضع الخطأ فى مسار ثورة المصريين الاولى فى سبيل القومية المصرية وفى سبيل الديمقراطية على حكاهم الاتراك المستبدين بانه كان من حب العرابيين للرياسات وانتفاضهم على شريف باشا متذرعين بحق البرلمان فى اقرار الميزانية ، وهو ما اعترضت عليه المجلتراف وفرنسا فى مذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ .

لقد رأى شريف باشا بحاسته السياسية اصدار دستور ١٨٨٢ بعد استبعاد مادة الميزانية مؤقتا ورأى مجلس النواب ان دستوروا لا يتحول لمثلئى الامة حق اقرار ميزانية البلاد ليس بدستور ، وانما هو تقنين للحكم المطلق الذى يتحول للسلطة التنفيذية التصرف فى عصب البلاد ، والسلطة التنفيذية وعلى رأسها الخديو خاضعة للسيطرة الاجنبية ، ومع كامل الثقة فى شريف باشا ووطنيته وديمقراطيته ، فشريف باشا ليس دائما لان اى رئيس وزارة قابل للعزل ، وفى الحزب الملكى باشوات وباشوات ناقصون فى الوطنية ناقصون فى الديمقراطية وربما ناقصون فى الشرف كذلك . من اجل هذا ، وبعد تجربة رياض باشا المريه وبعد قبول الخديو لخطاب ضمان العرش من انجلترا وفرنسا ، لم يكن هناك مناص من حسم هذا الموضوع ، موضوع « مصدر السلطة » فى البلاد : اهو الامة أم الخديو والانجليز ؟ من الناحية العملية لم يكن هناك اى فرق بين التدخل الاجنبى بخطاب ضمان العرش والحكم المطلق اى بالمذكرة المشتركة فى ٧ يناير ١٨٨٢ وبين ضمان العرش والحكم المطلق بتجمع الاساطيل فى

الاسكندرية في ١٩ مايو وضرب الاسكندرية واحتلال مصر في ١١ يوليو ١٨٨٢ وماتلاه من اسابيع . لقد كانت المذكرة المشتركة هي مدافع الاميرال سيمور وجيوش الجنرال وولزلي . لقد بدأ غزو مصر في ٧ يناير ١٨٨٢ . وفي جميع حسابات التاريخ لمصرى الحدث يجب وضع هذا موضع الاعتبار (الاحتلال البريطاني لمصر بدأ عمليا في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تاريخ عزل الخديو اسماعيل وتولية الخديو توفيق) .

فاذا كانت مصر في حالة حرب مع إنجلترا منذ ٧ يناير ١٨٨٢ فمن حقنا ان نتساءل . اى جدوى كان يمكن ان تجنبها مصر بتأجيل النظر في قضية مصدر السلطة (الخديو مع الانجليز ام الامة مع الجيش) غير تأجيل الصراع المسلح بين الطرفين جملة شهور ؟ ولا شك ان شريف باشا كان محقا في مخوفاته من قيام دكتاتورية عسكرية على رأسها عرابى ومجلس قيادة الثورة العربية محل محل دكتاتورية الخديو توفيق والمراقبة الثنائية وتجعل من مجلس النواب مجرد واجهة شكلية لتجربة اخرى في الحكم المطلق امران احلاهما مر ولكن بالمنطق الوطنى البحث : الم تكن دكتاتورية العسكرتاريا المصرية اضمن لاستقلال البلاد من دكتاتورية الخديو العثمانية والشركسية يسندها جيش الاحتلال البريطانى ؟ ثم ايضا هذا السؤال : اذا دقت طبول الحرب اليس من حق الجيش ان تكون له كلمة مسموعة حتى في اعرق البلاد ديمقراطية ؟ نحن لا يمكن ان نشك في ان شريف باشا قد سمع طبول الحرب في ٧ يناير ١٨٨٢ بل وقبل ذلك منذ مظاهرة عابدين العسكرية في ٩ سبتمبر ١٨٨١ لان كل تصرفاته منذ ان تولى وزارته الثالثة كانت لتجنب وقوع التدخل المسلح من جانب الدول العظمى : اقصاؤه الاى عرابى والاي عبد العال حلمى خارج العاصمة . موقفه من بعثة نظامى باشا العثمانية : تراجعته في مبدأ سلطة البرلمان على ميزانية البلاد لتهدة إنجلترا وفرنسا . من حق شريف باشا علينا ان نعترف له بانه حاول مخلصا احباط اغتصاب مصر عسكريا بالوسائل السياسية ففى سبيل مصر كانت كل مناوآته السياسية ، ولكن هل كان في الموقف ما يدل حقا على امكان احباط العدوان العسكري بالوسائل السياسية ؟ في رأى ان تقديرات شريف باشا لم تكن سليمة رغم وطنيته وصدق نواياه .

وفي تقديرى انه اضعف نفسه واضعف الجبهة الوطنية بتشيت قوات العرابيين في اكتوبر ١٨٨١ ليطمئن الخديو والانجليز والأتراك . فهناك احتمال ان حصار الخديو توفيق المستمر بقوات العرابيين في عاصمة البلاد كان يمكن ان يحمل إنجلترا وفرنسا على الدول عن تقديم المذكرة المشتركة في ٧ يناير ١٨٨٢ ، لا تعففا ولكن حرصا على حياة الخديو الاسير

الذى كان بحكم قوة الشرعية اهم ورقة يلعب بها الاستعمار الاوروبى ، ولو ان الخديو توفيق واجه مصير لويس السادس عشر بعد مذكرة ٧ يناير ١٨٨٢ وحوكم بتهمة الخيانة العظمى لظهور استناد عرشه على ضمان من الدول الاجنبية لاضطرت إنجلترا وفرنسا الى احد مسلكين :

اما تعديل حساباتها في المسألة المصرية ريثا يتوفر لها في مصر خائن « شرعى » جديد موال لها وهو الارجح ، او الاقدام على الغزو العسكرى فورا ، أى في يناير ١٨٨٢ بدلا من يوليو ١٨٨٢ وهو مستبعد ، ولا سيما اذا ادركت الدول العظمى انه لا فرق في مصر بين شريف وعراى ، وبين العقلاء والمتهورين وبين الحكماء والجهال في ساعة الخطر الوطنى ، وانهما ستواجهان امة لها ذراع قوى بحركة عقل قوى ، امة لا مكان فيها للخونة ولا للمتريدين .

وبعد فهل كان اسماعيل باشا راغب على خطأ كبير حين نصح العرايين في صيف ١٨٨١ باغتيال الخديو توفيق لانه دبر اغتيالهم ؟ طبعاً كان على خطأ لان الاغتيال السياسى هو الحل الساذج والبربرى للخروج من المأزق السياسية مها كانت مبرراته وطنيه . وانما كان اسماعيل باشا راغب بعيد الرؤية حين ادرك انه لا امن لمصر ولا لشعبها طالما جلس على اريكة عرشها ملك طاغية عميل . وقد سنحت الفرصة امام القوى الوطنيه بكافة اجنحتها لمحاكمة توفيق الخائن محاكمة قانونية في ٧ يناير ١٨٨٢ وكان تردد « العقلاء » من اسباب تدهور الموقف والارجح ان شريف باشا خدم بتردده وبسياسة « الحل الوسط » الخديو والانجليز اكثر مما خدم الوطن والديمقراطية . وليس من داع لان نقسو في الحكم على شريف باشا لان عراى نفسه وقد كانت في يده جميع السلطات حين حاصر الاسطول البريطانى ميناء الاسكندرية في ١٩ مايو ١٨٨٢ تردد في محاكمة الخديو توفيق بتهمة الخيانة العظمى امام الجمعية الوطنية والحكم بخلعه واعتقاله او اعدامه وانما اكتفى العرايون بضجيج اليعاقبة في « ليلة ابو سلطان » الشهيرة من دون مقصلتهم حتى فر العصفور من القفص وآوى الى « الآمن » سراى رأى التين تحت حاية مدافع الامبال سيمور .

هناك مراقف في التاريخ كل شىء يضعف فيها بالحل الوسط . ومع ذلك فهذه مشكلة اكثر الثورات الفاشلة والحروب الناقصة عبر التاريخ البشرى : ان العقل والقلب فيها ينقطع بينهما الحوار فلا يتفاهمان : فيسود العقل الفاتر حيث ينبغى للقلب ان يتوهج او يسود القلب المتوهج حيث ينبغى ان يهدى نور العقل خطى الانسان . وفي مصر ، كما في كل بلد آخر كان لهذه الذبذبة اصولها الاقتصادية في مكونات المجتمع التائر من طبقات الاعيان . وكان اوسعها

ثراء أكثرها ميلا للمصالحة . وقد تمثلت هذه المأساة في بآساة سلطان باشا الذى بدأ حياته السياسية في معسكر الوطنين الديمقراطيين ، وظل يصالح ويصالح حتى وجد نفسه اخر الامر يقاتل في معسكر الخيانة مع الخديو والانجليز .

الديمقراطية والأحزاب - ٧

الديمقراطية المصرية بين
المدى والحزب
من الشورى الى الحكم
النيابى وبالعكس -

عصف الاحتلال البريطانى لمصر فى سبتمبر ١٨٨٢ بالثورة العرابية وبدستور شريف
باشا الذى اصدرته وزارة البارودى فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وبالبرلمان المصرى ، وتنظيم الحزب
الوطنى الحر الذى كان يساند الثورة العرابية والحركة الديمقراطية .

ومنذ استقالة وزارة البارودى فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على مظاهرة الاساطيل
الاوروبية فى الاسكندرية وعلى الانذار الانجليزى الفرنسى فى مذكرة ٢٥ مايو بقيت مصر بلا
وزارة حتى عين الخديو توفيق وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ كحل اخير لتهدة
العرابين ، بعد ان رفض الوزارة شريف باشا ومصطفى فهمى باشا وعمر لطفى باشا ، وكانت
محاولة التهدة نتيجة لضغط قنصلى المانيا والنمسا لتجنب مزيد من تدهور الموقف بعد مذبة
الاسكندرية نظرا لوجود الاسطولين الانجليزى والفرنسى فى ميناء الاسكندرية .

وفى ٢٠ يونيو ألف اسماعيل راغب باشا وزارته على النحو التالى : اسماعيل راغب
للىاسة والخارجية ، احمد رشيد باشا للداخلية ، عبد الرحمن رشدى بك للمالية ، احمد
عرافى باشا للحرية والبحرية ، على ابراهيم باشا للحقانية ، سليمان أباطة باشا للمعارف ،
محمود باشا الفلكى للاشغال ، حسن باشا الشريعى للأوقاف . وكان اهم ما فعله اسماعيل
راغب باشا انه :

- ١ - قدم للخديو توفيق برنامج لوزارته يقوم على احترام احكام الدستور بما فيها مبدأ
المسئولية الوزارية وحظر اجزاء اية مخبرات مع الدول الاجنبية الا عن طريق وزير الخارجية .
- ٢ - الابقاء على عرافى وزيرا للحرية (وضمنا اصفاء الشرعية على قرارات عرافى فى
زمن بدا فيه غزو البلاد وشيكا ، لتأمين مصر من تواطؤ الخديو مع الانجليز) .

واشترط اسماعيل راغب موافقة الخديو توفيق على هذا البرنامج لقبول الوزارة حتى يأخذ عليه تعهدا كتابيا بذلك ، فوافق توفيق مرغما على برنامج اسماعيل راغب . وقد كان طبيعيا الا تستمر وزارة اسماعيل راغب باشا في الحكم بعد بدء العمليات العسكرية سواء في منطقة كفر الدوار أو في منطقة السويس نظرا لانحياز اسماعيل راغب للعرايين .

وفي ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ كلف الخديو توفيق شريف باشا بتشكيل وزارته الرابعة فشكلها على النحو التالي : شريف باشا للرياسة والخارجية ، رياض باشا للداخلية ، عمر لطفى باشا للحربية والبحرية ، على حيدر باشا للمالية ، على مبارك باشا للاشغال ، احمد خيرى باشا للمعارف ، حسين فخري باشا للحقانية ، محمد زكى باشا للاوقاف . وكان كل الوزراء من المعادين لعرايى ، ومع ذلك ففي برنامج شريف باشا اشترط شريف الالتزام باحكام دستوره الذى قدمه لمجلس النواب في ديسمبر ١٨٨٢ ، وبالمعمل على تنمية المؤسسات الليبرالية فوافق الخديو على ذلك محفظا :

١- بحقه في رياسة مجلس الوزراء عند الاقتضاء .

٢- بضرورة تنفيذ اوامره بوصفه القائد الاعلى للقوات المسلحة .

وقد كان قبول شريف باشا تشكيل الوزارة رغم تحفظات الخديو مهزلة سياسية والمدافع تقصف في كفر الدوار والانجليز يحتلون بورسعيد والاسماعيلية ويتقدمون الى نفيشة والجفر والمسخوطة والمحسمة والقصاصين ، كما ان تحفظات الخديو توفيق كانت في حقيقتها رفضا للتقيد بدستور شريف وعودة بنظام الحكم المصرى الى ما قبل خضوع الخديو اسماعيل لمبدأ المسئولية الوزارية في مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ . وقد كان لصدور الامر الخديوى بعزل عرايى من وزارة الحربية في ٢٠ اغسطس ١٨٨٢ ، يوم استقالة وزارة اسماعيل راغب وتشكيل وزارة شريف ، معنى محددا وهو ان شريف باشا قرر التعاون مع الخائن المتصرف بقوة السلاح الاجنبى بدلا من مشاركة الامة المهزومة ويلات الهزيمة . اولعل شريف باشا وقد راي الكارثة محدقة لا محالة ، قبل الوزارة لانقاذ ما يمكن انقاذه . لقد كانت المجلترتا تعلن انها ما فتحت مصر الا لتثبيت سلطة الخديو وانها سوف تجلو عن البلاد بمجرد تحقيق ذلك . وربما كان شريف باشا يأمل حين قبل الحكم في تلك الظروف المنكودة ان ينجح بالدبلوماسية فيما فشل فيه عرايى بالعسكرية ، ولاسيا ان فرنسا وتركيا سرعان ما انتقضتا على المجلترتا من اجل الجلاء الناجز عن مصر فور تصفية الثورة العرابية . وفي الرافعى ان بعض من رأوا شريف باشا مع

وزرائه في مركبته خلف مركبة الخديو الخائن مع الجنرالات الغزاة في الطريق من محطة القاهرة الى السراي الخديوية بين صفين من الجنود الانجليز ، ذكروا ان شريف باشا كان ييكي في صفت من فرط الاحساس بالحزن والعار . وعلى كل فقد صابر شريف باشا الخديو الخائن والاحتلال البريطاني عاما ونصف عام حتى استقال في يناير ١٨٨٤ احتجاجا على طلب انجلترا من مصر الجلاء عن السودان وعلى قبول الخديو توفيق طلب الانجليز ، وفي استقالته أوضح انه لا يستطيع المشاركة في التفريط في حقوق البلاد او في الاخلال بمبدأ مباشرة الخديو الحكم بواسطة وزرائه ، وهو المبدأ الذي استقر في الحكم المصري منذ مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ في اواخر عهد اسماعيل .

وهكذا ختم شريف باشا حياته السياسية ختاما مشرفا . ثم اعتلت صحته بعد ذلك حتى توفي بمدينة جراتز بالنمسا في ابريل ١٨٨٧ عن واحد وستين عاما ودفن في القاهرة بمجنازة مهيبة كما يدفن الابطال القوميون .

ليس من داع للحديث بالفاضة عن الوزارات المصرية تحت الاحتلال البريطاني . فبين سبتمبر ١٨٨٢ عام الاحتلال ومايو ١٩٠٧ ، عام رحيل اللورد كرومر عن مصر (٢٥ سنة) لا نسمع (خارج فترة شريف الوجيزة) الا عن ثلاثة اسماء تبادلت رئاسة الوزراء في مصر ، هي أسماء : مصطفى رياض باشا وبوغوص نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا .

الذي الانجليز دستور شريف (١٨٨٢) وأدخلوا دستور اول مايو ١٨٨٣ الذي يمكن ان نسميه دستور دوفرين لان اللورد دوفرين سفير انجلترا في استانبول هو الذي وضعه اساسا للحكم «النياي» في مصر . وقد ظل العمل بهذا الدستور اربعين سنة حتى صدور دستور ١٩٢٣ الذي تمخضت عنه ثورة ١٩١٩ .

وفقا للدستور دوفرين كان الحكم النياي مكونا من مجلسين احدهما هو «مجلس شورى القوانين» والآخر هو «الجمعية العمومية» .

اما «مجلس شورى القوانين» فكان يتكون من ٣٠ عضوا منهم الرئيس تعينهم الحكومة المصرية و١٤ عضوا تتخيم مجالس المديرية (المحافظات) من بين اعضائها وعضو عن محافظة القاهرة وعضو عن محافظة الاسكندرية . وقد نص دستور ١٨٨٣ على انه لا يجوز اصدار اى قانون أو مرسوم يتعلق «بتنظيم الادارة العامة» دون عرضه عليه ، وكذلك نص على عرض الميزانية على هذا المجلس الذي يجوز له ان «يبدى اراءه ورغباته في كل باب من ابواب الميزانية» . غير ان الحكومة غير مقيدة بالتزام اراء المجلس ورغباته سواء بالنسبة للميزانية

أو بالنسبة لمشروعات القوانين والمراسيم . وفي حالة القوانين والمراسيم اذا اختلفت وجهة نظر الحكومة مع وجهة نظر «مجلس شورى القوانين» يجب على الحكومة اخطار المجلس بسبب رفضها لوجهة نظره دون ان يترتب على ذلك فتح باب المناقشة من اى نوع كانت . كذلك كان محظورا على مجلس شورى القوانين مناقشة اى التزام مالى على الحكومة المصرية مترتب على تعهداتها الدولية .

وقد اباح هذا الدستور للوزراء الاشتراك باشخاصهم فى مداولات المجلس او ايفاد من ينوب عنهم من كبار الموظفين المختصين الى المجلس .

أما «الجمعية العمومية» فقد كانت تتكون من ٨٢ عضوا هم الوزراء الستة واعضاء «مجلس شورى القوانين» الثلاثين و ٤٦ عضوا ينتخبهم الاهالى وكان يشترط فى المرشح ان يكون عمره ٣٠ سنة على الأقل ، وان يكون ملما بالقراءة والكتابة وان يكون ممن يدفعون ضرائب مباشرة لا تقل عن ٣٠ جنيا مصرى سنويا . وقد نص دستور ١٨٨٣ على عدم فرض ضرائب مباشرة جديدة بدون موافقة «الجمعية العمومية» ، كذلك نص على ضرورة أخذ رأى الجمعية العمومية فيما يتصل بعقد القروض العامة ، وشق الترع ومد السكك الحديدية ، وتصنيف الاراضى الزراعية من الناحية الضريبية وكذلك ايجاز دستور ١٨٨٣ للجمعية العمومية المبادرة بتقديم ما تراه من اقتراحات بشأن المسائل الاقتصادية والمالية والادارية دون اى التزام من جانب الحكومة بأخذ رأى «الجمعية العمومية» . ونص الدستور على ضرورة عقد «الجمعية العمومية» مرة كل سنتين على الأقل ، كما نص على أن جلسات «مجلس شورى القوانين» وجلسات «الجمعية العمومية» غير مفتوحة للجمهور .

بعد ربع قرن اقترح اللورد كرومر فتح جلسات «مجلس شورى القوانين» لرجال الصحافة ولكن اعضاء المجلس لم يميلوا الى الاخذ بهذا الراى خوفا من الصحافة .

اما فى المديرىات فقد انشئ فى كل مديرية «مجلس مديرية» يرأسه المدير (المحافظ) ، وكان مجموع اعضاء مجالس المديرىات فى مصر كلها ٧٠ عضوا ، وقد تراوح العدد فى كل مديرية بين ٣ أعضاء و ٧ أعضاء بحسب حجم المديرية . وكانت مهمة مجالس المديرىات النظر فى الشئون المحلية مثل شق الطرق وانشاء الاسواق وحفر الترع ، ولكن بما أن هذه المجالس لم يكن لها حق فرض ضرائب محلية على المواطنين فقد ظلت محدودة النشاط .

وقد نص دستور اللورد دوفرين على انشاء هيئة تشريعية ثالثة هى «مجلس الدولة»
Conseil d'Etat على غرار مجلس الدولة فى فرنسا تكون مهمته اعداد مشروعات القوانين

قبل عرضها على الجهات التشريعية .

ولكن سرعان ما صرف النظر عن انشاء هذه الهيئة بتدخل اللورد كرومر . قال كرومر في الجزء الثاني من كتابه « مصر الحديثة » (ص ٢٧٣ - ٢٧٤) : « عندما وصلت مصر في سبتمبر ١٨٨٣ وجدت ان انشاء مجلس الدولة موضوع نقاش محتم . وسرعان ما تكشف ان الحكومة الدولية سوف تغفل في كل فرع من فروع الادارة المصرية . وقد استمرت المناقشة عدة شهور حتى ابلغت اللورد جرانفيل في ١٩ يناير ١٨٨٤ ان مجلس الدولة سوف يكون هيئة مكلفة ولا نفع فيها . وكان نوبار باشا يرى نفس الرأي . وهكذا ادركت الرحمة مصر فانقذت من هذا النوع الخاص من الوباء الدولي » .

هذا هو مجمل احكام دستور ١٨٨٣ وبموجبه نرى ان البرلمان المصري كان مكونا من هيتين : « مجلس شورى القوانين » وعدده ٣٠ عضوا معينا و ١٤ منتخبين ، و « الجمعية العمومية » وعددها ٨٢ منهم ٢٠ معينون و ١٦ منتخبون على درجتين و ٤٦ منتخبون انتخابا مباشرا ، مع ضمان أن النواب من الاعيان يحكم نصاب الضريبة المفروض في المرشحين . وفي الحالين كان رأى الهيئتين استشاريا الا في امر واحد وهو فرض الضرائب المباشرة الجديدة الذى كان ينبغى فيه موافقة الجمعية العمومية . ويمكن أن نقول ان « الجمعية العمومية » كانت نواة مجلس النواب بينما كان « مجلس شورى القوانين » نواة مجلس الشيوخ . يمكن أن نقول هذا لولا هذه البدعة التى ابتدعها اللورد دوفرين وهى اعتبار مجلس شورى القوانين بكامل هيئته مضافا اليه الوزراء الستة اعضاء في « الجمعية العمومية » بقصد السيطرة عليها من طريق ٢٠ نائبا معينا من قبل الحكومة و ١٦ نائبا منتخبين على درجتين ، لم ينتخبهم الشعب مباشرة وإنما انتخبهم مجالس المديریات . وهؤلاء لا ينبغى ان نستخف بعدم اهليتهم . فلما اكثرا ما ينتخب نائب للحكم المحلى لانه طيب السمعة او واسع النفوذ فيما يتصل بالخدمات المحلية داخل محافظته المحدودة ولكنه قاصر في الوطنية او الوعي او الاهتمام بالقضايا القومية على مستوى الامة كلها . فعدد اعضاء « الجمعية العمومية » الحقيقي اذن بموجب دستور ١٨٨٣ كان ٤٦ عضوا منتخبيا انتخابا مباشرا ، وهو نحو نصف اعضاء « مجلس شورى النواب » ايام اسماعيل وفى برلمان توفيق - عرابى . واذا كان للرموز مغزى خاص ، فان مجرد تغيير اسم « مجلس شورى النواب » (برلمان اسماعيل) و « مجلس النواب » (برلمان توفيق - عرابى) الى « مجلس شورى القوانين » ليس له معنى الا بتجاهل صفة « النيابة » عن الامة مصدر تفويض السلطة في كل حكم نيابى . او هو بمثابة تنبيه على النواب الا يتكرر منهم قولهم للحاكم : « نحن نواب الامة » كما دأبوا على أن يفعلوا أيام اسماعيل وتوفيق .

فلننظر الان الى ما كسبته مصر والديمقراطية المصرية وما خسرت منذ اول عهدها بالحياة البرلمانية في عهد اسماعيل عام ١٨٦٦ حتى دستور الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٣ .

ولنبداً بأول دستور عرفته مصر الحديثة منذ عهد بونابرت وهو دستور اسماعيل الصادر في ٢٣ اكتوبر ١٨٦٦ بتشكيل «مجلس شورى النواب» في صورة الامر العالى الصادر لاسماعيل راغب باشا متضمنا المبادئ العامة للحكم التياى وقانون الانتخاب واللائحة الداخلية للمجلس في وثيقة واحدة ومتضمنا قرار تعيين اسماعيل باشا راغب رئيسا للمجلس .

والمبادئ الاساسية لنظام الحكم محددة بامجاز في الديباجة الموجزة وفي المادة الاولى من اللائحة الاساسية . فالديباجة تقول : «حيث أن مجالس الشورى شوهدت منافعتها ومحسناتها الجليلة في الممالك المتقدمة كان امل تشكيل مجلس شورى بمصر ، تنتخب اعضاءه من الاهالى ، فالان أشكر الله تعالى على أن عاينت من اهالى مملكتنا من الاهلية والاستعداد ، ما يزيد حصول هذا الامل فصممنا بالاتفاق على تأسيس المجلس المذكور» و «ما القصد من هذا الا التشاور والتعاون على توسيع عمارية ومدنية الوطن ، والاقتطاف من ثمار مآثر انضمام الاراء في الامور النافعة» . ويقول (البند الاول) : «تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة في المنافع الداخلية والعقودات التى تراها الحكومة انها من خصايصه المجلس ، ليصير المداكرة ، واعطاء الراى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية» .

وقد حدد دستور ١٨٦٦ عدد اعضاء مجلس شورى النواب بعدد ٧٥ نائباً يتتخيم اعيان البلاد من بينهم ممثلين لكافة المديريات بحسب تعداد كل منها على أن تمثل القاهرة بثلاثة اعضاء والاسكندرية بعضوين من هذا العدد ويشترط فى النائب ان يكون عمره ٢٥ سنة على الاقل وان يكون مصرى الجنسية ومتمتعاً بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من الفقراء المحتاجين أو المعانين او من العسكريين فى الخدمة العاملة او فى الاحتياطى او من موظفى الحكومة او الموظفين خارج الحكومة ، ولو كانوا من العمد او الاعيان . اما الموظفون المفصولون بغير الطريق التأديبى فيجوز انتخابهم . ويشترط فى الناخب ان يكون من المتمتعين بالاهلية القانونية والمدنية والا يكون من العسكريين فى الخدمة العاملة . ورغم أن قانون الانتخاب لم ينص فى شروط النيابة أو الانتخاب على اقتصارها على طبقة العمد او مشايخ البلاد أو الاعيان الا انه نص فى البند السابع على ما يلى : «حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الاهالى ، فبالطبع هم المنتخبون من طرف اهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه فى القسم ، اذا كان تلك المشايخ حايزين الاوصاف المعتمدة المذكورة ، فهؤلاء

المشايع يحضرون المديرية ويكتب كل احد منهم اسم من ينتخبه في القسم في ورقة مخصصة ويضعها مقفولة بالصندوق المعد لقسمه بالمديرية » وبهذا نص دستور ١٨٨٦ على انتخاب النواب على درجتين : المواطنون ينتخبون مشايخ البلاد ومشايخ البلاد ينتخبون اعضاء البرلمان ، كما نص الدستور على أن الانتخاب سري .

ولتحصين الانتخابات ضد تلاعب رجال الادارة اشترط الدستور أن يكون فرز الاصوات علنيا في حضور المشايخ بمعرفة لجنة مشكلة من مدير المديرية ووكيلها وناظر قلم الدعاوى فيها (رئيس قلم قضايا الحكومة) وقاضى المديرية ، كما اشترط أن يوقع المشايخ الحاضرون عملية الفرز بكل مديرية محضرا بنتيجة الانتخاب . وقد جدد الدستور مدة النيابة بثلاث سنوات وحدد مدة كل دورة برلمانية بشهرين سنويا من ١٥ كيهك الى ١٥ أمشير والبند الثامن عشر (الاخير) ينص على أنه « لا يجوز قبول عرض حالات من أحد ما بالمجلس » ومعنى هذا فيما يبدو أن المجلس كان محظورا عليه النظر في شكاوى المواطنين باعتبار ان نظر الشكاوى من اختصاص الحكومة .

وقد نصت « النظامة » اى اللائحة الداخلية لمجلس شورى النواب الملحق بدستور ٢٢ اكتوبر ١٨٦٦ بان المحروسة (القاهرة) هى مقر مجلس الشورى وان الخديو يعين رئيسه ووكيله ويدعو لعقده ويتلو بشخصه او بمن ينوب عنه خطبة العرش « المقالة » ويتلى رد المجلس على خطبة العرش خلال يومين ويشترط الا يتضمن الرد على خطبة العرش قطع فى أى امر من الامور المطروحة على مجلس الشورى . وان وظيفة المجلس هى « المداولة فى المنافع الداخلية والعقود التى تراها الحكومة انها من خصايصه تصير المذاكرة فيه ، واعطاء الراى عنها » . وذلك بعد دراسة الموضوعات فى « قومسيونات » المجلس اى لجانه . ورئيس المجلس يقرز جدول اعمال المجلس بحسب اهمية الموضوعات فى نظره ويلتزم بجدول الاعمال على أن يكون للمجلس حق استبعاد ما لا يرى لزوما للنظر فيه من جدول الاعمال . ويكون اخذ الاراء فى الموضوعات المطروحة بالتصويت كتابة امام الاعضاء. فى صندوق الاصوات ويفرز سكرتير المجلس الاصوات علنا وتتخذ القرارات بالاغلبية المطلقة . ويجب على المجلس احترام رأى الاقلية والاصغاء اليه . اما رئيس المجلس فلا يحق له ابداء اى رأى فى أى موضوع الا اذا تساوت اصوات الاعضاء ، فعمله مقصور على ادارة الجلسات وتطبيق قواعد النظام . وعضاء المجلس يتمتعون بالحصانة البرلمانية اثناء انعقاد كل دورة للمجلس الا فى جرائم القتل . ولا يجوز لعضو نشر مداولات المجلس الا بترخيص من رئيسه . وفى المادة الختامية (بند

٦١) يتحتم أن يكون النائب ملماً بالقراءة والكتابة في الانتخاب السابع (أى بعد ١٨ سنة) ويتحتم ان يكون الناخب ملماً بهما في الانتخاب الحادى عشر (اى بعد ٣٠ سنة) .

والخلاصة فى كل هذا ان دستور ١٨٦٦ قرر جملة مبادئ أساسية أهمها ان مجلس شورى النواب ذو صفة استشارية بحتة فيما تحيله اليه الحكومة او ما يقترحه على الحكومة من موضوعات وليس لقراراته اية صفة من صفات الالتزام كما ان دائرة اختصاصه محددة «بالمنافع الداخلية» وماترى الحكومة عرضه عليه من موضوعات او مشروعات ، وبالتالي فليس له ان يدخل فى السياسة الخارجية او فى اعمال السيادة الابناء على طلب الحكومة ، وانه فى حقيقته مجلس اعيان منتخب على درجتين . وقد حل الخديو اسماعيل مشكلة ان الدستور «منحة» من الحاكم او «حق» للامة باعلانه فى ديباجة الدستور ان الدستور ضرورة من ضرورات المدنية والعمران وضرورة ناشئة عن أهلية المصريين للحكم النيابى . وبذلك فرغم تمسك الخديو اسماعيل بانه مصدر الدستور الا انه تخلى صراحة عن نظرية الحق الالهى واعترف صراحة بنظرية الحق الطبيعى ، كما انه اقر فى المادة السابعة من الدستور «اللائحة الاساسية» بان المجلس النيابى منتخب بتفويض من الامة . واهم ما يغض من قيمة دستوره الاول هو نظرية «الشورى» اى البصفة الاستشارية لمجلس النواب التى قضت عليه ان مقدما ان يتحول الى جمعية مناظرات عظيمة او الى مكلمة عظيمة ليس لقراراتها قوة الالتزام .

أما السلطة التنفيذية منذ تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ حتى اصداره مرسوم ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ تحت ضغط الدول العظمى بانشاء مجلس وزراء مشول امام البرلمان ولا يرأسه الخديو ، فقد كانت مودعة فى المجلس الخصوصى الذى يرأسه الخديو ، وكان مزيجاً من مجلس البلاط ومجلس الوزراء ويرأسه الخديو واجتمعت فيه السلطان التشريعية والتنفيذية معا وبعض جوانب السلطة القضائية .

اما دستور شريف باشا الاول (١٨٧٩) الذى أقرته الوزارة وأقره مجلس شورى القوانين وأقره اسماعيل ولكنه خلع قبل اصداره ورفضه الخديو توفيق مما ادى الى استقالة وزارة شريف ، فقد كان خطوة متقدمة نحو الحكم الدستورى لانه ألغى مبدأ الشورى وجعل من «مجلس شورى النواب» «مجلس النواب» وجعل قراراته ملزمة للحكومة وجعله سلطة التشريع فى البلاد وبذلك فصل السلطات الثلاث : التشريعية والتنفيذية والقضائية . نص دستور ١٨٧٩ ، وهو منسقى من الدساتير الأوروبية فى المادة : (٢٧) على «ان

وضع القوانين واللوائح يكون ابتداء بمجلس النظار « مجلس الوزراء » (ل . ع .) ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها بحيث لا يكون القانون معتبرا او دستورا للعمل ما لم يتل بمجلس النواب بندا بندا ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات أن يغيروا او ينقحوا ان يعدلوا اى قانون من القوانين واى بند من بنودها ومن جملة هذه اللائحة الاساسية » .

وفي المادة (٢٨) : « اذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين او بندا من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا في اثناء مدة انعقاد تلك السنة » . وفي المادة (٣٦) : النظار مسئولون امام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاغمال المختصة باداراتهم وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب » . وفي المادة (١١) : « اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار واصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الاسباب ولم تستعف النظارة ، فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب اعضائه على شرط الا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفصاضه الى يوم اجتماعه . واذا ايد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، ويجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين او بعضهم » .

كذلك نص دستور ١٨٧٩ على عدم جواز الجمع بين صفة الوزارة أو الوظيفة العامة مدنية كانت او عسكرية وصفة النيابة ، وزاد عدد النواب الى ١٢٠ نائبا بما فيهم النواب عن السودان ورفع سن النيابة الى ٣٠ سنة على الاقل ، مشترطا في النائب ان يكون من رعايا الحكومة المصرية (ليشمل ذلك نواب السودان) وان يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية دون اشتراط الانتماء الى طبقة اجتماعية معينة ، بل على العكس من ذلك قرر دستور ١٨٧٩ صرف مرتبات للنواب بواقع ١٠ر٠٠٠ قرش سنويا ، واطال مدة انعقاد المجلس من شهرين الى ثلاثة سنويا (من اول كيهك اى ديسمبر الى اول برمهات اى مارس من كل سنة) . ووسع دستور ١٨٧٩ تعريف الحصانة البرلمانية واعطى المجلس حق رفعها او اعلالها اثناء دورات الانعقاد او خارج دورات الانعقاد . ونقل من سلطة العرش الى سلطة المجلس حق اختيار رئيس المجلس ووكيله وحق البيرولى اى المصادقة على عضوية الاعضاء وحق تفسيرية مادة من مواد الدستور وحق وضع لائحة المجلس الداخلية ولكن اهم حقوق اكتسبها مجلس النواب

في دستور ١٨٧٩ كانت :

١ - حق اقرار الميزانية السنوية ومراقبة الايرادات والمصروفات بموجب المادة ٤٦ ..

٢ - حق اقرار الضرائب العامة بموجب المادة ٤٥ .

٣ - حق تلقى العراض بموجب المادة ٢٣ من المواطنين الحائزين لحق الانتخاب والنظر

فيها .

٤ - حق استجواب الوزراء ومناقشتهم بموجب المادة ٤٣ .

٥ - حق المجلس في اقتراح القوانين واللوائح والمشروعات في المادة (٤٢) بعد اخطار مجلس الوزراء الذى له حق الاعتراض في خلال اسبوع وفي حدود المادة (١١) المتقدم ذكرها .

كذلك جعل دستور ١٨٧٩ الاصل في جلسات المجلس ان تكون علنية مالم يقرر المجلس سرية الجلسة ، وجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية في المجلس لمنع تكرار الوزارة الأوروبية حيث كان السير ريفرز ويلسون ودى بلنير وزيرين في وزارة نوبار . وجعل التصويت برفع الايدى او بندااء الاسماء بحسب ما يقرره المجلس اما التصويت السرى في الصندوق . فقصره على انتخاب الاشخاص (الرئيس والوكيلين واعضاء اللجان ... الخ) . كذلك من اهم ما نص عليه دستور ١٨٧٩ المادة (٨) : كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته » . وبهذا النص تحول نواب مصر من مشايخ حارات او اعيان محليين لا ينظرون الا في مشروعات الرى والصرف الى قيادات سياسية واجتماعية واقتصادية للامة المصرية كلها . وقد كان معنى خلو دستور ١٨٧٩ من اى نص على تحديد اختصاص المجلس بالنظر في « المنافع الداخلية » وحدها اطلاق يد المجلس في النظر في السياسة العامة وفي السياسة الخارجية وفي اعمال السيادة . كما ان دستور ١٨٧٩ ، رغم أنه اجاز لمجلس الوزراء في حالات الطوارئ اصدار القوانين واللوائح في غيبة البرلمان « بشرط الا يكون مخالفا للقوانين المعتبرة » و « تحت مسؤوليته » ، واشترط وجوب عرض كل ما تصدره السلطة التنفيذية بهذا الطريق الاستثنائى على مجلس النواب في اول دورة تالية من انعقاده لاقراءه بموجب المادة (٤١) ، مالم يزاوّل الخديو حقه في دعوة المجلس لدورة طارئة بموجب المادة (٦) .

وبهذا يكون دستور ١٨٧٩ قد قصد الى تحويل مجلس النواب من مجرد مكملة بموجب

مبدأ الشورى الى سلطة تشريعية بالمعنى الكامل : اذا تعارضت ارادته مع ارادة السلطة التنفيذية ولم تستقل الوزارة من تلقاء نفسها او يقلها الخديو اعلانا عن استمرار ثقته فيها ، دخلت الامة حكما بين الخديو وحكومته وبين البرلمان في الانتخابات الجديدة التي سودت كلمة المجلس النيابي الجديد على كلمة الحكومة في خلال اربعة اشهر من حل المجلس القديم . كما أن دستور ١٨٧٩ اعطى السلطة التشريعية تفويضا من الامة بالسيطرة الكاملة على ميزانية البلاد وضرائبها ومراقبة ايراداتها ومصروفاتها . ولم يكتف دستور ١٨٧٩ بمبدأ المسؤولية الوزارية امام البرلمان من الناحية السياسية بل نص على ضرورة اصدار « قانون بحكمة الوزراء » الذى كانت له قصة عجيبة في التشريع المصرى طوال قرن كامل ، حتى بعد اعلان دستور ١٩٢٣ ، دستور مصر المستقلة ، واطاح باكثر من وزارة خلال كفاح مصر الديمقراطى ، وهو الى هذه اللحظة مايزال حبرا على ورق . هذا هو دستور شريف العظيم الذى استهدف به هدفين عظيمين هما :

١ - أن الامة هي مصدر السلطات .

٢ - نظافة الحكم المصرى ووطنية الحكم المصرى .

وبعد اسابيع من موافقة اسماعيل العظيم على اصدار هذا الدستور تحالف الاستعمار الاوروبى على خلع اسماعيل لختق الديمقراطية المصرية في مهدها وتدخلت بريطانيا لاجلاس توفيق الخائن على عرش مصر لختق هذا الدستور ولو أذ الديمقراطية المصرية ، وحين اندلعت الثورة العربية وثورة الوطنيين الاحرار لاقرار الحياة الدستورية لم تجد بريطانيا مناصا من احتلال مصر لتثبيت الحكم المطلق فيها وحكمها حكما مباشرا من خلال واجهات مصرية بعضها خائن وبعضها كاره ولكن بغير حيلة امام هذا القهر الاعظم .

اما دستور شريف باشا الثانى الذى قدمه لمجلس النواب المنعقد فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ بعد مظاهرة عابدين المشهورة (٩ سبتمبر ١٨٨١) فقد كان فى جوهره هو نفس دستور ١٨٧٩ فيما خلا بعض التنازلات التى اراد بها شريف باشا تحاشى الصدام المباشر بين الامة والخديو من ناحية وبين الامة والدول العظمى الدائنة من جهة اخرى . وهذه التنازلات هي :

« المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور (فى الرد على خطبة العرش) ل . ع . على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه » . المقصود بهذا النص صيانة مقام العرش من تطاول مجلس النواب او سحب الثقة من الوزارة منذ الجولة الاولى .

وهو يكاد يكون مجرد مجاملة بروتوكولية لو اكتفت خطبة العرش بالعموميات في الكلام عن تقدم البلاد وعمرانها ، وقد يسبب مشاكل عميقة اذا فصلت خطبة العرش سياسات تتعارض مع مصالح الامة ل . ع . ١٠ .

« المادة ١٤ : ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجانب الخديو فيعين احدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب . (وهذا حل وسط بين رئيس مفروض على المجلس من الخديو ورئيس ينتخبه المجلس متجاهلا الخديو وقد يكون من أعدائه ل . ع . ١٠) .

« المادة ٢٢ : النظار متكافلون في المسئولية امام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء (وهذا النص يضعف مبدأ المسئولية الوزارية لانه يقصرها على حالة مخالفة القوانين المعمول بها . بينما الخلاف بين الوزارة والبرلمان قد ينشأ في اتباع سياسات او اتخاذ مواقف او اقرار مشروعات تقرها الوزارة ولا يقرها البرلمان . ثم ان شريف باشا قد تنازل جملة عن مبدأ محاكمة الوزراء . والعرف الديمقراطي يجمع بين المسئولية الجماعية في القرارات الجماعية والمسئولية الفردية عن سلامة تصرفات كل وزير في حدود وزارته ، مع النص على جواز محاكمة الوزراء فرادى او مجتمعين بحسب نوع الاتهام الموجه اليهم . ل . ع . ١٠) .

« المادة ٣٤ : لا يجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الوريكو المقررة للاستانة او الدين العمومي او فيما التزمت به الحكومة في أمر الدين بناء على لائحة التصفية او المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الاجنبية . (والمقصود تأمين تركيا بالنسبة للجزية التي كانت تركيا تتقاضاها سنويا من مصر من جهة وتأمين الدولة العظمى الدائنة على اقساط الديون وفوائدها ، ولا سيما بالنسبة لقانون الغاء المقابلة وقانون زيادة الضرائب العشورية ، وقد كان الاتجاه بين اعيان البلاد الى العبث بهذين القانونين ، وبهذا يعطون ذريعة رسمية للدول العظمى في استخدام السلاح ضد مصر لضمان سداد الديون ل . ع . ١٠) .

« المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

« المادة ٥١ : اذا أغضض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار » .

« والمادتان ٢٠ و ٥١ كانتا في دستور شريف باشا الاول لعام ١٨٧٩ من اختصاص

مجلس النواب وحده فعدلتا في دستوره الثاني الذي استصدرته وزارة البارودي في ٧ فبراير ١٨٨٢ ، اى بعد استقالة شريف باشا وتولى البارودي رئاسة الوزارة ، لاثبات التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ل . ع .

ودستور ١٨٨٢ هو نفس دستور شريف باشا الثاني الذي قدمه لبرلمان توفيق - عرابي بعد افتتاحه في ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ . وقد وافق عليه مجلس النواب ، ولكن احتجاج المجلةا وفرنسا على انتقال سلطة اقرار الميزانية والرقابة على الايرادات والمصروفات الى مجلس النواب بمذكرة ٢٦ يناير ١٨٨٢ جعل شريف باشا تجنباً للصدام مع الدول العظمى يطلب الى المجلس اقرار الدستور كاملاً فيما خلا المواد الخاصة باقرار الميزانية ، وقد طلب شريف باشا ارجاءها للمستقبل فرفض مجلس النواب طلبه وتمسك بحقوقه مما اضطره الى الاستقالة واخلاء مسؤولياته للبارودي .

أما بقية مواد دستور ١٨٨٢ فهي في جوهرها والى حد كبير في نصها نفس مواد دستور ١٨٧٩ ، القائم على أن الامة هي مصدر السلطات ، وعلى انفصال السلطين التنفيذية والتشريعية ، وعلى انتقال سلطة التشريع كاملة الى المجلس النيابي دون الاكتفاء بمبدأ الشورى ، وعلى الاحتكام الى الامة كلما استحكم الخلاف بين السلطين باجراء انتخابات جديدة ، وعلى شمول اختصاص المجلس النيابي في نظر كل ما يتصل بامور مصر دون الاختصار على نظر « المنافع الداخلية » وعلى حق المجلس في نظر عرائض المواطنين المقدمة اليه ، وعلى حق المجلس في اقرار الميزانية والضرائب الجديدة وعلى بطلان كل قانون أو لأئحة يصدران بغير موافقة المجلس ، وعلى حق المجلس في استجواب الوزراء ومناقشتهم وفي مناقشة تصرفات كافة موظفي الحكومة ... الخ .

ومن هذا يتبين أن دستور ١٨٨٣ (دستور دوفرين) ركز على نقطة واحدة وهي اغادة البرلمان المصري بمجلسيه الى ما كان عليه قبل الثورة العرابية بل الى ما كان عليه قبل دستور اسماعيل - شريف المجهض في ١٨٧٩ ، بل الى ما قبل الاعلان الدستوري الذي اصدره اسماعيل في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ بمسئولية الوزارة امام البرلمان وبانفصال مجلس الوزراء عن شخص الخديو بانشاء مجلس وزراء لا يرأسه الخديو . كان حجر الاساس في دستور ١٨٨٣ هو سحب سلطة التشريع من الهيئة التشريعية وتحويلها بمجلسها ، « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » ، الى مجرد غرفتي مشورة تابعتين لمجلس الوزراء الذي انتقلت اليه سلطة التشريع كاملة الا فيما يمس فرض ضرائب جديدة . وبهذا عصف الاختلال البريطاني بمبدأ

فصل السلطات الذى لا تقوم حياة ديمقراطية بدونه باختصاصه السلطة التنفيذية بسلطة التشريع كذلك . وعاد البرلمان المصرى الى مجرد «مكلمة» كما كان فى أوائل عصر اسماعيل . ومجلس وزراء بلا تأييد من ممثلى الامة مجلس لا حول له ولا قوة - مها حسنت نوابه - ازاء الخديو الذى يملك وحده حق تعيين الوزراء واقالتها وحق التصديق على القوانين والمراسيم وحق رفضها ، وكذلك حق اصدار المراسيم . وقد كان يكفى ان يسيطر الانجليز على سيد البلاد ليكون لهم ما يريدون . وقد ظل الخديو توفيق اداة فى يد الانجليز حتى وفاته بعد عشر سنوات من احتلال مصر من ١٨٨٢ الى ١٨٩٢ .

فلما تولى الخديو عباس الثانى (عباس حلمى) عرش مصر فى ١٨٩٢ حتى نفى فى ١٩١٤ بقيام الحرب العالمية الثانية ، بدأت المتاعب لان عباس الثانى دخل فى محور تركيا - ألمانيا لمواجهة محور المجتازا - فرنسا ، ولكن بعد أن خرجت «الامة» من مثلث السلطة فى مصر وهو مكون من العرش والوزارة والانجليز ، وكان عباس الثانى حاكما اوتوقراطيا وجاهلا معا فبدلا من أن يناور الانجليز كما فعل اسماعيل الاوتوقراطى المستنير ، باشارك الامة فى مريع السلطة ليتخذ منها ظهيرا ووقاء ضد السيادة الانجليزية بقيادة حركة مصرية دستورية ديمقراطية تعتمد على الشعب المصرى وتدخله طرفا فى حكم بلاده وفى تجديد الكفاح الوطنى المصرى ، لجأ عباس الثانى فى ١٨٩٤ أى بعد عامين من تولية العرش الى انشاء حزب وطنى ملكى يدين له وللعرش بالولاء الشخصى ، ويقبل نظامه الاوتوقراطى المناهض للحكم الدستورى والحياة الديمقراطية وسياسته القائمة على تعاضد مصر مع الدولة العثمانية سواء من باب الولاء والتبعية او من باب التحالف المرحلى لطرد الانجليز . وقد كانت هذه قصة نشأة الحزب الوطنى «الملكى» بزعمامة مصطفى كامل حتى وفاة مصطفى كامل الباكرا فى ١٩٠٨ . وحين دخل الخديو عباس الثانى فى مرحلة الوفاق المؤقت مع الانجليز بعد سحب اللورد كرومر من مصر عام ١٩٠٧ وحلول السير ايلدون جورست محله اتبع الحزب الوطنى سياسة القصر فاعلن الهدنة مع الانجليز على مضض من كثير من قواعد الوطنى المصرية أو القومية الاسلامية التى دخلت فى مأزق الاختيار بين الولاء للعرش والولاء لمصر او للاسلام فاخترت الولاء لمصر او للاسلام من دون الولاء للعرش . وقد كانت هذه بدايات تصدع الحزب الوطنى الملكى الممزق بين الوطنى المصرية والقومية الاسلامية والملكية ، ولم يحفظ للحزب تماسكه الا زعمامة مصطفى كامل القوية الفتية ، فلما مات هذا الفتى القوى فى ريعان شبابه تكشففت هذه التقاضى الاساسية الثلاثة داخل حزبه ، وتجمع خير ما فى هذا الحزب ، وهو عناصره الوطنىة تحت لواء محمد

فريد ، وتجمعت عناصره القومية الاسلامية تحت لواء عبد العزيز جاويز ، وتجمعت عناصره الملكية تحت لواء على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل . وسرعان ما ذبل الحزب الوطنى باجنحته الثلاثة : الملكى والاسلامى والوطنى ، لان الملكيين فقدوا قواعدهم الشعبية بسبب تبعيتهم العمياء للخدو ومهادنتهم للانجليز ، ولان دعاة القومية الاسلامية فتتوا وحدة الامة بالهوس الدينى ، ولان الوطنيين المتطرفين فقدوا قدرتهم على التحرك الشرعى بسبب فقدهم الايمان بالديمقراطية وحركة الجماهير ، فتحولوا الى جماعات ارهابية سرية تعتمد على الاغتيالات السياسية بدلا من الاعتماد على الحوار الديمقراطى . وقد كان لخروج محمد فريد وقيادات الحزب الوطنية من مصر برضاها لقيادة الكفاح الوطنى من منفاها الاختيارى فى العواصم الاوروبية أثر كبير فى ذبول الحزب الوطنى ، لان الجماهير لا تعرف الكفاح الوطنى « بالمراسلة » وانما تلتف فقط حول قيادتها الشاخصة امامها التى تقاسمها اخطار الاعداء والسجن والتشريد ومصادرة الارزاق والمطاردة والنفى اذا لزم الامر بالقوة القاهرة .

وهكذا اخلت القيادات الوطنية المتطرفة الساحة الوطنية فى مصر بين ١٩٠٧ و ١٩١٨ لقيادات وطنية اخرى اقل تطرفا كانت تعمل فى اطار القانون وتربط بين كفاح الامة المصرية فى سبيل الحرية القومية والوطنية وكفاح الشعب المصرى فى سبيل الديمقراطية السياسية وانتقال مصدر السلطة من العرش الى الامة بل الى الشعب اذا امكن . وقد كانت هذه هى القيادات التى قادت كفاح الشعب المصرى بزعامة سعد زغلول فى ثورة ١٩١٩ .

٨ - الديمقراطية والأحزاب

الديمقراطية في الحاق

دخل الخديو عباس الثانى فى صراعه مع الانجليز بعد شهر من توليه عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ ، عقب وفاة الخديو توفيق فى ٧ يناير . وكان عمر عباس الثانى يومئذ ١٨ سنة قرية ، وكان يتلقى العلم فى فيينا حتى وفاة أبيه ، الذى يبدو من استخدامه لالمانى كطبيب الخاص ، وهى وظيفة حساسة فى القصور الملكية ، انه كان يحافظ بحكم روابطه مع الباب العالى على بعض الصلات الالمانية فى البلاط الخديو لىتمى سموم الوطنيين او الانجليز أو أعدائه من الاتراك الطامعين . على كل فرواية اللورد كرومر عن اول لقاء له مع عباس الثانى فى كتابه «عباس الثانى» (ص ٤) ، تقول ان عباس الثانى كان متطرفا فى عواطفه «المصرية» ، متطرفا فى عواطفه المعادية لتركيا ولم يلمح كرومر فى كلامه اى اثر للانجلوفوبيا ، اى عداوة الانجليز .

ولكن كتاب كرومر لا خلاصة له فى النهاية الا ان عباس الثانى كان متأما بالفطرة مناورا بالجبلة . فلعله منذ اللحظة الاولى لبس هذا القناع لايهام اللورد كرومر بانه لن يستعين بالباب العالى على الجبلتزا . وكان رئيس الوزراء هو مصطفى فهمى باشا الوزير الوطنى المعتدل المثقف فى وزارات العربيين الذى اقترن تاريخه الاول بمقتل اسماعيل باشا المفتش (قبل أنه قتله بامر اسماعيل) ثم بجمركة مصر للمصريين من جهة وبال دعوة الدستورية من جهة أخرى . وقد كان وزير الاشغال فى وزارة شريف باشا الثانية (٣ يوليو ١٨٧٩) ثم وزيرا للخارجية فى وزارة الخديو توفيق التى تلت وزارة شريف بعد استقالتها احتجاجا على رفض توفيق دعوة مجلس شورى النواب للانعقاد ، وكان مع البارودى من المنشقين على شريف باشا المشتركين فى وزارة الخديو توفيق أيام خلافه مع شريف فى ازمة دستور ١٨٧٩ ، ثم كان وزيرا للخارجية مع

mer: Abbas II. London, Macmillan, 1915, p. 4.

البارودى فى وزارة رياض باشا فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ . وواضح من تعاقب الاحداث انه كان مع البارودى نصيرا للرعماء الثلاثة : عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى فى ازمته مع عثمان رفقى باشا والشرا كسة التى انجلت بانتصارهم فى حصار قصر النيل (اول فبراير ١٨٨١) ثم فى ازمته مع الخديو توفيق وداود باشا يكن التى انجلت بانتصارهم فى حصار عابدين (٩ سبتمبر ١٨٨١) والاطاحة برياض باشا وفرض شريف باشا رئيسا للوزراء فى ١٤ سبتمبر ١٨٨١ . وقد كان شريف باشا غير راغب فى التعاون مع البارودى ومصطفى فهمى فى وزارته الثالثة هذه بحجة انها خدلاه فى ازمته مع الخديو توفيق وقبله الاشتراك فى وزارة رياض باشا . ولكن اصرار عرابى ورجاله على اشتراكها فى وزارة شريف باشا الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١) يدل على مبلغ ثقة العرابيين فيها . وهكذا فرض العرابيون مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى وزارة شريف الثالثة ، وحين قدم شريف باشا دستوره الى مجلس النواب فى ٢ يناير ١٨٨٢ ، فردت المجلّة وفرنسا على ذلك بالمدكرة المشتركة بضمّان سلطات الخديو توفيق المطلقة (٧ يناير ١٨٨٢) وتراجع شريف باشا لتجنب الازمة فتمسك مجلس النواب بحقه الدستورى فى اقرار الميزانية فاستقال شريف واضطر الخديو توفيق أن يسلم مقاليد الوزارة للبارودى فى ٤ فبراير ١٨٨٢ ، كان مصطفى فهمى باشا وزيرا للخارجية فى هذه الوزارة العرابية التى كان فيها عرابى وزيرا للحرية ومحمود فهمى باشا وزيرا للاشغال وحسن الشريعى باشا وزيرا للاوقاف ، وهى الوزارة التى استصدرت دستور ٧ فبراير ١٨٨٢ . وعند احتجاج المراقبين الثنائين (دى بلنير- كولفن) على صدور الدستور بمدكرة ٦ فبراير ١٨٨٢ ، رد مصطفى فهمى باشا بوصفه وزيرا للخارجية بمدكرة لقنصلى المجلّة وفرنسا مؤكدا عدم تعارض حقوق البرلمان الدستورى مع تعهدات مصر المالية ازاء الدول الدائنة . وحين تجمع الاسطولان الانجليزى والفرنسى فى مياه الاسكندرية وقدمت المجلّة وفرنسا الانذار المشترك فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ مطالبتين باستقالة البارودى ونفى عرابى من مصر وعلى فهمى وعبد العال حلمى الى الاقاليم ، رد مصطفى فهمى باشا على الدولتين بوصفه «ناظر خارجى الجناح الخديو» برفض هذا الانذار والاعتراض على التدخل الاجنبى فى شئون مصر الداخلية واستقلالها الداخلى المؤكّد فى فرمانات السلطانية . وكان معنى رفض الانذار مع وجود الاساطيل فى الاسكندرية الاستعداد للحرب مع المجلّة وفرنسا . وبعد استقالة وزارة البارودى استقالة جماعية فى ٢٦ مايو ١٨٨٢ احتجاجا على قبول الخديو توفيق للانذار المشترك ، وكان مصطفى فهمى باشا بالطبع احد المحتجين المستقبليين ، اعتزال الوزارة لأن اسماعيل راغب باشا احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية مع الرئاسة فى الوزارة التى ألفها فى ٢٠ يونيو ١٨٨٢ . غير أننا نسمع عن مصطفى

باشا فهمى يستشفى فى اوروبا فى اوج العمليات العسكرية خلال صيف ١٨٨٢ .

المهم أن نذكر سجل جهاد مصطفى فهمى باشا اثناء الثورة العربية لتكون فكرة عن هذا السياسى الذى اتهمه زعماء الحزب الوطنى الثانى بالخيانة وبالعالة للانجليز لمجرد أنه قبل مسئولية رئاسة الوزارة فى عهد الاحتلال البريطانى . هذا هو مصطفى فهمى الذى تزوج سعد زغلول من ابنته صفية زغلول ، ام المصريين ، فرجمه رجال الحزب الوطنى بالعالة للانجليز كما رجموا عرائى ورجاله وعيروا به سعد زغلول عندما تصدى لقيادة الامة فى ثورة ١٩١٩ لان مصطفى فهمى كان فى حقيقته آخر العرايين ، ولانه كان مدرسة فى الوطنية المصرية المغلوبة على امرها التى ادركت فى مرحلة الاحتلال البريطانى الكرومية ان مصر للمصريين امل قادم وليست املا حاضرا ، وانه لا خيار فى الحاضر الا بين مصر للانجليز او امصر للعثمانيين ، وأنه لا مفاضلة وقتئذ الا بين الاستعمار المتقدم المستنير والاستعمار المتخلف الجاهل . وقد دل انشقاق مصطفى فهمى باشا والبارودى على شريف باشا فى اوائل الثورة العربية على أنها كانتا خطأ او صوابا اقل منه تخوفا من اوروبا واكثر منه اندفاعا وتوحدا مع امانى العرايين .

كان مصطفى فهمى اذن رئيسا للوزراء عندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٦ يناير ١٨٩٢ . وبعد شهور قليلة طلب المقيم العثمانى مختار باشا الغازى من عباس الثانى اقصاءه عن الحكم . وبضغط من كرومر قاوم عباس الثانى مطلب تركيا او تظاهر بمقاومته ، فرد الباب العالى على ذلك بمنح الرتب والنياشين لاعوانه فى مصر ولاسيا محررى الصحف الذين كانوا يتعاونون مع مختار باشا الغازى ويدعون للسيادة العثمانية ويهاجمون مصطفى فهمى باشا والاحتلال البريطانى . وفى اكتوبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يتحدث عن مصطفى فهمى باشا ان المصريين يرونه « المجليزيا اكثر مما ينبغى ومصريا اقل مما ينبغى » . وكان هذا رأى حاشية الخديو مثل روييه بك Royer السويسرى المعادى لانجلترا الذى اتخذ عباس الثانى سكرتيرا خاصا له واصفا اياه بأنه « مصرى ممتاز » ومثل تيجران باشا وزير الخارجية الارمنى ، زوج بنت نوبار باشا الذى قال عنه عباس الثانى : « قبل ان اصبح خديويا لم اكن اعرفه الا بوصفه ارمنيا ، ثم دهشت بعض الشيء حين اكتشفت ان ارمنيا يمكن أن يكون مصريا صادقا الى هذا الحد » . (تهذه المناسبة كان تيجران باشا مثل صهره نوبار باشا لا يعرف العربية ، وكان يديران امور الدولة بالفرنسية) . ثم تطورت الامور فأخذ الخديو عباس الثانى يمجّد سياسة جده اسماعيل الاستقلالية ويندد بضعف ابيه توفيق وخضوعه للانجليز .

وبتغير الوزارة البريطانية وخروج اللورد سالسبورى Lord Salisbury من رئاسة الوزارة وحلول جلاستون Gladstone محله وبتعيين اللورد روزبرى وزيرا للخارجية ظن عباس الثانى وحاشيته بالخطأ ان نفوذ اللورد كرومر لاشك سيضمحل ، فقد آلت الوزارة فى بريطانيا الى جناح اكثر ليبرالية داخل حزب الاحرار . وبدأ الخديو بنصائح تيجران باشا خاصة بتصور انه بشىء من الضغط القومى العنيف يمكنه تحقيق جلاء بريطانيا عن مصر . وفى نوفمبر ١٨٩٢ بدأ عباس الثانى يمتنع على الاهانات الشخصية الموجهة لشخصه سواء عن عمد أو عن جهل او مصادفة ، مثل نقل موظف بريطانى كبير فى خدمة الحكومة المصرية (السير كولن سكوت مونكريف Sir Colin Scott-Moncrieff) الى لندن دون استئذانه او ان ضابطا بريطانيا اولاه ظهره ولم ينهض لتحيته مدعيا انه لم يكن يعرف انه فى حضرة الخديو ، او ان ضابطا بريطانيا اخر فى خدمة الحكومة المصرية حضر احدى حفلات الاستقبال مرتديا التللك بدلا من البنطلون ، او ان جنديا بريطانيا ظل جالسا فى احدى المحطات عند مرور قطار الخديو . او ان سردار الجيش المصرى (القائد العام) ، وهو الانجليزى ، لم يبادر الى فصل قائمة من الضباط المصريين من خدمة الجيش بناء على امر الخديو قبل اجراء تحقيق فى دواعى الفصل . (نفس الامر بالنسبة لاحد ضباط البوليس) .. الخ .

وفى ديسمبر ١٨٩٢ اعتلت صحة مصطفى فهمى باشا بالالتهاب الرئوى وظهرت ضرورة التفكير فى تغييره . وكان كرومر يفضل ان يخلفه رياض باشا ولكنه نصح حكومته بعدم التدخل فى الاختيار الا فى حالة تعيين تيجران باشا ، لان تيجران كان عدوا سافرا لانجليترا ولان الانجليز كانوا يرتاحون ، تأمينا للاستقرار ، تعيين رئيس وزراء مسلم طبع يقبله الرأى العام الاسلامى . ومع أن مصطفى فهمى باشا تأجلت وفاته بشفائه فقد اقاله عباس الثانى مع وزيرين من وزرائه (المالية والحقانية) بطريقة مهينة وعرض رئاسة الوزارة على تيجران باشا فاعتذر فعين فخرى باشا رئيسا للوزراء .

ارسل عباس الثانى سكرتيره للشئون التركية الى مصطفى فهمى باشا ليبلغه نبأ اقالته ، فكان رد مصطفى فهمى باشا انه يحسن ان يتشاور الخديو مع اللورد كرومر قبل أن يتخذ قراره الاخير . اما وزير المالية والعدل فقد عرفا نبأ اقالتها من رؤسيتها . وكانت هذه اول مواجهة كبرى بين عباس الثانى واللورد كرومر ، وقد بنى حساباته على ان الحكومة البريطانية سوف تتخلى عن تأييد اللورد كرومر . ولكن حسابات عباس الثانى لم تكن دقيقة ، لان الامر تجاوز ان يكون امر تعيين هذا الباشا او ذاك . كانت المسألة كما رآها اللورد كرومر ووزير خارجية

بريطانيا اللورد روزبرى : الى أى مدى يمكن لخديو مصر ان يعين رئيسا للوزراء او وزارة دون «التشاور» مقدما مع المعتمد البريطانى فى مصر ، بعد أن ظل هذا هو التقليد المتبع لعشر سنوات منذ الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ .

كان كل من عباس الثانى ، ومن ورائه الصحافة الوطنية ، وكرومر يحرب اسلحته . وفى ١٥ يناير ١٨٩٣ قابل كرومر الخديو عباس الثانى محتجا على مسلكه ، فتراجع عباس الثانى خطوة ووعد بعدم نشر التغيير الوزارى الجديد حتى تأتى المصادقة من لندن . وفى ١٦ يناير ١٨٩٣ وقع المحذور اجتمع مجلس الوزراء البريطانى ورفض تعيين فخرى باشا وتكليف كرومر ابلاغ هذا الفيتو الى الخديو . وكان لدى كرومر احساس (او معلومات) بان قنصلى فرنسا وروسيا يشجعان عباس الثانى على هذه الاستقلالية فى السلوك ، ولكن القنصلين تنصلا من ذلك رغم رغبتها فى مضايقة المجترة وسط التحالف الفرنسى الروسى . ولم يصبر كرومر على اعادة مصطلح فهمى باشا لرئاسة الوزارة نجبا لاذلال الخديو الشاب وفى ١٧ يناير ١٨٩٣ اوفد الخديو الى كرومر تيجران باشا وبطرس باشا غالى ليصلا معه الى مخرج من الازمة . وتم الاتفاق على تعيين رياض باشا رئيسا للوزراء ، على أن يكتب الخديو رسميا للورد كرومر بحرصه على تنمية العلاقات «الودية» بين البلدين وبرغبته المستمرة فى أن يأخذ «بنصيحة» حكومة جلالة الملكة فى كل المسائل الهامة . وقد كان . وهكذا انتهت الازمة الاولى فى الظاهر . وازاء استئساد المجترة نخل عن الخديو عباس الثانى كل اصدقائه فى الخارج او من توسم فيهم الهبداقة من الدول العظمى . فقد هنا وزير خارجية ايطاليا الحكومة البريطانية على موقفها الحازم . واعلن الكونت كالنوكى Calnuchi للسفير البريطانى فى فيينا ان من النافع ان يعرف العالم انه ايا كانت الحكومة التى تحكم بريطانيا فسياستها نحو مصر لن تتغير . وابلغ السفير البريطانى فى استانبول حكومته ان الباب العالى قد استقبل الموقف فى هدوء ثم ان السلطان العثمانى حائر لا يعرف كيف يتصرف رغم غضبه لزيادة عدد الحامية البريطانية فى مصر . ولم يرد احتجاج الا من المسيو وارنجتون وزير خارجية فرنسا الذى اشار الى «الاجراءات المتعسفة التى سوف تفهم فى أوروبا كلها على انها خطوة كبيرة فى اتجاه ضم مصر الفعلى» . وقد اجابه اللورد روزبرى ان التعسف جاء من جهة الخديو وليس من جهة بريطانيا .

وقد بدأ الخديو عباس الثانى يوقظ الشعور الاسلامى فى مواجهته للانجليز وهذا ما جعل كرومر يقبل رياض باشا رئيسا للوزراء لتهدة الشعور الدينى العام فقد كان الباشوات المتفرنجون مرفوضين من رأى العام الاسلامى المحافظ اما الباشوات المستركون فكانوا خطرين

بسبب روابطهم الحميمة بالباب العالي . وقد كان رياض مسلما معتدلا كما كان من اقل :
الباشوات تفرنجا ، ولذا كان مجال الاختيار محدودا .

ولم يلبث عباس الثانى ان ضم رياض باشا الى صفه . فقد ازدادت شعبية عباس الثانى بعد صدامه مع الانجليز ازديادا عظيما سواء بين الباشوات المتفرنجين او بين الباشوات المستركين او بين موظفى الحكومة والمتعلمين او بين سكان المدن بصفة عامة . حتى بعض العمدة ومشايخ البلاد جاءوا الى القاهرة في وفود لتهنئة الخديو الشاب على موقفه الوطنى من الانجليز . وفى القاهرة سارت مظاهرة عنيفة اعتدت على مقر جريدة «المقطم» العميلة للانجليز . وصورت الصحافة الوطنية عباس الثانى في صورة الزعيم القومى والبطل الوطنى . وفى كتاب اللورد كرومر «عباس الثانى» (ص ٣٤) ان روحا اجتاحت البلاد ذكرت المصريين ببدايات الثورة العربية . وفى مثل هذا الجو كان على رياض باشا ان يختار بين اصدقائه القدماء ، الانجليز ، والخديو الشاب القوى ، فاختر الجانب الاقوى ، على الاقل فى الظاهر والخاز للخديو ، واخذ يبائع فى التظاهر بالتدين ويستقطب الشعور الإسلامى . وبدأ كرومر يتخوف من تطور الموقف فطلب الى حكومته دعم قوات الاحتلال البريطانى فى مصر ، فاجيب الى طلبه فى ٢٣ يناير ١٨٩٣ . ثم جاء من اللورد روزبرى الى اللورد كرومر اعلان السياسة البريطانية الجديدة : اذا كان البعض يظن ان تطور الامور فى هذا الاتجاه سوف يجعل بجلاء بريطانيا عن مصر ، فهم واهمون : «فصبر لن نتحرر بحال من الاحوال من الاشراف الاوروى الذى قد يفرض عليها باحكام اشد وبوزن اثقل مما هو الوضع الآن» . هذا ما ينبغى أن يوضحه كرومر للخديو وللمصريين . هذا مع تدعيم قوات الاحتلال ، كان كافيا للحد من حركة عباس الثانى ورياض باشا عاما كاملا .

وفى صيف ١٨٩٣ زار عباس الثانى استانبول املا فى تأييد صريح من الباب العالي لسياسته المعادية لبريطانيا . وفى نفس الوقت زار استانبول وفد من علماء الدين جاملين عريضة الى الخليفة السلطان عبد الحميد ان يخلصهم من نير الاحتلال البريطانى . وقد عاد الخديو وعاد العلماء دون أن يظفروا بتأييد صريح . لقد كان كل ما يستطيع الباب العالي أن يفعله هو أن يعمل فى الخفاء ، اما مواجهة المجترة علنا فهذا مالم يكن له به قبل يومئذ نظرا لموازين القوى الدولية . ثم ان المسألة المصرية لم تكن الا وجها من وجوه السياسة العثمانية التى يمكن المقايضة عليها مع الدول الاوربية اذا كان فيها نفع اكبر يرجى : تماما كما كان الامر ايام عرابى .

وخلال ١٨٩٣ اصدر رياض باشا امرا بمنع الموظفين الانجليز من حضور جلسات مجلس الوزراء ، ثم عاد واصدر امرا مناقضا لذلك . كذلك اصدر رياض باشا منشورا الى الموظفين المصريين يأمرهم بعدم التعامل مع ضباط البوليس الانجليز ، ثم اصدر بعد ذلك منشورا يسحب فيه منشوره الاول . وكان يشجع الصحفيين المتطرفين في مهاجمة الانجليز ثم لا يلبث ان يرشو بعضهم بالمال لايقاف صحفهم ومغادرة البلاد . لقد اراد رياض باشا ان يخدم سيدين الخديو والانجليز .

ثم كانت الازمة الثانية وهى مايسمى في التاريخ المصرى «حادثة الحدود» : في ١٩ يناير ١٨٩٤ استعرض الخديو عباس الثانى قوات الجيش المصرى في وادى حلفا ، وكان الجنرال كيتشنر General Kitchener هو القائد العام (السردار) فابدى الخديو سخطه الشديد علنا على كل ما رأى : نظام الجيش ، وتدريبه ، وعدم كفاءة الضباط الانجليز ، وانهايار المستوى العسكرى في الجيش المصرى . فاضطر الجنرال الى كيتشنر الى تقديم استقالته على الفور ولكن الخديو تلمظ معه وضغط عليه لسحبها . وحين ابرق كيتشنر الى كرومر بالموضوع ابلغ كرومر حكومته . لقد كان معنى نقد الخديو لكفاءة الجيش المصرى في ايجاز شديد الزاوية بضباطه الانجليز وتأليب المقاتلين المصريين على رؤسائهم الانجليز . ووجد كرومر الفرصة الثانية لدخول اختبار القوة مرة اخرى مع عباس حلمى الثانى . اذا لم يصحح الخديو هذا الخطأ الجسيم باقالة ماهر باشا وكيل وزارة الحرية الذى كان في معيته اثناء الاستعراض فهو يقترح وضع الجيش المصرى تحت قيادة جيش الاحتلال البريطانى . وفي ٢١ يناير ١٨٩٤ جاءت التعليمات من اللورد روزبرى كالآتى : ابلغوا الخديو أن الامر جدد خطير وأن اقالة ماهر باشا واجبة ، وأن عليه أن يصدر أمرا يوميا يمتدح فيه كفاءة الضباط البريطانيين . فاذا لم يقدم الخديو كل هذه الترضيات انتهى الامر بوضع الجيش المصرى تحت اشراف الحكومة البريطانية مباشرة ، فهى ستعرف كيف تسمى ضباطها ، كما أن الحكومة البريطانية ستضطر الى اعلان سلسلة الاهانات التى وجهها الخديو الى الضباط الانجليز على الرأى العام البريطانى .

وتراجع عباس الثانى . وفي ٢٦ يناير ١٨٩٤ اصدر امرا يوميا الى السردار يمتدح فيه الضباط الانجليز العاملين في الجيش المصرى ويشكرهم على ما أسدوه «لجيشه» من خدمات ونشر هذا النطق في الجريدة الرسمية . ثم أقال الخديو ماهر باشا من منصب وكيل وزارة الحرية . ثم أطاحت أزمة الحدود بوزارة رياض باشا جملة لان عباس الثانى انقلب على وزرائه حين لاموه على مسلكه في حادث وادى حلفا . وقد كانت وجهة نظر عباس الثانى أن

وزراءه شجعوه أولا على سياسة عداء الانجليز ثم تخلوا عنه عندما حلت المواجهة الحاسمة وبالطبع في هذه الاحوال كان في وسع الوزراء أن ينسبوا الى الخديو أنه ملأ هذه السياسة ، اما هم فمجرد منفذين لمشيئة ولي النعم الذي اختار أن يقود أمته في طريق مقاومة الانجليز . ونصح كرومر عباس الثاني بأن يعين نوبار باشا رئيسا للوزارة الجديدة على أن تضم الوزارة مصطفى فهمى باشا وابراهيم باشا فؤاد اللذين طردا من الوزارة السابقة كنوع من رد الاعتبار . وقد قبل الخديو « نصيحة » كرومر بعد شيء من التردد . أما تعليق كرومر على تجربة رياض باشا فهو انها علمته ان مصر الحديثة لا يصلح ان يسوسها غير الوزراء ذوى الثقافة الاوروبية ، اما الوزراء التقليديون المحافظون من امثال رياض باشا ممن نشأوا نشأة عثمانية فهم رغم سميتهم السياسى غير قاذرين على قيادة رأى العام الاسلامى على الطريق الصحيح . أما نحن فمن حقنا أن نتفحص كل هؤلاء المستوزرين جيدا لاننا نعرف ان رياض باشا نفسه عاد وخطب خطبة في ١٩٠٤ نوه فيها بنهضة مصر تحت الحكم البريطانى . فامثال رياض باشا الذى كان يكره رائحة « الرعاع » وكان طول حياته حربا على الديمقراطية المصرية منذ أيام العرايين ، لم يكن ليرى مصدرا لتقلد السلطة الا احد سيدين : اما العرش واما الانجليز . وقد كان هذا حال كل دكتاتور رأس الوزارة في مصر ، ولم يلمس تفويضه السياسى من الجماهير العريضة .

كانت وزارة نوبار باشا وزارة « مصالحة » ليس بالضرورة بين الخديو عباس الثاني والانجليز ، وانما على الاقل بين الموظفين المصريين الساحطين وبين رؤسائهم من الموظفين الانجليز ، بعد أن عملت وزارة رياض بتوجيه من عباس الثاني على تأليب اولئك على هؤلاء ، او على الاصح على تشجيع الرفض العام بين موظفى الحكومة لكل ما هو انجليزى . وقد دامت وزارة نوبار ١٨ شهرا ، استقال بعدها في نوفمبر ١٨٩٥ ، بعد حادث عارض كسرت فيه قدمه . وقد مات في باريس في ١٤ يناير ١٨٩٩ . وقد نصح كرومر عباس الثاني بتعيين مصطفى فهمى باشا « صديق الانجليز » خلفا لنوبار باشا ففعل ذلك دون تردد ، ولا سيما بعد خيبة امه في سلطان تركيا عند زيارته لاستانبول في صيف ١٨٩٥ وفي محرضيه الاوروبيين مثل المسيو ديونكل Delonclé الذين صوروا له أن أيام الاحتلال البريطانى لمصر اصبحت معدودة .

ولقد كان السلطان عبد الحميد في شغل عن المسألة المصرية بالمسألة الأرمنية التي كانت وقتئذ موضع مناقشة دولية ، ولم يشأ أن يستفز الانجليز حتى لا ينقلبوا عليه ، فحذر عباس الثاني من اثاره المتاعب لتركيا في ذلك الحين :

وقد كانت هناك ازمات عديدة بين عباس الثاني وكرومر بين ١٨٩٥ و ١٩٠٧ عام سحب كرومر من مصر اثر مذبة دنشواى ، فلم تكن كل هذه الازمات سياسية . وفى تصوير كرومر ان جشع عباس الثانى للمال واسرافه معا كانا من اسباب احتكاك الرجلين من حين لحين . فقد نجح عباس الثانى فى تغيير قاضى القضاة التركى بغيره من استانبول ليسيتر تماما على الاوقاف الخيرية والاهلية ويجعلها تصب فى خزانته ، وكان كرومر متمسكا بالقاضى القديم الذى وصفه بانه رغم جموده التام ومعارضته لكل اصلاح فى القضاء الشرعى كان انصع الناس ذمة وكان اكبر معرقل لمخطط الخديو للسيطرة على ادارة الاوقاف . كذلك احبط كرومر فترة ما مخطط الخديو الاستيلاء على اموال الامير سيف الدين الذى اطلق الرصاص على زوج اخته الامير احمد فؤاد (الملك فؤاد فيما بعد) ، فحكمت عليه محكمة الجنائيات بالسجن ، ولكنه لم يلبث أن نقل الى مستشفى خاص للأمراض العقلية فى إنجلترا بموافقة عباس الثانى . وكان الخديو حارسا على اطيانة التى كانت تدر نحو ٤٠٠٠٠ جنيه استرليني سنويا ، وقد اصر كرومر على تعيين احد المصريين «الشرفاء» (أو «الاصدقاء») لادارة املاك سيف الدين ، ولكن ما أن غادر كرومر مصر حتى عزل الخديو ناظر دائرة سيف الدين وعين مكانه اجبر من رجاله وقد انتهى الامر فيما يقول كرومر بان عباس الثانى نهب دائرة سيف الدين . كل هذه الصدامات كانت فرعية رغم انها شغلت الرأى العام فى تلك الاونة .

أما الصدام الاكبر فقد حدث عام ١٩٠٦ ، وهو يمثل الازمة الثالثة الكبرى بين الخديو عباس الثانى والورد كرومر ، وقد كان هذا الصدام حول مايسمى «حادث طابة» او «حادث شبه جزيرة سيناء» . فقد تواطأ عباس الثانى مع السلطان عبد الحميد على مد حدود الدولة العثمانية الى خط يصل ما بين ميناء العريش وميناء السويس ، وبذلك تقع اكثر سيناء وكل مواقعها الواقعة على خليج العقبة وخليج السويس والبحر الاحمر فى قبضة تركيا . (يذكر كرومر ان صديقا بلجيكيا له مجهول التحويل اقترح اثناء نشوب تلك الازمة مد خط حديدى من سوريا الى بورسعيد فاجابه كرومر انه فى هذه الحالة يجب أن يمد الخط الحديدى كله على بعد مائة ياردة من ساحل البحر الابيض المتوسط حتى يكون على مرمى مدافع البوارج البريطانية اذا حاول الترك استخدامه عسكريا) .

يقول كرومر : «ولم اسمع بعد لى عن هذا المشروع» . وقد كان رد الانجليز على ذلك هو حاية الثوار الاتراك من دعاة الاصلاح المنفيين أو الهاربين من تركيا المطالبين بنخلع السلطان عبد الحميد ، وهم زعماء حزب «تركيا الفتاة» الذين لجأ اكثرهم الى مصر احتما فى الانجليز

لا في الخديو ، حتى أن الجسم الأكبر للمقاومة الثورية التركية ضد الخلافة العثمانية المتآكلة كان في مصر أكثر منه في تركيا . وقد كان بين هؤلاء الثوار المصلحين بعض الاوغاد مثل الجاسوس التركي ليون فهمي الذي غضب عليه السلطان عبد الحميد ، غالبا لانه اكتشف انه عميل مزدوج لاجلثرا في نفس الوقت . وقد لجأ ليون فهمي الى الاسكندرية وطلب السلطان عبد الحميد من الانجليز تسليمه الى تركيا كبقية زعماء « تركيا الفتاة » . وفي الاسكندرية استدرجه عباس الثاني الى قصره بقصد ارساله على يخته الخاص الى استانبول . وتدخل كرومر وهرب ليون فهمي الى بورسعيد ومنها الى مرسيليا ، ثم الى مصر من جديد لينشر كتابا مليئا بالانهايات عن مغامراته مع الخديو عباس الثاني . أما بالنسبة لحزب تركيا الفتاة ، فقد كانت هناك سجلات باسمائهم وبشأنهم مودعة داخل دولاب بمنزل احد انصارهم من اترك مصر . وحين عرف الخديو بذلك أراد أن يستولى على تلك السجلات فطلب من القضاء وضع أختام الشمع الاحمر على ممتلكات هذا الرجل ، ومن بينها الدولاب ، لانه كان مدينا للخديو بمبلغ من المال . وقبل تنفيذ هذا الاجراء القضائي امر كرومر حكمدار بوليس القاهرة ، وكان انجليزيا ، أن يكسر الدولاب ويدمر سجلات الثوار الاتراك (غالبا بعد استخراج صور منها لصالح دار المعتمد البريطاني) وقد فعل ، وبذلك نجت سجلات الثوار الاتراك من الوقوع في قبضة السلطان عبد الحميد عن طريق الخديو . وقد كان من أهم الحالات التي ذكرها كرومر في كتابه « عباس الثاني » (ص ٨٠) حالة عثمان باشا بدرخان الذي كان عميد أسرة كردية كبيرة ، وكان ياور السلطان عبد الحميد المقرب اليه ثم غضب عليه السلطان حين اكتشف انه كان ضالعا في حركة « تركيا الفتاة » . وقد هرب بدرخان باشا الى مصر قبل اعتقاله وقبله كرومر كلاجيء سياسي بشرط عدم الاشتغال بالسياسة . وقد صادف السلطان كل املاكه وجرده من لقبه وطلب تسليمه لاستانبول فرفض طلبه . ولكن الخديو عباس الثاني استدريج بدرخان باشا للسفر الى استانبول رغم نصيحة الانجليز له بالبقاء في القاهرة ، فأطلعه على خطاب (مزور ؟) أرسله السكرتير الخاص للسلطان الى الخديو يزعم فيه أن السلطان قد تحقق من براءة بدرخان باشا وانه ينوي رد املاكه اليه فور عودة الباشا الى تركيا مع تعويضه عما نزل به من أضرار واعطاه الخديو شيكا بمبلغ خمسمائة جنيه بصفة قرض مبدئي مسحوب على البنك العثماني يستعين به على ضاقته المالية الخائفة كما اعطاه خطابات توصية الى ذوى النفوذ في استانبول . ووقع بدرخان باشا في الفخ . وعند وصوله الى استانبول قبض عليه ثم سجن في طرابلس الشام . وبعد فترة طويلة افرج عنه قبل سقوط السلطان عبد الحميد فعاد الى استانبول في بؤس شديد . وهنا اراد بدرخان باشا ان يصرف شيك الخديو عباس الثاني من البنك ، فاعيد اليه

الشيك مظهرا من مدير البنك بالعبارة التالية : « الشيك ملغى بأمر من سمو الخديو في تاريخ كذا » . وكان التاريخ المبين هو اليوم التالى لسفر بدرخان باشا من الاسكندرية . وأخيرا فقد ذكر كرومر عن عباس الثانى انه خلال حرب البوير نسب اليه أنه شجع اورطة سودانية على التمرد معسكرى فى السودان بعد سفر ضباطها الانجليز الذين تقررت اعادتهم الى فرقهم الانجليزية للاشتراك فى حرب جنوب افريقيا واخمدت الفتنة وحكم على زعمائها بالسجن ورحلوا الى القاهرة . وهنا طلب كرومر من عباس الثانى أن يوجه كلمة لوم للمتمردين صاغها كرومر بنفسه متظاهرا طبعاً بعدم علمه بأن الخديو نفسه قد يكون وراء هذه الفتنة . وبعد شىء من الحيرة قبل الخديو على مفضض توجيه هذه الكلمة خشية أن يتهم بأنه مدير الفتنة رغم علمه بان توجيه هذه الكلمة كان كفيلا بانقاص هيئته فى الجيش .

ماكل هذا ؟ اكثر من عشرين سنة يضيعها ملك البلاد ، منذ توليه العرش فى ١٨٩٢ حتى منعه من العودة الى مصر فى ١٩١٤ ، فى هذه المنجزات الفردية بينه وبين سيد البلاد الحقيقى ، المعتمد البريطانى . أين نحن من صراع العالقة بين اسماعيل ودائيه أو بين شريف او عرابى وزبانية الاستعمار الاوروبى ؟ بالطبع كان حكم توفيق بين ١٨٧٩ و ١٨٩٢ ليلا حالكا بالنسبة لكافة القوى الوطنية والديمقراطية ، ولا سيما بعد الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ . ولكن قيادة عباس الثانى للكفاح الوطنى كانت اشبه بدسائس القصور منها بحركات المقاومة الوطنية ، فنحن لا نحس بأنه كان يقود الامة المصرية نحو قدر عظيم هو قدر الاحرار ، انما نحس انها كانت مبارزة كبرى بين رجلين شاعخين فى الصلف الشخصى هما الخديو عباس الثانى واللورد كرومر . وعلى احسن الفروض لحس أن الخديو عباس الثانى كان لاعب شيش ردىء لا يستطيع أن يكسب حتى بالنقط . فى عشرات المرات نراه يخرج للتحدى لابسا كل دروعه ، وفى كل مرة نراه يتراجع عند اول صيحة حرب يسمعها . ولا شك أن عدم تكافؤ القوى بينه وبين كرومر كان محتماً أن ينتهى بتراجع طالمكانت غزواته الدون كيشوتيه فردية وغير مدروسة . وقد كانت الوطنية المصرية تخرج اضعف فاضعف بعد كل جولة خاسرة . وهذا ما لم يدركه الخديو عباس الثانى واعوانه الذين كانوا يزينون له هذه البطولات الناقصة التى لم تهلور قط فى أى عمل فعال : لم يدرك أن كل هذه « المواقف » يمكن أن تقبل أو يمكن أن تنتظر من سياسى أو من وزير او من رئيس للوزراء ، حيث لا ثمن للهزيمة الا الخروج من الوزارة او الاقصاء عن الحكم . أما أن يغامر بها الجالس على العرش رمز البلاد ، قبل أن يستوثق من اسلحته تماما ، فلا نتيجة لهزيمة غير اذلال الوطن وتثييط همم المواطنين .

ومن يبدأ شيئاً يجب أن يتمه ، أما أن يتقدم مائة مرة ثم يتراجع مائة مرة معتذراً مائة مرة ، فهذا لا تشخيص له في قاموس السياسة او في قاموس الجهاد الوطنى . لا أحد يقول لأحد : « فعاند من تطيق له عنادا » فلا الانجليز ولا غير الانجليز كانوا كالعنقاء اكبر من أن يصادوا ولكن ما هكذا يكون صيد العنقاوات .

انما تصطاد الشعوب الشعوب ، وسلاح الصيد دائما هو القضايا المقدسة والتضحية في سبيلها مع الحكمة السياسية في وقت واحد ، وليس لعب الشطرنج في استرخاء في بلاط الملوك وصالونات الوزراء ، او تحرك الغوغاء بلا عقل وراء شعارات كلامية لا تصطبغ بجراح المناضلين . ولو أن عباس الثانى تذكر أن الشعب المصرى هو الطرف الاول في كل كفاح مع الاستعمار لانتخدت مقاومته للانجليز صورة التحرك الوطنى الجاهزى اكثر مما انتخدت صورة المناورات السياسية التى تحاك في الصالونات على الطريقة العثمانية . ولكن سياسة عباس الثانى الاوتوقراطية وعدائه السافر للديمقراطية واهتمامه باقامة محاور مع الباب العالى او مع بعض الدول الاوروبية المناوئة لانجلترا اكثر من اهتمامه بتعبئة امته بجميع طبقاتها للكفاح الوطنى ، طبع عهده بطابع الصراع الشخصى مع كرومر حول السلطة في البلاد اكثر مما طبعه بطابع الحركة الوطنية لاجلاء الانجليز . وبذلك يكون عباس الثانى قد أخطأ نفس الخطأ الذى أخطأه نوبار باشا حين تولى الوزارة ودخل في صراع مع بيرنج (كرومر) حول سلطة الانجليز في وزارة الحقانية فقهره بيرنج واقاله الخديو توفيق في ١٢ مايو ١٨٩١ وعين مكانه مصطفى فهمى باشا الذى اوشك بيرنج ان يطيح به بعد شهرين من توليه الوزارة لولا أن اللورد سالسبورى رئيس وزراء بريطانيا نبه كرومر الى أن الاسراف في التدخل يلقى على بريطانيا شبهة الحكم المباشر في مصر وهو ما يضر اكثر مما ينفع . وقد كان بيرنج نفسه يقول في صلف : « نحن لا نحكم مصر ، وانما نحكم من يحكمون مصر » . كل هذه البطولات الفردية ، صادقة كانت او مصطنعة ، كان محتماً أن تضيق هباء لما من حركة للتحرر الوطنى يمكن أن تثمر الا اذا كانت الوجه الاخر لحركة التحرر الشعبى . هذا ما أدركه عراقى وما لم يدركه الخديو عباس الثانى .

وبعد فشل الثورة العرابية بقيت جيوب للمقاومة هنا وهناك ، في المنفى وتحت الارض في مصر . ومن باريس جاء صوت جمال الدين الافغانى ومحمد عبده في مجلة « العروة الوثقى » عام ١٨٨٤ يشرح للمصريين خاصة وللمسلمين عامة اسباب بوارهم وطريقة تحرير بلادهم من الاستعمار الانجليزى ومن الاستعمار الاوروبى بصفة عامة . فالدعوة قامت اولاً على النقد الذاتى ثم رسمت طريق الخلاص :

١ - لقد فسد الاسلام بالجهل عبر الاجيال ، فلا بد اذن من ثورة للاصلاح الديني وإلا هلك المسلمون .

٢ - ان آفة المسلمين هم حكامهم الطغاة المتناحرون الذين باعوا دار الاسلام لاوروبا او مهدوا بطغيانهم وجشعهم وخلافاتهم للاروبيين ان يتغلغلوا في دار الاسلام وان يسيطروا عليها . هذا هو لب دعوة الافغانى ومحمد عبده ...
والحل أو الحلول ؟ :

١ - لابد من العودة الى الاسلام الاصيل في نقائه الاول ايام حكم الخلفاء الراشدين قبل أن تفسده الخلافات الدنيوية المتعاقبة أى أيام أن كان الاسلام ديناً ودولة : فالاسلام الاصيل دين عقلاني يحرر عقل الإنسان من الجهالات والخرافات ويفتح الباب واسعا امام العلم الذى به يكون التقدم وعلى المسلمين اذا أرادوا الخروج من تخلفهم والمخطاطهم أن يأخذوا عن أوروبا أسباب العلم الحديث . والاسلام الاصيل دين عمل وسعى وليس دين قعود وتنبهة تحت ستار التعبد .

٢ - لا يغير الله ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وعلى هذا فلن تنقذ المسلمين معجزة من السماء وانما خلاصهم بأيديهم وحدهم .

٣ - الاسلام الاصيل يعطى حق الثورة للمسلمين على حكامهم الطغاة الفاسدين حتى لا ينتشر طغيانهم وفسادهم كالفرغرينة في اوصال امة الاسلام .

٤ - امة الاسلام امة واحدة رغم اختلاف اجناسها ولغاتها ، وهذه هى العروة الوثقى ، وهذه كانت حالها ايام مجدها ثم تفتت بالالمخطاط والتخلف ومنازعات حكامها الطغاة الفاسدين . وعليها أن تعمل لاسترداد وحدتها الفاضلة ، فهذا يمكن للعالم الإسلامى أن يثبت أمام أوروبا ، وهو الاسم الاخر للعالم المسيحى : الاسلام قومية وليس مجرد دين ، فالدعوة للجامعة الاسلامية هى الاسم الاخر للدعوة للتحرر الوطنى وللتحرر القومى .

ولم يصدر من «العروة الوثقى» غير ١٨ عددا ثم توقفت عن الصدور . وفى مصر اصدر مجلس الوزراء قرارا بمنعها من دخول البلاد مع غرامة تتراوح بين ٥ جنيهات و١٥ جنيها على من تضبط عنده نسخة منها . ورغم توقف «العروة الوثقى» عن الصدور فان افكارها الاساسية ظلت بذورا كامنة تحت التربة المصرية يرونها بعض المثقفين وبعض الوطنيين المصريين بعد فشل الثورة العربية وفى ظلام الاحتلال البريطانى . ولكن ريبا الاساسى جاء من تركيا التى

وجدت في دعوة «الجامعة الاسلامية» رغم ثورتها الشائكة محركا سياسيا خطيرا تستطيع أن ترد به مصر الى حظيرة الخلافة العثمانية ، ثم ظهرت على السطح مرة أخرى تحت جناح الخديو عباس الثاني والحزب الوطني الملكي وبلغت اقصى مداها في الفترة ما بين حادثة طابه (١٩٠٦) ومقتل بطرس باشا غالى (١٩١٠) . وقد كانت هذه الدعوة التي أسسها جمال الدين الافغانى في مصر منذ قدومه اليها في ١٨٧١ حتى نفيه منها في ١٨٧٩ تمثل تيارا هاما في الثورة العراقية .. ، ولكنها لم تكن تمثل التيار الاساسى فيها ، فقد كان التيار الاساسى في الثورة العراقية يقوم على دعوة «مصر للمصريين» التي ابرزت تناقض مصر مع الدولة العثمانية بمثل ما ابرزت تناقض مصر مع الدول الاوروبية . وقد كانت هذه البلبلة الايدولوجية في صفوف العراقيين واختلاط الاهداف العقائدية من أهم اسباب تعثر الثورة العراقية .

وفي ١٨٨٤ افترق الافغانى وتلميذه محمد عبده فانهى المطاف بالافغانى في استانبول بعد سنوات من التنقل في أوروبا ، وفي استانبول حدد السلطان عبد الحميد اقامته بعض الوقت حتى وفاته في ١٨٩٧ . أما محمد عبده فقد انتقل الى طرابلس الشام ثم الى بيروت حيث اشتغل بالتدريس حتى عاد الى مصر في ١٨٨٨ ، بوساطة تلميذه وصديقه سعد زغلول والاميرة نازلى فاضل بنت عم الخديو توفيق لدى اللورد كرومر الذى قبل الوساطة وتدخل عند توفيق للسماح لمحمد عبده بالعودة الى مصر . وبعد عودة محمد عبده الى مصر أبعد عن التدريس في الازهر رغم انه ابتعد عن السياسة وعين قاضيا في المحاكم الابتدائية ثم سمح له بالتدريس في الازهر . وفي ١٨٩٩ عين مفتيا للديار المصرية واصبح عضوا في مجلس شورى القوانين حتى وفاته في ١٩٠٥ عن ٥٦ عاما . ومنذ عودة محمد عبده الى مصر ، أو ربما منذ افتراقه عن الافغانى ، عدل كثيرا من آرائه فتخلى عن دعوة الجامعة الاسلامية من جهة وركز على مزيد من فتح باب الاجتهاد في أمور الدين من جهة اخرى ، استنادا الى عقلانية الاسلام .

وهكذا دخل محمد عبده في معركة ضارية مع علماء الدين لانه قدم العقل على التقليد في مسائل العقيدة والتفسير ، وندد بافساد علماء الدين لعقول العامة بتقيدهم بحكم السلف حتى ولو كان منافيا للعقل ، كما أن محمد عبده نادى بقدرة الناس على التمييز وبحرية العقيدة لكل مسلم . وقد كانت دعوته تحمل خطرا كبيرا على الكهنوت وعلى السلفيين وعلى زراع الخرافات الدينية . كان عنده أن الاصلاح الدينى هو أساس الاصلاح الاجتماعى ، وأن الاصلاح الاجتماعى هو اساس الاستقلال السياسى . وقد وجه محمد عبده اهتماما خاصا للتعليم

فعمل على تأسيس الجمعية الخيرية الاسلامية لنشر التعليم حيث تقصر الحكومة ، وكان من أوائل من فكروا فى انشاء الجامعة الاهلية . وقد خصص جزءا كبيرا من جهده لتجديد اللغة العربية حتى تصبح لغة عصرية صالحة للتعبير عن مقتضيات العصر فى العلوم والفنون والاداب . وبهذا تحول محمد عبده منذ خروجه من فلك جمال الدين الافغانى الى رائد من رواد الاصلاح والتنوير ، بعد أن كان فى صدر حياته مجرد طاقة ثورية عارمة تحاول اصلاح التخلف الحاضر ببعث غيبي لمجتمع انطوى مع الماضى السحيق . وفى صالون الاميرة نازلى فاضل كانت تجتمع بانتظام مدرسة الاصلاح : محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين .. الخ ، وكانوا يلتقون عندها باللورد كرومر والسير رونالد ستورز والجنرال كيتشنر ... الخ ، ويتوجه الاميرة نازلى فاضل تعلم الشيخ محمد عبده اللغة الفرنسية وهو فى سن الرابعة والاربعين ، كما تعلم المحامى الازهرى سعد زغلول اللغة الفرنسية ليخرج بها محاميا عصريا . وقد كانت الاميرة نازلى فاضل من اكبر انصار العربيين ايام الثورة العربية ، وكانت تكن لابن عمها الخديو توفيق احتقارا لا مزيد عليه . وبهذا المعنى يمكن أن نقول أن صالون الاميرة نازلى فاضل كان ملتقى المثقفين العربيين من دعاة القومية المصرية والديمقراطية السياسية والاصلاح الاجتماعى .

وكان فى القاهرة صالون اخر هو صالون على باشا مبارك وزير المعارف الخطير ووزير الاشغال المعروف وصاحب «الخطط التوفيقية لمصر القاهرة» (٢٠ جزءا) . وقد كان اثناء الثورة العربية وسيط الجمعية الوطنية للتوفيق بين الخديو توفيق وعرابى بعد ضرب الاسكندرية ولكنه سافر الى الاسكندرية ونحاز للخديو توفيق ولم يعد لموفديه . وفى هذا الصالون كان يلتقى كثير من اعيان البلاد . وعلى هذا الصالون كان يتردد مصطفى كامل الشاب مؤسس الحزب الوطنى وزعيمه ويتلقى تدريباته الاولى على الحياة السياسية وعلى فن التبييع السياسى .

أما الصالون الثالث ، فقد كان صالون رياض باشا ، وكان يلتقى فيه علماء الدين والمحافظون من اعداء الانجليز . وفى هذه المجموعة ظهر الشيخ على يوسف مؤسس «المؤيد» فى ١٨٨٩ بتشجيع من رياض باشا . وكان ظهور «المؤيد» حدثا هاما فى الحياة السياسية المصرية لان اهم صحيفتين وهما «المقطم» لسان حال الاحتلال البريطانى ، و«الاهرام» لسان حال المصالح الفرنسية ، كانتا ملكا للشوام النازحين الى مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده فكانت «المؤيد» اهم صحيفة مصرية يملكها مصريون وتدافع عن وجهة النظر المصرية المحافظة المتدنية التى كثيرا ما شابها الميول العثمانية ، ولكنها كانت مصرية فى المقام الاول . وقد جمعت

الاكتتابات لانشائها ، وكان المهندس السير ويلكوكس بانى خزان اسوان ، من المتحمسين لانشائها ، وقد اكتتب بخمسة جنيهات لمساعدتها رغم حملاتها العنيفة على الاحتلال البريطانى وحين عرف كرومر بذلك كاد أن ينجح فى فصله من عمله . وقد كان لعلى يوسف شريك فى اصدار الجريدة اختلف معه فى ١٨٩١ فتعطلت « المؤيد » عن الصدور طوال شهر اكتوبر ، وقد انقذ سعد زغلول الموقف مع بعض اصدقائه فاقترضوا الشيخ على يوسف مبلغا من المال اشترى به حصة شريكه . ولهذا الحادث دلالة خاصة وهى أن الوطنيين المصريين كانوا يتعاضدون رغم ما بينهم من هوة فى التكوين الثقافى وفى التفكير السياسى وفى الولاء الطبقي . وهكذا اصبحت « المؤيد » اقوى جريدة معادية للوجود البريطانى فى مصر وبلغ توزيعها فى ١٨٩٦ نحو ٦٠٠٠ نسخة يوميا . وكان الخديو توفيق عند انشاء « المؤيد » يعطف عليها لانها اوضحت فى برنامجها انها انشئت لتشرح رأى الحاكم للمحكوم ولتشرح رأى المحكوم للحاكم ، ولكن سرعان ما انقلب عليها عندما ما بلغه أنها تحاول اعادة تكوين تجمع « الحزب الوطنى » وعندما تولى عباس الثانى عرش مصر فى ١٨٩٢ بسط رعايته على على يوسف وعلى « المؤيد » فاصبحا اكبر نصيرين للخديو الجديد . وقد كانت جريدة « الاهرام » رفيقة سلاح مع « المؤيد » من وجهة « المقطم » وفى مطالبة بريطانيا بالخلاء عن مصر وفى التعبير عن الوطنية المصرية رغم وبسبب صلاتها بفرنسا .

لا أحد يعرف متى بدأ اتصال مصطفى كامل بالخديو عباس الثانى ولا كيف بدأ . وفى عفاف لطفي السيد « مصر وكرومر » (ص ١٥٦) انها ترجح أن أحد رجال الدولة الذين كان يقابلهم فى صالون على مبارك هو الذى قدمه الى الخديو ومعنى ذلك انه كان لا يزال طالبا فى مدرسة الحقوق حين تعرف بالخديو . ويبدو أن ذلك كان عام ١٨٩٤ حين كان سن مصطفى كامل ١٨ سنة ، وفى ١٨٩٤ كتب مصطفى كامل لانيه على فهمى كامل خطابا ملتهبا يقول فيه أنه التحق بمدرسة الحقوق ليدافع عن حقوق الشعب المصرى امام العالم . فهو اذن كان يعد نفسه للزعامة فى ذلك التاريخ . وفى عبد الرحمن الرافعى ان مصطفى كامل سعى للقاء عباس لان عبد الله النديم خطيب الثورة العربية الذى ظل محتفيا بعد فشل الثورة عشر سنوات ، ثم اكتشف امره ففى سنة ثم عاد الى مصر ليصدر مجلة « الأستاذ » ، لقى مصطفى كامل بوصفه ثوريا قديما ، ثلاثة دروس استفادها من فشل ثورة عراقى وهى :

- ١- لا تشرك الجيش فى حركة شعبية لان السيطرة عليه مستحيلة .
- ٢- لا تعادى الخديو لانه لن يتردد فى الانضمام للعدو حرصا على عرشه .

٣- لا تعرف اليأس لان اليأس طريق الهزيمة المحقق .

وفى جورجى زيدان « مشاهير الشرق » (ج ١ ، ص ٣١٧ ، طبعة ١٩١١) ان عبد الله النديم هو الذى نصح مصطفى كامل بالاتصال بالخدّيو لتحويل الحركة الوطنية . وكلا الروايتين بحاجة الى تحقيق وربما الى تصويب ، لان للملوك الخونة قوانين اخرى غير الالتفاف حولهم ، لاننا نعرف أن مصطفى كامل كان على صلة بالخدّيو منذ اوائل ١٨٩٥ ، وهو فى سن ١٩ سنة وكان يتقاضى منه اموالا ومعها خطة العمل الوطنى . نعرف هذا من المراسلات بين مصطفى كامل وعبد الرحيم بك احمد ، سكرتير الخدّيو الخاص . وكانت الخطة أن يقوم مصطفى كامل بعملين هما محاولة كسب الرأى العام الاوروبى لقضية جلاء الانجليز عن مصر ومحاولة تعبئة الشعور الوطنى فى مصر ذاتها . وبالفعل سافر مصطفى كامل الى فرنسا فى ١٨٩٥ بتمويل من عباس الثانى وتعرف الى مدام جوليت آدم Juliette-Adam رئيسة تحرير « مجلة العالمين » des Deux Mondes Revue المعادية لبريطانيا ، وقد كانت من أهم المجلات الادبية والثقافية فى فرنسا . كتب مصطفى كامل لجوليت آدم خطابا بفرنسية ركيكة يطلب منها تحديد موعد للقاءه قائلا : « أنا لا أزال صغيرا ولكن عندى أطماعا عالية . أنا أريد أن أوقف فى مصر القديمة مصر الفتاة . يقولون ان وطنى لا وجود له . ان وطنى موجود ياسيدى ، وانا احس به يحيا فى بحب يفوق كل حب وبرغبة فى أن أهب شبابى وقواى وحياتى لوطنى . »^(١) ، ودعته جوليت آدم لمقابلتها واقتنعت به ففتنته وفتحت امامه ابواب الصحافة والصالونات السياسية فنشر بعض المقالات فى أهم الجرائد الفرنسية « الفيجارو » Le Figaro و « الاكلير » Eclair و « الجورنال دى ديبا » Journal des Débats . وكانت الصحافة الفرنسية تسمى الفتى الوسيم مصطفى كامل « كرامل باشا » Caramel Pacha (كرامله) من باب الدعاية . كذلك نجح مصطفى كامل فى نشر بعض المقالات فى الصحف النمساوية والالمانية . وكان عباس الثانى قد زوده بتوجيهات أن يتصل بكثرة من النواب فى مجلس النواب الفرنسى معادية لالجلترا يرأسها اتيين ديلونكل Etienne Deloncle وأن يضع ثقته فيها ، ويتعاون معها ، ولكن يبدو ان صداما من صدام الشخصيات حدث بين مصطفى كامل وديلونكل ، لان مصطفى كامل كتب للخدّيو عباس الثانى فى ٨ يونيو ١٨٩٥ يحذره من الافراط فى الثقة بديلونكل . وكان رأى مصطفى كامل أن النواب الفرنسيين لا يهتمون بالقضية المصرية لذاتها ، وانما كوسيلة لمناوأة بريطانيا

(١) Juliette Adam: L'Angleterre en Egypte. Paris. 1922. p. 145.

وقد اقتنع مصطفى كامل بأن فرنسا ستساعد مصر على اجلاء بريطانيا لاسباب فرنسية وكتب في ١٩ سبتمبر ١٨٩٥ يقول ان الاحتلال البريطاني لن يدوم اكثر من ستة شهور . وقد كان ذلك سذاجات سياسية شبيهة بسذاجات عباس الثاني . فقد اثبتت الاحداث المتكررة ان فرنسا رغم صراعاتها الخارجية مع انجلترا لم تكن على استعداد لخوض حرب معها بسبب المسألة المصرية . وقد أثبت حادث فاشودة في ١٨٩٨ (بين السودان المصري الانجليزي والسودان الفرنسي) أن كل هذه الاشتباكات بين الدولتين تتم دائما داخل اطار محدود محدود السلم الاوروي ، ثم ان انجلترا وفرنسا كانتا تعدان العدة لتسوية ما بينهما من خلافات دولية وعلان «الوفاق الودي» Entente Cordiale في ١٩٠٤ استعدادا للحرب العالمية الاولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ضد ألمانيا والنمسا وإيطاليا وتركيا .

أما في مصر فقد اتخذت دعوة مصطفى كامل في خطبه الملتبهة ومقاتلته العديدة في «الاهرام» وفي «المؤيد» وفي «اللواء» عند انشائه في ١٩٠٠ شكل الدعوة للوحدة الوطنية والالتفاف حول الخديو ونشر الفكرة القومية بالتعليم . وقد بلغ توزيع «اللواء» في ١٩٠٠ نحو ١٠٠٠٠ نسخة واستطاع مصطفى كامل ان يعيىء الراى العام حول حركته الوطنية بين موظفى الحكومة والطلاب والتجار وسكان المدن بصفة عامة ، ولكنه عجز عن تعبئة الجسم الاكبر من ابناء الامة وهم الفلاحون وطبقة اوساط الملاك والعمد ومشايخ البلاد الذين كانوا العمود الفقرى للثورة العربية . وقد بدأت دعوته خالية من الدعوة الدينية فانخرط في تجمعه الوطنى كثير من الاقباط ، ولكن اسرافه في التعاون مع الباب العالى انتهى به الى الدعوة للجامعة الاسلامية فنفر منه الكثيرون اما الريف المصرى وهو معقل الوطنية المصرية والديمقراطية المصرية الذى لم ينس قط كراييج الاتراك والماليك والسناجق والكشاف والخديويين فقد كان فاترا نحو حركة وطنية لا تنبع من صميمه وتعتمد على التحالف مع الاستعمار العثمانى أو مع العرش وحكمه المطلق .

وكانت اللطحات المتتالية التى تلقاها عباس الثاني من كرومر ويأسه من الظفر بتأييد مجد من فرنسا وتركيا اللتان كانتا تلعبان بالورقة المصرية فى المناورات الدولية لا أكثر قد فتت فى عضد عباس الثاني . وبعد تراجع فرنسا فى حادث فاشودة ، ثم ابرام «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ ظهر شىء من الفتور (الظاهرى أو الحقيقى) بين مصطفى كامل وعباس الثاني . وفى ٩ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل مقالا فى «اللواء» يعلن فيه ان الضمان الوحيد لحرية مصر هو فى الحصول على نظام برلمانى سليم . وفى ٢٥ اكتوبر ١٩٠٤ نشر مصطفى كامل خطابا مفتوحا

للخديو عباس الثاني يعلن فيه قطع صلته بالخديو حامية للخديو من اتهامات الانجليز (١) والمقصود غالبا هو حامية تجمعهم الوطني من اتهامات الانجليز بانه اداة في يد الخديو . وقيل أن التواصل بين الخديو ومصطفى كامل ظل قائما بصفة سرية . ولكن ايا كان الامر فان تجمع الحزب الوطني لم يكن في ١٩٠٤ بحاجة الى اموال الخديو لتغذيته ثم ان عباس الثاني ساءت سمعته في البلاد لجملة اسباب منها :

١ - هزائمه المتلاحقة امام كرومر .

٢ - رفضه في عناد التنازل عن الحكم المطلق واعلان الدستور والتقييد بالحياة النيابية .

٣ - جشعه في الاثراء الفاحش بكل الوسائل القانونية من ناحية الشكل والاستلاية من ناحية الواقع ونقل ثروته الواسعة الى تركيا غالبا خوفا من العزل .

٤ - استسلامه المشين للانجليز بعد توقيع «الوفاق الودى» عام ١٩٠٤ ، فقد عين عباس الثاني في ١٩٠٤ أحد الضباط الانجليز ياورا له ، ثم في نوفمبر ١٩٠٤ استعرض وحدات جيش الاحتلال بمناسبة عيد ميلاد ادوارد السابع . وقد بلغ من استياء الرأى العام من اشارة الولاء هذه أن عباس الثاني اعلن رسميا من خلال بيان اصدره مجلس الوزراء ان هذا الاستعراض جاء عن طريق المصادفة لان الخديو كان عرضا في قصر عابدين ، فطلب اللورد كرومر منه استعراض الجيش البريطاني . ولكن احدا لم يصدق ذلك لان هذه المصادفة كما تقول الدكتور عفاف لطفى السيد تكررت سنويا في كل سنة تالية^(١) . ومع ذلك فلم تستمر هذه الجنحة الظاهرية او الحقيقية بين عباس الثاني ومصطفى كامل فسرعان ما عادا الى التعاون واستمر الخديو في تمويل جرائد الحزب الوطني وحركة مصطفى كامل .

وكانت ١٩٠٦ سنة قاصمة للخديو ولمصطفى كامل ولكرومر في وقت واحد . فقد تعاقبت فيها احداث مروعة : في يناير كان حادث طابه ، وفي فبراير اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وفي مايو حدثت مذبحه دنشواى التى انتهت بخروج كرومر من مصر .

كانت شبه جزيرة سيناء كلها بموجب فرمان ١٨٤١ الصادر لمحمد على بعد معاهدة لندن من «املاك مصر الممتازة» . وقد ظهرت نوايا تركيا لسلخ سيناء عن مصر عندما اصدر سلطان تركيا فرمان تعيين عباس الثاني خديويا على مصر عام ١٨٩٢ ، ففي هذا الفرمان اسقط

(١) Afaf Lutfi al Sayyed: Egypt and Cromer. London. Murray, 1968, pp. 163-164.

السلطان كل ذكر لسيناء من فرمان التعيين فاحتاج الامر الى التدخل البريطانى لدى الباب العالى لرد سيناء الى مصر وقد كان هذا من أسباب « الوطنية المصرية » التى لاحظها كرومر على عباس الثانى عام توليه فى ١٨٩٢ وحملته على الدولة العثمانية . وقد اشتد اهتمام تركيا بالعقبة وبسيناء عامة نتيجة لمشروع مد سكة حديد الحجاز من معن الى ميناء العقبة . وفى ١٩٠٦ ارسلت تركيا قوات لاحتلال راس طابه المجاورة لميناء العقبة واعلنت ان شبه جزيرة سيناء كلها ارض عثمانية ، فاحتجت المجلتر على ذلك وتمسكت بمصرية سيناء لثلاثة اسباب :

أن سيناء حاجز طبيعى يفصل الاملاك العثمانية عن قناة السويس ، وأن من يحكم مصر يحكم سيناء ، وان المخابرات البريطانية ابلغت الحكومة البريطانية ان التحركات التركية فى طابة هى جزء من مخطط محور تركيا - المانيا الذى ظهرت نتائجه الكبرى فى الحرب العالمية الاولى ، وقد جاء فى تقارير المخابرات البريطانية ان سفينة المانية انزلت فى ٣١ ديسمبر ١٩٠٥ شحنات من السلاح فى راس مالوب على ساحل سيناء ، كما ان الملاحق العسكرى الالماني فى طوكيو مع زميل له نزل فى سيناء بدون تصريح وبمحجة انها فى رحلة صيد . وازاء كل ذلك قدم السفير البريطانى فى استانبول اندارا للحكومة التركية يسنده الاسطول البريطانى فى مداخل المضائق التركية بالانسحاب من طابة خلال عشرة ايام فانسحبت تركيا .

وفى خلال ازمة طابة وما بعدها اعلن مصطفى كامل تأييده لحقوق تركيا على سيناء . وحتى بعد الجلاء الازمة كتب مصطفى كامل فى ٢٢ ابريل ١٩٠٦ افتتاحية فى اللواء يقول فيها ان مصر لا ولاية لها على سيناء ، وأن فرمانات التى تعطى لمصر سلطة ادارة سيناء اجراءات مؤقتة لا تؤثر فى الحق العثمانى الاصيل . وفى ٨ مايو ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل مقالا اخر يقول فيه أن حادث طابة يجب ان ينظر اليه على انه خلاف بين دولة محتملة بالاعتصاب هى المجلتر وبين دولة هى صاحبة السيادة على مصر وهى تركيا . وفى ١٣ مايو كتب مقالا ثالثا بعنوان « انصر اخاك ظلما او مظلوما » فى نفس الاتجاه . وقد تركزت دعوة مصطفى كامل للولاء العثمانى ولبدا الجامعة الاسلامية ابتداء من ١٩٠٤ وهو عام « الوفاق الودى » بين المجلتر وفرنسا وعام القطيعة الظاهرية أو الحقيقية بينه وبين عباس الثانى ، وعام حصوله على رتبة الباشوية من سلطان تركيا (لم يكن كرامل باشا « باشا » حقيقيا فى ١٨٩٥ عندما زار فرنسا والتقى بجولييت ادم وانما اضفى عليه او اضفى على نفسه هذا اللقب لتزيد هيئته فى اوروبا !) وفى ١٩٠٤ ايضا قبل عباس الثانى تعيين ياور انجليزى له وقبل استعراض جيش الاحتلال ، وربما كان ذلك من اسباب الجفوة المؤقتة بينه وبين مصطفى كامل وبين الباب العالى ، وربما كان هذا

ايضا من اسباب تحول مصطفى كامل مباشرة الى سلطان تركيا بدلا من خديو مصر . على كل فقد نظر كرومر وريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate حاكم السودان العام الى موضوع طابة على انه حادث خطير ، وكان وينجيت من قبل مديرا للمخابرات الحربية البريطانية ، وكان يخشى مثل كرومر في حالة وقوع صدام بين إنجلترا وتركيا أن يرفض الجيش المصري مساعدة الجيش الإنجليزي . ولذا فقد اقترح على كرومر اعلان الحماية على مصر وسلخها نهائيا من الامبراطورية العثمانية في حالة عدم انسحاب الجيش التركي من طابة . وكان أوين Owen مدير المخابرات الحربية القائم يرى عكس هذا الرأي ، فقد كان في تقديره ان الاغلبية الساحقة من المصريين سوف تتعاون لطرد الترك من سيناء . واهمية هذه التقارير هي انها تدلنا على حالة الرأي العام المصري يومئذ ، وهي تشير الى أن مصطفى كامل لم تكن له كل هذه السيطرة على الرأي العام المصري في أوج المد العثماني وتؤكد أن الاغلبية الساحقة من المصريين لم تكن سعيدة بفكرة اخراج الانجليز لادخال الترك . اما كرومر ووينجيت وامثالهما من غلاة الاستعماريين المحافظين فقد كانوا يبالغون في قوة حركة الجامعة الاسلامية وسياسة التعاون المصري العثماني لاستغلالها في تثبيت الاحتلال البريطاني لمصر ومقاومة كل حركة للتحرر الوطني .

وقد كان حادث طابة اخطر حادث عرفته الحياة السياسية والحركة الوطنية المصرية منذ ثورة عراقى لانه اظهر على السطح الانقسام الدفين بين المصريين في فهم معنى الوطنية المصرية ، وقد كان في تقديرى الخطأ الجسم الذى ارتكبه مصطفى كامل دون أن يقدر عواقبه فكان بداية التصدع الحقيقى الذى أصاب الحزب الوطنى حتى قبل وفاة زعيمه مصطفى كامل وحيرة الحزب بين ورثته من انصار الخديو (على فهمى كامل) وورثته من اعداء الخديو (محمد فريد) .

وكان اول مظهر من مظاهر انقسام الامة حول حادث طابة ان محاميا شابا هو احمد لطفى السيد دعا لفيما من أقطاب الاعيان هم محمد محمود سليمان وحسن عبد الرازق وعمر سلطان للاجتماع وتدارس هذا الامر الخطير فالصحافة المصرية كان اكثرها يردد موقف الخديو عباس الثانى وموقف مصطفى كامل من حادث طابة دون روية ، والسؤال هو : هل تتنازل مصر عن سيناء اغاظة لانجلترا ؟ وكان عمر سلطان ، وهو ابن محمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب أيام المواجهة بين توفيق وعراقى ، وهو الذى انحاز للخديو توفيق والانجليز وتحلى عن العراقيين بعد ان كان قطبا من اقطابهم ، من انصار الحزب الوطنى وقد وهب مصطفى كامل

مبالغ طائلة واقترح عمر سلطان ان يشارك المجتمعون في انشاء جريدة مستقلة عن الخديو وعن تركيا وعن الانجليز ، جريدة تعبر عن المصلحة المصرية وحدها . وهكذا ولدت جريدة «الجريدة» التي رأس تحريرها احمد لطفى السيد في ٩ مارس ١٩٠٧ ، بعد نحو عام من هذا الاجتماع ، وكان المشتركون في انشائها مئات من اعيان البلاد ، وأسسوا اول حزب سياسى عرفته مصر وهو حزب الامة . وكان اكثرهم من الوطنيين «العقلاء» المعتدلين ومن المثقفين «العقلاء» القابلين للحضارة الاوروبية المعادين للخديو وللسيادة العثمانية . وقد جمعوا ٢٤٠٠٠ جنيه لاصدار «الجريدة» .

اما في معسكر مصطفى كامل والحزب الوطنى فقد استغلت «اللواء» حادث طابة في يناير ١٩٠٦ لدعوة الطلبة للاضراب ، وبالفعل اضرب طلبة مدرسة الحقوق ، وكان اكثرهم من انصار مصطفى كامل . واستفحل هياج الطلبة حتى أنذر ناظر المدرسة بفصل كل المضربين ، وقد تدخل كرومر لتهدئة الامور وكان يظن وقتئذ ان مختار باشا الغازى مندوب تركيا المقيم في القاهرة هو الذى رتب مع مصطفى كامل كل ما دار حول حادث طابة من هياج اقحم فيه اسم الاسلام والجامعة الاسلامية . وفي نفس الفترة أصدر مصطفى كامل كتابا اسمه «الشمس المشرقة» يمجّد فيه انتصار اليابان في الشرق الاقصى ويعزوه لبزوغ القومية اليابانية ويحث المصريين أن يقتدوا باليابانيين في صراعهم مع الانجليز .

ثم حدثت حادثة دنشواى : كانت جاعة من الضباط الانجليز تقوم برحلة صيد الحماق بجوار قرية دنشواى بدعوة من أحد اعيان القرية . وعند وصولهم لم يجدوا عمدة البلد ولكنهم مضوا الى الصيد ، وفي اثناء الصيد شب حريق في أحد الاجران بفعل البارود المشتعل ، فهاجم الفلاحون لصيد حماهم ، وهو مورد رزق لهم ، ولاحتراق جرنهم ، وخرجوا بالنبايت على الانجليز واعتدوا عليهم وحاولوا نزع سلاحهم . وفي المرح اطلق احد الضباط الانجليز خرطوشة اصابت امرأة فسقطت جريحة ، فجرى القول بانها ماتت . واصاب رش الانجليز اربعة رجال آخرين . وتجمع اقرباء المرأة الجريحة وهجموا على الضباط واوسعوهم ضربا ، ولكن احدهم واسمه الكابتن بول Captain Bull استطاع الفرار وظل يعدو نحو معسكر في قبض الظهيرة طلبا للنجدة ، ولكنه مات خارج المعسكر مباشرة من ضربة شمس ومن الرضوض ومن الاعياء (هذا تقرير الطبيب الشرعى) . ورآه أحد الفلاحين طريقا فحاول مساعدته ، ولكن جنود المعسكر ظنوا أنه قتل الضباط فضربوه حتى فاضت روحه وفي دنشواى نفسها احتجز الفلاحون الضباط الانجليز حتى حضر البوليس .

وحكم الفلاحون بموجب قانون عرفى صدر فى ١٨٩٥ لحماية ارواح قوات الاحتلال البريطانى . أقيمت لهم محكمة خاصة كان قضاتها بطرس باشا غالى وزير الحقانية بالنيابة وفتحى بك زغلول رئيس المحاكم الاهلية ومسترو . هيتز W. Hayter المستشار القضائى بالنيابة ، ومستربوند W. Bond نائب رئيس المحاكم . وكان القاضى العسكرى الكولونيل لدلو Ludlow يمثل جيش الاحتلال ، اما سلطة الاتهام المصرية فكان يمثلها ابراهيم الهلباوى وكان لطفى السيد احد اعضاء هيئة الدفاع . وكانت مأساة مروعة قل أن ذكر التاريخ مثيلا لها . سبق المتهمون وعددهم ٥٢ وفى ٢٧ يونيو ١٩٠٦ حكم على ٢١ منهم بعد محاكمة صورية وجيزة بتهمة القتل الممد مع سبق الاصرار والاشترار الجنائى : حكم على ٤ بالاعدام شنقا وعلى ٢ بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وعلى ٦ بالسجن لمدة سبع سنوات وعلى ٣ بالسجن سنة مع خمسين جلدة وعلى ٥ بخمسين جلدة . ونفذ حكم الاعدام علنا فى دنشواى حيث نصبت المشانق فى مكان الحادث على رأى من أهالى القرية وأقرباء المشوقين الذين أرغموا على الخروج لمشاهدة تنفيذ الحكم .

وقبل صدور الحكم بايام خرجت «المقطم» لسان حال سلطات الاحتلال على الناس نبأ إرسال عدد من المشانق لنصبها فى دنشواى . اذن فقد كان الحكم معدا قبل بدء المحاكمة . وقبل النطق بالحكم سافر كرومر الى إنجلترا لقضاء اجازته الصيفية تاركا القائم بالاعمال فندلاى Findlay لتنفيذ مارسمه .

ولم يحاكم الجنود البريطانيون الذين قتلوا الفلاح المسكين الذى خف لنجدة الضابط البريطانى الميت بجوار المعسكر . أربعة يشنقون فى واحد مات من ضربة الشمس ومن الرضوض والاعياء . التعمد وسبق الاصرار ينسب الى قوم خرجوا بالنبايت ليوأجوهوا قوما مسلحين بالبنادق ويحتجزوهم حتى يحضر البوليس .

وتواتر حادثة طابة امام حادثة دنشواى . وكان فى كل بيت مأتم . حتى إنجلترا ثارت فيها صرخات الضمير ، ولم يجد وزير الخارجية السير ادوارد جراى Sir Edward Gray مايقله لمجلس العموم الا أن العنف والتعصب يتصاعدان فى مصر ، ويطش قليل من جانب إنجلترا المستولة عن أرواح الاوربيين سوف يوفر عليها استخدام القوة السافرة . اما تشخيص اللورد لويد لما حدث فهو انه «نوع من البربرية يولده الرعب» . وهذا هو أقرب تشخيص الى العقل . لقد كان كرومر وإنجليز مصر يعيشون منذ حادث طابة فى رعب قاتل أن يفلت الزمام من أيديهم .

وعرف الانجليز انه لا مناص لهم من تغيير سياستهم في مصر . فأرغموا كرومر على الاستقالة في مارس ١٩٠٧ وخلفه السير ايلدون جورست Sir Eldon Gurest صديق عباس الثاني . ورتب هنرى كامبل - بانرمان H. Campel Baneruman لقاء مع مصطفى كامل وطلب اليه أن يرشح له أسماء الشخصيات العامة التي رآها صالحة لحكم البلاد ، فرشح له اكثر من ثلاثين اسما بعضهم ليسوا من حزبه بل وبعضهم من خصومه السياسيين ، وكان من هؤلاء محمد سعيد وسعد زغلول وحسين رشدي واسماعيل سرى واسماعيل صدقي وعبد الخالق ثروت ويحيى ابراهيم وعدلى يكن وعزيز عزت ولطفى السيد .

وكان اول تغيير هو تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف . وكان سعد زغلول طيب السمعة بين المعتدلين وبين المتطرفين في الوطنية او على الاقل طيب العلاقة مع المجموعتين . بدأ حياته في حلقة الافغانى ومحمد عبده وسجن فترة وجيزة بعد فشل الثورة العرابية ، وكان يعاون محمد عبده في تحرير «الوقائع المصرية» ثم اشتغل بالحمامة وبالقضاء وبلغ فيها . وفي رشيد رضا أن محمد عبده وسعد زغلول كانا يسيثان الظن بمصطفى كامل ، وان سعد زغلول وصف مصطفى كامل بانه «مجنون» «تاريخ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٣» .

وفي مذكرات سعد زغلول وصف لمصطفى كامل بانه كان كذابا ومخادعا وفي عفاف لطفى السيد ان هذه مبالغة من رشيد رضا ، وهى تستدل على طيب العلاقة بين الرجلين بأن مصطفى كامل زار سعد زغلول لتهنئته بتعيينه وزيرا للمعارف ثم انصرف قبل مجيء اخيه فتحى زغلول حتى لا يضافح سفاح دنشواى وهذا لا يدل على شيء ، لانه من الجاملات المألوفة . واذا جاز لنا ان نستخلص رأى الحزب الوطنى في سعد زغلول من رأى الخديو عباس الثانى فيه فهو رأى لا يسر . ففي مذكرات احمد شفيق باشا سكرتير الخديو عباس الثانى للشئون العربية ج ٣ ص ١٢٩ ان الخديو كان خارج مصر عند تكوين «حزب الامة» ، وكان الخديو حريصا على معرفة ما اذا كان لسعد زغلول ولفتحى زغلول صلة ما بتكوين الحزب فاجابه احمد شفيق بان سعد زغلول فيما يبدو لا صلة له بحزب الامة اما فتحى زغلول فعضو فى الحزب ، ولم يقتنع الخديو عباس الثانى . وفي مذكراته التى نشرت فى جريدة المصرى ١١ مايو ١٩٥١ انه فى اكتوبر ١٩٠٦ تألفت جماعة كان هدفها مناهضة «الوطنيين» وكانت تعمل بوحى من كرومر وربما كانت تخدم أغراضه . وكانت هذه الجماعة هى «حزب الامة» وكان سعد زغلول العقل المدبر لها . و «الوطنيون» عند عباس الثانى هم طبعا مصطفى كامل ورجال «الحزب الوطنى» . وبهذا المعنى المحدد كان وصف عباس الثانى «لحزب الامة» وصفا صادقا . لقد قام

«حزب الآمة» ليناھض دعوة «الحزب الوطنى» لاقامة الوطنية والقومية على اساس دينى ، وليناھض دعوة الجامعة الاسلامية ، وليناھض قيام نظام الحكم المصرى على الحكم المطلق .

لقد قام «حزب الآمة» ليدعو للقومية المصرية وللنظام الديمقراتى ، فهو مدرسة اخرى للوطنية غير مدرسة «الحزب الوطنى» . اما سعد زغلول فقد رفض رغم صداقته للكثيرين من اعضاء حزب الآمة الانضمام لعضوية هذا الحزب ، ولم يكن كما اشاع عنه رجال الحزب الوطنى همزة الوصل بين «حزب الآمة» ودار المعتمد البريطانى ، كما انه لم يكن كما زعم الخديو عباس الثانى العقل المدبر وراء «حزب الآمة» وانما كان شقيقه فتحى زغلول هو الذى ابلغ جماعة الوطنيين المعتدلين أن كرومر يفكر فى تغيير السياسة البريطانية نحو مصر ، وأنه يفكر فى تسليم ادارة البلاد لمجموعة جديدة من المصريين المشتغلين بالشئون العامة ، وانه يشجع قيام حزب الوطنيين المعتدلين . وقد كان فتحى زغلول عضوا فى «حزب الآمة» ، تماما كما قال احمد شفيق باشا لعباس الثانى . هذا ما تقوله عفاف لطفى السيد . وعلى كل فقد كانت رائحة التغيير فى الجو بعد حادثى طابة ودنشواى . وأبسط مؤشر لها هو لقاء كامبل - بانرمان رئيس وزراء المجلترا لمصطفى كامل وطلبه اليه أن يرشح له أسماء القيادات الجديدة الصالحة لحكم مصر وهى لظمة لاشك لكرومر لانها تعنى عدم الثقة الكاملة بترشيحاته كما ان كتابات كرومر اللاحقة وكتابات خلفه جورست تؤيد ذلك .

وفى تقرير كرومر السنوى عن الاحوال فى مصر الذى صدر فى ابريل ١٩٠٧ وفى خطاب الوداع الذى القاه فى دار الاوبرا فى ٦ مايو ١٩٠٧ اعلن كرومر فى التقرير تأييده للوطنيين المعتدلين المنادين بالاصلاح كمقدمة للتحرير ، ولكنه حيث تعرض لموضوع الحياة البرلمانية فى مصر اقترح أن يكون لمصر برلمان مختلط من المصريين والاجانب المقيمين فى مصر ، وبذلك اراد ان يكرر بعد ثلاثين عاما تجربة «الوزارة الاوروبية» (١٨٧٨) على مستوى المجلس النيابى . وفى خطاب الوداع اعلن كرومر لأول مرة بصراحة ان الاحتلال البريطانى باق الى أجل غير مسمى ، وانه لا يوافق على العجلة فى انشاء حياة برلمانية فى مصر التى لم تنضج بعد للديمقراطية . ولم يخف كرومر رأيه الخاص فى النظام البرلمانى فقال «ودعبنى أضيف أياها السادة أنه لا يساوى شيئا كثيرا» .

وقد عرف الوطنيون المتطرفون والمعتدلون معا من تقرير كرومر ومن خطبته حقيقة نوايا المجلترا نحو مصر .

كذلك كان تعيين جورست خفيا لكرور ذا معنى خاص . لقد بدأ جورست عمله بتعليمات خاصة أن يكون عهده عهد « مصالحة » بين إنجلترا والخديو عباس الثاني . وأدرك مصطفى كامل والمتطرفون أن الغرض من هذا التحول هو دق اسفين بين الخديو عباس الثاني ومصطفى كامل ليسحب الخديو تأييده وتمويله للحزب الوطنى . وكتب مصطفى كامل لجولييت آدم يقول : « ان الدبلوماسية الانجليزية تظن حتى الان اننا نتبع دائما ارادة سيد البلاد ، وأنا لا نملك ارادة شخصية » . وكان الحزب الوطنى حتى ذلك التاريخ قائما بقوة الواقع وليس بقوة القانون ، فكان رد مصطفى كامل على هذا التقارب الانجليزى الخديوى انه اعلن تأسيس الحزب الوطنى رسميا فى اكتوبر ١٩٠٧ ، أى بعد شهر من تأسيس حزب الامة .

وفى ١١ فبراير ١٩٠٨ توفى مصطفى كامل عن ٣٤ عاما ، فانشق حزبه الى قسمين : قسم تحت رئاسة أخيه على فهمى كامل حافظ على روابطه بالخديو رغم تصالح الخديو مع الانجليز ، وقسم تحت رئاسة محمد فريد اتبع سياسة مستقلة فى كفاحه ضد الانجليز . وبغض النظر عن اخطاء مصطفى كامل السياسية سواء من الناحية العقائدية أو من ناحية التكتيك ، فسوف يذكره تاريخ مصر الحديث بعملين جليلين قام بهما خلال حياته السياسية القصيرة التى لم تتجاوز ١٢ أو ١٣ سنة : أولها انه جدد أمل المصريين فى الكفاح الوطنى لاجلاء الانجليز بعد ظلام اليأس الذى ران على نفوسهم بين ١٨٨٢ و ١٨٩٥ ، وثانيها أنه يجهاده الوطنى فتح الطريق لتجديد شباب الطبقة الحاكمة فى مصر ، فلولا الزلزلة التى هز بها مصطفى كامل صرح الحياة السياسية المصرية لما اتيح لسعد زغلول أو لطفى السيد أو عبد العزيز فهمى أو عبد الخالق ثروت أو عدلى يكن أو اسماعيل صدق أو محمد سعيد أو عشرات من أرباب الكفاءات المصرية أن يقتربوا كثيرا من مناصب المسئولية وربما من قيادة الجاهير ، بل ظلت دائرة الحكم مغلقة على أضراب رياض باشا ونوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وتيجران باشا وغيرهم من اختيارات ذلك المثلث الجهنى : القصر والباب العالى والانجليز . وبعد وفاته قال عنه قاسم أمين الذى لم يكن له ودا ولا اعجابا ، بأنه أحسن بقلب مصر يخفق مرتين ، مرة عند مأساة دنشواى ، ومرة عند وفاة مصطفى كامل . حتى اعداؤه مثل السير رونالد ستورز Sir Ronald Stors السكرتير الشرقى لدار المعتمد البريطانى ، قال فيه مؤبنا : « رغم أنه كان دعيا من أكبر طراز ، ورغم أن حياته الخاصة كانت غير مشرفة وحياته العامة يملؤها البقشيش حتى قه رأسه ، فقد كان واضحا أن له سلطانا عظيما على أفندية المدن » نعم ، أفندية المدن والشباب بصفة خاصة . لقد أشعل مصطفى كامل فيهم بشخصيته المغناطيسية قاذفة اللهب نارا لم تحمدها يد أحد ، وانما اكلت نفسها بنفسها من فرط الضرام . ونحن نعرف أن الاحساس

بالقلق الاجتماعي والسياسي بدأ يستبد بطبقة الافندية في المدن وعامتهم من موظفي الحكومة لسبب سياسة التمييز التي اتبعها كرومر في مصر ضد المصريين كموظفين للحكومة بصفة خاصة . فحتى منذ « المراقبة الثنائية » بدأ التدخل الأجنبي يتوسع في استخدام الموظفين الأجانب في الوظائف العليا ويبنى كادرا من الموظفين الشوام والأرمن بصفة خاصة يعتمد عليهم في كافة المناصب الحساسة لإدارة البلاد ، بدلا من الاعتماد على المصريين . ومن يقرأ كتاب كرومر « مصر الحديثة » يدرك تماما أن هذه كانت خطة أساسية من خطط الاحتلال البريطاني . فلا غرابة أن نجد الموظفين المصريين منذ ١٨٩٣ يؤلفون جمعية سرية يسمونها « الجمعية الوطنية » مركزها القاهرة ولها فروع في المنصورة والزقازيق بقصد اخراج الشوام من الوظائف الحكومية وإحلال المصريين محلهم ، وقد دبروا المظاهرات لهذا الغرض وفي تقرير ملبنر Lord Milner (١٩٢١) ان نسبة الموظفين في الوظائف العليا عام ١٩٠٥ كانت ٢٨٪ للمصريين و ٤٢٪ للبريطانيين و ٣٠٪ للأرمن والشوام . ونحن نعرف أن عدد موظفي الحكومة المصريين ازداد بين ١٨٩٦ و ١٩٠٧ من ٨٤٤٤ موظفا الى ١٢٠٢٧ موظفا أى بنسبة ٢٩٧٪ بينما ازداد عدد الموظفين الأوروبيين بنسبة ٤٦٪ . وقد كان عدد الموظفين البريطانيين في مصر عام ١٨٩٦ هو ٢٨٦ موظفا فارتفع في ١٩٠٦ الى ٦٦٢ موظفا . وقد كان الاحتلال البريطاني يعتمد على الموظفين والصحفيين الشوام في مصر لانهم كانوا كما وصفهم سلامة موسى « بلا وجدان وطني » أما كرومر فيقول لانهم كانوا أكثر كفاءة واستنارة وتمدنا من المصريين . أما الشركات والبنوك الأجنبية في مصر فكانت لا توظف المصريين وانما توظف الأوروبيين والشوام والأرمن واليهود وعامة اقلية الدولة العثمانية . وقد اعتمد مصطفى كامل على طبقة الافندية وعلى الطلبة في حركته الوطنية كما اعتمد على التجار واصحاب الحرف اليدوية .

ولكن مصر لم تكن في يوم من الأيام مجرد « افندية المدن » وانما كانت ولا تزال في المقام الأول الفلاح المصري . وهنا مكمن الضعف في حركة مصطفى كامل : لقد حرك المدينة وعجز عن أن يحرك الريف . وقد كان هذا قدر سعد زغلول في ثورة ١٩١٩ ، التي صب فيها خير ما في « الحزب الوطني » وخير ما في « حزب الأمة » وتدفقا في مجرى واحد عارم .

وكان نقيض مصطفى كامل في زمانه هو لطفى السيد ، كما كان نقيض « الحزب الوطني » هو حزب الامة . كانا ابني جيل واحد . وكان لطفى السيد ابن عمدة من عمدة الدقهلية اراد له أبوه أن يدرس في الأزهر ولكن ناصحا نصحه بالحاقه بمدارس الحكومة فأخذ بنصيحته . وبهذا اتاح للطفى السيد أن يدخل مدرسة الحقوق وكان من زملائه في الدراسة عبد

١ مزيز فهمي وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدق . وفي ١٨٩٢ التفت الامام محمد عبده الى لعبي السيد بمناسبة موضوع كتبه في الامتحان ينكر فيه حق الحكومة في عقاب الجناة لأن الحكومة نفسها قائمة على العنف وليس على العقد . وكان محمد عبده يصحح ورقة لطفي السيد فهناه على قوة أسلوبه ، وكان لطفي السيد يخشى الرسوب بسبب أفكاره . وأسس لطفي السيد وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدق مجلة اسمها «التشريع» لتربية القراء تربية قانونية . واشتغل لطفي السيد في «المؤيد» مترجما للبرقيات كما أن عبد الله نديم كان يكلفه بتصحيح تجارب مجلة «الاستاذ» وفي صيف ١٨٩٣ ، حين كان لطفي السيد لا يزال طالبا في السنة الثالثة بمدرسة الحقوق ، زار مع زميله اسماعيل صدق استانبول اثناء أول زيارة للخديو عباس الثاني لها بعد توليه عرش مصر . ووجد بها سعد زغلول الذي اصطحبه لمقابلة جمال الدين الأفغاني ، فأخذ يؤمه كل يوم من أيام مقامه في العاصمة التركية رغم أن الافغاني كان محاطا بجواسيس السلطان . وفي ١٨٩٤ تخرج لطفي السيد من مدرسة الحقوق واشتغل وكيلا للنيابة . وفي ١٨٩٦ ألف مع عبد العزيز فهمي جمعية سرية لتحرير مصر من الاحتلال البريطاني . وعرف عباس الثاني ومصطفى كامل بأمر هذه الجمعية فدعا مصطفى كامل لطفي السيد للاشتراك في جمعية سرية أخرى يرأسها الخديو لتحرير مصر (١) يقصد «الحزب الوطني» فقبل لطفي السيد والتقى بالخديو وكان «الحزب الوطني» يومئذ في بداية انشائه مكونا من خمسة أعضاء هم الخديو ومصطفى كامل . ومحمد فريد وصيدل من الزقازيق ولطفي السيد وكانت لهم اسماء حركية : «الشيخ» للخديو ، و«أبو الفدا» لمصطفى كامل و«أبو مسلم» للطفي السيد . واقترح الخديو على لطفي السيد أن يسافر الى سويسرا لمدة سنة تؤهله للتجنس بالجنسية السويسرية ليعود بعدها ويؤسس جريدة يمولها الخديو حتى لا تقع كتاباته تحت طائلة القانون بحكم احتائه بالامتيازات الأجنبية .

وفي جنيف التقى لطفي السيد بالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين وكان ثلاثتهم يقضون الاجازة في سويسرا . وقيل أن قاسم أمين كتب هناك «تحرير المرأة» الذي عبر عن افكار محمد عبده بقلم قاسم أمين وبتنقيح لطفي السيد من حيث الاسلوب . وفي جنيف لازم لطفي السيد محمد عبده كأحد أبنائه وكانا يختلفان معا الى المحاضرات في الجامعة رغم ما بينهما من فارق في السن ويبدو أن تأثير محمد عبده وسعد زغلول المجاهدين القديمين في صفوف العراقيين هو الذي دفع لطفي السيد أن يكتب من جنيف خطابا الى مصطفى كامل يقول فيه انهم لا ينبغي أن ينسوا أبدا أنهم وطنيون مصريون يعملون في سبيل مصر أولا وقبل كل شيء ، ولذا

كان من الصالح ألا يقرنوا كلية بالخدوي لأن العرش اذا اعترض طريق الوطنيين فيجب على الوطنيين ازالة العرش من طريقهم . (والاشارة طبعاً لما كان بين توفيق وعراي ، احداث محفورة في ذاكرتي محمد عبده وسعد زغلول) .

وقد استخدم مصطفى كامل هذا الخطاب استخداماً سيئاً . فقد اختلف مع الخديو في هذه الفترة ، فلما عنفه الخديو وقال له أن لطفي السيد هو الوطني الصادق الوحيد في الحزب الوطني ، أطلع مصطفى كامل الخديو على خطاب لطفي السيد ، ثم كتب الى لطفي السيد معتذراً عما فعل ، فاستقال لطفي السيد من الحزب الوطني على الفور وقطع صلته بالخدوي وعاد الى مصر^(١) .

واستأنف لطفي السيد عمله في النيابة حتى استقال في ١٩٠٥ بعد خلاف مع النائب العام حول مسألة من مسائل القانون . وكان عبد العزيز فهمي قد سبقه الى الاستقالة . وفكر لطفي السيد في الانزواء في الريف تحت تأثير كتابات تولستوى ولكن عبد العزيز فهمي اقنعه بأن يشترك معه في مكتب المحاماة ، حيث تزاملا معاً نحو سنة ترافعا فيها في قضية دنشواي . وأخيراً قرر لطفي السيد التفرغ للصحافة بعد حادثة طابة وأصبح رئيس تحرير جريدة «الجريدة» التي صدر أول عدد منها في ٩ مارس ١٩٠٧ ، وفيه اعلنت الجريدة برنامجها وهو أنها جريدة مصرية صميمة تدافع عن حقوق الأمة المصرية وتخدم مصالحها بنشر كل ما يؤدي الى تقدمها المادى والمعنوى ويتكوين رأى عام مستنير مؤسس على الحقيقة والعقل . وقد خصصت «الجريدة» اعدادها الستة الأول لتعريف معنى «الوطنية» .

وسرعان ما دخلت «الجريدة» في معارك مع صحافة الحزب الوطني فاتهمها مصطفى كامل بأنها داعية للحكم البريطاني واتهم الشيخ على يوسف لطفي السيد بأنه ناثر على سلطان تركيا . وتأسس حزب الأمة (سبتمبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه وتأسيس الحزب الوطني رسمياً (اكتوبر ١٩٠٧) واعلان برنامجه شجع الخديو عباس الثانى الشيخ على يوسف على تأسيس حزب ثالث هو «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» . وكانت هذه أهم التنظيمات السياسية في مصر بعد حادث طابة وكان لسان حالها على التعاقب «الجريدة» و«اللواء» و«المؤيد» .

(١) Afaf Lutfi Al Sayyed, Egypt and Cromer. London. Murray, 1968, p. 187. Thasos

وظهر الخلاف منذ البداية :

«حزب الأمة» يدعو الى :

١ - مصر أولا ومصر أخيرا ولا ولاء للدولة العثمانية أو لبريطانيا .

٢ - الاصلاح هو المقدمة اللازمة للتحرير .

«الحزب الوطني» يدعو الى :

١ - حكم مصر الذاتي تحت السيادة العثمانية بموجب فرمان السلطاني الصادر في

١٨٤١ وما بعده من فرمانات ودعم العلاقات بين مصر والامبراطورية العثمانية .

٢ - نشر الروح القومية وتقوية الروابط بين المسلمين لأن التحرير يجب أن يسبق

الاصلاح .

في غير هذا التقى الحزبان على ضرورة الاصلاح النيابي ونشر التعليم والتنمية الاقتصادية مع تركيز حزب الأمة على التنمية الزراعية وتركيز الحزب الوطني على التنمية التجارية والصناعية . أما حزب علي يوسف (حزب الاصلاح) فقد كانت المادة الأولى في برنامجه تنص على تقوية سلطة الخديوي التي كفلتها فرمانات السلطانية ثم تتعاقب بقية المواد المألوفة كنشر التعليم والحكم النيابي ... الخ .

فلترك جانباً الشيخ علي يوسف وحزبه الخديوي الذي كان واضح الملامح . كانت هناك هوة عميقة بين تفكير الحزب الوطني وتفكير حزب الأمة ، وقد تبلور هذا حول موضوعين هما أولاً الاصلاح الاجتماعي كمقدمة للتحرير الوطني أم التحرير الوطني كمقدمة للاصلاح الاجتماعي ، وثانياً قضية الاستقلال التام أم الحكم الذاتي . وقد رأى الحزب الوطني في دعوة حزب الأمة أن تحرير الأمة يأتي نتيجة حتمية لرقبها خيانة وطنية عظيمة لانه يرجئ الصدام مع الاحتلال البريطاني الى أجل غير مسمى ، في حين أن الكل يعلم أن الاحتلال البريطاني هو الذي يحول دون رقي البلاد . أما حزب الأمة فقد كان يتهم الحزب الوطني بالغوغائية وارجاء الدعوة للاصلاح الاجتماعي تحت ستار حركة التحرير الوطني ، بل أكثر من هذا يدعو الناس الى قبول الحكم الخديوي المطلق والتبعية العثمانية تحت ستار محاربة الانجليز . وهكذا وقع الحزبان في المخطط السياسي وهو تفتيت معنى الحرية والوطنية والدخول في الحوار العقيم حول البيضة قبل الفرخة أو الفرخة قبل البيضة ، وهو ما نجت منه ثورة ١٩١٩ تحت زعامة سعد زغلول ورجاله الذين علموا الناس أن الحرية لا تتجزأ وأن الوطنية

كل متكامل ، وأن عبيد التخلف والطفليان لا يمكن أن يحرروا الأوطان كما أن تحرير الأوطان غير ممكن بغير ثورة على التخلف والطفليان .

لقد كان « حزب الأمة » حزب الارستقراطية المصرية أو حزب كبار الملاك الزراعيين الذين احسنوا تأديب ابنائهم بين الثورة العراقية والحرب العالمية الثانية فزودوا مصر بعقلها الراق وبثقافتها العصرية ، ولأنهم كانوا ملاك مصر فقد رفضوا أن ينازعهم في ملكها مالك عثمانى أو غير عثمانى باسم الدين أو باسم أى شئ آخر كالمذ أو الرق ... الخ ، ولكن لأنهم كانوا ملاك مصر الحقيقيين فقد خامرت وطنيتهم دعوة استقرارية واضحة ترفض الثورة والعنف والقلق والجنوح وتنادى بالتطور التدريجى وبالاحتكام الى العقل في كل شئ حتى حيث تكون قمة العقل الخروج على العقل لغاية عاقلة ، فهناك مواقف في الحياة كطلب الحرية من المستبد أو طلب العدل من الظالم أو طلب العلم من الجاهل أو طلب الكرامة والشرف من النخاس أو من لا شرف له لا يجدى فيها العقل أو الاحتكام الى الحوار المتمدن ، وهذه هي لحظات الثورات والحروب العادلة . حتى الديمقراطية التي كان يدعو اليها لطفى السيد علقها على تعلم المواطنين معنى الديمقراطية فكرا وفعلا ، وهو مالا يأتي الا بالممارسة ككل شئ حيوى في الحياة .

أم « الحزب الوطنى » فقد كان حزب البورجوازية الصغيرة أو الطبقة المتوسطة الصغيرة من سكان المدن ، وهى طبقة قلقة جاهلة طموحة كثيرة الجلبة تنجح الى العنف ، وقد تصيب من العلم والتكنولوجيا نصيبا في سبيل اللقمة أو التسلق الاجتماعى والاقتصادى ولكنها لا تصيب من الثقافة ولا من الحكمة شيئا مذكورا وكثيرا ما يختلط عليها الحد الفاصل بين المشروع وغير المشروع لأنها مشغولة باللقمة أو بالتسلق الاجتماعى والاقتصادى عن أرق ما في الحياة من مبادئ ومعان بل وكثيرا ما يختلط عليها ما ينفعها وما يضرها لأنها طبقة عجولة تختار اخطر الطرق الى غاياتها دون تبصر بالعواقب . وهى تستعيز بالقلب والفطرة بل وبالغريزة عن العقل والثقافة والمدنية . ولا شك أن القلب والفطرة والغريزة قد تكون من أعظم منابع الخير الفردى والاجتماعى اذا ارتبطت بالعقل والثقافة والمدنية . أما أن يكون القلب المتقد وحده دليل الإنسان ففيه مجازفة كبرى لا تقل خطرا عن أن يكون العقل البارد وحده دليل الإنسان . وقد لازم هذا الفصام الطبقي الحياة المصرية من حين الى حين بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ فعرفت مصر الاستقرارية التي تشل حيوية الحياة عندما خرج حزب الأحرار الدستوريين من انقاض حزب الأمة بعد دستور ١٩٢٣ ، وعرفت مصر العدمية التي تسوق المجتمعات الى الانتحار عندما خرجت الشيع المتشنجة من انقاض الحزب الوطنى تدعو الناس بلغة الرصاص

والبارود والحرائق والدعوات العاطفية الغيبية الهوجاء ، بعضها مهموس كاحاديث الباطنية والجان وبعضها راعد مثل هزيم الرعد الغضوب (مصر الفتاة والايخوان المسلمون) .

وقد كان محمد عبده وسعد زغلول آخر العرايين وصفوة قلبهم وعقلهم يرقبان كل ما يجري في مصر منذ تولى عباس حلمي الثاني في ١٨٩٢ حتى حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ في حكمة من رأى أهوال ١٨٨٢ فاعتظ عقله دون أن يطيش جنانه . ولذا فقد كانا يحذبان ولا يحذبان . يرقبان عباس الثاني ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد ، كلهم شباب في سن طلاب العشرين ، يؤلفون الجمعيات السرية الوطنية ويتخذون الاسماء الحركية ويحتمون في الخليفة السلطان فيتذكران أيام عرابي الحزينة عندما علق بعض العرايين السذج أمالهم على خليفة المسلمين في مقاومة الخديو الخائن والغزو البريطاني ، فإذا بخليفة المسلمين يصدر منشور العصيان على عرابي والابطال ودم المصريين ينزف بين القصاصين والتل الكبير . وبعد سنوات يرى سعد زغلول لطفى السيد يجمع محمود سليمان باشا وحسن عبد الرازق باشا وعمر سلطان باشا ليقاوموا سلخ سيناء عن مصر وتسليمها للدولة العثمانية بيد ملك البلاد وزعيمها الغوغالى الأحمق الذى لم تنضجه السنون . فكرة نبيلة أن يطالب أعيان البلاد بأن تكون مصر للمصريين ولكن سعد زغلول يرقب حزب الأمة يتكون من أعيان البلاد ليطالب بتمصير مصر وبحكم الدستور ، فيتذكر أن البلاد هي البلاد والاعيان هم الأعيان ، وحتى الاسماء هي الاسماء ، ويتصفح وجه عمر سلطان باشا في ١٩٠٧ ويصغى لكلامه فيرى فيه وجه محمد سلطان باشا ويسمع نفس كلام هذا الثائر العرابي البرلماني الكبير الذى كان في ١٨٨٢ فى الفتيان في مواجهة العرش والترك والانجليز واذا به في اللحظة الحاسمة يتخلى عن الوطنيين ويتعاون مع العرش والترك والانجليز ويدخل القاهرة مع الجنرال وولزلى فاتح بلاده . كلا .. البلاد هي البلاد ، والخديو هو الخديو سواء أكان اسمه توفيق أو عباس حلمي والأعيان هم الأعيان ، وطنيتهم محدودة بحدود أطيانهم وديمقراطيتهم تعنى مشاركتهم للعرش في السلطة وليس مشاركة الشعب لهم وللعرش في ادارة البلاد . ثم أخيرا ما هذا الحزب الذى يقبل أن يكون أخوه فتحى زغلول المملوطة يداه بدم شهداء دنشواى عضوا فيه ، وأى مستقبل لمثل هذا الحزب ؟ من أجل هذا وقف سعد زغلول بعيدا يرقب جماعات المتهوسين وجماعات العقلاء تجتمع وتنفض ولا ينضم لأحد منها . انه صديق الجميع ينصح هؤلاء وهؤلاء بل ويعين على الخير الوطنى برأيه وماله دون أن يورط نفسه باخطاء الغير . ثم في نهاية الأمر ماله وهؤلاء الاعيان ؟ انه ليس منهم فأسرته من أوساط الملاك في الريف ومن يرى قصر عدلى يكن في

شارع كورنيش النيل (القصر العالى سابقا) بجوار السفارة البريطانية وكأنه جناح من قصر التويلرى فى مواجهة فندق الميرديان ، ويرى بيت الأمة البسيط بيت سعد زغلول بجوار ضريحه المتاخم لوزارة التعليم يعرف أنه بازاء طبقتين اجتماعيتين متميزتين تمام التميز . (من سخريه القدر انه منذ كتابة هذا الكلام ازلت شركة سعودية هذا المعمار العظيم لتقيم مكانه فندقا . يا قصور نظرتها وهى تقضى ، فسكبت الدموع والحق يقضى !)

نفس الأمر بالنسبة لمحمد عبده لقد كان يرقب الخديو الشاب عباس الثانى ورغم اندفاعاته الوطنية كان يرى فى جشعه للمال صورة جده اسماعيل ، وفى أوتوقراطيته ومقاومته للإصلاح صورة أبيه توفيق . وقد ذهب الناس فى تفسير جشعه للمال مذاهب شتى ، فمن اصدقائه من قال أنه كان ينهب الأوقاف ليمول مصطفى كامل والحركة الوطنية (١) وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا سكرتير عباس الثانى للشئون العربية ، أن عباس الثانى كان يبيع الألقاب لأعلى مشترين بوساطة شوقي الشاعر والشيخ على يوسف ومصطفى كامل (مذكراتى فى نصف قرن» ج ٣ ، ص ٧) . وفى رشيد رضا (تاريخ الاستاذ الامام محمد عبده ج ١ ص ٥٩٧) أنه - رشيد رضا - سأل الخديو عباس الثانى ذات مرة عن السرفى شرائه الاملاك الشاسعة فى تركيا فكانت اجابته أنه يعد العدة ليوم عزله . وفى «مذكرات» أحمد شفيق باشا (ج ٢ ، ص ٤١١) أن عباس الثانى كان يبيع للسلطان عبد الحميد الثوار الأتراك من اعضاء حزب «تركيا الفتاة» مقابل امتياز لاستغلال مناجم جزيرة ثاسوس (طاشيوز) ، فلما اخل السلطان بوعده ابدى عباس الثانى استعداده لوينجيت للتعاون مع كرومر لو أن كرومر ساعده على الحصول على هذا الامتياز . وفى «يوميات» بلنت أن جورست كان يساعد عباس الثانى فى تنمية ثروته أيام أن كان جورست مستشارا ماليا للحكومة المصرية ، قال بلنت : «حدثنى محمد عبده فقال أن جورست على وجه اليقين يساعد الخديو فى مضارباته التجارية ، وقد نشب شجار بين كرومر وجورست لهذا السبب» . وقد ظهر الفتور بين عباس الثانى ومصطفى كامل منذ ١٩٠١ ، وكان من نتائج هذا الفتور أو من مقدماته أن مصطفى كامل أرسل للسلطان عبد الحميد فى أوائل ١٩٠١ تقريرا يشكو فيه عباس الثانى لانه يوهم السلطان بانه قد سحق حركة «تركيا الفتاة» فى مصر فى حين أن هذه الحركة تتصاعد وتتعاظم (كرومر «مصر الحديثة» ج ٢ ص ١٢٨) .

وقد كانت لمحمد عبده جولات مع عباس الثانى . فند ١٨٩٥ عرض محمد عبده على

(1) Wilfrid Blunt: My Diaries. London, 1919, Vol I, II, P:90.

عباس الثاني مشروعه الخطير لاصلاح الازهر وجعله جامعة عصرية ومنارة ليس فقط لعلوم الدين ولكن للعلوم الزمنية كذلك ، وقد كان هذا حلم حياة الاستاذ الامام . وقد بدا أن الخديو اقتنع بذلك فعين الشيخ محمد عبده والشيخ سليمان ممثلين للحكومة في لجنة ادارة الازهر المنوط بها اصلاحه . وقد عارض مشايخ الازهر مشروع الاصلاح الذى تقدم به محمد عبده سنوات طوالا كما أن عباس الثاني انقلب عليه لجملة أسباب . يقول أحمد شفيق باشا في «مذكراته» (ج ٢ ص ٤١٣) ان الشيخ على يوسف ومصطفى كامل وأوغرا صدر الخديو عليه . ولكن الدكتور عفاف لطفى السيد تقول أن الخديو انقلب على محمد عبده لسبب أقوى أيضا وهو أن محمد عبده كان يعارض استخدام الخديو عباس الثاني لأموال لأوقاف . ففي ١٨٩٩ عين محمد عبده مفتيا للديار المصرية بتركيه من الخديو ، وبهذا اصبح عضوا في المجلس الأعلى للأوقاف . وبناء على اقتراح من المعية السنية - أى الخاصة الخديوية - كان مطلوبيا من المجلس اعطاء الخديو قطعة أرض بجوار القاهرة مقابل مساحة معينة من اطيانه ، وكان يترتب على ذلك أن تحسّر الأوقاف في هذا الاستبدال نحو ٥٠,٠٠٠ جنيه . ورفض المجلس الصفقة فغضب عباس الثاني على محمد عبده وأخذ يتعاون مع خصومه لاجباط مشروعاته لاصلاح الازهر . وفي رشيد رضا («تاريخ الأستاذ الامام» ج ١ ، ص ٥٧٣) أن خليل باشا حماده الذى كان صديق محمد عبده وصديق الطرفين سعى لاقناع محمد عبده بأن يترك الحبل على الغارب للخديو في أموال الأوقاف مقابل اطلاق يده في اصلاح الازهر فرفض محمد عبده . كذلك كان محمد عبده على علاقة طيبة باللورد كرومر الذى حماه من غضب الخديو توفيق بعد عودته من المنى عام ١٨٨٨ ، وكان يلتقى به من آن لآخر في صالون الأميرة نازلى فاضل . وقد استغل عباس الثاني قيام هذه العلاقة الطيبة للتشهير به من خلال أعوانه على أنه كان من أنصار الاحتلال البريطانى واتهموه بالزندقة وبالاتناء الى المعتزلة وبالأفكار الوهابية ، وقد كان الازهر معاديا للمعتزلة وللوهابية .

وفي أحمد أمين («زعماء الاصلاح» ص ٤٤٢ طبعة ١٩٤٨) أن محمد عبده استقال من لجنة الازهر في ١٩ مارس ١٩٠٥ قبيل وفاته بعد خطبة للخديو عباس الثاني قال فيها أن محمد عبده لو قدم استقالته فانه سيقبلها . ومع أن موقف الخديو من محمد عبده ألب عليه البسطاء فقد كانت له مدرسة راسخة ومريدون أخذوا عنه الكثير من دعوته للاصلاح بعضهم في اتجاه عقلانية الدين مثل رشيد رضا وبعضهم في اتجاه عقلانية الدنيا مثل أحمد فتحى زغلول وقاسم أمين ولطفى السيد ، الى جانب تلميذه الأول وزميله في الكفاح أيام ثورة عراقى : سعد زغلول .

الديمقراطية والأحزاب (٩)

الأحزاب

لم يكن الحزب الوطني «حزب الأمة» هما الحزبان الوحيدان اللذان انشئا في مصر عام ١٩٠٧ . وانما كان هناك أيضا «حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية» الذي اسسه الشيخ على يوسف في ٩ ديسمبر ١٩٠٧ بتوجيه من عباس الثاني وتمويل منه بعد أن دب الفتور بين عباس الثاني ومصطفى كامل لأسباب مختلفة بعد ١٩٠٠ بعضها سياسى كقبول الخديو استعراض جيش الاحتلال في عيد الملك المجتزا وبعضها حزبي كترغبة مصطفى كامل التخفيف من وصاية الخديو نتيجة للاحساس بقوة بعد انشاء «الجريدة» في أوائل ١٩٠٠ ونجاحها الجماهيري ، وبعضها شخصيته كأزمة الشيخ على يوسف مع الشيخ السادات حين تزوج على يوسف ابنة السادات فرفض السادات هذه المصاهرة بحجة «عدم التكافؤ» ورفع قضية لفض الزواج وتدخل الخديو لصالح على يوسف وأيد مصطفى كامل السادات ، وحين نبه مصطفى كامل الخديو الى استياء الرأي العام أجابه الخديو : «رأى عام ايه ؟ هو فيه حاجة اسمها رأى عام أو أمة ؟ ان أنا لبست برنيطة ومشيت في البلد ما حدش يتكلم» («مذكرات محمد فريد» ص ١) وقد دامت القطيعة نحو عامين من ١٩٠٤ حتى ١٩٠٦ . وقد كان أول مبادئ حزب الاصلاح «تأييد السلطة الخديوية فيما منحها فرمانات لاستقلال مصر الادارى» .

ومعروف انه قبل ١٩٠٧ لم يكن للأحزاب المصرية وجود رسمى بما فى ذلك «الحزب الوطنى» الذى أسسه الخديو عباس الثاني فقد كان تجمعاً وطنياً يضم أولاً الخديو عباس الثاني ومصطفى كامل ومحمد فريد ولطفى السيد وسعيد الشيمى ياور الخديو ومحمد عثمان ولبيب محرم ، ثم استقال منه لطفى السيد وانضم الى حلقة محمد عبده التى كان يسميها كرومر «حزب الامام» (محمد عبده) وقد كان أول تجمع للحزب الوطنى فى صالون لطيف باشا سليم قائد

ثورة الضباط على نوبار باشا ووزارته الأوروبية في أواخر عهد اسماعيل وأحد العراقيين ، وقد ألف جمعية سرية انضم اليها الطالب مصطفى كامل والطالب محمد فريد وغيرهم قبيل انصالحهم بالخدو عباس الثاني نحو ١٨٩٣ أو ١٨٩٤ وقبل انشاء الحزب الوطنى بصورة رسمية كان كرومر والاجانب بصفة عامة هم الذين يطلقون على تجمع « مصطفى كامل » اسم « الحزب الوطنى » على غرار ما يعرفونه في بلادهم من تنظيمات حزبية .

وعندما تألف « حزب الأمة » كان برنامجه يتألف من ستة مبادئ :

١ - أن نعزّد بسعيينا وأموالنا ونصائحنا حركة التعليم العام والمشروعات التى تساعد على تحقيق رغائبنا العامة من التقدم الى المدنية .

٢ - أن نوجه همنا ونصرف قوانا للحصول على حقنا الطبيعى وهو الاشتراك مع الحكومة فى وضع القوانين والمشروعات العامة وذلك بالسعى فى توسيع اختصاصات مجالس المديرآت ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، حتى يكون لنا رأى معدود فى القوانين التى تعامل بها كقوانين المحاكم الأهلية والادارة والرأى ونحوها حتى نصل بالتدريج الى المجلس النيابى الذى يوافق حالتنا السياسية .

٣ - أن نواصل السعى ولا ندع فرصة تفوتنا فى مساعدة نهضة التعليم حتى يصبح موافقا لرغباتنا موصلا الى مقاصدنا فيكون فى مدارس الحكومة الابتدائية مجانيا واجباريا .

٤ - أن نسعى ما استطعنا فى توسيع نطاق الجمعية الزراعية توصلا الى تقدم زراعة البلاد وانماء حاصلاتها وتنويع مزرروعاتها .

٥ - أن لا نهمل الصناعة بل ندأب على رقيها وتقدمها بفتح المدارس الحرة والأميرية .

٦ - أن نسهر على المصالح التجارية العامة حتى تتمتع الأمة الحقيقية بثمرات انعابها فى زراعتها وصناعاتها .

أما « الحزب الوطنى » فقد تضمن برنامجه عند اعلان تأسيسه عشرة مبادئ :

برنامج الحزب الوطنى :

١ - منح مصر الحكم الذاتى أو إستقلالها الداخلى طبقا لمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وضمانات الفرمانات الشهانية التى وعدت النجلترا باحترامها رسميا .

٢ - اقامة حكومة دستورية يكون الحكام فيها مسئولين امام برلمان يتمتع بالسلطة اللازمة كبرلمانات أوروبا .

٣ - احترام المعاهدات والاتفاقيات المالية التى تتعهد فيها الحكومة المصرية بدفع ديونها وقبول مراقبة مالية تشبه « الكوندومنيوم » الانجليزى الفرنسى طالما تظل مصر مدينة لأوروبا وطالما تطلب أوروبا هذه المراقبة .

٤ - نشر التعليم فى أنحاء البلاد حتى تستفيد منه الطبقات الفقيرة ونشر المبادئ الدينية وحث الاغنياء على تأسيس الجامعات وارسال البعثات الى أوروبا وأنشاء دراسة ليلية للعمال .

٥ - تنمية الزراعة والصناعة والتجارة وجميع مرافق الحياة الاجتماعية مما يجعل البلاد تحصل على إستقلالها الاقتصادى .

٦ - تقارب عنصرى الامة : المسلمين والمسيحيين وتعريف كل مصرى بالواجبات التى عليه القيام بها السهر على استتباب الأمن والنظام .

٧ - تحسين الأحوال الصحية لازدياد النسل القومى .

٨ - تقوية روابط حسن التفاهم بين المصريين والأجانب المقيمين فى وادى النيل وتوسيع اختصاصات المحاكم المختلطة الى الجنح والجنايات .

٩ - تقوية العلاقات الودية بين تركيا ومصر من جهة وبين مصر والدول الأوربية من جهة أخرى لاكتسابها الى جانبها وتعريفها بوجهة مطالبها القومية . (٢٧ ديسمبر ١٩٠٧) .

ويلاحظ أن هناك فوارق جسيمة بين برنامج الحزبين أهمها دعوة « الحزب الوطنى » الصريحة الناجزة الى الاستقلال والدستور لمصر والسودان ويقابلها تدريجية هذه الدعوة فى برنامج « حزب الأمة » مع اغفال كل ذكر للسودان . وكذلك يلاحظ اهتمام « حزب الأمة » بالزراعة ووضوح دعوته الى التعليم الإلزامى المجانى العام بينما « الحزب الوطنى » يضع الاهتمام بالزراعة على قدم المساواة مع الاهتمام بالصناعة والتجارة أما برنامجه التعليمى فيركز على العمال وبنائهم وعامة سكان المدن . كذلك اهتم برنامج « حزب الأمة » بالتنويه فى صدره الى ضرورة التقدم نحو « المدنية » وهى كلمة كان لها معنى خاص فى تلك الأيام وربما الى يومنا هذا ، لانها

نظر لمرق الصفحة التى نشر بها برنامج الحزب الوطنى فى عدد جريدة اللواء الصادر بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ اعتمدنا فى نشر برنامج الحزب الوطنى لمصطفى كامل على كتاب « مصطلح كامل حياته وكفاحه » تأليف أحمد رشاد . (مجلة الطليعة العدد الثانى فبراير سنة ١٩٦٥) .

تعنى احتذاء الحضارة الأوروبية وهو ما خلا منه برنامج «الحزب الوطنى» .

أما «حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية» الذى أسسه الشيخ على يوسف فقد كانت أهم مادة فى برنامجه هى المادة الأولى التى تنص على «تأييد السلطة الخديوية فيما منحها فرمانات لاستقلال مصر الإدارى» وقد كان جهاد هذا الحزب مقصورا على الولاء لعباس الثانى والسعى بشق الوسائل لنسف «الحزب الوطنى» و«حزب الأمة» لتحالفها ضد الخديو فى فترة تحالف الخديو مع الإنجليز بين ١٩٠٨ و ١٩١١ تاريخ وفاة ايلدون جورست البريطانى الذى خلف كرومر .

كانت هذه هى الأحزاب الثلاثة الكبرى التى تكونت رسميا فى مصر بين حادث طابة فى يناير ١٩٠٦ ومقتل بطرس غالى فى فبراير ١٩١٠ وقد تم بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطنى» زواج مؤقت خلال ١٩٠٨ و ١٩٠٩ لمواجهة حلف الخديو عباس الثانى مع الإنجليز يدكرنا بتحالف الأعيان مع العرايين خلال ١٨٨١ لمواجهة حلف الخديو توفيق مع الإنجليز ثم انقضى تحالف الحزبين بعد مقتل بطرس غالى وموت جورست فى ١٩١١ ثم تجميد كل شئ فى مصر تحت كتنشتر استعدادا للحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ .

وغير هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى :

١ - أسس محمد بك وحيد فى منتصف ١٩٠٧ ومعه جماعة من المتفرجين مثل محمد بك نشأت . المسالين صراحة للاحتلال البريطانى «الحزب الوطنى الحر» الذى غير اسمه فى ١٩٠٨ الى «حزب الأحرار» وأصدر جريدته «الأحرار» فى ١٨ مارس ١٩٠٨ .

وقد كان محمد بك وحيد يندد فى مقالاته بتطرف مصطفى كامل وجماعته ويسميه «جرثومة التعصب والفن» .

كما أن محمد بك نشأت كان يسميه جماعة «الهجاصين» وفيما يلى برنامج حزب الأحرار :

أولا : مسألة المحتلين والسعى فى نيل ثقتهم والاتفاق معهم على كل ما فيه خير القطر وترقيته وإجراحه وتنبيههم بالحسن إلى مواضع النقص التى نرى فى تنبيههم إليها فائدة لمصر وأهلها كما هو الحال فى الشعوب الضعيفة العاقلة مع الأمم القوية الراقية التى ترتبط مصالحهم بمصالحها لأن طريق المسألة هذه هى الطريق الوحيد التى تضمن للأمم الضعيفة بلوغ الاستقلال فى كنف الأمم القوية المشرفة عليها .

ثانيا : مسألة الأجانب من سكان القطر المصرى على اختلاف مللهم ونحلهم وعدهم جميعا اخوانا لنا ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا .

ثالثا : السعى فى تعميم التعليم الابتدائى بين طبقات الأمة كلها وتوسيع نطاق التعليم العالى شيئا فشيئا مع اجتناب الطفرة التى تؤدى الى ضد المقصود وقد تكون عائقا عن ارتقاء المعارف وتقدمها والاهتمام بترقية لغة البلاد . وتعليم كل ما يمكن تعليمه من العلوم بها على شرط أن لا يكون ذلك سببا فى تقصير المتعلمين باللغة العربية عن سواهم من المتعلمين باللغات الاجنبية حائلا دون اتقانهم للعلوم ومباراتهم لآخوانهم الذين يتعلمونها باللغات الأجنبية وارسال الارساليات من الطلبة الى أوروبا لتعلم العلوم حتى يجتمع من هؤلاء الطلبة العلماء الكفاء الذين يعول عليهم فى الترجمة والتأليف والتصنيف لكى تبارى لغتنا العربية الشريفة اللغات الأوروبية فى علومها كما بزتها فى آدابها .

رابعا : السعى فى اعداد العامة لقبول الاصلاح والمزايا النافعة فى المدن الغربى وذلك بازالة أوهامهم وخاوفهم من الاصلاحات الصحية التى لا تقوى الأمة الا بها والاصلاحات الادارية التى لا تنتظم احوال الأمة الا بها ايضا ، وما شاكل ذلك .

خامسا : السعى الى الحكم النيابى من ابوابه وذلك باقناع الحكومة الانكليزية وجميع الأمم الأوروبية مع الزمان بمسألتنا واخلاصنا وتساعدنا وكفاءتنا بأننا أهل لذلك الحكم ويكون ذلك تدريجيا حتى اذا آن أوانه وأمنت عواقبه باستعداد الأمة له كنا أول المطالبين به بالطرق المشروعة التى تضمن لنا نيله .

سادسا : السعى فى تفهيم عامة الأمة وبسطائها معنى الوطنية الحقيقية وشروطها وتحذيرها من الذين يضلونها ويموهون عليها ليوقعوها الى المصائب والهن ويقضوا مآربهم الخصوصية أو مآرب الذين يتخذونهم وسائط لقضاء أوطارهم .

وقد نشر هذا البرنامج فى «المقطم» عدد ٢٦ يوليو ١٩٠٧ ويتضح منه أنه يقوم على شحادة الاستقلال وشحادة الدستور وشحادة الاصلاح .

ومع ذلك فلو تجاوزنا عن لغة الاستكانة الفظيعة التى كتب بها هذا البرنامج نلاحظ ثلاثة أمور هى :

أولا : عدم ذكر أى شئ عن الخديو أو السلطان بما يوحى بعدم رضا هذا الحزب عن الحكم المطلق أو التبعية العثمانية .

ثانيا : النص ، فى الكلام عن اجانب مصر ، أن «لهم ما لنا وعليهم ما علينا» . وهو اعتراض سافر على «الامتيازات الأجنبية» .

ثالثا : قبول الاتجاه العام نحو التقدم والاصلاح لا بالرجوع الى السلف ولكن باحتذاء النموذج الاوروبى .

وقد قدرت «اللواء» (عدد ٢٧ اكتوبر ١٩٠٧) اعضاء حزب الاحرار بعشرين عضوا ، وفى جريدة الأحرار (عدد ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨) رفض رئيس الحزب وحيد بك مبدأ جباية رسوم لعضوية حزب الاحرار الذى «لا يحدو حلدو الاحزاب الأخرى» فى جمع الأموال تحت ستار التنظيم لأن الانضمام الى الحزب يكون بالقلب وبالوطنية وبالعامل على نشر المبادئ ولا يكون بدفع الاتاوات (وقد كان حزب الأحرار) مناهضا للخديو والسلطان مؤيدا للاحتلال البريطانى للاستفادة من تقدم الانجليز والأوروبيين بصفة عامة . ومن «جهاد» محمد وحيد بك انه حوكم فى أوائل اغسطس ١٩١٠ لمجومه على أسرة محمد على وحكم عليه بالسجن شهرين . وقد احتفل الحزب فى ١٤ سبتمبر ١٩٠٧ بذكرى الاحتلال البريطانى بينما كانت بقية الاحزاب الأخرى تؤين الحرية فى ذكرى الاحتلال .

وكان محمد وحيد بك يرسل البرقيات الى السير ادوارد جراى وزير الخارجية البريطانية مستنكرا خطاب مصطفى كامل قائلا ان مصطفى كامل يجرى وراء مصالحه ولا يعبر الا عن رأيه الشخصى . وقد أبرق لعباس الثانى فى استانبول مؤيدا لأنه أدلى بمحديث فى «الدليل تلجراف» فى ١٩٠٧ جاء فيه انه يرى ان «الاحتلال أمر طبيعى» (د . يونان ليب زرق : «الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ، ١٨٨٢ - ١٩١٤ ص ٣٤) .

٢- الحزب الدستورى الذى أسسه ادريس بك راغب ، وكان يدين بالولاء للخديو (محترم ونجل حقوق الحضرة الفخيمة الخديوية وامتيازاتها كذلك امتيازات السلالة الكريمة الخديوية بأكملها) .

ويدين بالولاء للباب العالى : (محترم حقوق الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر) ويدين بالولاء للانجليز («تنفق افكارنا مع أفكار جمهور من ساسة الانكليز لنخص منهم بالذكر جناب اللورد كرومر») . باختصار الولاء لكل صاحب سلطة فى البلاد . وفى ٩ فبراير

١٩١٠ نشر ادريس راغب بك في «المؤيد» مقالا بعنوان «الحزب الدستوري : خطته ومقاصده» أوضح فيها أن المصريين لن يستأهلوا الحكم الدستوري الا بعد مرور ٢٠ سنة وعندئذ ينبغي أن يكون للأمة صوت واحد في الانتخابات وللمتعلم خمسة أصوات .

٣ - «حزب النبلاء» الذي أسسه في أكتوبر ١٩٠٨ حسن حلمي زاده ومحمود طاهر حقى وهما من اترك مصر للدفاع عن الدولة العثمانية وعن الارستقراطية التركية في مصر وقد دخل هذا الحزب في صراع مع «الحزب الوطني» بعد أن آلت رياسته الى محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل عندما هاجم محمد فريد الخديو عباس الثاني في «اللواء» عام ١٩٠٨ بسبب تصالحه مع جورست خليفة كرومر ومع الانجليز وقد شن فريد حملته على الاثراك والشراكسة في مصر ووصف اثرياءهم بانهم فضوليون جمعوا ثرواتهم على حساب الشعب المصرى («اللواء» عدد ٢١ أكتوبر ١٩٠٨) . وكذلك نقل أحمد حلمي في جريدة «القطر المصرى» ما نشرته جريدة «العدل» التركية من تنديد بأسرة محمد على فقدم الى المحكمة بتهمة العيب في اللوات الملكية وحكم عليه بالسجن سنة وقد هب حسن حلمي زاده باسم «ابناء اللوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» للدفاع عن الخديو عباس الثاني والارستقراطية التركية ضد هجمات محمد فريد («المؤيد» عدد ٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وكذلك رد محمد خورشيد باشا في «المؤيد» (عدد ٢٢ أكتوبر ١٩٠٨) على هجوم محمد فريد على الاثراك والشراكسة . وقد كان «حزب النبلاء» هو الرد على «حزب الأمة» لأن تجمع الارستقراطية المصرية في تنظيم «حزب الأمة» دفع اللوات الاثراك الى التجمع في تنظيم «حزب النبلاء» . وقد كان «حزب النبلاء» من دعاة التقارب التركى الانجليزى ، وكانوا يهاجمون «الحزب الوطنى» بسبب عدائه لبريطانيا . فلما ضمت النمسا البوسنة والهرسك وسلمحتها من تركيا كان رأى «حزب النبلاء» أن الصداقة التركية الانجليزية هي وحدها الضمان ضد تمزيق أوصال الامبراطورية العثمانية ، وقد ابرقوا للسفير اوارد جراى بهذا المعنى ، وكانوا يحملون «الحزب الوطنى» مسئولية الفرقة الانجليزية التركية بسبب عداء «الحزب الوطنى» للانجليز . وقد اتجه الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل وتولى محمد فريد دعوة الجامعة الاسلامية على أساس عقائدى دينى لا على أساس سياسى علمانى ، أى على أساس «الاسلام» وليس على أساس «تركيا» كما فعل «حزب النبلاء» الاثراك والشراكسة ، وقد كان هذا الاتجاه طبيعيا في «الحزب الوطنى» الذى شغله ولاؤه لمصر والمصريين عن ولائه لتركيا والخديو عباس الثانى ومناوراتها الدولية مع الانجليز للابقاء على الامبراطورية العثمانية ولو كان حل

« المسألة الشرقية » على حساب حل « المسألة المصرية » وهو الفرق بين الاتراك والاثراك المتمصرين الذين ربطوا مصيرهم وغاياتهم بمصير مصر وغاياتها .

وقد وجد « الحزب الوطنى » فى الدعوة الاسلامية التى يمكن أن يكون لمصر فيها نصيب مخرجاً من الدعوة العثمانية البسيطة التى تستوحى سياسة مصر الخارجية من سياسة تركيا الخارجية .

٤ - « الحزب المصرى » أو ما يحسن أن نسميه « الحزب القبطى » وقد أسسه اخنوخ فانوس الحامى ونشر برنامجه فى ٢ سبتمبر ١٩٠٨ فى جرائد « مصر » و « الوطن » و « المقطم » فى وقت واحد . وقد أسس بعض الأقباط « الحزب المصرى » كرد فعل لاسراف الحزب الوطنى تحت زعامة محمد فريد فى تأسيس الدعوة الوطنية على الدعوة الاسلامية . وقد كانت الدعوة الاسلامية دائماً مقترنة بالدعوة الوطنية حتى فى أيام مصطفى كامل ولكنها اشتتت أيام محمد فريد وعبد العزيز جاويش وأحمد حلمى . وقد ذكر سلامة موسى فى « الكاتب المصرى » عدد يوليو ١٩٤٦ أن الشبان الاقباط بين ١٩٠٣ و ١٩٠٧ كانوا يقرءون « اللواء » ولكنهم يرفضون الانضمام الى « الحزب الوطنى » لأنهم كانوا يضيفون بالدعوة الاسلامية وبالدعوة العثمانية اللتين تبناهما هذا الحزب . وقد كان منطقهم فى ذلك كما سجله سلامة موسى : « اذا كنتم تدعون الى جامعة اسلامية والى تأييد الحقوق التركية فى مصر مع أن الاتراك ليسوا فقط أجنب بل أن تاريخهم يحفل بالمظالم فى مصر ، فإن لنا الحق فى الاتجاه نحو جامعة مسيحية والاعتماد على الاحتلال البريطانى » وتأسيساً على أن القومية المصرية والوطنية المصرية يجب أن تكون مفرغة من كل مضمون دينى دعت جريدة « مصر » (عدد ٢ يوليو ١٩٠٨) الى أن المصريين سواء أكانوا مسيحيين أو مسلمين هم فى الواقع اقباط لأنهم جميعاً سلالة قدماء المصريين فهكذا كان العرب يسمون المصريين عند الفتح العربى « القبط » بمعنى المصريين وليس بمعنى النصرانى . وكانت الجرائد القبطية تسمى نفسها « مصر » و « الوطن » و « فرعون » ومن « الجريدة » (عدد ٩٩ مارس ١٩٠٧) نعلم أن عدد المشتركين فى تأسيس « الجريدة » كان ١١٣ مساهماً كان منهم ١٤ مساهماً من الأقباط وكان هؤلاء المساهمون هم الهيئة التأسيسية « الحزب الأمة » الذى اعلن حسن باشا عبد الرازق قيامه فى سبتمبر ١٩٠٧ . أما « الحزب الوطنى » فقد كان أعضاء لجنته الادارية ٣٠ عضواً كان منهم قبطى واحد هو ويصا افندى واصف الحامى (« اللواء » عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٠٧) ، وقد استقال ويصا واصف من عضوية اللجنة الادارية للحزب فى ٦ أغسطس ١٩٠٨ ثم تبعت ذلك استقالة عدد من الاقباط من عضوية الحزب (« مصر » عدد ٧ أغسطس ١٩٠٨) .

وقد كان أهم ما جاء في برنامج تأسيس «الحزب المصرى» المادة الثالثة «فصل الدين عن السياسة فصلا تاما والمساواة في الحقوق العمومية بين سكان مصر وفي الحقوق الوطنية بين المصريين الوطنيين بلا تمييز مطلقا بسبب الجنس والدين» ثم المادة الخامسة المطالبة «بعقد معاهدة بين إنجلترا ومصر مقتضاها من الجهة الواحدة ضمان حرية تجارة إنجلترا في مصر وتسهيل طريق الهند لها في وقت السلم والحرب في دائرة حدود مصر ، ومن الجهة الأخرى تعد إنجلترا بالمحافظة على استقلال مصر والمساعدة في صد الغارات الأجنبية عنها» . أما في المسألة الدستورية فقد دعا «الحزب المصرى» الى أن يتكون البرلمان من مجلسين هما «مجلس النواب» و«الأودة التشريعية» التي لها الرقابة على أعمال «مجلس النواب» . وقد اشترط تمثيل الأقباط بالنسبة العددية في «مجلس النواب» كما اقترح أن تكون «الأودة التشريعية» نصفها من المصريين ونصفها من الأجانب . وهذا هو نفس مشروع اللورد كرومر الذي بسطه في تقريره السنوى الصادر في ١ ابريل ١٩٠٧ قبل رحيله من مصر بشهر واحد . فكان ما يدعو اليه «الحزب القبطى» هو استقلال مصر مع معاهدة صداقة وتحالف مع إنجلترا مع تمثيل نسبي للأقليات الدينية والعنصرية مع مشاركة الاجانب بحصة النصف في الجمعية التشريعية ، وهو ما ينفي مبدأ الاستقلال . كما أن مطالبة «الحزب المصرى» بالتمثيل النسبي للأقباط في «مجلس النواب» كما بين الدكتور يونان لبيب رزق ، كانت تتنافى مع مبدأ تساوى المصريين في الحقوق والواجبات المدنية لأن الانتخابات العامة قد تخل بهذا التمثيل النسبي في أى الاتجاهين اذا جرت على أساس المساواة المدنية .^(١) ويبدو أن اختوخ فانوس لم يجد أعضاء أو أعضاء معروفين لحزبه الطائفي فاقصر أمره على نشاطه الصحفى في جريدتى «مصر» و«الوطن» وقد لاذ «الحزب المصرى» بالخدوي عباس الثانى في هذه المرحلة من الحياز الخديو للانجليز غالبا استعدادا للخدوي على المتطرفين الاسلاميين .

وحين اشتدت حملة عبد العزيز جاويش رئيس تحرير «اللواء» على الاقباط الذين كان يسميهم «أصحاب الجلود السوداء» («مصر» عدد ٦ يوليو ١٩٠٨) فزع بعضهم الى زعيمه محمد فريد ليتنصف لهم منه ولكن محمد فريد كتب مقالا في جريدة «الاكليم» الفرنسية سمى فيه الاقباط (الخوارج) («اللواء» عدد ١١ يوليو ١٩٠٨) فردت عليه جريدة «مصر» في عدد ١٣ يوليو ١٩٠٨ بمقال عنوانه : «ياخيه الأمل : فريد بك ومصر» . كما أن محمد فريد أعلن في أحد تصريحاته : «أن مسلمى مصر يجب أن يتعلقوا دائما بتركيا لأنها مقر الخلافة الاسلامية ، ولا عبرة بتاريخها السياسى في مصر وغير مصر» («مصر» عد ٢٠ يوليو

(١) رزق : «الحياة الحزبية في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤» ١٩٧٠ ص ٤٣ .

١٩٠٨). أما « حزب الأمة » الذي كان حزب العقلاء أو المعتدلين ، فإنه رغم خلافه العقائدي والمنهجي مع « الحزب الوطني » فقد وقف موقفاً فاتراً نحو « الحزب المصري » . وقد رفضت « الجريدة » نشر رسالة لجمعية التوفيق القبطية ترد على هجوم « اللواء » على الاقباط بحجة أنها « موجبة للتفريق » فسألتها جريدة « مصر » في عدد ١٦ يوليو ١٩٠٨ ان كانت مقالات « اللواء » ضد الأقباط جبة للتفريق أم لا . وتدهورت العلاقة أيضاً بين « الحزب المصري » و« حزب الأمة » حين عقد لطفي السيد نوعاً من الحلف المؤقت مع محمد فريد لناوأة الخديو عباس الثاني بطلب الدستور . فكتبت « مصر » عنها انها « يتنازعان الملك على دولة الغوغاء في مصر » (عدد ٢٤ أغسطس ١٩٠٨) وهكذا لم يجد اخنوخ فانوس الحامي صدرا رحبا الا في جريدة القصر : « المؤيد » و« المنبر » التي نشرت كثيراً من مقالاته خلال شهر أغسطس ١٩٠٨ .

٥- « الحزب الجمهوري » : وقد أسس محمد أفندي غانم « الحزب الجمهوري » في أوائل ١٩٠٨ . ففي أواخر ١٩٠٧ نشرت « الاجيشيان جازيت » أن جماعة من الوطنيين يبحثون في انشاء حزب جمهوري في مصر . وقد نقلت جريدة « الأخبار » هذا الخبر في ٥ ديسمبر ١٩٠٧ ثم عادت في ٧ ديسمبر ١٩٠٧ وكتبت أن « الحكومة الجمهورية أقرب الحكومات الى مبادئ العدل والانصاف ، وأكثرها مراعاة لكرامة الانسان » وقد نشر محمد غانم في جريدة « الأخبار » بعنوان « الحزب الجمهوري » :

« سيادة الأمة مصدر كل سلطة » (٢٢ ديسمبر ١٩٠٧) .

« سيادة الأمة في تمام استقلالها » (٣١ ديسمبر ١٩٠٧) .

و« الحزب الجمهوري واقوال اعدائه فيه (٤ فبراير ١٩٠٨) .

ولم يكن محمد غانم وحده في المعركة فقد كان هناك أيضاً شاب آخر اسمه محفوظ ، وكان طالباً في مدرسة الحقوق الفرنسية وكان أعضاء « الحزب الجمهوري » جماعة من المثقفين ثقافة فرنسية اتخذوا لحزبهم شعار الثورة الفرنسية (حرية - إنحاء - مساواة) كما أن الحزب اشترك في احتفالات الجالية الفرنسية التي كانت تقام في حديقة الأريكية في ١٤ يوليو . وفي بداية الامر فتحت جريدة « الاحرار » وهي جريدة « حزب الاحرار » (الوطن الحر) الذي أسسه محمد وحيد بك صدرها لدعاية « الحزب الجمهوري » فنشرت مقالا بعنوان « الحزب الجمهوري » في عدد ١١ أبريل ١٩٠٨ ثم مقالا لحمد غانم في ٢٣ مايو ١٩٠٨ بعنوان « الجمهورية ... الجمهورية : الحرية لا ثمن لها » الخ ...

وفي هذه المقالات طرح محمد غانم برنامج «الحزب الجمهورى» وهو يتلخص فى :

- (أ) الكفاح من أجل الدستور .
- (ب) الكفاح من أجل الاستقلال التام . (ج) الكفاح من أجل اعلان الجمهورية

وقد اشتبك محمد غانم ومحفوظ مع الجرائد الأخرى مثل «المؤيد» (٢٥ يناير ١٩٠٨) و«الاهرام» «الأخبار» ٢٤ فبراير ١٩٠٨ و«الجريدة» ، فقد نشر لطفى السيد تفسيرا اعتذاريا عن دعوة «حزب الأمة» الى «الاستقلال التام» بأنه المقصود هو «الاستقلال الادارى» متراجعا أمام حملات اللواء (المؤيد) وغيرهما بأن «حزب الأمة» يدعو لفصل مصر عن سيادة الدولة العثمانية . فهاجمه محمد غانم فى مقال بعنوان «أين هى جريدة الأمة» («الأحرار» عدد ٤ أبريل ١٩٠٨) وأوضح فى هذا المقال أن دعوة المصريين يجب أن تكون للاستقلال التام عن التسلط العثمانى أو التسلط البريطانى وكذلك دعا محفوظ الى نفس الدعوة فى مقاله «الحزب الجمهورى فى مصر: الاستقلال التام - الجمهورية» «الأحرار» عدد ١١ أبريل ١٩٠٨) وهاجم محمد غانم محمد على وأسرته فى مقال بعنوان «صحيفة سوداء من فظائع الاستبداد» («الأحرار» عدد ٢٧ مايو ١٩٠٨) ، وهاجم محفوظ الخديو اسماعيل بأنه اغتصب مليون وربع مليون فدان من بلد لا تزيد مساحته الزراعية عن ٥ ملايين أفدنة ... («الأحرار» عدد ٢٥ أبريل ١٩٠٨ ، مقال بعنوان «الحزب الجمهورى : مواضع النقض») .

وقد اتخذت دعوة محمد غانم ومحفوظ طابعا عدائيا صارخا ليس فقط للملكية ولكن لطبقة الدوات وطبقة الأعيان فقد كتب محمد غانم فى تأبين قاسم أمين فى جريدة «الأحرار» عدد ٢ مايو ١٩٠٨ ما نصه :

« مات ولو قيل لنا افدوه بألف أمير من هؤلاء البرنسات الذين يعيشون من مال الأمة عالة عليها وحملات ثقيلة على ابنائها ، يأخذون من ابنائها الملايين من الجنيهات لينفقوها فى ملاهى باريز وملاعب مونت كارلو وغيرها على الخمر والنساء والميسر والعربات المتنوعة . ولو علموا أن ذلك الفلاح المسكين الواقف فى جوف الصعيد تحت نار الشمس فى الصيف المجير يتصبب عرقا من الجهد فى العمل ، لو علموا أنه يقضى قواه نصبا وجوعا ليجمع لحضراتهم الذهب ويرسله لهم بالقناطير فيصرفونه فى هوهم وشهواتهم لراقبوا الله فى هذه الأمة المسكينة التى أساءوا اليها بقدر ما أحسنت اليهم » .

وقد كان محمد وحيد بك ينشر مقالات محمد غانم ومحموظ «عملا بحرية الرأي» («الأحرار» - عدد ٢٨ مارس ١٩٠٨) ولكن دعوة «الحزب الجمهورى» الواضحة في مهاجمة الانجليز والاحتلال البريطانى وسياسة اللورد كرومر في إحدى المقالات جعلته يرد المقال الى صاحبه «مشفوعا بالرفض والانتقاد» ، كما ذكر في «الأحرار» عدد أول نوفمبر ١٩٠٨ . وقد كان ذلك خاتمة التعاون بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» . فباغلاق المنبر الوحيد المتاح أمام «الحزب الجمهورى» وهو جريدة «الأحرار» اختنق الحزب وتحول الى جماعة من المثقفين المشتتين بغير لسان حال .

ونستطيع أن نستخلص أن العلاقة بين محمد وحيد بك ومحمد غانم أو بين «حزب الأحرار» و«الحزب الجمهورى» كانت في واقع الأمر علاقة تعاون عضوى ، وليست مجرد علاقة تعاون طارئ «عملا بحرية الرأي» كما كتب محمد وحيد بك باعتبار أن الفريقين كانا من المثقفين الثوريين المتأثرين بالثقافة الأوروبية وبافكار الثورة الفرنسية بصفة خاصة مع فارق واحد وهو أن محمد غانم والجمهوريين كانوا كاليعاقة يريدون الحرب على كل الجبهات : الخديو ، الباب العالى ، الانجليز أما محمد وحيد بك فقد كان أكثر اعتدالا ورأى من الضرورة مهادنة الانجليز حتى يتمكن من تقويض نفوذ الخديو والدولة العثمانية . وقد سجن في أغسطس ١٩١٠ لمدة شهرين بسبب هجومه على أسرة محمد على . وهذا يجعلنا نتردد في تبويب «حزب الأحرار» كما فعل الدكتور يونان رزق بين أحزاب اليمين لمجرد مماثلته للانجليز والدليل على ذلك أن محمد غانم نفسه رغم نقده للطغى السيد فيما يتصل بذبذبته ازاء مشكلة التبعية العثمانية والاستقلال التام يجد من كتابات لطفى السيد أن حزب الأمة هو أقرب الأحزاب الى «الحزب الجمهورى» و«أن قلوب أعضاء حزب الأمة ترقص طربا لذكر الجمهورية» (مقال : «الجمهورية : الحرية لا ثمن لها» في جريدة «الأحرار» عدد ٢٣ مايو ١٩٠٨ ، ويعلن محمد غانم أن «الحزب الجمهورى» لا يعترف بأى حزب من الأحزاب المصرية الكبيرة سوى «حزب الأمة» . وقد كان حزب الأمة كمحزب الأحرار متهادنا مع الانجليز في سبيل مقاومة طغيان الخديو عباس الثانى والتبعية العثمانية ، رغم أن لغته كانت بالطبع أكثر اعتدالا وتقديرا للمسئولية^(١) .

٦ - «الحزب الاشتراكى المبارك» وقد اسسه الدكتور حسن جمال الدين في ١٩٠٩ وكان برنامجه كالتالى :

(١) انظر : د. محمد اتيس «الحزب الجمهورى المصرى ١٩٠٧ - ١٩٠٨» ، مجلة الكاتب عدد ديسمبر ١٩٦٩ .

- أولاً : تحسين أحوال الفلاحين الفقراء وتحديد أوقات عملهم في الحقل .
 - ثانياً : أن يحصل على نصيب من عائد الأرض السنوى الذى يعمل بها وفق جهده .
 - ثالثاً : منح معاشات للفلاحين من العجزة والمرضى .
 - رابعاً : منع كبار الملاك من تشغيل زوجات الفلاحين أو قريباتهم في أراضيهم .
 - خامساً : منع الفلاحين من تشغيل نساءهم في أعمال شاقة عليهم .
 - سادساً : الا يجبر الفلاح أن يعمل فوق طاقته .
 - سابعاً : معاملة الفلاح معاملة طيبة من كبار الملاك وأن يكون له الحق إذا أساءوا هذه المعاملة في شكواهم الى المحكمة أو العمدة .
 - ثامناً : أن تقوم الحكومة بفحص حالات الشرك بين الفلاحين وكبار الملاك .
 - تاسعاً : على السلطات أن تتدخل في أى خلاف ينشب بين الفلاحين وكبار الملاك .
 - عاشراً : العمدة يخدمون سكان قراهم ولا يتحكمون فيهم .
 - حادى عشر : على الحكومة أن تقيد نفوذ العمدة وتسبب التشريعات بذلك .
 - ثانى عشر : لا يعمل الفلاح فوق طاقته أو يقوم بعمل زوجته .
 - ثالث عشر : زوجة الفلاح مسئولة عن خدمة زوجها واطفاله وإدارة بيتها .
- وبهذا البرنامج الهلامى الذى تسوده الروح الاخلاقية أكثر مما تسوده روح التنظيم الاجتماعى نزل الدكتور حسن جبال الدين الى الريف فى مديرية الشرقية يدعو الفلاحين للانضمام اليه .

٧- «حزب العمال بالقطر المصرى والسودان» وقد أسسه فى ١٩٠٩ «السيد محمد» من «أصحاب الحرف اليدوية» وغرض هذا الحزب أنه «جامعة عمومية تجمع أواصرها كل طوائف ونقابات العمال وتكون هذه الجامعة عصمة أدبية اجتماعية لحقوقهم» («المستخدمون والعمال فى مصر» جريدة «الأخبار» عدد ١٨ أغسطس ١٩٠٩ . وقد هاجمه زعماء المطابع فتخلى الرجل عن مشروعه («الأخبار عدد ٢٠ أغسطس ١٩٠٩) وقد اقترنت سنة ١٩١٠ وبمركبة عمالية عنيفة تعاقبت فيها اضطرابات عمال السجائر («لغافى السجائر» فى شركة ماتوسيان «الأخبار» عدد ٧ مارس ١٩٠٩) وفى شركتى ملكونيان والانجلو امحبشيان («الأخبار» عدد ١٧ يونيو ١٩٠٩) وصدامهم مع البوليس ومحاكمتهم وكذلك تظاهر عمال

المباني (فعلة المباني) وهم التجارون والحدادون والبنائون والنقاشون بسبب بطالتهم شهورا لكساد حركة البناء بفعل الأزمة الاقتصادية وقد عقدوا اجتماعا كبيرا في حديقة الازبكية في ٢٥ مارس ١٩٠٩ ونادوا بأن «أحسن المبادئ هو مبدأ الاشتراكية» وساروا في مظاهرة يهتفون «جعائين يافندينا» («الأخبار» عدد ٢٧ مارس ١٩٠٩). وكذلك اضرب عمال المطابع (عمال مطبعة اللواء في ٣ و٤ نوفمبر ١٩٠٩ وعمال المطابع الافرنجية في ٢٢ أكتوبر ١٩٠٩) كما أضرب ٤٠٠٠ عامل من عمال السكك الحديدية في عنابر بولاق في نوفمبر ١٩١٠ مطالبين بعلاوات وبوجبة يومية كما أضرب في نفس الشهر عمال ورش القلعة وعمال الترام ووكلاء المحامين («البلاغ المصري» الاعداد ١٦، ١٩، ٢٢، ٢٩ نوفمبر ١٩١٠).

وقد اسفرت تحركات العمال عن تكوين اتحاد لعمال المطابع الافرنجية في أكتوبر ١٩٠٩ وجمعية للطباخين والحلوانية في الاسكندرية («الأخبار» عدد ١٦ يوليو ١٩٠٩) واللجنة لتدبير الأعمال لعمال المباني في ٢٥ مارس ١٩٠٩. وقد كانت في مصر ثلاث جمعيات عمالية فقط لعمال المطابع ولفافى السجائر والترزية. وفي «الأخبار» عدد ٢٣ سبتمبر ١٩٠٩ مقال لتوفيق حبيب يستفاد منه أن جماعة من «الاشتراكيين المتطرفين» دعوا لعقد اجتماع في ٢٢ سبتمبر ١٩٠٩ من عمال المصانع ومستخدمي المحلات التجارية لتكوين رابطة فحضر الاجتماع عدد كبير من العمال اليونانيين والايطاليين والارمن والفرنسيين «ولم نر واحدا من المصريين اقترب اليها أو شجعها كأن الجمعية ليست في مصر». وقد كان الأمير حسين كامل (السلطان حسين فيما بعد) رئيسا لجمعية مستخدمى وموظفى الشركات والمصارف والمحال التجارية. وقد كان الفكر الاشتراكى معروفا في مصر حتى قبل ١٩٠٩ و١٩١٠ بفضل كتابات شبلى شميل ونقولا حداد في جريدة «الأخبار» حول الاشتراكية وكذلك تعاطف جريدة «الجريدة» مع بعض وجوه الفكر الاشتراكى. وقد كانت اسباب نقص الوعي العمالى بين المصريين واضحة أهمها:

- ١ - أن الفلاحين أو العمال الزراعيين كانوا لا يزالون قوة مهمة بسبب جهلهم المطبق وفقيرهم المدقع.
- ٢ - أن عمال المدن كانوا اقرب الى طبقة الاسطوات أو الحرفيين يتمون الى البورجوازية الصغيرة لا الى البروليتاريا.
- ٣ - أن أغلب عمال المدن من ذوى الوعي العمالى أو الطبقي كانوا من الأجانب المقيمين في مصر.

ومن البعث أن نحاول المبالغة في أهمية هذه التنظيمات السياسية السبعة التي جاورت التنظيمات الرئيسية الثلاثة وهي «الحزب الوطني» و«حزب الأمة» و«حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية». كانت هذه التنظيمات السياسية السبعة أقرب أن تكون تجمعات أو نواذ سياسية تعبر عن اتجاهات فكرية قائمة في المجتمع المصري : كان هناك :

١ - حزب الأحرار (محمد بك وحيد) ويدور برنامجه على ترقية مصر حضاريا على النمط الأوروبي والسعى للاستقلال والحكم الدستوري سعيا سليا مع العداء للحزب الوطني الذي أقام حركته الوطنية على العنف والعاطفة وادماج الدين والدولة فكان لحكم الخديو المطلق وللسيادة العثمانية . وتحليل مبادئ هذا الحزب نجد أنها لا تختلف في كثير من مبادئ «حزب الأمة» أو قلنقل أن «الأحرار» كانوا أعيان المدينة بينما «الأمة» كانوا أعيان الريف .

٢ - الحزب الدستوري (ادريس بك راغب) وهو حزب طبقى ساغر من مرجئه الحياة النيابية عشرين سنة مع التمييز الطبقي (المتعلم الواحد يساوى ٥ أميين) وغير ذلك فهو يمثل الولاء للسلطة أيا كان مصدرها : الخديو أو الباب العالي أو الانجليز .

٣ - حزب النبلاء (حسن حلمى زاده ومحمود طاهر حق) وهو حزب الارستقراطية التركية في مصر يدافع عن سلطة الخديو المطلقة وعن سيادة تركيا على مصر ويناهض «حزب الأمة» لقمع الارستقراطية المصرية ويناهض «الحزب الوطني» لقمع البورجوازية المصرية . ومن المهم أن نذكر أن زاده حين كان يعير محمد فريد بقوله أن «ابناء اللوات الذين يفوقون فريد شرفا ومجدا وأدبا» إنما كان يقصد أن يقول لمحمد فريد انت تركى مثلنا ولكن لاننا أحسن منك نسبا ومقاما فأنت تماشى هؤلاء الاخساء المصريين .

٤ - «الحزب القبلى» (اخنوخ فانوس) وكان يدعو لفصل الدين عن الدولة ويعادى السيادة العثمانية ويهادن الخديو والانجليز في وقت مصالحة عباس الثانى - جورست تخوفا من أن يصبح اقباط مصر مواطنين من الدرجة الثانية .

٥ - «الحزب الجمهورى» (محمد غانم) وهو حزب المثقفين الوطنيين الراديكاليين أو الثوريين اليعاقبة المناهضين للخديو والترك والانجليز والارستقراطية التركية والارستقراطية المصرية وبورجوازية مصطفى كامل ومحمد فريد فى آن واحد . وكانوا مثل «حزب الأمة» يؤمنون بالقومية المصرية ويفصل الدين عن الدولة وبترقية مصر على النمط الأوروبي ولكن ساءهم فى «حزب الأمة» مهادثته للانجليز وطبقية الأعيان فيه .

٦- «الحزب الاشتراكي» (حسن جمال الدين) ، واصبح أن نسميه «حزب الفلاحين» لأن برنامجه كان منصبا على اصلاح احوال الفلاحين وليس لعمال المدن فيه نصيب وكل ما فيه من دعوة «اشتراكية» لا يمس الملكية وانما هو مقصور على مشاركة العامل الزراعي في صافي ارباح الزراعة .

٧- «حزب العمال» (السيد محمد) ويدل اسمه (بالقطر المصري والسودان) على انه كان يمثل الشريحة السفلى من الحزب الوطني أى أنه كان يمثل «الحرفيين» لا «الأفندية» وقد كان حزب اسطوانات لا حزب عمال بالمعنى الحقيقي ، لان البروليتاريا الصناعية بالمعنى الحقيقي كان أكثرها من الاجانب ولذا لم يكتب لهذا الحزب البقاء .

وقد دل مولد هذه الأحزاب السبعة مع مولد الحزبين الكبيرين «الحزب الوطني» و«حزب الأمة» وحزب الخديو وهو «حزب الاصلاح» على حالة الغليان الفكرى والاجتماعى التى استعرت في مصر بين حادث طابة في ١٩٠٦ ومقتل بطرس باشا غالى في ١٩١٠ مروراً بحادث دنشواى وخروج كرومر من مصر . وكان حزب الخديو «الاصلاح» يعبر عن موقف السراى لا أكثر ولا أقل في معارضة الحياة الدستورية (في حديث مع ادوارد دايسى Edward Dicey عام ١٩٠٧ أعلن عباس الثانى أن الحكم النيابى لا يصلح للشعوب الشرقية) ، وفي التعاون مع الانجليز أيام جورست^(١) . وفي هذه الاثناء طالب وحيد بك باندماج «حزب الاحرار» في «حزب الأمة» على أساس «اتفاق الاهداف» والحق في هذه المطالبة فرفض «حزب الأمة» هذا الاندماج على أساس أن «حزب الاحرار» راض عن الاحتلال و«حزب الامة» رافض له ، وعلى أساس أن «حزب الاحرار» لا يطلب الحياة النيابية بينما «حزب الأمة» يطلبها ، وأخيرا فان «حزب الاحرار» حزب وهمى .

وقد كان الخلاف على اشده بين الحزبين الكبيرين «الوطنى» و«الأمة» أيام مصطفى كامل . ففي خطبة مسرح زيزينيا الشهيرة بالاسكندرية (٢٢ اكتوبر ١٩٠٧) التى أعلن فيها مصطفى كامل قرار انشاء «الحزب الوطنى» اتهم مصطفى كامل «حزب الأمة» بانهم جواسيس الانجليز وخدام الاحتلال وخونه اشرار . وكانت «الجريدة» تنهم «الحزب الوطنى» بالديماغوجية والغوغائية وتهيج الرعاع . غير أن بداية الوفاق بين عباس الثانى وجورست نجم عنها شيان :

(١) في ٢١ يناير ١٩٠٨ خطب السير ادوارد جراى في مجلس العموم البريطانى قائلا أن المصريين غير أكفاء للحكم الذاتى .

١ - انسلاخ بعض قيادات «الحزب الوطنى» التى كانت تعارض فى انتقاض «الحزب الوطنى» على الخديو . وانسلاخ بعض قيادات «حزب الأمة» التى كانت تعارض انتقاض «حزب الأمة» على الانجليز .

٢ - قيام جبهة من الحزب الوطنى و«حزب الأمة» فى مواجهة الخديو والانجليز وقد بلغ هذا التقارب قوته بعد الانقلاب الدستورى الذى أجبر السلطان عبد الحميد على اصدار الدستور فى يوليو ١٩٠٨ ثم اطاح بالسلطان عبد الحميد فى ابريل ١٩٠٩ مما قوى «الاتجاه المصرى» فى «الحزب الوطنى» حتى أن محمد فريد خطب فى ١٥ اغسطس ١٩٠٨ بالاسكندرية يقول : «نحن مصريون قبل كل شئ» . وكتب فى «الانذار» الفرنسية يقول : «الحزب الوطنى يرى أن قاعدته السياسية هى مبدأ المصرية دون غيرها من الاعتبارات الأخرى كوحدة العقيدة» («الجريدة» عدد ٢ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد كانت قيادات الحزب الوطنى المحافظة حتى الانقلاب الدستورى فى يوليو ١٩٠٨ وفيما بعده تهاجم «حزب الاتحاد والترقى» وتهاجم مبدأ الحكم الدستورى فى الدولة العثمانية بوصفه يودى الى تفتيت «الجامعة الاسلامية» وقد كتب «اللواء» : «بأن طلب الدستور للدولة العلية جدير بأن يصدر من ألد أعدائها لا من أصدقائها ، فالدستور أقوى ضربة يضرب بها الاتراك واحد سيف يقضى على وجودهم فى أوروبا» ذلك لأن «بلاد الاتراك بلاد مختلفة الأجناس أهلها متعددة عوائدهم متناقضة اميالهم متباينة اغراضهم متنوعة مطامعهم . فإذا أُلِف منهم مجلس نواب كان ساحة للقتال والنزال ومنبتا للفساد لا معهدا للاصلاح» (سيد على فى «اللواء» عدد ٣٢ يوليو ١٩٠٨) ، ويبدو أن مقاله رد على اتجاهات الشباب داخل الحزب الوطنى نفسه لأن عنوانه هو «الساجون فى الخيال - يقولون ما لا يعملون - تركيا والدستور» . أما بعد خلع السلطان عبد الحميد فى ١٣ أبريل ١٩٠٩ فقد عدل الحزب الوطنى موقفه وبدأ يساند «حزب الاتحاد والترقى» بفضل تقدمية محمد فريد النسبية ، ويساند معها الدعوة الدستورية . وكان «الاتحاد والترقى» فى بداية الأمر يعامل «الحزب الوطنى» فى شئ من الحذر والتحفظ نظرا لحسن صلاته مع المجلثا فى أوائل عهده على حساب المصلحة المصرية مما اضعف دعوة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى ولكنه لم يلبث أن عاد الى السياسة الحميدية القائمة على اقامة محور بين تركيا والمانيا لتثبيت الدولة العثمانية بعد اغسطس ١٩٠٩ فتجددت دعوة «الحزب الوطنى» للجامعة الاسلامية مع الدعوة للدستور فى مصر . أما «حزب الاصلاح» (الشيخ على يوسف ومن ورائه الخديو) فلم يتقطع فى (المؤيد) عن نفس

الدعوة الدستورية في مصر بالدعوة الى تمثيل مصر في البرلمان التركي (مجلس المبعوثان) . وتألب عليه «الحزب الوطني» و«حزب الأمة» ، فعمد الخديو عباس الثاني الى التعاون مع الحميديين اللاجئين في مصر ، والى جمع الأموال لانشاء سكة حديد الحجاز والى اثاره العرب على تركيا لاهامة خلافة عربية . وباختصار تبني مخطط الانجليز في انشاء تجمع عربي يواجهون به محور تركيا - المانيا .

وتصاعد عداء «الحزب الوطني» لعباس الثاني الذى اتهمه محمد فريد في «اللواء» (عدد ٢٨ سبتمبر وعدد ٤ اكتوبر ١٩٠٨) بالتواطؤ مع سلطات الاحتلال وشدد هجومه على وزارة بطرس غالى . وأخذت «اللواء» تنشر خطب لطفى السيد و«الجريدة» تنشر خطب محمد فريد وبدأ التفكير جديا في ادماج الحزبين ازاء ضغط الخديو والانجليز واشترك الحزبان في العمل السياسى فظما أول مظاهرة زحفت على سراى رأس التين في ٢٦ سبتمبر ١٩٠٨ لتتف «الدستور» («المؤيد» عدد ٢٧ سبتمبر ١٩٠٨) تلها مظاهرة من الطلبة في القاهرة هاجمت في ٢٥ ديسمبر ١٩٠٨ جريدة «المؤيد» ونادت بسقوط الشيخ على يوسف الذى غدا مجرد اداة في يد الخديو عباس الثاني («اللواء» عدد ٢٦ ديسمبر ١٩٠٨) . أما الشيخ على يوسف فقد وصف هذا المد الوطنى الديمقراطى بأنه انحرف الى «العراية» وأنه «سياسة انتحارية» («المؤيد» عدد ٢٩ و ٣٠ سبتمبر ١٩٠٨) .

وقد سبقت هذه المظاهرات «حركة العرائض» التى دعا اليها احمد حلمى في «اللواء» (اعداد ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، فبراير ١٩٠٨) لتوقيع عرائض تطالب بالدستور وتقديمها للخديو وقد تبني «الحزب الوطنى» هذه الحركة ، وقد جمع في هذه الحركة ٧٥٠٠٠ توقيع . فاشتد التقارب بين الخديو عباس الثاني والانجليز لاحباط هذه الحركة الدستورية وتوالت في ابريل ١٩٠٨ تصريحات السير ادوارد جراى «بأنه لا يمكن منح الدستور للمصريين الا بعد استشارة الحكومة الانجليزية» ، وكذلك تصريحات ممثلى القصر كأحمد شوقي الشاعر بنفس هذا المعنى . أما «حزب الأمة» فكان في هذه المرحلة أكثر اعتدالا في المطالبة بالدستور مكتفيا بتوسيع قاعدة الناحين والمنتخبين بتخفيض النصاب المالى المشترك وبتوسيع اختصاصات «مجلس شورى الحكومة» وقد نص عليه في دستور دوفرين (١٨٨٣) ولكن لم يتم انشاؤه . أما حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية (الشيخ على يوسف) فقد سائر بقية الأحزاب المصرية في المطالبة بالدستور شكلا ولكنه طالب بتمثيل مصر في «مجلس المبعوثان» (البرلمان التركى) لتخريب الحركة الدستورية المصرية وتأكيدها تبعية مصر للدولة

العثمانية (« المؤيد » ، عدد ٣٠ يناير ١٩٠٨) .

وإذا أردنا أن نلخص موقف الحديو والانجليز في هذه الفترة (١٩٠٨ - ١٩٠٩) فهو العمل الدائب على تحقيق أمرين :

١- حمل بعض قيادات «حزب الأمة» و«الحزب الوطني» وقواعدهما على الانفصاض عنها بالاستقلالات والانشقاقات .

٢- دق اسفين ما بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطني» اتقاء لخطر الوحدة الوطنية . وقد نجح حلف قصر عابدين - قصر الدوبارة في تحقيق بعض الانشقاقات الداخلية في كل من الحزبين ومع ذلك فقد بقيت الوحدة الوطنية صامدة في وجه العرش والانجليز .

وهنا احتاج الأمر الى رصاصات ابراهيم ناصف الورداني ان تستقر في جسد بطرس باشا غالى في ٢٠ فبراير ١٩١٠ لتحدث الفتنة الكبرى بايعاز من السير ايلدون جورست بين الاقباط والمسلمين في ١٩١١ ولتشيع الفرقة بين «حزب الأمة» و«الحزب الوطني» .

وانعقد المؤتمر القبطى بأسبوط في مارس ١٩١١ فدعا رئيس الوزراء محمد سعيد باشا الى عقد المؤتمر المصرى الاسلامى في أبريل - مايو ١٩١١ وجعل مصطفى رياض باشا رئيسا له . وكان محمد فريد مسجوناً في قضية الغاياتى ، فكتب في «مذكراته» في اثناء حبسى شرع في المؤتمر المصرى الذى جمعه محمد سعيد باشا على رغبة السير الوردان جورست وبالتالي للتفريق بين الأقباط والمسلمين .

وما أشبه الليلة بالبارحة وبأمس الأول . في كل مرة تتحد فيها الأمة على مواجهة الاستبداد الملكى والاستعمار الأجنبى تجرى فيها مذبحه في الاسكندرية أو حريق في القاهرة أو تدمير لدور العبادة أو رصاص طائش بيد متطرف اهوج يحركها في هدوء عقل خائن أو عميل . فلا تفسير لاغتيال بطرس غالى وما لابس من هيستريا دينية أنست الناس قضايا الوطن الا أنه حلقة من حلقات هذه السلسلة المحكمة من الاجرام السياسى^(١) .

(١) في أثناء نظر مشروع مد امتياز قناة السويس الذى عرضته وزارة بطرس غالى على الجمعية العمومية اغتال صبيلى شاب تعلم في لوزان اسمه ابراهيم ناصف الورداني (٢٤ سنة) وهو من شباب الحزب الوطنى بطرس غالى رئيس الوزراء . وقرر الورداني في محاكمته انه قتل بطرس غالى لخيانته للبلاد فهو الذى وقع اتفاقية ١٨٩٩ بشأن السودان (يوصفه وزيراً للخارجية) ورأس المحكمة المخصصة في قضية دنشواى وأحد العمل بقانون المطبوعات وهو أخيراً قد أعد مشروع مد امتياز قناة السويس . وقبض معه على ثمانية من شباب الحزب الوطنى بتهمة الاشتراك في تدبير الاغتيال وهم :

كيف انتهت كل هذه الاحزاب المصرية ؟ يمكن ان نقول ان قتل بطرس غالى باشا كان النهاية الحزينة لكل هذه الحركة المشروعة في سبيل الاستقلال والدستور . فازاء تصاعد العمل الوطنى والعمل الدستورى والعمل الدينى داخل صفوف «الحزب الوطنى» ومن خلال صحافته بصفة خاصة ، احييت الحكومة قانون المطبوعات القديم لسنة ١٨٨١ في مارس ١٩٠٩ ، ولكن لجهة صحف «الحزب الوطنى» «نهرية للتنجس بالجنسيات الاوروبية للتمتع بالامتيازات الاجنبية شل فاعلية قانون المطبوعات مؤقتا حتى اغتيال بطرس غالى ، فلم يحدث في هذه الفترة الا محاكمة واحدة في اغسطس ١٩٠٩ للشيخ عبد العزيز جاويش بتهمة اهانة بطرس غالى وفتحى زغلول (اللواء عدد ٢٨ يونيو ١٩٠٩) والحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور . وبعد اغتيال بطرس غالى اصدرت الحكومة قانونا جديدا اضافيا مشددا للمطبوعات وبدأت به سياسة للقمع والمطاردة وبموجب هذا القانون سجن عبد العزيز جاويش مرة اخرى لمدة ستة شهور في اغسطس ١٩١٠ بسبب تقريره لكتاب «وطنتى» لعلى الغاياتى ثم انتهى الامر باغلاق كافة صحف «الحزب الوطنى» تقريبا . فى ٥ أكتوبر ١٩١١ اغلقت جريدة «مصر الفتاة» وفى ٧ ابريل ١٩١٢ ، اغلقت جريدة «وادي النيل» في الاسكندرية ، وفى أول سبتمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة «اللواء» ، وفى ٢٠ ديسمبر ١٩١٢ اغلقت جريدة «العلم» .

وقد انتهى الامر بهجرة محمد فريد وبقية زعماء «الحزب الوطنى» الى الخارج في ١٩١٢ . ونحول كوادره في ١٠٠٠ حتى منذ ١٩٠٩ الى جمعيات سرية اراهية ازاء قمع الحكومة . وقد كان من هذه الجمعيات السرية الarahية «جمعية التعاون الاخوى» التي كان ينتمى اليها الورداني قاتل بطرس غالى . وفور اغتيال بطرس غالى انشئ في وزارة الداخلية المصرية «القلم السياسى» (مكتب الخدمة السرية للعمل السياسى) بامر من مستشار الداخلية الانجليزى رونالد جراهام ، وهو القلم الذى كانت له سطوة عظيمة في تاريخ مصر الحديث

على الهندى مراد المهندس ، محمود افندى انيس المهندس ، شفيق افندى منصور وعبد الهى البرقوق الطالبان بمدرسة الحقوق ، عبد العزيز افندى رفعت مهندس تنظيم ، عبد الحالى افندى عطية الخامى ، محمد افندى كمال الطالب بمدرسة الهندسة ، حبيب افندى حسن المدرس . وقد افرج عنهم لعدم ثوابر الأدلة . وكانت هيئة المحكمة مكونة من المستر دلهوجل رئيسا وعضوية أمين بك على وعبد الحميد بك رضا المستشارين ، وكان في كرسى النيابة عبد الحالى ثروت باشا النائب العام ، وتكونت هيئة الدفاع من أحمد بك لطفى وايراهيم بك الهلباوى ومحمود بك أبو النصر .

وقد حكم باعدام الورداني . ورغم ما يقوله الراقى في ص ١٨٧ من «محمد فريد» فقد كانت الغوغاء يومئذ تنشد «تسلم بين الورداني الى قتل بطرس النصراني» وقد تمت بنفسى في صباى هذا التشيد الذى بلغتنا أصداءه نحن أبناء ثورة ١٩١٩ . وهكذا تحول الحادث السياسى الى -أحدث سياسى من نوع آخر . أما بالنسبة لمشروع مد امتياز قناة السويس فيبحثه مفصل في باب «ملحة القناة» .

حتى ثورة ١٩٥٢ حين حلت محله في السطوة أجهزة المخابرات المصرية . وكانت مهمة هذا المكتب تعقب الجمعيات السرية . وفي ٣٠ يونيو ١٩١١ قدم ممثل المعتمد البريطاني في القاهرة (تشيتام) الى السير ادوارد جراي تقريرا عن «الجمعيات السرية المصرية» ذكر فيه ان في مصر ٢٨ جمعية سرية اكثرها تابع «للحزب الوطني» ويعمل تحت اشراف محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش وشفيق منصور المحامي . ومن اهم هذه الجمعيات «جمعية السلام العام في وادي النيل» وقد تأسست في يناير ١٩١١ برئاسة محمد فريد الذي اناب عنه الدكتور عثمان غالب والقاضي السابق ابراهيم عزت شكرى بك لادارتها . اما الشيخ عبد العزيز جاويش وهو قطب الجناح الاسلامي المتطرف داخل الحزب الوطني ، فقد اسس في ١٩١٠ «جمعية الرابطة الاسلامية» من طلبه مدرسة الحقوق اثناء محاكمة الورداني ، وكان اهمهم شفيق منصور الذي سسمع عنه فيما بعد في حادث اغتيال السير لي ستاك سردار الجيش المصري عام ١٩٢٤ ، وكان قد قبض عليه في قضية الورداني في ١٩١٠ ثم افرج عنه لعدم توافر الادلة . كذلك اسس عبد العزيز جاويش «جمعية الاتحاد الازهرى» التي كان يرأسها الشيخ فهم قنديل للعمل السري داخل الازهر . كذلك رعى عبد العزيز جاويش .. «جمعية الاخلاص الوطنية» التي اسسها محمد زكي وقد ثبتت صلته بالحزب الوطني منذ ١٩١٠ وكان جاويش يمد اعضاء الجمعية بالشفرة لاستخدامها في مراسلاتهم . كذلك اسس حسين تيمور «جمعية المدن الاخوى» واسس وجيه رشاد ومحمد الالفي «جمعية الرابطة الاخوية» وكانت للجمعيتين صلات «بجمعية التعاون الاخوى» التي كان ينتمى اليها الورداني . وأسس عثمان طلعت صبور وعبد الجليل سعد وحافظ نديم «جمعية اتحاد الاديان» التي توقف نشاطها في اواخر ١٩١٠ لان صبور رئيسها كان ممن استجوبوا في قضية الورداني . وفي الازهر تكونت ايضا «جمعية الاحرار العلمية» و «جمعية الاصلاح الازهرى» وقد اسسها الشيخ على احمد الجرجاوى والشيخ مسعود فرج . وكان كل هؤلاء من اعضاء «الحزب الوطني» . كذلك كانت هناك جمعات سرية عديدة تتعاون مع «الحزب الوطني» دون ان تكون تابعة له مباشرة على الاقل في الظاهر ، ومن اهمها «جمعية التشجيع على التعليم الحر» التي أسسها احمد ابراهيم السروى (ترزى) واسماعيل فرج (كاتب محام) وكانت تدبر في ١٩١١ اغتيال الخديو او رئيس الوزراء او المعتمد البريطاني كما كانت تدبر اغتيال الشيخ على يوسف وتوفيق نسيم بك رئيس محكمة الاستئناف اثناء نظر قضية عبد العزيز جاويش في ١٩١٠ . وكانت الواجهة الخارجية التي اتخذتها هذه الجمعية هي جمع الاموال للشيخ عبد العزيز جاويش لتنفيذ مشروعه لنشر التعليم الوطني . وفي ١٩١٠ كانت هناك دعوة لمقاطعة البضائع الانجليزية

أسفرت عن تأليف جمعية سرية هي «جمعية التعاون المنزلى» أكثر أعضائها من العمال . وقد أسس صالح بك صبحى «جمعية الاتحاد» ومحمد باشا الشريعى «جمعية الاتحاد المغربى» وحسين بك حجازى «جمعية الاخاء» وحافظ نديم «جمعية الاتحاد الشرقى المتين» كما أسس بعض ضباط الجيش «جمعية الحياة» وهكذا وقد حاول الشيخ على يوسف نفسه ان يستخدم نفس تكنيك «الحزب الوطنى» لصالح الخديو عباس الثانى و «حزب الاصلاح على المبادئ» الدستورية «فأسس فى الازهر جمعية سرية هي «جمعية الاخلاص الاسلامية» وجعل سكرتيرها الشيخ ثابت الجرجاوى ، ولكن هذه الجمعية ولدت ميتة كما تقول الوثائق البريطانية .

وهكذا انتقل كفاح «الحزب الوطنى» حتى ثورة ١٩١٩ ، الى حركات سرية تعمل فى مصر تحت الارض وحركة علنية يقودها زعماءه ولاسيما محمد فريد من منظماتهم ومهجرهم الأوربى . وقد كان أهم تطور أصاب «الحزب الوطنى» منذ «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا وتحالف الخديو مع الانجليز ولاسيما بعد أن خلف جورست كرومر فى ١٩٠٧ انتقاض «الحزب الوطنى» على عباس الثانى وتبنيه للحركة الدستورية فى قوة أعظم من قوة «حزب الأمة» بعد أن كان «الحزب الوطنى» معاديا للفكرة الدستورية أيام تحالفه مع عباس الثانى بين تاريخ توليه عرش مصر فى ١٨٩٢ و «الوفاق الودى» فى ١٩٠٤ . ومع ذلك فقد ظل جناح قوى فى «الحزب الوطنى» وربما أقوى جناح فيه على ولائه أو تعاونه القديم للدولة العثمانية حتى بعد خلع الأتراك للسلطان عبد الحميد خليفة المسلمين فى ١٩٠٨ ، رغم أن محمد فريد حاول بعد الانقلاب الدستورى فى تركيا أن يؤصل الولاء لمصر أولا وقبل كل شىء . ولكن جموح القطب الآخر عبد العزيز جاويز ودعاة الجامعة الاسلامية داخل الحزب الوطنى صبغ أكثر نشاط «الحزب الوطنى» فى الداخل والخارج بالتركيز على الدعوة الدينية والتعاون المصرى العثمانى فى مناوأة الانجليز . حتى قيادات «الحزب الوطنى» العاقلة كانت مسوقة بقيام محور تركيا - المانيا فى صراعه مع محور إنجلترا - فرنسا بين حادث طابه (١٩٠٦) ونهاية الحرب العالمية الثانية لتنسق جهود الحركة الوطنية المصرية مع الترك والامان ، بمنطق «عدو عدوى - صديق » ، وهو المنطق الوطنى الساذج ، منطق الضعفاء الذين يقاتلون بذراع غيرهم ، الذى جر على مصر الولايات فى كل المراحل الفاصلة من تاريخها وكان له أثر مباشر فى استفاد حيوية «الحزب الوطنى» وتأكيده غربته عن تيار الحركة الوطنية الاصيل ، كما أثبتت احداث ثورة ١٩١٩ .

وقد كان أهم ما انجلى عنه كفاح المصريين في سبيل الاستقلال والدستور هو تراجع الانجليز فيما يتصل بالحكم النيابي من دون الاستقلال . كانت إنجلترا تعد العدة لدخول الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ، وكان لابد لها لتهدئة خواطر المصريين أن تعطيهم بعض التنازلات التي تسترضيهم بها بدلا من الاستمرار في سياسة القمع السافر من جميع الوجوه كما فعلت فيما بعد عندما كانت تعد العدة لخوض الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) فاضطرت الى اعطاء المصريين بعض التنازلات الواضحة بمعامدة ١٩٣٦ واتفاقية مونتره في ١٩٣٧ . وكان اللورد كيتشنر قد خلف السير ايلدون جورست بعد وفاته في ١٢ يوليو ١٩١١ في وظيفة المعتمد البريطاني في القاهرة . وفي أول يولي ١٩١٣ اصدر الخديو عباس الثاني دستور ١٩١٣ المعروف « بالقانون النظامي رقم ٢٩ لسنة ١٩١٣ » والذي اعده حسين رشدي باشا وزير الحقانية بالاتفاق مع كيتشنر وبعض العقلاء من القيادات المصرية وحمله الى باريس حيث وقعه الخديو عباس الثاني وهو يصطاف هناك . وقد جاء في ديباجة الدستور ما يأتي :

« نحن نخديو مصر »

« لما كانت رغبتنا هي منح بلادنا نظام حكومة يكون موافقا للأفكار النيرة ، وكافلا لحسن الادارة ولصيانة الحرية الشخصية وضمانا لاتساع نطاق التقدم وال عمران وملائما لهذه البلاد بنوع خاص .

« ولما كانت هذه الغاية لا يتسنى نيلها إلا بتعاضد جميع الطبقات تعاضدا مبنيا على الولاء ، وبامتزاج جميع المرافق امتزاجا يؤدي الى ترقية نظام الحكومة - بطريق تجمع بين السكينة والترؤى ، بحيث لا يكون هذا النظام عبارة عن مجرد تقليد ومحاكاة للأساليب الغربية ، بل يكون داعيا الى تمهيد السبيل لرفاهية الأمة المصرية واسعادها .

« ولما كانت بغيتنا حيثل هي تعديل القانون النظامي تعديلا يكون من ورائه تحسن الاسلوب التشريعي ، وذلك باستبدال القوانين النظامية الحالية بقوانين ترمى الى ضم مجلس شورى القوانين مع الجمعية العمومية في هيئة واحدة ، والى تقرير طريقة للانتخاب تكون أوسع نطاقا وأكثر انطباقا على الحكم ، والى ازدياد عدد الممثلين الذين يعهد اليهم بالمشاركة في أعمال السلطة التشريعية والى تحويل الهيئة الجديدة الاختصاصات الممنوحة الان لكل من مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح القوانين ، لكي تزداد استفادة الحكومة عن ذى قبل من آراء هذه الهيئة الجديدة ومقترحاتها فيما يتعلق بادارة الشؤون الداخلية في القطر المصرى ،

« امرنا بما هو آت : »

فلنسم دستور ١٩١٣ دستور كيتشنر كما سميناه دستور ١٨٨٣ دستور دوفرين . ومن هذه الديباجة نعرف حدود الحكم النيابي الجديد بموجب هذا الدستور . صحيح أن الدستور يشير الى البرلمان الجديد على أنه « السلطة التشريعية » ولكننا نستطيع أن نستخلص من عبارة « والى ترتيب طريقة يجرى عليها العمل في الاستشارة وفي اقتراح القوانين » ان المجلس النيابي الجديد ظل كالمجلس النيابي القديم ذا صفة استشارية وصفه توصيه وليس سلطة تشريعية بالمعنى الكامل . لقد مضت أيام المجد ، أيام شريف وعراي ، حين كان دستور ١٨٧٩ المؤود ودستور ١٨٨٢ الذي جاء بالاساطيل الى الاسكندرية يجعل من البرلمان سلطة تشريعية بالمعنى الكامل ، لها السيطرة على سن القوانين واقرار الميزانية وفرض الضرائب ومراقبة اعمال الحكومة ويجعل السلطة التنفيذية (الوزارة) مسئولة أمام البرلمان . كل هذا كان في رأى الخديو عباس الثاني والانجليز « محاكاه للاساليب الغربية » التي لا تتفق مع واقع المصريين ، أى أن المصريين بعد ثلاثين سنة من الاحتلال البريطاني (١٨٨٢ - ١٩١٣) غدوا أقل نصجاً للحكم النيابي مما كانوا وابتعد عن واقع الحضارة الأوروبية مما كانوا ، فهم بحاجة الى نظام منبثق من واقعهم لا الى الاقتباس من الامم المتحضرة .

أما دواعى اصدار هذا الدستور الجديد فهي واضحة من الديباجة انها ضمان « الحرية الشخصية » و « حسن الادارة » و « التقدم وال عمران » ولم يأت أى ذكر في الدستور لضمان « الحرية السياسية » أو ضمان « الحرية المدنية » . والاشارة صريحة في اصدار الدستور الى ضرورة « تعاضد جميع الطبقات تعاضداً مبنياً على الولاء » ، ومعنى هذا ببساطة ان الدستور جاء لوضع حد للقلق الاجتماعى واتقاء للفتن والفتن والقلق الذى كان يقوم بها الوطنيون والديمقراطيون . ومع اننا لا نزال في نطاق « الشورى » وليس في نطاق السلطة التشريعية فقد كان دستور كيتشنر متقدماً على دستور دوفرين .

فبموجب دستور ١٩١٣ ادمج « مجلس شورى القوانين » و « الجمعية العمومية » في هيئة واحدة هي « الجمعية التشريعية » وعدد أعضائها المنتخبين هو ٦٦ عضواً و ١٧ عضواً معيناً يضاف اليهم الوزراء بحكم مناصبهم . والنواب موزعون على الوجه التالى وفقاً لكثافة السكان :

٤ عن القاهرة ، ٣ عن الاسكندرية ، ٧ عن الغربية ، ٥ عن المنوفية ، ٥ عن الدقهلية ، ٥ عن البحيرة ، ٥ عن الشرقية ، ٣ عن الدقهلية ، ٣ عن الجيزة ، ٣ عن بني

سويف ، ٣ عن الفيوم ، ٤ عن المنيا ، ٥ عن أسيوط ، ٤ عن جرجا ، ٤ عن قنا ، ١ عن أسوان ، ١ عن بورسعيد والاسماعيلية ، ١ السويس ، ١ دمياط .

أما الأعضاء المعينون من الحكومة فهم .

٤ يمثلون الأقباط ، ٣ يمثلون العرب ، ٢ يمثلون التجار ، ١ يمثل المهندسين ، ٣ يمثلون رجال التربة العامة ، ١ يمثل التربة الدينية ، ١ يمثل المجالس البلدية .

فكان مجموع أعضاء الجمعية التشريعية هو ٨٣ عضوا غير الوزراء ، منهم ٦٦ عضوا منتخبا و ١٧ عضوا معينا ، أى نسبة الخمس من المجموع . كما أن تحديد نوعية الاعضاء المعينين يدرجهم في نطاق أهل « الكفاءات » وأهل « الخبرة » ويمثل « الطوائف » وهو متبع في تعيينات بعض مجالس الشيوخ . فالجمعية التشريعية اذن بمثابة برلمان ادمج فيه مجلس النواب ومجلس الشيوخ . اما رئيس الجمعية التشريعية فقد كانت الحكومة تعينه من بين الأعضاء المعينين وللجمعية وكيلان احدهما تعينه الحكومة والاخر ينتخبه الاعضاء (كان سعد زغلول هو وكيل الجمعية التشريعية المنتخب) وكان عضوا عن دائرة السيدة زينب بعد استقالته في مارس ١٩١٢ من وزارة الحقانية . وقد نص قانون الانتخاب على أن انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية يكون على درجتين فكل عضو ينوب عن ٢٠٠٠٠ مواطن وكل مصرى بلغ سن العشرين ولم تصدر في حقه احكام محله بالشرف له الحق في الانتخاب المندوبين وكل ٥٠ من هؤلاء المندوبين ينتخبون مندوبا عنهم يشترط فيه الاتقل سنه عن ٣٠ سنه ، وهؤلاء المندوبون الخمسينون ينتخبون عضو الجمعية التشريعية عن مديرياتهم . وسوف نسمع عن هذا النظام الانتخابي فيما بعد فيما يسمى بالتمثيل النسبي في دستور ١٩٣٠ أيام دكتاتورية صدق باشا أى الانتخاب على درجتين (وحقيقته على ثلاث درجات وانما يقال على درجتين للتسويق) ثم في انتخابات الاتحاد الاشتراكي حيث ينتخب نحو ٥ ملايين عضوا نحو ١٠٠٠٠٠ عضو ، وينتخب هؤلاء ١٥٠٠ في المؤتمر القومي ثم ينتخب هؤلاء نحو ١٠٠ عضوا في اللجنة المركزية يضاف اليهم نحو ٥٠ عضوا معينا) فهي سلسلة من الغرايب والمناخل لا يبقى بعدها الا النخالة ودقيق الزلط ثم انها ترفع عن الممثل المسئولية أمام الجماهير العريضة . ومدة العضوية في الجمعية التشريعية ست سنوات يتجدد خلالها ثلث الأعضاء المنتخبين والمعينين كل سنتين من المندوبين الخمسينين ومن الحكومة كما يحدث عادة في مجالس ادارات الشركات المساهمة والنوادي لتجديد الدم باستمرار من ناحية ولا استبقاء خيرة الخبرة من ناحية أخرى . وقد اشترط في عضو الجمعية التشريعية أن يكون سنه على

الأقل ٣٥ سنة عارفا بالقراءة والكتابة وأن يكون من دافعي ضرائب الأتبان بنصاب ٥٠ جنيا أو عوائد مبان بنصاب ٢٠ جنيا سنويا ، أو ضرائب أتيان وعوائد املاك بنصاب ٣٥ جنيا سنويا فإن كان من حملة الشهادات العالية أعنى من خمس هذه النصابات . وكان العضو يتقاضى مكافأة شهرية قدرها ٢٥ جنيا وقد ظلت قرارات الجمعية التشريعية كما كانت فى حالة الجمعية العمومية : أى استشارية الا فيما يخص فرض الضرائب الجديدة أو زيادة الضرائب - واستجد للجمعية التشريعية حقان : حق مناقشة الحكومة (دون صفة الالتزام) وحق تحضير مشروعات القوانين (دون صفة الالتزام) .

كذلك من يتأمل ديباجة دستور ١٩١٣ يجد انها تحدد مقترحات الجمعية التشريعية «إدارة الشؤون الداخلية» وبهذا نكون قد عدنا الى برلمان الحديو اسماعيل الذى حدد اختصاص مجلس شورى النواب «بمذاكرة المنافع الداخلية» باختصار ممنوع على نواب الأمة الكلام فى السياسة الخارجية أو فى السياسة الداخلية أو فى نظام الحكم .

وكان للحكومة حق حل الجمعية التشريعية اذا استحکم الخلاف بينهما . وفى ١٣ ديسمبر ١٩١٣ اسفرت انتخابات الجمعية التشريعية عن الأعضاء التاليين :

القاهرة :

سعد زغلول باشا ، عبد الخالق مذكور باشا ، الشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، حسين واصف باشا .

الاسكندرية :

حسين سبي سيف أفندى ، محمد يكن باشا ، منصور يوسف باشا .

دمياط :

عبد السلام العلايلى بك .

بور سعيد والاسماعيلية :

الشيخ عبد الفتاح الجمل .

السويس :

عبد الرحمن عوض أفندى .

الغربية :

ابراهيم سعيد باشا ، أحمد أبو الفتوح باشا ، حافظ المنشاوى باشا ، راغب عطية بك ، على المتزلاوى بك ، محمد فتح الله بركات بك ، محمد كمال أبو جازيه بك .

المنوفية :

عبد العزيز فهمى بك ، عبد المجيد سلطان باشا ، محمد السيد أبو على باشا ، محمد علوى الجزار بك ، محمود أبو حسين باشا .

البحيرة :

ابراهيم نصار بك ، أحمد محمود باشا ، الشيخ عبد الجواد عبد الحميد نوار ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، محمد الميناوى بك .

الدقهلية :

حسين هلال بك ، عبد اللطيف المكباتى بك ، عثمان سليط بك ، متولى نوربك .

الشرقية :

عبد الله السيد أباطه بك ، على الشمسى بك ، عمر مراد بك ، محمد عثمان أباطه ، محمود الاترى باشا .

القليوبية :

عبد الرحمن نصير بك ، محمد علام بك ، مصطفى بكير أفندى

الجيزة :

فرج الدالى أفندى ، الشيخ محمد حسن عزام ، محمد رشوان الزمر أفندى .

الفيوم :

محمد الباسل بك ، طنطاوى طنطاوى بك ، الشيخ محمد على صالح .

بنى سويف :

زكريا نامق بك ، محمد على سليمان بك .

المنيا :

المصرى السعدى بك ، حسنين الشريمى بك ، زايد جلال بك ، على شعراوى باشا .

أسيوط :

ابراهيم موسى الدورى بك ، عبد الرحمن محمود بك ، محمد على علوبه بك ،
محمد قطب قرشى بك ، محمد محفوظ باشا .

جرجا :

ابراهيم اسماعيل أبو رحاب بك ، عمر عبد الآخر بك ، محمد أمين أبو ستيت بك ،
محمود همام بك .

قنا :

ابراهيم على بك ، حسن بكري بك ، الشيخ عمر أحمد خلف الله ، محمد محمود
بك .

أسوان :

حنى مصطفى منصور بك .

عن الوجهاء والأعيان.

أحمد مظلوم باشا ، عدلى يكن باشا ، خالد لطفى باشا ، محمد شريعى باشا ،
ابراهيم بك راجى ، حسن توفيق باشا .

عن الأقباط :

قلينى فهمى باشا ، مرقس سميكه بك ، سينوت حنا بك ، كامل صدق بك
المحامى .

رجال التربية العامة والدينية :

الشيخ محمد شاكر ، أمين سامى باشا .

الاطباء :

الدكتور محمد علوى باشا ، الدكتور محمد أمين بدر .

العرب :

السعدى بشاره الطحاوى بك .

التجارب :

ميشيل بك لطف الله ، يوسف أصلان قطاوى باشا .

وعين أحمد مظلوم باشا رئيسا للجمعية التشريعية وعدلى يكن باشا وكيلها ، وكان سعد زغلول باشا هو وكيلها المنتخب .

وقد افتتح الخديو عباس الثانى الجمعية التشريعية فى ٢٢ يناير ١٩١٤ بسراى مجلس الشيوخ السابق (وزارة الأشغال) فى شارع القصر العينى المتاخمه لمجلس النواب (مجلس الأمة أو مجلس الشعب) ، وتلا خطبة العرش التى لم يكن فيها شىء يذكر الا تكرار ديباجة دستور ١٩١٣ بلغة أخرى ، والتنويه بزيادة مشاركة البرلمان فى أعمال الحكومة وبتوسع قاعدة الناخبين وتمثيل الاقليات بحد ادنى والتوجيه الى ضرورة الاهتمام بمشاكل «صغار المزارعين» بصفة خاصة وانفضت الدورة فى يونيو ١٩١٤ ، وقد كانت الدورة الثانية يحل موعدها فى أول نوفمبر ١٩١٤ ولكن انعقادها تأجل جملة مرات ثم تأجل الى أجل غير مسمى نظرا لنشوب الحرب العالمية الأولى فى ٤ أغسطس ١٩١٤ . ولم تدع للانعقاد بعد ذلك حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فجرد اعلان الهدنة فى ١١ نوفمبر ١٩١٨ تألف الوفد المصرى من سعد زغلول وعلى شعراوى وعبد العزيز فهمى وزار المعتمد البريطانى فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ (عيد الجهاد الوطنى) للمطالبة باستقلال مصر ، وكان ذلك بداية ثورة ١٩١٩ التى أسفرت عن الاستقلال المشروط بموجب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وعن دستور ١٥ مارس ١٩٢٣ .

وهكذا لم تجتمع الجمعية التشريعية غير دورة واحدة فى النصف الاول من ١٩١٤ . وقد كان من تحاملات عبد الرحمن الرافعى ورجال الحزب الوطنى فى التشهير بالجمعية التشريعية قول الرافعى فى كتابه عن «محمد فريد» ص ٣٨٥ أن «الجمعية التشريعية» «صرفت معظم وقتها فى مناقشات طويلة عميقة للبحث عن هو الأحق بين وكيلى الجمعية برئاسة الجلسات عند غياب رئيسها : هل هو الوكيل المعين عدلى يكن باشا أم الوكيل المنتخب سعد زغلول باشا ؟ فكأن جوهر القضية المصرية هو فى تعرف أى الوكيلين أحق برئاسة الجلسات عند غياب الرئيس ؟

«وهكذا كانت الرأسة وما إليها هى الشغل الشاغل لكبراء البلاد فى كل زمان» .

فالرافعى قد صور هذا الصراع على أنه مجرد صراع شخصى على الرياسات ليس فقط بسبب نقص وعيه الدستورى بل لنقص ايمانه وايمان الحزب الوطنى بصفة عامة بالديمقراطية

ونظرهم الى الكفاح الدستوري والديمقراطي على أنه مجرد ورقة في لعبة السياسة والصراع مع أفندينا والانجليز وليس على أنه مجرى أساسي في تاريخ تحرير الشعوب ، فالمشكلة التي تجلت في الجمعية التشريعية لم تكن مشكلة صراع على الرياسات بل كانت مشكلة تحديد مصدر السلطة في حكم البلاد : أهو «العرش» من خلال مندوبه المعين (عدلى يكن) أم «الأمة» من خلال ممثلها المنتخب (سعد زغلول) ، وهل تحكم مصر بموجب حق الملوك الالهى أم بموجب حق الشعوب الطبيعي ؟

ومن يتأمل تطور الأحداث في ثورة ١٩١٩ يجد أن لب الصراع بين سعد زغلول وكيل الأمة المنتخب من الشعب وعدلى يكن رئيس الوزراء المعين من السلطان فؤاد حول من يرأس وفد المفاوضات مع الانجليز من أجل استقلال مصر ، كان في حقيقته استمرارا لهذا الصراع الأصيل في تاريخ الديمقراطية المصرية حول من يتحدث باسم الأمة : العرش ورجاله أو الأمة وزعماؤها ؟ لقد كان الصراع الذى دار داخل الجمعية التشريعية هو جوهر صراع الأمة مع العرش حول الدستور والحياة النيابية .

كذلك ظلم الرافعى الحركة الوطنية والدستورية معا حين صور انشاء الجمعية التشريعية على أنه مجرد لعبة انجليزية للقضاء على الحركة الوطنية ، فهو يقول في «محمد فريد» (٣٧٥) : «أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه وذلك لكى يشغل الامة بنظام حادث تتربص من ورائه الخبير ، فيصرفها ولو الى وقت محدود عن حركة المطالبة بالدستور» والحقيقة أن الانجليز اضطروا حين بدت نذر الحرب العالمية الأولى في ١٩١٣ أن يتراجعوا أمام هياج الشعب المصرى من أجل الاستقلال والحكم النيابى لتهدة المصريين بهذه المصالحة الجزئية حتى يمكنهم أن يخوضوا الحرب العالمية الأولى وظهرهم آمن نسيبا . أما الجلاء عن مصر فقد كان مستحيل التحقيق لان إنجلترا وحلفاءها كانوا يستعدون لقتال المانيا وايطاليا وتركيا ومن غير المعقول أن يسلموا أهم قاعدة لهم في البحر الأبيض المتوسط لقمة سائغة لاعداثهم . ولو كانت الجمعية التشريعية حقا كما روج الحزب الوطنى مجرد لعبة انجليزية لشغل المصريين عن المطالبة بالاستقلال أو بالحياة النيابية السليمة لما لجأ الانجليز الى تعطيلها طوال الحرب العالمية الأولى أولا بمرسوم ١٨ أكتوبر ١٩١٤ الذى أجل الدورة البرلمانية الثانية من أول نوفمبر ١٩١٤ الى أول يناير ١٩١٥ ، ثم بمرسوم ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ الذى أعاد تأجيلها الى ١٥ فبراير ١٩١٥ ، ثم تواتت مراسيم التأجيل الى ١٥ ابريل ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر ١٩١٥ ثم

أخيرا الى أجل غير مسمى بمرسوم ٢٧ أكتوبر ١٩١٥ . وكل هذا التسوية وهذه الذبذبة يدلان ، ليس فقط على أن الانجليز كانوا يخشون انعقاد الجمعية التشريعية ولكن على خوفهم من البطش السافر بالحكم النيابي ازاء مقاومة المصريين .

وكان الخديو عباس الثاني قد سافر الى استانبول اسابيع قبل نشوب الحرب العالمية الأولى غالبا لينسق خطته مع السلطان رشاد سلطان تركيا في مقاومة الانجليز . فقد انتهت سنوات العسل التي قضاها عباس الثاني مع ايلدون جورست خليفة كرومر بين ١٩٠٧ ، ١٩١١ . وتولى اللورد كيتشنر منصب جورست بعد وفاته انتهت سياسة الوفاق بين الخديو والانجليز لان الجنرال كيتشنر اعاد أيام كرومر في حكم مصر حكما مباشرا متبعا سياسة قمع المصريين وتهديتهم على حساب الخديو في آن واحد فعاد عباس الثاني الى تجديد تحالفه مع سلطان تركيا . وكان من مظاهر تأمر عباس الثاني مع جبهة تركيا والمانيا والنمسا وايطاليا انه حاول أن يبيع سكة حديد مريوط التي كان يمتلكها شخصيا الى شركة ايطالية بمرجة أنه لا يربح منها شيئا فتدخل كيتشنر وحال دون ذلك وأجبر عباس الثاني على بيعها للحكومة المصرية في فبراير ١٩١٤ مقابل ٣٩٠٠٠٠ جنيه وغضب الخديو عباس على رئيس وزرائه محمد سعيد باشا لانحيازه للانجليز في هذا الأمر ، فاستقال محمد سعيد باشا بعد نحو اربع سنوات قضاها في الحكم بن بطرس غالى وتولى خلفه حسين رشدى باشا رئاسة الوزارة في ٥ ابريل ١٩١٤ وهو من اختيار عباس الثاني ولم يعترض كيتشنر .

وكانت وزارة رشدى باشا الأولى مكونة على الوجه الأتى :

حسين رشدى باشا للرياسة والداخلية .

اسماعيل سرى باشا للاشغال والحربية البحرية .

أحمد حلمى باشا للمعارف .

يوسف وهبه باشا للمالية .

محمد محب باشا للأوقاف .

عدلى يكن باشا للخارجية .

عبد الخالق ثروت باشا للحقانية .

اسماعيل صدق باشا للزراعة .

وفي استانبول جرت محاولة لاغتيال عباس الثاني في ٢٥ يوليو ١٩١٤ برصاص طالب مصري اسمه محمود مظهر كان يدرس بمدرسة البحرية العثمانية وهو ابن أحمد بك مظهر رئيس محكمة بنى سويف وجرح الخديو جروحا بليغه شفى منها أما المعتدى فقد قتله البوليس التركى فور الحادث فدفن معه سره وقد وقع الحادث عند خروج الخديو عباس الثاني من رئاسة مجلس الوزراء التركى بعد مقابلة الصدر الأعظم الأمير محمد سعيد حليم ويقول الرافعى إنه قد يكون للأمير سعيد حليم يد في الحادث طمعا في عرش مصر .

وقد منع الانجليز الخديو عباس الثاني من العودة الى مصر بعد شفاؤه في سبتمبر ١٩١٤ .

وفي ١١ نوفمبر أصدر الخديو عباس الثاني من منفاه منشورا مضحكا مؤسفا يعلن فيه تحالفه مع تركيا ومنحه الدستور للمصريين واعترامه دخول مصر غازيا بجيش عثماني يعيد فتح مصر « لاعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل ١٨٨٢ » . وهذا نص المنشور :

« أبناء مصر والسودان الأعزاء ،

« ها قد اتت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبي وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت وأنه لتأييد الأريكه الخديوية كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية وعود رجالها الرسميين العلنية ولكنه ما مضت عليه الأعوام حتى نسي الوعود بالجللاء وتداخل في شئون البلاد الادارية والسياسية فتصرف في مالية البلاد تصرف المالك المبدر ، واعتدى على حقوقنا في السودان ، واحل ابنائه مكان الوطنيين في الوظائف العمومية وسلب استقلال القضاء وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع وقاوم رغباتنا ورغبات رعاينا في انتشار التربية والتعليم الصحيح في ارجاء البلاد وفي منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع أحوال التقدم العصري . ولما أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعتنا عن الرجوع الى مصر ، مقر العرش الخديوى ، ودعتنا لترك الاستانة والرحيل لايطاليا فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا ، واعتبرناه أقصى ما تتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية واعتبرته الدولة العلية صاحبة السيادة على مصر اعتداء على الفرامانات الشاهانية . ولما كانت رغبات جلالة الخليفة المعظم وحكومته السنية هي تأييد هذه الفرامانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثماني عديد مظفر على القطر المصرى لاعادة الحالة الى ما كانت

عليه قبل سنة ١٨٨٢ . وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحماية الوطنية والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ولنا ولبلادكم . وبما أن الأمل وطيد في نجاحنا بمعونه تعالى ، فاننا نعلن من الان منحكم الدستور الكامل والغاء القوانين المنافية للحرية واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعضو عن المجرمين السياسيين ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الأخيرة والعمل على تعميم التعليم وترقيته وكل ما فيه تقدم البلاد المادى والأدبى والسهر على راحة سكانها وتوفير أسباب سعادتهم . هاهى الفرصة فانتزوها وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال سكانها الأجانب ، فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ومن يحاربنا معهم حقق الله الامال .

وباختصار فان الخديو عباس الثانى طالب المصريين بالثورة على الانجليز استعدادا لدخوله مصر على رأس جيش عثماني وهو طلب غير مشجع لان المصريين لم يجدوا منطلقا في استبدال الاحتلال البريطانى باحتلال عثماني . لاكمه عن استقلال مصر بعد أن توضع الحرب أوزارها ، وانما اصرار « لاعادة الحالة الى ماكانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ » أى السيادة العثمانية على مصر بموجب معاهدة لندن في ١٨٤٠ والفرامانات الشاهانية المنظمة لهذه السيادة أما الوعد بالدستور بعد النصر فقد كان بمثابة توقيع شيك بلا رصيد .

وانتهزت بريطانيا هذه الفرصة فاعلنت الحماية على مصر في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ . « يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التي سببها عمل تركيا ، قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته وأصبحت من الان فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية .

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها » .

وفي ١٩ ديسمبر ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديو عباس الثانى وتولية الأمير حسين كامل سلطانا على مصر . ولم يعترض على ذلك أحد الا قيادات الحزب الوطنى وشبابه الذين عادوا الى سياستهم القديمة القائمة على التعاون مع الخديو عباس الثانى والدولة

العثمانية في محاربتهم للانجليز^(١) . أما الغالبية العظمى من المصريين فقد ظلوا فاترين نحو دعوة أمير المؤمنين لأنهم كانوا يفتقدون الضمان لخروج تركيا من مصر بعد خروج الانجليز . وهذا ما كان محمد فريد وزملاؤه في المنفى حريصين عليه رغم تعاونهم مع تركيا في هذه الفترة الحرجة ، أن تعود مصر للمصريين بعد الحرب لا للعثمانيين . وقد اكتشف بنفسه ان الصدر الأعظم وعامة زعماء حزب الاتحاد والترقي التركي كانوا يجاهدون باسترداد تركيا لمصر بعد انتصار تركيا أو يضمرّون ذلك ، ومن هنا فقد كان محمد فريد حريصا على توضيح استقلال مصر الداخلى على الاقل غير أن حديث محمد فريد مع زيمرمان Zimmerman وكيل خارجية ألمانيا في يناير ١٩١٦ يستدل منه أن محمد فريد كان يمكن أن يكتفى باستقلال مصر الداخلى أو الادارى مع وجود علاقة عضوية بين مصر وتركيا شبيهة بعلاقة المجر بالنمسا حيث قال لزيمرمان :

« أنه لا يجوز للترك أن يتدخلوا في ادارة مصر لجهلهم البلاد وأهلها بل لجهلهم الادارة أيضا كما هو مشاهد في سورية وغيرها ولا نقبل أن نكون تحت ادارتهم بحال من الأحوال لاننا ارق منهم كثيرا ، وبلادنا أكثر انتظاما من قبل دخول الانجليز وبالاختصار فان الاتراك يريدون أن يأكلوا مصر ، ولكننا لا نقبل أن نؤكل بسهولة . فنحن قد قاومنا الانجليز ونقاوم كل من يريد أكلنا أيا كان ، لاننا نسمى وراء الاستقلال ، وغاية ما نقبله أن نكون مع الاتراك مثل المجر والنمسا ، على شرط المساواة في الحقوق والاستقلال التام »^(٢)

وهكذا نجد أن الحزب الوطنى قد استخرج معنى جديدا لمبدأ « مصر للمصريين » وهو أنه الاستقلال الداخلى لمصر أو الحكم الداخلى لمصر داخل الاطار العثمانى ، وفي مكان آخر من « مذكراته » يتصور محمد فريد علاقة مصر والبلاد العربية بتركيا على أنها يجب أن تشبه « اتحاد ممالك ألمانيا تحت رعاية بروسيا » أى اتحاد فيدرالى مركزه استانبول مع عواصم اقليمية وحكم ذاتى لكل عضو فى الاتحاد . وهو يقول ان الاتراك أنفسهم يرفضون هذه الصيغة لانهم يخشون

(١) اقترن ذلك بأضطهاد قيادات الحزب الوطنى فى مصر ومطاردة شبابه . فاعتقل : أحمد بك لطفى وعلى فهسى كامل بك (وكيل الحزب) وعبد الله بك طلعت وعبد اللطيف بك الوفاى . ونفى الى مالطة : الدكتور عبد الغفار متولى . ومحمد عوض محمد ومحمود ابراهيم الدسوقي ومحمد عوض جبريل وحامد بك العلايل وحامد الميحيى وسلامه الحولى وعلى فهسى خليل والامير المطار . ووضع تحت الرقابة : عبد المقصود متولى ومحمد رضى على وأحمد وفيق وأمين الراهى وعبد الرحمن الراهى ومصطفى الشوربجى . اسماعيل بك حافظ . محمد فؤاد خميدى و ابراهيم رياض والدكتور عبد الحليم متولى والدكتور عبد الفتاح يوسف وأحمد رمضان ريار واليوزباشى حافظ محمود قبودان واليوزباشى أحمد حموده وفؤاد صنان ومحمد الشافعى ومصطفى حمدى ويعقوب صبرى وأحمد نبيه قداد وحسن نور الدين واسماعيل حسين والشيخ ابراهيم مرونى وغيرهم .

(٢) الراهى : « محمد . د . » (عن مذكراته) ص ٤٢٣ - ٤٢٤

ظهور ريشستاج اسلامى فى استانبول يسيطر عليه نواب الدول العربية على الدولة العثمانية بحكم أكثرتهم العددية ، ويصبح الأتراك فى المقام الثانى . وقد اكتشف محمد فريد أن تركيا تسعى لاسترداد مصر كولاية عثمانية وأن بعضهم يصرح « بأنه يفضل أن تكون مصر انكليزية من أن تكون مستقلة » خوفا من بأسها وقوة حضارتها . وقد سببت آراء محمد فريد فى الاستقلال الداخلى له متاعب فى استانبول عندما اقام بها فترة أثناء الحرب العالمية الأولى فحقق معه ووضع تحت المراقبة .

وفى أواخر الحرب العالمية الأولى بعد أن تأكد انتصار الحلفاء (البريطانيا وفرنسا وحلفائهما) على ألمانيا وتركيا ساءت العلاقة بين محمد فريد والخديو عباس الثانى لما لاحظته فريد على الخديو من محاولات لاسترضاء الانجليز .

وقد ظل محمد فريد فى منفاه يدعو لحرية مصر واستقلالها بفهمه الخاص وبمنهجه الخاص حتى آخر لحظة فى حياته وقد توفى فى برلين يوم ١٥ نوفمبر ١٩١٩ ، وكانت الأمة كلها مشتتة تحت زعامة سعد زغلول و« الوفد المصرى » الذى صبت فيه كافة التيارات الوطنية والديمقراطية .

وحين نقلت رفات محمد فريد الى القاهرة فى ٩ يونيو ١٩٢٠ ودعته مصر وداع الزعماء .

وفى ٩ أكتوبر ١٩١٧ توفى السلطان حسين كامل وتولى السلطان احمد فؤاد عرش مصر مكانه فى نفس التاريخ . وفى ١١ نوفمبر ١٩١٨ أعلنت الهدنة بين الدول المتحاربة بعد سحق قوات ايطاليا وتركيا وألمانيا والنمسا والمجر . وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بدأ المصريون صفحة جديدة فى تاريخ كفاحهم فى سبيل الاستقلال والديمقراطية : بدأت ثورة ١٩١٩ .

الباب الثامن

الصحافة والرقابة

الصحافة والرقابة - ١

البداية : رفاعة العظيم

كان أول دخول الصحافة مصر مع الحملة الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) وهو أيضا تاريخ دخول المطبعة العربية الأولى والمطبعة الأفرنجية الأولى . غير أن الجريدتين اللتين أنشأتها الحملة الفرنسية في مصر كانتا باللغة الفرنسية ، وهما جريدة «لى كورينيه دى لييجيت» «بريد مصر» ومجلة «لاديكاد ايجيسين» «العشرة المصرية» لنشر أبحاث المجمع العلمى المصرى ، وقد قصد بهما أن يكونا صحافة جيش الاحتلال ومن وثائق فرنسا العلمية ، أما المصريون فلم يعرفوا شيئا مطبوعا بالعربية أيام الحملة الفرنسية الا منشورات سلطة الاحتلال الفرنسى بما اشتملت عليه من بيانات ونداءات وقوانين ولوائح وأوامر جديدة ، وأحيانا بعض التوجيهات والأفكار والمبادئ العامة . وكانت هذه الى جانب توزيعها على الاعيان تتخذ صورة الملصقات على نواصى الشوارع والحارات وعلى أبواب المساجد . وقد كانت هذه البديل الأوروبى «لنابادى» العصور الوسطى الذى كان بمثابة الجريدة الرسمية بل ووزارة الاعلام فى جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية ولذا يمكن أن نطلق على هذه المنشورات أو الملصقات جرائد الجائحات .

فلما جاء محمد على جدد نظام الفرنسيين فى التعريف بالقوانين وفى الارشاد العام بل وفى التعريف بالاحداث الهامة . فأنشأ محمد على فى ١٨٢٧ (١٢٤٣) هجرية «جرنال الخديو» باللغتين التركية والعربية من مائة نسخة فقط ليعرف منها أخبار مشروعاته الكثيرة وغير ذلك من شئون مالية وإدارية . وكان تداول «جرنال الخديو» قاصرا على كبار رجال الدولة . وكان كلهم من الاتراك أو من يدخلون فى حكمهم . ولكن يبدو أن تأميم الزراعة والتجارة والصناعة واتساع الجيش والاسطول والتوسع فى تعليم شباب المصريين ليشغلوا المناصب التنفيذية ونصف

القيادية في الجهاز الضخم الذى بناه محمد على جعله يحس ضرورة أن يكون للحكومة «حضور» بالكلمة المطبوعة في كل قرى مصر ومدنها ، وفي كل مستويات المسؤولية في الخدمة العامة ، ولذا سرعان ما أصدر محمد على بعد سنة واحدة «الوقائع المصرية» في ٣ ديسمبر ١٨٢٨ التى صدرت بلغتين متجاورتين : التركية والعربية لتحمل قوانين الدولة وأخبارها وتوجيهاتها . وكانت توزع في صورة اشتراكات إجبارية على جميع موظفي الدولة ممن يتقاضون الف قرش فأكثر شهريا (فلنقل بلغة اليوم على مديري العموم) وبجنا على فقراء الطلاب ، فلما تولى رفاعة الطهطاوى رئاسة تحريرها خاض معركة ليكون النص الأصلي «للقائع المصرية» بالعربية وأن تكون الصيغة التركية هى المترجمة . وقد انتصر سنوات ثم طرد من رئاسة تحرير «الوقائع» . كذلك انتصر الطهطاوى في معركة أخرى وهى تحويلة الافتتاحية الى مقال في التربة الوطنية والسياسية والاجتماعية بعد أن كانت مجرد مدائح تدبج في عظمة الوالى وكال صفاته ، وهذه بداية الصحافة الرأى في مصر . كذلك دق رفاعة الطهطاوى وزملاؤه المصريون في معركة التحرير هذه أسفينا ثالثا ، وهو أن المطبعة كانت لديهم والورق كان لديهم ، فلما تولى عباس الأول وجد «الوقائع المصرية» ترسل لحفالة المجتمع كبيض الفنانين والخطاطة والصفراء . فنبع تداولها بين من هم أقل رتبة من أميرالاي وحظر نشرأى «شىء» يختص بالسياسة فيها . في عهد عباس عادت اللغة التركية لغة أولى وقصر توزيع «الوقائع المضرية» على كبار الموظفين وحظر عليها الخوض في السياسة وفي عصر عباس نى رفاعة الطهطاوى الى السودان .

ولم تصدر في زمن محمد على جرائد أخرى الا جريدة متخصصة هى الجريدة العسكرية (١٨٣٣) لنشر أخبار الجيش ولوائحه ، ثم جريدة فرنسية ثقافية كانت تصدر أسبوعيا في الاسكندرية من أغسطس ١٨٣٣ الى مارس ١٨٣٤ عن ناد أدبى أنشأه مثقفو الاسكندرية ، اسمها «لومينوتور ايجيپيا» ، وكان محمد على يؤزرها للدفاع عنه ضد دعاية الباب العالى أمام الرأى العام الأوروبي المحل على الأقل .

وقد كان تطور الصحافة المضرية وجها من وجوه صراع مصر في سبيل الاستقلال وفي سبيل الديمقراطية في القرنين الاخيرين . فمحمد على الذى صارع الاستعمار التركى شجع الصحافة العربية والاجنبية في مصر لتدافع عن استقلال الارادة المصرية في مواجهة الباب العالى . وعباس الذى كان خادما مطبعا للباب العالى لم يكن بحاجة الى صحف بل على العكس من ذلك كبل الصحيفة الوحيدة التى بقيت له من عهد محمد على . أما سعيد

(١٨٥٤ - ١٨٦٣) فقد جدد صراع مصر مع تركيا ، ولكنه ابتداءً من نقطة الصفر التي ابتداءً منها محمد علي قبل ١٨٠٥ من ناحية كما أنه لم يكن يملك ريع شخصية محمد علي ودياته وثبات جناحه . وحين بدأ مخططة الاستقلال بالاتفاق مع فردينان دلسبس أرسل سلطان تركيا الى القاهرة اسكندر شلهوب وموله لاصدار جريدة « السلطنة » في ١٨٥٧ لنقد اخطاء سعيد وتذكير المصريين بواجباتهم نحو الباب العالي ، ولكن هذه الجريدة لم تعمر . ولكن أهميتها تنبع من أنها جريدة أنشئت لتخاطب الرأي العام وتؤلب المصريين على اليهم ، فهي اذن حلقة هامة ، ربما كانت بداية السلسلة ، في صحافة الرأي التي كان لها أثر خطير في تاريخ مصر الحديث .

وقد أدرك اسماعيل منذ توليه في يناير ١٨٦٣ أهمية صحافة الرأي التي تخاطب الرأي العام مباشرة في الدفاع عن قضايا مصر وعن سياساته الخاصة فاهتم بتشجيعها والاتفاق عليها بل وشراء ذمم أصحابها وكتابتها عند الضرورة . وبالطبع في صراعه مع الباب العالي أو غيره من الدول لم يكن في امكان الخديو اسماعيل أن يستفيد من الصحافة الحكومية مثل «الوقائع المصرية» ولذا شجع تأسيس الصحف الفردية . فأوحى الى كاتب يدعى أبو السعود باصدار جريدة « وادى النيل » في ١٨٦٦ ، وكان اسماعيل يملكه بالمال من ميزانية الدولة ، فنحن نعلم من وثائق العصر أن الحكومة دفعت لهذه الصحيفة في ١٨٧٢ مبلغ ٢٨٠٠٠ قرش بصفة اعانة من الخديو^(١) ، وكانت جريدة « وادى النيل » هي لسان حال الخديو اسماعيل في مواجهة جريدة «الجوائب» التي أنشأها سلطان تركيا في استانبول وأسند رئاسة تحريرها الى أحمد فارس الشدياق وقد تخصصت في مهاجمة الخديو اسماعيل ثم في مهاجمة عرابي والثورة العربية فيما بعد . وغير « وادى النيل » المصرية أنشأ ابراهيم المويلحي ومحمد عثمان جلال في ١٨٦٩ مجلة «نزهة الأفكار» ، ولكن هذه المجلة توسعت في حرية الرأي الى حد أن شاهين باشا وزير الحرية أبدى للخديو اسماعيل تخوفه من اثارها للخواطر وإيقاظها للفتن فأمر باغلاقها .

وفي ١٨٧٥ أنشأ محمد أنس ابن أبو السعود جريدة «روضة الأخبار» في خدمة اسماعيل الذي قام برعايتها . هذا الى جانب المجلة الثقافية «روضة المدارس» التي أنشئت في عهد اسماعيل وكان يرأس تحريرها رفاة الطهطاوى ثم الجريدة الرسمية التي كان سعيد في أواخر ايامه قد تنازل عن ملكية الدولة لها وأهداها لاحد موظفيه (عبد الرحمن بك رشدي) مع

(١) د . سامي عزيز : « الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزي » دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٤ .

مطبعة بولاق بكل ما فيها ليديرهما لحسابه الخاص ، بعد أن توقفت المطبعة من يوليو ١٨٦١ الى أغسطس ١٨٦٢ . وظل عبد الرحمن بك رشدى يصدر «الوقائع المصرية» لحسابه الخاص بانتظام وينشر فيها أخبار الدولة فقط من فبراير ١٨٦٣ الى ٢٢ نوفمبر ١٨٦٥ حين استردها الخديو اسماعيل وعين أحمد خيرى بك مشرفا عليها والشيخ أحمد عبد الرحيم محررا عربيا لها . وفى ٢٨ أغسطس ١٨٦٨ فصل ادارتها عن «ديوان المدراس» (وزارة المعارف) . وعادت «الوقائع المصرية» تنشر مع قوانين الدولة ، الأخبار الهامة ، الداخلية والخارجية ، والريورتاجات والمقالات السياسية والشعر والنثر ، والاعلانات التجارية المدفوعة ... الخ . وكانت من أهم الصحف المدافعة عن سياسة اسماعيل وتصرفاته ازاء هجمات جريدة «المحييت» التى كانت تصدر فى الاسكندرية وتركز الهجوم عليه .

٢ - الصحافة والرقابة

الطيور المهاجرة

وقد كان اسماعيل هو عهد الميلاد الحقيقي للصحافة المصرية وللصحافة في مصر بوجه عام ، لا الصحافة التابعة للحكومة ، ولكن الصحافة المملوكة للأفراد ، أيا كانت انتماءاتها وولاءاتها أو مصادر تمويلها الخفية . وقد بلغ عدد الصحف التي صدرت في عصر اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) بمختلف اللغات أربعين صحيفة منها ٢٣ صحيفة عربية . وقد صدر هذا العدد الضخم من الصحف بتشجيعه أو بتشجيع أعدائه ولاسيما تركيا والمجترات . ونستطيع أن نفهم هذا الازدهار العظيم في صحافة مصر أيام اسماعيل اذا ذكرنا أن بلدا ليست فيه أحزاب سياسية يمكن أن تعبر عن مختلف الاتجاهات والمصالح وتستقطب الجماهير لتجعل من الرأي العام قوة ضاغطة على الحاكم ، تقوم الصحيفة فيه مقام الحزب السياسي أو نواته . صدرت في عصر اسماعيل الجرائد والمجلات المتخصصة الآتية :

«الوقائع الرسمية» ... «أركان الجيش المصري» .. «يعسوب الطيب» .. «المجلتين الثقافيتين» .. «روضة المدارس المصرية» .. «النحلة الحرة» ، «والصحف السياسية الآتية : «وادي النيل» .. «نزهة الأفكار» .. «الكوكب الشرق» .. «الأهرام» .. «روضة الأخبار» ... «أبو نظارة زرقاء» .. «الوقت» .. «شعاع الكوكب» .. «صدى الأهرام» .. «مصر» .. «حقيقة الأخبار» .. «الوطن» .. «اليسفور» .. «التجارة» .. «الكوكب المصري» ... «مرآة الشرق» .. «الاسكندرية» .. «بستان الأخبار»^(١) .

(١) الكونت فليب دى طرازى : «تاريخ الصحافة العربية» ، ٤ أجزاء بيروت ، ١٩١٣ ، تسطاكى الياس الحلبي «تاريخ تكوين الصحف المصرية» ، مطبعة التقدم ، ١٩٢٨ .
د . ابراهيم حيد : «تطور الصحافة المصرية» ، مطبعة الآداب (الطبعة الثانية) ، ١٩٥١ .

وقد كان من الاسباب المباشرة لازدهار الصحافة في عصر اسماعيل هجرة عدد كبير من المثقفين والكتاب والفنانين الشوام الى مصر نتيجة للمذابح الدينية التي دبرها الباب العالي في لبنان وسوريا عام ١٨٦٠ . وقد تبني الخديو اسماعيل هؤلاء اللاجئين السياسيين كجزء من سياسته العامة في مناوأة الباب العالي والتعبير عن استقلال الارادة المصرية . فأنشئت جريدة «الأهرام» في سنة ١٨٧٥ التي قدر لها أن تعيش حتى الان نحو مائة عام . وقد أدى نشوب الحرب بين تركيا وروسيا في ١٨٧٧ الى انقسام صحف مصر وانقسام الرأي العام المصرى فيها الى فريقين : فريق يناصر الباب العالي صاحب السيادة الرسمية على مصر وفريق يجاهر بعداء الباب العالي ويشمت فيها بحل به من هزائم .

وقد ترك الخديو اسماعيل الصحافة المعادية لتركيا تعبر عن موقفها بحرية تامة بوحى من سياسته الاستقلالية ، فساعد ذلك على استقطاب الفكر والشعور في مصر حول تبعية مصر للخليفة السلطان وحول مبدأ استقلال مصر أو ما كان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» . بل لقد بلغ تعريض بعض الصحف المصرية بفساد النظام العثماني أن «الأهرام» نددت صراحة باستبداد سلطان تركيا ودعت الى الاصلاح بالحكم الديمقراطي ، فكتب في عدد ٢٢ مارس ١٨٧٧ تقول : «لقد شكونا من الاستبداد الموصل للدمار فتيماً الآن لنا أن نقصيه بعيداً . والخطاب السلطاني قال قد اشتهرت وثيقة الاصلاحات وأوجدت البرلمان مؤكداً للجميع العدالة والحرية» . وفي عدد ١٢ ابريل سنة ١٨٧٨ ارفعت نبرتها فكتبت تقول : «قل لنا متى النهاية ، تحملنا ما لا يطاق صبرنا على البلوى ، فحتماً ننتظر» . ومعنى هذا أن القضيتين الرئيسيتين اللتين اشتغلت بهما صحافة مصر في عصر اسماعيل كانتا :

(١) قضية استقلال مصر عن تركيا

(٢) قضية الديمقراطية .

وقد جاء جمال الدين الأفغانى لاجئاً الى مصر في ١٨٧١ ، وكان من مطاردى الباب العالي ، بسبب انتمائه الى التيار الاصلاحى الكبير الذى اجتاحت تركيا نفسها ، وكانت دعوته تقوم على بعث شباب العالم الاسلامى ببعث شباب الاسلام ايام مجد السلف الصالح الذى لم ينظر الا نتيجة لفساد السلاطين الفاسدين . وكانت أفكاره المليئة بالمتناقضات ، فقد كان من جهة داعية حرية وشورى عدواً للاستبداد ومن جهة أخرى داعية لنظرية «المستبد العادل» وكان من جهة داعية ثورة واستقلال ومن جهة أخرى داعية جامعة اسلامية تدين

بالولاء للباب العالى ، وكان من جهة داعية عقلانية واجتهاد وتوفيق بين العلم والدين وبين الفكر والدين وبين الدنيا والدين ، ومن جهة أخرى داعية عاصفة واندفاع يذكران بعصور الايمان العظيم . حتى لقبه الذى اختاره لنفسه أو اختاره له آباؤه وهو « السيد » جمال الدين الأفغانى « الحسينى » - كالنسب الذى اختاره أحمد عرابى لنفسه - كان يوحى بجذور شيعية عميقة لا تتمشى مع الدعوة العقلانية ، بلا ولا تتمشى مع العقيدة العقلانية السنية ، وإنما تذكرنا بباطنية الطرق الصوفية ، وكان غامض الصلوات بعواصم العالم يتجول بينها فى يسر يسير كرجل بلا وطن أو كمنفى أبدي ، وكان ذا شخصية مغناطيسية ، وأوشاج مغناطيسية حتى نشأت حوله اسطورة دامت مائة عام الى يومنا هذا . فكل الناس تعرف متى جاء ومتى مضى وماذا قال ، ولكن أحدا لم يحجوه بعد أن يفتح دفتاره ليسأل : من هو - ولماذا جاء فى الوقت المناسب ، ولماذا مضى فى الوقت المناسب ، ولماذا قال ما قال ؟ كل رجالات عصره حوسبوا حسابا عسيرا فيما خلا جمال الدين الأفغانى ، لا أحد يعرف لماذا ؟

كل الناس كانوا من أعوانه أو مريديه : الحليو والمجاور ، الجبترال والأديب ، عالم الأزهر والعمدة ، اليهودى والنصرانى .

وفى سنة ١٨٧٧ حصل الأفغانى لاديب اسحاق على امتياز اصدار جريدة « مصر » وغداها بمقالاته فصارت شيئا مذكورا ، وتحدث فيها الأفغانى لأول مرة عن « مصر الفتاة » فدخل هذا التعبير قاموس مصر السياسى وعاش جيلا بعد جيل . وأوحى الأفغانى الى يعقوب صنوع باصدار جريدة « أبو نظارة زرقاء » التى أصدرت أيضا فى ١٨٧٧ ، وأوحى لاديب اسحاق باصدار جريدة أخرى فى الاسكندرية باسم « التجارة » فأصدرها فى ١٨٧٩ . وساعد سليم عنحورى على اصدار جريدة « مرآة الشرق » فى ١٨٧٩ .

ويغض النظر عن جمال الدين الأفغانى ومدرسته وتحالفاته ، فقد أدت الصحافة المصرية فى عصر اسماعيل دورا خطيرا فى الدعوة لتقويض سيادة الباب العالى على مصر وفى موازنة الحليو اسماعيل فى مواقفه ضد الباب العالى وفى بلورة فكرة « مصر للمصريين » . كذلك أدت دورا خطيرا فى التنديد بالتدخل الأوروبى فى مصر ولاسيما فى أوج ازمة تأليف الوزارة المختلطة (وزارة نوبار - ريفرز ويلسون - دى بليينير) عام ١٨٧٨ ، وأدت دورا خطيرا فى المطالبة بالامتناع عن الحياة النيابية وباقرار مبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان ، وفى التنديد بسوء تصرفات اسماعيل المالية . وقد كانت سياسة اسماعيل مضطربة نحو الصحافة فقد كان يرعاها وينفق عليها لحاجته اليها فى مواجهة الباب العالى أو الضغط الأوروبى

وكان ينقلب عليها كلما طالبته بالديمقراطية أو نددت بتصرفاته المالية فيعطلها أو يصادرها . وفي عصر اسماعيل بذرت كل بذور الثورة الفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبلورت في ثورة عرابي .

ومع ذلك فدارس هذه الفترة ينبغي أن يكون في منتهى الحذر في تحليل التيارات المتلاطمة التي كانت تتقاذف مصر بين تولى اسماعيل في ١٨٦٣ حتى ثورة عرابي والاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ . فحين تكتب جريدة « الوطن » وصاحبها ميخائيل عبد السيد في ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩ عام عزل اسماعيل : « أن الأمة اذا اتفقت كلمتها على خلع ملك أو سلطان فلا بد من تنفيذ ارادتها واجابة رغبتها » ، فهي لم تذكر أن عزل اسماعيل كان أيضا مطلباً من مطالب الدول العظمى ولاسيما إنجلترا والمانيا والنمسا وتركيا . وحين نرى الرقعة عليها فرسان من غير فرسان الحلبة فلا مناص من السؤال عن الدروع والشارات وصيحات الحرب : إيراني هو الأفغاني يتزل في أرض حسن العطار والجبرتي ورفاعة الطهطاوي ليشر بالله والحرية و « مصر الفتاة » تحت راية خليفة عثماني يكون أكثر عصرية من السلطان عبد العزيز . لبناني هو سليم نقاش يكتب المجلدات ليثبت للمصريين أن « مصر للمصريين » . موارنة وارثوذكس من بر الشام يترافعون عن الشعب المصري ويطالبون بالدستور وحقوق الانسان المصري ، يهودي مصري هو يعقوب صنوع يعتنق الاسلام ويتخذ الجنسية الايطالية ليتمتع بحماية إيطاليا وفقا للامتيازات الاجنبية ويصدرها صحفاً عديدة باللغات الاجنبية يسب فيها ملك البلاد ، فلا تستطيع أن تصل اليه يد اسماعيل الا بأن يتفضل قنصل ايطاليا ويبعده عن الاراضي المصرية ! .

ولست أقصد أن كل هؤلاء كانوا قيادات فكرية مزيفة دس الباب العالي بعضها ودست الدول الأوروبية بعضها الآخر . وانما فلنقل أن هؤلاء كانوا ثوار الامبراطورية العثمانية على اتساع ارجائها وعلى اختلاف مللها تجمعوا في مصر ليس فقط لأن مصر كانت كما هي دائماً قلب العالم العربي وقلب العالم الاسلامي وقلب الشرق الأوسط ، وانما لان الاختيار الثوري في مصر كان أعمق جذورا وأكثر ابعادا وأعظم فاعلية منه في أي بلد اسلامي آخر وفي أي بلد عربي آخر وفي أي بلد افريقي آخر .

لقد جاء كل منهم ينشد احزانه الخاصة على ربابة مصر ، أما نشيد مصر الحزين فقد خرج مختفيا من حناجر العرابيين الابرار الجهال لان كلماته لم تكن قد اكتملت بعد الا في ثورة ١٩١٩ . وفي وسط هذا الخليط من المضطهدين الوافدين كان طليعاً أن يجد الاستعمار العثماني

والاستعمار الفرنسي 'أقنعة' «مصرية» . أو على الأصح «متمصرة» تدافع عن مصالحه وقضاياه في ثوب وطني قشيب .

فهمة المؤرخ اذن عسيرة : وهي أن يبحث في أضابير هذه الفترة سواء في الداخل أو في سجلات وزارات الخارجية الأوروبية وسجلات الباب العالي ليعرف منها من كان يهاجم أخطاء اسماعيل أو الباب العالي لوجه مصر وحدها ومن كان يوقا يردد انغام الدول العظمى بتقاسيم عربية أو بتقاسيم مصرية ، ومن كان يرجع أنين الأقليات الدينية والعنصرية والسياسية المقهورة داخل الدولة العثمانية . لقد كان غريبا ذلك العصر . عصر اسماعيل «تتجول في ارجائه الشخصيات الغامضة التي تخدم عرش مصر بأمانة . مثل نوبار باشا و ابراهيم بك واسماعيل باشا المنتش ورياض باشا ، ثم كانت تنقلب عليه وكأنها تستند الى قوة ما غير ظاهرة للعيان . فحين يكون الخيار أمام المصريين بين الخديو اسماعيل والخديو توفيق ، عشية خلع اسماعيل ، نقرأ في عدد ٢٥ ديسمبر ١٨٧٨ «ول جريدة «الأهرام» «قد حان لكم أن تعلموا أن الراعي لكم ولستم للراعي . انبلوا الخوف جانبا وقاوموا سيوف الظلم . لا تنهبوا من يروم إبعاد الحق . لا تخشوا سطوة مدير أو عامل ، وحاكم ...» ينبغي أن نتدبر ارتفاع نبرة هذا الضيف في دار غير داره ، أهو من نبرة يعاةة الجبل أيام العلم المثلث الالوان ، أم هو ترجان لصوت سيد يهجس بحق أريد به باطل وينرصد بمصر المسكينة ترصد العنكبوت بالذبابة الذهبية .

فلنقل أنه عصر اختلط فيه فرسان الكلمة بتجار الكلمة ، واختلط فيه المثاليون من دعاة الحرية والمساواة والانحاء بخدم الاستعمار المقنعين . واذا اردت أن تجمل المعارك السياسية والاجتماعية والفكرية التي خاضتها الصحافة في عصر اسماعيل وجدهتها تتركز في القضايا الآتية :

١ - ضرورة الاطاحة بالخديو اسماعيل لانه جر البلاد الى الخراب المالى ولأنه كان نموذج الملك المستبد .

٢ - ضرورة وضع دستور للبلاد واقامة نظام الحكم على الاساس الديمقراطي الممثل في الحكم النيابي وصيانة الحريات العامة والخاصة .

٣ - ضرورة فتح باب الاجتهاد في الدين والمعتقدات حتى تتمشى القيم الدينية والفكرية مع حضارة العصر الحديث .

٤ - ضرورة اصلاح العادات والتقاليد والمؤسسات الاجتماعية بما يؤدي الى نهضة البلاد .

٥ - ضرورة بعث روح القومية المصرية أو ما كان يسمى يومئذ «مصر للمصريين» وقد كانت هذه النقطة الأخيرة موضع خلاف بين دعاة الإصلاح الديني أنفسهم داخل مدرسة جمال الدين الأفغاني وخارجها . وكانت الصحافة التي قوضت عرش اسماعيل هي الصحافة التي بذرت بذور الثورة العربية .

ومنذ مجيء جمال الدين الأفغاني الى مصر في ١٨٧١ ظهرت أول تنظيمات شبه سياسية في الحياة المصرية كان أوضحها «جمعية حلوان» و «جمعية مصر الفتاة» و «الحزب الوطني الحر» و «المحفل الماسوني» وهو الذي أنشأ المحفل الماسوني في ١٨٧٧ مع شريف باشا وانضم له توفيق باشا ومحمد عبده ويعقوب صنوع وسعد زغلول وأديب اسحاق وسليم نقاش والمويلحي وابراهيم اللقاني وعلى مظهر والزرقاني والقوي وبطرس غالي وغيرهم من ضباط الجيش وأعضاء مجلس النواب . وكان الأفغاني هو الروح المحركة وراء أكثر هذه الجماعات التي شكلت بدايات التجمعات الحزبية في مصر وكانت أكثر الجرائد التي صدرت في هذه الفترة بمثابة منابر رسمية أو شبه رسمية لهذه التجمعات التي كانت تغذيها بالمال وبالرعاية لتعبر عن آرائها . ولقد أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش جريدة «مصر» في القاهرة و«التجارة» في الاسكندرية لتكونا لسان جمال الدين الأفغاني وحزبه الإصلاحى . وكان الأفغاني هو الذى أمد أديب اسحاق بالمال ليصدر جريدة «مصر» هذه التي مالبت أن انتقلت الى الاسكندرية ، وكان سليم نقاش مدير الجريدتين في الاسكندرية بينما ظل أديب اسحاق يكتب لها المقالات ويستكتب لها الكتاب من حلقة جمال الدين الأفغاني في القاهرة ، وفي مقدمتهم الشيخ محمد عبده وابراهيم اللقاني وقد كلف المحفل الماسوني عبد الله النديم بأن يشترك في تحرير جريدتي «مصر» و«التجارة» وأوفده خصيصا لهذا الغرض الى الاسكندرية ليعاون سليم نقاش في اصدار هاتين الجريدتين . وكان الأفغاني نفسه يكتب فيها تحت اسم مستعار هو «المظهر بن وضاح» . كذلك كان الأفغاني وراء كثير من الصحف التي أصدرها يعقوب صنوع . وقد كانت الحركة الماسونية في أوروبا وراء حركات التحرير والإصلاح والبعث القومى في ايطاليا والمانيا ووراء الجماعات الثورية السرية كالكاربونارى والبرشنشافت أيام الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية . وقد قامت بنفس الدور في الثورة العربية . ولكن من علامات الاستفهام الخطيرة في هذه الفترة أن الخديو توفيق نفسه كان عضوا بارزا في المحفل الماسوني ، كما كان عرابي عضوا فيها ، وهكذا اتسعت هذه الحركة للعرايين ولاعداء العرايين وللأحرار وللخونة . وهذا ما قصدت اليه عندما قلت أن تاريخ الثورة العربية والاحتلال البريطانى لمصر لم يكتب بعد .

وقبل عزل اسماعيل نفي يعقوب صنوع في ١٨٧٨ فأصدر في باريس عدة صحف .
 وفي ٢٤ اغسطس ١٨٧٩ نفي الخديو توفيق الأفغانى ، وفي نوفمبر ١٨٧٩ نفي اديب اسحاق أو
 هرب الى باريس والغيت جريدته ، فأصدر في أوروبا جريدة « القاهرة » للتنديد باستبداد
 « رياضستون » أى رياض باشا وفي اللقب اتهام بمآلاته لاجلثرا . وفي « الوقائع المصرية » عدد
 ١٧ نوفمبر ١٨٧٩ أن جريدة « مصر الفتاة » عطلت نهائيا بأمر « المراقبة الثانية » لما ذاع عنها من
 أنها تعبر عن حزب يتشبه بحزب « تركيا الفتاة » ويتخذ مبادئ الثورة الفرنسية (الحرية والاخاء
 والمساواة) مذهبا له . وفي مصر أصدر سليم نقاش جريدتين هما « المحروسة » و « العهد
 الجديد » . وقد كانت جماعة الافغانى تمول اديب اسحاق وسليم نقاش لاستئناف عملها
 الصحفى . سواء في مصر أو في أوروبا . ومن منفاه ركز يعقوب صنوع هجومه على الخديو
 اسماعيل وعلى رياض باشا وعلى الخديو توفيق بعد توليه اثر خلع اسماعيل وكان صنوع يدعو
 لحق الأمير حليم في عرش مصر بدلا من الخديو توفيق ، ولذا فإنه من النافع في دراستنا لدور
 الصحف في عصر اسماعيل وفي الثورة العربية الانغفل دسائس البلاط المصرى ودسائس
 البلاط العثمانى في الصراع على عرش مصر .

وكانت جريدة صنوع المحررة بالعربية وبالعامة تهرب الى مصر حيث تباع منها آلاف
 النسخ سرا وتتغلغل في أعماق الريف بفضل تعاون الثوار المصريين .

٣ الصحافة والرقابة -

الصحافة العراية والصحافة الخلدوية

وفى يونيو ١٨٨١ أصدر عبد الله النديم أول صحفه وهى «التنكيت والتبكيت» ، وكان يطبع منها نحو ٣٠٠٠ نسخة وكان له مراسلون فى زفتى ورشيد والاسماعيلية والمنصورة وكفر الدوار منذ العدد الثانى . وكانت جريدة النديم تعبر عن موقف العرايين ، فتشن الهجوم على التدخل الأجنبى فى حكم البلاد والتحكم الأجنبى فى اقتصادها وتنادى بحق الشعب فى حكم نفسه وتسخر من الأفكار والعادات المستوردة ، وتندد بالاقطاع وتدعو لتعصير الحكم المصرى والجيش المصرى . وبعد ثورة عرابى فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ أصبحت «التنكيت والتبكيت» جريدة الثورة الرسمية ، وفى أكتوبر ١٨٨١ كتب عرابى بنفسه خطابا لادارة المطبوعات يبلغها بذلك ويبلغها أن الجريدة غيرت اسمها فأصبح «الطائف» وأصبحت جريدة رسمية له ، وكتب محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب الى ناظر الداخلية خطابا بذلك فى ٥ مارس ١٨٨٢ ، واخطرت ادارة المطبوعات جميع الصحف بأن «الطائف» أصبحت الجريدة الرسمية لمجلس النواب ، ودعت الادارات الحكومية الى الاشتراك فى الجريدة لتابعة الاحداث ، واكسب النواب بمبالغ كبيرة للجريدة .

وقد أدى تحول جريدة النديم من جريدة شعبية الى جريدة رسمية الى تغير فى شخصيتها . فبعد أن كانت تتوسع فى استخدام اللغة العامية والرموز الشعبية ، بل والالفاظ السوقية ، ظهرت فى صورة الجريدة المحترمة التى تتوخى فى الموضوع والتعبير مخاطبة الناس المحترمين ، وبذلك غيرت الطبقة الاجتماعية التى كانت مخاطبها . كانت «التنكيت والتبكيت» شعبية الموضوعات وكانت صحف يعقوب صنوع قد خلقت شخصيات رمزية شفاقة اشتهرت

في زمانها مثل «شيخ العن» (سلطان تركيا) و «شيخ الحارة» (الحديو) و «أبو ريشه» (رياض باشا) ، و «أبو الغلب» (الفلاح المصري) و «كريم حليم» (الأمير حليم) .

وقد كان زعماء الثورة العرابية هم المسئولون عن هذا التحول في شخصية جريدة «التنكيك والتبكيك» ، فقد جاء في خطاب عرابي لإدارة المطبوعات أن «فوات زمن التنكيك اقتضى تبديل جريدة (التنكيك والتبكيك) الأدبية والتهديبية وأن يكون موضوعها سياسيا تهديبيا للدود عن حقوق الأمة والمدافعة عن حقوق حكومتها التوفيقية» . أما صحف يعقوب صنوع فقد استمرت في استخدام هذه الصور الشعبية والتصويرات الكاريكاتورية والتعبير الدارج .

وباستيلاء عرابي على الحكم بعد انقلاب ٩ سبتمبر ١٨٨١ آل أمر مصر الى «حكومة الثورة» ، ولذا فقد كان موقف «الطائف» جامعا لهذين النقيضين . فأعلن النديم في افتتاحية «الطائف» أن جريدته سوف «تطالب بحقوق الأمة وتدافع عن حقوق الحكومة» ، بمعنى أنها تقوم بخدمة الأمة من حيث الدود عنها ونشر أفعال الظلمة المخالفين لسير حكومتنا الحرة العادلة ، وتدافع عن الحكومة من يرميها بسوء من الجرائد الافرنجية والعرابية» ، ثم قال : «وحيث أن الأمة صار لها مجلس نواب تعرف به حقوقها كذلك صار لها جريدة تنشر فضائلها وتدفع السنة الأعداء عنها» .

ولم يبق من «الطائف» الا عشرون عددا وبعض الشواهد التي أخذتها عنها الصحف الاخرى المعاصرة ومنها نستطيع أن نستخلص شيئا عن براءة العرابيين في الفكر السياسي والاجتماعي ، - على طريقة الشيخ عاشور - التي جعلتهم يمزجون القضايا القومية والديمقراطية الخطيرة بأشياء لا يفهمونها من تطور الحضارة أو بالدعوة البيوريتانية لمكارم الأخلاق . فقضية تغلغل الموظفين الأجانب في الادارة المصرية منذ اقامة «المراقبة الثنائية» ، وربما قبل ذلك . كانت قضية خطيرة كتبت فيها «الطائف» لأنها تستحق أن يجاهد العرابيون لحلها ، لأنها وجه من وجوه السيطرة الأجنبية على مصر ، وأداة من أدوات اغتصاب مصر . ومع ذلك فقد وجدت «الطائف» مكانا على صفحاتها للتنديد بتبديد الاف الجنيهات على دار الأوبرا في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الفقر والحرمان . وهو كلام يمكن أن يصح لو أن العرابيين نجحوا في مقاومة كل أنواع التبديد على الترف في حياة سراة مصر وحكامها ، فلم يبق أمامهم الا الفنون الرفيعة يقاومونها . كذلك كان عظيما أن تهاجم «الطائف» الامتيازات الأجنبية ، ولكنه بدلا من التركيز على الأضرار القومية والاقتصادية والقانونية للامتيازات الأجنبية ركزت

على أضرارها الاخلاقية لانها مكنت رعايا الدول الأوروبية من ادارة المواخير والحانات والمراقص والمغافى ، كأنما القوادة والدعارة والكباريات والحارات تكون أكثر فضيلة لو نظمت بخبرة مصرية ، أو كأنما الأوروبيون كانوا لا يعرفون هذه الأوبئة الاجتماعية في بلادهم وانما ابتكروها خصيصا لتدمير المصريين .

وقد ظلت صناعة الملاهي والبغاء والحانات في الواقع منذ عصر اسماعيل حتى الغاء الامتيازات الاجنبية بمعاهدة مونتره في ١٩٣٧ بل الى ما بعد الحرب العالمية الثانية مركزة في أيدي حثالة اقلية الامبراطورية العثمانية ولاسيما اللبنانيين والأرمن واليهود الشرقيين والمالطيين واليونانيين الذين كانوا يتجنسون بحنسيات الدول العظمى ليصبحوا «حماية أجنبية» بتأمن من القضاء المصري ، ولم يكن لثالة الأوروبيين فيها الا نصيب محدود . كذلك دعت «الطائف» للحياة الدستورية ولتحرير العبيد ولرعاية الفقراء ، كما نددت باحتلال فرنسا لتونس .

وبعد المؤامرة الشركسية على حكم عرابي التي أسفرت عن لأتحة مايو ١٨٨٢ وقبول الخديو توفيق مطالب المجلتر وفرنسا ، أخذت «الطائف» تتطرف في هجومها على الخديو توفيق فسمته «الخائن المخدوع» واتهمته بخيانة الوطن والدين ، كما ذكرت الناس بفصائح الخديو اسماعيل . واضطرت الحكومة لتعطيلها شهرا من ١٧ مايو ١٨٨٢ حتى عادت للصدور في ٢١ يونيو ١٨٨٢ . وظلت «الطائف» جريدة الجناح المتطرف في الثورة العرابية حتى هزيمة التل الكبير . ولازم عبد الله نديم عرابي منذ نشوب الحرب في ١١ يونيو في مقر قيادته في كنج عثمان في الجبهة الشمالية ثم انتقل معه في أغسطس الى الجبهة الشرقية ، وأخذ يصدر «الطائف» في صفحة واحدة ينقل فيها أخبار الحرب ويستنفر المصريين والعرب والمسلمين لقتال الغزاة الانجليز ، ويدعو المواطنين للتطوع بالنفس والمؤن والمال للجيش ، ويشدد النكير على المتخاذلين الذين تركوا صفوف العرابيين وانضموا للخديو . وكان ينشر المعلومات العسكرية الكاذبة لرفع روح الناس المعنوية ، فزعم أن بطارية قايتباي والدفاع المصري في معركة الاسكندرية أغرقا اربع قطع من الاسطول البريطاني الذي رفع العلم الابيض (١) أما التحصينات المصرية فقد «تخربت بعض جدران الحصون ولكنها أصلحت ليلا» رغم أن التحصينات المصرية في الاسكندرية كانت قد دكت تماما وأن الاسكندرية سقطت في أيدي الانجليز .

وقد كانت مهمة الصحافة العرابية ولاسيما جريدة «الطائف» مهمة عسيرة ، فهي من ناحية كان عليها أن تنفي تهمة التعصب الديني التي التصقت بالثورة العرابية منذ مذبح ١٠ يونيو

١٨٨٢ فى الاسكندرية ثم مذبحه طنطا بعد ذلك بايام . وهى من ناحية أخرى كان عليها أن تستثير نخوة المسلمين للجهاد فى حرب التحرير ضد الغزو البريطانى . كذلك كان على العرايين من ناحية أن يوقفوا بين موقفين متناقضين ، فقد كانوا من ناحية يرفضون كل محاولة فى مؤتمر القسطنطينية لفرض التدخل الاجنبى المسلح ، عثمانيا كان أو أوروبا أو مشتركا ، لحسم الخلاف بين الخديو توفيق والعرايين ، وكانوا من جهة أخرى يأملون فى كسب تأييد السلطان العثمانى الذى أوفد مندوبه درويش باشا فنظم عبد الله النديم بتكليف من قيادة الثورة العرابية المظاهرات الشعبية فى استقباله وكانت الشعارات التى رفعها العرايون فى هذه المظاهرات هى :

١ - رفض « اللامعة » وهى مذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ التى قدمتها المجلتراف وفرنسا الى الخديو توفيق مطالبة بعزل عراى والعرايين .

٢ - المطالبة بابعاد الاسطول البريطانى من المياه المصرية .

٣ - اعلان ولاء الشعب المصرى لسلطان تركيا خليفة المسلمين . وما ذكره بلنت عن هذه المظاهرات أن عبد الله النديم درب المتظاهرين على الهتاف المنغم ، فكانت النساء ، تهتف « اللامعة » فيهتف الرجال « مرفوضة » . ثم يشترك الجميع كالكورس هاتفين « ردوا الاسطول .. ردوا الأسطول » .

وقد كان فى اعلان العرايين الولاء للباب العالى محاولة ساذجة لتصوير الثورة العرابية على أنها نزاع داخلى بين خديو مستبد وشعب مظلوم ، فى حين أن جميع الأطراف كانت تعلم أن الثورة العرابية كانت ثورة مصرية ضد حكم الأتراك والشرکس ، وان هدفها المباشر كان تمصير الحكم المصرى والجيش المصرى الى جانب اعلان الدستور وتطبيق نظام الحكم النيابى . ورغم هذه الجهود الساذجة لتحديد الباب العالى ، لم يضع السلطان العثماني وقتنا فاصدر « منشورالعصيان » ضد عراى ورجاله ، وبالتالي جعلهم من الخوارج على أمة المسلمين وقد نجح « منشورالعصيان » فى تأليب كثير من المصريين ، لافرق فى ذلك بين الغوغاء والسادة ، على عراى والعرايين ، رغم أن عراى ورجاله ظل لهم حتى اللحظة الأخيرة ، بل حتى بعد هزيمتهم ، سند قوى فى طول البلاد وعرضها ولاسيما فى أعماق الريف المصرى - معقل الوطنية المصرية - ومشاركة وجدانية عميقة جعلتهم بعد سقوطهم أشبه مايكون بابطال المأسى . وبمجرد نشوب الحرب بين المجلتراف ومصر اصدر راجب باشا رئيس الوزراء امره باعلان الاحكام العرفية وبفرض الرقابة على الصحف . وكان أحمد رفعت أفندى سكرتير عام مجلس

الوزراء ومدير المطبوعات هو المكلف بتطبيق نظام الرقابة على الصحف ، بحيث لا يأذن بنشر شيء الا بعد الاطلاع عليه ، وكان أحمد رفعت من العرايين فقصر الرقابة على أمرين هما « المسائل التي تهيج التعصب الديني أو الطعن الشخصي غير السياسي فقط » ، كما أدلى بنفسه في محضر التحقيق معه . وقد ذكر في محضر التحقيق أنه أمر الرقابة باغلاق جريدة « الفسطاط » لانها نشرت مقالة « تتضمن تعصبا دينيا » كما أنه وبخ حسن افندى الشمسى على مقال له يتضمن دعوة عصبية وطعنات شخصية . أما الطعن في الخديو توفيق والخونة المتواطئين مع الغزو البريطاني ، فلم يتعرض له أحمد رفعت افندى ، بل تركه ينشر في جريدة « الطائف » وفي جريدة « المفيد » عملا بحرية الرأي . بل لقد دافع أحمد رفعت افندى عن مسلكه في اجازة مقالات الطعن في الحضرة الخديوية بجريدتي « الطائف » و « المفيد » (ونماذجها مقال « فعل الخديوى » ومآل « سليم وبشارة تقلا وتوفيق باشا » في جريدة « الطائف ») بقوله أن هذا الطعن كان « نتيجة هيجان الأفكار ضد الحضرة الخديوية وتأيد هذا الهيجان بالمجلس العمومى المنعقد فى الداخلية وتقرر فيه توقف أوامر سموها وهذه الأفكار كانت حاصلة عند جميع الأهالى حتى الأطفال فى الطرق وليست خاصة بجريدة أو جريدتين فقط » .

وقد نشر أحمد رفعت افندى مقالات فى جريدة « السكان » الفرنسية بباريس ، بناء على أوامر المجلس العرفى (حكومة عراقى) يدافع فيه عن العرايين ويؤكد أنهم ليسو عصاة بل يمثلون جميع المصريين ، وأنهم يحملون السلاح لتحرير وطنهم ، أما المعارضون فى الحرب فهم زمرة قليلة من الخونة كذلك امرت ادارة المطبوعات باغلاق جريدة « الاجيبيان » التى كانت تصدر فى الاسكندرية بالفرنسية « لتكلمها فى حق العصاة » .

وبمجرد نزول القوات البريطانية ارض مصر بعد ضرب الاسكندرية فى ١١ يونيو ١٨٨٢ انقلبت صحف « الشوام الأحرار » على عراقى والعرايين وذهبت تؤيد الخديو توفيق والاحتلال البريطانى ، بعد أن كانت لسان حال جمال الدين الأفغانى ومدرسته . فجريدة « الأهرام » التى كانت منذ نشأتها ذات ميول فرنسية تؤيد الحركة الثورية المصرية وتهاجم النفوذ الانجليزى فى مصر ، غالبا خدمة للمصالح الفرنسية ، مالبت أن انتقضت على الثورة العرابية بعد هزيمتها ، وانتهى أمرها بأن نشرت فى عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ صورة الجنرال وولزلى قائد الحملة الانجليزية على مصر ، وحملت حملة شعواء على العاصى عراقى ورفاقه البغاة . وقد روى عراقى لهمايه برودى أن بشارة تقلا صاحب الأهرام ومحورها « كان ممن يدينون بمبدئنا قبل الحرب ، وقد أقسم بدينه وشرفه أنه واحد منا وأنه يعمل لحرية وطننا ، وقد عددناه فى الحق

من الوطنيين » . وبعد تسليم عراي نراه يدخل عليه في سجنه ويخاطبه باوقع الالفاظ ، ووجده عراي خائنا ولا شرف له . أما جريدة « الوطن » فقد بايعت السياسة الانجليزية بغير تحفظ . وكذلك انتقضت جريدة سليم نقاش « المحروسة » على عراي والثورة العراية بعد استقالة وزارة شريف باشا ، وانتهى أمرها بالخيانة الصريحة بعد أن كانت في زمن ما لسان حال أديب اسحاق ومدرسة جمال الدين الأفغاني .

وقد أصدر سليم نقاش كتابه « مصر للمصريين » بعد الاحتلال البريطاني وجمع فيه كثيرا من وثائق الثورة العراية ، وقد وصف عراي في مذكراته هذا الكتاب بأنه أقرب التواريخ لمعرفة حقائق النهضة القومية المصرية ، إلا أنه « كتاب مشوه فيه الغث الخفيف والصدق والكذب » وأنه محشو بكثير من « الأكاذيب والأباطيل وضعت لارضاء ذوى النفوذ من خصوم الثورة » .

كذلك أصدر الشيخ حمزة فتح الله جريدة « الاعتدال » بعد الغزو البريطاني ، وندد فيها بالعرايين والحرب الدائرة بينهم وبين الانجليز . وكانت حجته الأولى في ذلك أن العرايين جهال بفنون الحرب اقحموا البلاد فيما لا طاقة لها به لآربهم الشخصية ، وقد « بلغ من تضلع البغاة الجهال بالفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية بالعدوان أن يقابلوا الآلات الانجليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ أشهر وأسابيع بالآلات عتيقة مضى عليها من الأجيال ما أكلها به الصدا » . وتأسيسا على أن « الله نهانا عن أن نلقى بأيدينا الى التهلكة » فإن عراي « جاهل خاطر بدماء المسلمين وأعراضهم وبلاذهم » و « حتى لو فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية والحالة هذه وأنها بأمر الخليفة الأعظم أو نائبه الخديو الأكرم لوجب شرعا مخالفة أمرها بها لانها حيثل عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد » ، « فكيف وهذه الحرب كما قدمنا شيطانية ناشئة عن حب الذات والمصلحة الشخصية وعن الجنون الذى أتى به الآن عراي تخلصا من سوء العاقبة ، وان كانت أفعاله كلها جنونا محضا من البداية للنهاية » ، وهويتهم « الجراكسة الكرام ظلما وعدوانا بالمؤامرة على الفتك به » ان الدين يقول : وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل . أما عراي المجنون فلم يعد من كل ذلك شيئا مذكورا .

وحجة الشيخ حمزة فتح الله هي قلة الانتهازية المصرية ، فنطقه يقول للعرايين في اختصار شديد : لو أنكم كنتم أقوى من ذلك لكنتم في صفكم ، أما وانكم خاسرون لا محالة فلتهلكوا وحدكم . ولام المخطيء الهبل ولو كان الخديو أو الخليفة نفسه ! .

أما الصحافة الأجنبية في مصر والخارج فقد كان أكثرها منحازا بالطبع ضد العرايين لأن مصادر أخبارها كانت وكالتا رويتر وهافاس للأنباء ، وقد كانت هاتان الوكالتان تتقاضيان الاعانات من الخزانة المصرية بتوجيه من « المراقبة الثنائية » (١٠٠٠ جنيه سنويا) كما أن برقياتهما للخارج كانت لا ترسل الا بعد مراقبة السير ادوارد ماليت Sir Edward Malet قنصل المجلترا العام يومئذ ، وكانت الصحافة الأوروبية تعتمد عليها فيما تنشره من أخبار الثورة العرابية والغزو الإنجليزي . ولم يكن لصحف المجلترا مراسلين في مصر غير جريدة « البال مال جازيت » Pall Mall Gazette التي كان مراسلها السير اوكلاند كولفن Sir Auckland Colvin عضو « المراقبة الثنائية » وجريدة « التايمز » . وحين تولى جون مورلي John Morley رئاسة تحرير « البال مال جازيت » الى جانب رئاسته لتحرير مجلة « فورتناتلي ريفيو » Fortnightly Review حاول بلنت كسبه الى جانب عرابي في صراعه مع بريطانيا ، ولكنه فشل في ذلك . وهكذا أصبحت الصحف الإنجليزية الثلاث الكبرى في صف واحد هو صف التشهير بالحركة العرابية والدعوة لتأديب العرايين العصاة المحرضين على كراهية الأوروبيين وعلى المذابح الدينية . حتى الخديو اسماعيل المنفي نفسه أدلى بمحدث لمراسل « الفينجارو » الفرنسية هاجم فيه المصريين ووصفهم بالفلاحين الجهلة » ، وقد نشر عبد الله النديم نص هذا الحديث في عدد ٢٩ يونيو ١٨٨٢ من جريدة « الطائف » وعلق عليه بقوله أن المسألة ليست مسألة خديو يحل محل خديو آخر ، ولكنها مسألة « تقدم البلاد في ضبط النظام ، الامر الذي يقضى على الجاهلين بحقوق الانسان الطبيعية ، والرافضين للحكومة المنظمة الحافظة لحقوق الانسان » وهو تحليل مستدير يدل على أن طليعة الثوار العرايين كانت على وعى كاف بنظرية العقد الاجتماعي وبمبادئ حقوق الانسان وبكافة المبادئ الأساسية التي حركت الثورة الفرنسية قبل ثورة الفلاحين المصريين بزعامة عرابي بنحو مائة عام .

كذلك اشتركت « الوقائع المصرية » في شركتي رويتر وهافاس للأنباء منذ منتصف ١٨٨٠ ، تنشر عنها البرقيات عن أنباء أوروبا ، كما كانت بعض مقالاتها تتناول بالعرض الموضوعات التي تشغل الرأي العام الأوروبي . وقد كان بين هيئة تحريرها في تنظيمها الجديد سعد زغلول وابراهيم الملباوى وعبد الكريم سليمان وجودت مدير المطبوعات . وكان محمد عبده في الوقت نفسه مديرا للمطبوعات ورئيسا لتحرير « الوقائع المصرية » ، فكان وضعه غريبا شبيها بوضع الرقيب رئيسا للتحرير ، فقد كانت له سلطة اصدار الجرائد الاخرى . وهذا يدل على أن الانشقاق في الرأي العام المصرى وقياداته الذي استفحل أثناء

الثورة العربية بين المتطرفين والمعتدلين ، كانت جذوره قد تكشفت في أوائل حكم توفيق باشا ، أى قبل ثورة عرابي بعامين . وقد كان محمد عبده بين المثقفين زعيم جناح المعتدلين . ولعل هذا هو سبب اختيار رياض باشا له ليصد هجوم صحافة الثوار على توفيق ونظامه . وقد بدأ هذا الانشقاق باختلاف محمد عبده مع أستاذه جمال الدين الأفغانى أولا ، ثم اشتدت الخصومة بين محمد عبده ومصطفى كامل والخديو عباس حلمى فيما بعد .

وقبل ثورة الضباط الأولى في ٩ سبتمبر ١٨٨١ مطالبين «بتنزيل رياض وجعل الحكومة دستورية» كما قالت جريدة «العهد الجديد» عدد ١٣ سبتمبر ١٨٨١ ، وانتصار التيار الشعبى الذى أطاح بوزارة رياض باشا وجاء بوزارة شريف باشا ، كان التوتر السياسى يشتد يوما بعد يوم ، وقبل أن تتحول «الوقائع المصرية» الى جريدة الحكومة والعقلاء تبنى الخديو توفيق ورياض باشا جريدة «البرهان» التى أصدرها معوض محمد فريد في ٥ مايو ١٨٨١ وكان يحررها الشيخ حمزة فتح الله ، فأعلنت «البرهان» في عدد ٢٦ مايو ١٨٨١ أنها جريدة السراى ، كما فاخرت بذلك في عدد أول ديسمبر ١٨٨١ . ثم أصدر حمزة فتح الله جريدته «الاعتدال» وقد كانت مقالاته تقوم على أربعة محاور هى :

١ - التنديد بأطباع أوروبا في مصر والعالم الاسلامى .

٢ - الدعوة الى نظرية توفيقية أو تليفقية فى الوطنية تجعل من الشعور الوطنى مرادفا للولاء لوحدة العالم العربى داخل الولاء لوحدة العالم الاسلامى تحت راية السلطان العثمانى .

٣ - حث العرابيين على الاعتدال وطاعة أولى الأمر .

٤ - بيان خطورة نتائج الانحراف عن تعاليم الدين .

وقد كانت هذه النظريات هى أركان فلسفة الحكم التى بنى الخديو توفيق عليها نظامه : لقد كانت الكارثة التى أوقعها بمصر عصر محمد على وابراهيم وسعيد واسماعيل هى ظهور الفكرة القومية التى قوت فى المصريين الرغبة فى الاستقلال والخروج عن الاطار العثمانى . أما الخديو توفيق فهو يعلن للباب العالى أنه عدو للفكرة القومية مؤمن بالجامعة الدينية وأنه سيخصص عهده لاستئصال كل فكرة قومية عند المصريين وللقضاء على كل نزعة نحو الاستقلال ولا عادة مصر كما كانت الى حظيرة الخلافة العثمانية . فى ملف ثابت باشا ، محفظة ١٦٣ بدار المحفوظات التاريخية (رسالة من الخديو توفيق الى ثابت باشا فى ١٨ يولية ١٨٨٢ - ٢١ شعبان ١٢٩٩ هـ) يكتب الخديو توفيق :

«موضوع الغيرة الاسلامية ... فاني لأقول اننى أول من يتحاشى التفرقة بين المسلمين وأول من يقى بدوام ارتباط مصر بالخلافة العظمى ومن أجل ذلك فاني لم أدخر وسعا في سبيل انقاذ مصر من مصيبة القومية التي منيت بها منذ ستين . وهذا ما حملني على ازعاج مولانا ولي النعم طيلة هذه المدة ، بل لا زلت حتى يومنا هذا افعل ذلك واطرر مرة أخرى أن ازالة الفكرة القومية من مصر فرض على ، ذلك أن انتشار هذه الفكرة واتساعها بين الناس سيفضى الى انفصال مصر عن الخلافة العظمى » .

وهذا هو لب الموضوع . ان مد «القومية المصرية» الذي استفحل «في الستين الأخيرتين» على حد تعبير الخديو توفيق ، لم يكن الا روح الثورة العربية المتمثلة في ثورة الجيش المصرى لتصير قيادة الجيش التي كانت في يد الاتراك والشركس ولتصير المناصب العليا في الدولة ولإعلان الدستور والحكم النيابي وحقوق الانسان ولوضع حد للتدخل الأوروبي ، ولوضع حد لسيادة الدولة العثمانية على مصر باسم الخلافة ، والمتمثلة في دعوة كتاب الثورة العربية وخطبائها ولاسيما يعقوب صنوع صاحب «أبو نضارة» ثم «أبو صفارة» و «أبو زمارة» .. الخ في باريس وعبد الله النديم صاحب «التنكيث والتبكيث» و «الطائف» وحسن الشنسى صاحب «المفيد» وأديب اسحاق وسليم نقاش صاحب «مصر» و «التجارة» ثم «المحروسة» ثم «مصر القاهرة» في باريس ... الخ وحتى حين مزج العراقيون دعوتهم القومية والوطنية بالدعوة الدينية ، فقد نودى في المساجد بعرايى حامى الاسلام ، ومن الدعاة من تمنى أن يكون عرايى هو المقصود بالحديث «يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها» ... الخ ، وهو بالقطع تجديف في حق الخليفة العثماني في استانبول .

ولم تكن مقاومة فكرة القومية المصرية سياسة مرتجلة من الخديو توفيق وإنما كانت وفقا للمخطط العثماني . فقد أرسل الباب العالي الى مصر لجنة لتقصي الحقائق مكونة من متدوين فوق العادة هما نظامي باشا وعلى قواد بك فأرسلا في ٧ أكتوبر ١٨٨٦ الى حمدي باشا كبير أمناء الحضرة السلطانية في استانبول برقية جاء فيها : «بعد المحادثات طبق منطوق التعليقات السنية فتحدثنا مع الخديو قائلين أن من أهم المسائل التي تمس وتضر بمصالح مصر والدولة العلمية خلق مسألة مضرة كبعث الفكرة القومية بين الشعب . وأن هذه الفكرة ليست موجودة بين أفراد الشعب . وكل ما هنالك من الأنباء والأخبار عبارة عن دعايات مغرضة تنشرها بعض صحف الأخبار والحوادث ، ويروج لها أنصار حليم باشا في الصحيفة المعهودة التي تصدر في باريس فتدخل مصر خلصة وتوزع مجانا على أفراد وضباط الجيش وأن ضرر مثل هذه

الجرائد التي تتمتع بقسط كبير من الحرية بالحكومة المصرية لا يخفى على أحد . وكان الجواب عليها عدم اطلاق الحرية لهذه الجرائد والصحف من الدخول الى مصر ، بل واتخاذ إجراءات فعالة ضدها وأمن سمو الخديو على هذا وقال أن حكومته شارعة في اتخاذ التدابير اللازمة نحو هذا الأمر » . (دار الوثائق التاريخية : الدفتر ٢٨٨ تركى للبرقيات المتبادلة بين القاهرة وإستانبول)^(١) .

فاستئصال فكرة القومية المصرية اذن كان مطلباً تركيا ، كما كلان البطش بحرية الصحافة في مصر مطلباً تركيا . وفي آراء توفيق وسلوكه استجابة تامة للمطلبين ، وبناء عليه صدر قانون المطبوعات في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ليقيد حرية الصحافة وتوسع في حق الحكومة في انذار الصحف وتعطيلها والغائها . وقد طالب الشيخ حمزة فتح الله في « البرهان » (١٠ نوفمبر ١٨٨١) بتسريع قانون للمطبوعات تكون فيه العقوبة مغلظة وكانت « المحروسة » جريدة سليم نقاش قد نقلت موقعها من معسكر الثوار الى معسكر السلطة فدعت الى ما يشبه ذلك في عدد ٧ نوفمبر ١٨٨١ . أما الشيخ محمد عبده فقد كتب في عدد أول ديسمبر ١٨٨١ من « الوقائع المصرية » ليبر قانون المطبوعات رأياً شائباً لا يليق بمثقف أو مفكر ، وهو أن المطبعة والمطبوعات ترف حضارى يجوز للسلطة أن تمنحه للمواطنين أو تمنعه عنهم . قال موجهاً انذاراً رسمياً لجريدة « الأهرام » : « اذا رأينا في عدد ١٢٦٠ (١١/٢٧) من جريدتكم عند الكلام على قانون المطبوعات ، جملة ذهبت فيها الى أن سير المحاكم المختلطة يقضى بعدم اعترافها بهذا القانون . ثم ذكرتم أنكم مرتقبون لما تبديه الجرائد من آرائها فيه مع أنه لا يخفى على أحد خصوصاً محررى الصحف أن المطابع والمطبوعات ليست الا من الأمور التكميلية التي يجوز للحكومة أن تبيع وجودها في البلاد ويجوز لها أن لا تبيعه . ولها اذا أبحاثها أن تجعلها تحت نظام تضعه على حدود ملائمة لمصلحتها وهذا من شئون الحكومة المحلية خاصة ، ثم الناس بالخيار بين أن يتعاطوا عمل الطبع تحت ذلك القانون والنظام ولهم أن لا يتعاطوه اذا رأوا من أنفسهم عدم القدرة على التزامه لافرق في هذا بين الأهلى والأجنيبين كما هو الحال فيما مضى ولا يزال فيما يأتى ، وأن الاجراء في هذا الأمر ليس الا من الأمور الادارية الصرفة وليس لغير الادارة شأن فيه . ولهذا أخطرناكم بذلك هذه المرة لتكونوا على حذر من الوقوع في مثلها » .

وقد بدأ الاعداد لقانون المطبوعات في أواخر وزارة رياض باشا ولكنه صدر في أوائل وزارة شريف باشا التي عين محمود سامى البارودى فيها وزيرا للحرية للسيطرة على الجيش

(١) الدكتور سامى عزيز : « الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الإنجليزي » دار الكاتب العربى ، ١٩٦٨ ، ص ٤٨ - ٤٩ .

الذى كان شريف باشا نفسه يتخوف منه ، ولذا فقد عمل شريف باشا على تدعيم مجلس النواب ، ليواجه الزعماء العسكريين بالزعماء المدنيين ، ولكن الموقف تدهور عندما أصر مجلس النواب على حقه فى مناقشة الميزانية وأيده الجيش فى ذلك ، وكان الخديو توفيق والمراقبة الثنائية يرفضان الاعتراف بحق مجلس النواب فى مناقشة الميزانية .

ثم ازداد الموقف تدهورا عندما طالب الجيش بزيادة عدده وأيده فى ذلك مجلس النواب . وفى هذه الأزمة تقدمت إنجلترا وفرنسا فى ٧ يناير ١٨٨٢ بمذكرة تؤيدان فيها الخديو توفيق فى قمع الاضطرابات الداخلية والخارجية . وحين وقع شريف باشا بين جبهة الجيش والبرلمان من جهة وجبهة الخديو والمراقبة الثنائية من جهة أخرى وعجز عن التوفيق بين الجبهتين استقال فى ٢ فبراير ١٨٨٢ . وخلفته فى ٤ فبراير ١٨٨٢ حكومة الثورة العسكرية برئاسة محمود سامى البارودى باشا . ولم تبادر وزارة البارودى الى إلغاء قانون المطبوعات الذى كان يشكو منه العراقيون بل استفادت منه لتكليم صحف أعدائها ليس فقد صحف المالكين مثل « البرهان » التى اضطرت لعزل الشيخ حمزة فتح الله لكى يسمح لها بالاستمرار فى الصدور ، ولكن أيضا صحف الشوام ولاسيما جريدة « الأحوال » وجريدة « الزمان » وجريدة « الأهرام » وجريدة « المحروسة » وجريدة « مصر » ، فقد عطلت حكومة الثورة كل هذه الصحف التى أسسها المهاجرون الشوام ، وكانت رفيقة كفاح من أجل استقلال مصر وحقوق الإنسان حتى دخلت الثورة العربية مرحلة المواجهة الكبرى مع الخديو توفيق والدول الأجنبية ، قتلخت عن الثوار ثم انقلبت عليهم تشهر بهم بكل لسان .

الصحافة والرقابة - ٤

بروفيل الأمير حليم

هذه الاسئلة الحائرة التي طرحتها حول بعض الصحف الشامية التي مهدت للثورة العرابية وتعاونت معها في مرحلة ما ، وحول بعض كتابها ممن اقترنت اسمائهم وصحفهم بجمال الدين الأفغانى واخصهم يعقوب صنوع صاحب « أبو نضارة » (١٨٧٧) ثم « أبو صفارة » وأبو « زمارة » الباريسيّين بعد نفيه ، وأديب اسحاق صاحب « مصر » (١٨٧٧) و « التجارة » (١٨٧٩) و « القاهرة » الباريسية أو « مصر القاهرة بعد نفيه » وسليم نقاش صاحب « المحروسة » و « العهد الجديد » وسليم عنحورى صاحب « مرآة الشرق » (١٨٧٩) ربما كانت الاجابة عليها في تتبع خيط غامض في التاريخ المصرى وهو تاريخ الأمير حليم الذى كانت هذه الصحف ترشحه لعرش مصر عند خلع الخديو اسماعيل وتهدد به الخديو توفيق في أوائل حكمه .

وقد بدأ غزو الكتاب الشوام بتأسيس سليم وبشارة نقلا لجريدة « الأهرام » في ١٨٧٥ ، ولم تكن هذه الجريدة بأقل اجترأ على الخديو اسماعيل والخديو توفيق في أوائل عهدها من سائر هذه الجرائد الثورية التي نشأت في حلقة جمال الدين الأفغانى . والسؤال المحدد هو : كيف اتفق أن تدفق على مصر منذ أن نزلها جمال الدين الأفغانى في ١٧٧١ طريدا من استانبول كل هذا الفوج من الكتاب الشوام مرة واحدة ؟ وكيف اتفق انهم جميعا كانوا من « يعاقبة » الفكر والسياسة المنادين بالحرية والمساواة والاخاء وبحقوق الانسان وكافة مبادئ الثورة الفرنسية المطالبين بالدستور والحكم النيابى ؟ ثم كيف اتفق كل هؤلاء المهاجرين أن يكون اعلى نبرة في مهاجمة صاحب العرش وأقطاب الحكم في مصر من أبناء البلاد أنفسهم وكانهم يستندون الى قوة خفية قهارة أقوى بطشا من قوى صاحب العرش ورجال الدولة ؟ وأخير أو ليس من النقااض والمفارقات أن تبشر جماعة من الشوام أبناء مصر بأن « مصر للمصريين » ؟ وكيف اتفقت هذه الدعوة القومية مع تعاليم استاذهم الافغانى القائمة على وحدة العالم الاسلامى تحت الخلافة العثمانية بعد تجديد شباب تركيا الفتاة ؟

ان المندوبين فوق العادة اللذين أرسلهما الباب العالي لتقصي الحقائق في مصر ، نظامي باشا وعلى قواد بك ، عندما ابرقا الى حمدي باشا كبير امناء الحضرة السلطانية في ٧ أكتوبر ١٨٨١ حول مضمون محادثاتها مع الخديو توفيق قررا بوضوح جملة أمور منها أن المشكلة في مصر والخطر الأكبر هما «بعث الفكرة القومية بين الشعب» وان سواد الشعب المصري لا يزال خاليا من الشعور بالقومية المصرية أى لا يزال متمسكا بالولاء للخلافة العثمانية وان الترويج لفكرة القومية المصرية هو من عمل يعقوب صنوع وجريدته «أبو نظارة» التي كان يصدرها في باريس ويزعمها مصر ويدعو فيها ضد الخديو توفيق لصالح الامير حلیم .

والأمير حلیم هو ابن محمد على وأخو سعيد باشا الأصغر الذى قبل ان سلطان تركيا كان يريد تعيينه بدلا من توفيق بعد عزل اسماعيل ليسحب الامتيازات التي كان قد أعطاها للخديو اسماعيل بموجب فرمانات ١٨٦٦ و ١٨٦٧ و ١٨٧٣ ، وكانت فرنسا تؤيد الأمير حلیم لتقاوم نفوذ المجترة في مصر . وقد اتصل الأمير حلیم بالعرايين عن طريق أحد رجال الحركة العرابية ، وهو حسن موسى العقاد وكان عرابي لا يميل الى الأمير حلیم أما يعقوب صنوع فقد كان أحد حلقات الاتصال بين الأمير حلیم وزعماء الحزب الوطنى من ناحية والعرايين من جهة أخرى . وكان للأمير حلیم بعض الانتصار من الباشوات الاثراك في مصر المشتغلين بالحركة الوطنية سواء عن اخلاص أو أملا في استرداد مكانتهم القديمة .

أما الأمير حلیم فنعرف عنه أن سعيد باشا أقام حفلا عظيما في الاسكندرية بعد توليه عرش مصر بنحو أربع سنوات ودعا اليه كل امراء الأسرة المالكة ، وكان أكثرهم في القاهرة ، ومن بينهم أخوه الأصغر الأمير حلیم والأمير أحمد والأمير اسماعيل (فيما بعد الخديو اسماعيل) ، ولدا ابراهيم باشا وحفيدا محمد على . وكان ولي العهد من بين هؤلاء بموجب فرمان الوراثة في ١٨٤١ هو الأمير أحمد ، لأنه كان أرشد الذكور من أسرة محمد على ثم يليه الأمير اسماعيل . وقد تخلف الأمير اسماعيل عن حضور حفل الاسكندرية بسبب مرضه . أما الأمير أحمد والأمير حلیم فقد سافرا الى الاسكندرية وشاركا في الحفل . فلما انقضى الاحتفال عاد الاميران مع حاشيتهما من الاصدقاء والاتباع نحو ٢٥ شخصا في قطار خاص . وفي طريقهم الى القاهرة لاخوا حتفهم حين كان القطار يمر على كوبرى كفر الزيات ، وكاد الكوبرى مفتوحا بالخطأ لممر السفن ، فسقط القطار بكل عرباته في النيل يحملته الملكية ، ففارقوا جميعا ولم ينج منهم الا واحد هو الأمير حلیم .

وعند وفاة سعيد باشا في ١٨٦٣ تولى عرش مصر اسماعيل باشا لانه كان بعد غرق أخيه الأكبر الأمير أحمد في كفر الزيات أرشد الذكور من أسرة محمد علي . ولكن مشكلة وراثة العرش بدأت تتجدد في عصر اسماعيل فاسماعيل من ناحيته أخذ يسعى لدى الباب العالي لتغيير نظام وراثة العرش وحصره في الأرشد من الذكور في ذريته هو ، وقد نجح في ذلك باستصدار فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ بذلك . أما الأمير حليم من ناحيته فقد بدأ يطالب بعرش مصر بناء على الطعن في نسب الخديو اسماعيل بن ابراهيم باشا باعتبار ما كان يقال من أن ابراهيم باشا لم يكن من صلب محمد علي وإنما كان مجرد ولده بالتبني ، فقد راج أن محمد علي قبل بجيئه الى مصر كان قد تزوج من أمينة هانم التي كانت قد انجبت ابراهيم من زوج سابق . وكان الأمير حليم يقيم في استانبول ليدافع عن حقوقه لدى سلطان تركيا ويبدو أنه كان له بعض أنصار في البلاط التركي وفي مجلس وزراء تركيا . وقد كان للخديو اسماعيل وكيل أعمال ارمي في استانبول ، هو ابراهيم بك ، صهر نوبار باشا ، وكان يوافيه أولا بأول بتحركات الأمير حليم . وفي أول أكتوبر ١٨٦٨ بعث ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل برسالة يقول فيها : « إن الاشاعة تقول أن مصطفى باشا غير راض عن حليم باشا ، ولكن لا تصدق شيئا من هذه الرواية . فهو يتظاهر بالموقف المحايد في حضور الوزراء ولكنه يعمل خفية لصالح حليم باشا . وقد عرض مصطفى باشا على سعيدى بك ، لجهله أن سعيدى بك مرتبط بنا ، بعض المال لتخليته لأمراء السلطان حتى يتوسطوا لكى يستقبل السلطان حليم باشا » (دار المحفوظات الملكية في « اسماعيل المفترى عليه » ، لندن ، راو تليديج ١٩٣٣ ، ص ١٦٢) .

وواضح أن الأمير حليم الذى كان بموجب فرمان الوراثة الأصلي في ١٨٤١ أصغر نسل محمد علي ، وبالتالي كان ولي العهد بعد اسماعيل قد بدأ يتحرك بعد صدور فرمان ١٨٦٦ الذى جرده من حقه المستقبل في عرش مصر بنقل الوراثة الى أرشد أبناء اسماعيل ، وهو توفيق باشا وقد كبد حرص اسماعيل على نقل وراثة العرش في ذريته ، الخزائن المصرية ٣٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني سنويا لأنه قبل أن يضاعف الجزية التى تدفعها مصر الى الباب العالي سنويا من ٣٥٠.٠٠٠ جنيه استرليني سنويا الى ٧٠٠.٠٠٠ جنيه استرليني سنويا . وهو لم يفعل هذا اعتباطا وإنما فعله باسم استقرار نظام الحكم واخذًا بنظام وراثة العرش المعمول به في أوروبا ، فالنظام القديم فتح الباب لاغتياال البيت المالك بعضهم بعضا ، وقد كان مقتل عباس الأول ثم حادث الأمير أحمد والأمير حليم في كفر الزيات ، مدعاة لرواج الشائعات حول دسائس أمراء البيت المالك ليفتلك بعضهم البعض الآخر في سبيل تاج مصر .

لاحظ أن عباس باشا حاول من قبل حصر وراثته العرش في ابنه الهامى باشا ولكنه لم ينجح (وكذلك حاول سعيد باشا من بعده تغيير نظام وراثته العرش دون نجاح) .

وقد كان السلاح القاطع الذى استخدمه الخديو اسماعيل في استانبول عن طريق ابراهيم بك وكيل أعماله لقضاء مصالحه ومصالح مصر هو رشوة وزراء الباب العالى ورجال البلاط وكبار رجال الدولة ، بل والسلطان عبد العزيز نفسه والسُلطنة والدة ، من أموال الخزانة المصرية . وقد حاول الخديو اسماعيل رشوة مصطفى باشا بمبلغ ٢٦٥٠٠٠ جنيه استرلينى . لكن يكسبه الى صفه فيتحلى عن قضية الأمير حلیم . نعرف هذا من تقرير أرسله ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل في ١٩ إبريل ١٨٦٩ جاء فيه : .

« بمجرد أن تلقيت برقية سموكم التى وجهتني لاختار مصطفى باشا بان مبلغ ٢٥٠٠٠٠ جنيه استرلينى سوف يوضع تحت تصرفه لبناء قصره الريفى ومعه مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه استرلينى لشراء قطعة الأرض التى تحيط بها عزبته وبذلك يكون المجموع ٢٦٥٠٠٠ جنيه استرلينى ، فمت بزيارته وأبلغته رسالة سموكم اليه » .

« وقد بلغ بذلك ووجهتني يامولاي أن أحمل الى سموكم أخلص شكره وبعد ذلك بلحظات بدأ ييسط أمامى مشروعاته ولو أنه نفذ مايفكر فى عمله بهذا المبلغ وهو ٢٦٥٠٠٠ جنيه استرلينى ، فلن تكفيه ٥٠٠٠٠٠ جنيه استرلينى ..

« وقد جاء حلیم باشا لزيارتي وتحدث عن دعاواه التى ينوى أن يطالب بها كما تحدث عن فكرته بتقديم الناس لغرض الحراسة . فقلت له أن كلامه هرف فى هرف ، وأن من الخير له أن يتركنى وشأني تماما ، وأن دعاواه لا تعنى شيئا بالنسبة لنا .

« وقد أبلغ كمال باشا مصطفى باشا أن حلیم باشا لم يعد كما كان مرهقا فى مطالبه ، انه يأمل الان فى الحصول على ٧ مليون جنيه استرلينى بدلا من ٢٠ مليون جنيه استرلينى » .

ومن هذا يتبين - لو صدق ما قاله ابراهيم بك - أن الأمير حلیم كان يطالب الخديو اسماعيل بخمسة وعشرين مليون جنيه استرلينى للتنازل عن حقه فى ولاية العهد - فقد كان أرشد من توفيق باشا - ثم تواضع فى طلبه مكثفيا بتعويض قدره ٧ ملايين .

وقد تحول موضوع الأمير حلیم وفرمان الوراثة فى ١٨٦٦ موضوعا لابتزاز وزراء الباب العالى للأموال من الخديو اسماعيل حتى بعد صدور الفرمان فى ١٨٦٦ . ففى رسالة من ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل مؤرخه ٧ إبريل ١٨٧٠ ، يقول ابراهيم بك : « منذ يومين تحدثت الى

صاحب البنك الذى يتعامل معه هذا الوزير (صفوت باشا) وهما صديقان حميمان ، وعلمت من صديقى البنكر أن صفوت باشا قال له مايلى :

« لقد أفسدنا منذ أيام خطط الخديو فى مجلس الوزراء . ان المصريين يظنون أننا لا يحسب لنا حساب ، وهم مخطئون فى ذلك) وأضاف : « عندما حصلوا على فرمانين القديمين كنت عضوا فى مجلس الوزراء الذى منح هذين فرمانين . وبديهي أنى كنت انتظر شيئا ولكن لم يأت فى طريقى شيء . بل انى حتى لم اتلق شكرا . ولكنهم يعرفون أنى وقفت بجانبهم . وفى هذه المرة قتت بواجبى ، وعندما ترى ابراهيم أعد هذا الكلام على مسامحة وقل له أنه مامن أحد ينحاز لجانبهم دون مقابل . »

وبعد خمسة أيام ، فى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ، كتب ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل يقول :

« اردت أن أحصل على معلومات من السراى مباشرة . ولكنى صادفت كل أنواع العقبات . وهذا هو السبب :

« قبل صدور فرمان الأخير ، يبدو أن كميل بك وحسن راسم باشا كانا قد ائتمنا على بعض التفاصيل ، ووعدا بعض الشخصيات ببعض المال فى حال النجاح . وعندما جاء نوبار الى استانبول واتم الموضوع لم يعط شيئا لهؤلاء الاشخاص ، بل أبلغهم أن الباب العالى قد منح فرمان وأنه لا أحد مدين لهم بشيء . »

« وهذا هو السبب فى أن الجميع يتشككون فىنا . بل لقد عرفت عن طريق على بك أننا اذا رغبنا فى عمل شيء أو معرفة شيء فلا بد أن ندفع مقدما . فاجبت بان ذلك لن يتم ، وقلت أن الخدمات لا يدفع ثمنها الا بعد أدائها . »

فالمشكلة اذن بين الخديو اسماعيل ووزراء الباب العالى المرتشين كانت أزمة ثقة تتمثل فى « الدفع مقدما » أو « الدفع عند الاستلام » وقد كان اسماعيل يعرف أن نظام الدفع مقدما سيجعل نهب مصر من وزراء تركيا ، من يخصه الأمر ومن لا يخصه ، أمرا لا ضابط له ولا رابط ، ولذا أصر دائما على مبدأ « الدفع عند الاستلام » . وفى ١٢ ابريل ١٨٧٠ ابرق ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل يقول :

« قال لى أمس مصطفى باشا وكميل باشا أن الصدر الأعظم قال لها أن سموكم يجب

أن تدفعوا لحليم باشا على الأقل ٢٤٠٠٠ جنيه استرليني سنويا باعتباره الابن الوحيد الباقي لحمد علي .

وهكذا ضمرت حقوق الأمير حليم من تعويض قدره ٢٠ مليون جنيه استرليني الى تعويض قدره ٧ ملايين جنيه استرليني الى معاش سنوى قدره ٢٤٠٠٠ جنيه استرليني . ولكن يبدو أن ٢٤٠٠٠ جنيه استرليني لم تكن بالرقم المرضى للأمير حليم نفسه ، فبعد ذلك بشهر (١٤ مايو ١٨٧٠) ابرق ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل رسالة أخرى يقول فيها :

« زارنى طبيب حليم باشا ليقول ان الأمير يرغب فى مقابلتي فزرتة فى قصره الرينى ، وقد سلمنى عن طريق سكرتيره ، كتابيا العرض التالى الذى أتشرف بإبلاغه لسموكم » .

« رغبة منى فى الوصول الى حل وسط يكون جادا ودائما وجذريا ورغبة منى فى أن اثبت بوضوح عزمى على إنهاء الصعوبات القائمة التى لا تتناسب مع طراز اسرتنا الرفيع والذى تشكل خطرا على سلامها ، ولكى انجنب غضاضة الاضطراب الى عرض مطالبى العديدة عاجلا أو أجيلا امام محكمة الرأى العام » .

« أعلن الان فى سابيع وأبيع فعلا للخديو كل أملاكى فى مصر وأنى سأتنازل واتنازل فعلا عن كل حقوق القائمة الان والذى يمكن أن تستحق لى مستقبلا ، وأنى اتخلى عن كل دعوى قضائية يمكن أن تقوم ماينتنا وأنى اعترف بحق الوراثة المباشرة فى أسرة اسماعيل خديو مصر ، كل ذلك بمقابل مبلغ سنوى يدفع لى قوامه ٨٠٠٠٠ جنيه استرليني لمدة أربعين سنة » .

وغير واضح ان كان هذا المبلغ يشمل مبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه استرليني سنويا بصفة خلو رجل لعرش مصر وهو ما تحدث عنه الصدر الأعظم والباقي بصفة تعويض عن ممتلكات الأمير حليم المادية فى مصر ، أم أنه تعويض جزافى اجمالى جعله الأمير حليم بداية صالحة للمساومة عسى أن يصل فى النهاية الى مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه التى تحدث عنها الصدر الأعظم . وعلى كل فقد ابرق ابراهيم بك الى اسماعيل مرة أخرى بعد يومين فى ١٦ مايو ١٨٧٠ يقول أن الأمير حليم قد حدد له موعد للحضرة السلطانية قريب الأجل ، ومن المصلحة أن يرد من الخديو اسماعيل رد فوري على عرضه خشية أن يخرج الأمير حليم من الحضرة السلطانية برأى آخر . أما البرقية

الثانية في ٢٠ مايو ١٨٧٠ فتقول أن الأمير حليم كان شديد الرغبة في مغادرة استانبول ، وأن مصطفى باشا يحاول وسعه أن يشنه عن العسك بالتعويض الجسيم الذي اقترحه مؤخرًا وأن طبيب الأمير حليم على استعداد لمنعه من السفر لو كانت هناك امكانيات الوصول الى تسوية .

كل هذا يعطى صورة حزينة لعصر اسماعيل : فرمان يصدر من السلطان عام ١٨٦٦ بنظام جديد لوراثة عرش مصر كبد مصر مضاعفة الجزية للباب العالي ورشى جسيمة قدمت للسلطان عبد العزيز ولوالدته ولعدد من وزرائه الأقوياء . ورغم صدوره يتجمع بلطجية السياسة ولصوصها من صدور الدولة العثمانية لمزيد من ابتزاز أموال مصر وارهاق ملكها بالمطالب التي لا تنتهى . وما من شك في أن الأمير حليم ما كان يمكن له وهو في استانبول أن يحاهر بالاعتراض على ارادة سلطانه ويتمسك بحقوقه في عرش مصر لولا أن بعض كبار رجال الدولة العثمانية شجعوه على ذلك كوسيلة لابتزاز أموال اسماعيل بصفة مستمرة .

وهذه الصورة الشائعة التي رسمتها احداث الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر للأمير حليم صورة رجل يطالب بخلو رجل مقابل التنازل برضاه عن حقه في الملك بدلا من أن يجاهد الى آخر يوم حياته لاسترداد هذا الحق ، تتعارض مع صورة البطولة التي أسبغها عليه يعقوب صنوع وحسن موسى العقاد وبعض باشوات «جمعية حلوان» وبعض الأحرار في الثورة العربية ، من كل من رسموه في هيئة رسول الحرية والمساواة والاخاء ومخلص مصر من طغيان اسماعيل وتوفيق ولو كانت للأمير حليم كل هذه المبادئ الجليلة والمقاصد النبيلة نحو أهل مصر لما ساوم بالمال على حقه في قيادتها وانما هي اسطورة من أساطير السياسة بنتها بعض الدول الأوروبية لتحطيم اسماعيل المشاغب الأكبر متعاونة مع بعض لصوص الدولة في استانبول وبعض الاجراء من «الكتاب الاحرار» وبعض المخدوعين من الثوار المصريين . (لاحظ أن مبدأ خلو الرجل للتنازل عن عرش مصر قد تكرر بعد ذلك في التاريخ المصرى الحديث مع الخديو الخلويع عباس حلمى في الثلاثينات من القرن العشرين ومع حفيد الأمير حليم النبيل عباس حلمى الذى برز أيضا في الثلاثينات في مواجهة الملك فؤاد سليل اسماعيل بروز لويس فيليب في مواجهة شارل العاشر آخر البوربون في ثورة ١٨٣٠ في فرنسا) . وليس بعيدا أيضا أن الأرمنى ابراهيم بك وكيل أعمال الخديو اسماعيل في استانبول كان يسرق مولاة فيأخذ شرائع كبيرة من كل هذه الرشى والعطايا التي كان يبتزها رجالات الباب العالي من الخديو اسماعيل . وربما لم يكن ابراهيم بك بل ونوبار باشا نفسه برئين: من ترتيب حرب القناصة التي شنت على اسماعيل في استانبول وفي عواصم أوروبا وآسيا بعد افتتاح قناة السويس .

وايا كان الأمر فإن ابراهيم بك عاد بعد صمت شهوون الى موضوع الأمير حليم ليكتب لمولاه اسماعيل أن الأمير حليم حاول رشوته شخصيا بمبلغ ٥٠,٠٠٠ (جنيه ٩) ، فهو يكتب في رسالة لاسماعيل عن طبيب الأمير حليم في ٢٢ أغسطس ١٨٧٠ قائلا :

«أما فيما يتصل بمبلغ الخمسين الف التي عرضها على ، فاني اجبته أن الظروف قد اختلفت الان عما كانت عليه في الماضي ، واني حين كنت اتفاوض في موضوع مصطفى باشا لم يكن لي الشرف العظيم أن أكون في خدمة سموكم وأضفت أني لا أعمل الآن الا ما يمليه على واجبي ، وأنه ليس لدينا لي بشيء واني لن أقبل عطايا من أحد غيري مولاي العظيم » .

وهنا نجد حلقة ناقصة . فهل هناك رسائل ضائعة ؟ فظاهر الأمر يوحى بأن الأمير حليم قد توصل الى تسوية من نوع ما مع الخديو اسماعيل وحصل عليها بالفعل ، وبالتالي فقد عرض طبيب الأمير حليم على ابراهيم بك ٥٠,٠٠٠ (جنيه ٩) غالبا بصفة عمولة أو سمسة عن التعويض الذي تقاضاه . وفي هذه الحالة يمكن أن نفترض أن التعويض الذي تقاضاه الأمير حليم قد بلغ نحو ٢ مليون جنيه استرليني دفعة واحدة على أساس أن ٥٠,٠٠٠ المعروضة تمثل ٢.٥٪ وهي قيمة السمسة أو أتعاب الوسيط أى أن الأمير حليم رضى بمبلغ ٢ مليون جنيه نقدا بدلا من ٧ مليون جنيه نقدا وهو آخر تعويض نقدي شامل كان معروضا أيام المفاوضات مع مصطفى باشا وكميل باشا . وفي هذه الحالة يجب أن نفترض أن هذا الحل الوسط كان نتيجة لتدخل السلطان أو مقابلته للأمير حليم ، بقصد شراء سكوت الأمير حليم . وفي هذه الحالة يبدو أن جميع الأطراف قد تنازلت عن فكرة التنازل « الرسمى » عن الحق في عرش مصر من جانب الأمير حليم ، لأن في توقيع مثل هذه الوثيقة اعلانا صريحا باهدار شرعية فرمان السلطان الصادر في ١٨٦٦ بتعديل نظام وراثة العرش في مصر ، وهو مالا يمكن أن يقبله السلطان . وهذا ما لم يتنبه اليه القاضى كرايبتيس في كتابه « اسماعيل المفترى عليه » . وفي هذه الحالة لا يكون مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بمثابة رشوة قدمها الامير حليم لابراهيم بك ، كما ذهب كرايبتيس ، وانما يكون بمثابة عمولة كان متفقا عليها في وقت ما ثم رفضها ابراهيم بك بعد دخوله رسميا في خدمة الخديو اسماعيل على الاقل خشية أن ينتهى خبرها الى اسماعيل . والارجح أن العمولة الاصلية المتفق عليها كانت أكبر بكثير من ٥٠,٠٠٠ جنيه على افتراض أن التعويض المطلوب كان ٧ ملايين جنيه . وليس هناك ما يمنع بتاتا من أن يكون ابراهيم بك قد شارك في تقدير هذا التعويض وغيره من المكافآت والرشى على أساس أنه كانت له نسبة مئوية من كل مبلغ يدفعه الخديو في استانبول . فاعتراف ابراهيم بك أنه كان متفقا مع مصطفى باشا

على أن يكون من نصيبه مبلغ يسميه « موضوع مصطفى باشا » أو « عملية مصطفى باشا » يدل على أن إبراهيم بك بدأ عملياته في استانبول أصلاً بفتح مكتب سمسة لابتزاز أموال الخديو اسماعيل لحساب الساسة في الباب العالي مقابل عمولات يتقاضاها منهم مستفيداً من نفوذ نوبار باشا في القاهرة كوزير لخارجية الخديو اسماعيل وكذراع ينفذ لأغلب سنوات حكمه . ورغم أن إبراهيم بك كما يقول دخل خدمة اسماعيل في فترة ما بين ١٨٦٨ و ١٨٧٠ ، وبالتالي فهو يعمل لحسابه وحده منذ ذلك التاريخ ، ليس هناك ما يمنع بتاتا من أنه استمر في عمله لصالح رجال الباب العالي مقابل عمولات ، وأن عبقريته الحقيقية كنصاب دولي هي أنه كان يكشف المشاكل التي تؤدي إلى الابتزاز ويحرك المبتزين كالدمى ليحصل منهم لنفسه - وربما لنوبار باشا - على العمولات بالإضافة إلى ما يتقاضاه من الخديو اسماعيل من مكافآت على خدماته .

ثم تمر جملة سنوات لا يرد فيها ذكر للأمير حلیم في رسائل إبراهيم بك أو برقيات ، حتى نصل إلى ١٨٧٩ بعد أن تأزمت الأمور بين اسماعيل والدول العظمى بسبب اضطراب مالية مصر وعجزها عن سداد الدين العام أو فوائده ، وبعد إنشاء « المراقبة الثنائية » (ريفرز و بلسون - دى بليينير) على مصر . الدول العظمى متجهة إلى المطالبة بعزل اسماعيل ، واسماعيل يعلم بأن إنجلترا وفرنسا لن تستطيعا خلعه إلا بموافقة سلطان تركيا . انه يريد من إبراهيم بك أن يستطلع استانبول عما اذا كانت إنجلترا وفرنسا تضغطان على الباب العالي لخلعه . وفي ١٣ أبريل ١٨٧٩ ترد برقيتان من إبراهيم بك : الأولى تقول أنه قابل الصدر الأعظم فاجابه بقوله : « نحن لم نسمع شيئاً رسمياً من فرنسا وإنجلترا . أما البلاغات غير الرسمية فلا وزن لها في مجلس الوزراء » . ومعنى هذا أنه كان هناك كلام ولكنه غير رسمي بضرورة خلع اسماعيل بين فرنسا وإنجلترا والباب العالي . أما البرقية الثانية فتقول :

« الدسائس تترى هنا . فحلیم باشا في السراي كل يوم ، وهو يمكث ساعات مع السلطان . ولست أظن أنه يتكلم في صالح الخديو . ولكن لحسن الحظ فان رأى جلالة السلطان في حلیم باشا لا يتطوى على تقدير عظيم » .

وهذه برقية غريبة تنطوى على تناقض ، فكيف يتسع صدر السلطان لحليم باشا ساعات كل يوم اذا كان رآه فيه سيئاً ؟ على كل حال فان برقيات إبراهيم بك ورسائله بين هذا التاريخ ١٣ أبريل ١٨٧٩ وخلع اسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ يدور أكثرها حول الأمير حلیم : أن الأمير حلیم كان ليرث عرش مصر لولا تعديل قانون وراثة العرش . أن الأمير حلیم يحاول أن

يستفيد من متاعب اسماعيل ليسترد ميراثه الضائع . ان الأمير حلیم يسعى لخلع اسماعيل لكي يؤول اليه عرش مصر . سفيرا فرنسا والمجلترة في استانبول يتابعان برضى عميق دسائس الأمير حلیم . أما في القاهرة فقد كان قنصل أمريكا العام أ.أ. فارمان E. Farman يرقب كل هذه الأحداث باهتمام منذ مارس ١٨٧٩ ويوالى حكومته هذا بملاحظات وآرائه . وفي ٢١ مارس ١٨٧٩ كتب فارمان هذا الخطاب الخطير بصفة غير رسمية الى وليم م . ايفارتس Evarts وزير الخارجية في عهد الرئيس هايز Hayes :

« من المستحيل تفسير مسلك المجلترة وفرنسا نحو مصر على أى أساس مالى بحت : أن مجموعات المضاربين في الأوراق المالية في باريس ولندن الذين ينشرون المعلومات وسيطرون على الصحف والى حد كبير يشكلون الرأى العام طبعاً لا يهتمون الا بمسائل المال ، وهم يرغبون في رفع قيمة اوراقهم المالية . ولكن حكوماتهم ، ولاسيما الحكومة الانجليزية ، لابد وأن يكون لها هدف آخر ترمى اليه . وأنه ليليدو لعين المراقب المحايد وكأنما الهدف هو اشعال ثورة اذا كان ذلك في الإمكان لاتخاذها ذريعة للاستيلاء على البلاد .

« وأيا كان اللوم الذى يمكن أن يوجه الى الخديو لانه سبب مديونية مصر الجسيمة الراهنة ، فانه في رأى قد فعل كل ما في وسعه خلال السنتين الأخيرتين ليخفف التفتقات ويرضى دائنيه » (١) .

هذا الكلام بغير حاجة الى تعليق . ويتضح منه أن المجلترة بصفة أساسية ومعها فرنسا قد قررتا انهاء حكم اسماعيل . وقد صدق حدس القاضى فارمان . لقد كان للمجلترة ما أرادت فخلع اسماعيل في ٢٦ يونيو ١٨٧٩ وعين مكانه توفيق . ومع ذلك فلم يكن ذلك كل ما تريده المجلترة . لقد كان مخططها اشعال ثورة في مصر لتجد الذريعة لاحتلال مصر . وأهبت الصحافة الثورية الرأى العام ، وأهبت الجمعيات الثورية الرأى العام وأهبت الضباط والنواب والأعيان الثوريون الرأى العام . وكانت ثورة عرابى وكان الاحتلال البريطانى في ١٨٨٢ . وليس معنى هذا أن المجلترة هى التى خلقت ثورة عرابى ، ولكنها كانت كيد القدر الخفية تدفع الخديو والثوار الى المواجهة الكبرى . وفى وسط هذا البركان النائر من الغضب المقدس اختلط الأبطال والاحرار والمجانين والأغبياء والانذال والعملاء ، فلم يعد أحد يميز الوجه من القناع ولم تكن كل الأيدي التى اشعلت الفتائل أبد بريئة .

(١) مخطوطات السفارة البريطانية في القاهرة المجلد ١٥ ص ١٤٠ ف

ولكننا لم نصل بعد الى ثورة عرابي ، فنحن لا نزال في أحداث خلخ اسماعيل . وقد وصلت أزمة اسماعيل مع الدول الأوروبية ذروتها حين قدم السير فرانك لاسيلز Sir Frank Lascelles بتعليمات من اللورد سالسبوري Lord Salisbury الانذار التالى فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ الى الخديو اسماعيل .

« ان الحكومتين الفرنسية والانجليزية متفتتان على تقديم النصح رسميا لسموكم بالاعتزال ومغادرة مصر . فاذا اتبعتم سموكم هذه النصيحة ، فان حكومتانا ستعملان فى اتفاق لكى تخصص لكم المخصصات المناسبة ولكى لا يضطرب نظام وراثة العرش الذى بموجبه سيخلف سموكم الأمير توفيق . ولا ينبغى أن نخفى عن سموكم انكم اذا رفضتم الاعتزال ، واذا الجأتم حكومتى لندن وباريس أن تخاطبا السلطان مباشرة ، فلن يكون فى وسعكم الاعتماد على الحصول على مخصصات أو على بقاء نظام الوراثة فى صالح الأمير توفيق » .

وفى ٢١ يونيو ١٨٧٩ أبلغ الخديو اسماعيل قنصلى إنجلترا وفرنسا بأنه احوال الموضوع على السلطان . وبعد يومين قدم قنصل المانيا العام وقنصل النمسا العام النصح للخديو اسماعيل بالاعتزال . وفى اليوم التالى حدا قنصل ايطاليا العام حدوهما . ومارس قناصل أوروبا كل أنواع الضغط على الخديو اسماعيل ليعتزل قبل ورود رد الباب العالى ولوحوا بتنصيب الأمير حلمى على عرش مصر بدلا من الأمير توفيق . وكان واضحا أن الدول الأوروبية كانت تريد أن تتجنب تحول « المسألة المصرية » الى « المسألة الشرقية » فرغم أن الباب العالى نفسه لم يكن أكثر حرصا على بقاء اسماعيل ، الا أن تدخل الدول الأوروبية مباشرة لخلع عامل من عمال الامبراطورية العثمانية كان يشكل عدوانا على سيادة الباب العالى على مصر . وقد استنجد الخديو اسماعيل نفسه بالسلطان عبد الحميد الذى خلف السلطان عبد العزيز بأمل أن يوقع بينه وبين الدول الأوروبية .

وفى ٢٤ يونيو ١٨٧٩ ذهب قناصل الدول الثلاث : إنجلترا وفرنسا والمانيا فى القاهرة الى سراى عابدين ، فى الساعة الثانية صباحا بحسب رواية القنصل الأمريكى وفى الساعة الثالثة صباحا بحسب برقية الخديو الى ابراهيم بك فى استانبول ، وأرسلوا فى طلب الخديو مما أشاع الدعر فى الحرم خوفا من اغتيال الخديو ، وأبلغ القناصل الخديو بأن هذه آخر فرصة له للتنازل لابنه فبعد ساعات سوف يفوت الوقت ويعين حلمى باشا . وفى برقية اسماعيل الى ١٨٧٣ وتعين حلمى باشا واليا على مصر ، كما ابلغوه أن السلطان قد وافق على هذين القرارين وطلب اسماعيل من ابراهيم بك أن يتحرى بنفسه صحة هذه الأنباء من القصر السلطانى .

يلاحظ أن القنصل الأمريكي فارمان في تقريره الى حكومته عن زوار الفجر هؤلاء لم يشر الا الى قنصل فرنسا وقنصل المانيا ، أما اسماعيل فيذكر في برقيته الى ابراهيم بك قنصل المجلترا . ولعل القنصل الأمريكي تستر على اشتراك قنصل المجلترا في هذا العمل المخزى لشدة احساسه بالعار من هذا السلوك . أما اسماعيل فقد جاء في تقرير القنصل الأمريكي انه أجاب هؤلاء السادة أن في الوقت متسعا للاعتزال ، وأنه سيستقبلهم في اليوم التالي ، وتمنى لهم ليلة طيبة ، وعاد الى مخدعه .

وفي اليوم التالي (٢٦ يونيو ١٨٧٩) أرسل ابراهيم بك الى الخديو اسماعيل البرقية التالية :

« فوضنى جلالة السلطان أن أبرق الى سموكم أن ما ابلغكم اياه قنصلا المجلترا وفرنسا خال من الحقيقة تماما . سأوافيكم بالتفاصيل (لا اشارة لقنصل المانيا) .

وكان اسماعيل في اليوم السابق (٢٥) يونيو قد بدأ يأخذ للمقاومة عدتها ، فأعد مرسوما بزيادة عدد الجيش المصرى الى ١٥٠٠٠٠ رجل . ونوقشت في عابدين بعض الخطط العسكرية مثل اغراق المنطقة المحيطة بالاسكندرية . وكان قد شاع في استانبول كما ورد في برقية الى اسماعيل من ابراهيم بك أن السلطان سيحتج على تدخل الدول العظمى بوصفه خرقا لسيادته على مصر . ولكن الأحداث تطورت في سرعة سريعة غالبا نتيجة لضغط الدول العظمى على استانبول . ففي ٢٦ يونيو وردت الى القاهرة برقيتان من سلطان تركيا احدهما موجهة الى « اسماعيل باشا ، خديو مصر السابق » هذا نصها :

« لقد ثبت أن ابقاءك في منصبك لن يؤدي الا الى مضاعفة المصاعب الراهنة وزيادة خطورتها . وبناء عليه قرر صاحب الجلالة الامبراطورية ، السلطان ، وفقا لقرار مجلس وزرائه ، تعيين محمد توفيق باشا خديويا على مصر ، وقد تم على الفور اعلان ارادة امبراطورية بهذا المعنى » .

أما البرقية الثانية فقد كانت موجهة الى « توفيق باشا » خديو مصر تنبئه بتنصيبه خديويا على مصر .

وهنا عرف الخديو اسماعيل أن كل مقاومة غدت عبثا فقبل الأمر الواقع ، فدعا ابنه توفيق في حضور مجلس الوزراء ، وسلمه السلطة الخديوية . وكتب اللورد كرومر يقول أن المشهد كان مؤثرا ، فقد غلبت العواطف الأب والابن معا . وكان الكل على عجل في تنصيب الخديو توفيق ، فاطلقت المدافع في تحية الخديو الجديد في الساعة ٣٠ من مساء ٢٦

يونيو ١٨٧٩ . وكان الكل على عجل في مغادرة اسماعيل للأراضي المصرية ، فغادر اسماعيل القاهرة الى الإسكندرية في ٣٠ يونيو ١٨٧٩ في طريقه الى نابولي حيث وضع ملك إيطاليا قصرا تحت تصرفه . وأبدى اسماعيل رغبة في الايودع في رحيله وداعا رسميا ، ومع ذلك فقد احتشدت الجماهير في وداعه ، وقبل أن يركب القطار قال للجماهير انه يترك ابنه الخديو توفيق في رعايتهم قال شاهد عيان : « وكان المشهد مؤثرا حتى أن القليلين بين المودعين استطاعوا السيطرة على دموعهم » وفي الإسكندرية حملت « المحروسة » الخديو المزعول الى منفاه وكتب القنصل البريطاني يقول : « واحتشد على ظهر (المحروسة) جمع غفير من الموظفين ومن الأوروبيين المقيمين الذين جاءوا ليستأذنوا الخديو اسماعيل في وداعه . وقد قوبل سموه في كل مكان ، على الشاطئ وعلى ظهر السفينة باحترام ملحوظ وتقدير ملحوظ . ورغم أن ملاحظته كانت تحمل أثارا من الاجهاد العاطفي في الأيام الأخيرة ، إلا أنه تصرف برجولة وكان يفيض بالبشر ويوجه كلمة شكر رقيقة لكل من جاء ليستأذنه في وداعه مصافحا إياه . « أما اللورد كرومر فقد كتب يقول : « اذا كان حكم اسماعيل باشا سيثا فان سقوطه كان على الأقل تجلله الكرامة . ولاشك أن ألد أعدائه قد شعروا بالرتاء لهذا الرجل في ساعة محنته ، وقد كان في أعلى مكان فهبط الى هذا المكان الخفيض » . أما القنصل الأمريكي فارمان فقد كتب في تقريره الرسمي لحكومته الذي دونه في ٢٧ يونيو ١٨٧٩ يقول :

« لسوف تكون هناك آراء متباينة ليس فقط حول مزايا ومثالب حكم اسماعيل باشا ، ولكن أيضا حول التدخل التعسفي من جانب الدول العظمى لتحقيق عزله أو اعتزاله دون طلب من شعبه وضد رغبة سائر شخصيات الدولة الكبار ، سواء في ذلك المدنيين والعسكريين .

« ومها قيل في نقده ، فان هناك امرا واحدا لا يرقى اليه الخلاف : وهو أن مصر تقدمت خلال السنوات الست عشرة من عهده في كل ما يتصل بالحضارة الحديثة أكثر مما تقدمت في المائة سنة السابقة ، بل وربما في الخمسائة سنة السابقة ، وأكثر مما ستقدم لفترة طويلة قادمة ، ومصر تكاد أن تكون مدينة له وحده بهذا التقدم الذي أصابته .

« ومن سوء حظ سموه شخصيا ، وربما من سوء حظ بلاده . أنه رأى من اللازم ، وأنه اقتنع بفكرة أن دولة أفريقية عظمى ، بل وربما امبراطورية أفريقية ، يمكن أن تقام على الطراز الأوروبي على ضفاف النيل ممتدة من البحر الأبيض المتوسط حتى خط الاستواء .

« فن السهل ، كما يدل تاريخ العالم ، انشاء مستعمرات جديدة بنجاح . أما خلق دول جديدة قوية تشمل الحضارة الحديثة على الحضارات العتيقة ، فهذه تجربة لا يزال نجاحها يحتاج الى اثبات . وليس هناك من حاول اجراء هذه التجربة باخلاص ومثابرة كما حاولها الخديو اسماعيل ، وقد أصاب في ذلك بعض درجات النجاح . ولكنه في هذه المحاولة قد كدس على نفسه ديناً جسيماً وجلب على نفسه الخراب .

« انه ليس من مقاصدى أن أدخل الآن في أية تفاصيل تمس الدين المصرى أو الاسباب التى أدت الى سقوط الخديو .

« ولكنى سأضيف فقط أن الحرب الصحفية التى شنت عليه في أوروبا خلال الستين الأخيرتين ، بصفة أساسية نتيجة لنفوذ مجموعات كبار المضاربين في الأسهم والسندات وبقوة أموالهم ، قد خلقت حوله رأياً عاماً خاطئاً وعبأت الناس بأفكار مسبقة ضده غير منصفة . أن في حكم أى أمير من أمراء الشرق ما يكفى من المثالب لهجائه عن صدق ، ولكن خلع الخديو اسماعيل ليس بتاتا نتيجة للأسباب التى أوردتها مقالات الصحف الكبرى الصادرة في مصر منذ بدء الأزمة المالية ، فان كان نتيجة لما فهو كذلك الى حد محدود جداً .

بمعنى آخر أن ما يقوله قنصل أمريكا العام في مصر هو أن من يبحث عن الاسباب الحقيقية لخلع اسماعيل لن يجدها فيما كان يكتبه يعقوب صنوع وأديب اسحق وسليم وبشارة تقلا وسليم عنحورى واضرابهم ، ولن يجدها فيما كان ينشره عنه أحمد فارس الشدياق في جريدة الجوائب في استانبول ، بل لن يجدها فيما كانت تكتبه الصحف الأوروبية الكبرى بتحريض من حملة الأوراق المالية والمضاربين . فهذه كلها أسباب ظاهرة . و مراد أ.أ. فارمان أن يقول ان الأسباب الحقيقية لخلع الخديو اسماعيل يجب أن تلتبس في وزارات خارجية الدول العظمى ، لأنها اسباب سياسية استثمارية .

كذلك يتضح من تطور الأحداث أن كل الدول العظمى ، ربما باستثناء روسيا ، كانت متفقة على خلع اسماعيل ، وأن قائدة الحملة على اسماعيل كانت إنجلترا ثم فرنسا . كذلك يبدو أن الدول العظمى رغم اتفاقها على خلع اسماعيل كانت مختلفة فيمن يخلفه ، فالإنجلترا فيما يبدو كانت لا تمنع في حلول توفيق محل اسماعيل ، لما عرف عن توفيق من التدين والمحافطة والولاء للباب العالى وكراهية فرنسا والميل الى إنجلترا ، فتوفيق بعد اسماعيل كان نمطا مجددا من عباس الأول بعد محمد على . أما فرنسا ، وربما ألمانيا ، فالأرجح انها كانتا ترشحان الأمير حليم لتضمننا إستقلال مصر عن إنجلترا . وبعد أن نجحت جميع الأطراف في خلع

اسماعيل انتصرت المدرسة الانجليزية في وضع توفيق باشا على عرش مصر . والارجح أيضا أن تركيا كانت أقرب الى تفهم وجهة النظر الانجليزية بسبب ولاء توفيق للباب العالي وتدينه ومحافظته ، ولاسيا وأن اعتلاء توفيق عرش مصر قد جنب تركيا الخضوع للدول العظمى مرتين ، مرة بعزل اسماعيل بالقوة الخارجية ، ومرة بتغيير فرمان الوراثة . واذا كانت للأمير حلیم صلات مجزب تركيا الفتاة - فن السهل ادراك اسباب فتور السلطان العثماني والمحافظين في تركيا نحوه . ولذا فان دراسة تاريخ الأمير حلیم كفيلة بأن تلقى اضواء كشافة على تلك السنوات مرتين ، مرة بعزل اسماعيل بالقوة الخارجية ، ومرة بتغيير فرمان الوراثة . واذا كانت للأمير حلیم صلات مجزب تركيا الفتاة - فن السهل ادراك اسباب فتور السلطان العثماني والمحافظين في تركيا نحوه . ولذا فان دراسة تاريخ الأمير حلیم كفيلة بأن تلقى اضواء كشافة على تلك السنوات الحرجة من تاريخ مصر .

واقتران نشأة التجمعات الثورية والصحافة الثورية منذ ١٨٧١ حين نزل جمال الدين الأفغانى أرض مصر حتى اندلاع ثورة عراقى في ١٨٨١ - ١٨٨٢ باسم الأمير حلیم يشير الى أن بعض اجنحة هذه التجمعات الثورية والصحافة الثورية كانت ممولة من الدول العظمى وتعمل تحت مظلة الدول العظمى ولاسيا منذ انشاء « المراقبة الثنائية » . وليس في هذا ادانه مطلقة لهذه التجمعات وهذه الصحف التي المهتة المثقفين ثم الجماهير بمبادئ « مصر للمصريين » و« الدستور » و« الحكم النيابي » و« حقوق الانسان » و« الحرية والاخاء والمساواة » وكافة مبادئ الثورة الفرنسية ، بل واستحداث ثورة ثقافية تجدد أمر الدين والدنيا . فقد كانت كل هذه قضايا موضوعية لها جذور في المجتمع المصرى المائج بالقلق الخصب على حاضره وعلى مصيره . وقد كان من نتائجها المباشرة تنوير العقل المصرى وتجميع الارادة المصرية واشغال الوجدان المصرى نحو عمل سياسى تحررى تقدمى من طراز عظيم تبلور في الثورة العرابية التي كان يمكن رغم ما شابها من جهالات وسذاجات أن تنقل مصر من حال الى حال ، لولا التدخل الأجنبى ، فالتدخل الأجنبى قد خير مصر بين توفيق الجاهل وحليم الغامض الذى قضى كل حياته بين استانبول وأوروبا ، وربما كان لا يعرف كلمتين باللغة العربية : وهو خيار أليم جعل اسماعيل نفسه ذا الأخطاء الكثيرة أقل وبالا على مصر من صفار الملوك الذين لا أمل لهم في بقاء إلا تحت رايات الاحتلال الأجنبى ، تركيا كان أو انجلترا أو فرنسا .

الصحافة والرقابة - ٥

سيف المعز وذهبه

وربما كان اقدم اسم معروف لكاتب أو صحفي تقاضى ما نسميه اليوم « بالمصروفات السرية » هو أحمد فارس الشدياق . فنحن نجد في خطاب للخديو توفيق موجه الى ثابت باشا في استانبول بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٨١ (٢٣ محرم ١٢٩٩ هـ) قوله : « وردت التوصية للاشتراك في مائتي نسخة من جريدة (الجوائب) . وقد علمنا بعد سؤال المالية بصفة غير رسمية أن الجريدة المذكورة تتقاضى ٣١٦ جنيا مصريا سنويا ، وأن أحمد فارس أفندى صاحب امتيازها يأخذ ٣٠٠ جنيا شخصيا . وبناء على ذلك يتضح أن المبلغ المرتب لادارة الجريدة يعتبر اشتراكا فيها . فاعرضوا عليهم أن له مرتبا قديما أو أنه صار ترتيبه بناء على التوصية ومرتب أحمد فارس له صفة سرية » « دار المحفوظات التاريخية محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا » .

ولابد أن نفترض أن أحمد فارس الشدياق لم يكن وحده في عصره الذى كان يتقاضى مصروفات سرية من خديو مصر أو من سلطان تركيا أو من قناصل الدول العظمى أو من كبار رجال السياسة والمال ، وانما كان هذا ظاهرة مألوفة تنبئ بها جراءة الصحافة وعنف لهجتها في عصر لم تكن فيه احزاب سياسية واضحة تسندها أو ضمانات قانونية وديمقراطية كافية تقوم بمثابة سياج لها . فنحن نعرف أن محمد على كان يعين جريدة المونيتور اجيسييان التى كانت تبهر بالفرنسية في الاسكندرية لتدافع عن سياسته أمام رأى العام الأوروبى كذلك نعلم في البرقيات المتبادلة بين الخديو اسماعيل وابراهيم بك في استانبول أن اسماعيل كان يوزع المصروفات السرية لنفس الغرض على الصحفيين في أوروبا وفي تركيا وفي الشام وفي مصر منذ الستينات . فنسمع عن صحفي اسمه بير بارانيون Pierre Baragnon هو صاحب النشرة الدبلوماسية الدولية ومدير «جورنال دى كنستانتينوبل» J. de Constantinople يستفسر

من باريس في ١٦ مارس ١٨٦٩ عن البنك الذي حول عليه معاشه السنوي ، وهو ٦٠٠ جنيه استرليني ، الذي خصصه له الخديو اسماعيل . كذلك يطالب أ. كبرياكوبولو Kyriakopoulo محرر «فار البوسفور» Phare de Bosphore في ١٢ يوليو ١٨٧١ عن اعائه السنوية المخصصة له من الخديو اسماعيل وقدرها ٣٠٠ جنيه استرليني سنويا . كذلك نعلم من بريقيات ابراهيم بك الى اسماعيل وبالعكس خلال ١٨٧١ أن محرري «ليفانت. تايمز»

Levant Times كان يتقاضى من اسماعيل مصروفات سرية قدرها ٦٠٠ جنيه استرليني سنويا وأن أحد محرري «ليفانت هيرالد» Levant Herald كان يتقاضى ٥٠٠ جنيه استرليني سنويا وكان يطالب برفعها الى ٨٠٠ جنيه استرليني سنويا بضمن لمدة خمس سنوات . وهكذا ... وقد كان اسماعيل يرشو هؤلاء الصحفيين للدفاع عن قضايا مصر في الخارج ويبدو أن أحمد فارس الشدياق و«الجوائب» التي أنشأها الشدياق في استانبول في ١٨٦٢ كانا على قائمة المصروفات السرية أيام اسماعيل . فبالرغم من أن «الجوائب» كانت المدافع الأكبر عن سياسة السلطان والباب العالي أمام العالم الاسلامي الا أنها وقفت الى جانب اسماعيل في محتته أيام عزله في ١٨٧٩ متجدية الحكومة التركية التي كانت تطالبها بمهاجمة اسماعيل ، حتى لقد عطلت «الجوائب» ستة أشهر اثناء أزمة عزل اسماعيل .

ويبدو أن أموال خديو مصر ربطت الشدياق بوثائق من حديد ، لأننا نراه في أوج الثورة العرابية المدافع الأكبر عن الخديو توفيق والمهاجم الأكبر لعرابي والعرايين . وقد طبع الشدياق من «منشور العصيان» الذي أعلن فيه السلطان عصيان عرابي عشرات الآلاف من النسخ وأرسلها لتوزع في مصر ومع ذلك فيجب الانسى أن موقف «الجوائب» في ثورة عرابي كان متمشيا تماما مع موقف الباب العالي وموقف المجلترا ، وليس فقط مع موقف الخديو توفيق .

وعن احتلال القاهرة وتسليم عرابي في سبتمبر ١٨٨٢ كتبت جريدة «الأهرام» تحمل على «العاصي عرابي ورفاقه البغاة» في عدد ٢٩ سبتمبر ١٨٨٢ . وجددت الحملة في عدد ٣ اكتوبر ١٨٨٢ ، ثم نشرت في صفحتها الأولى من عدد ٥ اكتوبر ١٨٨٢ صورة رائعة للجنرال وولزلي قائد جيش الاحتلال . وحذت حذوها جرائد «البرهان» و«الاعتدال» اللتين يرأس تحريرهما الشيخ حمزة فتح الله وجريدة «الوطن» التي كان يرأس تحريرها ميخائيل عبد السيد ، وهاجمت هذه الجرائد عرابي والعرايين طوال اعداد اكتوبر ونوفمبر ١٨٨٢ . وفي

افتتاحية عدد نوفمبر ١٨٨٢ كتبت مجلة «المقتطف» تنهى قراءها على «خمود نيران الثورة المصرية ورجوع ماء مصر الى مجاريها - وانكشاف شمس باغيها ، ولا عجب أن حدا اليها حادى العمل ، وأوى اليها طائر السلام» .

وكان من الاعمال الأولى التى قامت بها سلطات الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ تعطيل جرائد الثورة العرابية والقبض على محرريها . فى ٢٣ سبتمبر ١٨٨٢ أصدر رياض باشا ناظر (وزير) الداخلية أمرا بالغاء جريدتى «الزمان» و«السفير» وألقى القبض على حسن الشمسى صاحب «المفيد» و«السفير» و«النجاح» ، وبعد الافراج عن حسن الشمسى هجر الصحافة ونحو الى المحاماة . وتكتب سليم نقاش فى «مصر للمصريين» (ج ٦ ، ص ٦) يفسر تعطيل «السفير» بأن صاحبها كان يصدرها دون أن يدفع التأمين المالى المنصوص عليه فى القانون ، وأنه «فوق هذه الحجة القوية فان حسن الشمسى كان من أهل العصاة الثائرة وكان مستخدما (سفيره) اثناء الحرب العرابية فى تهيج الخواطر واثارة الأفكار وحمل النفوس على الاندفاع الى ساحات القتال كرميله عبد الله النديم» . كذلك اختفت صحف عبد الله النديم واختفى صاحبها بعد صدور الأمر بالقبض عليه . كذلك نفى محمد عبده ولم يسمح له بالعودة الى مصر إلا بشرط عدم الاشتغال بالصحافة . وكان سعد زغلول يساعد محمد عبده فى تحرير «الوقائع المصرية» وبلغ اسمه بين المناضلين بالقلم ، ورغم أن «الوقائع المصرية» كانت تتسم بالاعتدال اذا قيست بصحف النديم وحسن الشمسى وغيرها الا أنها كانت من جرائد الثوار ، حتى أن سعد زغلول اعتقل فترة وجيزة فى ١٨٨٢ ثم افرج عنه ، وقد اعتزل سعد زغلول الصحافة بعد انتهاء الثورة العرابية مباشرة واحترف المحاماة ثم الفرج عنه وإلى حد أن الخديو توفيق كتب الى ثابت باشا مندوبه فى استانبول فى ١٨ مايو ١٨٨٢ (٢٩ جادى الآخرة ١٢٩٩ هـ) يقول : «ان جميع الجرائد المطبوعة هنا فى أبهى النظر (الوزراء) وعرايى وهم يأمرونهم بالكتابة كما يشتهون ولذلك يجب عدم اعتبار ما ينشرونه خاصا بأسباب الاختلاف بين الخديو والنظار صحيحا . فهذه المقالات كاذبة ومصنعة . أرجو عرض ذلك على الاعتاب وعلى الصدارة . وعليكم أن تفهموا صاحب (الجواب) الا ينشر شيئا نقلا عن الجرائد المصرية حتى (الوقائع المصرية) . (دار المحفوظات التاريخية محفظة ١٦٣ ملف ثابت باشا) . ونحن نعرف من كتاب محمد رشيد رضا «تاريخ الامام محمد عبده» (ج ١ ص ٢٧٩ - ٢٨٠) أن سعد زغلول تقدم بعد الثورة العرابية «لامتحان مهنة الصحافة وحصل على رخصة بتصدير جريدة باسم (العدالة) . ليدفع بها عن وطنه شر أصحاب (المقطم) ، ولكن اختياره قاضيا فى ذلك الحين منعه عن

عمله هذا . وهكذا اقترن الاحتلال البريطاني بكسر اقلام الكتاب المصريين الاحرار المتطرفين منهم والمعتدلين على السواء .

أما صحف الشوام التي كانت قد انتفضت على الثورة العرابية في الشهور الحاسمة من صراعها مع الخديو توفيق والانجليز والفرنسيين حتى أن مجلس وزراء الثورة العرابية طاردها بالتعطيل والمصادرات ، فقد عادت الى ازدهارها السابق تحت الاحتلال البريطاني ، وفي «الوقائع المصرية» (عدد ٢٠ أغسطس ١٨٨٣) أن مجلس التعويضات دفع لأصحاب «الأهرام» ١٩٠٠٠ فرنك (نحو ٧٦٠٠ جنيه استرليني) تعويضا لما لحقها من خسائر اثناء الثورة العرابية . وكان تعليق جريدة «الفلاح» على ذلك في عدد ٧ يونيو ١٨٩١ : «قرر لهم مجلس التعويضات ١٨٠ الف فرنك في حالة كون المطبوعة لا تساوى مع ما فيها أكثر من ٥٠٠ فرنك» (٢٠ جنينا وربما كان هناك صفر ناقص أو صفران ناقصان بسبب التحامل الوطني) . كذلك الأمر مع صاحب (المخروسة) سليم نقاش الذي اعاد اصدار جريدته بعد ما قبض مبلغ ٤٠ الف فرنك من الحكومة تعويضا عما لحق به من الخسائر باحتراق المطبوعة (أى ١٦٠٠ جنيه) .

أما جريدة «الوطن» ومحررها ميخائيل عبد السيد التي ظلت لسان حال عراي والحزب الوطنى حتى أغسطس ١٨٨٢ (راجع اعداد ٦ يونيو و١٣ يونيو و٢٩ يوليو و٤ أغسطس ١٨٨٢) ، فقد انقلبت على الثوار بعد هزيمة عراي ، ووصفتهم بأنهم «اشبه بالطاعون اذ مطمع انظارهم موجه الى غايتهم الذاتية فلا يبالون بتخريب البلاد . ولو حلت بمصر داهية طامة لكانت اخف من هؤلاء الناس الذين خسروا دنياهم وآخرتهم» (عدد ٢٦ سبتمبر ١٨٨٢) . ويرر ميخائيل عبد السيد انقلابه على العرايين بأن «سياستهم كانت كناية على القاء الوحشة فى الصدور وتمزيق البلاد بالتعصبات وكانوا أعداء لكل مصرى عاقل» (عدد ١٩ أكتوبر ١٨٨٢) . ويبدو أن ميخائيل عبد السيد كان مطلعا على نوايا الانجليز بالنسبة لعراي ورفاقه من تخفيف حكم الاعدام الى النفي المؤبد بوساطة ويلفريد سكاون بلنت ، فقد كتب قبل صدور الحكم فى جريدة «الوطن» (٢ و٤ و٢١ و٣٠ أكتوبر ١٨٨٢) يشيد بسماحة الانجليز ويقول : فان المجلث لا تريد التشفى بسبب مروءتها ، فاذا فرض حقن دم عراي وحزبه وجب عقابهم بصورة لا يخشى منها عودهم الى الضرر فلا يسمح لهم البقاء فى مصر ولا نفيهم فى ممالك السلطان فى أفريقيا ، ومن المستحيل نفيهم فى الاستانة . وفى ٣ ديسمبر ١٨٨٢ صدر الحكم باعدام عراي ثم تلى فى نفس الجلسة أمر الخديو توفيق بابدال الحكم بالنفى

المؤيد . وفي ٧ ديسمبر تكرر نفس الأمر بالنسبة لطلبة باشا عصمت وعبد العال باشا حلمى أبو حشيس ، ومحمود سامى البارودى باشا ، وعلى فهمى الديب باشا وفى ١٠ ديسمبر تكرر نفس الأمر بالنسبة لمحمود فهمى باشا ويعقوب سامى باشا . وقد اظهرت «الأهرام» دهشتها من أن «حكم الاعدام وحكم تخفيفه صدرا فى وقت واحد» (عدد ٧ ديسمبر ١٨٨٢) . وعندما استقال رياض باشا احتجاجا على تخفيف الحكم تحمست بعض الجرائد لاحتجاجه . واستمرت صحف الشوام فى هجاء عرايى والثورة العربية فوصفتهم جريدة «الزمان» فى ٢٤ مايو ١٨٨٣ بانهم «الاشقياء المفسدين المتمردين» وفى ٢٤ و ٢٥ مايو و ١٦ أكتوبر ١٨٨٣ بانهم «الفئة الباغية» وكذلك لاغت فيهم «الأهرام» فى الاعداد ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ يونيو واعداد ٤ و ٥ و ٦ سبتمبر و ٨ أكتوبر ١٨٨٣ . ولكن تدخل الانجليز لدى الخديو توفيق لتخفيف حكم الاعدام الى النفى المؤبد للزعماء السبعة هدا نفوس المصريين وطيب بعض الجراح . وقد نقل رشيد رضا فى كتابه «تاريخ الامام محمد عبده» (ج ١ ص ٢٧٦) أن سعد زغلول وصف لمحمد عبده هدوء الحال وتبدل الأحوال بعد نفي العرايين بأن «الناس أخذوا فى نسيان ما فات من الحوادث واهوالها ، وقلت قائلهم فيها وخفت شماتة الشامتين منهم ، وأصبح المادحون للانجليز من القادحين فيهم والعكس» وهذا الكلام الخطير عن تغيير رجال القلم ورجال السياسة لمواقفهم بعد الجلاء الاحداث الخطيرة أن الصراع الانجليزى - الفرنسى - التركى للسيطرة على مقدرات مصر بعد الاحتلال البريطانى سرعان ما عاد الى اشده بمجرد استقرار الأحوال ، وقد انعكس ذلك فى ولايات الصحفيين والمشتغلين بالامور العامة بحسب مصادر تمويلهم أو ارتباطهم السياسى والاقتصادى والثقافى بمراكز النفوذ المختلفة .

وبعد فشل ثورة عرايى لم يبق من صحف المقاومة الاجلثان تصدران فى باريس ، هما مجلات «ابو نظارة» ومحررها يعقوب صنوع ، ومجلة «العروة الوثقى» التى شارك محمد عبده بعد نفيه جمال الدين الافغانى فى اصدارها فى فرنسا . وكانت المجلتان تدعوان ضد الاحتلال البريطانى ولكن بعقليتين مختلفتين . أما يعقوب صنوع فقد ظل يتغن فى تهريب مجلته الى مصر ، آنا بدسها داخل الجرائد والمجلات الأوروبية التى ترد الى مصر ، وآنا بتغيير اسمائها لتفليل السلطات المصرية حتى بلغ عدد هذه الاسماء عشرا منذ نفيه فى ١٨٧٨ وكلما صودرت مجلة من مجلاته غير اسمها الى اسم آخر . وقد كتب يعقوب صنوع يصف مغامراته فى مذكراته سيرته الذاتية غير المنشورة (تاريخ ابو نظارة) والتى نقلها الدكتور ابراهيم عبده من المخطوط الذى تحتفظ به ابنته فى باريس ، قال : «كنت غالبا ما أضع صحفى فى مجلات مصورة وكراسات موسيقى ووضعت فى الجرائد التى نشرت صورة الخديو عام ١٨٧٩ أكثر من ألف

نسخة من صحيفتي . ولم اكف بارسائها للمشاركين العديدين ولكنني بعثت بها أيضا الى جميع اصدقائي ومعارفي . وقد تلقى الخديو نفسه واحدة من تلك الصحف المصورة فوجد صحيفتي فيها ، وكان غضبه لهذه الجرأة شديدا وخاصة لما وجد انني نشرت الخطاب الذي أرسله الى يطلب مني فيه العودة الى مصر ويعلمني بأحدى الرتب ورفضت العرض قائلا : انني افضل أن اعيش في المنفى على أن أكون في خدمة طاغية . وكانت النسخ التي تضبط في الجمرع يقرؤها الموظفون أولا ثم يعطونها لاصدقائهم ثم يبيعها هؤلاء الى الباعة الذين يوزعونها سرا بثمان مرتفع جدا . وقد دأب يعقوب صنوع على تهريب مجلته الى مصر بطريق مشابهه بعد عزل اسماعيل وتولى توفيق وفي أوائل عهد الاحتلال البريطاني حتى ١٨٨٤ .

وأما مجلة «العروة الوثقى» (الافغانى - محمد عبده) فقد صدرت في المنفى بفرض : «ارشاد المسلمين بالقرآن وتوجيه جميع الشعوب الاسلامية الى استقلال بلادهم واتحادهم وتعاونها على احياء مجده بترك عصبية المذاهب والجنسيات المفرقة لكلمة أهله» . على حد وصف رشيد رضا الذى أوضح أيضا أن «العروة الوثقى» تبنت بناء على ذلك مبدأ صيانة تبعية مصر للدولة العثمانية حتى يمكن طرد الانجليز من مصر . وهذا أيضا مما يضيف الى الأسئلة الحائرة الكثيرة حول تحركات جمال الدين الأفغانى : فهو قد دأب منذ ١٨٧٧ على تبني أدب اسحق وسليم نقاش ومختلف التجمعات الثورية الاستقلالية من أصحاب دعوة «مصر للمصريين» واذكاء القومية المصرية في مواجهة الباب العالى وأوروبا معا ، وتغذيتهم جميعا بالمال والمقالات والتأييد الروحي . وهو قد دأب أيضا على تبني فكرة الجامعة الاسلامية والولاء الاسلامى للدولة العثمانية ونسف القومية المصرية والقومية العربية بل وكل تجمع باسم الجنس أو العقيدة السياسية ، يمكن أن يفتت العالم الاسلامى في مواجهة العالم المسيحى . ماذا بالضبط كان يريد هذا الرجل ؟

وقد قرر مجلس الوزراء في ٢١ يوليو ١٨٨٤ منع دخول «العروة الوثقى» الى مصر ، وكانت تهرب بنفس طريقة «أبو نظارة» و«أبو صفارة» و«أبو زمارة» ، فلم تكن مصادرتها بالأمر اليسير .

وتوسط بلنت مع محمد عبده أن يزور إنجلترا للتفاهم حول موضوع «العروة الوثقى» . وفي لندن قابل محمد عبده كثيرين من رجال السياسة «وسأله وزير الحرية الانجليزية الا يرضى المصريون أن يكونوا في أمن وراحة تحت سلطة الحكومة الانجليزية . فأجاب الحرر : كلا ان المصريين قوم عرب ومنهم من محبى الأوطان مثل ما فى الشعب الانجليزى فلا يخطر فى بال أحد

منهم الميل إلى الخضوع لسلطة من يخالفه في الدين « (العروة الوثقى العدد ١٤ في ١٤ أغسطس ١٨٨٤) فلما لم تسفر المحادثات عن شيء انفقت الحكومة المصرية مع الحكومة الفرنسية رأساً على منع ارسالها إلى مصر من المنبع ، أى من مصلحة البريد الفرنسية وهكذا ماتت «العروة الوثقى» بعد العدد ١٨ الصادر في ١٦ أكتوبر ١٨٨٤. ولا شك أن وزير الحرية الانجليزية وجد في حوارته مع الشيخ محمد عبده قولاً لم يسمع بمثله في أوروبا المخضبة أرضها بدماء المسيحيين منذ نهاية العصور الوسطى وبداية عصر القوميات ، أى منذ قادت جان دارك في فرنسا شعبها ضد الاحتلال الانجليزي وبذلك فتت وحدة العالم المسيحي أو على الأقل منذ ارازاموس (والقديس) السيرتوماس مور الذي فقد رأسه في سبيل وحدة العالم المسيحي عام ١٥٢٠ .

وأما في مصر فبعد تعطيل صحف الثورة العرابية وانتهاء ولائم الشماعة في سقوط عرابي والنفاق الأصفر لقوة الاحتلال البريطاني ، فقد كان الطابع السائد في الصحف القائمة اهمال الكلام بتاتا في شئون السياسة المصرية . وسطعت شمس كرومر في سماء مصر فكتب فارس نمر يقول أن حرية الصحافة في مصر أوسع منها في فرنسا ذاتها . وكتب حسن حسنى أحد محررى الزمان وصاحب جريدة «النيل» يقول : «فالحرية المعطاة لجرائدنا المصرية هي فوق الكفاية» («النيل» ٢٧ سبتمبر ١٨٩٢) . ودعت جريدة «الوطن» في ٢٨ يونيو ١٨٩٠ ، الى مزيد من خنق الصحافة والى «وضع ضوابط للمطبوعات المصرية ، فالحكومة المصرية اذا جعلت الامر بلا رابط اضرت بالبلاد عوضاً عن ان تقيدها» . وفي ١٢ مايو ١٨٩٠ كتبت «المقطم» تبرر التطبيق الصارم لقانون المطبوعات : «فلا تكون العقوبة على الجرائد إلا شراً ووبالاً لان الحكومة تنزلها منزلة السيف المسنون في يد الجنون بين قوم عزل راتعين في مجبوحة الامن ، وتضطر الى تقييدها ومنع حريتها» .

وبعد تصفية الصحافة العرابية في ١٨٨٢ - كانت هذه حصيلة السنوات الخمس ١٨٨٣ الى ١٨٨٨ وهى تعطيل الصحف الاتية : «الزمان» في ٢٤ أكتوبر ١٨٨٣ (٣ اشهر) ، «البرهان» في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ (نهائياً) «الوطن» في ١٢ مارس ١٨٨٤ (نهائياً ولكنها عادت للصدور بعد يومين !) ، «الزمان» في ٩ فبراير ١٨٨٥ (لمدة شهر) ، و«مرآة الشرق» في ٩ فبراير ١٨٨٥ (لمدة شهر) ، «مرآة الشرق» في ٢٥ مارس ١٨٨٦ (نهائياً) «الزمان» في ٢٩ أغسطس ١٨٨٦ (نهائياً) «القاهرة» في ٢ ديسمبر ١٨٨٦ (نهائياً) «الوطن» في ٨ أغسطس ١٨٨٨ (لمدة شهر) «حديقة الادب» ومحورها نجيب نجيب فرفور في ١٨٨٨ (نهائياً) بالفرامانات هذا غير «المحرسة» التى عطلت في ١٨٨٦ ثم عادت للظهور في ١٨٨٨ وكان يحورها عزيز زندو ، رعية فرنسية .

بعد ذلك نسمع عن اغلاق جريدة « الفلاح » في ١٨٩١ . وحسب كلام ولى الدين يكن فى « العلوم والمجهول » (١٩٠٩) ان مقصلة قانون المطبوعات الصادر فى ١٨٨١ ظلت تعمل بهمة حتى ١٨٩٢ ولا سيما فى عهد البارون دى مالورنى الذى عين مديرا للمطبوعات فى ١٨٨٩ . وقد كتبت جريدة « المؤيد » فى ١٩٠٦ ان البارون دى مالورنى « كانت وظيفته محصورة فى مطاردة (المؤيد) وأصاحبه فى كل ديوان يحاكم هذا ويعطرد ذلك من ذلك من المستخدمين الذين كانوا يهتمون باعطائنا الأخبار فلما تولى رياض منحة اجازة لم يعد بعدها إلى العمل وخلص (المؤيد) من عوامل الاضطهاد » .

ومع ذلك فاللورد كرومر قد تشدق كثيرا باطلاقة حرية الصحافة فى مصر ، وقد كانت هناك درجة من درجات الصدق فى هذا الكلام فقد كان النقد الداخلى مباحا الى حد ملحوظ اما التعرض بسوء للاحتلال البريطانى وللأوضاع السياسية العليا فقد علمت التجارب صحافة مصر ان تقل منه اقلالا عظيما وان تتناوله بجحر شديد ، على الاقل حتى ١٨٩٢ كما يقول الشيخ على يوسف صاحب (المؤيد) ولماذا ١٨٩٢ بالذات ؟ لان هذا كان عام تولى الخديو عباس حلمى او عباس الثانى كما يسميه كرومر وكان يسبح بحمد مولاه ! ومع ذلك فهناك شهادة من جريدة « المقطم » فى عدد ٢٣ ديسمبر ١٨٩١ تدلنا الى جانب كثرة الاثارات والمصادرات والتعطيلات على ان الصحافة فى مصر لم تكن سهلة القيادة خلال السنوات العشر الاولى من الاحتلال البريطانى . فعندما طالبت الصحف بتخفيض رسوم البريد للتمكن من تخفيض اشتراكاتها وزيادة عدد قرائها رفضت الحكومة ذلك . وعلمت « المقطم » على ذلك بقولها : « الحكومة كانت تود تنزيل اجرة البريد على الجرائد المحلية ولكن قسما من الجرائد وهو الجرائد المعارضة التى لا تعترف بها الحكومة ركب هواه وتجاوز أقصى ما بلغته الجرائد المعارضة فى سائر البلدان ، ولهذا يقول (رئيس) الحكومة - كما اخبرنا من يوثق بصحة علمه وصدق روايته - انى كنت اود تقليل اجرة البريد على الجرائد المحلية وتسهيل انتشارها فى بلادى لو لم يكن انتشارها ينشر الاضرار فى البلاد ويوسع خلق الشر بين الاهالى » واذ كان هذا رأى الحكومة فعنى هذا ان نبض محمد عثمان جلال - وابراهيم اللقانى ويعقوب صنوع واديب اسحق وعبد الله النديم وحسن الشمسى ومحمد عبده وسعد زغلول لم يتوقف رغم الاحتلال البريطانى مها كانت ضرباته قد خفت نسبيا بسبب قانون المطبوعات .

وحيث عجز الاحتلال البريطانى عن تكيم الصحافة تماما ، لجأ الى اسلوبين اخرين احدهما تشجيع رعييل جديد من الصحفيين الوافدين على إنشاء جرائد ومجلات تدافع عن إنجلترا وعن الاحتلال البريطانى فى مصر ، بعضهم بدافع الارتزاق الصريح وبعضهم بدافع

الاقتناع والارتفاق معا ، والاسلوب الاخر هو شراء ذمم بعض اصحاب الصحف « الثورية » .
 وكان الانجليزى مستريمن قد انشأ فى مصر قبيل الاحتلال البريطانى جريدة « التايمز »
 العربية للدعوة لاجلجلا اولا ثم لبيان مباحج الاحتلال البريطانى للمصريين ، وقد استمرت
 هذه الجريدة اربع سنوات بعد الاحتلال ولكن يبدو ان التجربة لم تنجح فاختفت الجريدة .
 وشجع الانجليز محمد بيرم الخامس التونسى الذى انشا جريدة « الاعلام » فى يناير
 ١٨٨٥ للتنديد بالاحتلال الفرنسى فى تونس ، وكان التونسى اصلا لاجنا سياسيا من بلاده فى
 استانبول بعد احتلال فرنسا لتونس ، ثم قدم الى مصر فى ١٨٨٤ . وقد ذكر فيليب دى
 طرازى عن جريدته : « وكانت خطتها محاسنة الانجليز والاستفادة منهم وخدمة مصالحهم فى
 وادى النيل » وقد كتب الشيخ على يوسف صاحب « المؤيد » ان محمد بك بيرم كان وثيق
 الصلة بالانجليز . وقد كان ذا قيمة خاصة لهم لانه كان مسلما يسوغ الحكم البريطانى للمسلمين
 ومن نماذج كتاباته قوله فى « الاعلام » فى عدد اول مارس ١٨٨٥ « فاذا كان لا مندوحة عن
 اجنبى فالذى رأيناه فعل مع ابناء جنسنا الحسن يكون اول من فعل معهم الاضرار . ففى مثلا
 الاموال الغزيرة تأقى فى كل عام من الهند الى مكة والمدينة ، ولا ترى درهما واحدا اتى من
 الجزائر او القوقاس حتى ان نفس اوقاف الحرمين لم يبق لها هناك ذكر » . وقوله فى عدد ٣١
 مارس ١٨٨٥ ان انجلترا « هى الدولة الوحيدة فى معاملة جميع رعاياها باللطف واللين والمحافظة
 على عوائدهم ودياناتهم فلا بدع اذا استأثرو فى المحافظة على تخليد وزيادة شرفها » وقد كافأته
 الحكومة المصرية بتعيينه قاضيا فى محكمة مصر الابتدائية .

كذلك جاء مصر من الشام فرسان ثلاثة هم يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين
 مكارىوس واسس صروف مجلته الشهرية الثقافية المشهورة « المقتطف » فى ١٨٨٥ تلك المجلة
 التى استفزت بدفاعها المسرف عن الانجليز سعد زغلول الى ان يستصدر رخصة « العدالة » ليرد
 بها على شرها ثم عدل اصدارها بعد تعيينه قاضيا . اما مكارىوس فقد أنشأ فى ١٨٨٦ مجلة
 « الطائف » الأدبية . وقد انشأ الفرسان الثلاثة فى ١٨٨٩ جريدة « المقطم » اليومية السياسية ،
 ولكن فارس نمر كان هو القوة الحقيقية المحركة لهذه الجريدة وكان صروف ونمر ومكارىوس
 ثلاثتهم من خريجي الكلية الامريكية ببيروت . وقد تزوج فارس نمر فى ١٨٨٨ بابتة قنصل
 انجلترا السابق فى الاسكندرية وزار لندن وتعرف على كبار رجال السياسة فيها . وقد وصف نمر
 الاحتلال البريطانى لمصر بانه « كان اكبر نعمة وسوف يستمر كذلك لهذا القطر » . وكانت
 سياسة « المقطم » تقوم على تدعيم سلطة الانجليز فى مصر مع تقويض سلطة الخديو والباب
 العالى ولهذا وصفت مجلة « الاستاذ » فى عدد ٢٣ مايو ١٨٩٣ الفرسان الثلاثة بانهم : « الترموا

في جريدتهم اليومية تقييد الامة ، وتحسين الاعتراف بسلطة الغير والتلويح بما يشف عن سوء مقاصدهم في الجانب الخديوى والتزموا ترجمة أوهام مستأجرهم التي توهم الوعيد والتهديد ليظهروا للامة وهن السند الخديوى وقوة مستأجرهم . اما الياس زاحورة فقد دافع عنهم في كتابة «مرآة العصر» ج ٣ ص ٥٣٥ بقوله عن «المقطم» : «فقد يتهمها البعض بالمغالة في مدح المحتلين والتطرف بالطن في الدولة العثمانية ولكنها متى فعلت ذلك فهي تقف فيه عند حد الحقيقة لا تتعدها في شيء الى ما وراء التزاهة» . وقد ظهر هذا التناقض بين الخديو والانجليز عندما تولى عباس حلمي (بن توفيق) عرش مصر في ١٨٩٢ . ويدكر كرومر في كتابه «عباس الثاني» ان مظاهرة غاضبة قامت امام جريدة «المقطم» ببعض الشغب بسبب انتصارها للانجليز في خلافهم مع الخديو حول تشكيل الوزارة المصرية في اول عهده . ويدكر هارتمان عن «المقطم» : «فهو لسان حالهم ، ويحاول الانجليز استخدامه في مصر كوسيلة لافساد الرأى العام فكان اصحابه اكبر المدافعين عن مصالح المجلث ولا شك في انهم كانوا رجال اعمال من الطراز الاول . وقد ذكر هارتمان ان الانجليز كانوا يغلزون «المقطم» بالاموال الضخمة ، كما ان مطبوعات وزارة الداخلية مثل مجلة وقائع البوليس . وغيرها كانت تطبع في مطبعته بعشرة امثال الاسعار المألوفة كوسيلة لدعمه . ولم يكتف «المقطم» بتمجيد آلاء المجلث على مصر في كل عدد من اعدادة سواء باقرار الامن او باصلاح مالية البلاد وادارتها وانما تجاوز ذلك الى اهانة الشعور الوطنى . ففي عدد ١٧ ابريل ١٨٩٠ كتبت جريدة «المقطم» تقول : «ثم ما هو الاستقلال الذى يبيكونه والحرية التي يندبوننا ؟ ففي زمان اى الالباء والجدود تمتعوا باستقلال وحرية حرموها الان ؟ ومتى كان زمام البلاد في قبضة يدهم وسلبه الان منهم ؟ وای شيء تغير عليهم . وما ضرهم اذا انفردت بالنفوذ دولة واحدة بينهم لا سبع عشرة دولة اجنبية وای خسارة خسروها بتقليد رجال من الانجليز وظائف كان يتقلدها غيرهم من سائر الاجانب . وما ضرهم وجود فرقة من الجنود الانجليز لزيادة توطيد الامن ، ومشاورة دولة واحدة لا مرضاة سبع عشرة دولة . لهذا كله لانزال نتبع سياسة المحاسنة ونحض على ترك سواها فهي النافعة لهذا القطر والكافلة لتأييد الاستقلال» . اما بالنسبة لجلاء الانجليز عن مصر . فاذا كان لابد منه على تهادى الايام فلا يتم قريبا كما يتبادر للاوهام» («المقطم» ٣ نوفمبر ١٨٩١ الخ) .

وغير هذه الصحف شجعوا حسن حسنى باشا ان يعود من استانبول الى مصر لينشيء جريدة «النيل» لتكون في مواجهة «المؤيد» صحيفة اسلامية ولكن في صف الانجليز بطريقة مقنعة . كذلك صدرت «الجريدة المصرية» وهى نسخة عربية من «الاجيشيان جازيت» الانجليزية .

اما الجرائد الوطنية المعتدلة التي زاغت او اجتذبا الانجليز بعد الاحتلال مباشرة فكان اهمها جريدة «الوطن» ومحررها ميخائيل عبد السيد التي اخذت تحض المصريين على الهدوء والانصراف الى اعمالهم بعد هزيمة عرابي في التل الكبير ، فواجب المصري «الاقبال على اشغاله بقلب مطمئن ، غير متعرض لما لا يعنيه من السياسة والادارة ، فقد اتضح من جرائد إنجلترا حسن نوايا الانجليز ومقاصدهم نحو مصر ، وقالت البال مال جازيت انه لا يصح ان تكون سياسة إنجلترا مبنية على اللامعة الوهمية وهي مصر للمصريين» (عدد ٢ اكتوبر ١٨٨٢).

وفي بداية الاحتلال البريطاني عادت جريدة «الزمان» الى الظهور وكان صاحبها هو الكسان صرافيان ومحررها هو حسن حسنى باشا . وقد رحب صرافيان باحتلال إنجلترا لمصر وتمنى احتلال إنجلترا لآستانبول ايضا حتى يتحرر الارمن من الحكم العثماني . اما «البرهان» فقد عادت للصدور مع الاحتلال البريطاني بعد ان غطلها العرابيون لما نصرتها للخديو ودعت الى «المسألة والتوفيق بين القلوب بلا نظر للجنسية والمعتقد ، وقد جمعت إنجلترا من جنودها ما يكفي لردع العصاة الذين تمزقت قوتهم بعد ٣٠ دقيقة» وامثال ذلك («البرهان» عدد ٥ فبراير و ٢٢ مارس و ١٤ و ١٧ و ٣١ مايو ١٨٨٣) . هذه جريدة الشيخ حمزة فتح الله الاسلامية التي كانت تشدد النكير على الثورة العرابية باسم الدين . اما جريدة «مرآة الشرق» الثورية التي كانت توزع ٦٠٠٠ نسخة وصاحبها نقولا توما ، فقد ظلت تعادى الاحتلال البريطاني حتى عطلت ثلاثة شهور في ١٨٨٤ . ثم زار نقولا توما إنجلترا فتغيرت افكاره السياسة فاصبحت جريدته موالية للانجليز . كذلك تحولت الى تأييد الانجليز جريدة «الاتحاد المصري» التي اسسها روفائيل مشاقة في ١٨٨١ وكان يحمرها جورج ميرزا الذي كان قد اتخذ الرعوية الفرنسية ، وكانت «الاتحاد المصري» منذ انشائها تخدم المصالح الفرنسية وتهاجم المصالح الانجليزية ولكن بعد بضعة سنوات تحولت «الاتحاد المصري» الى مهاجمة فرنسا والدفاع عن إنجلترا . واصبحت تسمى المحتلين «الضيوف التزلاء» وبعد ان كانت «الاتحاد المصري» متخصصة في شتيمة «المقطم» صديقة الانجليز اصبحت متخصصة في شتيمة «الاهرام» صديقة الفرنسيين ، بل اخذت تطالب الحكومة بان «تسعى لالغاء جريدتي السفنكس والبسفور لئلا يأتي عن طريقتهما ما تسوء عاقبته» (عدد ١٦ يناير ١٨٩١) .

وقد وجد الاحتلال البريطاني في اكثر صحف الشوام ادوات نافعة لتسويغه امام الرأي العام وبيان ما جلبه الحكم البريطاني على مصر من خيرات كما وجد في الشوام والارمن وغيرهم من الاجانب مطايا نافعة ومرححة لقضاء مآربة في مصر ، فتوسع في تعيينهم في الوظائف الحكومية وغيرها . فلما اصدر رياض باشا في ١٨٩٠ قرارا بوقف توظيف الشوام في

المصالح الحكومية بسبب كثرة احتجاج المصريين من سقوط أجهزة الحكومة في أيديهم رغم انعدام ولائهم لمصر حتى أصبحوا دولة داخل الدولة ، تدخل المعتمد البريطاني السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) لاصدار قانون ١٨٩٠ بمنح السورى الذى عاش في مصر ١٥ سنة حق التوظيف في الحكومة المصرية ، وكتب اللورد كرومر فيما بعد يقول في «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٢١٦-٢١٧) : «طالما كان هناك جندي بريطاني واحد في شوارع القاهرة فلن يصدر قرار يفرق بين الناس على اساس الجنسية او الدين» . وكتبت جريدة «الاتحاد المصرى» في عدد اول مايو ١٨٩٠ تقدم له «بلسان المصريين والسوريين واجب الشكر فهو صاحب الفضل الذى لايعبأ بتفاوت المذاهب واختلاف المشارب بل يقابلها بكرامة الطبع واستقلال الضمير . وشهد الله ان السوريين كاخوانهم المصريين لا ينكرون منافع الاصلاح القاهرة على يديه ولا يملون من توجيه الثناء اليه . ومصر في نظر الانجليز بلد اراقوا في لجأتها من الفوضى الدماء وكانت لديهم بعد متاعيم غالية لا يهون عليهم ان يخرجوا منها لمجرد طلب لدولة غريبة قبل ان يتموا مشروعاتهم ووقاية مصالحهم» (لاحظ ان اصطلاح «السوريين» في كرومر ولغة العصر كان يشمل السوريين واللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين او من نسميهم عادة «الشوام» اما مطالبة المجترة بالجلاء عن مصر فقد كانت تتجدد باستمرار من تركيا وفرنسا ، وفرنسا هي المقصودة بعبارة «الدولة الغريبة») .

وقد أدت هذه الاوضاع الى انفجار الشعور المصرى ضد الشوام صحفيين وموظفين ، فحملت «المؤيد» على نفوذ الشوام في الحياة العامة حملة شعواء فتصدت لها جريدة «الاتحاد المصرى» في عدد ٢٠ ٩ ابريل ١٨٩٠ لان صاحبها يعيرنا بلبنان ، يعيرنا بجبل رفيع الشأن في التاريخ : تعامى عن ان اللبنانيين هم السابقون على انشاء الجرايد العربية ، ومنها النجاح والمقتطف والاهرام والطبيب والشفاء والمقطم واللطائف والحقوق والمحروسة فاصحابها من اهالى لبنان» . وتعرف المواطنة بقولها : «تعريفات الوطنية كلها تنطبق على حالة المصريين والسوريين فهي تتناول كل فرد من افراد الرعية على شرط ان يكون خاضعا لشرائع الدولة . وهل السورى والارمنى وغيرهم من العثمانيين يعتبرون انفسهم غرباء والحكومة عثمانية ام يحدون انفسهم عثمانيين والحكومة اجنبية ؟ واذا اريد الاقتصار على القانون العثمانى كان لجميع السوريين المقيمين في مصر حق الظهور لدى الحكومة بمظهر المصريين جنسا وواجبا وحقا» وقد تابعت «الاتحاد المصرى» هذه المرافعة عن السوريين في عددي ٢٤ ، ٢٧ ابريل ١٨٩٠ .

وقد شجع الاحتلال البريطاني ظهور الجرائد والمجلات المتخصصة لينصرف المثقفون عن السياسة وقد اورد الدكتور سامى عزيز الاحصاء التالى عن السنوات العشر السابقة

للاحتلال البريطاني فذكر انه كانت في مصر ٣٣ صحيفة ومجلة منها ٣٠ سياسية و٣ علمية وادبية ، وعن السنوات العشر اللاحقة للاحتلال البريطاني فذكر انه كانت هناك ٥٣ صحيفة ومجلة منها ١٣ سياسية و ٤٠ علمية وادبية وقانونية وتجارية الخ .. وكان اكثر مؤسسيها ومحرريها من الشوام . فالى جانب «المقتطف» (صروف - نمر - مكارىوس) كانت هناك «الشفاء» بين ١٨٨٢ - ١٨٩٢) . «شبل شميل ، طيبة» و «المنارة» (نجيب غرغور ، ادبية) و «الاحكام» (نقولا توما ، قانونية) و «النور» (التوفيقى) (ديمترى مسكوناس ، ادبية) و «المحاكم» (يوسف آصاف ، قانونية) و «الدليل» (نجيب هندية ، تجارية) و «الفوائد الصحية» (دكتور شلهوب ، طيبة) و «الاعلان» (حبيب فارس ، تجارية) و «الزراعة» (ديوب عون - زراعية) و «كتر الزراعة» (حبيب فارس - كريستيان بوجاد ، زراعية) و «الهلل» (جورجى زيدان ، ادبية) و «الشرف» (حبيب فارس - المسيو بارتو) إلخ .. إلخ ، هذا غير بعض المجلات الدينية والزراعية والاجتماعية التى كان يصدرها المصريون . ومن اهم مجالات هذه الفترة «الاداب» التى كان اصدرها الشيخ على يوسف فى ١٨٨٧ و«الاستاذ» التى اصدرها عبد الله النديم فى ١٨٩٢ . وربما كانت اول مجلة نسوية هى مجلة «الفن» الادبية التى اصدرتها هند نوفل فى ١٨٩٢ وغير عدد من المجلات الفكاهية .

وقد صور حافظ ابراهيم فى «لىالى سطيح» الصراع بين المصريين والشوام فى هذه الفترة . وهناك تفسيران لاستثناء الشوام فى صحافة مصر وفى دواوين الحكومة فى السنوات العشر التالية للاحتلال البريطانى : احدهما هو تفسير اللورد كرومر فى «مصر الحديثة» ومضمونه هو اتقان الشوام للغة العربية واللغة الفرنسية الذى فتح امامهم باب الصحافة والمناصب الحكومية اولا ايام الخديو اسماعيل ثم ايام الاحتلال البريطانى : «ولم تكن هناك فائدة كبرى ترجى من وراء استخدام مسلمى مصر واقتباطها ، وهكذا لم يكن هناك سوى السوريين الذين كانوا فى نظر الانجليز ارق من المصريين سواء منهم من اخذ بالمدن أم لم يأخذ» اما التفسير الاخر فهو تفسير عبد الله النديم فى «الاستاذ» (عدد ٢٣ مايو ١٨٩٣) ، وهو ان اصحاب «المقطم» وقياسا على ذلك بقية الكتاب الشوام نزلوا مصر بعد ان كسر الاحتلال البريطانى اقلام ارباب البيان فيها بين منى ومشرد ومجنود وبهذا خلا لهم الجو فعاثوا فسادا فى خدمة المحتلين وقد صادف دخولهم خدمة المحتلين مطرودين من وطنهم غيبة طبقة المنشئين المصريين اذ ذاك كمحمد عبده وحسن حسنى وابراهيم اللقانى والهللواوى وحسن الشمسى واحمد سمير ووفقا محمد وسعد زغلول فما لبثوا ان كفروا بالنعمة وانكروا المعروف ونجازوا للغير ، واصبحوا اعداء الله ونيبه والسلطان والخديو ... » وقد طلب كرومر من الخديو نفي

عبد الله النديم من البلاد جزاء له على تهجمه على «المقطم» وعملاء الانجليز فنى الى استانبول بعد اخر عدد صدر من «الاستاذ» في ١٣ يونيو ١٨٩٣ . وكان عبد الله النديم قد ظهر بعد اختفاء تسع سنوات ليستأنف كفاحه ضد الانجليز . وقد ادى استثناء الصحافة الشامية في حياة مصر السياسية والفكرية مع توتر العلاقات بين تركيا والمجملترا بعد تولى الخديو عباس حلمي عرش مصر ١٨٩٢ الى بليلة عظمى في الرأي العام المصري . وقد وصف حافظ ابراهيم حالة الصحافة في تلك الفترة بقوله :

وصحف تظن طنين الذباب وأخرى تشن على الاقرب وهذا يلوذ بقصر الأمير ويدعو الى ظله الارحب وهذا يلوذ بقصر السفير ويطنب في ورده الاعذب وهذا يصبح مع الصانحين على غير قصد ولا مأرب ولكن مها يكن من شيء فان حرب الاوراق التي شغلت الرأي العام المصري ولا سيما بعد ان تولى عباس حلمي عرش مصر في ١٨٩٢ ساعدت على استقطاب الرأي العام في ثلاثة اتجاهات متميزة هي التيار العثماني والتيار الانجليزي والتيار المصري ، وقد ساعد تبلور الرأي العام في هذه الاجنحة الثلاثة على ظهور الاحزاب المصرية .

وقد كانت اعظم مأساة وقعت فيها مصر بعد تصفية الثورة العرابية وصحافتها بعد ١٨٨٢ ان ذلك الروح الجبار الذي سرى في جنبات الوادى منتفضا من اجل استقلال مصر عن الدولة العثمانية وعن التدخل الاوروي جميعا قد خمد تحت ظلام الهزيمة . ولم يبق في صحافة مصر الا احد قلمين ، قلم يخدم السيادة البريطانية القائمة بالفعل وقلم يخدم السيادة العثمانية القائمة بموجب القانون او بموجب معاهدة لندن في ١٨٤٠ . فالمجملترا رغم استيلائها الفعل على البلاد منذ ١٨٨٢ لم يكن لها وضع قانوني في مصر ، ولم يكن في مقدورها اجراء اى تعديل في تبعية مصر للدولة العثمانية الا بموافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن . وسرعان ما بدأت الحرب الباردة بين تركيا والمجملترا على ارض مصر . وكان محور هذه الحرب الباردة جلاء الانجليز عن مصر بعد ان تم تحقيق الهدف المشترك وهو قمع ثورة عرابي وتثبيت الخديو توفيق على عرش مصر . وقد خسرت تركيا الجولة لسبب بسيط وهو انها تخاذلت في ١٨٨٢ حتى عن مشاركة الانجليز في قمع الثورة العرابية وتثبيت الخديو وقد كان من السذاجة السياسية ان تتصور تركيا ان تفتح المجملترا مصر ثم تردّها لقمة سائغة الى تركيا لجرد ان تركيا لها الولاية التقليدية على مصر . وفي وسط هذا الصراع الرئيسى بين تركيا والمجملترا على مصر وقفت فرنسا وروسيا وراء تركيا تشدان ازرها في مقاومة المجملترا وترهقان المجملترا بطلب الجلاء عن مصر .

وازاء ضغط الدول العظمى اقترحت المجلتر الدخول في مفاوضات مع تركيا بشأن الجلاء عن مصر ، وكانت هذه مفاوضات السير هنري درموند وولف التي اجريت في استانبول في ١٨٨٥ للاتفاق على « المسألة المصرية » واتفق الطرفان على أن يرسل كل طرف مندوبا الى مصر لدراسة الموقف على الطبيعة على ان يتقدما بتقرير مشترك يقترح بنود الاتفاق على حل المسألة المصرية وارسلت تركيا الغازى مختار باشا وارسلت المجلتر درموند وولف ، وكانت هذه بداية صراع ضخم بينهما لتجنيد المصريين في هذا الجانب او ذلك . اما المصريون المسحوقون فقد وقفوا موقف المتفرج من قاطعى طريق يتقاتلان على كيسه او جلبابه . وكانت الحرب الصحفية من أقوى الاسلحة التي استخدمت في هذه الحرب الضروس .

فكما استأجرت المجلتر اقلام الشوام والمغاربة ولا سيما مسيحي الشام من كل من تقدم ذكرهم : يعقوب صروف وفارس نمر وشاهين مكاريوس ورفائيل مشاققة وسليم نقاش وميخائيل عبد السيد والكسان صرافيان صاحب الزمان وميخائيل عواد صاحب « الحضارة » وسليم عنحورى وخليل اليازجى صاحب « مرآة الشرق » ونقولا توما ومحمد بيرم الحامس التونسي الخ .. لجأت تركيا الى نفس المنهج فاستأجرت عددا من الاقلام الموالية لها لتدعوا المصريين لطاعة خليفة المسلمين ولما هاج الحكم العثماني ، وكانت تدفع لكل صحيفة تنطق بلسانها في مصر ١٥٠٠ جنيه بحسب تقدير بلنت ، ويلاحظ انها لم تكن تعتمد على الصحفيين المصريين في هذه الدعوة العثمانية وانما كانت تعتمد ايضا على الصحفيين الشوام ولا سيما المسلمين منهم ، وقد كانوا جميعا رعية عثمانية .

وفي ١٨٨٥ جاء من استانبول سليم فارس الشدياق بن احمد فارس الشدياق صاحب « الجوائب » اكبر داعية للسلطنة العثمانية بالعربية في استانبول ليزف للمصريين نبأ وصول المنقلد ، مندوب السلطان ، الغازى مختار باشا وليحدثهم عن المسألة المصرية فهي « اعظم المسائل التي تهم المسلمين اليوم عموما حيث ان الخديوية تابعة للسلطنة وقد زادت العراقيل بينها بسوء تدبير المجلتر » (العدد الاول في ٢٣ نوفمبر ١٨٨٥) ، وليصف سرور الاهالى من مجيء المرخص العالى (يقصد « المفوض العثماني » الغازى مختار باشا) ولينشر خطبه واخبار مقابلاته مع اعيان المصريين لاستطلاع آرائهم . وكانت « القاهرة » تنشر اخبار مختار باشا قبل اخبار الخديو توفيق ، وتنشر خطبه بالتركية مع ترجمة لها بالعربية ، وقد كان واضحا انها كانت تخاطب العناصر التركية الشركسية التي ثار عليها عرايى لتوليها من جديد في صف تركيا . ثم اعاد سليم فارس الشدياق اصدار جريدة « القاهرة » في ١٨٨٦ باسم « القاهرة الحرة » وتوسع فيها في المقالات المحررة باللغة التركية وكثف فيها دعايته للسلطان عبد الحميد وللخلافة .

العثمانية ، ثم انتقل امتياز « القاهرة الحرة » في ١٨٨٧ الى عارف بك المرديني الذي استكتب فيها ولي الدين يكن وعزيز زندو وايوب عون ومحمد بك المويلحي بعد عودته من استانبول .

وفي ١٨٨٥ ايضا اصدر سليم باشا حموى جريدة « الفلاح » للدعوة للسلطان عبد الحميد وللدولة العثمانية . وفي ١٨٨٦ اصدر امين بك ناصف (اللبناني) جريدة « الصادق » تحت رعاية الغازي مختار باشا لنفس الغرض . وكذلك تحولت « المحروسة » بعد ان آل امتيازها الى يوسف آصاف وعزيز زندو وكان زندو وابوه يتقاضيان راتباً سنوياً من السلطان عبد الحميد للغاية المذكورة بحسب ما ورد في « تاريخ الصحافة العربية » لفيليب دى طرازى . وهكذا كانت اهم الجرائد العثمانية هي « القاهرة الحرة » و « الفلاح » و « الصادق » في مواجهة أهم الجرائد الانجليزية وهي « الوطن » و « الاتحاد المصرى » و « المقطم » و « النيل » . اما « الزمان » و « مرآة الشرق » فقد اغلقتا ارضاء للباب العالى في ٨٨٦ الحدة لهجتها ضد تركيا حتى لا تتعرض المفاوضات . وقد كان مأساة حقيقية أن نرى كبرى الجرائد موزعة بين الدعوة للتبعية العثمانية والدعوة للتبعية الانجليزية . هذه تكتب عن عيد ميلاد السلطان عبد الحميد وعيد جلوسه وكأنها من اعياد مصر القومية وتلك تكتب عن عيد ميلاد الملكة فكتوريا وعيد جلوسها وكأنها من اعياد مصر القومية . هذه تتكلم عن اخبار الباب العالى وعن مقابلات الغازي مختار باشا وكان مصر محافظة تركية ، وتلك تتكلم عن اخبار إنجلترا وعن مقابلات السير ايفلين بيرنج وكان مصر مستعمرة بريطانية .

اما جريدة « الاهرام » فقد وقفت منذ البداية بعد الاحتلال البريطاني تناوى المجلّة وتدافع عن الباب العالى بلهجة معتدلة ، لا حبا في الباب العالى ، ولكن تعبيرا عن سياسة فرنسا التي كانت لها مصلحة مباشرة في جلاء الانجليز عن مصر . وكان رأيها ضرورة اجراء مشاورات بين المجلّة والباب العالى قبل اجراء اى تصرف له صفة دائمة في مصر ، « واذا لم توقف اعمالها في مصر حتى تنتهى المحادثات فهي تبرهن بوضوح على انها تعدت العدالة في الاعمال المصرية » (٣ فبراير ١٨٨٣) . ثم سافر بشارة تقلا الى استانبول ووافى قراء « الاهرام » بسلسلة من الرسائل حول الموقف منذ اكتوبر ١٨٨٣ ، وكان خط الاهرام يتلخص في تحذير إنجلترا من الانفراد بعمل المجليزى في مصر دون اشتراك تركيا وفرنسا ، فان امام المجلّة لتنفيذ اغراضها ما نعين وهما الدولة العثمانية وفرنسا . وقد عطلت سلطات الاحتلال « الاهرام » من ٢ يناير الى ١٨ يناير ١٨٨٤ بسبب مناوآته لإنجلترا ودفاعه عن السياسة الفرنسية ، فازدادت لهجته حدة ، واخلد يتحدث عن المجلّة كعدوة لتركيا رغم ظهورها في « صورة المحب المستتر » (عدد ٢٨ اكتوبر ١٨٨٤) . وحين وصل مختار باشا المفوض العثماني والسير هنرى درموند

وولف الى مصر تحدث «الاهرام» عن ضرورة تصديق الدول الاوروبية على أى اتفاق ينهين اليه (عدد ٢٩ ديسمبر ١٨٨٥). ومن قبل ذلك حذر «الاهرام» الباب العالى بقوله : «فرجاؤنا ان لا يغتر رجال السلطنة بنوال بعض الشىء فاوروبا بالمرصاد ولا تستطيع انجلترا ان تجرى امرا دون ارادة الدول». (وقد استمرت هذه التحذيرات من عدد ٣ اكتوبر الى عدد اول ديسمبر ١٨٨٥). وبيت القصيد فى كل هذا ان اى اتفاق تصل اليه تركيا وانجلترا بشأن مصر ولا توافق عليه فرنسا اتفاق باطل. وفى اوج صراع بعثة مختار - وموند وولف جنحت لهجة «الاهرام» الى العنف فى المطالبة بالجللاء لان «ما تخافه انجلترا من حقوق العار بشرها هو نفسه الذى وقعت فيه فانه ليس بالفخار لها ان تبقى زمنا طويلا فى مصر» (عدد ٢٢ مايو وعدد ٢٣ يوليو ١٨٨٦). وقد انتهى امر بشاره تقلا انه خرج من رعيته العثمانية ودخل فى الرعية الفرنسية فهاجمه الشيخ على يوسف فى «المؤيد» فى سلسلة من المقالات فى ابريل ١٨٩١ - بعنوان «الالغام فى هدم الاهرام» معبرا صاحب «الاهرام» بتغيير جنسيته للاحتماء بدولة اجنبية وقد لجأ صاحبها «المحرسة» الى مافعله صاحبها «الاهرام».

وبعد فشل بعثة مختار - موند وولف فى الوصول الى اتفاق بين تركيا وانجلترا ، لم يعد

الغازى مختار باشا الى بلاده بل استمر يقيم فى مصر حاملا صفة مفوض السلطان او «المخصص العثمانى» كما كانوا يسمونه يومئذ. وقد سبب وجوده متاعب كثيرة فهو رسميا لم يكن سفيرا لتركيا ، لان تركيا لم يكن لها سفراء فى الدول التابعة لها. وهو لم يكن نائبا عن السلطان فى مصر لان خديو مصر كان نائب السلطان. ومع ذلك فقد رأى السلطان عبد الحميد ابقاءه فى مصر ليخضد به شوكة السيرايفيلين بيرنج (اللورد كرومر) ودأب مختار باشا على تجميع العناصر الموالية لتركيا فى مصر وعلى الاتفاق على الصحافة الموالية لها وعلى التدخل لدى الخديو توفيق ثم لدى الخديو عباس حلمى لازاحة الوزراء وتعيين الوزراء. وفى تلك السنوات نشبت حرب ضروس بين مجموعة الجرائد العميلة لتركيا ومجموعة الجرائد العميلة لانجلترا : هذه تؤكد ارتياح المصريين الى اظهار عبوديتهم للسلطان «(الفلاح» عدد ٢٦ ديسمبر ١٨٨٧) وتتهم «المقطم» وجرائد الاحتلال بانه «وقد بلغ بها الغاى ما يؤخذ منه حبا ابتعاد مصر عن الانتماء الى امير المؤمنين وتحويل اهلها الى الانجليزية فى الجلد واللفظ والمذهب» «الفلاح» (٢٢ ابريل ١٨٩١) ، وتحض الناس على الالتفاف حول مختار باشا والمشاركة فى دساتره السياسية ، وتلك تهيج الناس على الدولة العثمانية والسلطان عبد الحميد وتدعو لمبدأ «مصر للمصريين» ولاستقلال مصر عن تركيا وتمجد تقدم الانجليز واصلاحاتهم فى مصر منذ الاحتلال البريطانى. هذه هى «حرية الصحافة» التى ذكر اللورد كرومر انه صانها فى مصر خلال السنوات الاربع

والعشرين التي قبضاها ممثلا لبلاده على ضفاف النيل .
وهكذا سقط الرأي العام المصرى بين الشوام عملاء الانجليز والشوام عملاء الترك .
فأين كان صوت مصر وسط كل هذا الضجيج ؟ .

٦ - الصحافة والرقابة

صوت مصر : الصراع الايديولوجي

بدأ صوت مصر يسمع وسط كل هذا الضجيج عام ١٨٨٩ عندما اصدر الشيخ على يوسف جريدة «المؤيد» ، ثم بعد ذلك عندما ظهر عبد الله التديم من محبته واصدر «الاستاذ» في ١٨٩٢ . وبعد ان تشتت كتاب الثورة العربية ثمانى سنوات ، لم يعد صوت مصر يرتفع مطالبا بالحرية والاخاء والمساواة ولا بالدستور ولا بحقوق الانسان لان المد الديمقراطي العظيم الذى اجتاح مصر من عصر اسماعيل الى الثورة العربية المحسر تحت اعصار الاحتلال ، وغدت القضية قضية كيان مصر وليست قضية نظام الحكم فيها . كانت «المؤيد» جريدة اسلامية تدعو الى الجامعة الاسلامية ولكن ليس بالضرورة داخل اطار الخلافة العثمانية وقد وصفها الخديو عباس حلمي فيما بعد في مذكراته (١٣ مايو ١٩٥١) بقوله : «ان سياسة على يوسف كانت تستند احيانا على نفوذ الخليفة ولكنها لم تكن على الخصوص تركية اسلامية» . وهكذا قبل على يوسف فكرة الجامعة الاسلامية على الاساس الدينى ولم يقبلها على الاساس السياسى . وكان «المؤيد» قوى الحملات على تفكك الدولة العثمانية وقاكلها والمحلها وعجزها عن الدفاع عن نفسها ضد التدخل الاوروبى ، كما كان صريح التنديد باستبداد السلطان عبد الحميد الغاشم ، فاصدر السلطان عبد الحميد امرا بمنع دخول «المؤيد» الى الدول التابعة للدول العثمانية . وكان هذا الصوت الذى يعارض الاحتلال البريطانى ويقوض مبدأ التبعية العثمانية هو صوت مصر المغلوبة على امرها الواقعة بين شقى الرخى . فلم تلبث «المؤيد» ان اصبحت لسان حال الشعب المصرى . وقد استفاد الانجليز من موقف «المؤيد» لانه قوى فكرة «مصر للمصريين» وقوض هبة الدولة العثمانية فى مصر مما دعم فكرة انسلاخ مصر من الدولة العثمانية .

وقد اصبحت تركيا فى مصر فى التسعينات من القرن الماضى اشبه شىء بغراب المقاته ، وبزوال خطرها الحقيقى على الوجود والنفوذ الانجليزى فى مصر ، لم تر انجلترا وصحافتها فى مصر بأسا من المحافظة على حقوقها الشكلية بل والتسامح مع من يدينون بالولاء

لها ، لان الخطر الحقيقي على الوجود والنفوذ الانجليزى فى مصر جاء من مصدر اخر هو فرنسا وروسيا ، والمحور الذى نشأ بينهما لاجراج المجلتر من مصر ، وهو محور كانت تمثله جريدة «الاهرام» بصفة أساسية . وقد نشأت مناظرة غربية تعكس هذا الوضع موضوعها : اى الدولتين تعد صديقا تقليديا للباب العالى ؟ المجلتر ام فرنسا . وقد حاولت «المقطم» واخواتها الانجليزيات ان تثبت للرأى العام المصرى ان المجلتر كانت دائما صديقة تركيا الصدوق وان فرنسا كانت دائما عدوتها اللدود اما «الاهرام» فقد حاولت ان تثبت عكس ذلك (المقطم و «الاهرام» اعداد ١٨٩٠ و ١٨٩١) وقد انحازت «المؤيد» لرأى «المقطم» فى هذه المعركة (عدد ٢ و ١٥ اغسطس ١٨٩١) اما تعليق الخديو عباس حلمى فى «مذكراته» («المصرى» ٧ ابريل ١٩٥١) على السياسة الانجليزية وقتئذ فهو ان «المجلتر لم تكن تتردد فى ارضاء السلطان يوما لتعود فى غداته الى قص اطراف امتيازات تركيا» .

وما قوض من هبة تركيا فى مصر فى التسعينات من القرن التاسع عشر تجمع ثوار (تركيا الفتاة) او الاتراك الاحرار الثائرين على استبداد السلطان عبد الحميد وعلى تخلف الخلافة العثمانية فى مصر فرارا من بطش الخليفة الطاغية . وقد بسط اللورد كرومر عليهم حمايته فاصدروا فى مصر جملة جرائد باللغات التركية والعربية والفرنسية كجريدة «ايلرى» الى الامام» لنسف الخلافة العثمانية المتعفة واقامة الدولة العصرية فى تركيا . وقد كان من أهم صحف الاتراك الاحرار فى مصر ، «القانون الاساسى العربى» ويحررها ولى الدين يكن ومحمد قدرى ، و «المشير» ويحررها سليم سركيس و «لسان العرب» ويحررها نجيب حداد و «النبراس» و «بصير الشرق» ويحررها مراد الطاغستافى و «أمل» ويحررها حسن فهمى و «اجتهاد» ويحررها الدكتور عبد الله جودت ، «والانذار» ويحررها يوسف حمدى يكن وكل هذه الصحف انشئت فى ١٨٩٤ و ١٨٩٥ . وكان السلطان عبد الحميد لا يفتأ يطالب الحكومة المصرية بطرد هؤلاء الثوار وتسليمهم لاستانبول لحاكمتهم ولكن كرومر بسط عليهم حمايته كما بسطها على ليون فهمى وعثمان باشا بدرخان ولم يجد السلطان عبد الحميد مناصا من اللجوء الى نفس السلاح دفاعا عن نفسه ونظامه فاشتري بعض الصحف والاقلام الاوروبية والعثمانية للرد على الاتراك الاحرار . وبهذا اصبحت مصر مسرح ذلك الصراع الرهيب بين القديم والجديد فى الدولة العثمانية نفسها حتى اطاحت حركة تركيا الفتاة بالسلطان عبد الحميد فى ١٩٠٨ واطاحت معه بالخلافة العثمانية وبفكرة الجامعة الاسلامية .

وكما شجعت المجلتر دعوة «مصر للمصريين» لسلخ مصر عن الامبراطورية العثمانية ، شجعت كذلك حركة الشام للشوام وارمينيا للارمن وبلاد العرب للعرب وشجعت دعوة القومية العربية حتى تقطع اوصال الدولة العثمانية وتمزقها من الداخل باثارة الفتن والقلاقل

والثورات الانفصالية التي نسفت الكيان العثماني الكبير ، بل لقد شجع الانجليز دعوة «اسرائيل للاسرائيليين» وصدرت في مصر جريدة «نهضة اسرائيل» التي اغلقتها الحكومة المصرية في ١٨٩٠ واصدر الخاخام فرج مزارحى جريدة «الحقيقة» في اول مارس ١٨٨٩ ودعا فيها لانشاء وطن قومي لليهود ، كما اسس الارمني اسكندر كركور مجلة «الزراعة» وكان يحرقها ايوب عون ، وقد خصصت كثيرا من صفحاتها للدفاع عن اليهود واثبات انهم شعب زارع على عكس ما يشاع عنهم مستدلة على ذلك بتقديم زراعتهم في يافا وبمشروعات البارون روتشيلد لشراء ٥ ملايين متر مربع في شرق الاردن لزراعتها ، وقد كان الهدف من كل هذا تجميع اليهود الشرقيين من رعايا الامبراطورية العثمانية حول فكرة الاستقرار في وطن قومي في فلسطين ثم انشاء دولة اسرائيل .

وكانت الصحافة المصرية تعمل بين ١٨٨١ و ١٨٩٤ في ظل قانون المطبوعات الصادر في ١٨٨١ لقمع صحافة الثورة العربية . وقد بين الدكتور يونان ليب رزق ان السبب المباشر في تعطيل العمل بقانون ١٨٨١ هو ان الخديو عباس حلمي في صراعه مع اللورد كرومر حاول استخدامه ضد جريدة : «المقطم» الناطقة بلسان الاحتلال البريطاني^(١) . وكان اخر اثر من اثار هذا القانون هو اندار جريدة «المؤيد» في ١٨٩٤ . وقد ظل هذا القانون معطلا حتى اعاد مجلس النظار المصرى العمل به في ٢٥ مارس ١٩٠٩ . اى ان صحافة مصر ظلت تعمل في حرية مطلقة لفترة ١٥ سنة بين ١٨٩٤ و ١٩٠٩ ، وهذه هي الفترة التي كان اللورد كرومر يهاهى بها كمجد من اجماده ، وهى اطلاق حرية الصحافة . وقد اعيد العمل بقانون ١٨٨١ في عهد المعتمد البريطاني السير الدون جورست Sir Eldon Gorst بعد رحيل كرومر في مايو ١٩٠٧ . كذلك نبه الدكتور يونان رزق (ص ٢٦٢) الى أن سياسة الوفاق بين الخديو عباس الثانى وجورست ، خلف كرومر ، قد سهلت احياء قانون المطبوعات في ١٩٠٩ الذى كان اول اثر من آثاره تجميد الصحافة بصفة عامة والصحافة الوطنية بصفة خاصة . ومن حقنا ان نستخلص ان احياء قانون المطبوعات كان بمثابة هدنة مؤقتة بين عباس حلمي والمعتمد البريطاني الذى خلف كرومر . ولولا وفاة جورست العاجلة وحلول اللورد كيتشنر Lord Kitchener محلة ربما امتدت هذه الهدنة بين القصر والانجليز على حساب الحركة الوطنية سنوات اطول .

(١) «الرقانون المطبوعات في الحركة الوطنية ١٩٠٩ - ١٩١٢» جامعة عين شمس ١٩٦٨ ص ٢٥٨ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلة التاريخية المصرية عدد ١٤ (١٩٦٧/١٩٦٦) .

وفي فترة تعطيل قانون المطبوعات من ١٨٩٤ حتى ١٩٠٥ قبيل رحيل كرومر في ١٩٠٧ لم يجد كرومر مدعاة للانزعاج الحقيقي من الصحافة في مصر ، رغم ارتفاع نبرتها تدريجياً آناً لصالح مصر وآناً لصالح الدولة العثمانية حتى بلغت مبلغ الاتهاب بعد ١٩٠٥ ، وانتهت بارغام كرومر نفسه على الانسحاب من مصر في ١٩٠٧ . فقد كان كرومر مطمئناً الى سلطة المجلّتا الفعلية في البلاد بقوة جيش الاحتلال ، كما انه كان يرى في حرية التعبير افضل صمام للامان من كبت التيارات العنيفة تحت الارض وبذلك تكون واضحة تحت بصره ومراقبته ، فضلاً عن ان المجلّتا كان لها عدة صحف وطيدة تدعو لها وتترجم لسياستها . ولكنه بعد ١٩٠٥ بدأ يعيد النظر في سياسته «دعه يعبر» التي كان قد اتبعها نحو ١٣ سنة متصلة .

وقد تركزت الدعوة المعادية للمجلّتا وللاحتلال البريطاني في جريدة «المؤيد» التي انشأها الشيخ علي يوسف ثم في جريدة «اللواء» التي انشأها مصطفى كامل . والتهبت حملتها على المجلّتا في تصاعد عنيف بين ١٩٠٥ و ١٩٠٩ حين تم اجهاضها باحياء قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ . وقد تبلورت هذه الحملة حول أربع قضايا هي :

١ - الازمة المقدونية في اواخر ١٩٠٥ ، وقد كان من اهم المقالات التي نشرتها «المؤيد» حولها مقال (الحياة أو الموت) لمصطفى كامل في عدد ٢٦ نوفمبر ، ومقال «عداوة المجلّتا للاسلام» لاحمد حلمي في عدد ٢٩ نوفمبر ، وبحور هذه المقالات هو الدعوة للجامعة الاسلامية والتشديد بالتدخل الاوروي في مقدونيا ضد الدولة العثمانية ، وقد وصفها اللورد كرومر بأنها مقالات تهدف الى اثاره التعصب الديني .

٢ - «أزمة العقبة» في النصف الاول من ١٩٠٦ على اثر حادث طابة على خليج العقبة . وقد كان موقف الصحافة «الوطنية» يدافع عن حق تركيا في نصف سيناء جنوب خط عرض ممتد من ميناء العقبة الى ميناء السويس بينما كان موقف المجلّتا ان سيناء كلها مصرية (١) وقد استخدمت صحافة الحزب الوطني في هذه الحملة سلاح وحدة العالم الاسلامي والجامعة الاسلامية لتبرر التنازل للدولة العثمانية عن نصف سيناء الجنوبي ، وقد بلغ من ضراوة هذه الحملة واستنفارها الشعور الديني ان اللورد كرومر كتب للسير ادوارد جراي Sir Edward Grey في ٢٥ ابريل ١٩٠٦ منذراً بان البلاد على شفا ثورة دينية بسبب ازمة العقبة ، ويلوح باحياء قانون المطبوعات لسنة ١٨٨١ .

٣ - «حادثة دنشواي» في النصف الثاني من ١٩٠٦ التي قادتها حملتها جريدة

« اللواء » ومصطفى كامل ، وهى الحادثة التى أدت الى سقوط كرومر ، وقد جدد كرومر بسبب هذه الحملة فى تقريره السنوى للحكومة البريطانية عن ١٩٠٦ طلبه حول « وجوب تقييد حرية الصحف » .

٤ - « ثورة قرية الكاملين » فى الجزيرة بالسودان التى قعت بوحشية جعلت الشيخ عبد العزيز جاكوب يشصفها فى اللواء بانها « دنشواى اخرى » (عدد ٢٨ مايو ١٩٠٨) . ومن هذا يتبين انزعاج كرومر فى اواخر عهده بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ من التهاب الصحافة الوطنية والصحافة الموالية لتركيا ضد الانجليز الى حد انه نصح حكومته باحياء قانون المطبوعات بدلا من اللجوء الى القضاء . وقد كان قانون ١٨٨١ يبيح للحكومة ان توقع على الصحف توقيعا اداريا العقوبات الالية : الغرامة ، الانذار ، التعطيل المؤقت ، الالغاء النهائى . وحين عجز جورست عن السيطرة على الموقف كتب لحكومته فى تقريره السنوى لحكومته عن عام ١٩٠٨ « أن افضل وسيلة لمواجهة هذه الصعوبات تطبيق قانون المطبوعات » وقد كان له ما أراد فى مارس ١٩٠٩ .

وهنا نجب التفرقة بين فريقين من دعاة الجامعة الاسلامية والولاء للخلافة العثمانية : فهناك الوطنيون المصريون الذين كانوا يرون فى توحيد الصف مع الدولة العثمانية وسيلة فعالة لاجلاء الانجليز عن مصر ، وهؤلاء كانوا يقدررون ان خطر التبعية البريطانية كان اشد وبالا من خطر التبعية العثمانية ، وبالتالي فقد قبلوا مبدأ الولاء للخلافة العثمانية كبرنامج سياسى وليس كغاية وطنية او حضارية . وقد كان المعبر عن هذا الفريق الشيخ على يوسف اولاً ثم الزعيم مصطفى كامل ومن بعده الزعيم محمد فريد . وفى تصور هذا الفريق انه لم يكن هناك تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة . وقد ارسل مصطفى كامل خطابا الى « الديلى جرافيك » نشرته فى ١٥ اغسطس ١٩٠٦ يرد فيه على مقالات هذه الجريدة التى كانت تنطوى على التشكيك فى وطنيته ووقوعه اداة فى يد تركيا مؤكدا فيها ايمانه بمبدأ « مصر للمصريين » « اللواء » عدد ٣٣ اغسطس ١٩٠٦ . وفى نفس الفترة إتهمت جريدة « السلطان » الفرنسية مصطفى كامل بأنه كان يعمل على استبدال الانجليز بالأتراك وانه لا معنى للوطنية عند المصرى (اللواء عدد ٢٦ اغسطس ١٩٠٦) . فرد مصطفى كامل فى « اللواء » عدد ٢٨ اغسطس ١٩٠٦ بعنوان « مصر للمصريين - وطنية وجامعة اسلامية بأنه لا تعارض بين ان تكون مصر للمصريين وان تكون مصر للخليفة . وقد كان هذا هو الباعث لمصطفى كامل لاطلاق بعض الشعارات الماثورة مثل قوله : « لولم اكن مصريا لوددت ان اكون مصريا » ومهما كان مصطفى كامل قد اخطأ فى

بعض مواقفهما كما حدث في أزمة العقبة أو في بعض تقديراته كعدم ادراكه لطبيعة الخامة الدينية المتفجرة التي استخدمها في كفاحه الوطنى بين الجهال والغوغاء وانصار تركيا وعملاتها فهو قد كان قائد الجناح الصحى فى الحزب الوطنى الذى وجد فى معادلة «مصر الاسلامية» صيغة وطنية لتحزير مصر من ناحية ومواجهة غزو الحضارة الاوروبية للشخصية الاسلامية من ناحية اخرى .

فقد كان هناك فريق آخر داخل الحزب الوطنى عاجز لسبب او لآخر عن الجمع بين فكرة القومية المصرية وفكرة الجامعة الاسلامية ، ولذا لم يروا فى انتفاضة الحزب الوطنى فى العقد الاول من القرن العشرين وفى دعوة الجامعة الاسلامية الا حركة تجاهد فى سبيل رد مصر للتبعية التركية . وعند هؤلاء كان الولاء للخلافة العثمانية مصفى من كل فكرة وطنية مصرية .

من اجل هذا لست أراى اوافق تماما على رأى الدكتور يونان رزق فى بحثه «اثر قانون المطبوعات فى الحركة الوطنية المصرية ١٩٠٩ - ١٩١٢» ص ٢٦٢ ، حيث يقول :

«واذا سلمنا ان مفهوم العمل الوطنى فى مصر طالما بقيت قوات الاحتلال البريطانى على اراضيها يتمثل فى العمل على اخراج هذه القوات لوجدنا بحق ان الحزب الوطنى هو صاحب هذا الاتجاه خلال سنى ما قبل الحرب . وبالتالي فاننا عندما نؤرخ للحركة الوطنية المصرية فى تلك الحقبة فانما نؤرخ فى الحقيقة لهذا الحزب .

» ورغم ان العمل السياسى للحزب الوطنى المصرى وقد ارتبط بإساليب معينة فى تلك الفترة قد لا ترضى المفاهيم الوطنية الحالية مثل دعوة زعماء هذا الحزب للارتباط بالدولة العثمانية والالتفاف حول كرسى الخلافة مما دعا بعض خصومه لاتهمه بأنه ليس مواليا تماما لفكرة (الوطنية المصرية) الا ان مؤسس هذا الحزب لم يراى اى تعارض بين الولاء لمصر والولاء للخلافة .»

فالمشكلة لم تكن فى مصطفى كامل مؤسس الحزب الوطنى ولا فى خلفه محمد فريد وانما كانت فى الحزب نفسه الذى اثبتت الايام انه ملقى من عناصر متبانية بعضها اتخذ من الدولة العثمانية سندا لتحرير مصر من الانجليز وبعضها عثمانية الولاء اتخذ من كفاح مصر ضد الانجليز وسيلة لرد مصر الى التبعية العثمانية ، وكلا الفريقين كان يعمل تحت راية الاسلام والجامعة الاسلامية . وبلا ادنى حساسيات ونحن نكتب تاريخ مصر ، لا اظن ان من اطلقوا بعدهمقتل

بطرس غالى شعار «تسلم يمين الوردانى الى قتل بطرس النصرانى» ليردده الصبية والعوام فى ارجاء مصر ، كانوا يفكرون فى مصر او فى امتياز قناة السويس او فى أى شىء له علاقة قريبة أو بعيدة بالوطنية وانما كانوا يفكرون فى استخدام الدين لدفع البلاد الى هلاوة المذابح الدينية . فربما كان بطرس غالى يستحق القتل حقاً - وانا شخصيا لست من قضائه - ولكن لأسباب اخرى غير انه «نصرانى» وبلا حساسية ايضا ونحن نكتب تاريخ مصر ليس من داع لان تلقى اللوم دائما على الغوغاء المساكين لان بين قيادات الحزب الوطنى من كانوا يكتبون فى نفس هذا المعنى نارى المقالات على صفحات بعض جرائد الحزب الوطنى .

ولدينا شهادة ويلفريد سكاون بلنت فى مقال نشره فى «المانشستر جارديان» عدد ١٦ ابريل ١٩٠٩ («اللواء» عدد ٥ مايو ١٩٠٩) عن المحياز المجلتر الى السلطان عبد الحميد فى ذلك الصراع الرهيب بين انصار القديم وانصار الجديد فى تركيا نفسها الذى انتهى بنجمله فى ١٩٠٩ ووقوف المجلتر موقف الحامية للخلافة والاسلام ، ان الوطنيين المصريين تنازلوا عن دعوتهم للجامعة الاسلامية و «ذهب عن العاطفة الوطنية المصرية ما كان يعززها من الشعور بالجامعة الاسلامية . وقد اصبح الحزب الوطنى بعدها سياسيا ودستوريا تماما بعد أن كان اسلاميا ضمنا » . وهذه درجة متقدمة من النضوج السياسى ، لانها تنطلق من مبدأ : بنست خلافة يحميا الانجليز .

ولكن شهادة بلنت تنطوى على تعميم شديد . فمعروف ان الحزب الوطنى انشق على نفسه بعد وفاة مصطفى كامل فى ١٩٠٨ ، فظهرت فيه عدة اجنحة تتفاوت فى التطرف والاعتدال . وقد كان الحزب الوطنى منذ تأسيسه وحتى سقوط كرومر وبعجى جورست مدينا بجزء كبير من قوته الى تأييد الخديو عباس الثانى اياه مما شجع الكثيرين من رجالات الدولة والسرياتلية ان يتعاطفوا معه علنا أو سرا . فلما تولى جورست منصب المعتمد البريطانى فى مكان كرومر فى ١٩٠٧ بدأ مرحلة جديدة من السياسة الانجليزية تقوم على التودد لشعور المسلمين والتودد للخديو عباس الثانى عرفت (بسياسة الوفاق) ، وكانت هذه السياسة جزءا من خطة اوسع تقوم على التقارب بين المجلتر والخلافة العثمانية لمواجهة المد الديموقراطى والعلمانى الكبير الذى اجتاحت تركيا نفسها بقيادة حزب «الاصلاح والترقى» وحزب «تركيا الفتاة» وانتهى بنجلىع السلطان عبد الحميد .

وقد أدى تغير الخريطة السياسية الى استقالة بعض اعضاء الحزب «المعتدلين» الموالين للخديو عباس الثانى أو للخليفة العثمانى او خروجهم مثل محمد فريد وجدى صاحب جريدة

« الدستور » الذى اعلن فى جريدته عدد ٢٠ ابريل ١٩٠٩ ان فى مقدمة اسباب خروجه من الحزب الوطنى عداء الحزب للخديو . وكذلك اوقف محمود حسيب بك فى ١٩٠٨ جريدته « ضياء الشرق » . وقد كانت المشكلة التى واجهها الحزب الوطنى منذ التقارب التركى الانجليزى ووافق الخديو مع الانجليز ايام جورست هى مشكلة الاختيار بين الاستمرار فى الاسلوب « السياسى » الذى اختطه مصطفى كامل ، ويقوم على المناورة مع الانجليز بالقوى السياسية المتاحة له كقوة الخديو وقوة الخليفة ، او الاندفاع بالجهاد الوطنى الى حافة الثورة . وقد كان مصطفى كامل والحزب الوطنى تحت زعامته ينجش عواقب الثورة ويلى مسئولية احتلال البلاد على عرائى وثورته الفاشلة ، ولذا آثر اتباع نهج الاعتماد على القوى السياسية المتصارعة . وقد كان موقفه منطقيا فى زعيم اتخذ من الخديو ومن السلطان عضدا له . لمصطفى كامل اذن رغم كل التهابات الوطنية كان فى حقيقة الامر قائد جناح « العقلاء » او « المعتدلين » اليائسين من قوة الشعب الذاتية لتحرير مصر المعتمدين على السلطة الشرعية ممثلة فى الخديو والخليفة . وبعد تحالف الخديو والخليفة مع الانجليز دخل محنة الاختيار بين تجميد الحركة الوطنية تمشيا مع السياسة العليا او النزول الى الجماهير الشعبية وما يترتب على ذلك من تغيير مضمون الحركة الوطنية من حركة اوتوقراطية توجهها القمة الى حركة ديمقراطية تتلقى وحيا من الجماهير الشعبية . وقد انقلبه موته المأسوى فى شرح الشباب من محنة هذا الاختيار .

وبعد وفاة مصطفى كامل وخروج « المعتدلين » آل حزبه الوطنى الى محمد فريد والمتطرفين من امثال عبد العزيز جاويش واحمد حلمى وسيد على واسماعيل شيمى الخ .. وآلت رئاسة تحرير « اللواء » جريدة الحزب الى عبد العزيز جاويش . ولكن هؤلاء المتطرفين الذين اختاروا طريق الثورة لم يكونوا يتكلمون لغة واحدة أو يؤمنون بعقيدة واحدة أو يسعون لغايات واحدة . وسرعان ما تجلّت انشقاقاتهم فتصدع الحزب الوطنى من الداخل حتى قبل ان تجهز عليه الاحداث من الخارج . فتعددت الجرائد الناطقة بلسان الحزب . وكان اهمها جريدة « مصر الفتاة » التى اسسها يوسف بك المويلحى وشركاه وكانت تصدر فى القاهرة ، و« وادى النيل » التى كانت تصدر فى الاسكندرية و« القطر المصرى » التى كان يحررها احمد حلمى بعد خروجه من « اللواء » فى زمن عبد العزيز جاويش و « البلاغ المصرى » التى اسسها اسماعيل شيمى بك . وقد كانت « القطر المصرى » اكثر هذه الجرائد تطرفا وكان محررها ينسب الى نفسه الامانة على مبادئ الحزب الوطنى الاصيل . واخيرا أصدر الحزب الوطنى نفسه جريدة « العلم » فى مارس ١٩١٠ بعد ان تخلى عن جريدة « اللواء » لانه وجد ان رئيس تحريرها الشيخ عبد العزيز جاويش لا يعبر عن مبادئ الحزب . وقد اغلقت هذه الجرائد الواحدة بعد

الآخري بعد احياء قانون المطبوعات في ١٩٠٩ ، وكانت آخر الجرائد التي عصف بها هي «وادي النيل» (ربيع ١٩١٢) و«العلم» (أواخر ١٩١٢) .

وقد توسلت بعض جرائد حزب الوطني مثل «مصر الفتاة» و«البلاغ المصري» للاستفادة من الحصانات القانونية التي كان يتمتع بها الأجانب في مصر بموجب الامتيازات الأجنبية ، فنقلت «مصر الفتاة» ترخيص إصدارها إلى ميكانيكي الماني اسمه أوجست كان August Kahn وخرجت جريدة «البلاغ المصري» كملحق للجريدة الفرنسية «لا ديبش إيغيسيان» «La Dépêche Egyptienne» وتحمل اسم رئيس تحرير فرنسي هو البان ديروجا Alban de Roga ومالك إسباني هو جاك دارجيل Jacques d'Argilla من ٩ يوليو ١٩١٠ . وكان رئيس التحرير الفرنسي من كبار المثقفين الفرنسيين في مصر وعميد الصحفيين الأوروبيين بها . وقد حاولت «القطر المصري» أن تلعب نفس اللعبة فاستأجرت إيطاليا ثم فرنسا اسمه راؤول مارشان Raoul Marchan لإدارتها اقتداء بجريدة «مصر الفتاة» ، وكان البقصد من كل هذا التحايل على قانون المطبوعات وشل الحكومة عن إلغاء هذه الجرائد إلا بموافقة الدول التي ينتمي إليها هؤلاء الأجانب . وقد نجح هذا التحايل جزئيا ولكن الحكومة المصرية والحكومة البريطانية نجحتا في اقناع المانيا وفرنسا وأسبانيا بنفي هؤلاء الرعايا المتعاونين مع الوطنيين من مصر ، وامكنا بذلك العصف بهذه الصحف .

ولم تكتف السلطات بإلغاء هذه الصحف ولكنها لجأت إلى تقديمهم للمحاكمة وإلى نفيهم من مصر . وكان من أشهر المحاكمات الصحفية محاكمة عبد العزيز جاويش الأولى في ١٩٠٨ بتهمة «نشر أخبار كاذبة» و«إهانة نظارة الحربية» لتنديده في جريدة «اللواء» بإجراءات القمع الشديدة التي اتخذت في قرية الكاملين بالجزيرة في السودان وقد برأته المحكمة ، ومحاكمة عبد العزيز جاويش الثانية في ١٩٠٩ لتسيجه الخواطر بمقالة «ذكرى دنشواي» في «اللواء» عدد ٢٨ يونيو ١٩٠٩ (الحبس ثلاثة شهور) وإنذار جريدة «اللواء» على مقالات عبد العزيز جاويش التي مجد فيها إنجلترا ، الشاب الهندي الذي اغتال السير كيرزون ويلي ، وقد اعتبرت التحريض على كراهية الحكومة تحريضا على الاغتيال السياسي .. ومحاكمة عبد العزيز جاويش الثالثة بأربع تهم «العيب في الذات الخديوية وتحسين جريمة دإنجرا والورداني لاغتيالها وزيرين وإهانة ناظر الحقانية . ومحاكمة محمد فريد لما نشره من تقرير لكتاب «وطني» للشهيد علي الغاياني (صدر الحكم في ٦ أغسطس ١٩١٠ بحبس الغاياني سنة مع الشغل غاييا لوجوده في استانبول وحبس عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور ثم صدر في ٢٣ يناير ١٩١١ بحبس محمد فريد سنة أشهر بعد عودته من أوروبا) . وقد نجح

جورست في اقناع السير ادوارد جراي بنى عبد العزيز جاويز من مصر الى جبل طارق بعد مراسلات عديدة تمت خلال شهر مايو ١٩١٠ ، بعد صدور الحكم على ابراهيم ناصف الورداني قاتل بطرس غالى باشا في ٢٠ فبراير ١٩١٠ ولكن عبد العزيز جاويز فر الى استانبول قبل تنفيذ قرار ابعاده . كذلك كان من اشهر المحاكمات الصحفية محاكمة احمد حلمى محرر « القطر المصرى » في ١٦ ابريل ١٩٠٩ بتهمة مهاجمة الخديو واسرة محمد على (الحبس عشرة شهور مع تعطيل الجريدة ستة شهور واعداد العدد ٣٧ منها) ، ومحاكمة احمد حلمى الثانية بتهمة تزعم مظاهرة في اول ابريل ١٩٠٩ للاحتجاج على قانون المطبوعات واهانة الحكومة في الخطبة التى القاها في تلك المظاهرة (الحبس ستة شهور) وهكذا وهكذا .

هذه كانت اجراءات القمع الادارى والقمع القضائى التى اتخذت نتيجة لاجراءات قانون المطبوعات الصادر في ١٨٨١ . وعندما اتفق جورست مع الخديو عباس الثانى على اعادة العمل بقانون المطبوعات حدد ثلاثة من الوزراء بالاستقالة لوفد هذا القانون ، وهؤلاء هم سعد زغلول وسعيد باشا وحسين رشدى باشا ، كما ورد في احمد شفيق باشا (« مذكراتى في نصف قرن » ج ٢ ، القسم الثانى ص ١٧٤ - ١٧٦) . ويقال أن الخديو عباس الثانى حدد هؤلاء الوزراء المحتجين بان من يستقيل منهم لن يتولى اى منصب عام بعد ذلك فترجعوا عن نيتهم .

أما في المجالس النيابية ، وهى « الجمعية العمومية » و « مجلس شورى القوانين » فقد اثير موضوع « قانون المطبوعات » بعد سنة من صدوره . ففي جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠ قدمت « الجمعية العمومية » ثلاثة اقتراحات بالغاء « قانون المطبوعات » احدهما من صادق بك اباضه ، مؤسس على أن القانون الذى اصدرته الحكومة يطبق على المصريين ولا يطبق على الاجانب وبالتالي فهو مخالف لما طلبه اعضاء الجمعية العمومية . والاقتراح الثانى من عبد اللطيف الصوفانى بك فقد كان مؤسس على أن قانون المطبوعات « لا ينطبق على الحرية الشخصية والحقوق العمومية » (يقصد يتنافى مع) . واما الاقتراح الثالث من محمد افندى خضر فقد كان مؤسس على أن « قانون العقوبات مع سهر اولياء الامور على تنفيذه فيه الضمان الكافى لتأديب كل متطرف » ، اى ان الاجراءات القضائية تغنى عن الاجراءات الادارية . وقد كان النواب الثلاثة من اقطاب الحزب الوطنى . وقد طلبت الجمعية العمومية بالاجماع في نهاية الجلسة من الحكومة الغاء قانون المطبوعات . (محضر جلسة ٣٠ مارس ١٩١٠) « الوقائع المصرية » ملحق رقم ٢٤٥ في ١٨ ابريل ١٩١٠ .

وقد حدث كل هذا بعد مقتل بطرس غالى بسنة اسابيع او اقل ، وقد كان من المستحيل على الحكومة اجابة مثل هذا الطلب . بل على العكس من ذلك فقد رأت الحكومة تغليظ العقوبة على جرائم النشر فتقدمت في جلسة ٣٠ مايو ١٩١٠ الى « مجلس شورى القوانين » بمشروع قانون بمحاكمة الصحفيين امام محاكم الجنايات بدلا من المحاكم الابتدائية . وقد وافقت على ذلك اللجنة القانونية بالمجلس مشرطة امرين : الغاء « قانون المطبوعات » « بقاء قانون العقوبات » ، وتطبيق قانون العقوبات المصرى على الصحافة الاجنبية في مصر . وقد حاول سعد زغلول ، ناظر الحقانية (وزير العدل) اقناع الاعضاء بان المشروع « لا يقضى بتقييد حرية الصحافة ولا هو من هذا القبيل مطلقا » ولكن مجلس شورى القوانين رفض مشروع الحكومة باغلبية الراء .

وقد حيت صحافة الحزب الوطنى موقف « الجمعية العمومية » (« مصر الفتاة » ، عدد ٣١ مايو ١٩١٠) وموقف « مجلس شورى القوانين » (« العلم » عدد ٣١ مايو ١٩١٠) . ولكن الحكومة مضت في خطتها واصدرت القانون الجديد الذى يحول جرائم النشر من جنحة الى جناية . لقد التهمت البلاد بعد مقتل بطرس غالى ووقفت على حافة الفتنة الطائفية . وقد كان الخطأ الاكبر الذى تورطت فيه صحافة الحزب الوطنى انها خلطت بين الوطنية والدين فيدا وكأن خطأ بطرس النصرانى او خيائته بمشروع مد امتياز قناة السويس قد جاء من نصرانيته وليس من قصور نظره السياسى او من اشتراكه وطبقته في المصالح مع الاستعمار الاوروبى . وكان مؤتمر اسبوط في ١٩١٠ وكان مؤتمر القاهرة في ١٩١١ . وسحين تندهور لغة الكفاح الوطنى فتطالب بجمل جلود المسيحيين نعالا وشعورهم حبالا كما كان ينادى الشيخ المغربى عبد العزيز جاويش وهو في استانبول مخاطبا اهل مصر ، نعرف ان الذى كان يستصرخ لم يكن صوت مصر ولكن صوت الامبراطورية العثمانية ذات السجل الطويل في المذابح الدينية .

وهكذا انتهى الحزب الوطنى فعليا لا رسميا في ١٩١٢ بالتصديق الداخلى وبالقمع الخارجى . لما انقضى عام ١٩١٢ حتى كانت كل صحيفة قد وئدت واكبر زعمائه مشردين بين تركيا والمانيا وفرنسا . وكان عظيمهم ، محمد فريد ومعه فئة ، يعمل في المنفى من اجل مصر . وكان رهيهم عبد العزيز جاويش ، ومعه فئة ، يعمل في المنفى من اجل استانبول . وكانت شهور العسل بين المجترأ وتركيا من ناحية ، وبين جورست والخديو عباس الثانى قد انتهت . وسحين بدت نذر الحرب العالمية الاولى في الافق نحو ١٩١٢ كانت الخريطة الاستراتيجية قد اتضحت فظهر فيها محوران عظيمان هما محور المانيا - تركيا ، ومعها ايطاليا ، ومحور إنجلترا - فرنسا ، ومعها روسيا . وكان الخديو تبعا لتركيا ينسق جهوده مع الالمان لطرد الانجليز من

مصر ، على طريقة عدو عدوى صديقي ، وهو عين ما كان الالمان يفعلونه مع تركيا والخليديو . ولم يكن واضحا ان كانت خطط عباس الثانى ، مع اطيب النوايا ، من اجل مصرام من اجل تركيا . كان هناك شىء واضح كالشمس : ان انتصار محور المانيا - تركيا فى الحرب العالمية الأولى كان خليقا برد مصر الى حظيرة الامبراطورية العثمانية وتجديد سيادة تركيا الفعلية على مصر والعالم العربى بعد ان غدت هذه السياسة مجرد لافتة لا تدل على شىء . فبعد خروج الانجليز المنهزمين ، ماذا كان يمنع دخول الترك المتصربين .

هذا ما ادركته مدرسة اخرى فى الوطنية المصرية : مدرسة الفلاحين المصريين الرافضين تماما وبتاتا لتجدد تجربة اربعة قرون من حكم العثماني (١٥١٧ - ١٩١٤) . وكانوا الفلول المهزومة من مدرسة الفلاحين المصريين الذين ثاروا بقيادة عراى قبل ذلك بثلاثين او اربعين سنة . ولكنهم كانوا قد اكتسبوا ما كان ينقص العربيين : العقل والثقافة وفن الحكم وعلم السياسة .. وحتى هؤلاء الفلاحين الجدد كانوا من طرازين متميزين : العقل المشبوب ويمثله لطفى السيد وجماعته والعاطفة العاقلة ويمثلها سعد زغلول وجماعته .

وهكذا ولد حزب الامة ، حزب العقل المشبوب فى ١٩٠٧ ليعبر عن مدرسة اخرى فى الوطنية المصرية تختلف عن مدرسة الحزب الوطنى . فقد انتهى الحرب الوطنى بعد انهياره فى ١٩١٢ الى فرسان روما نتيكيين ، يقودهم محمد فريد فى كفاحهم الوطنى المتفانى على انهار الصحف وفى مؤتمرات العواصم بين باريس ولوزان وبروكسل واستوكهولم ، وقتلة اراحيين تنظمهم جماعات سرية ترمى أو تحاول ان ترمى القنابل والرصاص على الخديو عباس الثانى فى ١٩١٢ (امام واكد ومحمود طاهر العربى ومحمد عبد السلام) وعلى السلطان حسين فى ١٩١٥ مرتين (الاولى محمد خليل والثانية محمد نجيب الهلباوى . ومحمد شمس الدين) وعلى ابراهيم فتحى باشا فى ١٩١٥ (صالح عبد اللطيف) .

وفى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ اجتمع العقل المشبوب مع العاطفة العاقلة على غاية واحدة هى استقلال مصر . لم تعد تركيا المهلهلة فى الحرب العالمية الاولى مشكلة بالنسبة لمصر : وخرج سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى لمواجهة ممثل بريطانيا وطالبوا باستقلال مصر . وحين قبل لهم : لا ، شبت ثورة ١٩١٩ المجيدة . ثم اختلف العقل المشبوب مع العاطفة العاقلة ، وذهب كل فى سبيل بحسب موقعة الطبقي . ولكن هذه قصة اخرى ، وهى ملحمة الشعب المصرى فى حقبة التاريخية التالية ، ١٩١٩ - ١٩٥٢ .

الباب التاسع

وادی النيل

وادی النيل

(١) تأمين الباب الخلفي

كانت لمصر في زمن الفراعنة سياسة أفريقية أساسها حماية أبواب مصر الخلفية (الجنوبية) والسيطرة على مسار النيل وعلى البحر الأحمر سواء لتأمين التجارة أو لنهب الثروة الأفريقية. وفي هيرودوت أن سنوسرت الثالث سيطر على البحر الأحمر أو بحر اريتريا والمحيط الهندي. وقد جاء في ماسبيرو عن النصوص الهيروغليفية أن تحتمس الأول Thothmes I بلغ منابع النيل حين وصل إلى منطقة البحيرات وأن جيشه بنى عددا من النقاط العسكرية على نهر النيل. ومعروف أن الصراع الرهيب الذي نشب بين حتشبسوت Hatshepsut وأخيها تحتمس الثالث Thothmes III كان يقوم أساسا حول سياسة مصر الأفريقية التي تبنتها حتشبسوت حتى بلاد بنط (الصومال) وسياسة مصر الآسيوية التي تبناها تحتمس الثالث حتى بلاد نهرينا (العراق أو ما بين النهرين).

ومنذ إنهار مصر القديمة انهارت علاقة مصر بأفريقيا ووادی النيل بصفة خاصة نحو ألفي سنة، إلا في فترات محدودة وفي حدود ضيقة، حتى جدد محمد على صلة مصر بالسودان في العصر الحديث بحملاته على السودان في ١٨٢٠ - ١٨٢٢. وبموجب فرمان التوريث الصادر في ١٣ فبراير ١٨٤١، والمترتب على معاهدة لندن في ١٨٤٠، وضع السودان تحت الإدارة المصرية وفقا للاتفاق الدولي، ولكن داخل إطار السيادة العثمانية التي فرضت على مصر نفسها بموجب معاهدة لندن في ١٨٤٠ والقرمان السلطاني ١٨٤١. وبهذا يكون محمد علي بهزيمته الدولية قد وسع أملاك سلطان تركيا الأفريقية باهراق دماء جنود مصر. ومع ذلك فقد بقيت سيادة تركيا على السودان شكلية أو فعلية بمقدار ما كانت سيطرتها على مصر نفسها شكلية أو فعلية بعد معاهدة لندن تبعا لقوة الحركة الاستقلالية في مصر أو ضعفها.

وقد عدد المؤرخون الأسباب التي دفعت بمحمد علي إلى فتح السودان بمجرد انتهائه من سحق الوهابيين واستيلائه على شبه الجزيرة العربية ، فذكروا (١) رغبة محمد علي في الاستيلاء على مناجم الذهب والنحاس في السودان وغيرها (٢) رغبة محمد علي في التخلص من قواته المرتزقة المشاغبة من الارناؤوط والدالات الخ ، وهى قوات غير نظامية من (الباشبوزق) بأبعادها في غزوات خارج مصر لإنشاء جيش مصرى نظامى قائم على التجنيد وليس على الاحتراف والارتزاق (٣) رغبته في القضاء على فلول المماليك المتجمعين في دنقلة بعد مطاردتهم في النوبة (٤) تأمين سبيل التجارة (٥) السيادة على النيل الأعلى خدمة لمشروعاته الزراعية في السودان .

كل هذه الأسباب صحيحة ولكنها فرعية ففى تقديرى أن هناك سببين رئيسيين لفتح محمد علي للسودان ، وهما :

١ - أن محمد علي كان يدرك في ١٨٢٠ أن قوته العسكرية لم تكن بعد كافية قبل بناء جيشه النظامى الكبير وترساناته لبدء مرحلة تحدى الدولة العثمانية مباشرة وإعلان استقلال مصر . وبالتالي فقد انشغل بتوسيع ملكه بالسيطرة على الأطراف ولم « يتوب » قرب الشام قبل الأوان ، وقد كانت كل حروبه الجبانية يمكن أن تشن باسم توسيع أملاك الدولة العثمانية أو إخضاع الثائرين عليها كما حدث في الحرب الوهابية ، وبالتالي فلا يمكن للباب العالى أن يعترض عليها .

٢ - أن محمد علي كان يعلم بدايات التسابق الاستعماري الأوروبي على القارة السوداء العذراء ، ولذا فقد رأى أن يستفيد من موقع مصر الجغرافى في السيطرة عليها قبل سيطرة الأوروبيين على أبواب مصر الخلفية^(١).

ولما كانت إنجلترا هى الدولة الأوروبية الأولى التى كانت تحاول السيطرة على منابع النيل ، فقد وجب أن ننظر الى فتح محمد علي للسودان على أنه جزء من استراتيجية محور مصر - فرنسا أيام محمد علي في مواجهة محور تركيا - إنجلترا . وقد كانت براعة التوقيت من جانب محمد علي أنه رتب فتح السودان في مرحلة ولائه

(١) يزيد هذا ما جاء في الراقى ، عهد محمد علي ، صفحة ١٧٠ عن كتاب ابراهيم باشا فوزى « السودان بين يدى غوردن وكينشتر » (ج ١ ص ٥٨) قال ابراهيم باشا فوزى : « قضى ساكن الجنان محمد علي باشا محب الدبار المصرى لباتين من فتح السودان بل تخلص من دولتين كبيرتين . فقد علمت من شيخ ذى منصب عال معاصر لمحمد علي باشا أن دولة أوروبية كبيرة كانت تسعى لمعارضته باحتلال منابع النيل ، فاهتم لهذا الخبر أكبر اهتمام واستشار كثيرا من المهندسين الاوروبيين الذين جاء بهم من بلادهم الى القطر ، فاقروا بالاجماع أن وقوع منابع النيل تحت برائن هذه الدولة مما لا تحمد مغبته . حيث تصير حياة مصر في يدها فصمم على ارسال الحملة الى السودان » .

لتركيا ، ولذا لم يكن للدولة العثمانية الاعتراض على فتوحاته السودانية بأي حال من الأحوال ، لمجرد تعاضدها الدول مع إنجلترا . وبهذا المعنى كان فتح مصر للسودان وجهة من وجوه الصراع الإنجليزي الفرنسي خارج القارة الأوروبية ، وبمجرد امتداد لصراع الدولتين حول البحر الأحمر ومداخل الشرق الأقصى ، لا فرق بينه وبين صراعها على فتح قناة السويس .

وفي الرافعي كلام كثير عاطفي لطيف لتسوية فتح مصر للسودان لعقول السودانيين مؤسس على الاعتذار بأن الحروب كثيرا ما كانت دعامة « للوحدة القومية » كحروب إنجلترا مع اسكتلندا والحرب الأهلية الأمريكية ، الخ ... ولكن ألا يكفي أن نقول ان السودان - بغض النظر عن شركة النيل - كان مقدرا له في زمان التسابق الاستعماري إما أن يكون سودانا مصرية أو أن يكون سودانا إنجليزيا .

وكان العذر الرسمي الذي استخدمه محمد علي لغزو السودان هو تجمع المالك في دنقلة وراء النوبة العليا ، فدخل محمد علي معهم في مفاوضات للإستسلام والعودة إلى مصر مخفورين حيث تحدد إقامتهم في ريف مصر فلا يدخلون مدنها ، مشترطا عليهم أن يتنازلوا عن امتيازاتهم القديمة وألا يطالبوا بأموالهم المصادرة بعد مذبح القلعة . وحين رفضوا هذه الشروط جرد عليهم حملة السودان بعد أن ذهب بنفسه الى ما وراء شلال أسوان ليدرس المواقع بنفسه ويضع خطة الحملة . وحتى الباب العالي نفسه لم يكن يستطيع أن ينكر على والى مصر تأديب العصاة المصريين أو تأمين حدود مصر . وجهز محمد علي حملة قوامها ٥٤٠٠ مقاتل منهم ١٦٠٠ من الفرسان العثمانيين والعرب (البدو) والمغاربة و ٣٠٠ من المدفعية (٢٤ مدفعا) والباقيون من المشاة (٨٠٠ من العرب والمغاربة و ٧٠٠ من عرب العباددة والباقيون (٢٠٠٠ مقاتل) غير محمدين . والأغلب أنهم كانوا من الفلاحين) . وجعل على رأس هذا الجيش ابنه إسماعيل باشا وأركان حربه عابدين بك ورافق الحملة العالم الفرنسي فردريك كايو Frederic Gaillaud المختص في التعدين للبحث عن الذهب . وأرسل محمد علي جيشا آخر قوامه ٤٠٠٠ جندي وعشرة مدافع بقيادة صهره محمد بك الدفتر دار لفتح كردفان . وبهذا يكون مجموع حملة السودان نحو ١٠ر٠٠٠ مقاتل و ٢٠٠٠ لخدمة الجيش . ورافق الحملة ثلاثة من علماء الدين هم الشيخ محمد الأسوي الحنفي ، والسيد أحمد البقلي الشافعي ، والشيخ السلاوي المغربي المالكي . وقد خرج مشاة الحملة بمعدات وذخائرها

من مصر القديمة في ١٨ يونيو ١٨٢٠ على ٣٠٠ مركب حتى اسنا بطريق النيل ، وفي اسنا كان في انتظارهم ٣٠٠٠ جمل لنقل الحملة برا إلى السودان . أما فرسان الحملة ومدفعيتها فساروا في البر الغربي بهذا المركب .

واجتازت المراكب الشلال الأول ففر الممالك المقيمون في الدر . اجتازت المراكب الشلال الأول وأقامت في وادي حلفا نحو عشرين يوما ثم اجتازت الشلال الثاني ثم زحفت على مديرية دنقلة فبلغت سكوت ثم مدينة دنقلة . أما الفرسان فقطعوا المسافة من أسوان إلى وادي حلفا في ١٢ يوما . وفي دنقلة إستسلم بعض الممالك دون مقاومة وفر بعضهم الآخر ملتجئين إلى ملكها فرفض إيواءهم ؛ فتشتتوا بين القبائل السودانية وذابوا أو هلكوا . وبعد أن استسلمت سكوت إستسلمت المحس وأرقو ، وكانوا يظنون أن الجيش المصري سيرجع إلى مصر بعد إخضاع الممالك .

وكانت أول مقاومة وجدها الأمير اسماعيل باشا جنوبي دنقلة وشمال كورقي حيث هاجمت قبيلة الشايقية فرسانه وعددهم ٨٠٠ قبل أن تصل بقية جيشه الذي عوقته الشلالات ، وقتلوا من فرسانه ٧٥ فارسا . وبعد معركة دامت ثلاث ساعات هزمت الشايقية بعد أن خسرت ٨٠٠ . قتل وخسر الأمير اسماعيل ٣٠ قتيل ، وكانت الشايقية شجعانا فعرض عليهم اسماعيل الدخول في الجيش المصري فقبلوا وحافظوا على ولائهم للحكم المصري . ثم أحرق الأمير اسماعيل كورقي عاصمة الشايقية في مديرية دنقلة وعسكر فيها حتى اكتمل جيشه ثم زحف في ٢١ فبراير ١٨٢١ عبر صحراء بيوضه إلى بربر في رحلة مريرة وفتح بربر في ١ مارس ١٨٢١ ، وخضع له ملكها نصر الدين فأقره على بلده . ثم فتح الأمير اسماعيل شندى وخضع له ملكها نمر . ثم زحف الأمير اسماعيل إلى حلفاية بالقرب من ملتي النيل الأبيض بالنيل الأزرق واستولى عليها . ثم احتل الجيش المصري أم درمان على النيل الأبيض وعبروا النيل واحتلوا المثلث الذي اقيمت عليه مدينة الخرطوم . وكانت يومئذ محلة صغيرة بها نحو عشرة بيوت من الغاب . وترك الأمير اسماعيل حامية في الخرطوم ثم سار لفتح مملكة سنار على النيل الأزرق ، فاحتل واد مدني وخضع له ملكها نادی ، ودخل الأمير اسماعيل مدينة سنار في ١٢ يونيو ١٨٢١ .

أما جيش محمد بك الدقتردار فقد سار من دنقلة لفتح كردفان ثم دارفور في غرب السودان ، وكانت كردفان تابعة لسلطان دارفور . وكانت رحلة الدقتردار عظيمة

المشقة لانه سار بطريق دنقله وأبو في سبعة أيام في صحراء قواء لا زرع فيها ولا ماء .
وفي ابريل ١٨٢١ التحم جيش الدفتردار في باره من أعمال كردفان شمالي الأبيض
عاصمة كردفان بجيش نائب سلطان دارفور حاكم كردفان . وبعد معركة ضارية في
باره انتصر فيها الجيش المصرى سقطت الأبيض في يد محمد بك الدفتردار . وقد حاول
السلطان محمد الفضل ، سلطان دارفور ، إسترداد كردفان من الدفتردار ولكنه عجز .

وفتكت الأمراض بجيش الأمير اسماعيل في سنار بسبب الرطوبة والحرارة وسوء
التغذية ، فمات من المرض ١٥٠٠ من رجاله حتى أكتوبر ١٨٢١ وبلغ عدد المرضى
٢٠٠٠ . وأرسل محمد على إليه ابراهيم باشا مع نجدة من الجنود والأطباء والأغذية
 والملابس والرواتب المتأخرة . واتفق ابراهيم باشا والأمير اسماعيل على اقتسام عبء فتح
السودان . ففقد الأمير اسماعيل فرقة لفتح بلاد النيل الأزرق حتى فازوغلى على جتوى
سنار فاستولى عليها في يناير ١٨٢٢ وخضع له الملك حسن ملك فازوغلى . أما ابراهيم
باشا فقاد فرقة أخرى لفتح بلاد الدنكا على النيل الأبيض بين فلشودة وهر السوباط .
ولكن ابراهيم باشا توقف عند جبل القرين لأنه أصيب بالدوسنتاريا فعلاذ إلى سنار ثم

إلى مصر وفي فازوغلى بحث العالم كايو عن الذهب فلم يجد شيئا مذكورا . وعاد إلى
سنار . وفي سنار فشلت الحميات بين الجنود لكثرة الأمطار وبدأت بوادر التمرد في بعض
القرى ، فانسحب الأمير اسماعيل إلى واد مدنى وفيها أقام ثكناته . وبلغه أن أهالى
حلفايه وشندى قد ثاروا على السلطة المصرية بسبب مظالم الجنود الأرتائووط وأن الثوار
استطاعوا أن يحرروا قوافل الرقيق السودانين المرسلة إلى مصر وإعادة الرقيق إلى
شندى . فزحف الأمير اسماعيل إلى شندى في حملة تأديبية في أواخر أكتوبر ١٨٢٢ ،
واستدعى ملكها نمر مدبر الثورة فعنفه ولطمه وفرض عليه غرامة جسيمة وألف رقيق ،
فتظاهر الملك نمر بالإذعان ، ولكنه أضمر الإنتقام ، ودعا الأمير اسماعيل وحاشيته إلى
وليمة في داره وأضرم النيران حول الدار فحصرت الأمير ورجاله داخل الدار . وانهمرت
السهام عليهم من كل ناحية فبادوا عن آخرهم . فلما عرف محمد بك الدفتردار في
كردفان بالواقعة زحف على شندى وخربها وقتل بالآلاف من السودانين وسبى ألوفاً من
الصبية والنساء وأرسلهم إلى القاهرة ، ولكن الملك نمر نجا من يده لأنه فر إلى حدود
الحبشة .

وبعد فتح السودان نظمه محمد على إداريا ، فأقام عليه حاكما عاما باسم

حكمدار السودان تابع لوزارة الداخلية المصرية ولكنه يتمتع بسلطات مطلقة نظرا لبعده المسافة ، وأنشأت مصر ثلاث مدن هامة في السودان ، الخرطوم وجعلتها عاصمة البلاد ، وكسلا وجعلتها عاصمة لإقليم النابكا ، أى مديرية كسلا في السودان الشرقى بين مصوع وسواكن والحبشة ، كما أنشأت مصر مدينة فامكه على النيل الأزرق جنوب الرصيرص في إقليم سنار . وقسم السودان إداريا الى ٧ مديريات (محافظات) هى : دنقلة وبربر والخرطوم وكردفان وكسلا وسنار وفازوغلى . وكان لكل مديرية مدير ووكيل وقاض ومفتش ومجلس أعلى وضبطية وعدد من معاونين والكتبه . وبلغ عدد الجيش المصرى في السودان في ١٨٣٨ بحسب تقدير المهندس الفرنسى دارنو ٦٨٠٠ جندى ثم زيد العدد حتى بلغ ١٨٠٠٠ منهم ١٦٠٠٠ من الجنود المصريين النظاميين و ١٠٠٠ من الفرسان الترك و ٤٠٠ من المغاربة و ٤٠٠ من السودانين (الشايقية) و ٢٠٠ للمدفعية .

وبعد مقتل الأمير اسماعيل حكم السودان محمد بك الدقتردار الذى اشتهر بقسوته ووحشيته في قمع المقاومة السودانية ثم خلفه عثمان بك حكمدارا على السودان في ١٨٢٣ وكان سفاحا قاسيا في جمع الضرائب الجزافية ونهب السكان حتى أن الأهالى تركوا ديارهم ونقص عدد السكان ثم عقبه محمد بك وكان حاكما معتدلا وعادلا فيما يقال وحفر بعض الابار التى تعرف باسمه وفي ١٨٢٦ تولى خورشيد باشا منصب حكمدار السودان وبقي فيه حتى ١٨٣٧ (١١ سنة) وكان حاكما مصلحا إهتم بالعمران والزراعة والإستقرار . وفي أيامه فتح القلايات بالقرب من حدود الحبشة ووضع بها حامية كما غزا قبائل جمال قلى وقبائل الشولوك وقبائل سيدرات على بحر الغزال . ثم خلفه أحمد باشا أبودان الذى سار سيرته في تعمير البلاد ، ونشر الزراعة وتنظيم الإدارة ، وهو الذى فتح كسلا بين نهر عطبرة والبحر الأحمر في ١٨٤٠ وأسس مدينة كسلا . ثم خلفه أحمد باشا المنيكى ، وقد أخذ الثورة التى اشتعلت في كسلا (بلاد النابكا) . بسبب الظلم وسوء إدارة الموظفين ، ثم خلفه في ١٨٤٥ خالد باشا آخر حكمدار للسودان في عهد محمد على .

وقد زار محمد على السودان أيام حكمدارية محمد أبو ودان وأقام فيه من ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ الى ١٥ مارس ١٨٣٩ (٥ شهور) ، وكان يصحبه في رحلته المهندسون الفرنسيون ليفير Lefevre ودارنو Darnaud ولامبير Lambert للبحث عن الذهب

وغيره ، ولكن دون توفيق كبير . وفى أثناء هذه الزيارة أمر محمد على بإلغاء تجارة الرقيق ، وأعلن ذلك فى جميع البلاد فى ١٨٣٨ ، ولكن تجارة الرقيق إستمرت رغم أوامره ، حتى أبطلها الخديو اسماعيل . وكان مجموع من قتلوا أو ماتوا من المرض من جنود مصر الذين فتحوا السودان أيام محمد على نحو ٣٠٠٠ رجل . وقد ساعد إستتباب الأمن وتنظيم المواصلات حركات الكشف الجغرافى فى أعالى السودان حتى منابع النيل فساح الرحالة هاى Hay والرحالة هوخث Hocht فى ١٨٢٤ الى جنوب الخرطوم . وفيما بين ١٨٢٨ و ١٨٣١ ساح ابراهيم كاشف فى النيل الأبيض حتى بلاد الشولوك والدنكا شمال بحر الغزال . وفى ١٨٥٨ و ١٨٦٠ إكتشفت منابع النيل . وفى ١٨٦٢ وصل الرحالة سبيك والرحالة جرانت الى فكتوريا نيانزا وشلالات ريون .

وبعد عودة محمد على من رحلته السودانية أرسل بعثة إستكشافية للكشف عن منابع النيل تحت قيادة البكباشى سليم بك قبطان ، وكان معه ضابط مصرى اسمه سليمان كاشف ورحاله فرنسى اسمه تيبو Thibaut وكان معروفا بإسم ابراهيم أفندى ، وقوة من ٤٠٠ جندى . وخرجوا من الخرطوم فى ١٦ يناير ١٨٣٩ فى ذهبيات مسلحة على كل منها مدفعان وكان معهم مركبان آخران و ١٥ قاربا وذخائر ومؤن تكفى ٨ شهور . ولكن البعثة أو الحملة لم تتقدم كثيرا فى النيل الأبيض لضحولة المياه فعادت الى الخرطوم فى ٣٠ مارس ١٨٤٠ بعد رحلة ١٣٥ يوما . ثم خرج سليم بك قبطان من الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر ١٨٤٠ فى بعثة ثانية ومعه سليمان كاشف وتيبو والمهندسان الفرنسيان دارنو وساباتيه Sabatier ونجح فى الوصول الى جزيرة جونكر تجاه جندوكرو فى أوغلدا على خط عرض ٥ وعلى بعد ١٠٨٠ ميلا جنوب الخرطوم ، وهى بالقرب من البحيرات التى ينبع منها النيل ، ثم عادت البعثة الى الخرطوم . وفى ٢٧ سبتمبر ١٨٤١ تحركت بعثة سليم بك قبطان الثالثة من الخرطوم ولكنها لم تستطع أن تتجاوز النقطة التى بلغت فى حملتها الثانية فعادت الى الخرطوم فى ٦ مارس ١٨٤٢ . وبهذا وقفت حدود السودان المصرى فى عهد محمد على جنوبا عند جزيرة جونكر قبالة جندوكرو عاصمة مديرية خط الإستواء . وكانت حدود مصر قبل فتح السودان تقف عند جزيرة سنائى فى وادى حلفا شمال خط عرض ٢٠ بقليل . كذلك وقفت بفتح القلابات والقضارف بالقرب من حدود الحبشة . وكانت ميناء سواكن وميناء مصوع على البحر الأحمر ملكا لتركيا فاستأجرهما محمد على من تركيا فى ١٨٤٧ مقابل ٢٥٠٠٠ جنيه سنويا لتكونا منفذين

للسودان على البحر الأحمر . أما في غرب السودان فقد وقف الحكم المصري عند إقليم كردفان ولم يصل إلى دارفور . وقد كان هذا عمل الخديو إسماعيل : أن يرفع العلم المصري على مديرية خط الإستواء وأوغندا جنوبا ودارفور غربا . ومع ذلك فقد نص فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ على أن « النوبة ودار فور وكردفان وستار وجميع توابعها وملحقاتها تخضع للحكم المصري رغم تقليم أطافر محمد على .

وفي عهد عباس الأول أهملت مصر السودان كما أهملت نفسها ، وتعاقب في منصب الحكمدار أو الحاكم العام للسودان : خالد باشا الذي عين في أواخر عهد محمد على ، وعبد اللطيف باشا ، وفي عهده أنشئت مدرسة الخرطوم الابتدائية ، ورسم باشا واسماعيل أبو جيل باشا وسليم باشا وعلى سرى باشا ، أى ست حكام في ست سنوات (١٨٤٨ - ١٨٥٤) ، وتدل كثرة تغيير الحكام على عدم استقرار الحكم ، أو على سوء ظن الوالى بحكامه خشية أن يضربوا جذورا في السودان فيتحولوا الى قوى انفصالية . وعلى كل فقد كان ذلك الوضع شبيها بحالة مصر قبل محمد على حين كانت الدولة العثمانية تغير الوالى التركى على مصر باستمرار . وقد أفضى ذلك الى أن كل وال كان ينهب من هذه الولاية ما يستطيع نهبه في أقصر مدة ممكنة لعلمه بأن ولايته قصيرة الأجل . وكان أهم ما فعله عباس الأول في السودان أن أعاد مينائى سواكن ومصوع للباب العالى .

وحين تولى سعيد باشا عرش مصر ، تجدد إهتمامه بالسودان . وعين سعيد باشا على باشا شركس حكاما للسودان ، ثم زار بنفسه السودان وفي صحبته راغب باشا وذو الفقار باشا وإبراهيم بك النبواى ، وفردنان ديلسيس والدكتور أبانه باشا واراكيل بك نوبار (أخو نوبار باشا) وغيرهم . ووصل الخرطوم في ١٦ يناير ١٨٥٧ . وهناك تلقى العرائض تفيض بالشكوى من عسف الضرائب وطريقة تحصيلها وظلم الحكام وبطش المديرين الأتراك وأعوانهم من الضباط والجنود الترك والأرناؤوط . ويقول الرافعى أن سعيد فكر في إخلاء السودان ولكن مشايخ البلاد وأعيانها تمسكوا بالوجود المصرى لحفظ النظام ، فعزل سعيد باشا عن فكرته وركز على اصلاح الأحوال فخفض الضرائب ونظمها وأعفى الأهالى من متأخراتها ، وعزل الموظفين الترك القساء المفسدين وألغى السخرة وأمر بعدم اشتراك الجند في تحصيل الضرائب ، وأنشأ محطات في كروسكو وغيرها لتنظيم البريد ، كما أنشأ نقطة عسكرية على نهر السوبات

لمطاردة النخاسين ، وغير النظام الادارى للسودان فقسمة الى خمس مديريات فقط بإدماج الخرطوم وسنار في مديرية واحدة تتبع مباشرة وزارة الداخلية المصرية كسائر مديريات مصر ، وذلك لتحطيم الإستقلال الذاتي الذى كان يتمتع به المديرين في السودان بقوة الواقع . وعين اراكيل بك نوبار مديرا لمديرية سنار فظل يديرها حتى ١٨٥٩ ثم خلفه حسن بك سلامه الذى عزل وعين مكانه محمد بك راسخ . ولم يضع كل هذا حدا لاستبداد المديرين بالأهالى فأعاد سعيد باشا النظام القديم . وعين موسى باشا حمدى حاكما للسودان ، وفى الرافعى انه كان حاكما مصلحا . وقد كان أهم وجهين فى عهد سعيد أنه شجع المستكشفين الأجانب ولم يحدد سياسة محمد على فى تشجيع حركة الاستكشاف تحت القيادة المصرية . كذلك كلف سعيد باشا المهندس الفرنسى موجيل بك بتسهيل سبل المواصلات بين وادى حلفا والخرطوم فوضع موجيل بك مشروع إنشاء سكة حديدية تصل ما بينهما ، ولكن المشروع لم ينفذ لكثرة نفقائه

وادی النيل (٢)

الامبراطور اسماعيل

كان من نقائص التاريخ أن الخديوي الذي قال : «أبها السادة .. إن بلادى لم تعد جزءا من أفريقيا » ، كان أعظم بانٍ لإمبراطورية مصر الأفريقية . وهذا هو الخديوي اسماعيل .

كان واضحا منذ البداية أنه بعد انكماش مصر منذ أواخر عهد محمد على في ١٨٤٠ حتى تولى اسماعيل عرش مصر في ١٨٦٣ ، عبر اضمحلال عهدي عباس الأول وسعيد باشا ، إن الخديوي اسماعيل كانت له غاية واحدة وهي تجديد مجد مصر واستقلالها اللذين فقدتهما مصر أكثر من عشرين سنة منذ انهيار جده العظيم . وقد ورث اسماعيل عن عهد سعيد جيشا زريا قوامه في تقديره ٣٠٠٠ جندي برى وبحرية أكثر مهارة قوامها ٦٠٠ من جنود البحرية وثلاث سفن أو أربع من قطع الأسطول» .

وفي جميع الأحوال كان هناك قرمان ١٨٤١ الذي حشد قوات الجيش المصري بما لا يزيد عن ١٨٠٠٠ مقاتل في زمن السلم يمكن زيادتهم بموافقة الباب العالي في زمن الحرب لتشارك مصر في الدفاع عن أملاك الدولة العثمانية .

ونحن نعرف أن سعيد باشا وجه بعض العناية لإعادة بناء الجيش المصري والبحرية المصرية بعد أن حلها عباس الأول . ولكننا نعرف أيضا أن سعيد باشا كان كالطفل الكبير الذي يبني ثم يحطم ما يبنيه . ففي ١٨٥٦ حل أكثر جيشه خوفا من فتنة يقوم بها الجيش أثناء غيابه في السودان ، وفي ١٨٦٠ أعاد تنظيم الجيش استعدادا لمواجهة الغزو التركي بسبب اعتراض تركيا على فتح قناة السويس ، حتى بلغ تقديره في اسماعيل باشا سرهنا ٦٤ر٠٠٠ مقاتل («حقائق الاخبار عن دول البحار» ص ٢٧٥) . وهو تقدير ليس مغالى فيه لأننا نعرف من كتاب فردينان دليسبس («وثائق عن تاريخ القناة» ج ٤ ص ٣٣٢) ان سعيد باشا أنقص عدد الجيش المصري

(١) خطبة العرش في برلمان اسماعيل الأول ، الدورة الثالثة ، في ٢٨ يناير ١٨٦٩ .

من ٦٠.٠٠٠ مقاتل إلى ١٠.٠٠٠ أو ٨.٠٠٠ مقاتل ليعمل المجندون فعله في حفر قناة السويس. كذلك نعرف أن سعيد باشا حاول تجديد البحرية المصرية بحجة إشتراك مصر في حرب القرم. ولكن ما انتهت حرب القرم في ١٨٥٦ حتى أوعزت إنجلترا لتركيا بخنط الأسطول المصري فأمر السلطان سعيد باشا بعدم ترميم سفنه المعطوبة الراكدة في ترسانة الاسكندرية إلا بأمر منه ، فأمر سعيد بتحطيم السفن وبيع أخشابها وإحراق التالف منها ، وصرح معظم رجال البحرية .

وقد كان الدرس الأول الذى تعلمه الخديو اسماعيل هو أنه بهذه القوة الزرية لن يستطيع أن يكون رجل حرب كما كان محمد على ، وأنه مقدر عليه أن يكون رجل سلام ولو إلى حين ، حتى يعيد بناء قواته المسلحة ، وقد فعل درجة حتى بلغ الجيش المصرى عام ١٨٧٤ ما عدده ٩٣٨٠٤ من الرجال وهبط في ١٨٧٨ إلى ٥٧٠٧٠ رجلا ، (في تقويم النيل ، لأمين باشا سامى بلغ عدد أفراد جيش اسماعيل ٨٠٧٤٦ في ١٨٧٨ بعد أن كان ٧٨١٢٦ مقاتلا في ١٨٧٤ و ٦٥٥٥٢ مقاتلا في ١٧٧٠ و ٣٤٦٢١ مقاتلا في ١٨٦٣ أى عام تولى اسماعيل .

وكان الدرس الثانى الذى تعلمه الخديو اسماعيل هو أن تحركات مصر في الشرق الأوسط بما فيه شرق البحر الأبيض المتوسط كفيلة بأن تؤلب عليه تركيا وأكثر الدول الأوروبية ، وأن محور مصر - فرنسا الذى أقامه محمد على ثم جده سعيد باشا من بعده محور جد خطير في إعادة بناء مصر حضارة وقوة عسكرية ، ولكن تجربة محمد على دلت على أنه غير كاف ولا محقق للنتائج في مواجهة محور تركيا - إنجلترا . وبناء عليه فتحركات مصر ينبغي أن تكون نحو الجنوب ، نحو أفريقيا ، نحو منابع النيل لتجنب الصدام المباشر مع الدول العظمى بالتحرك في الشرق والشمال .

على هاتين القاعدتين في تقديرى أنبتت استراتيجية الخديو اسماعيل منذ أول يوم تولى فيه عرش مصر : كرجل سلام أو كرجل مكروه على السلام إختار طريق التعاون مع أوروبا ، ولا سيما فرنسا ، لإعادة بناء مصر ، ولم يختار طريق التحدى والصدام كما فعل محمد على وإبراهيم باشا ، وكرجل استراتيجية تخلى عن سياسة مصر الشرقية حيث لا فراغ في الشرق الأوسط تستطيع مصر أن تملأه ، وتحول إلى أفريقيا حيث الفراغ كاملاً أو شبه كامل . وفي الحالين كان الخديو اسماعيل يعرف أن من لم يملك سيف المعز فلا مناص له من استخدام ذهبه . ولذا فقد اعتمد في قضاء كثير من مآربه على شراء التأيد

من الساسة ومن الصحافة في الداخل والخارج وعلى استئجار الذم الخبرة على كل مستوى من سلطان تركيا ووزرائه إلى صعاليك الجرنالية في القاهرة واستانبول وباريس وبيروت وغيرها من عواصم العالم . وقد كبته كل هذه الرشى أو على الأصح كبته مصر أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات يجب أن نخصمها من ديونه الجسيمة إذا كنا نرى مثله أن الذهب أرخص من الدم المهرق . كذلك فإن الخديو اسماعيل ، رغم تعاونه مع فرنسا ، حاول أن يكسر سياسة العميل الواحد ، ولا سيما بعد هزيمة فرنسا في حرب السبعين ، بإشراك أمريكا في بناء جيشه وإشراك إنجلترا في أحلامه الأفريقية وغير ذلك ، للاستفادة من التوازن الدولي ، ولتهذئة الآلهة الغضبي حتى لا تتجهز عليه وتصرفه . ولكنه فشل في هذه المحاولة لأنه عاش لسوء حظه في زمن ظهور الإحتكارات العالمية ، حيث الرأسمالية الدولية ، وخاصة في عالم التمويل ، كانت أقوى من الرأسماليات الوطنية . وكانت لا تميز بين الاسترليني والفرنك والمارك والجروشن والمجيدى العثماني . فتألب عليه الاستعمار العالمى من جميع القوميات ، ولم يهدأ حتى أقصاه عن عرشه وسلم مصر لقمة سائغة للإحتلال البريطانى .

وبعد نحو عشرين سنة من ذبول الحكم المصرى في السودان ، بدأت تحركات الجيش المصرى في ١٨٦٥ بالإستيلاء على فاشودة في عهد جعفر باشا صادق حكمدار السودان ، وأقامت مصر في فاشودة نقطة عسكرية لمنع تجارة الرقيق من بحر الغزال وأفريقيا الاستوائية . وكانت فاشودة موقعا حربيا ممتازا من سيطر عليها سيطر على بحر الغزال والسوبات كما أنها مفتاح النيل الأبيض من الجنوب . وبالتالي كانت مفتاح الخرطوم .

وقد بدأ الخديو اسماعيل تحركاته في السودان على الطريقة الأوروبية : أى البحث عن مبرر معنوى أو مادى له حقيقة موضوعية لإعادة فتح السودان . ففي ١٨٦٣ أرسل الخديو اسماعيل إلى حكمدار السودان ، موسى باشا حمدى يومئذ ، أوامر مشددة بالقضاء على تجارة الرقيق في السودان . فالتخذ حاكم السودان إجراءات صارمة لتنفيذ أوامر الخديو اسماعيل ، فاضطر تجار الرقيق إلى الإنسحاب إلى الجنوب . فأرسل الخديو اسماعيل حملتين لتعقبهم ، حملة إلى جندكرو وحملة إلى بحر الغزال . وفي ١٨٦٥ تمكن الحكمدار الجديد جعفر باشا صادق من إحتلال فاشودة وتسليمها لسد مداخل النيل الأبيض الجنوبية على الجلايين والنخاسين . وفي ١٨٦٥ أيضا إسترد الخديو اسماعيل

ميناءى سواكن ومصوع على البحر الأحمر . وكانتا من أهم الموانى لتصدير الرقيق من ساحل أفريقيا الشرق .

وقد استفحلت تجارة الرقيق فى السودان مع إستتباب الحكم العربى بعد القرن السابع الميلادى كما ذكر الدكتور فؤاد شكرى فى بحثه حول «الامبراطورية الأفريقية» (إسماعيل بمناسبة مرور خمسين سنة على وفاته ، ١٩٤٥ ص ٢٠٣ - ٢٠٤) : «فقد وجد الرق ووجدت النخاسة فى هذه البلاد من أزمنة ، وقوى شأنها فى الحقيقة منذ أن بدأ العرب يفدون إلى السودان بكثرة من القرن السابع الميلادى ، ثم استطاعوا تدريجيا فى القرون التالية أن يسيطروا سيطرتهم على أرجاء السودان المعروفة وقتذاك . فازدهرت أسواق الرقيق ، ونشطت النخاسة ، لأن الجلايين (وهم صيادو الرقيق وتجاره) سرعان ما وجدوا معنا لا ينضب من الرقيق على جانبى النيل الأبيض وفى السوبات وفى إقليم النيل الأعلى وبحر الغزال ، فصادروا الرقيق من بين الشلوك والدنكا والنوير والبارى والنوبا والنيام نيام واللوتوكا وغيرهم» . واشتهرت من بين أسواق الرقيق : بربر وشندى وسنار وكوبا والفاشر والأبيض ، ثم سواكن ميناء التصدير على البحر الأحمر . «وقد استمر الحال على ذلك ، حتى أصبح الرق فى أوائل القرن التاسع عشر متغلغلا فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لدرجة يتعذر معها منعه» . وكان هؤلاء العرب يفدون إلى السودان من بلاد العرب ومصر وطرابلس وأسسوا ملكهم فى النوبة وسنار ودارفور وكردفان وتألفت منهم طبقة أرستقراطية ، وكان ملوكهم يجردون «الغزوة» بعد الغزوة على النيل الأبيض وبحر الغزال والسوبات لاصطياد «العبيد» وسوقهم كالمقطعان إلى مراكز تجارة الرقيق أو للتصدير إلى مصر وطرابلس وبلاد العرب وتركيا ، وبلغت تجارتهم سمرقند .

ورغم أن محمد على ألغى الرق رسميا فى ١٨٣٨ بعد فتح السودان إلا أنه كان يعلم أن القضاء عليه أمر عسير ، ففى حديث له مع الدكتور مادن Madden ممثل «جمعية مكافحة الرق» بلندن : «يسرنى كثيرا أن ألغى الرق إلغاء تاما . ولكن واجبنا قبل هذا أن نربى الشعب ونعلمه ، لأن الرق هنا يختلف تماما عن الرق فى بلادكم ، والصعوبة هى أن نمدن الأهلى فى بلادهم ذاتها ، ونعودهم على العيش وفق أساليب حياتنا»^(١) ، وهذا الكلام رغم صدقه من الناحية العلمية ، قد يكون أيضا كلام مراوغ

(١) محمد فؤاد شكرى فى «إسماعيل» ، ص : ٢٠٥ .

يريد أن يلغى الرق رسميا حتى يبدو في صورة الحاكم المتمدن ولكنه لا يريد إلغاءه بالفعل للاستفادة من الأوضاع ، ولا سيما إذا جاء من محمد على ذى السيف الطويل .

يجب أن يكون هذا ماثلا في الدهن لأننا نعرف أن حكمدارى السودان المعينين من لدن محمد على كانوا يشتركون خلال السنوات التالية في ارسال « الغزوات » لصيد الرقيق^(١) لا نعرف لحسابهم الخاص أو لحساب محمد على . وعلى كل فقد أخرج محمد على ، الذى احتكر التجارة في أكثر السلع والمنتجات وتجارة الرقيق من قائمة السلع التى تحتكر الدولة تجارتها ، ولكن هذا لا يمنع طبعاً من قيام تجارة الرقيق كتجارة خاصة حرة. يشترك فيها بعض حكام مصر اشتراكاً فعلياً وربما منظماً على أساس أن الدولة تغمض عينها عما يجرى ، وبالتالي يكون التعيين في منصب المديرين في أقاليم السودان يتضمن نوعاً من « الامتياز » غير المكتوب لاحتكار تجارة الرقيق خارج إطار الدولة . كذلك فإن اهتمام محمد على بارسال البكباشى سليم قبودان في ثلاث حملات بين ١٨٣٩ و ١٨٤١ لاستكشاف منابع النيل ، وهى المنابع الأساسية للرقيق ، وللسيطرة على مداخل النيل الأبيض الجنوبية (وقد وصلت إلى جندوكورو عند خط عرض ٤٢° ٤٠') ، قد يكون للقضاء على تجارة الرقيق كما قد يكون لاحتكارها . وعلى كل فإن فتح النيل الأبيض للملاحة قد نظم لتجار الخرطوم تجارة العاج ، ومصدرها الأساسى أعالي النيل ، وفتح الطريق منذ ١٨٤٣ للمغامرين الأوروبيين للمشاركة في هذه التجارة وفي تجارة الرقيق . ودخل كبار موظفى مصر في السودان طرفاً في تجارة العاج على الأقل بقصد انتزاعها من أيدي التجار الأجانب واحتكارها لأنفسهم ، واستخدموا في ذلك سلطتهم الرسمية وما يملكون من قوات عسكرية ، فكانوا يرسلون الحملات المسلحة إلى النيل الأبيض بحجة المحافظة على السفن المصرية لقطع الطريق على التجار الأجانب . وفي الدكتور محمد فؤاد شكرى أن عبد اللطيف باشا حكمدار السودان سد في ١٨٥٠ و ١٨٥١ المنفذ على تجار العاج الأوروبيين فتحولوا إلى تجارة الرقيق بدلا من تجارة العاج ، وصيد العبيد بدلا من صيد الفيلة بأسلحتهم النارية وبيعهم في أسواق الخرطوم وسنار . وقد بلغ من شدة وطأة عبد اللطيف باشا أن قنصل النمسا في الخرطوم ، الدكتور رايتز Reitz احتج رسمياً على سوء معاملة التجار الأجانب ، فصدر قرار في ١٨٥٢ بفتح النيل الأبيض للملاحة الحرة ، واستدعاء عبد اللطيف باشا من السودان . وقد أفضى ذلك إلى فقدان حكومة الخرطوم السيطرة على أعالي النيل ، حيث العاج والرقيق . ولكننا الآن في عهد عباس الأول وسعيد .

وهكذا تدفق على أعلى النيل بين ١٨٥٢ و ١٨٦٢ سيل من التجار المغامرين العرب والشوام والأوروبيين وتركزوا جميعا حول جندكورو حتى أصبحت هذه القرية خلال عشر سنوات أعظم مراكز تجار العاج والرقيق . وكان أشهر هؤلاء التجار : حبشى وأبو عمورى والإخوان جول وامبواز بونسيه وكوديه وديبونو وفاسيير وملنراك وجون باتريك الخ .. وأنشأ هؤلاء الزرائب فى جندكورو يكسدسون فيها الأسلحة والدخيرة والعاج والرقيق ، حتى غدت هذه الزرائب محطات مسلحة يسيطرون بها على النيل الأعلى وي رهبون بها السكان فى بحر الغزال ونهر السوبات . وتقلص سلطان حكومة الخرطوم فاقصر على العاصمة وسنار وأراضى الجزيرة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض وعلى الكردفان التى كانت قبا حامية مصرية قوية . أما السودان الجنوى فقد سقط فى أيدي التجار والمغامرين . بل لقد انتهى الأمر بعد فتح النيل الأبيض للملاحة الحرة ، أن هؤلاء التجار والمغامرين انشأوا شركات فى الخرطوم لتجهيز حملاتهم بالمراكب المسلحة وبالذخائر والمؤن ووزعوا مناطق السودان الجنوى فيما بينهم وأرغموا حكومة الخرطوم على منحهم « امتياز » تجارة العاج والرقيق - أى احتكارها ، كل فى منطقته ، مقابل إيجار سنوى . وكان أشهر مؤسسى هذه الشركات وأعظم تجار الرقيق خلال هذه الفترة هم : أحمد موسى العقاد (كان موسى بك العقاد نائب القاهرة فى برلمان اسماعيل الأول عام ١٨٦٦ وحسن موسى العقاد نائب القاهرة فى برلمان اسماعيل الثانى عام ١٨٧٠) وعلى أبو عمورى ، والوزير باشا رحمت ، وكوتشك على (كشك على) ، ويليهم فى الأهمية : غطاس وباسيلى وحسب الله وسركيس وخليل شامى ومحمد خير . أما الأوروبيون فكان أهمهم : بارثولوميو وديبونو وجون باتريك . وقد شبه بعض الكتاب هؤلاء النخاسين ببارونات أوروبا الذين كانوا خلال العصور الوسطى يشنون الحملات لاصطياد الرقيق ويشيعون الدمار أينما حلوا . أما السكان الأصليون فقد كانوا يفرون من مناطقهم أو يهلكون فى الدفاع عن أنفسهم أو يقعون فى الأسر مما خفض عدد السكان فى السودان الجنوى ، كما أن القبيلة أوشكت أن تنقرض .

وفى أبريل - مايو ١٨٦٤ أعدت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية تشرح ضرورة انشاء الحكومة المصرية مركزا فى جندكورو للقضاء على تجارة الرقيق فى أعلى النيل وفى المنطقة الاستوائية مثل مملكة اونيورو ومملكة أوغندا . وفى ٢٨ مايو ١٨٦٤ كتب الرحالة سبيك أيضا رسالة بهذا المعنى . وكان معنى ذلك مد سلطة مصر إلى أفريقيا الاستوائية . ولذا لم يجد الخديو اسماعيل صعوبة فى

إسترداد ميناء مصقوع وسواكن من الباب العالى فى ١٨٦٥ لسد المنافذ على تصدير الرقيق من البحر الأحمر . ومنذ ١٨٦٣ تبنى الخديو اسماعيل هذه القضية الإنسانية الكبرى - مكافحة الرق - وبهذا استطاع أن يرفع لواء مصر على أفريقيا الاستوائية ويخدم العلم والإنسانية فى وقت واحد .

وهكذا كان المسرح معداً منذ بداية عهد اسماعيل لفتح السودان للمرة الثانية . واحتل حاكم دار السودان جعفر باشا صادق فاشودة فى ١٨٦٥ بتعليمات الخديو اسماعيل فسد منافذ النيل الأبيض على تجار الرقيق . غير أن هذا لم يكن وحده كافياً ، فقد كان من الضروري إستئصال هذه التجارة الإجرامية فى منابعها بالسيطرة الفعلية على بحر الغزال وأعلى النيل وأفريقيا الاستوائية .

وقبل تولى اسماعيل فى ١٨٦٣ كانت الجمعية الجغرافية الملكية بلندن قد أوفدت فى عهد سعيد باشا الرحالة سبيك Speuke ومعه الرحالة جرانت Grant لاكتشاف منابع النيل الأبيض ، فدخلوا المنطقة عن طريق زنبار واكتشفوا بحيرة اكروى ومنبع النيل فيها فى ٢٨ يوليو ١٨٦٢ ، وأطلقا على بحيرة اكروى اسم بحيرة فكتوريا أو فكتوريا نيانزا Victoria Nianza تخليداً للمكتهم . وكان الرحالة السير صمويل بيكر Sir Samuel Baker قد خرج من تلقاء نفسه مع زوجته فى أواخر عهد سعيد ليكتشف منابع النيل الأبيض ، وسلك طريق الخرطوم حتى بلغ جندكورو فى ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وهى آخر نقطة وصل إليها البكباشى سليم بك قبطان أيام محمد على . وهناك التى السير صمويل بيكر بالرحالتين سبيك وجرانت وعرف منها نبأ اكتشافها لبحيرة فكتوريا كما عرف منها نبأ وجود بحيرة أخرى غير مكتشفة يتحدث عنها الأهالى ، فسار إليها السير صمويل بيكر واكتشفها فى ١٤ أغسطس ١٨٦٤ . وأطلق عليها اسم بحيرة البرت أو البرت نيانزا Albert Nianza على اسم الأمير البرت Albert زوج ملكة إنجلترا . ومن هذا يجب أن نستخلص أن الاكتشاف الجغرافى ل منابع النيل لم يكن لاسماعيل دخل فيه لأنه مم حتى جندكورو Gondokoro وجزيرة جونكر بجهود سليم بك قبطان فى حملته الثانية أيام محمد على فى أوائل ١٨٤١ . وأما اكتشاف بحيرة فكتوريا (اكروى) فقد قام به سبيك وجرانت فى أواخر عهد سعيد (٢٨ يوليو ١٨٦٢) بفضل الجمعية الجغرافية الملكية بلندن ، وأما اكتشاف بحيرة البرت فقد قام به السير صمويل بيكر أيام اسماعيل فى ١٤ مارس ١٨٦٤ ، ولكن باجتهاده الشخصى .

وبقيت مشكلة مطاردة تجار الرقيق . وفي نوفمبر ١٨٦٩ جاء السير صمويل بيكر إلى مصر في صحبة الأمير إدوارد ولي عهد إنجلترا لحضور حفلات افتتاح قناة السويس . وعرض البرنس ادوارد prince Edward على الخديو اسماعيل إيفاد السير صمويل بيكر لمطاردة تجار الرقيق في السودان باسم الحكومة المصرية فوافق الخديو اسماعيل . وفي كرايبيثيس أن العرض جاء من إسماعيل للبرنس إدوارد . وأصدر إسماعيل مرسوما بتعيين بيكر باشا حاكما للمديرية الاستوائية لمدة ٤ سنوات تبدأ في أول أبريل ١٨٦٩ بمرتب قدره ١٠,٠٠٠ جنيه سنوياً ، وعهد إليه بمكافحة تجارة الرقيق جنوبي جندكورو وإنشاء المحطات الحربية للسيطرة على المنطقة وتأمين التجارة فيها وزوده بحملة قوامها ١٧٠٠ مقاتل . ونص المرسوم على الآتي :

(١) إخضاع الأقاليم الواقعة جنوب جوندكورو لسلطتنا ،

(٢) إبطال تجارة الرقيق ،

(٣) إنشاء نظام للتجارة المنتظمة ،.

(٤) فتح البحيرات الإستوائية الكبرى للملاحة

(٥) إنشاء سلسلة من المحطات العسكرية والمخازن التجارية كل منها على بعد مسيرة ثلاثة أيام من الآخر خلال إفريقيا الوسطى كلها . وتكون جوندكورو هي قاعدة العمليات .

وقد أعطى المرسوم سلطات مطلقة للسير صمويل بيكر ، بما فيها حق الحياة والموت على رجال الحملة ، وحدد مجال سلطته المطلقة بالأقاليم الواقعة في حوض النيل جنوبي جوندكورو^(١) .

يجب أن ندخل في حساباتنا أن حملات الخديو اسماعيل لاستئصال تجارة الرقيق

(١) لم تكن مصر نفسها مبرأة من تجارة الرقيق . وقد ذكر دوجلاس رى وسيلفا في كتابها « السير صمويل بيكر » (ص : ١٣٣) :

« كان استخدام أوروى لإبطال تجارة الرقيق ، احتراماً للرأى العام في العالم المتقدم ، تحدياً مباشراً لحقوق رعاياه وضروراً لهم المدعاة . ولم يدرك الرأى العام في أوروبا جسامه العملية . فقد كانت كل أسره في الصعيد وفى الدلتا تعتمد على خدمة الرقيق ، وكانت الحقول في السودان قائمة على عمل الرقيق . وكانت نساء العائلات الغنية والمتوسطة يعتمدن على خدمة الرقيق . وكان أمل من هن أقل ثروة أن تمتلك الواحدة منهن عبدة . وفى الواقع كان المجتمع المصرى بغير عبيد مثل عربة بغير عجلات يستحيل تسييرها » .

من السودان لم تكن موضع ارتياح الطبقات الموسرة والمتوسطة في مصر نفسها بسبب شيوع استخدام العبيد في الحياة المصرية^(١). وفي ذلك يكتب السير صمويل بيكر في ١٨٧٤ : « وهكذا قرر الخديو مجازفا بشعبيته بين رعاياه أن يقتلع جذور تجارة الرقيق في مهدها مباشرة . ولكي يحقق هذا المشروع الصعب إختار رجلا إنجليزيا وسلحه بسلطات مطلقة لم يحدث قط أن يعطيها مسلم لمسيحي . كان لابد من إبطال تجارة الرقيق ، وإنشاء التجارة المشروعة ، وتوفير الحماية للأعمال بأقامة سلطة الحكومة بينهم »^(٢). ومن المهم أن نحاول تفهم الصعوبات الرسمية التي أحاطت بحملة إبطال تجارة الرقيق في السودان . فقد كتب صمويل بيكر في مؤلفاته عن سنة ١٨٦١ بعد أول رحلة له في السودان أيام سعيد باشا :

« إن أفريقيا لا يمكن أبدا أن ترتقي إلى أية درجة من المدنيه ما لم تستأصل منها تجارة الرقيق تماما ، وأول خطوة لازمة لترقية القبائل المتوحشة الساكنة على النيل الأبيض هي سحق تجارة الرقيق . وإلى أن يتم ذلك لن يمكن إقامة تجارة مشروعة ، كما أنه لا أمل هناك في إيفاد الإرساليات التبشيرية . فالبلاد مغلقة ومختومة في وجه الإصلاح .

« وليس هناك ما هو أسهل من القضاء على هذه التجارة المشينة لو أن الدول الأوروبية كانت جادة في ذلك . ومصر توافق على الرق ، فأنا لم أقابل موظفا من موظفي الحكومة لم يؤيد في مناقشاته معنى الرق بوصفه شيئا لازما لمصر لزوما حتميا - وعلى هذا فكل إعلان بمعادة الرق تبديه حكومة تلك البلاد ، هو ببساطة حركة شكلية لتعمية الدول الأوروبية ، لتغمض عيونها ، وبهذا يوضع الموضوع على الرف وتستمر تجارة الرقيق في مجراها الطبيعي .

« ولو أن تقارير قناصل الدول وجدت تأييدا من حكوماتهم المختلفة ، ولو أن القناصل أنفسهم مفوضين بسلطة الاستيلاء على السفن المحملة بالرقيق وبتحرير قطعان العبيد وهم يقطعون مسيراتهم البرية ، لما أمكن لهذه التجارة اللعينة أن توجد . ولكن أيدى القناصل الأوروبيين مغلوطة ، والمنافسات المتشابكة مع المسألة التركية تقف حائلا دون إتخاذ عمل موحد من جانب أوروبا ، وما من دولة من الدول العظمى تريد أن تكون البادئة بتعكير هذه البركة المليئة بالوحل »^(٣).

(2) Samuel Baker, Albert Nyanza, vol. I, p, 93.

(١) المصدر السابق .

ومن هذا يتضح أنه عند تولى اسماعيل عوش مصر كانت الادارة المصرية تحبذ ، على الأقل سرا ، تجارة الرقيق كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت في حقيقتها غير مترعجة من غزوات النخاسين والجلالين . وفي الوقت الذي كان فيه إبراهيم لنكون يخوض حرب تحرير العبيد في الولايات الأمريكية وينشر « اعلان التحرير » الذي أصبح نافذا إعتبارا من أول يناير ١٨٦٣ ، كتب صمويل بيكر يقول :

« ولكن عند وصولي إلى جوندكورو نظروا إلى نظره إلى جاسوس أوفدته الحكومة البريطانية . وعندما اقتربت من معسكرات التجار المختلفين سمعت صليل السلاسل قبل أن أصل إلى الموقع ، فقد كان العبيد يساقون بسرعة إلى أمكنة يخفون فيها خشية التفتيش . كانوا مغللين بحلقتين حول الكاحلين موصولتين بثلاث أو أربع حلقات . وكان أحد هؤلاء التجار قبطيا ، وكان والد القنصل الأمريكي في الخرطوم ، وقد عجبت حين رأيت المركب غاصا بقطاع الطرق يصل إلى جوندكورو وقد ارتفع عليه العلم الأمريكي » (٢) .

وهكذا أصبح تجار الرقيق المتمركزين في الخرطوم من ملوك المال بتواطؤ بعض رجال الادارة المصرية في عهد عباس وسعيد وبتواطؤ بعض الأجانب الرسميين . وكان المظهر الخارجي لتجارة الرقيق هو تجارة العاج ولكن صمويل بيكر أوضح أن حصيلة هذه الواجهة العاجية لم تكن تتجاوز ٤٠٠٠٠ جنيه استرليني سنويا . أما الثروات الحقيقية فكانت في تجارة البشر . وكان المألوف أن يستأجر الجلاب فورا من العرب ومن المحرمين الفارين من العدالة في أقصى البلاد ، وقد كانوا يجتمعون في الخرطوم ، وتتكون الفرقة من عدد يتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ من المغامرين . وكان أكبر تجار الرقيق يستخدم نحو ٢٥٠٠ من الرجال المسلحين يوزعهم على مختلف المراكز في أفريقيا الوسطى . وقد قدر بيكر عدد المصريين المشتغلين في « تجارة العاج » هذه بنحو ١٥٠٠٠ تاجر ، غير السودانيين . وكانوا يوزعون في عصابات مسلحة من ٣٠٠ شخص في المتوسط على مختلف المناطق ويتآخون أحيانا مع زعماء القبائل السوداء ويرتبون معهم الحملات للقضاء على « خصومهم » من القبائل الأخرى فيغيرون فجرا على القبيلة الآمنة ويحرقون عششها ويقتلون رجالها يبنادقهم ويسبون النساء والأطفال ويسوقونهم مع الغنائم من قطعان الماشية . كل هذا يوضح القوة الحربية التي كان يمثلها تجار الرقيق وما كان ينتظر الحديو اسماعيل والسير صمويل بيكر من صعوبات .

(٢) المصدر السابق

وتاريخ تعيين صمويل بيكر قائدا للحملة (١ أبريل ١٨٦٩) بالإضافة إلى عقد عمله الذي كان معروضا على الخديو اسماعيل في أبريل ١٨٦٩ يدل على أن الاتفاق كان أسبق من إحتفالات قناة السويس كما يروى عادة . كما أن تجهيزات بيكر من البواخر النهرية وعددها خمس التي صنعت له خصيصا في إنجلترا قد استغرقت بعض الوقت خلال ١٨٦٩ . وعلى كل فحين خرج بيكر بحملته كان معه البواخر الخمس التي صنعت له خصيصا وست بواخر أخرى و ١٥ قاربا و ١٥ دهبية انضمت إليها في الخرطوم ٢٥ مركبا و ٣ بواخر إضافية . وكان معه ١٦٥٤ جندي منهم ٢٠٠ من الفرسان و بطاريتان من المدفعية وكان معه ١١ من المهندسين والفنيين والأطباء الانجليز بالإضافة إلى الليدى بيكر وخادمين . وبحسب الحسابات الاجالية الواردة في تقرير عن الميزانية المصرية للسنة المالية ١٨٧٣ - ١٨٧٤ نعرف أن حملة السير صمويل بيكر كلفت الحكومة المصرية نصف مليون جنيه (٤٧٤ر٠٦٢) جنيتها استرلينيا) . والرافعى يذكر أن حملة بيكر كلفت مصر ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه .

وفي ٨ فبراير ١٨٧٠ أسس صمويل بيكر عند ملتقى السوبات بالنيل الأبيض محطة أو نقطة عسكرية سماها «التوفيقية» على أسم الأمير توفيق ابن الخديو اسماعيل . وفي ٢٦ مايو ١٨٧١ رفع العلم المصرى (الذى كان وا أسفاه العلم العثمانى) على جوندكورو في احتفال رسمى أعلن فيه ضم هذه المنطقة إلى املاك مصر واطلق على جوندكورو اسم الاسماعلية وجعلها عاصمة مديرية خط الاستواء وحتى ذلك التاريخ لم يتجاوز صمويل بيكر آخر نقطة وصل إليها سليم بك قبطان في عهد محمد على وفي فبراير ١٨٧٢ كتب اسماعيل إلى صمويل بيكر يأمره بالتوقف عند جوندكورو وتثبيت موقعه هناك والبدء في الانشاء وتأليف القبائل حول مصر بالخدمات و باقرار النظام وباحتكار التجارة حتى يقضى على تجارة الرقيق ويفتح للتجار أبواب التجارة المشروعة كبديل لتجارة الرقيق . وختم خطابه بقوله : «باختصار ، لا تتقدم ، ولكن علم ، واستعمر ، واجعل من القبائل أصدقاء لك ، وعندما ما يتم لك ذلك ، تقدم» (كرابتييس : «اسماعيل المفتى عليه» راوتليدج ١٩٣٣ ص ٩٠ - ٩١) .

ومنذ ٣٠ مارس ١٨٧٠ ، وهو تاريخ تعيين الجنرال تشارلز ستون الأمريكى رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، بدأ الخديو اسماعيل في استخدام الضباط الأمريكين في أعمال الكشف الأفريقية . ويمكننا أن نستخلص من تحركات اسماعيل في

هذه الفترة وفي مشروعاته الأفريقية أنه كان يقظا إلى خطورة استخدام الانجليز وحدهم في فتح حوض النيل . نستخلص هذا من قول وينجيت Sir Reginald Wingate في ١٨٩١ : « قبل ١٨٨٢ كان يقوم بتدريب الجيش المصري ضباط أمريكيون ، وهم رجال ذوو خبرة عسكرية متفاوتة ولكن لم يؤذن لهم في تدريب الجنود فعليا على وجه الإطلاق وإلا في النادر ، فقد كان عملهم الوظيفي الرئيسي متصلا بالخدمة الطبوغرافية وما إليها ، وفي استكشاف السودان والصحاري الواقعة بين النيل والبحر الأحمر »^(١) .

وفي ١٨٧٠ - ١٨٧١ قامت بعثة برياسة الكولونيل بيردى Purdy الأمريكي بمسح المنطقة بين قنا والأقصر ، ثم قامت بعثة أخرى برياسة الكولونيل كولستون Colston الأمريكي في ١٨٧٣ بارتياح ميناء برنيس على البحر الأحمر والطريق منه إلى قنا . وفي ١٨٧٤ قامت بعثة برياسة الكولونيل بيردى بمسح مديرية دارفور مسحا تاما ومسح كردفان بإشراف الكولونيل كولستون كما قامت بعثة برياسة ميتشيل Mitchell الأمريكي بمسح الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر . وفي ١٨٧٤ أيضا خرج الكولونيل بيردى مع الكولونيل ماسون Masin والكولونيل براوت Prout وثلاثهم من الأمريكيين ، لمسح دنقلة ، وهو عمل أتموه في ١٨٧٧ . وبين ١٨٧٠ و ١٨٧٧ كانت هناك حملات وبعثات جيولوجية أخرى لفتح طرق الأبيض والمسح الطبوغرافي والتعديني في مختلف الأماكن النائية بقيادة فرنسيين وإيطاليين وإنجليز وأمريكيين ، وكانت كل هذه الأبحاث تصب في « الجمعية الجغرافية الخديوية » التي أسسها الخديو إسماعيل . وفي ١٨٧٢ أرسل الخديو إسماعيل السويسري مونتسنجر باشا Munzinger لفتح إقليم البوغوص المتاخم لحدود الحيشة الشمالية ، وحكمادار السودان إسماعيل باشا أبواب للقضاء نهائيا على مراكز تجارة الرقيق في دارفور ، وقد ساعده في ذلك النحاس الأعظم الزبير باشا رحمت الذي عرض خدماته على الحكومة المصرية فسقطت دارفور تماما في يد المصريين في ١٨٧٤ بعد أن عز فتحتها على محمد علي .

أما صمويل بيكر ، فبعد أن وطد نفوذ مصر في منطقة جوندكورو وتقدم في ١٨٧٢ ففتح مملكة أونورو ، وهي شرق بحيرة ألبرت ، واحتل الجيش المصري عاصمتها ماسندي Massendi في أبريل ١٨٨٢ وأعلن بيكر باشا باسم الخديو إسماعيل ضمها إلى أملاك مصر في ١٤ مايو ١٨٧٢ بعد أن أعلن ملكها كايريكا خضوعه للحكومة

(1) F. Reginald Wingate: *Mahdism and the Egyptian Sudan*. London, Macmillan, 1891, p. 204.

المصرية . ولكن كابرিকা لم يلبث أن أعلن عصيانه فعزله صمويل بيكر وعين مكانه ريويجا ملكا على أونورو في ١٨٧٢ وقدم امتيسى ، ملك أوغندا ، المتاخمة لمملكة أونورو ، فرفض الإخلاص لخديو مصر ، وعاون صمويل بيكر في القضاء على فتنة كابرিকা . وبهذا انفتح طريق مصر إلى مملكة زنبار على المحيط الهندي بفضل ولاء امتيسى ، ملك أوغندا . وفي أبريل ١٨٧٣ انتهت مدة خدمة السير صمويل بيكر فعاد إلى جوندكورو ثم إلى الخرطوم ثم إلى القاهرة بطريق سواكن ، بعد أن ترك رؤوف بك أحد ضباط الجيش المصرى مكانه حاكما على مديرية خط الاستواء .

وفي محمد فؤاد شكرى أن السير صمويل بيكر إستدعى إلى مصر فور انتهاء عقده لأنه كان يتصرف في أفريقيا الاستوائية تصرف الغزاة الفاتحين بما أساء إلى سمعة مصر في تلك البقاع . أما الراقعى فيذكر أن جعفر باشا مظهر حكامدار السودان حتى ١٨٧١ كتب إلى الخديو اسماعيل يحذره من استخدام أجنبي في فتح أعالي النيل وأفريقيا الاستوائية ، فكانت النتيجة سحبه وتعيين إسماعيل باشا أيوب مكانه . يقول الراقعى «ولكن اسماعيل لم يلتفت إلى هذا الرأي الحكيم ولم يعمل به ، واستمر يحسن الظن برواد الاستعمار» أما ماذا كان يفعل بيكر باشا لخدمة سيدين في وقت واحد ، مصر وأنجلترا ، فهذا موضع لبحث الباحثين . أما ماذا كان يفعل جعفر باشا مظهر في السودان بما استوجب تبديله ، فهذا أيضا مجال لبحث الباحثين . فلنقل أن اسماعيل كان رجل دولة ، وأنه كان يعمل في حدود لعبة توازن القوة التي جعلته يواجه الأمريكى حيث لا يواجه الانجليزى ويواجه الفرنسى أو الالماني أو الايطالى حيث لا يواجه الاثنين ، والتي جعلته قبل هذا وذلك لا يجدد عقد السير صمويل بيكر رغم خدماته الجليلة لمصر ولحملة تحرير العبيد والعلوم الجغرافية في وقت واحد . فمن ما سندی كتب صمويل بيكر للخديو اسماعيل في ١٠ مايو ١٨٧٢ : «وقبل عودنى سوف أرفع علم سموكم على الأقل درجة واحدة جنوب خط الاستواء وبذلك سوف يمتد ملك مصر ٣٣ جنوب الاسكندرية» «حاشية : لقد اعتنق ملك أوغندا الاسلام وبنى مسجدا . وسوف ابني على الفور مدرسة» . ورغم هذا لم يجدد الخديو اسماعيل عقده ؟ لماذا ؟

وادی النيل (٣)

الجنرال الزاهد

عين الخديو اسماعيل الكولونيل تشالز جوردون (الجنرال جوردون باشا General Gordon Pasha) مكان السير صمويل بيكر حاكما على افريقيا الاستوائية ، وعين ياورا له - أو عليه - الكولونيل الأمريكى شاييه - لونج Chaille-Long القضايط فى الجيش المصرى ، ورئيسا لأركان حربيه . ولم يصل جوردون القاهرة إلا فى ٦ فبراير ١٨٧٤ . وكانت أول قبيلة ألقاها أن الخديو اسماعيل عرض عليه مرتب سلفه وهو ١٠٠٠ و ١٠ جنيه استرلىنى سنويا ، فرفضه وحلده لنفسه مرتبا سنويا قدره ٢٠٠٠ جنيه استرلىنى .

كتب شاييه - لونج فى كتابه « حياى فى أربع قارات »^(١) يصف مادبة أقلامها جوردون لأعيان الخرطوم فى ١٨٧٤ : « وقدنى أيوب (يقصد اسماعيل أيوب باشا) حكامدار السودان » ل . ع) الى مخزن أنحنى كنوزا تتجاوز كل وصف . وهنالك أرائى أطياقا وأطقما من السيفر وكزستال بوهيميا وسكاكين وشوكا رائعة ومقاراش سفرة وفوطا من أفخر الدمقس ، وكانت كلها يعلوها التراب ، وأرائى ألوانا من خمر بانخوس وأنبدة من أفخر قطاف الميدوك والبورجونيا والشمبانيا . قلت : أجاءت هذه من كهوف علاء الدين ؟ فأجاب أيوب : « لا ، ولكن السير صمويل تركها هنا ومضى ، وهى الآن قد سلمت لخلفه » وهكذا كان صمويل بيكر يعيش كملوك أوروبا وسط أدغال أفريقيا ، وكان هذا بعضه من مال مصر وبعضه من ماله الخاص ، فقد كان أصلا واسع الثراء يعيش عيشة الأمراء . فلا تعجب إذن أن اسماعيل كتب إليه يرجوه فى أدب شديد أن يضغط النفقات لأن تعمير السودان سوف يحتاج إلى أموال طائلة .

وكان جوردون على نقيض صمويل بيكر ، رجلا بسيطا زاهدا فى عرض الحياة ، يقدم المثل العليا على السطوة والجاه . ومع ذلك فقد اتفق مع اسماعيل على أن

(1) Colonel Chaille-Long: My life in Four Continents. London, Hutchinson 1912, vol. 1, p. 82.

سياسة إلغاء الرق «العنيفة» التي كان يتبعها السير صمويل بيكر يجب أن تحل محلها سياسة تقييد الرق «الرحيمة» .

وقد كان من نتائج حملة جوردون لإكتشاف الكولونيل شاييه - لونج لبحيرة كيوجا Kioga أو تشوجا Choga التي أطلق عليه شاييه لونج إسم بحيرة ابراهيم باشا ، ولكن الأطالس لم تأخذ بهذه التسمية . كذلك نتج عنها أن الجغرافي الإيطالي جيسى Gessi طاف بكل شواطئ بحيرة ألبرت في ١٨٧٦ وأن الكولونيل ماسون الأمريكي ضبطها علميا في ١٨٧٧ واكتشف نهر سمليكى Semliki الذي يخرج من جنوب بحيرة ألبرت ويصب في النيل . واكتشف الانجليزى تشبنديل Chippendale والانجليزى واتسون Watson بحرى النيل من ماجونجو Magungo في بحيرة ألبرت حتى دوفلى Dofli . أما جوردون فقد تركزت إكتشافاته حول نيل فكتوريا .

وفي ٢١ يناير ١٨٧٥ اقترح جوردون على الخديو اسماعيل أن يمده بباخرة عليها ٢٥٠ جنديا يرسلها الى خليج ممباز Mombaz على بعد ٢٥٠ ميلا شمال زنبار لينشئ محطة حربية . يتقدم منها إلى ميتشا Mitcha ملك أوغندا . فقد كان من رأى جوردون التخلي عن الخرطوم كقاعدة للسيطرة على أوغندا والتركيز على قاعدة ممباز التي تفتح أمامه قلب أفريقيا الاستوائية . وفي ١٦ نوفمبر ١٨٧٥ عرف جوردون أن الخديو اسماعيل أرسل إليه ثلاث سفن حربية عليها ٦٠٠ مقاتل وصلت إلى جوبا Juba لاحتلالها وأنه وضع تحت إمرته الكابتن البحرى الاسكتلندى ماكيلوب باشا Mckellop ، ومعه شاييه لونج . وكان في هذه الحملة أمريكى آخر هو الكولونيل وورد Ward وإيطالى هو فريديريكو باشا Frederico . وقد أحيطت هذه الحملة بسرية تامة . فقد صدرت الأوامر من ١٦ سبتمبر ١٨٧٥ إلى شاييه لونج - الذى كان يومئذ في القاهرة - أن يتوجه إلى السويس ليقود الجنود المتجمعين هنالك على ظهر الناقلتين «طنطا» و «دسوق» ووصلته أوامر مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر في ١٨ سبتمبر مع مذكرة من الخديو ألا يفض الأختام إلا بعد أن يبحر جنوبا في البحر الأحمر ٥٠٠ ميل . وبعد أن قطع هذه المسافة فض الأختام فوجد أن أوامره هي إبلاغ ماكيلوب باشا أن يبحر من بربره Berbera إلى جوبا . أهم شيء في الموضوع هو ألا يعرف أحد غير شاييه لونج بك وماكيلوب باشا أن وجهة الحملة هي جوبا وأنها ستنتظر هناك حتى يصل إليها جوردون باشا أو يرسل تعليماته إليها .

أما كل هذه السرية فسببها أن سلطان زنبار كان في القاهرة ضيفا على الخديو إسماعيل وأبلغه أن جوبا ورأس حفون تقعان ضمن ممتلكاته وأنه يتنوى بمجرد عودته إلى بلاده أن يرفع عليهما علم زنبار . ولم يشأ الخديو إسماعيل أن يفسد الضيافة على ضيفه ، ولكنه بادر بإرسال هذه الحملة حتى يسبقه برفع علم مصر على جوبا ورأس حفون . وختم إسماعيل أوامره بقوله : « أريد أن تكون هذه النقطة واضحة في ذهنك : أن مصب نهر جوبا ملك لنا . وأنا أريد أن أعيش في سلام مع سلطان زنبار ، ولكنني لا أستطيع أن أسمح له بالمساس بحقوقى أو بأن يحتل أراضى » . والأوامر إذن هي :

« إذا تصدى لكم أحد قناصل الدول المعتمدين لدى سلطان زنبار وطلب منكم الانسحاب باسم حكومته أو باسم سلطان زنبار فاستخدموا معه الحذر واطلبوا منه أن يتصل بخديو مصر مصدر الأوامر . وإذا وجدتم جوبا مشغولة بقوات من زنبار فاطلبوا جلاء هذه القوات بروح ودية ، فإن أثبت الانسحاب فاستعملوا القوة . الأرجح انكم لن تجدوا أحدا يشغل المكان » .

ووصلت الحملة إلى مصب نهر جوبا في ١٦ أكتوبر ١٨٧٥ ، واستحال نزول القوات المصرية بسبب هياج الأمواج فابخر ماكيلوب باشا ١٥ ميلا جنوبا إلى نقطة اسمها كيسمايو Kismayu لها ميناء صالحة . وكانت النقطة محصنة بأربعمائة جندي وأربعة مدافع وعليها رفر علم زنبار . واستسلمت حامية زنبار للقوات المصرية دون قتال وداخل أسوار القلعة وجد شاييه لونج أكثر من ٥٠٠ من الرقيق ينتظرون السفن التي تحمل « العاج الأسود » إلى أسواق النخاسة . (بهذه المناسبة كان سلطان زنبار من أنصار تجارة الرقيق) . وبعد أيام جاءت الأوامر إلى ماكيلوب باشا أن ينتقل جنوبا إلى نقطة اسمها فورموزا Formosa . واحتج إمام زنبار لدى الحكومة البريطانية ضد نزول المصريين في كيسمايو . وهنا ضغطت إنجلترا على إسماعيل فعدل أوامره إلى ماكيلوب : إذا كنت لم تتقدم إلى فورموزا فلا تتقدم إليها ، فالأمر كذا وكذا . فتوقفت الحملة المصرية . وهكذا بسطت إنجلترا جناحها على تجار الرقيق لمنع توسع مصر في زنبار . فقد كان غرض إسماعيل من حملة جوبا وكيسمايو فتح طريق التجارة المشروعة بين منطقة البحيرات والشاطئ الأفريقي من المحيط الهندي ومنع العرب من مزاوله تجارة الرقيق . وانسحب المصريون من زنبار في يناير ١٨٧٦ .

وفي ١٨٧٥ أيضا ، قبل حملة ماكيلوب باشا ، إحتل المصريون تاجورة وزيلع وبربرة على خليج عدن ، ومن زيلع تقدم رموف باشا لاحتلال هرر في ١٨٧٥ ، وكانت ميناء لتصدير الرقيق عن طريق تاجورة وزيلع وبربرة .

وفي كتاب « مصر ومديرياتها المفقودة » للكولونيل شاييه لونج بك أن جوردون باشا أرسله إلى اميتسي عاصمة أوغندا حيث عقد معاهدة مع ملكها في ١٨٧٤ دخلت أوغندا بموجبها تحت حماية مصر ، وأن الحديو اسماعيل بناء على ذلك أبلغ الدول أن مصر ضمت إلى أملاكها كل البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا والبرت . وفي الرافيى أن الإنجليز أحرقوا هذه المعاهدة بعد احتلال مصر في ١٨٨٢ . وفي ٢ أغسطس ١٨٧٦ وردت لاسماعيل من جوردون باشا برقية تتضمن أنه أرسل إلى اميتسي ملك أوغندا ١٥٠ جنديا لحاية أورندجاني و ٣٠ آخرين لحاية بكتيشة . وكان ممثل الحكومة المصرية في بلاط ملك أوغندا ارنست لينان دى بلفون ابن المهندس الفرنسى الشهير في عهد محمد علي ، ولكنه قتل في أثناء عودته إلى السودان . وكان أكبر ضابط مصرى تحت جوردون باشا هو ابراهيم بك فوزى كما كان معه أمين بك (أمين باشا فيما بعد) ، وقد كان طبيبا المانيا اسمه دكتور شنيتزلر Schnitzler إعتنق الاسلام واتخذ هذا الاسم .

وقد استمر جوردون باشا مديرا لعموم خط الاستواء حتى استقال في ١٨٧٦ وعاد الى مصر ثم الى إنجلترا تاركا وراءه الكولونيل الامريكى براوت قائما مقامه في حكم مديرية خط الاستواء . أما أسباب إستقالة جوردون باشا من عمله كمدير لمديرية خط الاستواء فيحتمل أن تكون صداماته مع الكولونيل شاييه - لونج الذى نسب إليه أنه لم يكن متحمسا لضم أوغندا إلى مصر . ويحتمل أيضا أن يكون بسبب حرج الضمير المقسم بين ولائه لعمله المصرى وولائه لبلده إنجلترا ، فالكولونيل شاييه - لونج يرجع وصول تعليمات الى الجنرال جوردون من حكومته تأمره أو تنصحه بعدم التعاون مع حملة ماكيلوب التى استولت على رأس حفون فى الصومال ثم كيسمايو فى زنجبار على مصب نهر جوبا فى المحيط الهندى ، مما أدى إلى فشل هذه الحملة وانسحابها بناء على التدخل البريطانى بعد أن قطعت سفن مصر ١٥٠ ميلا داخل نهر جوبا وسيطرت على هذه المنطقة . وكانت التعليمات أن تسير حملة ماكيلوب باشا غربا حتى تلتقي بقوات يرسلها جوردون باشا . ولكن جوردون لم يرسل هذه القوات التى كان من المفترض أن تصل إلى ماكيلوب وشاييه - لونج عند نهر جوبا . وقد كتب جوردون باشا الى أخته فى

إنجلترا يقول عن ماكيلوب باشا « فان انتظاره سيكون على غير جدوى » على نهر جوبا .
 ومن كل هذا نستطيع أن نستخلص أن هذا التكلم الشديد الذى أبداه الخديو
 إسماعيل حول حملة ماكيلوب باشا إلى الصومال وزنبار ، لم يكن خوفا من ضيفه
 سلطان زنبار ، وانما ليضع إنجلترا أمام الأمر الواقع برفع علم مصر على كل المنطقة
 الواقعة بين ساحل أفريقيا الوسطى الشرقى وبحيرة فكتوريا . بل يمكن أيضا أن
 نستخلص أن حديث سلطان زنبار مع الخديو إسماعيل حين كان فى ضيافته بالقاهرة
 بأنه سيرفع علم زنبار على حفون وجوبا لم يكن اعتباطا وانما كان تحذيرا خفيا من إنجلترا
 للخديو إسماعيل أن يتعد عن هذه المنطقة مكتفيا بمنايع النيل الإستوائية . وقد اضطر
 إسماعيل بمسلكه فى حملة ماكيلوب (سياسة الأمر الواقع) إنجلترا الى التدخل السافر ،
 فكتب اليه وزير خارجية إنجلترا بهذا المعنى . وكان تخلف جوردون عن إرسال القوات
 اللازمة الى ماكيلوب من أسباب تعثر حملة ماكيلوب بما أعطى إنجلترا فرصة التدخل .
 ومع ذلك فقد أسفرت حملة ماكيلوب فى فبراير ١٨٧٥ عن رفع علم مصر على رأس
 حفون فى الصومال جنوب رأس جردفون وقبول قبائل الصومال الحكم المصرى حتى
 براوه شرق نهر جوبا وقد ترك بها ماكيلوب حامية وعين عليها محافظا . ولكن المشكلة
 كانت فى كيسمايو بزنبار التى احتلها ماكيلوب باشا وسماها فترة بور اسماعيل ، ولكنه
 اضطر للإسحاب منها ومن نهر جوبا بأمر اسماعيل ولعدم وصول المدد من جوردون .
 فإذا ذكرنا أن مصر كانت قد سيطرت من قبل على تاجورة وزيلع وبربرة على خليج
 عدن عرفنا أن مصر كانت مسيطرة على موانئ الصومال جنوب الحبشة . وقد كانت
 زيلع وبربرة وبوطار وتاجورة أصلا ملكا لتركيا وتابعة أصلا للواء الخديفة ، وتنازلت
 عنها للخديو إسماعيل بموجب فرمان أول يوليو ١٨٧٥ مقابل مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه عثمانى
 سنويا . وكان محمد رموف باشا محافظا لزيلع ، وهى ميناء إمارة هرر ، والأميرال
 رضوان باشا محافظا لبربرة وقد فتح رموف باشا مدينة هرر فى ١١ أكتوبر ١٨٧٥
 (٢٣٢ ميلا غربى زيلع وهى ميناء إمارة أو سلطنة هرر) ، وبذلك ضمت إمارة هرر
 إلى أملاك مصر .

وفى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ وقع شريف باشا وزير خارجية مصر مع اللورد فيفيان
 قنصل إنجلترا العام فى مصر معاهدة تعترف فيها إنجلترا بسلطة مصر على سواحل خليج
 عدن الأفريقية من تاجورة إلى رأس حفون بما فيها زيلع ورأس جردفوى إلى بربرة على

أن يبقى كل من بربرة وبوهار ميناء حرا ، وتعهدت مصر بالآ تنازل عن هذه الأملاك لدولة أخرى . أما بقية سواحل الصومال فقد فقدت مصر حقوقها فيها . فلم تكن هذه المعاهدة في الواقع إلا تقنيناً لسلطة مصر على ما كان من قبل تحت سلطة الدولة العثمانية . وقد تغير هذا الوضع بعد الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ فاستولت إنجلترا على زيلع وبربرة وملحقاتها ، واستولت فرنسا على تاجورة وملحقاتها واستولت إيطاليا على راس جردفوى .

وفي ١٧ فبراير ١٨٧٧ أصدر الخديو إسماعيل مرسوماً بتعيين الجنرال جوردون باشا حاكماً على السودان ، وكان هذا المنصب من قبله مقصوراً على المصريين ، أو على الأتراك المتصرفين منذ عهد محمد علي ، وشملت سلطته المطلقة مع السودان دارفور وبحر الغزال ومديرية خط الاستواء وإمارة هرر وسواحل البحر الأحمر (سواكن ومصوع ومواني خليج عدن) . . . ويلاحظ أن تعيين جوردون باشا حاكماً على السودان قد جاء بعد تحرك الدول الأوروبية لمحاصرة إسماعيل منذ لجنة كيف في ١٨٧٥ وفرض الرقابة الثنائية في ١٨٧٦ ، بسبب عجزه عن سداده الديون . وظل جوردون يشغل هذا المنصب نحو ثلاث سنوات حتى أواخر ١٨٧٩ حين استقال في أوائل عهد الخديو توفيق ، وعينت الحكومة المصرية مكانه محمد رؤوف باشا .

وقد أورد الراجعي قائمة بكبار الموظفين الأجانب الذين استعان بهم جوردون باشا في حكم السودان وهم : الإيطالي مسيداليا بك Messedaglia مدير الفاشر (دارفور) والإيطالي جيسي باشا Gessi مدير بحر الغزال والألماني روسيت بك Rosset مدير دارفور والإيطالي اميليانى Emihani مدير كبكبيه والفرنسي شارل ريجولييه Rigolet مديراً لدار الحاكم العام ، والنمسوي سلاتين باشا Slatin مفتشاً للمالية والنمسوي جيكلر باشا مديراً لمكافحة تجارة الرقيق والدكتور زورنجسين مفتشاً للصحة . وكان جوردون عند استقالته من منصبه كمدير لمديرية خط الاستواء قد أقام مكانه الكولونيل الأمريكى براوت Prout فعزله وعين مكانه إبراهيم فوزى باشا ثم لم يلبث أن عزل فوزى باشا وعين مكانه الألماني الدكتور شنيترز Schnitzler المعروف باسم أمين باشا ، وهكذا . وقد حاول الراجعي أن يستخلص من هذا أن جوردون كان يحاصر إسماعيل بكل هؤلاء الخبراء الأوروبيين ، ليستخلص السودان للإنجليز ، ولكن الأمر يدل على

عكس ذلك : فهو يدل إما على أن إسماعيل كان يحاصر جوردون بكل هؤلاء الأوروبيين المنتمين إلى جنسيات مختلفة ، وإما أن الدول الأوروبية الدائنة أصرت مثل إنجلترا على أن يكون لها ممثلوها في السودان تمهيدا لتقسيم تركة مصر المسكينة بعد خلع إسماعيل . وعلى كل فلسفت أظن أن الحاكم العام الإنجليزي كان سعيداً بأن يكون مدير دار الحاكم العام ، أو فلنقل كبير أمنائه ، فرنسيا يطلع دقيقة بدقيقة على كل ما يجري بدار الحاكم العام . شيثان يلاحظان على كل هذه المناصب الرئيسية : لا إنجليز ، ولا أمريكيان ممن كانوا ينفصون حياة الإنجليز مثل شاييه - لونج وبروات . قلنقل إن المرحلة الأمريكية في السياسة المصرية إنتهت بإنشاء الرقابة الثنائية وبتعيين جوردون باشا حاكماً عاماً على السودان .

كتب شاييه - لونج في «مصر ومديرياتها المفقودة» (ص ١٨٦) : «إن أمر جوردون باحتكار الحكومة محصول العاج قد أثار تجار السودان على الحكومة . وهؤلاء التجار كانوا سادات السودان الحقيقيين فكان هذا العمل المنطوى على الظلم النواة الأولى للثورة المهدية . وكانت إدارته فوضى . وبالجمله فقد تولى حكم السودان والأمن واليسار يسودانه ، ولما غادره في ١٨٧٩ كان ينوء تحت أعباء الديون والثورة تتمخض في أحشائه » . (عن الرافعي «عصر إسماعيل» ج ١ ص ١٤٥) .

ولاشك أن شاييه - لونج كان يعرف ما يقول بغض النظر عن دوافعه إلى مهاجمة جوردون ، ويكنى دافعا تخلى جوردون عن نجدة حملة ماكيلوب باشا على الصومال وزننبار . ومع ذلك فمن الظلم للجنرال جوردون أن نحمله مسئولية احتكار تجارة العاج لأن قرار احتكار تجارة العاج قد اتخذته إسماعيل منذ أيام السير صمويل بيكر . لقد اقترن حكم جوردون في السودان بمكافحة تجارة الرقيق تنفيذا لمعاهدة ٤ أغسطس بين مصر وإنجلترا لإلغاء الرق ، وهذا هو السبب الحقيقي لثورة سادات السودان عليه وعلى الحكم المصري ، فقد كانت تجارة العاج الأبيض هي مجرد الواجهة الظاهرية لتجارة العاج الأسود . ويجب أن ننظر إلى ثورة تجار السودان على أنها كانت ثورة النخاسين . فمنذ توقيع معاهدة إلغاء الرق بين مصر وإنجلترا إتجه جوردون باشا بكليته إلى إلغاء الرق بدلا من تقييد الرق وفقا للسياسة القديمة ، وجعل من مكافحة الرق رسالة حياته حتى لقي حتفه أثناء ثورة المهدي في ١٨٨٤ ، يدفعه هوس ديني عظيم وإيمان متصوف بأن الله لم يخلق الإنسان لأصفاد النخاسين .

وادی النيل (٤)

بروفیل الجنرال الزاهد

بعد أن استقال جوردون باشا من منصب حاكم السودان العام في أواخر ١٨٧٩ ، وكان عمره نحو ٤٦ عاما ، فقد ولد عام ١٨٣٣ ، عاش كعادته في اعتكاف تام كلما ابتعد عن الوظائف العامة . وقبل أن يعود للمرة الثالثة إلى السودان ليلاقي حتفه في ثورة المهدي عام ١٨٨٤ ، كان يرى خلال عام ١٨٨٣ وطواله يتجول في مدينة القدس وتحت إبطه الكتاب المقدس ، يبحث عن مواقع سير أنبياء العهد القديم أو يبحث عن موقع صلب المسيح أو يبحث عن موقع جنة عدن ، أو يبحث أين رسا فلک نوح بعد أن انحسرت مياه الطوفان . ولم يكن هذا الهوس الديني جديدا عليه ، فقد قضى أكثر حياته يبحث عن شيء غامض لا يعرفه ، فوجد الله في سن باكرة ، وأمسك به إمساك رجل يقف على حافة هاوية . وكان إله جوردون إله غامضا غريبا كما كان جوردون نفسه رجلا غامضا غريبا : يتكلم كما يتكلم الكتاب المقدس ، لا مع البشر ولكن مع الأنبياء .

أما صبا تشارلز جورج جوردون فقد كان مألوفاً في زمانه وفي كل زمان . كان أبوه ضابطا كبيرا في الجيش البريطاني برتبة لواء ، وكان اسكتلنديا من الهايلاندرز ، وكانت أمه من عائلة أثرياء اشتهروا بريادة البحار . وحين كان غلاما كان فياض الحيوية جسورا يتميز « بالشقاوة » والعدوانية . ودخل الكلية العسكرية في ووليتش Woolwich ليدرس المدفعية ، ولكن عدم انصياعه للأوامر جعلهم يحولونه لسلاح المهندسين . ثم عين في بمبروك Pembroke لبناء سلسلة من الإستحكامات . وفي بمبروك تحول إلى التدين تحولا عنيقا بتأثير أخته أوجستا Augusta وتأثير ضابط آخر اسمه الكابتن درو Drew ، فكان دائم التفكير في خطاياهم وكأنه يحمل أوزار البشر جميعاً . وكان « يتناول » كل أحد ، وكان لا يقرأ إلا الكتب الدينية يبحث فيها عن « خلاص » . روحه ، وقد كان من قبل يسخر من أخته أوجستا وهي تكدر هذه الكتب الدينية .

كان سنه ٢١ سنة ، ونشبت حرب القرم فسعى حتى أشركوه فيها ونقلوه إلى بالاكلافا Balacava وفي حصار سباستوبول Sebastopol لفت الأنظار إلى فروسيته النادرة . وبعد توقيع معاهدة باريس إندبوه إلى بسارابيا Bessarabia للمشاركة في رسم الحدود بين روسيا وتركيا . وبعد عودته إلى إنجلترا في ١٨٦٠ أعلنت إنجلترا الحرب على الصين . فأوفد الكابتن جوردون إلى الصين ، ولكنه وصل بعد انتهاء القتال ، ومع ذلك فقد أقام في الصين ٤ سنوات . وأصيب هناك بالجدرى فقربه المرض من الله . وكتب الى أوجستا يقول : «يسعدنى أن أقول إن هذا المرض رد فى إلى مخلصى ، وأعتقد أنى سأكون فى المستقبل مسيحيا أفضل مما كنت حتى الآن» .

وفى الصين كانت هناك ثورة يقودها رجل اسمه هونج - سيو - تسوين - Hong Siu - Tsuen تعلم شيئا عن الدين المسيحى من أحد المبشرين البروتستانت فأعلن أنه هو أيضا ابن الله ، وأنه أخو المسيح الأصغر ، وسمى نفسه تين وانج Tien Wang ، أى «الملك السماوى» . ونسب زوجته وأخته إلى أصل إلهى ، وكان له حواريون ساهم «الوانج» Wangs أى «الملوك» ، وقال إنه جاء ليظهر الأرض من الشياطين ويقيم ملكوت «التايننج» Taiping ، وهو ملكوت السلام الأبدى . وأقام فى قصر واتخذ له ٣٠ زوجة و ١٠٠ محظية . واتخذت هذه الثورة الدينية طابعا سياسيا واستولى الثوار على مناطق شاسعة من أراضي الصين واحتلوا شنغهاى نحو عام كامل . ولكن الحكومة المركزية لم تلبث أن هزمت الثوار وحاصرت نانكين Nanking نفسها وهى مركزهم فى ١٨٥٩ ولم ينقذ الثوار الا الغزو الأوروبى للصين واحتلال الجيوش الاوروبية لبكين Peking ، فى ١٨٦٠ ، فاسترد الثوار أكثر ما فقدوه من مناطق ، وحاصروا شنغهاى من جديد . فجمع التجار جيشا غير نظامى من حثالة المجتمع فى شنغهاى للدفاع عن أنفسهم وسلموا قيادته لضباط أوروبيين ، واستطاعوا بذلك رد الثوار . ومع ذلك فقد تعاظم خطر الثوار .

وكان الإنجليز فى بادىء الأمر يعطفون على جيش «التايننج» لأسباب دينية ، ولكنهم تبينوا خطرهم السياسى ، فأعاروا جيش المقاومة الأهلى ، وكان يسمى «الجيش المنصور أبدا» ، الكولونيل جوردون لتنظيمه وقيادته فى ١٨٦٣ ، وكان فى الثلاثين من عمره . وقد استطاع جوردون أن يجعل من هذه الحثالة البشرية جيشا نظاميا هزم به ثوار «التايننج» بعد ١٨ شهرا وحرر من قبضتهم ١٤٠٠٠ ميل مربع

يعيش فيها ٢٠ مليوناً من سكان الصين على دلتا نهر اليانج تسي Yang Tse وكان جورودون يتقدم جنوده في المعارك وبين الأخطار في هدوء من لا يعرف معنى الموت . حتى أعداؤه كانت تستولى عليهم الرهبة والإجلال لمشهد هذا السائر في كبرياء بين ظلال الردى لا تهتز له خلجة ولا يهاب الأخطار . وكم من مرة كان في استطاعة رماثهم أن يقتنصوه ولكن كانت تصدر إليهم الأوامر أن يشنوا عنه بنادقهم .

وحين استسلم « الملوك » الثوار في إحدى معاركهم الأخيرة لقوات الامبراطور ، وعدهم جورودون بالأمان ، ولكن الجيش الإمبراطورى غدر بهم وأعمل فيهم المذابح والتقتيل . وقيل أن جورودون خرج وقتل في كل مكان شاهراً مسدسه المحشو بالرصاص ليقتل بيده لى هونج تشانج Li Hong Chang محافظ شنغهاى الغادر . وأراد جورودون أن تكون هذه آخر صلة له بالحكومة الصينية ، ورفض مدالية الامبراطور والمكافأة المالية الضخمة التى عرضت عليه . ولكن يبدو أن الإنجليز ضغطوا عليه ليم ما بدأ فلم يترك عمله إلا بعد أن دخل « الجيش المنصور أبدا » نانكين وصفت ثورة « التاينج » أو أصحاب « السلام الأبدى » . ولم يقبل جورودون من هدايا الامبراطور الصينى إلا ميدالية ذهبية سكها الامبراطور خصيصاً لهجده . وعاد جورودون إلى إنجلترا فكرمت إنجلترا « قاهر التاينج » بوسام الحمام Order of the Bath ، وهو وسام لا يكرم به العسكريون ولكن يكرم به كبار مستخدمى الحكومة ، وذلك لأن الحكومة الإنجليزية لم تنظر أبداً إلى الجنرال جورودون نظرها إلى رجل عسكرى بسبب إستقلاليتيه وطباعه المتمردة على النظام التى تجلت في كل مراحل حياته منذ أيام الطالب فى الأكاديمية العسكرية .

كان جورودون نوعاً من الفارس الوحيد الجامع الذى يكاد أن يرى إشارات السماء ، ويقوم بغزواته بنفسه ولنفسه حسبما يناديه نداء ضميره . وحين عاد إلى إنجلترا عاد إلى عزلته واعتكافه ، وكان يهرب من طنين الجحد ويمقت من أعماقه مآذب التكريم التى كانت تقام من أجله ويفر من سادة المجتمع ذوى القمصان المنشأة ومن سيدات المجتمع ذوات اللآلىء والرياش . وعينته الحكومة البريطانية لإقامة الاستحكامات فى جريفزند Gravesend على مصب نهر التيمس Thames حيث ظل يعمل ست سنوات بعيداً عن الأضواء حتى نسيه الناس . وكان يخصص وقت فراغه للتأمل الدينى وللأعمال الخيرية فى أحياء الفقراء ، فيحمل الطعام إلى الأسر الجائعة أو يزور عجوزاً مريضة

ليوقد مدافئها ولا يحادث إلا البحارة البسطاء أو من في حكمهم ، وكان يحمل حبا خاصا للأولاد ، فكان الصبية المتشردون يتجمعون حوله في داره ليظعمهم أو يعلمهم أو يبحث لهم عن أعمال ، وكان يسميهم «الوانج» أو «الملوك» التابعين له قياسا على تجربته الصينية . وكان يعيش حياة الناسك المتقشف في الطعام والشراب ، حتى ثيابه كانت تميل إلى الرثاثة ، وكان ينفق ما بنى من دخله على الصدقة وأعمال الخير . وحين انتشرت المجاعة في لانكشاير Lancashire لم يجد ما يتبرع به الا ميداليته الذهبية التذكارية ، فأزال ما عليها من نقوش وتبرع بها كفاعل خير مجهول .

وفي هذه الفترة من حياته تجسمت نوازع الدينية فشغلت كل تفكيره . ولم يكن في عزله بين فقرائه وصبيته المتشردين يقرأ شيئا إلا الكتاب المقدس . يقرؤه ثم يقرؤه من جديد ثم يعيد قراءة ما قرأ وكأنه يبحث بين سطوره عن حلول لأسرار الكون ولمعنى الحياة والموت ولأساة الإنسان . وكان لا يحفل بتعاليم الكنيسة . هو والكتاب المقدس ولا شيء بينهما . وكان يعتقد أن الكتاب المقدس فيه كل الإجابات على كل الأسئلة . وما على المسيحي إلا أن يفتش في أركانه وزواياه وفي متنه وتحت متنه ليهتدي إلى ما يطلبه عقله المتأمل . وهكذا وصل جوردون إلى نوع من الديانة «الشخصية» التي يتميز بها النساك و«الفقراء» إلى الله ، قد تكون من المسيحية في شيء كثير أو قد لا تكون .

ووصل في تأملاته كما يقول ليتون استراتشي Lytton Strachey كاتب سيرته الرائعة ، إلى أن الرجل الصالح هو من يستسلم لإرادة الله دون تحفظ ، وإلى أن إرادة الله مطلقة وتستعصى على فهم الإنسان ، وأنه لا طاعة لإرادة الله إلا بالعزوف جملة عن متاع الحياة . وكان يعتقد في شيء قريب من تناسخ الأرواح ، وأن البشر هم تجسيد زائل لأرواح عاشت منذ الأزل السرمدي وستعيش إلى الأبد السرمدي . أما الدنيا فهي متاع الغرور . وأما الجسد فهو تراب يعود إلى تراب .

ومع ذلك لم يكن جوردون صوفيا أو ناسكا يعتزل العالم في صومعة ، بل كان رجل عمل يؤمن بأن مشيئة الله تتجلى في أعمال الانسان ، وهذا جانب الجندى فيه . ما على الانسان إلا أن يتبع يد الله التي تقوده مهما كان المسار . ولو أن يد الله ، بحكمته المطلقة التي تستعصى على الفهم ، قادت الإنسان في سبيل العنف أو نحو غايات خاطئة فمن العبث ، بل من الكفر ، أن يحاول الانسان تحدى الإرادة الالهية . هذا العالم الذي

تسوده القدريه أو الجبرية الكاملة ولا مجال فيه للحرية والاختيار ، هو الذى جعل جوردون كلما كتب شيئا يتعلق بالمستقبل يضيف اليه عبارة D. V. وهى بمثابة قولهم باللاتينية «بأذن الله» أو «إن شاء الله» Deus Volet ، حتى ولو كان يتحدث عن زيارة فى الغد أو لقاء بعد غد . حتى نوازعه الكامنه وشهواته الباطنة والظاهرة ، كان جوردون يدخلها فى نطاق هذه المشيئة الإلهية المطلقة الغامضة التى تحار فى فهمها العقول . فما من خير وما من شر على الأرض إلا بإرادة الله ، والشر ذاته لغاية لا يدركها عقل الإنسان . وقد عبر جوردون عن هذه العقيدة حين كتب لأخته أوجستا يقول :

«لغاية حكيمة يحرك الله الأحداث فى هذا الإتجاه أو ذاك ، سواء أَرْضَى الإنسان أم لم يَرْضَ ، كما يحرك الإنسان جواده الى اليمين أو الى الشمال دون إعتبار لما يحبه الجواد أو لا يحبه . ولكي يعيش الإنسان سعيدا ، عليه أن يكون مثل جواد كامل الترويض والطاعة ، وعلى استعداد لأن يفعل أى شئ» ، والأحداث تجري كما يشاء الله .»

ومع ذلك فلم يكن إيمان جوردون مجرد إستسلام سلبى للإرادة الإلهية ، فقد كان دائم السؤال : «ترى ماذا يريد الله ؟» وما انكفاء جوردون الدائم على الكتاب المقدس وتأملاته التى لا انقطاع لها إلا محاولات يائسة للتغلغل فى المنطق الإلهى الذى حار عقله فيه . قد كان يكتب تعليقاته على ما يقرؤه من كلام سليمان الحكيم أو القديس بولس الخ ... على آلاف من القصاصات أو الجزازات ويرسلها إلى أخته أوجستا أو إلى أصدقائه المهتمين بالدين ، وقد نشرت بعض هذه التأملات الروحية بما يعين الباحث على دراسة سيرة جوردون الروحية .

وبعد سنوات من هذه العزلة إنتدبت الحكومة الإنجليزية جوردون لتمثيل بلاده فى تنظيم الملاحه فى الدانوب تنفيذًا لمعاهدة باريس وفى استانبول التى بنوبار باشا الذى عرض عليه وظيفة مدير مديرية خط الإستواء فى السودان خلفا للسير صمويل بيكر ، فقبل جوردون العرض واعتبره توجيها من الإرادة الالهية . وكان أول ما فعله جوردون هو رفضه أن يكون مرتبه ١٠٠٠ ر. جنيه استرليني سنويا والإكتفاء بألثنى جنيه . وبدأ عمله الجديد الذى كان بداية مغامراته الأفريقية فى أوائل ١٨٧٤ . وعندما انتقل إلى الخرطوم ، إستقبله رئيسه المباشر ، إسماعيل باشا أيوب ، حاكم السودان أو حاكمه باحتفال عظيم إنتهى بمأدبة عظيمة تكرما له وفى المأدبة قدمت مجموعة من الراقصات

السودانيات والجنود السودانيين رقصة شعبية في شكل حلقة تدق فيها الأرض بالاقدام وبحفظ الايقاع بطرقة اللسان ، وكانت الرقصات عرايا كما ولدتهن أمهاتهن . وحصى وطيس الرقص المستيرى حتى أن قنصل النمسا دخل في حلقة الراقصين ، وعلا صخب اسماعيل باشا ايوب من النشوة وأوشك أن يدخل الحلقة ، ولكن شيئا ما حدث أوقف كل شئ* وأشاع الاضطراب في الحاضرين . فقد نهض ضيف الشرف فجأة وغادر المكان .

وارتحل جوردون إلى أعلى النيل حيث بدأ عمله كمدير لمديرية خط الاستواء . وهنا نسمع عن جوردون تحت الشمس الإستوائية يميل على شرب الخمر بعد أن كان عادة لا يشرب إلا الماء القراح . وكانت تتنابه نوبات طويلة من الكآبة ، فكان يعتكف في خيمته أياما ولا يراه أحد . وفي كل مرة كان يضع خارج خيمته علما وبلطة علامة على أنه لا ينبغي إزعاجه مهما كان السبب ، وبعد أن ترتفع عن عقله غيمة الإكتئاب كانت هذه الإشارات تزال ، ثم يخرج جوردون من خيمته ، وهو في بشر عظيم . وذات مرة إعتكف جوردون في خيمته ، وظهر خطر هجوم من القبائل السوداء على المعسكر . ورأى الكولونيل شاييه لونج العلم والبلطة مثبتتين خارج الخيمة فتردد شيئا ما ، ولكنه إقتحم الخيمة فوجد جوردون جالسا الى مائدة ، وعلى المائدة كتاب مقدس مفتوح وزجاجة مفتوحة من البراندى وشرح الكولونيل لونج الموقف ، ولكن جوردون لم يقل إلا عبارة واحدة وبجفاف : «أنت قائد المعسكر » فخرج مرتبكا ليواجه الموقف بنفسه . وفي الصباح خرج جوردون حليقا في زيه العسكري الكامل وكانت تبدو عليه حالة من الإنسراح التام ، وقصد إلى خيمة شاييه - لونج وقال معتذرا : « لا تغضب مني يا صديقي ، فقد كنت ليلة أمس في حالة إكتئاب شديد ، هيا نتناول فطورا جيدا : قليلا من البراندى والصودا . ألدبك إستعداد لذلك ؟ » .

وبتأثير الخمر واشتطاط حالاته النفسية إزدادت غرابة أطواره وتفاقم عجزه عن التفاهم مع الناس واحتد طبعه حتى غدا عاجزا عن السيطرة على نفسه . وكان يهين رؤساءه بلاذع الكلام في خطابات الرسمية بما أذهل إدارات الحكومة ، وكان في انفجارات الغضب يصفع خادمه العربى أو يهجم على خادمه الأتزانسى ويوسعه ركلا .

وبعد ثلاث سنوات من الخدمة في خط الإستواء إستقال جوردون وعاد إلى بلاده . ثم ما لبث الخديو إسماعيل أن عينه في وظيفة أعلى وهي وظيفة حاكم السودان

العام ، فخدم ثلاث سنوات أخرى . وفى خلال هذه الفترة إرتبكت أحوال إسماعيل المالية ودخل السير ايفلين بيرنج « اللورد كرومر » لأول مرة فى أفق مصر باسم أصحاب الديون ، فاستدعى إسماعيل جوردون من السودان لرأس لجنة لتنظيم مالية مصر ليتجنب بها لجنة ايفلين بيرنج . وكان منطقته فى ذلك : مادمت تريدون حكما أجنيا ، فهذا هو ذا جوردون من أبنائكم يحكم بيننا . وكان هناك نوع من التعاطف بين إسماعيل وجوردون منشؤه أن كلا منهما كان صاحب رسالة حضارية بطريقته الخاصة ، ورغم عمق ما بينهما من فوارق فى الشخصية فقد التقيا حول تحرير العبيد . وفى القاهرة التقى جوردون بايفلين بيرنج وتبادلا جملتين . وكان الكره من أول نظرة . وافترق الرجلان وعاد جوردون إلى مقر عمله فى السودان .

وفى اثناء غياب جوردون باشا قامت ثورة الزبير باشا رحمت ملك الرقيق فى دارفور على الحكم المصرى بسبب إلغاء تجارة الرقيق . واستطاعت الحكومة المصرية إستدراج الزبير باشا إلى القاهرة حيث حددت إقامته ، ولكن إبنيه سليمان وإستأنف الثورة . فخرج جوردون من الخرطوم بمفرده إليه راكبا جملا قطع به ٨٥ ميلا من الصحراء تحت شمس دارفور المحرقة حتى بلغ موقع الثوار ، وأمرهم بتسليم سلاحهم خلال يومين والتفرق إلى بلادهم فأطاعوه ، فقد أخذتهم الرهبة من هذا الرجل الذى يواجه الأخطار بمفرده ، وعاد جوردون إلى الخرطوم منتصرا . غير أن سليمان هرب من دارفور إلى بحر الغزال وسرعان ما جمع حوله قوة جسيمة يقاوم بها الحكومة ، فطارده جوردون بحملة طويلة مريرة . وحين استدعته القاهرة فى مهمة أخرى ترك لمروسة جيسى أن يستكمل الحملة . وسحق جيسى قوة سليمان وأرغمه على التسليم وأعدمه رميا بالرصاص . ورغم سحق ثورة الزبير باشا وولده سليمان إستمرت تجارة الرقيق فى السودان ، لأن أسواق الرقيق فى القاهرة وإستانبول وبلاد العرب وغيرها كانت تمثل طلبا لا يتهى ، فكان العرض لا يتهى كذلك . وفى لحظة يأس قال جوردون « لو أنك استبظعت استخراج الخبر من النشافة لأمكنك أن تقتلع الرق من هذه البلاد » ومع ذلك فقد كان يضيف : « إفى أشعر بضغنى وأتوجه إلى الله القدير تاركا له الأمر دون أن يقض الهم مضجعى » .

وبعد خلع إسماعيل أحس جوردون بالراحة . لقد مضى الرجل الوحيد الذى كان يفهمه ويبادلته التقدير والأحلام عن تحرير الرقيق . لقد قيده ولاؤه لإسماعيل

لخوض تجربته السودانية الكثيرة - والآن وقد مضى إسماعيل لم يعد هناك ما يربطه فمن حقه أن يمضى أيضا . واستقال جوردون بعد تولى توفيق ، غير أن خروجه من السودان لم يكن مجللا بالعار . فقد تطوع جوردون قبل رحيله - كخدمة أخيرة للحكومة المصرية - أن يقوم بمهمة دبلوماسية لدى النجاشي ملك الحبشة ليحل مشاكل الحدود وغيرها المتخلفة عن الحرب المصرية الحبشية . وفشلت مهمة جوردون ، فقد كان النجاشي صلبا عنيدا ، وحين رفض جوردون هداياه أحس النجاشي بالإهانة . والأرجح أن جوردون نظر إلى كرم النجاشي نظره إلى رشوة تقدم له ، والأرجح أيضا أنه عبر عن ذلك أمام الأحباش ، لأن منسلك النجاشي العنيف لا تفسير له إلا بأنه نتيجة لصدام الشخصيات . فقد طرد النجاشي جوردون من الحبشة واعتقله بعد إهانات جسيمة واقتيد عبر الحدود الحبشية الجبلية في الشتاء القارس . بين كوكبة من الفرسان الأفظاظ . وحين بلغ القاهرة بعد رحلة مضنية حافلة بالأخطار ، وجد الطبقة الحاكمة المصرية كلها معبأة ضده : لقد كان جوردون آخر أثر من آثار إسماعيل . ويجب أن يمضى كما مضى إسماعيل . فمن قائل : كيف يحكم إنجليزى السودان ، ومن قائل : هذا الرجل مجنون ، هذا الرجل يرفض تنفيذ الأوامر ويتحدى رؤساءه (الباشوات المصريين) . ونشروا في الصحف خطابات من خطاباته السرية لكى يشهروا به ، وقد كان في الخطاب ما يثير الرأى العام .

و عاد جوردون إلى إنجلترا وسط عاصفة من التشهير . وفى طريقه إلى إنجلترا مر بباريس . وهناك التقي باللورد ليونز Lyons سفير إنجلترا فى باريس ، واصطدم الرجلان ، فقد كان جوردون يرى خطأ الحكومة الإنجليزية فى معالجة المسألة المصرية . وأعقب ذلك مراسلات حادة بين الرجلين . وكتب جوردون إلى اللورد ليونز يقول : «إنى أجد بعض الغزاء كلما فكرت أنه بعد عشر سنوات أو خمس عشرة سنة لن يتأثر أى منا بهذا كثيرا : فصندوق أسود متر فى مترين سوف يحتوى كل ما يتبقى من السفير أو من الوزير أو من خادمكم المطيع » (فلان) .

ووصل جوردون إنجلترا فى أوائل ١٨٨٠ مريضا وفى إعياء شديد . ومع ذلك فقد بدأ فوراً مرحلة أخرى من حياته إمتدت ثلاث سنوات كلها حركة عنيفة . قبل وظيفة السكرتير الخاص للورد ريبون Rippon نائب الملكة فى الهند ، ولكنه بعد وصوله إلى بومباى بثلاثة أيام استقال . استقال لسبب بسيط . طلب إليه أن يجيب على عريضة

مقدمة إلى اللورد ريبون من أحد الوفود بأن نائب الملكة قرأ عريضتهم باهتمام . قال جوردون للورد بيرسفورد Beresford : « أنت تعلم تماما أن اللورد ريبون لم يقرأ هذه العريضة ، وأنا لا أستطيع أن أقول إنه قرأها ، ولذا فإنني أستقبل ، وأنت تحمل إليه إستقالتي » وأضاف « ليس هناك ملك أو دولة ترغبه على الكذب » ، وأخيرا ضرب الجنرال جوردون اللورد بيرسفورد على كتفه قائلا : « نعم ، هذا هو الجسد ، وهذا ما أمقته ، وهو ما يجعلني أتمنى أن أموت » . كيف تتفاهم مع مثل هذا الرجل ؟

وبعد يومين سافر جوردون إلى بكين . فقد أوشكت الحرب أن تنشب بين روسيا والصين ، وكان صديقه القديم لي هونج تشانج وبقية أصدقائه القدماء في جانب السلام وقد دعوه ليتوسط فيه فبادر اليهم . وفي مجلس الوزراء كان المترجم يترجم كلام جوردون ، وفجأة إارتعد المترجم وقلب فنجان الشاي ورفض أن يترجم وطلب جوردون قاموسا إنجليزيا صينيا ثم أشار لمجلس الحكماء إلى كلمة « حاقة » أو « بلاهة » idiocy في القاموس . هذا كان رأيه في كلامهم : إنه حاقة أو بلاهة . ومع ذلك فقد إنتهى الأمر بسلام لأن لي هونج تشانج تولى السلطة بعد أسابيع فاستقر السلام . ولم يمكث جوردون في بكين إلا أياما فقد كانت الحكومة البريطانية لا تترتاح إلى تحركاته في الصين فأبرقت إليه تستدعيه .

وبعد عودة جوردون إلى إنجلترا أبرق إلى رأس الرجاء الصالح يعرض خدماته عليها في حربها مع قبائل الباسوتو Basutos ، فلم تجيب على برقيته ، فاشتغل جوردون سنة رئيسا لسلاح المهندسين في جزيرة موريس Mauritius . وفي أوائل ١٨٨٢ تدهورت الأحوال بالنسبة للحكومة رأس الرجاء الصالح فاستنجدت بالجنرال جوردون ، فانتقل إلى عمله الجديد ولكنه لم يبق في جنوب أفريقيا إلا أسابيع معدودة فقد اختلف مع حكومتها . وسأله ملك بلجيكا إن كان على استعداد للخدمة في الكونغو فأجاب بالإيجاب . وحتى يأتيه هذا التعيين الجديد ، ذهب إلى القدس حاملا كتابه المقدس وقضى عاما يتتبع مواقع الأنبياء . وأخيرا جاءه التعيين من بلجيكا فعاد إلى إنجلترا ، ولكنه وجد أن مهمة أخرى في انتظاره . كانت ثورة محمد أحمد المهدي قد شبت في السودان على الحكم المصري فقررت الحكومة البريطانية إرسال جوردون إلى السودان لإخضاع الثورة .

كان محمد أحمد المهدي ابن شيخ من رجال الدين لأهمية له في دنقلة ، وكان

يدرس الدين ، فأختلف مع شيخه وانفصل عنه ، وبدأ حياته المستقلة كواعظ في جزيرة آبا . وكان الشاب محمد أحمد ذا قوة روحية عظيمة . فأحس بأنه صاحب رسالة دينية ، ثم لم يلبث أن أعلن أنه المهدي المنتظر . كان يدعو للعودة إلى بساطة الإسلام الأولى وإلى تنقية الإسلام مما داخله من فساد بعد أيام الرسالة الأولى ، وكان يدعو أتباعه إلى العفة والتقشف والتقوى ، ويتدد بالإقبال على متاع الدنيا . وكانت تتابعه غيبوبة يرى فيها الرؤى ، النبي محمداً والمسيح والملاك عزرائيل . وكان يتكهن كالكهان فيقرأ الغيب ويفعل المعجزات . وقد اجتمعت له صفات ثلاث غير شخصيته المغناطيسية جعلت الناس يتبعونه بغير تحفظ ، وهي أنه كان في اعتقادهم من أهل البيت ، بمعنى أنه كان ذا قوة روحية خارقة ، وأنه كان بادي المقداسة ، وكان يعلم الناس أن يؤسهم من خطاياهم ومن غضب الله على فعالهم ، ولذا سلط عليهم الحكام الفاسدين (يقصد الباشوات المصريين والأجانب من حكام السودان ومديريه) فلا نجاة لهم إلا بالعودة إلى الدين الصحيح . وبهذا اتخذت دعوته الدينية صبغة إستقلالية قومية ووطنية .

وكان محمد رؤوف باشا حاكم السودان العام ، قلما بلغه أمر محمد أحمد المهدي أرسل إلى جزيرة آبا رسولا في طلبه : فرفض المهدي المثل إلى الخرطوم . فأرسل إليه رؤوف باشا قوة من ٢٠٠ جندي لاعتقاله ، ولكن المهدي ومعه عصابة قليلة من أتباعه فتكوا بجنود الباشا فتكا ذريعا . وطار الخبر إلى أرجاء السودان فالتبثت النفوس . ولكن المهدي يقن أنه لم يعد في مأمن فقرر «الهجرة» بأتباعه من جزيرة آبا إلى أعماق كردفان . وتجمعت حول المهدي قبائل «البقارة» ، وهم من رعاة البقر ومن أغنى النخاسين وكلهم من المحاربين الأشداء ، وأعلنوا له الولاء . وتجمعت ذكريات الجنرال جورودون وجيسى باشا والزيير باشا وحمى وابنه سليمان المقتول حول هذا اللواء الجديد .

وهكذا تجمع للمهدي جيش كبير أعلن الجهاد ضد الكفار من مصريين ونحواجات . وأرسل إليهم رؤوف باشا بعض الحملات المحدودة فردوها جميعا . وحين اكتملت قوة المهدي أرسل قسما من جيشه غربا للاستيلاء على بحر الغزال ، أما هو فقاد قواته للاستيلاء على الأبيض ، حيث حاصر الحامية المصرية سنة شهر حتى سقطت في يده بسلاحها وذخائرها وأسلاب قدرت بمائة ألف جنيه استرليني . وهكذا

أصبح المهدي السيد المطلق على كردفان وشرع للناس الشرائع الجديدة ، فكان يشنق الكفار ويجلد الزناة وشاربي الخمر ، وكان يقطع أيدي اللصوص وأرجلهم وكان يصادر أملاك أصحاب الذنوب الصغيرة ، وأمر بمنع «الأفراح» في الزواج ، لأن كل شيء كان ينبغي أن يجري في بساطة ، وخلق رؤوس المحاربين المتباهين بشعرهم المنفوش ، وأمر رجاله بالزهد والاكتفاء باللبن والتمر طعاما لهم . أما المهدي نفسه وخلقاؤه الأربعة وأمراؤه فقبل إنهم عاشوا في القصور عيشة الملوك ، فاقتنوا الحرس الحديدى والعبيد والحريم بغير حساب . وقيل أن المهدي نفسه كان يشرب عرق البلح في كؤوس فضة نهب من كنيسة الأبيض . نهاية تناقض تماما بدايته . وهنا لا نعرف إن كان مانقرا من تاريخ المؤرخين أم من تشهير الأعداء السياسيين .

وكان ظهور المهدي في السودان معاصرا لظهور عرابي في مصر . وهذا ما جعل من العسير على حكومة القاهرة أن ترسل المدد الى حكومة الخرطوم خلال عام ١٨٨٢ . وحين أراد شريف باشا في وزارته الثالثة (سبتمبر ١٨٨١) أن يرسل العرابيين الى السودان لإنجاح ثورة المهدي رفض العرابيون أن يتركوا مصر لتوفيق الخائن يرح فيها كما يشاء . المشكلة لم تكن كما يقول الراجعي «أن عرابي لم يكن يعنى كثيرا بمسألة السودان . بل كل ما يسترعى نظره من شأن السودان أنه منفي للمغضوب عليهم من الحكومة ، وهذه ناحية ضعف كبيرة في سياسته ، كما أن عليه جزءا كبيرا من تبعة استفحال ثورة المهدي ، وما أعقبها من الكوارث» («الثورة العرابية» ص ١٢٦ - ١٢٧) . إنما كانت المشكلة هي إما إنقاذ مصر وإما إنقاذ السودان . والا فلماذا صدع عرابي ورجاله بأمر شريف باشا ورضوا بانتقال عبد العال حلمي الى دمياط وبانتقال عرابي بالايه الى رأس الوادي في الشرقية في أكتوبر ١٨٨١ ؟

وحين سقط الأبيض في يد المهدي في يناير ١٨٨٣ بعد حصار ستة شهور ، كانت إنجلترا قد احتلت مصر ولم يكن للعراقيين أثر في السياسة المصرية . فلماذا لم يرسل توفيق الخائن الجيش المصري الى السودان لرفع حصار الأبيض بدلا من أن يسرح الجيش المصري ؟ ولو قلنا إن الشهور الفاصلة بين سقوط القاهرة في يد الإنجليز في سبتمبر ١٨٨٢ وسقوط الأبيض في يناير ١٨٨٣ كانت شهور الثأر من العراقيين ، فكيف ترك توفيق الإنجليز الأبيض في قبضة المهدي ثلاثة شهور كاملة يثبت فيها أقدامه ولم يعزوا قوة الجيش المصري في الخرطوم ، حتى إرسال حملة الكولونيل هيكس

على كل فقد قررت وزارة شريف باشا الرابعة في عهد الاحتلال البريطاني إرسال حملة الى السودان لنجدة رؤوف باشا وحامية الخرطوم ، فجمعت ١٠٠٠٠ جندي من فلول جيش عرابي المهلول وساقته في الأغلال الى الخرطوم لمحاربة المهدي تحت قيادة الكولونيل هيكس . وأعلنت مصر أن الناصر محمد أحمد ليس مهديا ولا منتظرا وإنما هو المسيح الدجال الذي لا ينبغي لأحد أن يتبعه . وكان المنتظر . في ٥ نوفمبر ١٨٨٣ أعد المهدي كميناً عظيماً على مقربة من كردفان للجيش المصري ثم وثب عليه في ٤٠٠٠٠ من أتباعه وأباده عن آخره (لم ينج إلا ٣٠٠ جريح زحفوا على بطونهم واختفوا في غابة الصمغ) .

وكان سلاتين باشا لا يزال يحكم في الغرب في دارفور بحامية مصرية فحاصره الثوار حتى استسلم بعد قتال مرير . وفي الجنوب استولى الثوار على بحر الغزال فانحصر مديره لبون بك Lupton برجاله في قلعة نائية . وفي مديرية خط الإستواء انتشرت قوات المهدي فانسحب أمين باشا (الألماني المسلم) الى منطقة البحيرات الكبرى . وفي شرق السودان استولى الثوار بقيادة عثمان دقنه (دجنه) Digna على سواحل البحر الأحمر وحاصروا ميناء سواكن .

وهكذا استولى الثوار على أغلب السودان قبل أن يتقدموا إلى الخرطوم . ورأى المصريون الصمود واستئناف القتال وإرسال المدد بعد المدد . أما الإنجليز فقد انقسموا على أنفسهم : رأى بعضهم انسحاب الجيش المصري من السودان جملة وعلى الفور ، وكانوا أقلية ، ورأى بعضهم تدخل إنجلترا مباشرة في السودان بإرسال جيش إنجليزي ، وكانوا أقلية ، أما الأكثرية في مجلس الوزراء البريطاني وفي حزب الأحرار فكانوا بقيادة جلادستون نفسه يرون الانسحاب المنظم تحت قيادة إنجليزية تجنبنا لمذبحة جديدة مثل مذبحة الكولونيل أو الجنرال هيكس . وكان إيفلين بيرنج (اللورد كرومر) من هذا الرأي ، وكان قد تسلم عمله كقنصل عام لبريطانيا في مصر .

وأصر المصريون على استرداد السودان . وأصر الإنجليز على انسحاب المصريين من السودان . وأخيراً أُنذر كرومر الخديو توفيق : إذا كانت وزارة شريف باشا لا تريد الانسحاب فليذهب شريف وليأت مكانه من يقبل الانسحاب . وهكذا أسقطت وزارة شريف الرابعة والأخيرة في ٧ يناير ١٨٨٤ وحلت محلها وزارة نوبار باشا . وكان كل شيء يرتب في إنجلترا . في أقل من شهر كان اسم الجنرال جوردون

على كل لسان ، بعد أن كان جوردون نسيا منسيا يبيع خدماته السنوات الطوال للحكومات الأجنبية ، فبعد الهند ذهب إلى الصين ثم جزيرة موريس وبعد جزيرة موريس جنوب أفريقيا ، وبعد جنوب أفريقيا ملك البلجيكيين والكونجو .

وهنا ينبغي أن نهم بالتواريخ . في أواخر نوفمبر ١٨٨٣ أبرق اللورد جرانفيل وزير الخارجية إلى اللورد كرومر (السير ايفلين بيرنج يومئذ) في القاهرة يقترح عليه إسم الجنرال جوردون كحل لمشكلة السودان ، فرد كرومر بأن المصريين معترضون على شخص جوردون . ثم يمتحن إسم جوردون تماما من الوثائق الإنجليزية . وفي ١٠ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل مرة أخرى إلى اللورد كرومر يقترح فيه للمرة الثانية استخدام جوردون فرفض كرومر الاقتراح للمرة الثانية . وفي ١٥ يناير ١٨٨٤ أبرق اللورد جرانفيل للورد كرومر للمرة الثالثة يحدد نفس الاقتراح ، وهنا أدرك كرومر أن هذا ليس اقتراحا ولكنه قرار ، فوافق معلقا موافقته على شروط . لكم كان الكره عميقا بين الرجلين ..

كل هذا وجوردون لا يعرف ما يدبر له . فحين أرسل جرانفيل برقيته الأولى إلى كرومر في أواخر نوفمبر ١٨٨٣ ، كان جوردون لا يزال عاطلا يتجول في القدس بكتابه المقدس متتبعا مواقع الأنبياء ، ثم وصلته الدعوة من ملك البلجيكيين لاستلام عمله في الكونجو ، فمر على إنجلترا في طريقه إلى بلجيكا لتلقى أوامره الجديدة . وما أن وصل جوردون إلى ميناء ساوثامبتون Southhampton في ٧ يناير ١٨٨٤ حتى سعى إليه في اليوم التالي ستيد Stead رئيس تحرير «البال مال جازيت» Pall Mall Gazette الخطيرة في الشؤون المصرية ، وأجرى معه حديثا ضافيا في ساوثامبتون عن مشكلة السودان نشره في اليوم التالي (٩ يناير ١٨٨٤) في أبرز مكان في جريدته ومعه افتتاحية تطالب بإرسال جوردون فورا إلى الخرطوم مزودا بسلطات مطلقة . وبين يوم وليلة تغير كل شيء . شاركت كل الصحف الإنجليزية في لندن والأقاليم في نداء «البال مال جازيت» Pall Mall Gazette ، وإذا بالجنرال المنسى يتحول فجأة إلى «ثروة قومية» ، وإلى «الذى وحده يعرف السودان» وإلى «القائد النبيل المليء بمخافة الله» بل وإلى «السياسي البارع» . باختصار تحول جوردون إلى «المخلص» المرتقب ، بل إلى المهدي المنتظر . وربما كان هناك نوع من عمل الأقدار في تبلور الرأي العام حول فكرة واحدة : «لا يواجه المهدي الا مهدي مثله ، فقد كان جوردون كالمهدي من طراز

واحد : الرجل القوى المتعصب الممتلئ بالله ، وكان كلاهما لا يهاب الموت . وفي ١٠ يناير ١٨٨٤ كانت برقية جرانفيل إلى كرومر .

كل هذا وجوردون لا يعرف ماذا يرتب له . لقد كان حديثه مع ستيد متناقضا لقرار مجلس الوزراء البريطاني على خط مستقيم . إخلاء السودان ؟ ما هذا ؟ ما يلزم هو العمل العسكري الحاسم وليس إخلاء السودان . ربما كان من اللازم مرحليا التخلي عن دارفور أو مديرية خط الإستواء . ولكن يجب الدفاع عن الخرطوم مهما كلف ذلك من ثمن . لو سمح للمهدى بالاستيلاء على الخرطوم فإن خطره سوف يدق أبواب مصر الجنوبية نفسها . وتحصين حدود مصر الجنوبية لصد غزوة من المهدى فكرة سخيفة ، وأيسر منه التحصين ضد وباء . نعم المهدى والمهدية وباء . فانتصار المهدى معناه ثورة في بلاد العرب و ثورة في سوريا و ثورة في كل مكان في العالم الإسلامي . ليس هناك بديل من إرسال رجل قوى ، مثل السير صمويل بيكر إلى الخرطوم ، على رأس جيش جرار من الهنود والأتراك ، وفي جيبه مليونان من الجنيتات وبعد دحر المهدى يمكن استرداد دارفور ومديرية خط الإستواء وإلغاء الرق نهائيا . هذا ما قاله جوردون في حديثه المنشور في جريدة «التابعز» وفيه نصف تام لقرار مجلس الوزراء البريطاني بالإنسحاب من السودان . ومع ذلك فقد فاتح جرانفيل كرومر في ١٠ يناير للمرة الثانية في وجوب عودة جوردون حاكما عاما للسودان . إن جوردون لم يكن يفكر في نفسه فهو على كل حال قد ارتبط بملك البلجيكيين ، وهو يعد العدة للسفر إلى الكونغو . إنه يفكر في السير صمويل بيكر .

وبعد حديثه مع ستيد سافر جوردون إلى قرية بالقرب من اكستر Exeter ليؤور صديقا له من رجال الدين هو القسيس بارنز Rev. Barnes . وكان حديثهما عن جغرافية فلسطين كما يرسمها الكتاب المقدس وعن علاقة الله بالإنسان . وكان السير صمويل بيكر من أهل الجيرة فزارهما وخرج معهما في نزهة خلوية ، واقترح على جوردون أن يعود حاكما عاما على السودان . ولم يجب جوردون بشيء ، ولكن يبدو أن كلمات بيكر أشاعت الإضطراب في نفسه ، ولاحظ بارنز اضطرابه ولكنه لم يقل شيئا . وعندما آوى كل إلى فراشه في المساء ، دخل جوردون متسللا الى غرفة بارنز وقال : « أنت رأيته اليوم ؟ نعم أنت رأيته .. رأيت نفسى الحقيقية . وهذه هى النفس التي أريد أن أتخلص منها » ثم أغلق الباب وخرج . وخلال هذه الزيارة زار جوردون

الأسقف تمبل Bishop Temple أسقف إكسترومسأل هذا السؤال : إقراضا ... فقط إقراضا ... هل يجوز السماح للسوداني الذي يعتنق المسيحية أن تكون له ثلاث زوجات ؟ وأجابه الأسقف : هذا يكون مخالفا للشريعة المسيحية . وفي ١٤ يناير نشرت جريدة «التايمز» خطابا أرسله جوردون إلى بيكر حول السودان بعد لقائهما وهو لا يخرج في معانيه عن حديثه مع ستيد المنشور في ٩ يناير ١٨٨٤ .

وفي ١٥ يناير ١٨٨٤ أبرق الجنرال وولزلي (فاتح مصر وقاهر عراقي) ، إلى الجنرال جوردون بضرورة الحضور إلى لندن فوراً . وكان بين الرجلين لقاء طويل لا أحد يعرف ما قيل فيه ، ولكن وولزلي عرض على جوردون في هذا اللقاء أن يعود إلى السودان فأجابه جوردون بأنه لا يمانع في ذلك بشرط التحلل من وعده للملك البلجيكيين . وفي نفس اليوم أبرق جرانفيل إلى كرومر برقيقته الثالثة .

وكانت برقية جرانفيل محرجة : لقد عرف من جوردون أنه موافق على السفر إلى السودان فوراً بشرط أن تكون مهمته مجرد إبلاغ حكومته بحقيقة الموقف العسكري على أن يعود دون التزام من جانبه بأى شيء آخر ، وهو يقبل أن تأتيه تعليماته منك ، وأن يبلغ الحكومة البريطانية رسائله عن طريقك سرية ومختومة . ما رأيك ؟ وأجاب كرومر بأن جوردون يكون خير اختيار لو «وعد» بتنفيذ سياسة الانسحاب من السودان في أسرع وقت . كذلك يجب أن يفهم أن عليه أن يتلقى تعليماته من ممثل بريطانيا في مصر (أى من اللورد كرومر نفسه) . على هذين الشرطين أوافق وإلا فلا . وفي ١٨ يناير ١٨٨٤ استدعى جوردون إلى مجلس الوزراء البريطانيين وكرروا عليه تعليماته «الحكومة مصممة على إخلاء السودان لأنها لا تستطيع أن تضمن حكمه في المستقبل» ووافق جوردون على هذين الشرطين فصدر قرار تعيينه في نفس الجلسة .

وهذا هو السؤال الخطير الذي طرحه ليتون ستراتشي : كيف حدث أن مجلس الوزراء البريطاني قرر إرسال الجنرال جوردون إلى السودان مع علم الجميع : (١) بأن أفكاره الحقيقية والمنعنة خلال الأسبوع السابق كانت ضد قرار مجلس الوزراء بالانسحاب من السودان ، بل كانت تدعو إلى استرداده (٢) بأن تاريخ الجنرال جوردون في كل حلقة من حلقاته هو تاريخ قائد باسل دون كيشوتي متمرد ، متعصب لأفكاره حاد الطباع لا يخضع للأوامر وإنما يتبع نداء الأصوات التي يسمعها من قرارة ضميره والهمسات التي تهمهم بها آيات الكتاب المقدس . ثم كيف يكلف مقاتل كل

معاركه مجللة بالغار ، جسور لا يختلج أمام الموت لأن التخوم بين الموت والحياة زالت من وجدانه بسبب استسلامه التام للإرادة الالهية ، بمهمة مريرة كالإنسحاب وهي تحتاج إلى طراز آخر من الرجال الهادئ العقول والأعصاب المجردين من الأحلام ؟ أما فكرة أنا الحكومة البريطانية قد إنحنت أمام الرأي العام البريطاني المطالب بجوردون منقذا للموقف في السودان فقد بددها ستراتشي بأن التفكير الرسمي في جوردون بدأ قبل حملة الصحافة لاستدعائه بل قبل عودة جوردون إلى إنجلترا من فلسطين بشهرين (برقية جرانفيل إلى كرومر الأولى في أواخر نوفمبر ١٨٨٣) . والمنطقي هو العكس ، وهو أن ستيد ومن بعده صحافة بريطانيا كانت تنفذ مخطط الحكومة البريطانية ، وما كان تأليه جوردون إلا إعدادا له للوقوع في الفخ الكبير .

والتفسير الذي قدمه ستراتشي هو أن اختيار جوردون كان بالضبط بسبب الآراء التي بسطها في حديثه مع ستيد وفي خطاب « التايمز » . يمكن التخلي مؤقتا عن دارفور وأعلى النيل الإستوائية حتى يتم فتح السودان من جديد ، أما الإنسحاب من الخرطوم فلا . لقد كان هذا رأى الأقلية « الإمبريالية » في مجلس الوزراء البريطاني ، يمثلهم اللورد هارتنجتون وزير الحرية ، داخل المجلس والجنرال ولزلي خارج المجلس . لقد كانوا يأملون أن يتورط جوردون في الخرطوم ويحصر فيها فتضطر الحكومة البريطانية لنجده بحملة إنجليزية تصفى المهدي والمهدية وتفتح السودان من جديد وتحتله على غرار ما احتلت مصر ، وبهذا يصبح الجلاء عن وادي النيل كله بمصره وسودانه ، في حكم المستحيلات .

غير أن ستراتشي لم يذكر أن الفرق الحقيقي بين إستعمارية « الأحرار » (جلادستون) وإستعمارية « الإمبرياليين » (هارتنجتون) كان في الفرق بين الإستعمار على مرحلتين والإستعمار على مرحلة واحدة . لقد كانت إنجلترا بقرار إخلاء السودان تصرف الشيكات على رصيد غيرها . فالجلاء كان جلاء مصر عن السودان وليس جلاء إنجلترا عن السودان . فعلى ذلك التاريخ كان السودان « السودان المصري » ولم يكن السودان « الإنجليزي المصري » أو « المصري الإنجليزي » كما تقرر وضعه في اتفاقية الحكم الثنائي عام ١٨٩٩ . كان المطلوب هو جلاء مصر عن السودان فورا ، وبذلك يخرج نهائيا من تحت السيادة المصرية المباشرة والسيادة العثمانية غير المباشرة ويصبح أرضا مباحة يحمل فتحها من جديد ورفع العلم البريطاني عليها دون إشكالات دولية ، والا لما

تبنى اللورد كرومر سياسة إنسحاب مصر من السودان .

وفي مساء نفس اليوم (١٨ يناير ١٨٨٤) الذى عين فيه الجنرال جوردون في مهمة السودان مع نائبه الكولونيل ستيروات Stewart ، سافر جوردون إلى الخرطوم . وكان في وداعه على رصيف محطة فكتوريا بضعة رجال مسنين : جاءه اللورد جرانفيل بتذاكر السفر . وفتح له دوق كامبريدج باب الديوان ، ومن شباك الديوان سلمه الجنرال وولزلى حقيبة بها مائتا جنيه ذهباً لفقات رحلته . وعندما تحرك القطار همس جوردون في أذن وولزلى بكلمات ، فأجابه وولزلى بأنه قد تكفل بذلك فعلاً ؛ غدا صباحاً سوف يتلقى كل وزير في مجلس الوزراء نسخة من كتاب « بماذا وعد الكتاب المقدس » للدكتور صمويل كلارك Samuel Clarke ثم انطلق القطار .

وفي نفس اليوم (١٨ يناير ١٨٨٤) أبرق اللورد جرانفيل إلى بيرنج « اللورد كرومر » : « جوردون يقترح أن يعلن في مصر أنه في طريقه إلى السودان لإجراء التسوية المستقبلية للسودان لخير الشعب » ، وبعد أيام قليلة أبرق جوردون إلى جرانفيل طالباً تعيينه حاكماً عاماً على السودان « لتحقيق الجلاء » و « لإعادة الاستقلال لسلاطين السودان المختلفين » . وقد كان . أبرق جرانفيل إلى بيرنج بهذا المعنى ، طالباً إستصدار مرسوم بتعيين جوردون حاكماً للسودان « إذا رأى ذلك » . وقد كان . وأهم ما في هذا الموضوع أن مهمة جوردون تغيرت فجأة من مجرد « إطلاع الحكومة على حقيقة الموقف العسكرى » في السودان و « تحقيق الجلاء » عن السودان إلى « إحلال « سلاطين » السودان محل الحكام المصريين .

وفي طريق جوردون للخرطوم مر بالقاهرة والتي مصادقة بالزيير باشا رحمت ، وكانت إقامته لا تزال محددة في القاهرة . وكتب جوردون لحكومته أن « شعورا لذنبا » إلتابه جعله يثق في الزيير باشا ، رغم أن رأيه السابق فيه أنه كان « أكبر صياد للبيد عاش على وجه الأرض » وأنه رجل خطر في القاهرة وينبئ نقله إلى قبرص . بل إن جوردون بالغ في هذا التعاطف مع الزيير باشا إلى حد أنه اقترح إرساله إلى الخرطوم حيث يمكن أن يخضع قوة المهدي بما له من نفوذ . ولكن بيرنج تردد وأجل الأمر حتى يستفتى لندن فيه . والأرجح أن شعور جوردون بالذنب نحو الزيير باشا الذى نكل جوردون برجاله ونفاه من السودان أيام حربه مع تجار الرقيق ، والذى أعدم جيسى باشا ابنه سليمان أيام أن كان جوردون حاكماً على السودان ، هو ما جعل

جوردون يتعاطف مع الزبير باشا بكل هذه القوة . واصطحب جوردون معه من القاهرة إلى الخرطوم الأمير عبد الشكور ، أحد كبار ملوك النخاسة في السودان ، ليحارب به المهدي في دارفور . وبين يوم وليلة أعطوه ألني جنيه وبدلة تشريفة وأضحى ميدالية وجدوها وشحنوه وهو في حالة سكر بين في قطار جوردون بعد أن أضافوا للقطار عربات تتسع لزوجاته ومحظياته الثلاث والعشرين ومتاعهن . ويبدو أن عبد الشكور كان لا يفيق من السكر وقد أهانه جوردون إهانات بالغة فتزل في أسوان ليعود إلى القاهرة ، ولكنهم أقنعوه باستئناف الرحلة فتزل في دنقلة ، وأقام فيها شهورا ثم عاد بأسرته إلى القاهرة .

وحين وصل جوردون إلى السودان قوبل بحفاوة واحترام على طول الطريق . وفي بربر أعلن في خطابه إلى رؤساء العشائر نية الحكومة المصرية للإنسحاب من السودان . وكان هذا خطأ جسيما ، لأن جوردون الذي لم يكن له دهاء السياسة لم يقدر أن تصرفه هذا سيدعم مركز المهدي ويضعف مركزه . وقد سرى الخبر في كل مكان ونجم عن ذلك فعلا أن القبائل التي كانت لا تزال على ولائها للحكومة الشرعية أدركت أنها سوف تكون بغير سند فتحولت إلى المهدي . ومع ذلك فعندما وصل جوردون الخرطوم استقبل استقبالاً حافلا ، وعادت السكينة إلى نفوس السكان المتخوفين من اقتراب المهدي . وبدأ جوردون حكمه الثاني بتأليف القلوب حوله فتجاوز عن الضرائب المتأخرة وأحرق صكوك المرائب وأفرج عن المعتقلين وأبطل التعذيب بالكرباج وأسياخ الحديد المحسى ، وحطم أدوات التعذيب في الميدان العام . ثم خطا خطوة غريبة لم تكن تنتظر منه : أصدر قرارا باباخة الرق ، فاكسب شعبية واسعة بين الأقوياء وأبناء الطبقات الوسطى وإن كان قد أزعج ضمير المثاليين في إنجلترا وغيرها من البلاد . وأعلن رغبته في أن يقيم جنود الجيش المصري الصلاة مرتين : مرة في الصباح ومرة في المساء ، فالكل يعبد إله واحد . وعلق فوق كرسي الحاكم العام ، أو عرشه إن أردت ، آية من القرآن . وعاد إليه شعوره القديم : إنه الحاكم العام ، وقد عاد إلى رعاياه ، إلى شعبه ، وهو مسئول أمامهم وأمام الله . إنه الآن بعيد عن إنجلترا ولورداتها وعن مصر وباشاواتها وعن السراييلين بيرنج وآرائه الحريصة المملة . إنه الآن في مملكته . لقد أوفدوه لينظم الإنسحاب ، ولكنه يتحدث الآن عن «تخليم المهدي» بقوات إنجليزية وهندية . إن الحكومة البريطانية أوفدته لتنفيذ عملية إخلاء السودان ،

ولكنه سينفذ آراءه الخاصة التي أعلنها على الشعب البريطاني في «البال مال جازيت» في ٩ يناير وفي جريدة «التايمز» في ١٤ يناير ١٨٨٤ .

كان واضحاً أن جوردون يريد أن يلعب دوراً لم يخلق له . لم يعد يقول كما كان المسيح يقول : «مملكتي ليست من هذا العالم» ، لأنه قرر أن تكون مملكته من هذا العالم . وهذا الرجل الذي كان لا يكف عن التفكير في ملكوت الله ، طغى عليه إحساس «الحاكم العام» . وهذا هو السبب في أنه بدأ يتنازل عن مبادئه الأولى التي نفرت منه الناس وأثارت عليه القبائل في عهد ولايته الأولى على السودان ، وهي مكافحة الرق ومطاردة تجارة الرقيق بقسوة ضاربة ، فأباح الرق وهادن النخاسين . وبعد ، ألم يسأل جوردون وهو في أكتوبر منذ شهرين أسقفها الدكتور تيمبل إن كان يجوز لمسيحي أسود أن تكون له ثلاث زوجات - إذن فالبدرة كانت كامنة في عقله حين فاتحه السير صمويل بيكر في العودة إلى السودان . لقد أخفق في المرة الأولى لأنه جر بتصلبه ونقاؤه وهوانفه الإلهية الشقاء على نفسه وعلى الآخرين . ولكنه سينجح هذه المرة لأنه سيهادن الشر ويتعايش معه ، وسيهادن الملل الأخرى ويتعايش معها ، وسيهادن كل ما لا يفهمه أو لا يقره ويتعايش معه . لقد خلع جوردون رداء النبي ولبس رداء الملك . وهذا معنى قوله للقسيس بارنز :

«أنت رأيتني اليوم ؟ ... نعم أنت رأيتني . رأيت نفسي الحقيقية . وهذه هي النفس التي أريد أن أنخلص منها . » إنه كان يتحدث عن شهوة الملك التي كان يعرف أنها كامنة في نفسه بلا حدود ولم يجد وسيلة لقمعها إلا باشتهاء الملكوت بلا حدود .

وخذع جوردون ببعض المظاهر الخارجية التي جعلته يظن أن الحكومة البريطانية ستعدل عن سياسة إخلاء السودان . ففي نفس الوقت الذي أرسل فيه جوردون إلى بيرنج يطلب قوة إنجليزية وهندية «يسحق بها المهدي» أرسلت الحكومة البريطانية السير جيرالد جراهم Sir Gerald Graham ليحرر سنكات Sinkat وطوكو Toker في منطقة ميناء سواكن من أيدي عثمان دقنة ورجال المهدي . لقد بدا أن تغييراً طرأ في سياسة الحكومة البريطانية من ضرورة الجلاء إلى ضرورة الاحتلال .

وأرسل جوردون في طلب الزبير باشا رحمت ليعينه نائباً له ، أو حاكماً عاماً للسودان تحت سيادة بريطانية وعمومتها ويتمويلها ، على غرار أمير أفغانستان يوحنا .

فبالزير باشا يستطيع كما يقول جورودون أن يكسر شوكة المهدي . وأيد كرومر رأى جورودون ، ولكن كان هناك اعتراضان : أن إرسال الزبير إلى الخرطوم لا يستقيم مع سياسة الجلاء عن السودان ، وأن الرأي العام البريطاني قد لا يرتاح لتسليم السودان «لأكبر صياد للرقيق عاش على وجه الأرض» ، كما وصفه جورودون نفسه للحكومة البريطانية أيام حكمه الأول .

وانقسم مجلس الوزراء البريطاني على نفسه ولم يصل إلى قرار فتأخر الرد . وجورودون بمحمد في الخرطوم لا يستطيع أن يفعل شيئا ضد المهدي . إذا لم تصل الحملة الإنجليزية الهندية فلا أقل من إرسال الزبير باشا رحمت لتجميع القبائل حوله وإحداث تشقق في جبهة المهدي . وأخطأ جورودون مرة أخرى ، فأبلغ قنصل إنجلترا في الخرطوم ومراسل «التايمز» بهذا الموضوع السري . موضوع الزبير باشا ، غالبا رغبة منه في إحراج الحكومة البريطانية بنشر الموضوع حتى تتحرك . وجاءت النتيجة عكسية . فمن جهة الحكومة أصدرت قرارها ببقاء الزبير في القاهرة ، لأن ظهور الزبير باشا في السودان معناه فتح المعركة مع المهدي ، وجورودون لم يوفد لقتال المهدي وإنما أوفد لسحب القوات المصرية من السودان . ثم إن قتال المهدي معناه توريث الحكومة البريطانية في إرسال جيش بريطاني لنجدة الجنرال جورودون ، وهذا ما كان جلاستون يريد أن يتجنبه بأي ثمن ، مهما كان لسياسة الاحتلال والتوسعات العسكرية أنصار داخل حزبه ، بل داخل وزارته . كذلك خسر جورودون عطف أنصار «الإنسانية» ودعاة تحرير العبيد . بل فعل جلاستون أكثر من ذلك : سحب السير جيرالد جراهام من السودان .

وهكذا وجد جورودون نفسه بعد أسبوعين بلا زبير وبلا حملة إنجليزية بل حدث ما هو أخطر من كل ذلك ، لأن انسحاب القوات البريطانية من ميناء سواكن على البحر الأحمر أعاد سطوة عثمان دقنة والمهدويين في شرق السودان . وكانت القبائل لا تزال مترددة بين الولاء للحكومة الخرطوم والولاء للمهدي ، فاختارت أخيرا الولاء للمهدي لأنها فهمت إنسحاب جيش جراهام على أنه تراجع عسكري . كل هذا حدث قبل أن ينقضى شهر على وصول جورودون للخرطوم . وبانضمام قبائل الشمال والشمال الشرقي إلى المهدي تدهور موقف جورودون تدهورا سريعا لأن الخرطوم غدت مطوقة من جميع الجهات ، وقطعت مواصلات الخرطوم بالقاهرة وبالعالم الخارجي ،

فما خلا رسول يتسلل أو زورق ينساب خلسة نحو الشمال على أمواج النيل . وغدا
انسحاب القوات المصرية نفسه أمرا مستحيلا بانسداد طريق الشمال وطريق الشرق .
وبدأت النهاية الفاجعة تلوح في الأفق القريب . وفي ٢٤ مارس ١٨٨٤ أبلغ اللورد
كرومر اللورد جرانفيل : « المسألة الآن هي كيف ننقذ الجنرال جوردون والكولونيل
ستيورات من الخرطوم » .

وبدأ حصار الخرطوم الذي استمر نحو عام كامل ، أى حتى سقطت في ٢٦
يناير ١٨٨٥ . كانت حامية الخرطوم مكونة من ٨٠٠٠ جندي من جنود الجيش
المصري ، ومخازن مليئة بالذخيرة وتسع بوابج نيلية مما كان يستخدم بين الخرطوم
والقاهرة حولها جوردون الى بواخر نيلية وكانت في الخرطوم مئونة ستة أشهر من
الطعام . وفي هدوء وكآبة وشجاعة بغير حدود بدأ جوردون يعد مدينته للحصار
الطويل . وعاد جوردون الى مكالماته الروحية ومساءلاته النفسية القلقة . كتب الى أخته
أوجستا يقول : « إما أنى أو من بأن الله يفعل كل شيء في رحمة وحب أو أنى أنكر
وجوده جملة ، وليس هناك حل وسط في هذا الموضوع . ما أكثر المآزق التي أزعج
بنفسى فيها . ومن أجل ماذا ؟ إن أفكارى مختلطة باختلاط عظيم . وإلى أعتقد أن غرور
الطموح هو الذى وضعنى هنا في هذا الخراب » . وقد قبل جوردون عقابه صاغرا
وراضيا : « إن ما وعد به إلهنا ليس تحقيق الرغبات الدنيوية . فإذا انتهى كل شيء إلى
دمار فالله لا يزال صادقا في وعده ، وهو ينفذ المخطط العظيم الذى شاءته حكمته
الإلهية » « إلى مدين لله بكل شيء ولا أدين لنفسى بشيء » ، فأنا كانسان قد ارتكبت
الخطايا البالغة . ومع ذلك فى إذلالى خبر لى . » .

وتدخلت الملكة فكتوريا عند اللورد هارتنجتون وكتبت له أن جوردون في خطر
وذكرته بمسئوليته عن إرساله إلى السودان . وقد كان هارتنجتون وشيعته من
الإمبرياليين من رأيها ، ولكنهم وقفوا عاجزين أمام ذلك الحائل الكبير ، مستر
جلادستون . ومنذ ابريل ١٨٨٤ تيقن الجميع أن أسلاك التلغراف بين الخرطوم
والقاهرة قد قطعت . وانقطعت أخبار جوردون إلا من شائعات قليلة تتناقل حول
الكارثة المحققة . ثم أسدل ستار سميك من الصمت حول الخرطوم . وهاج الرأي العام
في بريطانيا ، وفي ٥ مايو عقد إجتماع شعبى غاضب في قاعة سانت جيمس ، وفي ٩
مايو عقد إجتماع شعبى غاضب في هايد بارك ، وفي ١١ مايو عقد إجتماع غاضب في

مانشستر . وماج الهياج على سلبية الحكومة . وبدأت حملة جمع التبرعات للإغاثة وحملة جمع التبرعات لرشوة القبائل لضمان «سلامة جوردون الشخصية» ، وبدأت الصلوات في الكنائس من أجل نجاة جوردون . كل ذلك والحكومة البريطانية تقف جامدة بلا حراك . لا تعبر التفتا للرأى العام ولا لتنديد جلاستون بكل ثقله في معركة جوردون : ليس هناك ما يمكن أن تفعله الحكومة البريطانية في موضوع جوردون أو الخرطوم أو السودان . إنه لا يفكر في «الإنسانية» ولكنه يفكر في «السياسة» ، وربما أيضا في كبريائه الشخصي . من يكون جوردون هذا حتى يفرض على جلاستون تغيير سياسة الانسحاب وإرسال حملة بريطانية لإنقاذه أو لفتح السودان ؟

كان من أواخر البرقيات التي أرسلها جوردون إلى كرومر برقية تقول إنه مدامت الحكومة لا تريد أن ترسل الزبير باشا وأن ترسل حملة لنجدة الخرطوم فانه يجد نفسه في حل أن يتصرف وفقا للظروف ، ثم أضاف : «مستقبلا سوف تضطرون لتحطيم المهدي» . فإذا أصرت الحكومة على موقفها فإنها ستجلب على نفسها «عارا لا يُحمى» . ونشر هذا الكلام في الصحف البريطانية ، وقرأه جلاستون مصادفة ، فامتقع وجهه حتى غدا بلون الشمع واشتعلت عيناه بغضب رهيب قلما تفجر مثله من روحه قاذفة اللهب . ولزم الصمت دقيقتين أو ثلاثا «وكان وجهه طول الوقت كوجه الشيطان الذي نقرأ عنه في ملحمة ميلتون ، كان كوجه الشيطان لا سواه . ثم نهض دون أن يقول كلمة واحدة ، ولم يره أحد بعد هذا في ذلك الصباح» .

وكانت حجة جلاستون الأولى أن جوردون لو أراد حقا أن ينجو «بشخصه» من مأزق الخرطوم لما تعذر عليه ذلك ، وإنما كل مراده أن يورط إنجلترا في إرسال حملة . أما جوردون نفسه فقد كانت أفكاره من نوع آخر . إنه في الخرطوم كرجان السفينة ، إن غرقت سيكون هو آخر الناجين . ولذا لم يضيع وقتا منذ بداية الحصار فكان يعمل الليل والنهار في تحصين الخرطوم وبناء الإستحكامات وإقامة المتاريس والأسلاك الشائكة وبث الألغام وتسليح البواخر والزوارق وتدريب الجند ورفع الروح المعنوية بين السكان .

ولم يكن جوردون يعرف بموقف جلاستون منه ، فصب كل غضبه على اللورد كرومر ، وعده المسئول الأول عن محنته . وربما كان كرومر كذلك . هذا مبحث هام للمؤرخين ، فن المؤرخين ومن الوثائق من وما يشير إلى كرومر باصبع الاتهام بأنه قاتل

جوردون . فكل ما استطاع كرومر أن يفعله هو أن يقترح إرسال قوة «صغيرة» لإنقاذ جوردون وستيوارت وبقية الإنجليز في الخرطوم ، ولكن تبين أنه إقتراح غير عملي فأهمل . ثم إختفى كرومر من القاهرة في أخرج الأوقات ، من أواخر أبريل إلى أوائل سبتمبر ، أربعة شهور قضاها في لندن يحضر مؤتمرا ماليا (١) تاركا منصبه لنائب لا يملك التصرف . لقد كان كرومر من أنصار سياسة إنسحاب مصر من السودان . بل وربما كان واضع هذه السياسة .

إن هناك احتمالا لم يطرحه أحد من المؤرخين ، أن إنجلترا كانت قد خرجت فوراً من إتحاد الثورة العربية واحتلال مصر ، ولم يكن السير ايفلين بيرنج (اللورد كرومر) واثقا بعد من ثبات أقدامها في مصر رغم الهدوء الظاهري الذي ساد مصر نحو سنة كاملة بعد نفي عرابي وزملائه ، فكيف نشنت إنجلترا جهودها العسكرية في إتحاد ثورة المهدي واحتلال السودان قبل أن تسيطر تماما على الموقف المصري . إن شريف باشا ، آخر الوطنيين ، كان لا يزال رئيسا للوزارة المصرية . وهل كان بعيد الاحتمال أن يجد كرومر نفسه محاصرا في قصر الدوبارة بالقاهرة كما كان جوردون محاصرا في قصر الحاكم العام في الخرطوم . لقد كان كرومر نقبض جوردون على خط مستقيم ، لا يحركه حماس ولا يرى الرؤى ولا يستمع لهواتف الجهول ولا يسكر أبدا بخمر العقيدة ، وإنما كان صاحب عقل بارد يحسب لكل شيء حسابه ولا يتقدم إلا بمتهى الحذر ، كأنه لاعب شطرنج ماهر مشغول دائما في لعبة أبدية . فماله وهذا الجنون صاحب الرسالة الذي يقحم الإرادة الإلهية والمثل الروحية في كل شيء ؟ فلنقل إنها مدرستان من الاستعمار كانتا شائعتين في أوروبا في القرن التاسع عشر ولا تزال لهما امتدادات في القرن العشرين : إستمارة البشر وإستمارة البكبر .

وكان محمد أحمد المهدي لا يزال رابضا في بلاطه . وبين دراويشه في الأبيض . وبعد أن وقع لبتون بك في الأسر في بحر الغزال وصفى كل أثر للحكم المصري في أعلى النيل ، وبعد أن مر أمين باشا الألماني من مديريةية خط الاستواء إلى أعماق أفريقيا السوداء ، قرر محمد أحمد المهدي حصار الخرطوم بقوة عددها ٣٠.٠٠٠ مقاتل . وأرسل أولا انذارا للأهالي فيه دعوة للتسليم قرأها جوردون على الناس ، فقررروا المقاومة وأعلنوا أن محمد أحمد المهدي ليس المهدي الذي ينتظر ظهوره المؤمنون وخرجت بعض قوات الجيش بقيادة قائدين من الباشوات المصريين لناوشة قوات

المهدى فأباد المهدي القوة المصرية ، وأعدم جوردون الضابطين المصريين بتهمة الخيانة . وكانت خطة المهدي هي الانتظار وتجميع الخرطوم حتى تستسلم . وبعد أن سقطت بربر وهي آخر منفذ لحكومة الخرطوم إلى الشمال ، في يد قوات المهدي في مايو ١٨٨٤ سدت على جوردون كل الثغرات . ومع ذلك فهو لم يكن بحاجة إلى ثغرات لأن رأيه الثابت كما أوضح في برقية قديمة للورد كرومر أنه لن يتخلى عن أهالي الخرطوم لينجو بجلده مهما حدث ، لأن هذا التخلي هو عنده « قعة الحسة » . (ولم يكن هذا رأى كرومر طبعاً) .

و ذات صباح تلقى الجنرال جوردون من محمد أحمد المهدي جعبة من الملابس ومعها رسالة لم يحصل أحد على نصها العربي ولذا فإني أترجمها عن ترجمتها الإنجليزية « باسم الله أرفق مع هذا حلة مؤلفة من جبة ومعطف وعباءة وطاقية وزنار وسيحة . فهذا رداء من زهدوا في الدنيا الغرور ، ومن طلبوا الآخرة والنعم الأبدى في الجنة . فإن أردت حقاً أن تأتي إلى الله وأن تحيا حياة صالحة فالبس على الفور هذه الحلة وأخرج إلى تنعم بالنعم الأبدى » . أهو زاهد ينادى زاهدا إلى رضوان الإيمان أم قائد يدعو قائدا إلى شرك المنون . على كل فقد تحرك القائد في جوردون ولم يتحرك الزاهد ، فألقى بالجعبة على الأرض ، وصعد إلى أعلى قصره حاملا التليسكوب وثبت بصره نحو الشمال لعل وعسى أن المدد قريب .

ولم يبد مدد في أفق الشمال . وأخيرا تحركت الأمور في لندن . بعد شهر من الضغط غير المجدى على مستر جلاستون قرر وزير الحربية اللورد هارتنجتون أن يستقيل ليستريح من أزمة الضمير . لم تعد المسألة مسألة « الشرف البريطاني » ، فلم يكن أحد يعرف أين يقع الشرف البريطاني الذي كثرت فيه الإجهادات والمراوغات . وفي ٣١ يوليو ١٨٨٤ كتب اللورد هارتنجتون لجلاستون أنه إذا لم يرسل حملة لإنقاذ جوردون فانه مستقيل ، لأن هذه « مسألة شرف وحسن قصد تتعلق بشخصي » ، وأنا لا أرى كيف أفرط فيها . وعندئذ فقط خضع جلاستون تحت سلاح التهديد ، فقد كان معنى إستقالة هارتنجتون سقوط وزارة جلاستون . كان هارتنجتون الرجل الثاني في حزب « الأحرار » الذي يرأسه جلاستون وقائد الأرستقراطية المنضوية تحت لواء هذا الحزب . وفي ٥ أغسطس ١٨٨٤ وافق البرلمان على فتح إعتماد قدره ٣٠٠.٠٠٠ جنيه إسترليني « لعمليات » نجدة الجنرال جوردون ، « إذا كان لهذه العمليات ضرورة » .

والنجدة معلقة على تبين ضرورتها التي لم يتبينها جلاستون. وفي ٢٦ أغسطس ١٨٨٤ عين الجنرال وولزلى قائدا لحملة النجدة ، وقد وصل مصر في ٩ سبتمبر .

وقبل أن تتحرك الحملة إلى الخرطوم ، حاول جوردون للاستفادة من فيضان النيل لتعبر إحدى بواخره ، السفينة «عباس» ، شلالات النيل بكافة المعلومات عن حقيقة الحالة في الخرطوم وبأكداش من الوثائق ومن «يوميات» الكولونيل ستوريات التي تصف الحصار يوما بيوم ، ونداء من جوردون إلى الدول الأوروبية بأن تخفف لمساعدته . وقبل أن تخرج السفينة «عباس» من الخرطوم في ٩ سبتمبر ١٨٨٤ طلب قنصلا إنجلترا وفرنسا السفر عليها إلى مصر فأذن لها جوردون . وهذا الكولونيل ستوريات حدوهما ، فأذن له جوردون . وكان غريبا أن يطلب نائب الحاكم العام النجاة بنفسه ورئيسه يواجه الخطر وحده .

على كل فقد خرجت «عباس» بحمولتها من الناس والوثائق تحرسها أربع بواخر مسلحة حتى منطقة الأمان ، وبعد أن اجتازت منطقة الخطر ، اصطدمت بصخرة في النيل ونزلت ستوريات والقنصلان وصحبهم إلى البر ينتظرون القافلة التي تنقلهم عبر الصحراء بوثائقهم ، وقبلوا ضيافة أحد المشايخ ، وكان من أتباع المهدي « قوثب رجاله عليهم وقتلوه جميعا وقتلوا معهم خدمهم السودانيين ، وأرسلوا الوثائق إلى المهدي فعرف منها حقيقة الموقف في الخرطوم ، وحين بلغ الخبر جوردون قال : «هذا انتقام الله لأنني أعدمت إثنين من الباشوات المصريين» . وهي عبارة لا معنى لها إلا أن تخلي ستوريات ساعده الأيمن عنه ساعة الخطر قد ترك في نفس جوردون جرحا عميقا . الإنسان هو الإنسان مصريا كان أو إنجليزيا . لقد قسا في حكمه على الضابطيين المصريين اللذين ضعفا أمام قوات المهدي ، وأمر جوردون لأسرى الضابطيين المصريين بتعويض قدره ألف جنيه لكل منهما .

وما أن خرجت السفينة «عباس» من مياه الخرطوم حتى وجد جوردون نفسه وحيدا . وكانت علامة إستقباله للنهاية أنه بدأ يكتب «مذكراته» أو «يومياته» المعروفة «يوميات الخرطوم» Khartoum Journals . وفي هذه اليوميات تدفق جوردون يوما في كل اتجاه : في الدين ، في الحصار ، في رأيه في ساسة بلده ، الخ ... كتب يقول : «أعلن إعلان اليقين ، وأعلن نهائيا ، أنني لن أترك السودان حتى يعطى كل راغب في تركه الفرصة لذلك ، وحتى تقوم حكومة تعفيني من حكمه» وبناء عليه فلو

جاء إلى رسول أو رسالة تدعوني أن أغادر السودان ، فلن أطيع ، بل سألزم مكانى وأسقط مع المدينة . وأتحدى كل الأخطار .

وكتب يقول :

«إني أعيش بأمل أنى لن أرى ثانية بريطانيا العظمى بما فيها من حفلات العشاء المملة وبما فيها من شقاء محض . إن عقل عاجز عن تصور كيف نحتمل هذه الأشياء .. إنها لعبودية مطلقة . وإنى لأوثر أن أعيش عيشة الدراويش عند المهدي عن أن أخرج كل ليلة للعشاء فى لندن ، أرجو إذا جاء جنرال إنجليزى إلى الخرطوم ألا يدعونى للعشاء . لماذا لا يمكن للناس أن يكونوا أصدقاء دون أن يدخلوا معدتهم فى الموضوع . إن ذلك يدهشنى » .

وكتب يقول إنه يعتقد أن ثلثى سكان الخرطوم وهم ٤٠٠٠٠ نسمة يرضون بحكم المهدي أو ينتظرون مجيئه بفارغ الصبر . كتب يقول إن رجاله كلهم دون المستوى ولكم يتمنى أن يقود رجال المهدي الشجعان ، كتب يقول إن الحملة إذا لم تحصل قبل ٣٠ نوفمبر ١٨٨٤ فقد إنتهت اللعبة «واحكى يا بريطانيا » . كتب يسخر من اللورد كرومر ومن اللورد جرانفيل : كتب عن ندمه لإعدام الضابطین المصريين الباشوات .

وكان سلاتين باشا مدير دارفور نمسويا كاثوليكيًا ، وحين عرف أنه سيقع فى الأسر إعتنق الإسلام ليعفيه المهدي من التعذيب ، وبالفعل عمل معاملة خاصة بعد وقوعه فى الأسر مميزة عن كل زملائه الأوروبيين ، فوضع فى معسكر قريب من الخرطوم بدلا من الزج به فى سجن عمومى . واستطاع سلاتين باشا أن يهرب خطابا إلى جوردون يسأله فيه العون فى حالة تمكنه من الهرب ، ووصل الخطاب إلى جوردون ولكنه لم يرد ، فكتب سلاتين ثانية وثالثة ورابعة ، ولكن دون جدوى ، قال سلاتين فى أحد خطاباته بفرنسية ركيكة : «يا صاحب السعادة ، لقد أرسلت إليك خطابين دون أن أتلقى من سعادتك ردا ، يا صاحب السعادة لقد حاربت العدو ومن أجل الحكومة ٢٧ مرة وجرحت مرتين ، وأنا لم أفعل شيئا منافيا للشرف ، لم أفعل شيئا يجعل سعادتك ترفض الرد على خطاى وتدلنى على ما ينبغى أن أفعل ، أتوسل إليك يا صاحب السعادة أن تشربنى برد على خطاى .. (ملاحظة) إذا كنت سعادتك قد سمعت من أحد الضباط أنى فعلت شيئا منافيا للشرف ومنعتك هذا من الرد على فأتى أتوسل إليك أن

تعطى الفرصة لأن أدافع عن نفسى فتحكم على الحقيقة بنفسك » وكان سلاتين يعرف لماذا أهمله جوردون . قال جوردون : « لقد أنكر دينه » ، وهذا يكفى ووقعت خطابات سلاتين فى أبدي رجال المهدي فوضعه فى الأغلال ، وعندما سمع جوردون بذلك دون ذلك فى « يومياته » دون تعليق .

وعندما وقعت أوراق الكولونيل ستورز فى يد المهدي وعرف منها خطورة الحالة فى الخرطوم قرر أن يشدد الحصار . وحضر بنفسه فى نهاية أكتوبر ١٨٨٤ على رأس جيش جديد وعسكر خارج المدينة ، وكانت مؤن المدينة تنضب ، والمرضى والأعياء وسوء التغذية يفت فى الجنود والأهالى والنقد يشح واليأس يملأ القلوب ، فسك جوردون عملة جديدة خاصة بالسودان وأنشأ الرتب والنياشين ليشجع الناس على الصمود ، وبلغ به الأمر أن طبع نسخة وحيدة من جريدة الإنجليزية تقول إن حملة الإنجليزية من ١٥٠٠٠ جندي تقترب من الخرطوم ، وألتي بالجريدة فى الطريق العام ليقراها الناس مصادفة ويعيشوا على أمل كاذب أباما أواسيب ، وفى ١٠ ديسمبر ١٨٨٤ كان معروفا أن غلاء المدينة لن يكفى أكثر من ١٥ يوما ولكن جوردون جاءته أنباء غامضة بقرب وصول الحملة ، فأرسل السفينة « البردين » لتلتقى بها فى متمة Metemneh وعلى « البردين » آخر قسم من « يومياته » ورسائله الأخيرة إلى أصدقائه .

كانت هناك بالفعل حملة قادمة فى الطريق ، ١٠٠٠٠ جندي بريطاني تجهزهم الجنرال وولزلى أحسن تجهيز . ولكن هبوط منسوب النيل عطل الحملة فى منطقة الشلالات نحو منتصف نوفمبر ، ووصلت رسالة من جوردون تقول إن الحالة فى الخرطوم على غاية ما يكون من السوء ، وكان تقدم البواخر مستحيلا فقرر وولزلى إرسال جزء من النجدة بالبر ، واحتاج الأمر إلى أسابيع لتجميع الجبال اللازمة ، وأخيرا خرج الجنرال السير هربرت ستورز Sir Herbert Stewart على رأس ١٥٠٠ جندي من مدينة كورتى Korti فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨٤ ، أى أكثر من أسبوعين من آخر يومية من « يوميات » جوردون ، نحو متمة وهى ١٧٠ ميلا جنوبى كورتى عبر الصحراء ، واعترضتهم قوات المهدي أكثر من مرة فى معارك ضارية مرة فى ١٧ يناير ١٨٨٥ عند آبار أبو كليه ومرة فى ١٩ يناير قتل فيها السير هربرت ستورز . وفى ٢١ يناير بلغت القوة متمة بعد أن فقدت ٢٥٠ مقاتلا ، وفى ٢٤ يناير ركب السير تشارلز ويلسون Sir Charles Wilson ، الذى خلف القائد هربرت ستورز ، السفينة « البردين » ،

ولكن السفينة اصطدمت بصخرة في النيل فتعلقت يوما كاملا . وحين وصل السير تشارلز ويلسون الخرطوم في ٢٨ يناير ١٨٨٥ تحت نيران مركزة من قوات المهدي لم ير على البعد العلم المصرى يرفرف على قصر الحاكم العام ، لقد سقطت الخرطوم قبل ذلك بيومين .

لا أحد يعرف بالضبط ماذا كان يجرى في الخرطوم في الأسابيع الأخيرة ، ولكن تاجرا سوريا اسمه بوردينى بك ترك يوميات تعطينا بعض البصيص . الأهالى والحامية جياح منهكون معلقون بين اليأس والرجاء . وجوردون الذى لا يهدأ يسير بين الجنود يشجعهم ويمشى مع الناس يشاورهم وينفق الأغذية ويوزعها بحساب ، لقد شاب شعره فجأة ، وذات ليلة قصد بوردينى بك قصر الحاكم العام ، وكانت قوات المهدي تقصفه بالمدافع . وكان القصر هدفا يسيرا لأنه كان شعلة من ضياء . وكانت القنابل تزجر خلال نوافذ القصر . قال بوردينى بك : ربما كان من الأصلىح سد النوافذ بصناديق الرمل . وهاج هياج جوردون : «ودعا الحراس وأمرهم بأن يطلقوا النار على لو تحركت ثم جاء بشمعدان كبير جدا يتسع لأربع وعشرين شمعة ، ووضعنا هو وأنا الشموع في مكانها ، ووضعنا الشمعدان على المائدة قبالة النافذة ، وأوقدنا الشموع وجلسنا إلى المائدة ، ثم قال الباشا : عندما وزع الله الخوف على كل الناس في العالم جاء دورى أخيرا ، ولم يبق لى منه نصيب . هيا قل للناس في الخرطوم إن جوردون لا يخاف من شيء لأن الله خلقه بغير خوف ».

وفي ٥ يناير انتزعت قوات المهدي أم درمان من القوات المصرية ، وبهذا أحكم حصار الخرطوم تماما ، كانت أم درمان آخر منفذ للأطعمة الطازجة . وفي المجاعة أكل الناس الكلاب والحمير والجلود والسمغ وألياف النخل . ووقف الجنود على استحكائهم متحشيين ، ومات الناس بالآلاف جوعا كل يوم ، وترك الأحياء الموتى في الشوارع فلم تكن بهم قوة على دفنهم ، وفي ٢٠ يناير ١٨٨٥ وصلت إلى الخرطوم أنباء معركة أبوكليه . ولكن الأيام مرت دون أن تظهر النجدة في الأفق وأخذ جوردون يزيغ الخطابات ويطلب الجريدة الوهمية ليصبر الناس . وفي ٢٥ يناير ١٨٨٥ جاءه وفد الأهالى ليقول إن المهدي يجهز هجمة مهولة ، ورفض جوردون استقبالهم . وإنما استقبل برودينى وحده . قال : ليس لدى ما أقوله أكثر مما قلته . قلت للناس اليوم بعد اليوم إن النجدة آتية . إنهم لن يصدقوني بعد الآن ، هيا اجمع كل الناس على خط النار وقفوا

بشجاعة والآن اتركنى لأدخن بقية سجائرى . وأحس برودينى بك أن جورودون قد دخل مرحلة اليأس . وكانت هذه آخر مرة رآه فيها .

وعند وصلت القوة الإنجليزية إلى متعة ، عدل المهدي خططه فقرر الاستيلاء على الخرطوم بالمهجوم بدلا من الإستيلاء عليها بالتجويع . كان إنخفاض النيل قد أدى إلى إنهار جزء من سور الدفاع الدائرى شمال المدينة وانكشف مساحة واسعة من الأرض الزبط ، وقد حال إعياء الجنود دون إعادة بناء الجزء المنهار من السور . وحين جف الزبط عبرت قوات المهدي النهر وتدفقت داخل الخرطوم من هذه الثغرة دون أى قتال حقيقى مع القوات المصرية نصف الميتة من الجوع . وكان جورودون قد أعد للحظة النهاية عدتها فبث الألغام فى بدروم القصر بحيث يمكن نسف القصر كله فى دقيقة واحدة ، وكان قد كتب للورد كرومر فى ذلك يقول : «إنهم بإذن الله لن يأخذونى حيا » . ولكن يبدو أن جورودون فى أيامه الأخيرة كان مترددا فيما ينبغى أن يفعله حين تأتى اللحظة الحاسمة . فكر أن نسف القصر على رأسه فيه معنى الإنتحار وهو ما ينهى عنه الدين ، « وهو بمثابة أخذ الأمور من يد الله » . ربما كان واجبه أن يقع أسيرا فى أغلال المهدي لتكون ذلته آية شهادته من أجل إله . ربما كان واجبه أن ينطلق إلى الجنوب وسط نار الأعداء حتى يبلغ أفريقيا الإستوائية .

وحين جاءت اللحظة الحاسمة وأحاطت قوات المهدي بالقصر كان جورودون على سطح القصر مرتديا الروب دى شامبر ، فأسرع إلى غرفة نومه وارتدى بدلة بيضاء وحمل سيفاً ومسدساً قبل أن يدخل المهاجمون القصر . واقتحم مقاتلو المهدي الفناء شاهرين السيوف والحراب فوجدوا جورودون واقفا فى انتظارهم فى أعلى درج القصر . وكانت لحظة سكون رهيب وجورودون يتصفح مهاجميه فى صمت : هم صرخ أحد الدراويش ، ويقال أن اسمه طه شاهين الدنقلاوى ، بأعلى صوته قائلا : « ملعون اليوم يومك » ، واغمد رمحاً فى جسد جورودون ، فلم تصدر عن جورودون إلا إشارة احتقار . وطعنه برمح آخر اخترق جسده فسقط على الأرض ، وانهار عليه بقية الدراويش ومزقوه بسيوفهم حتى فاضت روحه . هكذا يقول التسجيل الرسمى عن نهاية جورودون إنه مات دون مقاومة فى قمة التعالى والاحتقار . ولكن هناك رواية أخرى رواها شهود عيان آخرون تقول إن جورودون حمل على مهاجميه بكل ما أوتى من قوة وشجاعة وسلاح ، فلما فرغ مسدسه قاتل بسيفه وصرع الكثيرين فى طريقه إلى أسفل الدرج ، ثم

سقط أخيراً تحت كثرة السيوف والرماح ، لا أحد يعرف حقاً إن كان جوردون قد مات ميتة المحارب الذى يقرع السيف بالسيف أو ميتة القديس الذى ينتظر الموت وبصره شاخص إلى السماء . لقد كان فى موته أسطورتين كما كان فى حياته أسطورتين .

وقطعوا رأسه وحملوها إلى المهدي ملفوفة فى قطعة من قماش . وفى طريقهم إلى المهدي مروا بأمر درمان حيث كان سلاتين باشا أسيراً فى الأغلال ، ورأى سلاتين رأس جوردون . وأمر المهدي بتعليق رأس جوردون بين فرعى شجرة فى الطريق العام ، وكل من مر بها ألقى عليها حجراً ، وحومت فوق الرأس الصقور .

وحين بلغت الأنباء انجلترا كان هناك حداد قومى على جوردون وهياج قومى على جلاستون الذى نعتوه بالقاتل والسفاح . وأقيمت على روح جوردون الصلوات فى وستمنستر وفى سانت بول . وقدم البرلمان ٢٠.٠٠٠ جنيه استرليني لأسرته وجمعت التبرعات لإنشاء مشروع خيرى تذكاري له . وعلا صوت الإمبرياليين من جديد بصرخ فى وجه جلاستون : لابد من غسل العار ، لابد من استخلاص الخرطوم من المهدي . لابد من فتح السودان . ولكن جلاستون تجاهل كل ذلك وخاض التيار . وساعده تأزم الموقف مع روسيا على حدود أفغانستان ، فأعلن أن بريطانيا قد تكون بحاجة إلى كل جندي بريطاني إستعداداً للحرب الأوروبية ، وبقي المهدي سيداً على السودان .

ومات المهدي فى قمة سطوته قبلما تنقضى ستة شهور ، وحل محله الخليفة عبد الله التغايشي . وبعد ١٣ سنة صنى الجنرال كتشتر دولة المهدي وذبح من رجاله ٢٠.٠٠٠ مقاتل فى معركة أم درمان . وأنعم على السير ايفلين بيرنج بلقب اللورد كرومر ..

وادی النيل (٥)

شهادة اللورد كرومر

«من يسرف في التقييل لا يحسن الجماع» . Qui Trop embrasse, mal étireint .

(مثل فرنسى)

عندما اعتزل الخديو إسماعيل عرش مصر في ١٨٧٩ ، ترك لإبنه توفيق ، مع ديون مصر ، إمبراطورية أفريقية في السودان تمتد من وادی حلفا شمالا الى خط الإستواء جنوبا (نحو ١٣٠٠ ميل مربع) ومن مصقوع على البحر الأحمر الى حدود دارفور الغربية (نحو ١٣٠٠ ميل مربع) . وهى مساحة تعادل ضعف مساحة فرنسا وألمانيا مجتمعتين . وبعد أن صفت إنجلترا الخديو إسماعيل في ١٨٧٩ ، فرغت لتصفية مصر في ١٨٨٢ ، ولم يبق أمامها إلا تصفية الوجود المصرى في السودان ، وهذا ما فعلته في ١٨٨٤ .

فلنصدق مؤقتا ما يقوله اللورد كرومر في وصفه لموقف مصر في السودان . فعنده أن إسماعيل ينطبق عليه المثل الفرنسى القائل بأن «من يسرف في التقييل ، لا يحسن الجماع» بمعنى أنه لو افترضنا أن إسماعيل كان جادا في رغبته في تحرير العبيد ، فقد فتح من أراضي السودان أكثر مما يمكنه السيطرة عليه وحكمه وتنظيمه وسحق الرق فيه . وقد كان من نتائج ذلك ما قاله السبر صمويل بيكر في كتابه «الإسماعيلية» Ismailia (ص ١١) عن السودان تحت الحكم المصرى أيام سعيد والنصف الأول من عهد إسماعيل «أن البلاد كلها مؤجرة من حكومة الخرطوم للقراصنة من صيادى العبيد الذين ينتحلون إسم التجار» . وقد فكر سعيد عند زيارته للخرطوم في ١٨٥٦ في الإنسحاب من السودان ولكنه عدل عن ذلك تحت ضغط المشايخ والأعيان بحجة أن انسحاب مصر سيهدف السودان في القوضى من جديد . والمفهوم ضمنا أن المشايخ والأعيان السودانيين كانوا حريصين على استمرار الحكم المصرى في السودان لأنهم كانوا يستخدمون سلطة حكومة الخرطوم في تنظيم تجارة الرقيق . وبعد احتلال مصر ، أوفد

الكولونيل ستيوارت Colonel Stewart . في ١٨٨٣ ليدرس الأحوال في السودان فوصل إلى نتيجة مشابهة ، وهى ضرورة إنسحاب مصر من مناطق السودان الإستوائية والمتطرفة عموما لتحسين حكم الخرطوم وما حولها . وكان هناك واقع إستند إليه ستيوارت وهو أن الوجود المصرى في السودان يكبد الخزانة المصرية أموالا باهظة هى أحوج ما يكون إليها في إملاقها المالى . وهذه حقيقة لأنه على طول تاريخ مصر في السودان عبر أكثر من قرن ، أى حتى استقلال السودان في ١٩٥٤ . كانت مصر (تعطى ولا تأخذ) . وكان من رأى ستيوارت أن محمد أحمد لم يجد أتباعا عند إعلانه أنه المهدي في ١٨٨١ إلا لسوء الحكم المصرى الذى أشاع السخط في سكان السودان .

ولكن هناك كلاما هاما في الكولونيل ستيوارت يجب أن نصغى إليه جيدا لأنه أحد مفاتيح الموقف . في ٥ يناير ١٨٨٣ كتب ستيوارت عن حامية الخرطوم المصرية يقول أن ثلث جنودها على الأقل لا يعرفون إستعمال البندقية . وانهم يكونون جيشا أقوى لو أنهم سلحوا بمجرد النبايت ، وفي ٢٧ فبراير ١٨٨٣ كتب ستيوارت خلاف ألفاظ السباب عن الضباط والجنود المصريين أن الميل العرابية متفشية بينهم ، وأن ولاءهم للخندي توفيق مشكوك فيه . وهذا بيت القصيد . وفي ١٦ فبراير ١٨٨٣ كتب ستيوارت يقول : « المسألة هى : هل سيظلون على ولائهم أو أن جنبهم قد يغريهم بالحرب من خدمة الجيش ، مطمئنين الى أنهم لو فعلوا ذلك فإن المهدي لن يؤذهم .. وفي بعض المناوشات الأخيرة سمعهم يقولون : يا أفندينا عرابى .. آه لو عرفت الموقف الذى وضعنا فيه توفيق .. » .

ومن حالة السودان المالية نستطيع أن نستخلص أن نفس الإضطراب المالى الذى أدى في مصر الى تأخر مرتبات رجال الجيش المصرى وساعد على اشتداد الحركة العرابية . كان سائدا في السودان . ففي ١٨٨٤ كانت إيرادات حكومة السودان ٥٠٧ و ٥٠٠ جنيه ومصروفاتها ٦١٠ و ٥٠٠ جنيه بعجز قدره ١٠٣ و ٥٠٠ جنيه . ورجع ستيوارت في ١٨٨٣ أن كردفان ودارا وفاشودة وربما سنار ودارفور لم تجمع منها أية ضرائب بسبب ثورة المهدي . وكانت بعض القوات المصرية على النيل الأزرق قد تأخرت رواتبها عامين . أما القوات المصرية في الخرطوم فقد تأخرت رواتب الكثيرين منها شهورا . فلم يكن غريبا إذن أن يكون الجيش المصرى في السودان ، وقوامه

٣٠٠٠٠ جندي . منهم ١٠٠٠٠ جندي في الخرطوم وحدها ، جيبا من جيوب الثورة العرابية لم ينظف بعد حتى بعد فشل العرابيين ونفى عرابي وزملائه ، وأن يكون مصدر خطر كامن على الخديو توفيق والإنجليز . وإشارة الكولونيل ستيوارت الى إمكانية «الهرب من خدمة الجيش» والإطمئنان إلى المهدي ورجاله ، توحى بإمكانية إنضمام الجيش المصري أو أجزاء منه إلى قوات المهدي .

وقد كانت بيانات المهدي تعلن أنه بعد السيطرة على السودان بنوى غزو مصر ويطرد الترك الكفار ثم ينشر الإسلام في العالم كله . وبغض النظر عن أحلام المهدي ، يمكن أن نستخلص أن الجيش المصري في السودان لو نظر للمهدي كمحرر متتصر نظره إلى عرابي كمحرر مهزوم ، فعنى هذا أن الثورة العرابية لم تنته بعد بالنسبة للخديو بآثراكه وشراكسته وبالنسبة للإنجليز .

وبالطبع لم يكن الأمر بهذه البساطة لأن النضج السياسي لم يكن قد وصل بالمصريين أو بالسودانيين إلى تبلور مبدأ «الكفاح المشترك» بين الشعب المصري والشعب السوداني لطرد الترك والإنجليز من وادي النيل . وظلت ثورة المهدي ثورة على الحكم المصري ليس فقط من وجهة نظر المصريين ولكن أيضا من وجهة نظر المهدي وأنصاره . وفشل المهدي ، بسبب قصوره السياسي أو طبيعة دعوته المهدية أو أطماعه في ملك الكرة الأرضية ، في أن يجد صيغة لهذا الإلتقاء المصري السوداني ضد الإستعمار التركي والإستعمار الإنجليزي ، جعلت إحتتمالات التعاون ضئيلة .

والحل الذي رآه الكولونيل ستيوارت وأيده فيه اللورد دوفرين سفير إنجلترا في استانبول والسير إدوارد ماليت قنصل إنجلترا العام في مصر أثناء فترة إحتلال مصر هو الإنسحاب من كردفان ودارفور على أن ينسحب سلاتين باشا حاكم دارفور إلى بحر الغزال ، والتركيز على حماية شاطئ النيل فقط . وفي ٢ أبريل ١٨٨٣ زار اللورد دوفرين إبراهيم بك مدير مصلحة الخرطوم في القاهرة وقال له : «لو أن الحكومة المصرية إلتزمت جانب الحكمة لقصرت جهودها الحالية على إعادة تثبيت السلطة في سنار ، فلا تحاول أن تمد سلطتها وراء هذه المديرية وضفتي النهر في المنطقة المتاخمة» ، إلى جانب الخرطوم طبعاً . ولكن الحكومة المصرية (وزارة شريف باشا) رفضت مبدأ تقلص سلطة مصر على السودان ومبدأ تقصير الخطوط الدفاعية كما رفضت فيما بعد قرار إخلاء السودان الذي اتخذته الإنجليز بعد فشل حملة الجنرال هيكس لإخضاع المهدي ،

وانتهى الأمر باستقالة وزارة شريف باشا احتجاجا على قرار الإنسحاب . لقد كانت وجهة نظر الحكومة المصرية أن ثورة المهدي فتنة يمكن ويجب سحقها . ولما كان السودان حتى ذلك التاريخ سودانا مصرية بحتا ، أى من أملاك مصر وحدها وليس للإنجليز فيه نصيب ، فإن حملة هيكس كانت في حقيقتها حملة مصرية تحت قيادة عليا بريطانية وقيادات مختلطة من المصريين والبريطانيين تتحرك تحت العلم المصرى ، وكان الضباط البريطانيون يعملون بوصفهم خبراء أجانب في الجيش المصرى . وبالفعل أبرق اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا إلى قنصل بريطانيا العام في مصر - في ٧ مايو ١٨٨٣ - بتخلى بريطانيا عن كل مسئولية عن حملة هيكس وعن العمليات العسكرية المصرية الدائرة في السودان لقمع ثورة المهدي ، فأبلغ السير إدوارد ماليت بهذا التخلي كتابة بتاريخ ٢٢ مايو ١٨٨٣ . قال كرومر أن اللورد جرانفيل وجد هذا الإيضاح ضروريا نظرا لأن رسائل الجنرال هيكس وبرقيات إلى الحكومة المصرية كانت دائما تصلها أو تبلغ بها من خلال السير إدوارد ماليت قنصل بريطانيا العام ، كما أن الجنرال هيكس استمر في مراسلة السير إدوارد ماليت بشأن كل ما يتصل بشئون الحملة المالية والعسكرية . وفي الوقت نفسه أبلغ السير إدوارد ماليت الجنرال هيكس موقف الحكومة البريطانية في هذه الصدد .

وتحركت حملة هيكس باشا إلى السودان لقمع ثورة المهدي في ٨ سبتمبر ١٨٨٣ ، أى ثلاثة أيام قبل وصول السير ايفلين بيرنج (لورد كرومر) إلى مصر لتسلم عمله كقنصل عام لبريطانيا خلفا للسير إدوارد ماليت . وفي ٢٢ نوفمبر ١٨٨٣ وصلت الأنباء إلى شريف باشا أن حملة هيكس قد أيدت تماما في ٥ نوفمبر . وفي ٤ يناير ١٨٨٤ ، كتب السير تشارلز ويلسون يقول : « عندما غادر هيكس باشا القاهرة ، لم يكن في النية أن يفعل أكثر من تطهير سنار من عصابات الثوار ، وقد أنجز هذا العمل بسهولة ، ثم حماية الخرطوم . ومن العبث البحث في أى نوع من الجنون حدا بالحكومة المصرية أن تأمر هيكس باشا بأن يحاول إستردا كردفان . لقد كانت عملية تحفها المهالك ، وبالنظر إلى حالة القوات المستخدمة التي وصفها الكولونيل ستوارت أصدق وصف ، كانت الكارثة نتيجة محتومة » .

قال اللورد كرومر في « مصر الحديثة » (ج ١ ص ٣٦٨) عن ذكرياته البعيدة في فترة وصوله الى مصر لتسلمه عمله من السير إدوارد ماليت : « أذكر أني تحدثت إلى شريف باشا عن أفضلية التخلي عن مديريات السودان النائية ، ولم يكن غير راغب في

التخلي عن دارفور ، ولكنه من جهة أخرى كان متمسكا بكردفان بشدة . غير أنه أضاف بقلب خلى يتميز به المصريون المتفرنسون : « سوف نتحدث عن هذا فيما بعد ، ولكننا أولا سنضرب هذا السيد علقه سخنة » (يقصد المهدي . قالها شريف باشا بالفرنسية .

والإنحاء طبعاً هو أن الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا كانت المسئولة عن دمار حملة الجنرال هيكس (نحو ١٠٠٠٠ مقاتل مصري وبضعة عشرات من الضباط وصف الضباط الإنجليز) . وقد كان من السهل على اللورد كرومر بعد ربع قرن أن يقول في كتابه « مصر الحديثة » (١٩٠٨) أن الحكومة البريطانية مسئولة ضمناً لأنها لم تتدخل مباشرة وتمنع الحكومة المصرية من إرسال حملة هيكس لقمع ثورة المهدي ولتحمي المصريين من أنفسهم . ولكن الأرجح أن تردد وزارة الخارجية البريطانية كان منشؤه الإنتهازية السياسية بمنطق : « فليكن : إذا نجح السلاح المصري ، فالسودان لنا ، لأن من يحكم مصر يحكم السودان من الباطن . وإذا فشل السلاح المصري واستقل السودان لم نخسر شيئاً سوى بضعة عشرات من الضباط البريطانيين ، وأمكن في الظروف المناسبة فتح السودان بمفردها ليكون ملكاً خالصاً للتاج البريطاني ليس فيه شريك مخالف » . تماماً نفس المنطق الذي استخدمته إنجلترا لاستبعاد فرنسا من فتح مصر عام ١٨٨٢ .

وهكذا تجسم خطر المهدي ، فبعد أن سقطت في يده دارفور وكردفان في غرب السودان ، استولى عثمان دقنة على قسم من شرق السودان ، ولم يبق مفتوحاً إلا طريق الشمال . وتأزمت الأمور ، ففي ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ بدأ شريف باشا يحبس نبض السير ايفلين بيرنج بشأن دعم عسكري إنجليزي أو هندي لإنقاذ السودان ، أي يوماً واحداً قبل إبلاغه رسمياً بكارثة هيكس باشا . قال شريف لكرومر : « أظن أن حكومة جلالة الملكة لا تحب أن ترى الأتراك يتدخلون في السودان ؟ » تهديد ضمني بالإستنجاد بتركيا . واستفسر كرومر برقياً من وزير خارجيته في ١٩ نوفمبر ١٨٨٣ فأبرق له اللورد جرانفيل في ٢٠ نوفمبر : لا قوات إنجليزية ولا قوات هندية ولا قوات تركية . الرأي هو إخلاء السودان « في حدود معينة » . نفس الرأي الذي سبق أن أوصى به اللورد دوفرين والسير إدوارد ماليت والكولونيل ستوارت قبل كارثة الجنرال هيكس ورفضته الحكومة المصرية ووقفت منه الحكومة البريطانية موقف المتفرج . كان هذا

أيضا رأى كرومر ، وهو يعلن مسئوليته الشخصية عن تبنى هذه السياسة منذ توليه مهام منصبه في مصر : إنسحاب مصر من السودان . وهى السياسة التى تبنّاها جلاستون (« مصر الحديثة » ج ١ ص ٣٧٤) .

أما القواد العسكريون البريطانيون في القاهرة ، فقد إتفقوا في الرأى بعد كارثة هيكس ، وهو أن تقدم المهدي يجعل الإحتفاظ بالخرطوم نفسها مستحيلا على الحماية المصرية فيها ، ولذا كانوا يرون فتح طريق بربر سواكن تمهيدا للإمداد وللإنسحاب من جهة البحر الأحمر . (الجنرالات الثلاثة كانوا : الجنرال فردريك ستيفنسون Frederick Stephenson ، قائد جيش الإحتلال البريطانى في مصر ، والجنرال السير ايفلين وود Sir Evelyn Wood ، سردار الجيش المصرى ، والجنرال فالتاين بيكر Valentine Baker قائد البوليس المصرى) . كذلك إتفقوا على أن التعزيز مستحيل بالجيش المصرى وحده ، ويمكن فقط بتدخل خارجى (بجيش بريطانى مثلا) ، ولكن معنى هذا إحتفاظ بريطانيا بالسودان بعد فتحه من جديد مقابل قيامها بتمويل الحملة ومقابل تضحياتها بالأرواح ، لأن عجز مصر المالى يقعدها عن الإضطلاع بإعادة فتح السودان . وأخيرا فقد كان رأى الجنرالات الثلاثة أن سقوط الخرطوم أو إنسحاب حاميتها المصرية معناه إنتهاء الوجود المصرى من شمال السودان حتى أسوان أو على الأقل وادى حلفا . أما الجنرال بيكر ، فع موافقته على الإنسحاب المصرى من حيث المبدأ ، فقد كان يرى خطورته على مصر ذاتها لأنه يفتح أبوابها الجنوبية للمهدي ، ويجعل نفقات الدفاع عن مصر ذاتها تتجاوز ما أنفق على فتح السودان ، ويوحى بأفضلية إشتراك إنجلترا في إعادة فتح السودان على أساس إسترداده والبقاء فيه (كرومر/٣٧٦) .

وكان الجانب المصرى مرتبكا لا يهتدى إلى قرار بالنسبة لإخلاء الخرطوم . وأخيرا نعلم من برقية كرومر إلى اللورد جرانفيل المؤرخة ١٢ ديسمبر ١٨٨٣ أن شريف باشا أبلغه «أن الحديو عقد مجلس الوزراء وأنهم قرروا أن يضعوا أنفسهم حسب ما ترتبه حكومة صاحبة الجلالة » ، ولكن في الوقت نفسه كانت الحكومة المصرية ترى أن الحل الأمثل هو دعوة سلطان تركيا لتقديم المعونة العسكرية فقد كان من رأى شريف أن الطابع الدينى الذى إتخذته ثورة المهدي يجعل التدخل الإنجليزى أو الهندى ادعى لتقوية الثورة بدلا من تهديتها . والحكومة المصرية تفوض الحكومة البريطانية في وضع الشروط التى تقدم بها المعونة التركية ، وأول هذه الشروط هو انسحاب القوات التركية من السودان بمجرد إنتهاء الداعى لوجودها .

نحن لا نعرف فيم كان المصريون يفكرون حين عرضوا على إنجلترا هذا العرض الساذج في ظاهره ، فلا أظن أنهم بلغوا من البلاء درجة تجعلهم يتوهمون أن تركيا يمكن أن ترسل حملة من ٢٠ و ٣٠ مقاتل على الأقل تنكبد في تمويلها ملايين الجنيتات لمجرد مساعدة مصر على إسترداد السودان مع التعهد بإجلاء القوات التركية رهن إشارة مصر . والأرجح أن المصريين ، في عجزهم عن مواجهة الإحتلال البريطاني بقوتهم الذاتية ، كانوا يتوهمون إمكان الإستفادة مستقبلا من الوجود العسكري التركي لضرب الوجود العسكري الإنجليزي . وهى أيضا سذاجة أن يتوهموا البلاءة في الإنجليز إلى حد توهم قبول الترك الموت بالبحان في سبيل مصر .

على كل فقد جارى الإنجليز المصريين في سذاجتهم أو تساذجهم فأبرق اللورد جرانفيل إلى اللورد كرومر في ١٣ ديسمبر ١٨٨٣ يقول : « لا قوات بريطانية ولا قوات هندية ، وحكومة جلالة الملكة لا تمنع في العرض باستخدام قوات تركية بشرط أن يقتصر هذا الإستخدام على السودان وحده دون غيره وأن تكون قاعدتها سواكن . وحكومة جلالة الملكة لا يمكن أن توافق على زيادة الأعباء على موارد مصر بالإتفاق على عمليات مشكوك في نفعها لمصر ، حتى ولو نجحت ، ونجاحها أمر بعيد ، وذلك باستثناء ما ينفق لضمان الإنسحاب المأمون للحاميات التي لا تزال تشغل مواقع في السودان . إن حكومة جلالة الملكة توصي وزراء الحديو بأن يصلوا إلى قرار سريع بإخلاء كل الأراضي جنوب أسوان ، أو على الأقل جنوب وادى حلفا . والحكومة البريطانية على استعداد للمعاونة في حفظ الأمن في مصر نفسها وفي الدفاع عنها وبالمثل عن موانئ البحر الأحمر » . (« مصر الحديثة » ج ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠) .

وهكذا إنتهى الأمر إلى نصيحة بريطانية بأن تنسحب مصر لا من الخرطوم وحدها ولكن من السودان جملة حتى أسوان ، أو حتى وادى حلفا جنوبى أسوان على أقصى تقدير . وكانت هذه النصيحة البريطانية بمثابة أمر بريطاني . فاللورد كرومر يعترف في كتابه « مصر الحديثة » ج ١ ص ٣٨١ - ٣٨٢ - بأن اللورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية أرسل اليه في ٤ يناير ١٨٨٤ مع تعليمات لإنسحاب مصر من السودان رسالة سرية تقول : « من الجوهري إتباع نصائح حكومة جلالة الملكة في المسائل الهامة التي تؤثر في إدارة مصر أو في سلامتها ، وذلك طالما كان الإحتلال المؤقت قائما . ويجب على الوزراء والمحافظين تنفيذ هذه النصائح وإلا فقدوا مناصبهم . وتعيين

وزراء إنجليز (ليحلوا محلهم ل . ع) أمر معترض عليه تماما . ولكن لاشك أنه من الممكن العثور على مصريين ينفذون أوامر الخديو الصادرة وفقا للنصائح الإنجليزية . وسوف تجدون التأييد الكامل من مجلس الوزراء (البريطاني ل . ع .) .

لقد كان المطلوب من مصر إخلاء السودان . والغريب أن ما وصفه اللورد كرومر بتردد مجلس الوزراء المصري في إتخاذ قرار حاسم بشأن الوجود المصري في السودان سرعان ما انتهى بتصلب تام في رفض الانسحاب ، والتفكير في حلول مستحيلة أو باهظة الثمن للإحتفاظ بالسودان كدعوة تركيا للتدخل أو انتظار حملة إنجليزية أو هندية . لم يكن هناك غير إنجلترا لهيول الحملة المصرية أو التركية وإعدادها ، وقد كان وهما أن ينتظر المصريون من الإنجليز ذلك . وقد كان يمكن لمصر أن تمول وتعد الحملة بمواردها الذاتية لولا وضع يد الدائنين على ٦٠٪ من ميزانيتها السنوية لاستيفاء ديون إسماعيل تحت إشراف إنجلترا .

وتمسك شريف باشا برفض قرار الانسحاب قواجهه كرومر بأن هذا لم يكن نصيحة بل أمرا ملزما من لا يتفده ينصرف . وهكذا استقال شريف باشا في ٧ يناير ١٨٨٤ . وعرضت الوزارة على رياض باشا بهذه الشروط فرفضها . وهدد كرومر كما قال في «مصر الحديثة» (ج ١ ص ٣٨٣) بأنه سيرأس الوزارة بنفسه إذا استمرت الأزمة ، وهنا تراجع الخديو توفيق وكلف نوبار باشا بتشكيل الوزارة وأبلغ اللورد كرومر أنه قبل النصيحة بروح ودية وأنه بعد تفكير مثمر وجد أن الانسحاب من السودان فيه مصلحة مصر .

والرأى المستقر بين المؤرخين المصريين هو أن إنجلترا قررت إخراج مصر من السودان حتى يتسنى لها إعادة فتحه وامتلاكه بمفردها ، وهو احتمال راجع في نظري ، ولكن ليس بالطريقة المبسطة التي صورها الرافعي وسواه . فلا تزال هناك جملة أسئلة حائرة لا بد من الإجابة عليها قبل أن نتهدى إلى حل للغموض الذي يكتنف موضوع السودان :

(١) منذ البداية أي منذ سقوط الأبيض عاصمة كردفان في يد المهدي ، والتقارير البريطانية من العسكريين والدبلوماسيين تفيض بالتشاؤم حول كفاءة القوات المصرية في السودان ماديا ومعنويا وإداريا ، وتنبأ بكارثة محققة لحملة الجنرال هيكس على كردفان . ومنذ البداية أيضا نجد أن الجنرال هيكس كان لا يتصل في أي أمر يخص

قواته المصرية برؤسائه في الحكومة المصرية إلا من خلال السير ادوارد ماليت ، قنصل بريطانيا العام في القاهرة (قبل كرومر) . ومنذ البداية ثالثا كان لبريطانيا بقوة الاحتلال حق الفيتو على الأقل على قرارات الحكومة المصرية . وحتى لو إقترضنا أن قرار حملة هيكس كان قرارا مصرية صرفا أملاه الكبرياء الوطني أو مصالح بعض الباشوات والتجار المصريين المتفعين من الوجود المصري في السودان ، فلماذا لم تتدخل إنجلترا لإيقاف قرار حملة هيكس قبل وقوع الكارثة المحققة ، وفضلت أن تنظر إلى كل ما يجري نظرها إلى مسألة داخلية بحته ، بل وأعلنت الجنرال هيكس أنها مع اغتباطها لتلقي المعلومات منه عن سير الحملة فهي تبرأ من كل مسئولية عنها لأنها تعدها مسئولية الحكومة المصرية وحدها ؟ إن الموقف كله يتلخص في قول اللورد سالسبوري Salisbury ، زعيم المحافظين ، في استجوابه للحكومة جلادستون في ١٢ فبراير ١٨٨٤ : «إن من يملكون السلطة المطلقة للحيلولة دون وقوع الأحداث الأسيفة ويرفضون إستخدام هذه السلطة ، مسئولون عما يقع » .

أليس من حقنا أن نتساءل : ألم تكن إنجلترا ، وقد قررت الإنفراد بالسودان ، قد بنت سياستها السودانية على «الإستفادة» من ضعف المصريين وحماقتهم ، ولو أدى بها الأمر إلى التضحية ببعض أبنائها ، فتركت عشرة آلاف جندي مصري يساقون إلى مجزرة بشرية محققة بقصد تصفية الوجود المصري في السودان فلا يبقى أمامها بعد ذلك إلا سحب الحامية المصرية من الخرطوم ؟ أليس من حقنا أن نشبه في أن مأساة الجنرال هيكس في ١٨٨٣ كانت المسودة الأولى لمأساة الجنرال جوردون في ١٨٨٤ ، وأن هذه المأساة وتلك كانتا من نفس نمط مأساة الجنرال السير لي ستاك باشا Sir Lee Stack حاكم السودان العام الذي اغتاله بعض الوطنيين الإبراهيميين في القاهرة عام ١٩٢٤ فرتبت إنجلترا على ذلك طرد الجيش المصري من السودان ؟

ثم هنالك السؤال : هل كان للمخابرات البريطانية دور في «إلهاب» الوطنيين بالوطنية المتطرفة حتى يتورطوا في حملة كردفان (مأساة هيكس) وحتى يرفضوا الانسحاب من الخرطوم (مأساة جوردون) وحتى يلجأوا إلى الإغتيال السياسي (مأساة لي ستاك) لتنفرد إنجلترا بالسودان ؟ كل هذه قضايا لا ينفع فيها الحسد والتكهن وإنما تجلّى بأبحاث المؤرخين المدققين الهائدين .

أنا لا أقول إن إنجلترا «رتبت» حملة هيكس ولا مصرع جوردون ولا اغتيال

السير في ستاك وإلا لقلنا بنفس المنطق إنها «رتبت» الثورة العربية لتحتل مصر كما كان يقول دعاة الحزب الوطني ، أو «رتبت» ثورة المهدي لتطرد المصريين من السودان ، أو «رتبت» مظاهرات ٢٦ يناير ١٩٥٢ لتطرد الوفد من الحكم وتضع نهاية للديمقراطية الليبرالية في مصر . وإنما كل ما أقوله إنه كانت هناك انتفاضات وطنية أو شعبية أو ديمقراطية عارمة توشك أن تغير مسار التاريخ ، وقد كانت حنكة الاستعمار في أنه عرف كيف يحرف هذه التيارات العارمة عن مسارها الطبيعي ليستثمرها في تحقيق أهدافه .

(٢) بعد مأساة حملة هيكس وشهادة اللورد كرومر بأن مجلس الوزراء المصري كان مبلهلاً ومربكاً لا يعرف كيف يتصرف ، وأنه قد فوض الأمر للحكومة جلالة الملكة لتقرر الأمور نيابة عنه ، نلاحظ أن التشدد المطلق في الاحتفاظ بالسودان أخذ يسود قراره إلى حد إستقالة شريف باشا إزاء إصرار إنجلترا على إخلاء مصر للسودان . ولاشك أن شريف باشا كان يعلم باستحالة الحل التركي الذي اقترحتة الحكومة المصرية ، فلم يكن من المعقول أن تقبل إنجلترا تمويل حملة تركية تسحق المهدي لحساب مصر ، كما لم يكن معقولاً أن تقبل تركيا التضحية بحملة تركية تسترد السودان لحساب مصر وإنجلترا ثم تنصرف لحال سبيلها . ولكن لاشك أيضاً أن الرأي العام المصري ، حتى على مستوى رجل الشارع ، كان مفعماً بالمرارة والغضب لتدهور موقف مصر في السودان وللمجازر التي سيق إليها الجنود المصريون دون جدوى . وأنه كان يحمل المطامع الإنجليزية المسئولية عن كل هذه الكوارث ، بحيث استحال على أي سياسي مصري أن يواجه الرأي العام بحقائق الموقف . أي بضرورة الانسحاب من السودان .

والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هو الآتي :

إذا كان ساسة مصر عاجزين عن إيجاد حل مصري لمشكلة السودان ، فكيف نفسر إصرارهم على رفض الانسحاب منه ؟ أكان أملاً في تصالح مع المهدي أم أملاً في استدراج الباب العالي للتدخل في السياسة المصرية من جديد لضرب الانجليز بالترك وضرب الترك بالانجليز ؟ أم ترى أن أصحاب الولاء للخليفة السلطان العثماني من ركانت تركيا ومن الوطنيين المصريين هم الذين أججوا الشعور العام ضد الانسحاب من السودان والنجاة من براثن المهدي ؟

أما التصالح مع المهدي فستعبد لأن المصريين من كافة الطبقات ومن كافة

مستويات الثقافة رفضوا أن يقبلوا محمد أحمد بوصفه المهدي المنتظر ، فعلامات ظهور المهدي لم تكن تتوفر فيه .

ثم إن الأتراك ومن تبعهم رأوا في محمد أحمد المهدي خطرا روحيا وسياسيا عظيما على الخليفة السلطان وعلى الدولة العثمانية ، لأن ظهور المهدي بالضرورة يجتهد الخلافة والخلفاء ، ولأن نجاح المهدي كان معناه تأسيس امبراطورية عربية ترث الامبراطورية العثمانية .

وأما رفض الانسحاب من السودان بأمل نجدة تركيا . فقد كان كل عارف بالسياسة في مصر يدرك تماما أنه وهم خالص بعد أن اشترطت بريطانيا تكفل تركيا بنفقات الحملة واشترطت مصر خروج الحملة بمجرد أدائها لمهمتها في السودان .

لم يبق إذن إلا نجاح الدعايات العثمانية في مصر بأن إنقاذ السودان لن يتحقق إلا بالتدخل التركي . وبعودة تركيا كطرف فعال في السياسة المصرية . وهي فكرة لها دائما معتنقون ومروجون في مصر العثمانية حتى تحت الاحتلال البريطاني . بل وبالذات تحت الاحتلال البريطاني . ولا سيما بين أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة في المدن ، وهي الطبقة التي تجمهرت فيما بعد حول مصطفى كامل عند انشاء الحزب الوطني .

وقد وتخزت كبرياء مصر الجريح تصفية امبراطوريتها الافريقية . وعمق مرارة مصر وغضبها ما أحاق بها من كوارث في السودان . فترسب في الوجدان العام ذلك الرفض الغيبي لأي انسحاب مصري من السودان ثم ذلك اليقين الغيبي الذي لازم المصريين أجيالا وأجيالا بوحدة وادي النيل « حتى انفصال السودان عام ١٩٥٤ . حين حل محله ذلك اليقين الغيبي الجديد ، يقين « الوحدة العربية » و « القومية العربية » . وفي مثل هذه الحالة النفسية لم يكن يسيرا على المصريين أن يفكروا بوضوح في حل عملي يديم الوجود المصري في السودان أمام زحف محمد أحمد المهدي العاصف كالإعصار .

في ٧ يناير ١٨٨٤ تحطمت وزارة شريف على صخرة السودان . وفي ٩ يناير ١٨٨٤ كانت الصحافة الانجليزية تمجد الجنرال جوردون المنسي بوصفه الرجل الوحيد الذي يمكن أن ينقذ السودان . وفي ١٨ يناير قرر مجلس الوزراء البريطاني إيفاد جوردون إلى السودان ، لا ليسحق المهدي . ولكن لينفذ عملية إجلاء الجيش المصري عن الخرطوم . إن لم يكن السودان كله .

وادی النيل (٦)

استرداد السودان :
الشريك الخالف

كانت الحملة التي خفت لنجدة الجنرال جوردون تحت قيادة اللورد ولزلي Lord Wolseley قاهر عرابي ، ومعه معاونون مثل السير هربرت ستوارت Sir Herbert Stewart والجنرال إيرل General Earle والسير تشالز ويلسون Sir Charles Wilson والسير ردفيرس بولر Sir Redvers Buller والجنرال براكنيري General Brackenbury والكولونيل كيتشنر Colonel Kitchener والكولونيل كولفيل Colonel Colville . وفي الوقت نفسه كانت مع الحملة الانجليزية قوات مصرية . وحين سقطت الخرطوم في ٢٦ يناير ١٨٨٥ ، يوم مصرع جوردون ، في ايدي قوات المهدي كانت حملة النجدة قد استولت على وادي حلفا في شمال السودان .

وما أن وصلت أبناء سقوط الخرطوم ومقتل جوردون باشا حتى استولى على الجنرالات الانجليز ما استولى على الشعب البريطاني عامة من شعور بالمرارة والعار والغضب لتأخر الحملة ولاستفحال قوة المهدي : وأخذ الجنرالات الانجليز يضغطون على الحكومة البريطانية حتى تعذر عن سياسة الانسحاب من السودان إلى سياسة الزحف لتحطيم قوة المهدي ، بل وأخذوا يجسمون من خطر المهدي على حدود مصر نفسها لأن سياسة المهدي المعلنة كانت غزو مصر لتحريرها من قبضة الانجليز الكفار والأتراك الكفار . واستفاد العسكريون الانجليز من سخط رجل الشارع في انجلترا على جلادستون والسياسة الانجليزية الذين كانوا يقدمون مصالح انجلترا على شرفها ، وبالفعل نجحوا في حمل اللورد هارتنجتون Lord Hartington وزير الحربية على الابراق إلى اللورد ولزلي في ٩ فبراير ١٨٨٥ بضرورة سحق قوة المهدي في الخرطوم . ويلاحظ أنه حتى تحت هذه الظروف الشديدة لم ينس سياسة بريطانيا أن يحدوا

للعسكريين حدود سحق قوة المهدي « في الخرطوم » وليس « في السودان » ، كما كان العسكريون يأملون .

وهكذا زحفت القوات الإنجليزية من وادي حلفا إلى مديرية دنقلة واستولت عليها . أما في الجبهة الشرقية فقد كلف السير جبراهام Sir Gerald Graham بتحطيم قوة عثمان دقنة نصير المهدي الذي كان مسيطرا على شرق السودان ، وأن يحمي مدسكة حديدية من ميناء سواكن على البحر الأحمر إلى بربر ، وكان تحت إمرته نحو ١٤١٠٠٠ مقاتل ، وقد نجح في إجلاء عثمان دقنة من عدد من المواقع الاستراتيجية في شرق السودان .

غير أن الأنفعال العام لمأساة جوردون سرعان ما هدا ، فتمكنت الحكومة البريطانية من العودة إلى السياسة الأصلية المرسومة ، وهي إخلاء السودان ، كما تمكنت من لج ذراع العسكريين . ففي منتصف فبراير ١٨٨٥ رغب اللورد وولزلي في إصدار إعلام يعلن فيه أن مهمته هي « تحطيم قوة المهدي في الخرطوم تماما » . فأذنت له الحكومة البريطانية ولكن طلبت اليه حذف كلمة « تماما » . وبعد شهرين انتهت الأوامر إلى إغفال موضوع تحطيم المهدي لا تماما ولا جزئيا ، بل تركه وشأنه ليحكم السودان . وفي ٢١ إبريل ١٨٨٥ أعلنت الحكومة البريطانية في مجلس العلوم ومجلس اللوردات أن القوات البريطانية لن تزحف على الخرطوم . وبناء عليه أبرق الجنرال وولزلي قائد عام الحملة في ٢٤ أبريل بالاحتفاظ بوادي حلفا وكوروسكو كنقطة دفاع أمامية عن حدود مصر مع تحصين أسوان . ولكنه في اليوم التالي أبرق يطلب الاحتفاظ بمديرية دنقلة خشية أن يؤدي هذا الانسحاب الشامل إلى تفريخ القلاقل على الحدود المصرية . وقد كان العسكريون من رأي وولزلي . ويقول كرومر عن نفسه إنه كان يرى ضرورة إخلاء مدينة دنقلة ، وهو رأي جلادستون والحكومة البريطانية . وفي ٨ مايو ١٨٨٥ أبرق هارتنجتون إلى وولزلي بأن الحكومة البريطانية متمسكة بقرارها باتباع الموقف الدفاعي عن الحدود المصرية في وادي حلفا وأسوان وفقا لبرقية وولزلي في ١٤ إبريل . كذلك صدرت الأوامر في ١٥ إبريل للجنرال جبراهام أن يوقف عمليات مد الخط الحديدي من أسوان إلى بربر وأن يكتفي بالموقف الدفاعي عن ميناء سواكن .

وفي ٢٤ يونيو ١٨٨٥ حلت في إنجلترا حكومة المحافظين برئاسة اللورد سالسبوري Lord Salisbury محل حكومة الأحرار برئاسة جلادستون Gladstone

فجدد اللورد وولزلى اقتراحه بأن تتخذ انجلترا موقف الهجوم بدلا من موقف الدفاع بالنسبة للمهدى وتسير حملة تحطمه فى الخرطوم وبذلك تقضى على هيئته وتنبه ، فجاءه الرد بأن الحكومة الجديدة متمسكة بسياسة الحكومة السابقة . وبالتالي فلا بد من إكمال الانسحاب من دنقلة ، وقد سم هذا الانسحاب فى ٥ يوليو ١٨٨٥ .

وفى ٢٠ يونيو ١٨٨٥ مات المهدى فجأة وخلفه الخليفة عبد الله التعايشى الذى أراد استئناف سياسة المهدى بالزحف على مصر . غير أن موت المهدى أضعف المهدية بصورة واضحة . وفى ديسمبر ١٨٨٥ اشتبكت مع قوات التعايشى بين وادى حلفا ودنقلة قوات مشتركة مصرية وانجليزية بقيادة الجنرال السير فريدريك سيتيفنسون وكانت الخسائر من دراويش التعايش فادحة . وفى إبريل ١٨٨٦ تمركزت القوات المصرية والقوات الانجليزية فى وادى حلفا ثم انسحبت القوات الانجليزية إلى أسوان فى ٧ مايو ١٨٨٦ تاركة وادى حلفا فى يد المصريين .

وبالرغم من كل هذه القرارات والمحاولات للانسحاب فان الوجود العسكرى والمدنى فى السودان لم يتنه أبدا ، أى أن انسحاب مصر من السودان لم يتم . فقد بقى فى السودان ، بحسب تقديرات السير ريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate فى كتابه «المهدية» Mahdiyyism ، نحو ٣٠٠٠٠ جندي مصرية من قوات بلغ عددها الأصل ٥٥٠٠٠ جندي ، أيدهم منهم نحو ١٢٠٠٠ جندي فى حملة هيكس وفى حصار الخرطوم وغيرهما من معارك ، وعاد إلى مصر نحو ١١٠٠٠ جندي . أما عدد المدنيين المصريين الذين بقوا فى السودان ، بما فيهم النساء والأطفال فكان بحسب تقدير وينجيت نحو ٥٠٠٠ مصرية . ورغم كل هذه الأعداد الضخمة ، فقد كان الوجود المصرى فى السودان منذ حملة هيكس وجودا صوريا لأن داخلية البلاد كانت بكل معنى فعال فى يد المهدى واتباعه .

وفى اللورد كرومر اعتراف خطير بأنه لولا حملة هيكس لما فقدت مصر ملكيتها للسودان على التقدير الراجح . ومعنى هذا الكلام أحد أمرين : إما أن القوات المصرية فى السودان كانت قادرة بمفردها على سحق قوات المهدى لو لم تقتاد إلى مجزرة هيكس فى كردفان ، واما أن ثورة المهدى ما كانت لتستفحل لولا تمزيق الجيش المصرى بقيادة هيكس ، أو ربما العاملين معا . وهو كلام لا يتسق مع السباب الذى كاله اللورد كرومر وبعض الجنرالات الانجليز «للحالة الزرية» التى كانت عليها القوات المسلحة المصرية فى

السودان من حيث سوء التدريب وسوء التجهيز ، وسوء الروح المعنوية . (لاحظ أن معركة كردفان كان فيها شبه من معركة القصاصين ثم التل الكبير : بدو مرشدون يفضلون قوات الجنرال هيكس في صحارى كردفان بعيدا عن مواقع الماء حتى تهلك وتتوه في الصحراء فتنفذ مؤنهما ثم يشب عليه المهدي وبرجاله ويفتك بمن بقى منها على قيد الحياة ، وفي القصاصين ضلل البدو البارودى وجيشه في الصالحية فلم يشتركوا في معركة القصاصين ، ثم حكاية الذكر في التل الكبير) . فتحطيم قوة مصر الضاربة في السودان بدا بحملة هيكس ، وكل بحث حول هذا الموضوع ينبغي أن يبدأ يبحث أسباب توجيه جيش هيكس إلى كردفان بغير دراسة سابقة كافية ، وأسباب وقوف انجلترا موقف المتفرج من الحملة رغم أن كل التقارير في كرومر كانت تنبأ لما بالفشل ، مما يوحي بأن انجلترا وجدت فرصة لتحطيم الجيش المصرى في السودان فتركت الحملة تخرج لهلاكها مضحية بقوادها من الانجليز وهى على علم سابق بمصيرهم كما فعلت بعد ذلك مع جوردون ، ولست بمن يظنون أن الانجليز «دبروا» مأساة هيكس أو مأساة جوردون وإنما مسئوليتهم محدة في أنهم تركوا كل شئ يسير إلى نهايته الفاجعة رغم علمهم السابق بهذه النهاية الفاجعة لكى يحققوا سياستهم باقصاء مصر عن السودان مؤقتا ، حتى يتم لهم الانفراد بفتحه من جديد .

وهكذا ظل جنوب السودان مغلقا أمام الوجود المصرى والسلطة المصرية ، كذلك كان غرب السودان منذ استسلام سلاطين باشا في دار فور وابادة حملة هيكس في كردفان . وكذلك كان شرق السودان تحت سيطرة عثمان دقنة ، باستثناء ميناء سواكن التى لم تتجاوز السيطرة المصرية أسوارها . كذلك كانت الخرطوم وكل مايقع شمالها من فلول دنقلة الخ .. حتى وادى حلفا في يد الخليفة التعايشى ، خليفة المهدي منذ سحق النجومى ، رجل المهدي الخطير ، هيكس وجيشه في كردفان ، ومنذ أن اخترق النجومى وقواته أسوار الخرطوم فسقطت في يده . وكان «الانصار» ، اتباع المهدي ، يعدون العدة لغزو مصر ، وأرسل الخليفة التعايشى ، ثلاث رسائل إحداها للملكة فكتوريا على طريق «اسلم تسلم» ، والثانية لسلطان تركيا والثالثة لحديو مصر . وتعطل غزو مصر نحو ثلاث سنوات بسبب انشغال أنصار المهدي في قمع بعض الفتن الداخلية ضد نظام المهدي في دنقلة وكردفان وعلى حدود الحبشة . قال السير رينجالد وينجيت إن النجومى أحرق بيته في أم درمان وأقسم ألا يعود إليها إلا بعد فتح مصر .

وأخيراً بدأ التحرك السودانى لفتح مصر فزحف النجومى فى ١١ و١٢ ١٨٠٠٠ مقاتل إلى وادى حلفا ، وانضم إليه ١٢٠٠ آخرون ونحو ١٠٠٠ من خدمات الجيش ، وحاول أن يتجنب محاذة النيل حتى نقطة معينة بين وادى حلفا وكوروسكو ، بأمل أن ينضم إليه أهل النوبة ، وكان يقود القوات المصرية الكولونيل وودهاوس Colonel Wodehouse ، ثم وصلت تغيرات مصرية من القاهرة بقيادة السير فرانس جرينفيل Sir Francis Grenfell والكولونيل كيتشنر Colonel Kitchener وفى ٢ أغسطس احتل الجيش المصرى توشكى ، وهناك كانت المعركة الفاصلة مع النجومى حيث مزق المصريون جيشه شر تمزيق . فبن ٥٧٠٠ مقاتل و٨٠٠٠ من توابع الجيش عبر بهم النجومى الحدود المصرية فى ١ يوليو ١٨٨٥ ارتد إلى السودان ٣٠٠٠ وقتل ١٢٠٠ أما أكثر الباقين فكانوا بين جرحى وأسرى (كانت خسائر المصريين ١٦٥ قتيلًا وجرحيًا) . وهكذا أيدت قوة النجومى ، مبيد القوة المصرية فى كردفان (حملة هيكس) باستدراجها بالخدعة بعيدا عن مواقع المياه فى صحارى بلاتنوم ، وقد كان الماء على بعد ثلاثة أميال منهم وهم لا يعرفون . كذلك كان النيل على بعد ثلاثة أميال من النجومى ورجالهم ولكنهم لا يستطيعون وروده فهلكوا عطشا وأكلوا جالهم وخیلهم وماتوا جوعا تماما كما فعل المصريون فى حملة كردفان . وقد كان من غرائب الحياة أن ولد للنجومى ولد يوم مقتله فنقل إلى القاهرة وسارت على تنشئته الراهبات الانجليزيات فشب صديقا للانجليز .

وبهزيمة أنصار المهدي فى معركة توشكى زال خطر غزو مصر من الجنوب . وكانت سلطة عثمان دقنة فى شرق السودان لاتزال قائمة رغم هزيمته فى ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ ، فى محاولة غزو سواكن ، وكان لا يزال يحتفظ بطوكر التى كانت صومعة غلال السودان الشرقى ، كما أنه ظل يحمى تجارة الرقيق تحت أنف الأسطول البريطانى المتجول فى البحر الأحمر . ويبدو أن اللورد كرومر بدأ يقتنع الانتقال من سياسة الدفاع إلى سياسة الهجوم فكتب للحكومة البريطانية فى ربيع ١٨٨٩ يوصى بالاستيلاء على طوكر لكسر شوكة عثمان دقنة فى شرق السودان ، ولكن وزير الخارجية ، يومئذ اللورد سالسبورى ، رد عليه محذرا اياه من الإفراط فى تصديق العسكريين ، فهم دائما يغالون فى تصوير الأهمية الاستراتيجية لهذا المكان أو ذاك : « هذه طريقهم . ولو فوض إليهم الأمر لأصروا على ضرورة احتلال القمر لنحمى أنفسنا من غزوات المريخ » . ونام الموضوع أكثر من سنة ، وفى خريف ١٨٩٠ جدد الجنرال فرانسس جرينفيل عرضه

لاسترداد الأرض حتى طوكر بقوات مصرية فقط دون حاجة إلى تعزيز انجليزي أو اعتمادات إضافية باهضة . وفاتح كرومر حكومته في هذا الموضوع مرة أخرى . وفي ٧ فبراير ١٨٩١ أبرق إليه اللورد سالسبوري بالموافقة . وفي ١٣ فبراير ١٨٩١ سارت قوات مصرية قوامها ٢٠٠٠ مقاتل بقيادة الكولونيل هولييد سميث Holled Smith وسحقت قوات عثمان دقنة واستردت طوكر وفر عثمان دقنة إلى كسلا .

بعبارة أخرى لم يحدث بعد انسحاب مصر من السودان في ١٨٨٥ غير ثلاثة أحداث هامة :

هزيمة الدراويش أمام سواكن في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٨ ، وهزيمة النجومى في توشكى في ٣ أغسطس ١٨٨٩ ، وهزيمة عثمان دقنة في طوكر في ١٩ فبراير ١٨٩١ . فلنقل إن امبراطورية مصر الإفريقية الشاسعة التي أسسها الخديو إسماعيل حتى منابع النيل تقلصت فلم يبق منها إلا موقعا أو ثلاثة هي مدينة توشكى قرب الحدود المصرية السودانية ، وميناء سواكن على البحر الأحمر ، ومدينة طوكر في شرق السودان . ولنقل إن السودان «استقل» فعلا تحت حكم المهدي وانصاره أكثر من عشر سنوات كاملة أى من سقوط الخرطوم في ١٨٨٥ حتى إعادة فتح السودان في ١٨٩٦ - ١٨٩٨ .

والأسباب التي يسوقها اللورد كرومر لإعادة فتح السودان هي : (١) بناء خزان أسوان (٢) تحركات ايطاليا في مصوع الحبشة (٣) تحسن بناء الجيش المصرى نسبيا بحيث أصبح من الممكن الاعتماد عليه كقوة مقاتلة (٤) تحسن المالية المصرية بما يمكنها من الإنفاق على الحملة الجديدة . وفي ١٨٩٥ كان موضوع إعادة فتح السودان يناقش مناقشة جدية .

في خريف ١٨٩٥ كانت دراسات مشروع خزان اسوان قد وضعت ولم يبق إلا التنفيذ . وكان القصد من المشروع طبعاً زيادة رقعة مصر الزراعية والمحصولية بتحويل مساحات شاسعة من رى الحياض إلى الرى الدائم يتخزين مياه الفيضان وضبط توزيعها على مدار السنة . وكرومر لايبين صراحة علاقة إقامة خزان اسوان باعادة فتح السودان ، ولكنه يذكرها بطريق عابر ، ولكن واضح من منطق السياق ضرورة تأمين ظهر مصر في مشروعاتها النيلية . ولما كانت الحكومة المهدية معادية وكان وضع السودان الجنوى بالنسبة للسودان الشمالى غير واضح ، وكان السودان كله متخلفا لم

تظهر فيه الدولة الموحدة التي يمكن عقد المعاهدات معها والاطمئنان إلى نفاذها ، لم يبق إلا استخدام القوة القاهرة للسيطرة على منابع النيل . وقد جسم هذا الخطر على الزراعة المصرية دخول أوروبا في مرحلة التسابق الاستعماري على إفريقيا السوداء ، إيطاليا في الصومال وفرنسا في السودان الفرنسي والمانيا في كينيا وتنجانيقا . ولم يكن السودان يومئذ بقوته الذاتية قادر على تهديد مياه النيل المصري ولكن تخوف المصريين من وقوعه في قبضة دولة متقدمة تطور الري والزراعة فيه بما يضر بمصالح مصر هو الذي عمق في المصريين عقدة «السودان» ورسب في الوجدان عقيدة «وحدة وادي النيل» ، وهذه العقيدة لاتزال باقية إلى اليوم ، ولكن ربما بأشكال وأبعاد أخرى .

هذا من جانب مصر . أما من جانب بريطانيا فقد كانت فاترة في البداية نحو إعادة فتح مصر ولكنها فجأة غيرت موقفها إزاء تحركات إيطاليا وفرنسا في القارة الإفريقية . ويبدو أن فكرة «انفراد» إنجلترا بالسودان التي بنى عليها بعض الوطنيين المصريين تصورهم للموقف كانت قد تغيرت وحلت محلها سياسة الشركة المصرية الانجليزية في فتح السودان وحكمه ، مع بقاء نصيب الأسد للإنجليز طبعاً . فكافة التطورات تدل على اهتمام إنجلترا بأن يقع عبء إعادة فتح السودان على الجيش المصري (تحت قيادة عليا انجليزية) وأن يقع عبء تمويل الحملة على الخزانة المصرية . ويبدو أن إنجلترا إما أنها أدركت أنها بحاجة إلى مشاركة المصريين لأنهم أكثر من الإنجليز تجانساً مع السودانيين ، وإما أن اطمئنتها لسلطانها في مصر ولد فيها منطق : لا بأس أن تملك مصر السودان ، فما دامت إنجلترا تملك مصر فهي تملك أيضاً ماتملكه مصر .

على كل حال كانت تقارير كرومر لحكومته في أواخر ١٨٩٥ ، تقول شيئين : إن موضوع استرداد السودان أو إعادة فتحه مطروح بجدية في مصر ، وإن مالية مصر لا تسمح إلا بتمويل أحد مشروعين :

إما مشروع خزان أسوان ، وإما مشروع إعادة فتح السودان ، والقيام بالمشروعين معا يقتضي تعاون بريطانيا مالياً .

وفي ١٥ نوفمبر ١٨٩٥ جاء الرد من الحكومة البريطانية أنه ليس منظورا في الوقت الحاضر أن توافق الحكومة على ارسال حملة إلى السودان وبناء عليه فان الترتيبات المالية للحكومة المصرية يمكن أن تتم بدون إشارة إلى تكاليف مثل هذه الحملة ، وهو كلام غامض قد يفيد «لا تفكروا في الحملة وركزوا على خزان أسوان» ،

وقد تفيد « إذا امكنكم ترتيب الحملة من دون مطالبتنا بالتكاليف فانا نعطيكم النور الأخضر » .

وفسر كرومر هذا الكلام بأنه تأجيل للحملة إلى أجل غير مسمى . ولكن الشائعات انتشرت بأن الحبشة كانت تتواطأ مع الدراويش في استعدادهم للهجوم على كسلا . وفي ١ مارس ١٨٩٦ هزم الملك منليك Menelik الجيش الإيطالي الذي كان يقوده الجنرال باراتيري Baratieri في عدوة هزيمة منكرة ، وتخرج موقف إيطاليا في الحبشة . وناشد سفير إيطاليا في لندن إنجلترا بأن تفتح جبهة جديدة لتخفيف الضغط عن إيطاليا . وهنا تغير موقف إنجلترا فجأة فصدر قرار الحكومة البريطانية في ١٢ مارس ١٨٩٦ بأن يقوم الجيش المصري باحتلال دنقلة دون نظر للاعتبارات المالية أو العسكرية ، وادعت بريطانيا أنها تفعل هذا نجدة لإيطاليا ضد الأحباش والدراويش ، وهي مسرحية سخيفة لم تقنع أحدا حتى كرومر نفسه . وحلت مسألة التمويل بتأجيل سداد تكاليف خزان أسوان حتى اتمام بنائه ، أما تكاليف الحملة فقد طلبت الحكومة المصرية من لجنة صندوق الدين أن تقدم لها من صندوق الاحتياطي العام نصف مليون جنيه مصري ، ووافق على هذا الطلب أغلبية الأعضاء (٤ أعضاء ضد عضوين هما ممثلا فرنسا وروسيا) وأسس المعارضان اعتراضهما على أن هذه أموال الدائنين ولا ينبغي أن تصب في الخزنة المصرية ، ورفع العضوان المعارضان دعوى على الحكومة المصرية أمام المحكمة المختلطة الابتدائية في القاهرة ، فحكمت المحكمة في ٨ يونيو ١٨٩٦ بوجوب رد هذا المبلغ من الخزينة العامة إلى صندوق الدين . واستأنفت الحكومة الحكم أمام محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية ، فأيدت الحكم مع استنكار مسلك أغلبية أعضاء لجنة صندوق الدين . وبعد صدور الحكم في ٦ ديسمبر ١٨٩٦ ردت الحكومة المصرية المبلغ إلى صندوق الدين وحصلت من الخزنة البريطانية على قرض قيمته ٨٠٠٠٠٠ جنيه استرليني بسعر فائدة $\frac{3}{4}\%$ ، أى قرض يوازى تكاليف الحملة .

أما بالنسبة للحملة فقد تقرر أن يقوم بها الجيش المصري وحده بقيادة سرداره (أى قائده العام) الجنرال كيتشنر Sir Herbert Kitchener ، مع انتداب بعض الخبراء العسكريين الانجليز للعمل فيه . ومع ذلك فقد أرسلت كتيبة انجليزية من جيش الاحتلال البريطانى من القاهرة إلى وادى حلفا ، لا لتشارك في القتال ، ولكن لترقب

الأحداث ، وبدأ كيتشنر بعملين : أولهما مد سكة حديد وادى حلفا - سرس بحيث تصل إلى عكاشة في دنقلة ثم إلى كرما على بعد أميال قليلة من دنقلة ، بدلا من الاعتماد على الجمال ، وقد مكن هذا من سرعة نقل الجنود والمؤن وسرعة احتلال دنقلة . والثاني هو نقل الحامية المصرية من ميناء سواكن على البحر الأحمر إلى ضفاف النيل حيث ركز كتشنر كل قوات الجيش المصرى المحاربة ، وجاء بحامية هندية قوامها ٢٥٠٠ جندي لتحرس سواكن . وغير واضح إن كان هذا ضرورة عسكرية حقا أم إنه كان وسيلة انجليزية لتصفية الوجود المصرى في البحر الأحمر ومداخل السودان الشرقية . على كل فقد أخلت القوة الهندية ميناء سواكن وعادت إلى بلادها في ديسمبر ١٨٩٦ بعد ستة شهور من حياية الميناء .

وبعد أن احتل الجيش المصرى مدينة مروى ، مد سلاح المهندسين سكة حديدية من وادى حلفا إلى أبو حمد ، وقد استولت على أبو حمد قوات الجنرال هنتر المصرية General Hunter في ٧ أغسطس ١٨٩٧ . ثم احتلت القوات المصرية بربر في ٣١ أغسطس ١٨٩٧ بعد أن أخلاها الدراويش وبدأ مد السكة الحديدية من أبو حمد إلى بربر . وبعد انسحاب الايطاليين من كسلا احتلتها القوات المصرية بقيادة الكولونيل بارسونز Colonel Parsons في ٢٥ ديسمبر ١٨٩٧ . (ربما كان هذا هو الثمن الذى دفعه الايطاليون مقابل القرار الانجليزى المفاجىء باعادة فتح السودان) .

وقبل الزحف على الخرطوم طلب سردار الجيش المصرى (كيتشنر) في أول يناير ١٨٩٨ من اللورد كرومر تعزيز جيش الاحتلال البريطانى في القاهرة ، وإرسال قوة بريطانية لاحتلال أبو حمد وتعزيز القوات البريطانية في السودان ، وذكر في برقيته أن معركة السودان سوف تكون في بربر . وبالفعل أرسلت إليه أربعة ألوية بريطانية بطريق النيل كما عززت الحامية البريطانية في القاهرة .

وحشد كيتشنر قواته بين بربر وملتى نهر عطبرة بالنيل : حشد لواءين من الجيش المصرى ولواء من الجيش البريطانى يضاف إليها لواء مصرى من الفرسان و ٢٤ من مدافع الميدان و ١٢ مدفعا مكسيم ، ليواجه قوة من الدراويش بقيادة الأمير محمود قوامها ١٢٠٠٠ مقاتل عبرت النيل من مئمة إلى النخيلة على العطبرة بجتازة الصحراء . وظل كيتشنر ينتظر هجوم الدراويش ولكنهم لم يهجموا .

وأخيرا خرج إليهم في ٨ ابريل ١٨٩٨ ، وكانوا في حالة من الإعياء الشديد

بسبب سوء الهوين وفي الالتحام أسر الامير محمود وقتل ٢٠٠٠ من رجاله وأسرى
الكثيرون ، أما من فروا فقد هلك أكثرهم من العطش والإعياء والجراح . كان الانتصار
دامغا ولكنه كان فادحا لانه كلف قوات كتشنر ٤٣٨ ضابطا وجنديا من المصريين
و١١٣ ضابطا وجنديا من الانجليز .

وكان كتشنر يعتقد أنه أوقع الرعب في قلب الخليفة التعايشي ودراويشه ، وأن
التعايشي المتمركز في الخرطوم قد يستسلم دون مقاومة عنيفة ، ولكن كتشنر أخطأ
التقدير . وفي أواخر أغسطس ١٨٩٨ عسكر كتشنر بقوات مصرية وقوات انجليزية
قوامها ٢٢٠٠٠ مقاتل نحو ٤٠ ميلا جنوب الخرطوم . وكانت قوة الدراويش تقدر بما
بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ مقاتل . وفي ٢ سبتمبر ١٨٩٨ كانت المواجهة الرهيبة الحاسمة
التي انتهت في أم درمان بتصفية قوة المهدي في السودان . وقد سقط في هذه المعركة من
قوات الخليفة التعايشي نحو ١١٠٠٠ قتيل ونحو ١٦٠٠٠ جريح . أما القوات المصرية
فلم يتجاوز عدد قتلاها وجرحاها ٢٥٠ ضابطا وجنديا ، وأما القوات الانجليزية فلم
يسقط منها الا ١٣٦ ضابطا وجنديا ما بين قتيل وجريح . كانت المعركة رمزا فاجعا لمصير
الابطال الشجعان بحراهم الاسطورية وبنادقهم العتيقة في مواجهة أحدث أسلحة
الدمار في ذلك الحين ، وفي ٤ سبتمبر رفع العلمان المصرى والبريطاني على اطلال ذلك
القصر الملعون الذى سقط على درجه الجنرال جوردون قبل ذلك بأربعة عشرة سنة ،
وبرفع العلمين معا تحدد مصير السودان «المصرى الانجليزى» سياسيا لأجيال متعاقبة
على أساس الحكم الثنائى Condominium بعد أن كان «السودان المصرى» ، حتى
انتهى الحكم الثنائى باستقلال السودان عام ١٩٥٤ .

وأفلت الخليفة التعايشي هاربا واعتصم أكثر من عام في قوة كبيرة من رجاله في
تبه صحراء كردفان . وكانت تصفيته وتصفية قواته النهائية هي عمل السير ريجينالد
وينجيت - الذى خلف اللورد كيتشنر سردارا (قائدا عاما) للجيش المصرى وكانت
المعركة الفاصلة التى قتل فيها التعايشي وأكثر الاقطاب من أمرائه واستسلمت كل قواته
في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ .

وهكذا انتهت حملة كتشنر باسترداد السودان كما يحب المصريون أن يقولوا
أوباعادة فتحه بتعبير الانجليز . وبلغت تكاليف الحملة ٢٠٣٥٤٠٠٠ جنيه مصرى
دفعت منها مصر ١٠٥٥٤٠٠٠ جنيه ودفعت انجلترا ٨٠٠٠٠٠ جنيه . ومن هذه

التكاليف انفق مبلغ ١٠٠٠ و ٢٠٠ جنيه مصرى على مد السكك الحديدية وخطوط التلغراف .

ومن يقرأ أسماء كل هؤلاء الجنرالات والكولونيلات والخبراء العسكريين الانجليز الذين وردت أسماؤهم فى حروب مصر السودانية الناجحة والفاشلة على السواء ، يتصور أن انجلترا منذ ظهور المهدي كانت صاحبة هذه الملاحم الكثيرة ويتوهم أن من ضحى كل هذه التضحيات بدمه وماله من حقه أن يكون له نصيب كبير من ثمار الفتح أو الاغتصاب . ولكن الحقيقة هى أنه باستثناء النجدة الانجليزية لاتفاق جوردون ، وهى لم تحارب بل توقفت فى الشمال عند وادى حلفا وباستثناء ثلث الحملة الأخيرة ، حملة كتشنر لاعادة فتح السودان ، وهى حملة لا شعر فيها ولا بطولات ولا عبقریات عسكرية وإنما سلسلة من المجازر المضمونة النتائج التى خاضها كتشنر ورجاله بالعلم والتكنولوجيا ضد الحراب والرماح والسيوف والأسلحة النارية المتخلفة ، بهذين الاستثناءين فقط كان كل الجنرالات والخبراء العسكريين الانجليز موظفين مصريين فى خدمة حكومة مصر وخديو مصر ويعملون تحت لواء مصر على رأس قوات مصر ، من حاكم السودان العام ، إلى سردار الجيش المصرى ، إلى هيئة أركان الجيش المصرى .

ولقد كان بلا شك بين المصريين فى ملاحم السودان عدد غفير من اللوات والعقلاء والعمداء ومختلف الرتب ممن أدوا واجبه خير أداء ومع ذلك فلا تذكرهم سجلات التاريخ إلا كقطعان بشرية سال دمها فى مفاوز دارفور أو على بطاح كردفان أو تحت غابات أوغندا وشموسها الاستوائية . عشرات الآلاف سيقوا للموت فى صمت ولا أحد يعرف كيف ماتوا ولماذا ماتوا وأيه عبرة تهمس بها أشباح الأجداد للأحفاد . ما أرخص دماء بنيك يا مصر^(١) .

(١) فى كتاب «السودان تحت الحكم الثنائى» للتيجانى عامر الصادر عن مؤسسة الأهرام فى ١٩٧٩ (مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، الدراسة رقم ٣٨) إشارة إلى تقدير تقريبى أوردته المؤلف عن كتاب صغير عنوانه «ضحايا مصر فى السودان» بقلم (محزون) ، طبع على نفقة الأمير عمر طوسن فى ١٩٣١ ، وقد وجد المؤلف منه نسخة فى دار الكتب والوثائق القومية . وفى هذا الإحصاء الذى أوردته (محزون) يقدر عدد القتلى فى كافة معارك الجيش المصرى مع قوات المهدي منذ نشوب الثورة المهدية ١٨٨١ حتى إنتهاء العمليات العسكرية فى ١٨٩٨ على الوجه الآتى : مصريون ٧٦١٠٤ وإنجليز ٥٤٨ وسودانيون من القوات السودانية فى الجيش المصرى ومن الحتميه ٢١١٠٠ . وقد ضبط التيجانى عامر أسماء الممارك وتواريخها فوجدتها صحيحة ، ولكنه لاحظ أن أعداد القتلى فى أكثر الأحوال تقريبية لأنها منسوبة إلى أقرب مائة أو أقرب ألف بحسب الحالة ، كما أنه لاحظ أن بينها ما هو مبالغ فيه وبينها ما هو دون الواقع حتى بمقارنتها بالوثائق البريطانية.

وادی النيل (٧)

الحكم الثانی : على من نطلق الرصاص ؟

نفهم من كلام اللورد كرومر في « مصر الحديثة » (ج ٢ ص ١١١ - ١١٩) أنه بعد إعادة فتح السودان كان هناك اتجاه لضم السودان جملة الى إنجلترا ، ولكن حال دون ذلك جملة عوامل كان أهمها أن مصر حملت عبثا لا بأس به (على الأصح العبء الأكبر لـ.ع.) في حملة السودان الجديدة (اكتوبر ١٨٩٥ - سبتمبر ١٨٩٨) ، في الرجال والأموال. ولم يكن من المعقول تجريدها من حقوقها في السودان ، إذا كانت الحملة قد سارت « باسم خديو مصر » ، ثم إن بريطانيا بسبب اتساع رقعة امبراطوريتها كانت تفضل الا تحكم السودان حكما مباشرا (على الأصح يقصد كرومر أنها كما احتاجت إلى خديو مصر لتشن باسمه الحملة كانت أيضا بحاجة إلى مصر كواجهة تحكم السودان من ورائها) . هذان السببان كانا كافيين لاعتبار السودان من ممتلكات السلطان العثماني رسميا ، لأن مصر نفسها كانت من ممتلكات السلطان العثماني ، وبالتالي فان ولاية خديو مصر على السودان كانت ستكون بالضرورة منظمه بموجب الفرمات السلطانية . وهذا ما أدى في رأى كرومر إلى ورطة في السياسة الدولية وفي القانون الدولي.

هذه الورطة هي أن أملاك السلطان العثماني كانت بالضرورة تخضع لنظام الامتيازات الأجنبية بموجب المعاهدات التي وقعها الباب العالي مع الدول الأوروبية . وبالتالي فإن تبعية السودان لمصر وحدها من دون إنجلترا كان سينتهى ليس فقط بالسيادة التركية الشكلىة على السودان ، ولكنه كان سينتهى بوضع قانوني فعلى شبيه بوضع مصر ، هو تمتع رعايا الدول الأوروبية في السودان بالإمتيازات الأجنبية كمحاكمهم أمام المحاكم المختلطة في خلافاتهم مع رعايا الدولة العثمانية ، ومحاكمهم أمام قناصلهم في خلافاتهم الداخلية ، وكفتح باب التدخل المالى والقانونى والسياسى الدولى في السودان . قال كرومر : ولم يكن من المعقول أن تتكبد بريطانيا التضحيات في الرجال

والمال من أجل «تدويل السودان» . وقد كان في هذا الكلام بعض المنطق أو الصدق ، لأن دارس تاريخ مصر من الاحتلال البريطاني حتى ١٩٣٧ . تاريخ اتفاقية مونتريه Montreux ، كان يعرف أن إلغاء الامتيازات الاجنبية لم يكن فقط مطلباً مصرياً وإنما كان أيضاً مطلباً انجليزياً ، لأن الامتيازات الاجنبية كانت رغم منفعتها لبريطانيا ، في كثير من الأحيان شوكة في جانب النفوذ البريطاني في مصر ، بوصف أنها تضمنت درجة من درجات التدويل لوضع مصر السياسي والقانوني

وكان المخرج من هذه الورطة هو إيجاد نظام في حكم السودان يجعله مصرياً بدرجة تحقق المصالح المصرية والانجليزية وانجليزياً بدرجة تحقق إبعاد شبح التشريع الدولي والنفوذ الأوربي عن السودان .

وقد بدأ التفكير في الوضع المستقبل للسودان في يوليو ١٨٩٨ ، أى حتى قبل إعادة فتح الخرطوم ، وهو تاريخ بدء المشاورات في لندن ، بهذا الشأن . وكانت أول إشارة وردت من الحكومة البريطانية أنها أصدرت تعليماتها للورد كيتشنر عند استيلائه على الخرطوم في سبتمبر ١٨٩٨ ، بأن يرفع العلمين المصرى والبريطاني متجاورين على دار الحاكم العام وحيثما اقتضى الأمر رفع العلم ، إيذاناً بأن وضع السودان السياسى سوف يكون مختلفاً عن وضع مصر . ومع ذلك فإن كيتشنر ، حين واجه الكابتن مارشان Marchand في حادثة فاشودة المشهورة ، رفع كيتشنر العلم المصرى وحده ليخرج مارشان بأنه يدوس على أملاك السلطان العثماني . ومع ذلك فقد مضت بريطانيا في تكريس سياسة الحكم الثنائي أو الكوندومينيوم Condominium . ففي ٤ يناير ١٨٩٩ كان اللورد كرومر يلتقي خطاباً على زعماء السودان في فناء الدار التي كان يقطن فيها امراء السودان الموالين للخليفة التعايشى ، وفي هذا الخطاب أعلن : «أتم ترون أن العلمين البريطانى والمصرى مرفوعان على هذا البيت ، وهذا مؤشر إلى أنكم سوف تحكمون مستقبلاً بواسطة ملكة انجلترا وخديو مصر» . وكان القصد من هذا الكلام الموجه للسودانيين أن يسمعه المصريون وربما الدول الأوروبية كذلك .

كان كل شئ قد أعد قبل إلقاء هذا الخطاب . كان اللورد كرومر قد وجه السير مالكولم مكيلرايث Sir Malcolm Mc Ilwraith ، المستشار القضائى للحكومة المصرية ، أن يعد مشروع اتفاقية ١٨٩٩ الشهيرة بين الحكومة المصرية والحكومة

البريطانية ، وهى الاتفاقية التى وضع بموجبها السودان رسميا تحت الحكم الثنائى وغدا السودان رسميا «السودان المصرى الانجليزى» : The Anglo-Egypt Sudan . وقد رفع اللورد كرومر مشروع هذه الاتفاقية للورد سالسبورى وزير الخارجية البريطانية. وبعد عودة كرومر الى مصر خولته الحكومة البريطانية حق توقيعها نيابة عن انجلترا ، ووقعها عن وزير الخارجية المصرية بطرس باشا غالى ، وكان توقيع الاتفاقية فى ١٩ يناير ١٨٩٩ ، اى فور عودة كرومر من الخرطوم الى القاهرة. فكان خطاب أم درمان كان مجرد خطاب «احاطة» بما سبق أن تقرر وجرى تربيته ، وربما أيضا انتظارا لرد فعل واضح من الأمة السودانية المهزومة والأمة المصرية التى كانت فى يوم من الأيام صاحبة السيادة على السودان .

كانت النقطة الشائكة فى هذه الاتفاقية هى إضفاء «الشرعية» على السيادة الانجليزية والمصرية على السودان. أما السلطان العثمانى فقد كان فى امكانه أن يستمد شرعية السيادة على السودان بوصفه خليفة المسلمين ، وأما مصر فقد كان من حقها أن تستند إلى مبدأ «وحدة وادى النيل» وإلى الأخوة المصرية السودانية أيا كانت حدود هذه الأخوة. أما الانجليز فلم يكن لديهم مبدأ «اخلاقى» أو «معنوى» يمكن أن يسند هذه السيادة ، ولذا اهتموا منذ البداية أن يكونوا صرحاء مع أنفسهم ومع السودان ومع العالم كله فاستندوا لإثبات شرعية وجودهم فى السودان على ذلك المبدأ البربرى القديم ، وهو «حق الفتح» ، بلا مواربة. بل واهتموا بأن يثبتوا ذلك فى ديباجة الاتفاقية فنصوا على أن الهدف منها هو «تحقيق المطالب التى ترتبت لحكومة جلالة الملكة البريطانية بناء على حق الفتح» ، وهى المشاركة فى التسوية الراهنة وفى الادارة المستقبلية والتطوير المستقبل «لللنظامين التشريعى والادارى فى السودان».

و «بحق الفتح» تخلصت انجلترا من مبدأ السيادة التركية شكلية كانت أو فعلية ، فتركيا لم تفتح شيئا. تخلصت منها بحجرة قلم . وبهذا التخلص تخلصت أيضا من إدخال الامتيازات الاجنبية فى السودان.

وقد حددت بنود الاتفاقية حدود السودان الشمالية بخط عرض ٢٢ ، ولكنها لم تتعرض لتحديد حدود السودان الجنوبية . كذلك نصت الاتفاقية على وجوب رفع العلمين المصرى والبريطانى معا فى كل ارجاء السودان (باستثناء ميناء سواكن التى كانت أصلا ملكا للسلطان العثمانى ومؤجرة لمصر وبالتالي كان علمها مصريا منفردا ،

ولكن المصريين لم يلبثوا في ١٠ يوليو ١٨٩٩ أن نزلوا عن هذا الانفراد وأدججت سواكن في بقية السودان). كذلك نصت اتفاقية ١٨٩٩ على أن تفوض السلطة العليا العسكرية والمدنية في السودان لشخص واحد يسمى «حاكم السودان العام»، يعينه خديو مصر بناء على توصية من الحكومة البريطانية، وعلى أن تكون لمراسيم الحاكم العام قوة القوانين، وعلى أن اختصاص الحاكم المختلطة «لا يجوز أن يمتد أو أن يعترف به في أي غرض من الأغراض في أي جزء من أجزاء السودان»، وأنه لا يجوز السماح لقناصل الدول الأجنبية بالإقامة في السودان إلا بموافقة سابقة من الحكومة البريطانية. كذلك كان من بنود الاتفاقية المادة السادسة التي نصت على أنه فيما يتصل بشئون التجارة أو الإقامة في السودان «لا يجوز منح مزايا خاصة لرعايا أي دولة أو دول»، وكان واضحا أن المقصود بهذا النص طمأنة الأوروبيين على مصالحهم السودانية. وحين نشرت هذه الاتفاقية كانت لها أصداء مختلفة. أما سلطان تركيا فقد همهم ببعض الاعتراض دون جدوى. وقبلت الدول الأوربية الأمر الواقع. وقد اعترض بعض فقهاء الدبلوماسية والشئون الدولية بأن اتفاقية ١٨٩٩ شيء خارج عن المألوف في عرف المعاهدات والاتفاقيات الدولية، فهم يفهمون معنى الأملاك العثمانية والأملاك البريطانية ولكنهم لا يفهمون معنى هذا الكيان السياسي الغريب الذي يتسمى إلى أكثر من أب. وربما كان على سبيل الفكاهة أن سأل البعض اللورد كرومر: ما قولكم دام فضلكم في أحد الرعايا الأوروبيين إذا تزوج أو مات، من ذا الذي يوثق زواجه أو وفاته إذا كانت بلاده ليس لها قنصل في السودان؟ فأجابه اللورد كرومر: إذا وجد من هؤلاء من يصير على أن يوثق قنصله زواجه أو وفاته، فأنا انصح به بأن يتجنب الإقامة جنوب خط عرض ٢٢ ..

أما في مصر فإن الحزب الوطني لم يكن قد تكون بعد رسميا عند توقيع اتفاقية ١٨٩٩، ولكنه بعد تكوينه ناصب الاتفاقية العداء وعدها عملا من أعمال الخيانة والتفريط في حقوق مصر في السودان على أساس المحسك بامبراطورية مصر الأفريقية. وقد كان من الاتهامات التي كبلت لبطرس باشا غالى حين اغتيل في ١٩١٠ بمناسبة مشروع مد أجل امتياز قناة السويس أن الخيانة مؤصلة في تاريخه، لأنه سبق أن وقع اتفاقية الحكم الثنائي في السودان في ١٨٩٩. وعندما قامت ثورة ١٩١٩ كانت دعوة «وحدة وادي النيل» أحد ركائزها الأساسية، ولكنها اتخذت صورة الكفاح المشترك

بين الشعب المصرى والشعب السودانى لطرد الانجليز من وداى النيل ، أكثرهما اتخذت صورة امبراطورية مصر الافريقية أو صورة « حقوق خاصة » لمصر فى السودان . ولم يعد أحد يسمع عن استرجاع زيلع ومصوع وهرر والملحقات إلا فى أوساط ما تبقى من فلول الحزب الوطنى الذى تقلص لأسباب متعددة بعد نقي محمد فريد ، وامتصت كل إيجابياته فى الحركة الوطنية بقيادة الوفد المصرى وزعامة سعد زغلول ، أما سلبياته فقد تناسخت فى عديد من الحركات الشمولية التى عرقتها مصر بين ثورة ١٩١٩ و ثورة ١٩٥٢ .

وفى تصورى أن الحكم الثانى المصرى الانجليزى فى السودان كان صيغة لا مفر منها فى ظل الاحتلال البريطانى لمصر ، بل وربما كان أكثر ما كان يمكن لمصر استخلاصه من بريطانيا فى ظل الظروف السائدة يومئذ . فالذى يحكم الأصل لا مناص من أن يحكم الفرع . لقد كانت المشكلة يومئذ هى : كيف تمنع مصر انجلترا من الانفراد بحكم السودان ، وليست كيف تنفرد مصر بحكم السودان . لقد كانت مصر فى السودان أقوى موقفا من تركيا فى مصر ، رغم أن انجلترا وتركيا لم تنشئا فى مصر كيانا سياسيا جديدا اسمه « مصر العثمانية الانجليزية » فقد انفردت انجلترا بحكم مصر بين الاحتلال البريطانى و ثورة ١٩١٩ . ولم يبق لتركيا فى مصر إلا دسائس العاجزين مثل مختار باشا الغازى والحديو عباس الثانى وبعض النفوذ الأدى المستمد من مكانة الخلافة بين بعض المسلمين . لم يكن لتركيا وجود عسكري أو مدنى فى مصر فى الفترة بين ١٨٨٢ و ١٩١٩ . أما مصر فقد حالت دون انفراد انجلترا بالسودان ، بدأ بها على التضحية بالجنود والأموال للبقاء فى السودان . على الأقل جنبا إلى جنب مع انجلترا . ولا شك أن الانجليز فى الحكم الثانى كان لهم نصيب الأسد فى السودان ، أصلا بفضل سيطرتهم على مصر لا بفضل سيطرتهم على السودان . ولكن نصيب الشريك الأضعف كان خيرا من لا نصيب .

والحكم بادانة اتفاقية ١٨٩٩ لا يمكن الانتهاء الى قرار فيه الا بعد الإجابة على الأسئلة التالية :

(١) ما هى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى ثورة المهدي على الحكم المصرى فى السودان ؟ (عندما اندلعت ثورة المهدي لم يكن هناك وجود انجليزى فعلى أو رسمى فى السودان ، وإنما كانت كل عمليات السودان تجرى من القاهرة) .

(٢) إلى أى مدى كان يمكن للمصريين قمع ثورة المهدي بمفردهم قبل استفحالها سواء بالمصالحة مع المهدي أو بالاعتماد على القوى السودانية المعارضة له .

(٣) إلى أى مدى كان يمكن تجنب انسحاب القوات المصرية من السودان أمام قوات المهدي إذا تركت مصر وشأنها فلم تتدخل إنجلترا بالنصيحة والمؤامرات وبالجنرال جوردون .

• وهذه الأسئلة ليس من اليسير الإجابة عليها . وقارئ المصادر الإنجليزية يجد منطقاً واحداً متكرراً ، وهى أنها تعزو ثورة المهدي إلى مظالم الحكم المصرى فى السودان . وهذا قد يكون صحيحاً أو محض افتراء أو من انصاف الحقائق المبالغ فيها . فإذا كان صحيحاً كانت ثورة المهدي ثورة استقلالية سودانية مشروعة وكان الوجود المصرى فى السودان وجوداً معادياً للشرعية ، بل وكان انسحاب مصر من السودان واجباً أخلاقياً ، لأن مبدأ «وحدة وادى النيل» يصبح عندئذ ذريعة لأن تسترق أمة أخرى . أما إذا كانت الاتهامات التى وجهها الإنجليز للمصريين بشأن حكم السودان افتراءات خالصة أو مبالغات واضحة ، بنى أن نبحث عن أسباب أخرى لثورة المهدي ، مشروعة أو غير مشروعة ، تلقائية أو مدبرة مع الخارج .

وطبيعة الدعوة المهدية تجعل منها دعوة معقدة لأنها تدخلها منذ البداية فى تناقضات دينية أساسية مع أكثر العالم الإسلامى ، فضلاً عن التناقضات السياسية . فليس من اليسير على المسلم العادى ولو كان من البسطاء ، أن يسلم بظهور المهدي فى جيله لأن الشرائط الدينية المنصوص عليها أو المتوارثة حول شخصية المهدي يجب بداية أن تتوفر فيه جميعاً وأن يقتنع بها المسلمون ، خاصتهم ثم عامتهم ، فى مختلف أرجاء العالم الإسلامى ، وهو ما كان يصعب وقوعه بالنسبة لمحمد أحمد السودانى . حتى فى السودان نفسه وجدت الدعوة المهدية تمللاً بل ومقاومة من بعض المحافظين لأنها حرمت الحج إلى مكة بحجة أن ظهور المهدي يجب كل ما سبقه من نبوات وديانات . وربما كان من السهل على السودانى ، بقوة الدافع الوطنى ، أن يكتفى بما رآه فى أو بما شاع عن محمد أحمد المهدي من «علامات» ، أما المصرى أو المغربى أو الشامى أو الحجازى (ومن باب أولى التركى) ، فرد الفعل الطبيعى عنده هو الرفض بل الاستنكار ، ولاسيما وأن الاعتراف بمهدية المهدي كان يتبعها بالضرورة خضوع كل القيادات الروحية فى كل بلد إسلامى لسلطته الروحية والزمنية .

وكان بطبيعة الحال أكبر تناقض ديني وزمني واجهه المهدي هو تناقضه مع الخليفة السلطان العثماني ، فظهور المهدي كان معناه انتهاء الخلافة . وكان هناك تخوف أن تنتهي الحركة المهدية إلى حركة سياسية استقلالية يتجمع فيها كل الناطقين بالعربية حول لواء زعامة روحية عربية لينسلخوا من إطار الامبراطورية العثمانية .

والأقرب إلى التصور هو أن الحركة المهدية بدأت أصلاً كانهجاء وطني سوداني اتخذ تعبيراً دينياً للاستقلال أولاً بالسودان ثم لتحرير مصر وبقيّة العالم العربي من نير الترك والانجليز ، وقد فجر هذه الحركة الوطنية بهذا العنف التدخل المصري أولاً ثم التدخل المصري الانجليزي منذ أيام اسماعيل لوضع حد لتجارة الرقيق التي كان أمراء السودان وزعماءه يعدونها محور نشاطهم التجاري مع السودان الجنوبي والنيل الاستوائي ، وكانوا في ذلك لا يقلون ضراوة عن السادة الانجليز والأمريكيين قبل الحرب الأهلية الأمريكية الذين نقرأ عنهم في رواية «الجدور» .

وليس هناك داع للإسترسال في التكهنات لأن الثورة المهدية قامت فعلاً ، وهي لم تخصص في قتل عشرات الضباط الانجليز وانما انزلت الكوارث بعشرات الآلاف من الجنود المصريين ، وربما زاد من هيبها وجود الضباط الانجليز من موظفي الحكومة المصرية في السودان ، ولكنها كانت عارمة ومستفحلة في آبا ثم دارفور وكردفان قبل هيكس وجوردون وكتش ووينجيت . وكان من برنامجها غزو مصر من الجنوب سواء لكف أذاها أو لتحريرها وتحرير العالم العربي من السيادة التركية والاحتلال البريطاني والنفوذ الأوروبي أو لبناء امبراطورية سودانية . كذلك كان انسحاب مصر بعد هزائمها المتكررة أمام قوات المهدي واقعا لا مهرب منه ، وقد كان ليتم سواء نصح به الانجليز أم لم ينصحوا ، وسواء بيتوا له أم لم يبيتوا وسواء استفادوا منه أم لم يستفيدوا ، لأن البديل له ، وهو بقاء القوات المصرية بمفردها والحكم المصري الحالص في السودان لم يكن ممكناً إلا بانتصارات عسكرية مصرية ، وهذه لم يرد لها ذكر في الواقع أو في كتب التاريخ . والعاجز في دياره لا يكون قادراً في ديار الغير .

لم يبق إذن إلا تصور مصالح مصرية سودانية أو حل سياسي بدلا من الحل العسكري يتضمن تنازلات من الطرفين ، وهو تصور لا ينبغي أن يستبعد تماماً ، ولكنه كان بعيد الاحتمال ، لأن جمود الطبقة الحاكمة في مصر وإرتباط مصالح شرائح منها

بالسودان ، مضافا إليها الإحساس في الوجدان العام بأن طين السودان ورماله معجونان بدماء مائة ألف من جنود مصر منذ عهد محمد علي ، كل هذه الاعتبارات كانت ترجح حتمية خروج مصر من السودان إما بالطرده أو بالانسحاب . وسيبقى السؤال الحائر حائرا ربما إلى الأبد ، لأنه متصل بالنوايا والمعتقدات التي لا تلمس عادة في وثائق التاريخ : كل هذا التباكي على انسحاب مصر من السودان بعد حملة هيكس ومأساة جوردون ، أكان بكاء على حقوق مصر أم بكاء على حقوق السلطان العثماني ؟

وفي تقديري أن اقتسام السودان بين مصر وإنجلترا بموجب اتفاقية ١٨٩٩ بعد إعادة فتحه ، كان المستفيد الأول منه هو السودان نفسه ، فلولا الوجود المصري في السودان لإنفردت به بريطانيا وجعلت منه مستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني وربما صبغته بصبغتها الثقافية كما فعلت في الهند . ولكن الوجود المصري مكن السودان من المحافظة على لغته العربية وعلى ثقافته الأساسية . وليس من دواعي لأن تنبأ على ما بذلته مصر من دماء وأموال في السودان منذ عهد محمد علي إلى استقلال السودان في ١٩٥٤ ، فصر لا ينبغي أن تكون لها مطامع اقليمية خارج مصر . لقد كان أداء مصر في السودان حراسة للسودان من أن يقع في قبضة دولة أجنبية ، وتأمين السودان كان دائما جزءا لا يتجزأ من تأمين مصر . نحن لا نضم المشرقين والمغربين لتأمين مصر كما تفعل الدول الاستعمارية .

وفي تقديري أيضا أن أخطر ما ورد في اتفاقية ١٨٩٩ كان تحديد حدود السودان من الشمال وتجنب تحديد حدوده من الجنوب . وقد فتح هذا الإغفال الباب أيضا للتأويلات العديدة :

قيل إن إنجلترا كانت غير مستقرة على رأى ، فقد كانت لمصر « حقوق » في أفريقيا الإستوائية وفي أوغندا من أيام اسماعيل ، فهل تضم هذه المناطق إلى السودان باعتبارها جزءا من وداى النيل ؟ قيل إن الإنجليز تركوا الأمر غامضا ليسهل لهم فيما بعد فصل السودان الشمالى عن السودان الجنوبى لتقوم في السودان الجنوبى دولة مستقلة تابعة ، مثل أوغندا ، مباشرة لإنجلترا .

وبالفعل كانت سياسة إنجلترا بعد اتفاقية ١٨٩٩ تقوم على إغلاق السودان الجنوبى بحيث لا يجوز الانتقال إليه أو التوطن فيه إلا بتصريح من الحكومة السودانية

(حاكم السودان العام) . ومع ذلك لا ينبغي أن ننسى أن السودان في ذلك الحين لم تكن له بالفعل حدود جنوبية معروفة وإنما كانت فيه قبائل ضخمة متعددة في بحر الغزال وأفريقيا الاستوائية كالشولوك والدنكا والنوير ، وغيرهم كثير ، يشغل كل منها إقليما من النيل الأبيض جنوبي الخرطوم وفروعه حتى مديرية خط الاستواء ، وتتميز بثقافات متعددة ولغات متعددة وديانات متعددة . بل إن السودان الشامي نفسه كان مجموعة من الممالك أو الدويلات المستقلة التي يحكمها أمراء مستقلون في دارفور وكردفان ودنقلة وسنار وكسلا وغيرها ، ولم يعرف الحكم المركزي من الخرطوم إلا في ظل الحكم المصري ثم الحكم المصري الإنجليزي بعد اتفاقية ١٨٩٩ ، وربما شيئا قريبا من الحكم المركزي أيام سيطرة التهديدية (المهدى والتعايشي) على مقدرات السودان . وقتل كلاً من المصريين بعد اتفاقية ١٨٩٩ وجود محسوب في السودان الجنوبي ولكن بتصريح من الإنجليز . وفي حدود خدمة حكومة السودان . لقد كان ولاء تجارة الرقيق هو التمسك الشرعي الذي استند إليه الإنجليز في إغلاق السودان الجنوبي وتحديده حرية التجارة والاتصال منه واليه .

وقد أكد هذا الحصار الشخصية السودانية الجنوبية وجعلها تنمو وتتطور متميزة إلى حد كبير عن شخصية السودان الشامي . بحيث طرح قضية الهوية السوداء والهوية السودانية إذا جاز هذا التعبير . ومن الظلم للواقع وللتاريخ أن نقول إن تميز هذه الهويات السودانية من عمل الإنجليز ، وإنما ما فعله الإنجليز حقاً هو منع مصر والسودان الشامي من «تعريب» السودان الجنوبي مقابل انقادهم هم للسودان الجنوبي من تجار الرقيق . وهذه المشكلة تعيش معنا إلى اليوم . ولولا حكمة المصريين والسودانيين في حل مشكلة السودان الجنوبي ، لأدار السودان الأسود ظهره للسودان الشامي وخرج من حوض النيل ونسق حياته السياسية والحضارية المستقبلية مع أفريقيا الوسطى من حول خط الاستواء .

إن العلاقة بين السودان الجنوبي والسودان الشامي ربما كانت شبيهة بالعلاقة بين الوجه القبلي والوجه البحري في مصر ذاتها قبل أن وحد منا الوجهين ، وفي وحدة السودانين ضمان للمنة والتقدم ، كما أن في اتحاد جمهوريات النيل ضمانا للمنة والتقدم .

وادی النيل (٨)

تذیل عن الملحقات

ماذا جرى لزليع ومصوع وهرر والملحقات ؟

بعد سقوط الخرطوم في يد الجيش المصري الانجليزى بقيادة الجنرال كتشنر ،
بقى استرداد مديريات كردفان ودارفور وسنار وكسلا وبحر الغزال والمديرية الإستوائية
وهذه سرعان ما سم إخضاعها بقيادة الجنرال وينجيت Wingate ومئات من الضباط
المصريين والانجليز ، بمساعدة الثورات المحلية المعادية للمهدى. وخليفته التعايشى .

ففي دارفور تقلص سلطان أنصار المهدي بسبب ثورة زعيم محلي اسمه أبو جميزة
كان يتلقى التأييد الأدبي على الأقل من السنوسى الذى كان أبوه محمد بن على السنوسى
قد أسس طريقته في واحة جغبوب قرب واحة سيوه من الغرب منذ ١٨٥٣ ، وكان
محمد بن على السنوسى أصلاً جزائري المولد مالكي المذهب ولكنه ذهب مذهبا قريبا من
الوهابية برفضه كل حجة أو تفسير في الإسلام غير القرآن وسنة الرسول . وحين حرم
الخليفة التعايشى على السودانيين الحج إلى البيت الحرام في مكة وأمرهم أن يكتفوا بالحج
إلى ضريح محمد أحمد المهدي في أم درمان أفتى ابن الشيخ السنوسى الذى خلفه في
قيادة طريقته بأن ذلك خروج على تعاليم الإسلام ، فسلح المعارضين الأنصار المهدي
بسلاح قوى ، ولم يكن أبو جميزة في دارفور من أتباع السنوسى ولكن استطاع أن يظفر
بتأييد كثير من أتباع السنوسى باعلانه أنه يتلقى التأييد من شيخ جغبوب . واندلعت ثورة
أبو جميزة في ١٨٨٨ لتصفية دعوة المهدي «الدجال» ، وسجل أولا بعض
الانتصارات ، ولكن عثمان آدم ، أحد قواد الخليفة التعايشى ، هزمه في ٢٢ فبراير
١٨٨٩ هزيمة ساحقة . ومع ذلك فقد استمرت المقاومة ضد أنصار المهدي حتى سحب
التعايشى قواته من دارفور وبعد سقوط الخرطوم ثم كردفان إسترد الجيش المصرى
دارفور .

كذلك استرد الجيش المصرى بحر الغزال ، وهى مديرية يصفها وينجيت إن
مساحتها تبلغ خمسة أمثال مساحة إنجلترا . وعلى حدود بحر الغزال من الشمال على

النيل ، حدثت المواجهة بين القوات المصرية والقوات الفرنسية التي كان يقودها الكابتن مارشان. في حادثة فاشودة الشهيرة التي أوشكت أن تشعل نار الحرب بين إنجلترا وفرنسا ١٨٩٩ . وقد اختفى اسم فاشودة من الخرائط وسميت باسم كودوك Kodok ، وهو اسمها بلغة قبائل الشولوك التي تقطن بحر الغزال .

أما في مديرية خط الاستواء التي كان يحكمها باسم مصر أمين باشا (أصلا ادوارد شينترلر Edward Schinzel) ، وهو بروسي من سيليزيا اعتنى الإسلام بعد أن عينه الجنرال جورودون مديرا على مديرية خط الاستواء في ١٨٧٩ خلفا لحكامها المصريين) ، فقد ساء مركز أمين باشا بعد زيادة حملة هيكل في ١٨٨٤ ، وتلقى أمين باشا إنذارا بالتسليم من كرم الله ، أحد قواد المهدي فرفض أمين باشا وشرع في تقصير خطوطه . ونصحه نوبار باشا في فبراير ١٨٨٦ بإخلاء مديرية خط الاستواء لأن مصر لن تستطيع إمداده بأى عون ، ولكن أمين باشا وضباطه المصريين وجنوده رفضوا الإخلاء لأنهم تواوجوا مع الأهالي واستقروا . ثم تدهور موقف أمين باشا ورجاله واشتد عليهم الحصار وهم مصرون على البقاء ، فحدث لهم شيء قريب مما حدث للجنرال جورودون ، لأن الرأي العام الأوربي ثار لإنقاذهم ، ونظم المستكشف ستانلي حملة من المغامرين الأوربيين اخترقت مجاهل أفريقيا الاستوائية واستطاعت اقناع أمين باشا وقواته بالانسحاب من جهة ساحل أفريقيا الشرقى ، فانسحبوا كارهي . ولكن بعد إعادة فتح السودان عادت مديرية خط الاستواء إلى السودان المصرى الانجليزى .

وبالمثل في السودان الشرقى ، بعد سقوط الخرطوم في أيدي قوات المهدي ، قامت القوات المصرية في مدينة سنار بقيادة اللواء حسن باشا مقاومة عنيدة في ١٨٨٥ ، وبعد موته استمر خلفه نور بك وحسين بك عثمان في مقاومة الحصار ، ولكن عبد الكريم قائد الدراويش (أنصار المهدي) استطاع أن يستولى على سنار بعد أن قتل بالحامية المصرية التي كان عددها ٣٠٠٠ مقاتل لم يبق منهم الا ٧٠٠ لضراوة القتال . وقد استرد الجيش المصرى سنار في ١٨٩٨ بعد هزيمة الخليفة التعايشى . وقد عادت سنار إلى السودان الانجليزى المصرى في ١٨٩٨ بعد عادة فتح السودان .

وفي كسلا ، في السودان الشرقى ، حاصرت هذه المدينة قوات عثمان دقنة حصارا دام من نوفمبر ١٨٨٤ حتى أغسطس ١٨٨٥ وأخيرا استسلمت حاميتها المصرية التي كانت تقاوم بأمل أن تخف إلى نجدتها قوات بريطانية من ميناء سواكن ، ولكن

النجدة لم تصل أبدا ، وفي ١٨٩٤ احتلت إيطاليا كسلا ، ولكنها أخلتها في ديسمبر ١٨٩٤ . وقد عادت كسلا إلى السودان الانجليزي المصري في ١٨٩٨ بعد إعادة فتح السودان .

هذه هي المناطق التي استردتها مصر بالمشاركة مع إنجلترا بعد إعادة فتح السودان ، أما ماضع تماما من امبراطورية اسماعيل الافريقية فكان كالآتي :

(١) إقليم بوجوص على الحدود الحبشية . وكانت إنجلترا بعد قرار اخلاء السودان قد أرسلت بعثة إلى يوحنا ملك الحبشة مكونة من السير وليم هويت Sir William Hewett وماسون بك Mason Bey وهو ضابط أمريكي كان يمثل الحكومة المصرية لمفاوضة الملك يوحنا في تسهيل انسحاب الجيش المصري من السودان عن طريق بلاده . وبالفعل عقدت بين مصر وإنجلترا والحبشة معاهدة عدوة Adowa في ٣ يونيو ١٨٨٤ ، وبموجبها تنازلت مصر للحبشة عن إقليم بوجوص على الحدود السودانية الحبشية مقابل السماح بمرور القوات المصرية في الأراضي الحبشية . وقد تسلمت الحبشة هذا الاقليم في ١٢ سبتمبر ٨٨٤ ، وفي ربيع ١٨٨٥ انسحبت القوات المصرية سالمة عن طريق مصوع . وقد وفي الأحباش بتعهدهم بحراسة انسحاب حامية القلابات (٣٠٠٠ من الجنود والنساء والأطفال) ، وحامية جيرا (٥٠٠٠ من الجنود والنساء والأطفال) وقد كان يحاصرهما دراويش المهدي . وقد وصلوا إلى مصوع في حراسة الجيش الحبشي ولم يتسلم لدراويش المهدي إلا حامية صغيرة في جداريف (نحو ٢٠٠ جندي) وكان ذلك قبل توقيع معاهدة عدوة .

(٢) ميناء بربرة : على البحر الأحمر . نعرف مما كتبه السير ريتشارد بيرتون Sir Richard Burton في كتابه «الخطوات الأولى في افريقيا الشرقية» First Footsteps in East Africa في ١٨٥٦ أن احتلال ميناء بربرة كان من الخطط المقترحة على الحكومة البريطانية حتى قبل زيارة بيرتون لشرق أفريقيا في ١٨٥٦ ، لأن بربرة هي المفتاح الحقيقي للبحر الأحمر ، وهي مركز المواصلات في شرق أفريقيا ، والمكان الوحيد للشخص على البواخر في بحر إريتريا الغربي بين السويس وجارادافوي Guardafui .

وقد انتقلت بربرة إلى يد الانجليز بمجرد جلاء القوات المصرية عنها في ١٨٨٤ ، واستمرت كذلك فقد كان للساحل الواقع شرقي زيلع وضع مختلف عن

الساحل الممتد من زيلع إلى باب المنذب . فقد كانت لسلطان تركيا حقوق السيادة على الساحل الممتد من زيلع إلى باب المنذب . ورغم أن بريطانيا لم تعترف رسميًا بهذه الحقوق : لأنها لم تعترض عليها . أما ساحل الصومال بين زيلع ورأس حفون ، حيث تقع بربرة ، فقد كانت لسلطان تركيا حقوق السيادة عليها ولكن الحكومة البريطانية رفضت أكثر من مرة الاعتراف بهذه الحقوق . غير أنه في ١٨٧٧ وقعت الحكومة البريطانية مع الخديو إسماعيل ، باسم السلطان ، إتفاقية بموجبها تعترف بريطانيا بولاية الخديو إسماعيل ، على الأراضي الممتدة شرقًا إلى رأس حقون . وقد نصت المادة الخامسة من هذه الإتفاقية على أن الإتفاقية لا تنفذ حتى يعطى السلطان للحكومة البريطانية تأكيدًا رسميًا بأنه لن يتنازل عن أى جزء من ساحل الصومال إلى دولة أخرى . ولم يرد السلطان بشئ رغم إلحاح بريطانيا عليه بتقديم هذا التعهد ، فانتهزت بريطانيا فرصة ضعف مصر واعتبرت هذه الإتفاقية لاغية وفي ٢٩ مايو ١٨٨٤ أعلن اللورد دوفرين سفير بريطانيا في استانبول إلغائها وأبلغ السلطان أنه « بالنسبة للأراضي الواقعة شرق زيلع ، ففي نية حكومة جلالة الملكة أن تقوم ، بمجرد اتسحاب المصريين منها ، بما تراه لازما من ترتيبات لحفظ النظام وحماية المصالح البريطانية » ، ولا سيما في بربرة التي تتلقى عدن منها تموينها . وفي ٢٣ أبريل ١٨٨٥ ، بعد احتجاج خافت من تركيا أبلغت الحكومة البريطانية الحكومة الفرنسية بأنها أقامت « محمية بريطانية » في ساحل الصومال من زيلع إلى رأس حفون بما فيه ميناء بولهار (Bulhar) .

(٣) مديرية هرر : وهي تقع نحو مائتي ميل جنوب غرب زيلع ، وقد ضمها الخديو إسماعيل إلى أملاك مصر في ١٨٧٤ ، وعين رؤوف باشا حاكمًا عليها فأعدم رؤوف باشا حاكمها السابق الأمير أحمد . وقد انتهزت بريطانيا فرصة ضعف مصر تحت الاحتلال البريطاني فضغطت على الحكومة المصرية لتسحب الحامية المصرية من هرر ، فانسحبت الحامية في أوائل ١٨٨٥ إلى الساحل الصومالي وأبحرت إلى مصر ، وكان عددها مع التابعين لجنودها ٨٣٥٩ شخصا . وقد سلمت الحكومة البريطانية حكم هرر للأمير عبد الله ابن الأمير أحمد الذي أعدمه رؤوف باشا . ولكن منيليك ملك الشوا في الحبشة سرعان ما غزا هرر وضمها إلى ملكه .

(٤) زيلع : كانت زيلع أصلا تحت السيادة العثمانية ثم انتقلت إلى الولاية المصرية في ١٨٧٥ بموجب الاتفاق على أن يدفع الخديو إسماعيل عنها ١٣٥٠٠ جنية

استرليني بصفة جزية إلى سلطان تركيا . وبعد تدهور موقف مصر في السودان طلبت الحكومة البريطانية من الباب العالي في ١٤ مايو ١٨٨٤ « أن يستأنف الولاية المباشرة على موانئ الساحل المصري من البحر الأحمر وأن يحتلها بقوات تركية » . فقد كانت بريطانيا تخشى تسابق الدول الأوروبية ولا سيما إيطاليا وفرنسا إلى احتلال هذه الموانئ بعد انسحاب الحاميات المصرية منها . وفي ١٧ يوليو ١٨٨٤ طلبت بريطانيا من الباب العالي للمرة الثانية « أن يتخذ الخطوات اللازمة للاحتفاظ بسيادته على تاجورة وزيلع بمجرد انسحاب القوات المصرية منها » وبعد ذلك بنحو شهر (في ٢٤ أغسطس ١٨٨٤) أبرق الماجور هنتر Major Hunter للورد كرومر أن القوات البريطانية نزلت في زيلع وأن أهالي الصومال تملؤهم الرهبة ، وقد استمرت مصر في دفع الجزية عن زيلع لتركيا سنوات بعد أن احتلت بريطانيا زيلع ، ثم تم الاتفاق على إيقاف دفع الجزية .

(٥) مصوع : كانت سواكن ومصوع تحت السيادة التركية ثم انتقلتا إلى الولاية المصرية بموجب فرمان امبراطوري صادر في ١٨٦٥ مقابل قبول الخديو اسماعيل زيادة جزية مصر لتركيا بمبلغ ٣٧٥٠٠ جنيه استرليني سنويا .

وبعد تدهور موقف مصر في السودان ، كانت الحامية المصرية في مصوع تعد العدة للانسحاب تحت الضغط الانجليزي . وكانت إيطاليا قد احتلت خليج اساب قبل ذلك بسنوات وارادت احتلال مصوع ملئ الفراغ الناشئ عن انسحاب المصريين . وقبل أن تتحرك إيطاليا عسكريا أخذت تجسس نبض بريطانيا . وفي ٢٢ ديسمبر ١٨٨٤ كتب اللورد جرانفيل وزير خارجية إنجلترا للسفير البريطاني في روما يقول : « لقد أبلغت الكونت نيجرا Count Nigra (سفير إيطاليا في لندن) بأن حكومة جلالة الملكة رغبة في اظهار روح المودة نحو إيطاليا بكل السبل . قلت له إن الحكومة المصرية عاجزة عن الاستمرار في وضع قبضتها على كل الساحل الأفريقي من البحر الأحمر . وفي هذه الحالة تعود الموانئ تلقائيا إلى تركيا . ونحن قد نصحنا الباب العالي لفترة باسترداد هذه الموانئ . كذلك قلت للسفير الإيطالي إلى سعيد أن ألاحظ أن مسيو مانتشيني Mancini (وزير خارجية إيطاليا ل . ع) يدرك تماما أنه لا حق لنا وأنها لا ندعى الحق في التنازل عن شيء لا نملكه . فإذا كانت إيطاليا رغبة في احتلال بعض هذه الموانئ فهذه مسألة بينها وبين تركيا . ولكني أيضا أبلغته أنه من جانب حكومة جلالة الملكة فانه ليس لديها أية اعتراضات على أن يحتل الإيطاليون زولا Zulla وبيلول Beilul ومصوع »

وعلى الفور احتلت إيطاليا مصقوع في فبراير ١٨٨٥ ، حتى قبل انسحاب الحماية المصرية منها . وقد غضبت تركيا غضبا شديدا واحتجت لدى وزارات الخارجية في الدول الأوربية بضجيج شديد ، بل وطالبت الدول العظمى الضامنة لوحدة أراضي الامبراطورية العثمانية أن تتدخل لطردها من مصقوع . ولكن أحدا لم يلتفت إليها .

(٦) تاجورة : كان إقليم تاجورة أيضا من أملاك مصر في الصومال . وكان الفرنسيون منذ ١٨٦٢ قد احتلوا إقليم أبوبخ Obokh المجاور له . وما أن انسحبت الحماية المصرية من تاجورة حتى احتلتها وحدات فرنسية في مايو ١٨٨٤ .

ويلاحظ أن كل هذه الممتلكات المصرية قد صفت خلال عام ١٨٨٤ ، أي في الفترة الواقعة بين إبادة حملة هيكس في نوفمبر ١٨٨٣ ومصرع جورردون وسقوط الخرطوم في يناير ١٨٨٥ . في عام واحد صفت امبراطورية مصر الأفريقية التي كان اسماعيل قد بناها خلال ستة عشر عاما من حكمه . وكانت لها مقدمات منذ عهد محمد علي . لقد سار كل شيء نحو الأفول بسرعة شديدة بعد فشل ثورة عرابي وترجع الاحتلال البريطاني على ضفاف النيل . وليس من داع لأن نكابر وندهي أن مصر بعد سقوط السودان في يد المهدي كانت قادرة على الاحتفاظ بمستعمراتها الأفريقية ، وأن الضغط الإنجليزي على مصر لتسحب قواتها من كل مكان كان يجرد سؤايرة دنيئة لتجريد مصر من أملاكها . فحين تكون القاهرة نفسها ، قلب مصر ، في قبضة الانجليز ، يصعب تصور الدم المصري يصل إلى أطراف هذا الجسم العملاق ، جسم الامبراطورية المترامية الأطراف .

أما تشخيص أسباب تداعي امبراطورية مصر الأفريقية ، فهذا ما يمكن أن تختلف عليه الآراء : فهي عند اللورد كرومر والإنجليز عامة المعفن الذي كان يضرب في جسد مصر في عهد الخديو اسماعيل ، وهي عند الارستقراطية التركية وعند غوغاء المصريين من عبيد الخليفة السلطان العثماني اندلاع الثورة العرابية التي جرت على مصر الاحتلال البريطاني ، وهي عند دعاة « مصر المصريين » من ثورة عرابي إلى ثورة ١٩١٩ خيانة الطبقة الحاكمة التي آثرت أن تحكم في ظلال الاحتلال الأجنبي لتحتفظ على امتيازاتها الطبقية أو العنصرية على أن تشرك المصريين في حكم بلادهم وفي الانتفاع من خيراتها . وهنا يتوقف الكلام لأننا دخلنا به في دائرة السياسة وخرجنا من دائرة التاريخ .

للمؤلف

١ - The Theory and Practice of Poetic Diction. M. Litt. Dissertation -

Cambridge University.

٢ - «فن الشعر» لحوارس. الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٥. (كتب في كامبريدج ١٩٣٨). الطبعة الثانية: الهيئة العامة للتأليف والنشر القاهرة ١٩٧٠.

٣ - «برومثيوس طليقا» للشاعر شلى. الناشر: مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٦.

٤ - «صورة دوريان جراي» لأوسكار وايلد. الناشر: دار الكاتب المصري، القاهرة ١٩٤٦. الطبعة الثانية: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩.

٥ - «شبح كاترفيل» لأوسكار وايلد. الناشر: دار الكاتب المصري، القاهرة، ١٩٤٦.

٦ - «بلوتولاند» وقصائد أخرى: «من شعر الخاصة». الناشر: مطبعة الكرنك، القاهرة، ١٩٤٧.

(نظم بين ١٩٣٨ و ١٩٤٠ بكامبريدج).

٧ - «في الأدب الإنجليزي الحديث». الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

(بحوث نشر أكثرها في مجلة الكاتب المصري خلال ١٩٤٦ و ١٩٤٧).

٨ - Studies in Literature, Anglo - Egyptian bookshop, Cairo, 1954.

٩ - «خاب سعى العشاق» لشكسبير. الناشر: دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠. الطبعة الثانية: دار المعارف ١٩٦٧ (ترجمت ١٩٥٥).

١٠ - «دراسات في أدبنا الحديث». الناشر: دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١. (بحوث نشر أكثرها في جريدة «الجمهورية» عام ١٩٥٤ وفي جريدة «الشعب» خلال ١٩٥٧ و ١٩٥٨).

- ١١ - «الراهب» : مسرحية تاريخية . الناشر : دار ايزيس ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ١٢ - «دراسات فى النظم والمذاهب» . الناشر : المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٢ . الطبعة الثانية : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ١٣ - «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الأول : «قضية المرأة» الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٢ . (محاضرات القيت على طلبة المعهد) .
- ١٤ - «المؤثرات الأجنبية فى الأدب العربى الحديث» ، الجزء الثانى : «الفكر السياسى والاجتماعى» الناشر : معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية . الناشر : دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٤ . (محاضرات أُلقيت على طلبة المعهد) .
- ١٥ - «الاشتراكية والأدب» . الناشر : دار الآداب ، بيروت ، ١٩٦٣ . الطبعة الثانية : دار الهلال القاهرة ، ١٩٦٨ . (بحوث نشرت فى «الجمهورية» خلال ١٩٦١ وفى «الأهرام» خلال ١٩٦٢ و ١٩٦٣) .
- ١٦ - «الجامعة والمجتمع الجديد» . الناشر : الدار القومية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ١٧ - «دراسات فى النقد والأدب» . الناشر : المكتب التجارى ، بيروت ، ١٩٦٤ . الطبعة الثانية : مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٨ - The Teme of Prometheus in English and French Literature (Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1953). Minstry of Culture, Isis House, Cairo, 1963.
- ١٩ - «المسرح العالمى» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
- ٢٠ - «البحث عن شكسبير» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، الطبعة الثانية : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- ٢١ - «نصوص النقد الأدبى عند اليونان» . الناشر : دار المعارف ،

القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٢- «مذكرات طالب بعثة» . الناشر : روز اليوسف ، سلسلة الكتاب الذهبي ، القاهرة ، ١٩٦٥ . (كتبت في ١٩٤٢) .

٢٣- «دراسات عربية وغربية» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

٢٤- «على هامش الغفران» الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٥- «العنقاء : أو تاريخ حسن مفتاح» . الناشر : دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ (رواية كتبت بين القاهرة وباريس بين ١٩٤٦ و١٩٤٧) .

٢٦- «أجامنون» لاسخيلوس . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

٢٧- «المحاورات الجديدة : أو دليل الرجل الذكي إلى الرجعية والتقدمية وغيرهما من المذاهب الفكرية» . الناشر : دار روز اليوسف ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٨- «الثورة والأدب» . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٢٩- «انطونيوس وكليوباترا» لشكسبير . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٣٠- «حاملات القرابين» . لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣١- «أسطورة أوريسست والملاحم العريية» . الناشر : دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٣٢- «الصفاحات» لاسخيلوس . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٣- «تاريخ الفكر المصري الحديث» (جزءان) الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٣٤- «الجنون والفنون في أوروبا ٦٩» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ،

١٩٧٠

- ٣٥ - «دراسات أوروبية» . الناشر : دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٣٦ - «الحرية ونقد الحرية» . الناشر : مؤسسة التأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٣٧ - «الوادي السعيد» . الناشر : لصمويل جونسون ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٣٨ - «رحلة الشرق والغرب» . الناشر : دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ٣٩ - «نفاختنا في مفترق الطرق» . الناشر : دار الأداب ، بيروت ، ١٩٧٤ .
- ٤٠ - «أقنعة الناصرية السبعة» . الناشر : دار القضايا ببيروت : الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦ ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٤١ - «لمصر والحرية» . الناشر : دار القضايا ، بيروت ، ١٩٧٧ .
- ٤٢ - «تاريخ الفكر المصري الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الأول) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .
- ٤٣ - «مقدمة في فقه اللغة العربية» . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٤٤ - «تاريخ الفكر المصري الحديث» من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ (المبحث الأول : الخلفية التاريخية ، الجزء الثاني) . الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

(فهرس الجزء الثانى)
المبحث الأول : الخلفيه التاريخيه

٥ الباب السابع : الديمقراطيه والأحزاب	●
٧ مجلس [المشورة]	-
٢٣ البرلمان الأول	-
٤٥ التاج والبرلمان .. المواجهه الأولى	-
٥٩ مشروع الدستور الأول	-
٨٣ الملك الرهيب : الملك والجيش والشعب	-
١٠٥ اليعاقبة والجيروند	-
 الديمقراطيه المصريه بين المد والجزر	-
١٣١ من الشورى إلى الحكم النيابى وبالعكس	-
١٤٧ الديمقراطيه فى المحاق	-
١٨١ الأحزاب	-

● الباب الثامن : الصحافة والرقابة ٢١٧

- البداية : رفاة العظيم ٢١٩
- الطيور المهاجرة ٢٢٣
- الصحافة العربية ، والصحافة الخديوية ٢٣١
- بروفييل الأمير حليم ٢٤٣
- سيف المعز وذهبه ٢٥٩
- صوت مصر : الصراع الأيدولوجى ٢٧٧

● الباب التاسع : وادى النيل ٢٨٩

- تأمين الباب الخلفى ٢٩١
- الامبراطور اسماعيل ٣٠١
- الجنرال الزاهد ٣١٥
- بروفييل الجنرال الزاهد ٣٢٣
- شهادة اللورد كرومر ٣٥٣
- استرداد السودان ٣٥٣
- الشريك المخالف ٣٦٥
- الحكم الثنائى . . على من نطلق الرصاص؟ ٣٧٧
- تذييل عن الملحقات ٣٨٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٤

